غنية الأريب

عن شروح مغني اللبيب

لـ "مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي" (ت: 1100هـ)

دراسة وتحقيق

الأستاذ حسين صالح الدبوس | الأستاذ أبو عجيلة رمضان عويلي

الأستاذ بشير صالح الصادق | الأستاذ خالد محمد غويلة

جامعة المرقب - الجماهيرية الليبية

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد منصف القماطي

تقديم

الأستاذ الدكتور سمير استيتية



الجزء الثالث

مكتبة لسان العرب

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

[مبحث لولا]

(لولا: على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على [جملتين][1] اسمية ففعلية، لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: لولا زيد لأكرمتك أي: لولا زيد موجود (وفى الجنى الداني، لولا حرف امتناع لوجوب[2]، وقيل: لوجود[3]، وقال صاحب رصف المباني: الصحيح أن تفسرها بحسب الجمل التي تدخل عليها،فإن كانت الجملتان موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب، وإن كانتا منفيتين فحرف وجوب لامتناع، نحو: ‹لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك›[4] وإن كانتا بالعكس فحرف امتناع لامتناع، نحو: ‹لولا عدم زيد لأحسنت إليك›[5]، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: ﴿لولا أن أشق علي أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة﴾[6] فالتقدير: لولا مخافة أن أشق على أمتي لأمرتهم، أي أمر إيجاب، وإلا لانعكس معناها (أي: وإن لم يقدر في الحديث مضاف، ولم يقيد الأمر بالإيجاب، انعكس معنى لولا، وصارت حرف وجود لامتناع) إذ الممتنع المشقة، والموجود الأمر/) وأمّا قوله تعالى ﴿ وَلَوْلاَ فَضْلُ 220/ أ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مُّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾[7] فليس القصد فيه إلى نفي[8] تأثيره فيه عليه السلام، وقيل: جوابها محذوف، أي: ولولا فضل الله عليك ورحمته لأضلوك، إذ هموا وأنت غير مطلع على حقيقة الحال[9].

---

(1) ساقط من جميع النسخ، وهو من متن المغني.

(2) الجنى الداني: 597.

(3) قال ابن الشجري: لولا حرف وضع لمعنيين: أحدهما التحضيض، الآخر امتناع الشيء لوجود غيره. الأمالي الشجرية: 2/ 210.

(4) في (س) بزيادة: وإن كانتا موجبة، ومنفية فحرف وجوب لوجوب نحو: لولا زيد لم أحسن إليك.

(5) رصف المباني: 293.

(6) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، بلفظ: ﴿لولا أن أشق علي أمتي، أو علي الناس لأمرتهم........ ﴾ 2/ 454.

(7) النساء: 113.

(8) في (س) بزيادة: الهم بل إلي نفي.

(9) حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي: 3/ 348.

(وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بـ فعلٍ محذوف) أي: لولا وجد زيد،قاله الكسائي[1]، وبناءً على أن أصل لولا لوْ دخلت على لا وهو أقيس؛ لأن لولا كـلوْ لا تنفك عن الفعل، وردَّ بأن حذف فعل الفاعل وجوباً لا يكون بدون المفسر، وبأن لاً تتكرر في الماضي غالباً إلاّ في الدعاء، وجواب القسم[2]، وَدُفِعَ بأن المفسر إنَّما يجب إذا لم يُفهَمْ خصوص الفعل من القرينة، وهنا فُهِمَ من لولا، وبأن تكرار لا إنَّما يجب لولا [أن][3] لا في لولا كالعدم، لزوال النفي بدخول لو[4].

(ولا بـلولاً لنيابتها عنه) مناب لو لم يوجدْ حكاه الفرَّاء[عن بعضهم][5]، ورده بأنك تقول: لولا زيدٌ ولا بلا بعد النفي [كما في الجنى الداني][6] (ولا بها أصالة) وهو قول الفرَّاء[7] (خلافاً لزاعمي ذلك) وقد عرفت الزاعمين[8] (بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم:) أي: أكثر القائلين بأن رفع الاسم بعد لولا بالابتداء[9] (ويجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول: لولا زيد قائمٌ، ولا أن تحذفه،بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول: لولا قيام زيد لأتيتكْ أو تُدْخِلَ أنَّ على المبتدأ فتقول: لولا أن زيداً قائمٌ وتصيرأنْ وصلتها مبتدا

---

(1) قال المرادي: وذهب الكوفيون إلي أن الاسم المرفوع بعد لولاَ ليس بمبتدأ، ثم اختلفوا، فقال الكسائي: مرفوع بفعل مقدَّر، وتقديره: لولا وجد زيدٌ. الجني الداني: 301، 302.

(2) قال الرضي: لكن منع من البصريين هذا التقدير، وحملهم علي أن قالوا: لولاَ كلمة بنفسها، وليست لوْ الداخلة علي لاَ ان الفعل بعد لوْ إذا اضمر وجوباً، فلا بد من الإتيان بمفسر كما مرَّ في باب الفاعل، وليس بعد لولا مفسر، وايضاً لفظ لا لا يدخل علي الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلاّ مكرراً في الأغلبْ.

شرح الرضي: 1/ 275.

(3) زيادة أنْ من المحقق يقتضيها السياق.

(4) لأن لوْ حرف امتناع، والامتناع نفي.

(5) ساقط من (س).

مواهب الأريب: ج: 2: 227/ ب.

(6) في (س): ذكره ابن القاسم. الجني الدَّاني: 602.

(7) قال الرضي: وقال الفرَّاء: لولاَ هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كـ سائرْ العوامل، وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدَّر. شرح الرضي: 1/ 274.

(8) وهما الكسائي، والفرَّاء.

(9) قال الرضي: فقال البصريون: الاسم المرفوع بعده مبتدأ، ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره.

شرح الرضي: 1/ 275.

محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلا بثبت محذوفاً) هذا مذكور على[1] الاستطراد، ويؤيده قوله: (على الخلاف السابق في فصل لو) فسقط ما قيل[2] تفريعه على القول بأن رفع الاسم بعد لولا بالابتداء إشكال، وكذا دفعه بأن المراد بالمرفوع فيما سبق فاعل الاسم الصريح دون المؤول،فيتفرع على كونه مبتدأ، لأن أنْ ناسخ والناسخ لا يدخل إلا على المبتدأ[3] (وذهب الرماني، وابن الشجري، والشَّلَوْبين، وابن مالك إلى أنه يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه، وكوناً مقيداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يُعْلَمْ، نحو: ﴿لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة﴾[4] ويجوز الأمران إن علم)[5] نحو: لولا أنصار زيد لهلكَ أي: نصروه. (وزعم ابن الشجري أن من ذكره ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾[6] وهذا غير متعين، لجواز تعلق الظرف بالفضل، ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري[7] في قوله في صفة سيف:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ)

بيت من الوافر وقبله:

---

(1) في (س) بزيادة: سبيل.

(2) في (س) بزيادة: في.

(3) حاشية الشمني: 2/ 64.

(4) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر بعض الناس فيقعوا فيه، بلفظ: ﴿لولا قَوْمُكِ حديثٌ عَهْدُهُمْ ـ قال ابن الزبير: بكفر ـ لنقضت الكعبة، فجعلت لها بابين، باب يدخل الناس، وباب............ ﴾ 1/ 275.

(5) قال ابن مالك: وهذا الذي ذهبت إليه، هو مذهب الرماني، والشجري، والشلوبين، وغفل عنه أكثر الناس شرح التسهيل: 1/ 276، وانظر الأمالي الشجرية: 2/ 211، التوطئة: 219.

(6) النساء: 83، النور: 10، 14.

(7) للمعري في شرح سقط الزند 1/ 104، شرح ابن الناظم: 87، رصف المباني: 295، أوضح المسالك: 1/ 97، شرح التصريح على التوضيح: 1/ 225. والشاهد فيه: تلحين المعري، حيث أظهر الخبر بعد لولا.

إِذَا بَـصَرَ الأَمِـيرُ وَقَـدْ نَـضَاهُ   بِـأَعْلَى الْجِـدِّ ظَـنَّ عَلَيْهِ آلاً
وَدَبَّـتْ فَوْقَـهُ حُمْـرُ الْمَنَـايَـا   وَلَكِنْ بَعْـدَ مَـا نَسَجَتْ نِمَالاً

نضاه أي: سلّ الأمير السيف، والجدُّ ما بين السماء والأرض، وضمير عليه للأمير، والآل السراب،ودبت تحركت، وضمير فوقه للسيف، وحمر فاعل دبت، ونمال جمع نمل مفعول ثان لنسجت، والرعب فاعل يذيب[من اذاب اي: أسال/][1] وضمير فيه للسيف [متعلق][2] بالرُّعب، والعضب السيف القاطع، 220/ب والغمد مبتدأ خبره يمسكه، والهاء [لكل][3]، ولسالا جواب لولا، والمعنى إن هذا السيف تفزع منه السيوف، فلولا أغمادها تمسكها لسالت (وليس) أي: التلحين (بجيد: لاحتمال تقدير يُمسكهُ بدل اشتمال، على أنَّ الأصل: أن يمسكه ثم حذفت أنْ وارتفع الفعل) كما ارتفع في تسمع بالمعيدي[4] قيل: يمكن أن يخرج علي ان الأصل: فلولا أن الغمد يمسكه[5].

قال ابن مالك: وهذا الحذف في أنْ نادر لكنه غير مستبعد في القياس علي حذف إنْ فهما أختان في المصدرية، وقد حمل بعضهم علي حذف أنَّ قول الزبير- رضي الله عنه[6]:-

لـولا بنوهـا حولهـا لخبطتهـا   ....[7]

---

(1) ساقط من (س).
(2) في (س) بالنصب: متعلقاً.
(3) في (س): عائد على كل.
(4) هذا جزء مثل، وتمامه: خير من تراهْ وهو يضرب لمن كان مَخبَرُهُ خيراً من مظهره. مجمع الأمثال للميداني: 1/ 177.
(5) حاشية الشمني: 2/ 65.
(6) شواهد التوضيح لابن مالك: 155.
(7) صدر بيت من الطويل عجزه:

كَخَبْطَةِ عصفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

للزبير رضي الله عنه في شرح شواهد المغني: 2/ 841، شواهد التوضيح لابن مالك: 1/ 155 حاشية الشمني: 2/ 65، الكافية الشافية لابن مالك: 1/ 152، المقاصد النحوية: 1/ 571 والشاهد فيه: لولا بنوها حيث حذفت أنْ قياساً على حذف إنْ وبطلان عملها علي رأى ابن مالك.

[وردَّ][1] بأن بيت المعري لا يتأتى فيه هذا التوجيه، لكونه من المولدين بخلاف بيت الزبير، وفيه أنه إذا جاز حذف أنْ في كلام فصيح ففي غيره أولى[2] (أو تقدير يمسكه جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش: أنهم [لا][3] يذكرون الحال بعدها،) أي: بعد لولا (لأنه خبر في المعنى[4]، وعلي الإبدال والاعتراض، والحال عند من قال به، يتخرج أيضا قول تلك المرأة) التي سمعها عمر رضي الله عنه في خلافته تقول:

تَطَاوَلَ هَذَا الَّليْلُ وَاسْوَدَّ جَانِبُه ... وَأَرَّقَنِي أنْ لاَ خَلِيْلَ أُلاَعِبُهْ

(فَوَ اللهِ لَوْلاَ اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ ... لَزُعْزِعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُه)[5]

فسأل عنها، فإذا زوجها بعث في[6] الغزو، فسأل ابنته حفصة: كم تصبر المرأة عن زوجها؟ فقالت: ستة أشهر. فجعل ذلك نهاية غيبة الرجل عن زوجته، ومعني أرَّقني: أسهرني، والخليل هنا زوجها، والمراد بالسرير: فرجها، وزعزع: حرِّك، وتخشي مجهول، وعواقبه مضاف[7] إلي الله نائب فاعل تخشي[8]،

---

(1) في (س): وما قيل.

(2) حاشية الشمني: 2/ 65 ، حاشية الأمير: 1/ 216.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) الجني الداني: 600.

(5) البيتان من ~~الطويل، وقد~~ وردا في مناقب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: 38، خزانة الأدب: 10/ 333، شرح شواهد المغني: 2/ 668، حاشية الدسوقي: 2/ 154، حاشية الأمير: 1/ 216.
والشاهد فيه: تخريج خبر لولا على الإبدال والاعتراض والحال عند من قال بإثباته.
- حفصة بنت عمر بن الخطاب: صحابية جليلة صالحة، من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، ولدت بمكة، وتزوجها خنيس بن حذيفة السهمي، فكانت عنده إلى أن ظهر الإسلام، فأسلما.، وهاجرت معه إلى المدينة فمات عنها، فخطبها رسول الله من أبيها، فزوجه إياها، واستمرت بالمدينة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن توفيت بها.
شذرات الذهب: 1/ 52، مرآة الجنان: 1/ 97، الأعلام: 2/ 264، 265.

(6) في (س) بزيادة: جيش.

(7) في (س) بزيادة: إضافة المخلوق إلى خالقه.

(8) في (س) بزيادة: والشاهد فيه.

والبيتان من الطويل (وزعم ابن الطراوة أن جواب لولا أبداً هو خبر المبتدا، ويرده أنه لا رابط بينهما[1]، وإذا ولي لولا مضمر فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو: ﴿ لَوْلاَ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[2] وسمع قليلاً لولاي، ولولاك، ولولاه، خلافاً للمبرد[3]) [قال الشَّلَوْبين: اتفق أئمة البصريين، والكوفيين كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفرّاء علي رواية لولاك عن العرب، فإنكار المبرِّد لها هذيان][4].

(ثم قال سيبويه والجمهور:هي جارة للضمير مختصة به، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر، ولا تتعلق لولا بشيء)[5] وقيل:تتعلق بفعل واجب الإضمار: فإذا قلت: لولاي لكان كذا فالتقدير: لولاي حضرت، ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب؛ لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها، وُرُدَّ بأنه في التقدير تعدي الفعل المضمر المتصل إلي ضميره المجرور، وهو كالمنصوب[6] (وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف وقال الأخفش) والكوفيون: (الضمير مبتدأ،ولولا غير جاره، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا إذ قالوا: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا[7]، وقد أسلفنا) في بحث عسي[8] (أن النيابة/ 1/221 إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، فإذا عُطِفَ عليه اسم ظاهر نحو:لولاك و زيدٌ تعين رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر).

---

(1) قال المرادي: وقال ابن الطراوة: جواب لولا هو خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، وهو ضعيف. الجني الداني: 601.

(2) سبأ: 31.

(3) في (س) بزيادة: حيث جعل خلاف هذا لحناً. الكامل: 148، 149، والمقتضب: 3/ 73.

(4) التوطئة: 242، الجني الداني: 605. وهذه الفقرة سقطت من (س).

(5) الكتاب: 2/ 373.

(6) الجني الداني: 603.

(7) قال المرادي: وذهب الأخفش، والكوفيون، إلي أن لولا في ذلك حرف ابتداء، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، نيابة عن الضمير المنفصل، كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا. الجني الداني: 604.

(8) ينظر بحث عسى: 153. تحقيق الطالب أبو عجيلة رمضان.

(الثاني: أن تكون للتحضيض والعرض، فتختص بالمضارع أو ما في تأويله، نحو: ﴿ لَوْلاَ تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ ﴾[1]) هذه حكاية صالح عليه السلام لقومه، ولولا فيها للتحضيض، (ونحو: ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾[2]) فلولا فيه للعرض دخلت علي الماضي المؤول بالمضارع، لأن المطلوب مستقبل والطلب يقتضي الاستقبال[3] (والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب بلين [وتأدب][4]) ولما اشتركا[5] عدهما معني ثانيًا للَولاَ.

(والثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم، فتختص بالماضي) لأن التوبيخ يقتضي وقوع ما يوبخ عليه من الأفعال الشنيعة (نحو: ﴿ لَوْلاَ جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ﴾[6] ﴿ فَلَوْلاَ نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْبَاناً آلِهَةً﴾[7] ومنه ﴿وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾[8] إلاّ أن الفعل أخر) وهو قلتم إذ سمعتموه، اعترض بينه وبين لولا، (وقوله:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيُّ الْمُقَنَّعَا[9])

---

(1) النمل: 46.

(2) المنافقون: 10.

(3) في (س) بزيادة: الذي هو مدلول المضارع.

(4) في (س): وادب.

(5) في (س) بزيادة: في الطلب.

(6) النور: 13.

(7) الأحقاف: 28.

(8) النور: 16.

(9) البيت لجرير في ديوانه: 286، وروايته فيه: [أفضل سعيكم]، وله في خزانة الأدب: 3/ 55، الكامل: 1/ 338، شرح المفصل: 2/ 38، المقاصد النحوية: 4/ 475.
والشاهد فيه: ألكميّ حيث نصبه بالفعل عدمتم مقدرا بعد لولا.

بيت من الطويل لجرير يهجو الفرزدق، تعدون أي: تحسبون، والعقر الجرح، والنيب كالبيض جمع ناب وهي المسنة من النوق، وأفضل مفعول ثان لتعدون، وبني ضوطري منادي بتقدير "يا"، وهم حي من العرب، والضوطرى: المرأة الحمقاء، والكمي الشجاع المتكمى في سلاحه، [والمقنع الذي عليه مغفر او بيضة][1] (إلاّ أن الفعل اضمر، أي: لولا عددتم) الكمي (وقول النّحويين: لولا تعدونَ مردود، إذ لم يُرِد أن يحضهم علي أن يعدوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم علي ترك عده في الماضي، وإنما قال:"تعدونَ" علي حكاية الحال، فإن كان مراد النّحويين مثل ذلك فحسن) وقد يدفع الرَّد بحمل المضارع على الاستمرار للمبالغة في التحضيض[2] (وقد فُصِلَتْ من الفعل بـ"إذْ" و"إذا" معمولين له، وبجملة شرطية معترضة، فالأول[3] نحو: ﴿ وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ﴾[4] ﴿ فَلَوْلاَ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾[5]) أي: فلولا تضرَّعوا إذ جاءهم بأسنا (والثاني) وهو الفصل بـ"إذا" (والثالث) [يعني الفصل][6] بجملة شرط مثالها، (نحو: ﴿ فَلَوْلاَ إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وأنتم حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِن لاَ تُبْصِرُونَ فَلَوْلاَ إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾[7]) قوله﴿ إن كنتم﴾ شرط جوابه محذوف لدلالة فلولا عليه عند البصريين[8]، ومقدم [عند غيرهم][9]، والجملة وقع بها الفصل بين لولا و﴿ ترجعونها ﴾ الذي هو عامل إذا في قوله ﴿إذَا بَلَغَتِ﴾ ومن

---

(1) في (س): والمقنع الذي على رأسه بيضة حديد.

(2) في (س) بزيادة: على ان الرضي قال: وقلما تستعمل لولا في المضارع، إلاّ في موضع اللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه. شرح الرضي: 4/ 443.

(3) في (س) بزيادة: يعني الفصل بين لولا، والفعل بإذ.

(4) النور: 16.

(5) الأنعام: 43.

(6) في(س): وهو الفصل.

(7) الواقعة: 83 ـ 87.

(8) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 9/ 84.

(9) في (س): عند من يراه. معاني القرآن للفراء: 3/ 131.

قال: قوله بـ(إذ) و(إذا) معمـولين لـه يقتـضي أن يعمـل في إذا قولـه تعـالي﴿ بَلَغَـتِ الْحُلْقُومَ﴾ [فقد][1] سها (المعني:فهلاً ترجعون الروح إذا بلغت الحلقـوم إن كنـتم غير [مدينين][2]، وحالتكم انكم تشاهدون ذلك،ونحن أقرب إلي المحتضر منكم/ بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك، ولولا الثانية تكرار للأولـي[3]) فيكون من باب التوكيد اللفظي، قال أبو البقاء: ترجعونها جـواب لـولا الأولـي، وأغني ذلك عن وجوب الثانية، وقيل: عكس ذلك[4]، وردّ بأن تـسمية مثـل هـذا جواباً ليس بصحيح، لأن هذه تحضيضية لا جواب لها، وإنما الجـواب للامتناعيـة لوجود، ومما لا يخطر بالبال، ما قيل: كان المصنف نحا إلى قولـه[5]، وقيـل: عكـس ذلك، ولكنه أخل بالإجمال بحيث لا يفهم المآل بمـا أورده مـن المثـال[6] (الرابـع: الاستفهام، نحو: ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[7] ﴿ لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَـكٌ﴾[8] قاله الهروي، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعرض[9]، وأن الثانية مثل: ﴿لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء﴾[10]) وفيه أنه جعـل هـذه مثـالاً للتـوبيخ فيمـا سبق، ولولا الثانية تحضيضية، والمراد بالماضي المستقبل، أي: لولا ينـزلْ صـرَّح بـه الحلبي[11].

(1) في (س): لقد.
(2) في جميع النسخ (مربوبين)، خلافاً لمتن المغني، وهو محمول على المعنى.
(3) في (س) بزيادة: قاله الزمخشري. الكشاف: 4/ 468.
(4) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 398.
(5) حاشية الشهاب: 9/ 84.
(6) مواهب الأريب: 2/ 263/ ب.
(7) المنافقون: 10.
(8) الأنعام: 8.
(9) الأزهية: 166.
(10) النور: 13.
(11) الدر المصون: 5/ 212.

(وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة لَمْ،وجعل منه ﴿ فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ ﴾[1] والظاهر أن المعني على التوبيخ، أي: فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك،وهو تفسير الأخفش، والكسائي، والفرّاء، وعلي بن عيسى، والنّحاس)[2] [هذا يخالف ما نقله ابن عقيل][3] أنه زعم علي بن عيسي، والنحاس أن لولا تأتي بمعني ما النافية، وحملا عليه ﴿ فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾ أي: ما كانت[4] (ويؤيده) أي: كون المعني على التوبيخ (قراءة أُبي، وعبد الله) يعني ابن مسعود رضي الله عنه، وهو المراد في عرفهم إذا أطلق عبد الله (﴿ فَهَلاَّ كَانَتْ ﴾[5] ويلزم من هذا المعني النفي، لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع،وقد يتوهم أن الزمخشري قائل بأنها للنفي لقوله: والاستثناء منقطع بمعنى لكن) لأن المستثنى منه القرية ليس من جنس القوم (ويجوز كونه متصلاً، والجملة في معني النفي، كأنه قيل:ما آمنت)[6] ظاهره يدل علي أن المصحح لكونه متصلاً، كون الكلام في معني النفي، لكن المفهوم من كلامهم تقدير مضاف، قال أبو البقاء: وقيل: هو متصل؛ لان التقدير: فلولا كان أهل قرية[7]، وفيه إشكال؛ لأن توصيف القرية بكونها من

---

(1) يونس: 98. الأزهية: 169.

(2) معاني القرآن للأخفش: 1/ 226، معاني القرآن للفرّاء: 1/ 479، إعراب القرآن للنحاس: 2/ 157، معاني الحروف للرماني: 124.

(3) في (س): هذا يخالف ما نقله المصنف. وهو الصواب.

(4) المساعد علي تسهيل الفوائد: 3/ 225.

(5) قال أبو حيان: قرأ أبي، وعبد الله "فهلاّ" وكذا هو في مصحفيهما. البحر المحيط: 5/ 192، الكشاف: 2/ 383.

- أبي هو: أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن عبيد،من بني النجار، من الخزرج، كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود، ولما أسلم كان من كتاب الوحي، شهد بدراً واحداً والخندق، والمشاهد كلها، واشترك في جمع القرآن الكريم، ت (21)هـ.

غاية النهاية في طبقات القراء: 1/ 31، الإصابة: 1/ 24، شذرات الذهب: 1/ 31، الأعلام: 1/ 82.

(6) الكشاف: 2/ 383.

(7) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 527، 528.

القرى المهلكة ينافي الاتصال؛ لأن قوم يونس ليسوا من المهلكين، وأن حمل الإهلاك على المشارفة أشكلَ انقطاعه إلاّ أن يُحْمَلَ الإهلاك على حقيقته في الانقطاع، وعلى المشارفة في الاتصال (ولعله إنما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: 'والجملة في معني النفي' ولم يقل 'ولولا للنفي' وكذا قال) أي: الزمخشري (في ﴿فَلَوْلاَ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾[1] معناه نفي التضرع) كأنه قيل: فلم يتضرعوا إذ جاءهم (ولكنه جيء بـ 'لولا' ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلاّ عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم انتهى. فإن احتج محتج للهروي بأنه قرئ بنصب قوم على أصل الاستثناء، ورفعه على الإبدال) والبدل لا يقع إلاّ بعد/ النفي، فقراءة الرفع تدل على أن لولا 222 / أ
للنفي(فالجواب أن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي) قال أبو البقاء: و لو كان قد قرئ بالرفع لكانت إلاّ فيه بمنزلة غير، فتكون صفة[2] (كقوله:

عَافٍ تَغَيَّرَ إِلاَّ النُّؤْيُ وَالوَتِدُ)

عجز بيت من البسيط للأخطل صدره:

وَ بِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ

الصريمة [وزان قبيلة اسم موضع][3] خبر لقوله منزل، ومنهم حال منه، وقيل:هو من فاعل تغير[4]، وخَلَق بفتحتين بالٍ صفة منزل مثل عافٍ أي: دارس،

---

(1) الأنعام: 43.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 528.

(3) في (س): الصريمة رملة انصرمت من معظم الرمل.

(4) مواهب الأريب: 239/ ب.

وكذا جملة تغير صفة له، والنُؤْى بضم النون وسكون الهمزة حفيرة توضع حول الخبأ لئلا يدخل المطر، وإلاَّ النوى استثناء من ضمير تغير على الإبدال فرفع، وإن كان تغير موجباً (فرفع لما كان تغير بمعنى: لم يبق على حاله) فاجرى مجرى النفي (وادق من هذا قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم ﴾[1] لما كان شربوا منه في معني: فلم يكونوا منه، بدليل﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾[2]).

قال الزمخشري: قرأ أُبي، والأعمش إلا قليل بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعني، والإعراض عن اللفظ جانباً،وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معني شربوا منه في معني لم يطيعوه حُمِلَ عليه[3].

قال أبو حيان: تأويل الزمخشري هذا الموجب بمعنى النفي دليل على انه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب[4]، ونقول إذا تقدم موجب جاز نصب ما بعد إلاَّ على الاستثناء، وإتباعه لإعراب المستثنى منه رفعاً، ونصباً، وجراً، واختلفوا في تابعيته هذه، فقيل: إنه نعت ما قبله على أن المراد بالنعت عطف البيان، أو على انه ينعت بإلاَّ وما بعدها مطلقاً، سواء كان متبوعها معرفة أو نكرة ظاهراً او مضمراً[5]، وقيل: لا ينعت بها إلاَّ نكرة، أو معرفة بلام الجنس، وإن كان غير ذلك فلا يجوز الإتباع، ويلزم النصب على الاستثناء[6]، ومن الإتباع بعد الموجب قوله:

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ ... لَعَمْرُ أبِيكَ إلاَّ الْفَرْقَدَانِ

---

(1) البقرة: 249. وهي قراءة ابي، والأعمش كما سياتي.

(2) البقرة: 249.

(3) الكشاف: 1/ 266.

(4) في (س) بزيادة: ولهذا اضطر إليه.

(5) البحر المحيط: 2/ 266.

(6) مواهب الأريب: 2/ 239/ ب.

(ويوضح لك ذلك أن البدل في غير الموجب أرجح من النصب، وقد أجمعت السبعة على النصب في ﴿ إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ ﴾[1] فدل على أن الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب[2] كما في قوله:

عاف تغير إلا النوى والوتد ....

تنبيه: ليس من أقسام لولا الواقعة في نحو قوله:

الاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لاَ أُحِبُّهَا فَقُلْتُ: بَلى لَوْلاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي)[3]

بيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي، وزعمت بمعنى قالت بدليل قوله: فقلت بلى، فإن مجرد الاعتقاد لا يقتضي الجواب. (لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك: لو لمْ والجواب محذوف، أي: لو لم ينازعني شغلي لزرتك) قال ابن الأنباري: لولا في البيت غير مركبة، بل لو على حالها[4]، وليها الماضي[5] كما وليها في ﴿فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾[6] أي: فلم تقتحم[7] (وقيل: بل هي لولا الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار أنْ) فتكون مبتدأ بتأويل المصدر أي: لولا منازعة شغلي موجودة لظهرت لك محبتي (على حد قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[8] أي: سماعك به خير من رؤيته/ ، ولكن في حذف أنْ هنا قرينة بخلاف البيت. 222/ ب

---

(1) يونس: 98.

(2) حاشية الدسوقي: 2/ 159.

(3) البيت في شرح أشعار الهذليين: 88، خزانة الأدب: 11/ 246، شرح الرضي: 4/ 444، الجنى الداني: 607، شرح المفصل: 8/ 146.

والشاهد فيه: قوله لولا ينازعني حيث ولي لولا فعل.

(4) في (س) بزيادة: ولا نافية.

(5) في (س) بزيادة: في قوله: لولا جددت ولا عذري لمجدود.

(6) البلد: 11.

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 76.

(8) سبق تخريج هذا المثل.

[مبحث: لوما]

(لوما بمنزلة لولا) في كونها للامتناع، وللتحضيض (تقول: لوما زيد لأكرمتك وفي التنزيل ﴿لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَٰئِكَةِ﴾[1]) والمعنى هلاّ تأتينا، قال الزمخشري: لو ركبت مع لا و ما لمعنيين: امتناع الشيء لوجود غيره، والتحضيض، وأما هل فلم تركب إلاّ مع لا وحدها للتحضيض[2].

(وزعم المالقي أنها لم تأت إلاّ للتحضيض[3]، ويرده قول الشاعر:

لَوْمَا الإِصَاخَةُ لِلوُشَاةِ لَكَانَ لِي ....)[4]

الإصاخة: الاستماع، والوشاة: جمع واش من وشى كلامه أي: كذب فيه، ولوما امتناعية لا تحضيضية لوقوع الاسم بعدها.

---

(1) الحجر: 7.

(2) الكشاف: 2/ 553.

(3) رصف المباني: 297، الجنى الداني: 609 .

(4) صدر بيت من الكامل، عجزه:

من بعد سخطك في رضاك رجاء

بلا نسبة في شرح التصريح: 2/ 431، وحاشية الشمني: 2/ 65، شرح أبيات المغني: 5/ 131.

[مبحث: لمْ]

(لمْ حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا) هـذا مـذهب المـبرد، وأكثـر المتأخرين، وظاهر مذهب سيبويه[1]، وذهب قوم منهم الجزولي إلـي أنهـا تـدخل علي لفظ الماضي فتصرفه إلى المبهم دون معنـاه، ونـسبه إلى سـيبويه، ووجهـه أن المحافظة على المعني أولى من المحافظة على اللفظ [كما في الجني الداني][2] (نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[3] الآية، وقد يرفع الفعل بعدها، كقوله:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْـمٍ وَأُسْـرَتُهُمْ   يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ[4])

بيت من البسيط، فوارس جمع فارس[5]، ونُعم بضم النون قبيلـة، وأسـرة الرجل بضم الهمزة رهطه، عطف على فوارس أو على نعم، والـصليفاء يـوم مـن أيام العرب، ظـرف لمحـذوف، أي: لـولا وجـود فـوارس يـوم الـصليفاء، [لا][6] ليوفون، لأن وجود لولا وما في خبرها لا يتقدم عليها الجار، أي: بعهـده (فقيـل: ضرورة) وعليه الفارسي، وذكر ابن جني أنه علـى تـشبيه لمْ بــ لا[7] (وقـال ابـن

---

(1) المقتضب: 1/ 55، 56 ، الكتاب: 4/ 220، 3/ 8.

(2) ساقط من (س).
الجني الداني: 276.

(3) الإخلاص: 3.

(4) البيت من البسيط، بلا نسبة في سر صناعة الإعراب: 2/ 118، شرح عمدة الحافظ: 1/ 376، شرح شواهد المغني: 2/ 674، الجني الداني: 266، ضرائر الشعر لابن عصفور: 310، لسان العرب: (ص .ل .ف) 5/ 380 .
والشاهد فيه: عدم جزم يوفون بـ لمْ.

(5) في (س) بزيادة: على غير قياس.

(6) في (س): و لا يتعلق.

(7) قال ابن جني: فإنه شبه للضرورة لمْ بـ لا فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع في دلالتها عليه . الخصائص: 1/ 382، 383.

مالك: لغة[1]، وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها[2] كقراءة بعضهم[3]: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾[4] وقوله:

فِي أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِر … أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِر[5]

رجز للحارث بن المنذر، وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يتمثل به، ويعني أنه لا فرار من الموت، ولا محيص عنه، فإن كل يوم من أيام الحي لا يخلو أن يكون اليوم الذي قدر فيه الموت، أو يكون اليوم الذي لم يقدر فيه موته، وفي كلا اليومين لا ينجيه الفرار من الموت (وخرجا على أن الأصل نَشرحنْ ويُقدرن) على بناء المفعول من القدر (ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلا عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ لَمْ، وحذف النون لغير وقف، ولا ساكنين، وقال أبو الفتح: الأصل: يُقدرْ بالسكون، ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة، وقد أجرتِ العربُ الساكن المجاور للمحركْ مجرى المحرك، والمحرك مجرى الساكن، إعطاء للجار)أي: للجاري فحذفت الياء اكتفاء بالكسر[6] (حكم المجاورة، وأبدلوا) جواب لَمّا (الهمزة المحركة ألفا، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة[7]) وقيل: في الكلام تناف؛ لأن قول المصنف (يعني ولزم

---

(1) شرح التسهيل: 1/ 28.

(2) قال السيوطي: والنصب بها لغة، حكاه اللحياني، وقرىء ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾.
همع الهوامع: 2/ 447.

(3) وهي قراءة أبي جعفر، البحر المحيط: 8/ 487.

(4) الشرح: 1.

(5) البيت لعلي بن أبي طالب في ديوانه: 88 ، وللحارث بن المنذر الجرمي في شرح شواهد المغني: 2/ 674، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: 2/ 142، سر صناعة الإعراب: 1/ 89، والجنى الداني: 267.
والشاهد فيه: لَم يقدرَ حيث نصب الفعل المضارع بعد لَمْ.
- الحارث بن المنذر الجرمي: من بني عبد الجن، ينتهي نسبه إلى قضاعة، وقد شهد صفين مع معاوية، شرح أبيات المغني للبغدادي: 5/ 136.

(6) في (س) بزيادة: يدل عليه قوله.

(7) سر صناعة الإعراب: 1/ 90، الخصائص: 2/ 325.

ولزم حينئذ فتح ما قبلها إذ لا يقع الألف إلا بعد فتحة) يقتـضي أن فـتح الـراء متأخر عن كون الهمزة ألفا، أو مقارن له، وقول أبي الفتح: وقد أجـرت العـرب، أنه يقتضي أن فتح الراء/ سابق عليه، لأنه يقتضي أنه مقارن لسكون الهمزة السابق 223 / أ
على إبدالها ألفا[1]، وأجيب بأنه جاز أن يكون فتح الراء سابقا علـى كـون الهمـزة ألفاً، ولزم ذلك الفتح متأخراً عنه، أو مقارناً له[2] (قال) اي أبـو الفـتح: (وعلـى ذلك) الإبدال لمجاورة السكون، ولزوم الفتح (قولهم: المـراة) بقلـب الهمـزة ألفـاً، وفتح الراء (والكماة بالألف وعليه خرج أبو علي قول عبد يغوث[3]:

... ... كَأنْ لَمْ تَرا قَبْلِي أسِيراً يَمَانِيَـا[4])

عجز بيت من الطويل، صدره:

وَتَـضْحَكُ مِنِّـى شَـيْخَةٌ عَبْـشَمِيَّةٌ

حكي أن قوماً من العرب أسروه ثم أطلقوه، وأعطوه مالاً لئلا يهجوهـم، فقال لا أهجوكم، ولكن أهجو قومي وأنشد:

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 66.

(2) حاشية الشمني: 2/ 66.

(3) قال الفارسي: وكذلك قوله كأن لم ترىْ وبعض البغداديين يذهب في ذلك على ما حكى لي أنه حذف لام الفعل للجزم، وأن هذه الألف هي المبدلة من الهمزة، وعلى أن سيبويه قد حكى المراة والكماة في تخفيف المراة والكماة، فيقاس هذا قياس لم ترىْ في قول هذا القائل.
المسائل العسكرية: 264. 265.

(4) البيت لعبد غوث في خزانة الأدب: 2/ 176، شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 675، شرح جمل الزجاجي: 1/ 79، سر صناعة الإعراب: 1/ 90، الحجة لأبي علي: 1/ 93، وبلا نسبة في المسائل العسكرية: 264.
والشاهد فيه: الاكتفاء في جزم الفعل المعتل بحذف الحركة المقدرة علي الألف.

أَلاَ لاَ تَلُومَانِي كَفَى اللَّوْمَ مَا بِيَا ... فَمَا لَكُمَا فِي اللَّوْمِ خَيْرٌ وَلاَ لِيَا

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلاَمَةَ نَفْعُهَا ... قَلِيلٌ وَمَا لَوْمِي أَخِي فِي شِمَالِيَا

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيكَةُ أَنَّنِي ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

اللوم: مفعول كفى، وما بيا فاعله، والشمال الخلق[1]، ومليكة اسم زوجته، ومعدياً عليه وعادياً أي: مجنياً عليه مرة وجانياً مرة أخرى، والعبشمية نسبة إلى عبد شمس[2] (فقال: أصله: ترأى) كـ تخشى (بهمزة بعدها ألف[3]، كما قال سراقة البارقي) من ظرفاء العراق[4]:

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ[5]

وعجزه:

كِلاَنَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

---

(1) في (س) بزيادة: والعرس زوجة الرجل.

(2) عبد شمس: بطن من تميم، منهم عبيدة بن الطيب الشاعر، قال أبو عبيدة: ويقال إن جدهم كان عبداً حبشياً. سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: 94.

(3) انظر سر صناعة الإعراب: 1/ 90.

(4)

(5) البيت من الوافر لسراقة في سر صناعة الإعراب: 1/ 90، خزانة الأدب: 2/ 176، حاشية الدسوقي: 2/ 163، المحتسب: 1/ 128، الأغاني: 9/ 13.

والشاهد فيه: قوله: ترأياه حيث أثبت الهمزة لضرورة الشعر.

- سراقة بن مرداس البارقي: شاعر عراقي، هجا الحجاج فطلبه، ففر إلى الشام، كان ظريفاً حسن الإنشاد، حلو الحديث، يقربه الأمراء ويحبونه، وكانت بينه وبين جرير مهجاة، أدرك عصر النبوة، شهد اليرموك، له ديوان شعر مطبوع، ت(79) هـ طبقات الشعراء: 182، الأعلام: 3/ 80.

قيل: أُرِي بضم أوله، وكسر ثانيه مبني للفاعل[1] (ثم حذف الألف للجازم، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا) قيل: فينبغي حينئذ كتابة ترى بالألف لا بالياء (وأقيس من تخريجهما) يعني أولى منه، فلا يرد ما قيل إنه يقتضي أن مذهب أبي الفتح، وأبي علي جاريان على القياس، و لا شيء في تخريجهما قياسي، بل ولا في تخريج المصنف الذي ادعي أنه أقيس سوى نقل الحركة إلى الساكن قبلها[2] (أن يقال في قوله: أيوم لم يقدرْ نقلت حركة همزة أمْ إلى راءْ يقدر، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً، ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة إتباعاً الفتحة الراء[3] كما في ﴿ وَلاَ الضَّألِّين ﴾[4] فيمن همزه) نظير لإبدال الألف همزة، قال أبو حيان: قراءة أيوب السختياني بإبدال الألف همزة فراراً من التقاء الساكنين[5]، وبهذا أضمر ماً في بعض النسخ، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً كما في ﴿الضالين ﴾ فيمن همز[6]، ووجهه أن المشتبه به ليس إبدال الهمزة الساكنة ألفاً، بل ترتب عليه من إبدال الألف بعد ذلك همزة، وكأنه لم يذكر ذلك اعتماداً على فهم الطالب (وكذلك) أي: مثل ذلك القول في البيت (القول في المراة والكماةْ وقوله:

.... كَأَنْ لَمْ تَرَا قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَ

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 66.

(2) حاشية الشمني: 2/ 66.

(3) في (س) بزيادة: لأنها حركتها الأصلية.

(4) الفاتحة: 7.

(5) البحر المحيط: 1/ 52 .

- السَّخْتِيَاني هو: ابو بكر أيوب ابي تميمة كيسان، سيد فقهاء عصره، تابعي من النساك الزهاد، ومن حفاظ الحديث، صنف كتاب الفرائض ت(131) هـ.

شذرات الذهب: 1/ 181، الأعلام: 2/ 38.

(6) في (س) بزيادة: ولا يخفى ما فيه، وأول بعضهم أن المشتبه.

ولكن لم تحرك الألف فيهن[1] لعدم التقاء الساكنين، وقد تفصل من مجزومها للضرورة بالظرف كقوله:

فَـدَاكَ وَلَـمْ إِذَا نَحْـنُ امْتَرَيْنَـا ... تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ[2]

بيت من الوافر، فداك أي: أبي وأمي، وإذا ظرف فاصل بين لم ومجزومها متعلق بيُدرككْ خبر كان، والأصل: ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا، والامتراء الشك، والمراء الجدل[3]، (وقوله:/

فَأَضْـحَتْ مَغَانِيهَـا قِفَـاراً رُسُـومُهَا ... كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ[4]

بيت من الطويل لذي الرمة، والمغاني بالمعجمة جمع مغنى، وهو المنزل، قال:

---

(1) في (س) بزيادة: أي: في المراة والكماة.

(2) بيت من الوافر، بلا نسبة في شرح الكافية الشافية: 2/ 143، شرح أبيات المغني للبغدادي: 5/ 142، خزانة الأدب: 9/ 5، شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 678، في حاشية الصبان على شرح الأشموني: 4/ 1415 .

والشاهد فيه: فصل لَمْ عن الفعل تَكنْ بقوله: إذا نحن امترينا .

(3) في (س) بزيادة: واسم تكن ضمير الخطاب خبره يدركك.

(4) البيت لذي الرمة في ديوانه: 506، برواية:

وأضـحت مباديهـا قفـاراً بلادهـا

الخصائص: 2/ 182، المساعد على تسهيل الفوائد: 3/ 131، وبلا نسبة في حاشية الصبان على شرح الأشموني: 4/ 1415.

والشاهد فيه: الفصل بين لَمْ وتؤهل، وسوى عند سيبويه والجمهور ظرف منصوب، عند غيرهم مفعول به مقدم.

سَمِعْنَا حَمَامَ الدُّرجِ فِي رَوْضَةٍ غَنى   فَادْكَرْنَـا رَبْـعَ الْحَبَائـب والْمُغْنَـا[1]

القفار بالكسر جمع قفر وهو المفازة لا نبات فيها[2]، والرسوم جمع رسم[3]، يؤهل مضارع مجهول من الآهال، يقال: آهلك الله: أي: جعل لك أهلاً، وسوى ظرف فاصل بينه و بين لم، ولكن هذا ليس بمتعين لجواز أن يكون مفعولاً به فاصلاً بينهما، لأن سوى يستعمل غير ظرف للضرورة عند سيبويه والجمهور، ومطلقاً عند غيرهم كما مر[4] (وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده، كقوله:

ظُنَنْتُ فَقِيْـراً ذَا غِنَـى ثُـمَّ نِلْتَـه   فَلَمْ ذَا رَجَاء أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبِ[5]

بيت من الطويل، فقيراً حال من نائب فاعل ظننت، وذا غنى مفعوله الثاني، وضمير نلته للغني، وذا رجاء مفعول لمحذوف مفسر بألقه ذا رجاء كوني غير واهب إياه، بل ألقاه منعماً عليه، ومحسناً إليه.

(1) لم أعثر له على قائل.

(2) في (س) بزيادة: ولا ماء.

(3) في (س) بزيادة: هو ما كان من آثار الدار لاصقاً بالأرض.

(4) الكتاب: 1/ 407 .

(5) بيت من الطويل، بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2 / 679، حاشية الشمني: 2/ 67، شرح أبيات المغني: 2/ 279. والشاهد فيه: قوله: فلم ذا رجاء ألقه حيث فصل بين لم ومعمولها.

[مبحث: لمّا]

(لمّا)، [قيل: مركبة من لَمْ ومَا، وقيل: بسيطة][1] (علي ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تختص بالمضارع فتجزمه، وتنفيه، وتقلبه ماضياً كـ لَمْ) خلافاً لمن زعم أنها تصرف لفظ الماضي إلى المبهم[2]، (إلاّ أنها تفارقها في خمسة أمور:

أحدها: أنها لا تقترن بأداة الشرط، لا يقال: إن لمّا تقمْ وفي التنزيل: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ[3]﴾ ﴿وَ إِنْ لَمْ يَنتَهُوا[4]﴾) وعلله الرضي بكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه، ومعموله[5]، وقيل: هذا تصريح منه بأن حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي[6]، وليس كذلك[7]، وللرضي أن يقول العامل فيه حقيقة هو أداة الشرط، إلا أنه أسند العمل إلى حرف النفي لقربه.

---

(1) ساقط من (س).
قال المرادي: واختلف في لمّا، فقيل: مركبة من لَمْ ومَا وهو مذهب الجمهور، وقيل بسيطة.
الجني الداني: 593.

(2) قال المرادي: وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم دون معناه.
الجنى الداني: 267، 593.

(3) المائدة: 67.

(4) المائدة: 73.

(5) قال الرضي: واختصت لمّا أيضاً بعدم دخول الشرط عليها، فلا تقول: إن لما تضربْ، ومن لما تضربْ، كما تقول: إن لم تضربْ، ومن لم تضربْ وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه وبين معمولهْ.
شرح الرضي: 4/ 83.

(6) في (س) بزيادة: مثل: إن لم يقمْ.

(7) حاشية الشمني: 2/ 57.

(الثاني: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال[1]) أي: إلى حال التكلم، قال الرضي: الظاهر فيها الاستغراق كما ذهب إليه النحاة، ومنعه الأندلسي وقال: هي مثل لمْ في احتمال الاستغراق وعدمه[2]، (كقوله:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ ... وَ إِلاَّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ[3])

بيت من الطويل للممزق شأس بن بهار[4]، ومعني وإلا فادركني وإن[5] أكن مأكولا ولم تكن آكلا فجئني قبل أن أمزق، وقد استمر عدم تمزيقي إلى حال التكلم (ومنفي لمْ يحتمل الاتصال نحو: ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَب شَقِيًا[6]﴾، والانقطاع مثل ﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾[7]) فإن عدم كونه شيئاً مذكوراً منقطع عن زمن الإخبار لوجوده فيه(ولهذا جاز لم يكن ثم كانْ ولم يجز لَمّا يكن ثم كانْ بل يقال: لَمّا يكن وقد يكون) وذلك لان استمرار النفي إلي زمن التكلم يمنع الإخبار بأن ذلك[8] وجد في الماضي، وأما الإخبار بأنه سيكون[9] فيصح في لَما يكنْ إذ لا

---

(1) في (س) بزيادة: نحو: ندم ولما ينفعه الندمْ فعدم نفع الندم متصل بحال التكلم، وهذا هو المراد بقولهم: إن لماَ للاستغراق.

(2) شرح الرضي: 4/ 82، 38.

(3) البيت للممزق في حاشية الدسوقي: 2/ 165، البيان والتبين: 1/ 250، لسان العرب: (م ـ ز ـ ق) 8/ 274، خزانة الأدب: 7/ 280، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: 2/ 253.

- والممزق هو:شأس بن بهار بن أسود، من بني عبد قيس، شاعر جاهلي من أهل البحرين، ولقب بالممزق لقوله: ولما امزقْ.

طبقات الشعراء: 105، الشعر والشعراء: 252، معجم الشعراء للمرزباني: 565، الأعلام: 3/ 152.

(4) في (س) بزيادة: ولما أنشده عند النعمان قال: لا آكلك ولا أوكلك.

(5) في (س) بزيادة: لْ، وهو الصواب.

(6) مريم:4.

في (س) بزيادة: فإن المعنى نفي الشقاء متصلا بحال النطق.

(7) الإنسان: 1.

(8) في (س) بزيادة: المنفي مستمر نفيه.

(9) في (س) بزيادة: فيما يستقبل.

منافاة بين استمرار النفي في الماضي إلي الحال، والثبوت بعده فيما يستقبل (ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله[1]:

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي/ وَحْدَكَا   لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا[2])

بيت من الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي، وكنت[3] تامة، وحدك حال، ويكن ناقصة، والخبر قبلك، (وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل، وذلك وهم فاحش[4]) إذ يتعذر أن يكون تقديره: 'لم يكن شيء قبلك ثم كان شيء قبلك' وردَّ بأنه لا يلزم، إذ لا نأخذ حدوث الشيء مقيداً بالقبلية بل مطلقا، أي: 'لم يكن شيء يا إلهي قبلك ثم كان بعد ذلك' (ولامتداد النفي بعد 'لمّا' لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف 'لم' تقول: 'قمت فلم تقم'؛ لأن معناها: 'وما قمت عقيب قيامي' ولا يجوز 'قمت فلما تقم'؛ لأن معناها: وما قمت إلى الآن[5]) قيل: لا مانع أن يكون قيام المخاطب منفياً بعقب قيام المتكلم، واستمر نفيه إلى حال التكلم، وفيه أن 'لمّا' تدل على الامتداد، والفاء على التعقيب، فلا يناسب اجتماعهما[6].

(الثالث: أن منفي 'لمّا' لا يكون إلا قريبا من الحال)؛ لأنها لنفي قد فعل، وقد تقرب الماضي من الحال، (ولا يشترط ذلك في منفي 'لم')؛ لأنها لنفي فعل، ولا

---

(1) الكافية الشافية: 1/ 176.

(2) البيت للقرشي في شرح التصريح: 1/ 393، حاشية الشمني: 2/ 67، الكتاب: 2/ 210، الكافية الشافية: 1/ 176، وبلا نسبة في أوضح المسالك: 2/ 116.
والشاهد فيه: 'لم يك' حيث رأى ابن مالك أنها للنفي المنقطع.
- عبد الله بن عبد الأعلى القرشي: قال الشمني: كان بدعيا متهما في أموره.
حاشية الشمني: 2/ 67.

(3) في (س) بزيادة: في الموضعين.

(4) شرح التسهيل: 4/ 64.
- ابن الناظم هو: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، شيخ العربية، وإمام أهل اللسان، وقدوة أرباب المعاني والبيان، ذكياً عارفاً بالمنطق والأوصول، والبديع والعروض، أخذ عن أبيه، وأخذ عنه بدر الدين بن زيد، من تصانيفه: شرح ألفية والده، شرح الكافية، ت (686) هـ مرآة الجنان: 4/ 153، النجوم الزاهرة: 7/ 373، بغية الوعاة: 1/ 225 ، الأعلام: 7/ 31.

(5) في (س) بزيادة: قيل: لم يظهر لي كون امتناع 'قمت فلما تقم' مترتباً على امتداد النفي بعد 'لمّا'.

(6) حاشية الشمني: 2/ 67.

تعرُض فيه لنفي و بُعْد (تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز 'لما يكنْ، وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفي لما قريباً من الحال مثل:

'عصى إبليس ربه ولما يندم'[1]، بل ذلك غالب لا لازم.

الرابع: أن منفي 'لما' متوقع ثبوته) لأنها لنفي قد فعل[2]، قال الرضي: وقد تستعمل في غير المتوقع أيضاً نحو: ندم [إبليس][3] ولما ينفعه الندم[4]، (بخلاف منفي لم)؛ لأنها لنفي فعل، ولا دلالة فيه على التوقع، (ألا ترى أن معنى ﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[5] أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع، قال الزمخشري: في ﴿ وَ لَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[6] ما في 'لما' من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد. انتهى[7]). قال أبو حيان: ولا أدري في أي وجه يكون المنفي بـ 'لما' يقع بعد[8]، وأجاب الحلبي: بأنها لنفي'قد فُعِلْ'، وقد للتوقع[9] (ولهذا أجازوا 'لم يُقض) على بناء المفعول أي: لم يقدَّر (ما لا يكونْ ومنعوه في 'لما'، وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، وأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره، ومثال المتوقع أن تقول: 'مالي قمتُ ولم تقمْ، أو 'لما تقمْ ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء: 'لم تقمْ، أو 'لما تقمْ.

الخامس: أن منفي 'لما' جائز الحذف لدليل) يعني في الاختيار، أي: لما أدخلها، كما جاز حذف مدخول قد[10] في قوله:

---

(1) الكافية الشافية: 2/ 142.

(2) في (س) بزيادة: وهو مفيد للتوقع.

(3) ساقط من (س)

(4) شرح الرضي: 4/ 82.

(5) ص: 8.

(6) الحجرات: 14.

(7) الكشاف: 4/ 262.

(8) البحر المحيط: 8/ 117.

(9) قال السمين الحلبي: 'قلت: لأنها لنفي قد فعل، وقد للتوقع'. الدر المصون: 6/ 172.

(10) في (س) بزيادة: التي هي نظيرتها.

لَمَّـا تَـزُلْ بِرِحَالِنَـا وَكَـأَنْ قَـدِنْ

....

(وكقوله:

فَجِئْـتُ قُبُـورَهُمْ بَـدْأً وَلَمَّـا فَنَادَيْتُ القُبُـورَ فَلَـمْ يُجِبْنَـهْ[1])

بيت من الوافر، جئت فعل المتكلم، وبدءاً حال من فاعله، وقبورهم أي: قبور السادات، فلم يجبنه عطف على ناديت[2] (أي: ولما أكن بَـدْأً قبل ذلك) المجيء، والأقرب أن يقدر: ولما أسُد، (أي: سيداً) تفسير لقوله: بدءاً، وفي القاموس البدء: السيد، والشاب العاقل[3] (ولا يجوز/ وصلت إلي بغداد ولمْ تريد 4 ولم أدخلها، فأما قوله:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ[4])

---

(1) بلا نسبة في خزانة الأدب: 10/ 113، الأشباه والنظائر: 2/ 254، شرح شواهد المغني: 2/ 681، شرح الكافية الشافية: 2/ 143، لسان العرب (ل. م. م): 8/ 135.
والشاهد فيه: قوله: ولمّا حيث حذف مجزومها، والتقدير: ولما أكن بدءاً.

(2) في (س) بزيادة: ولمّا حُذف منفيها لدليل.

(3) القاموس المحيط: (ب ـ د ـ ه) 1/ 18.

(4) البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه: 191، شرح شواهد المغني: 2/ 628، شرح التصريح: 2/ 397، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: 2/ 254.
والشاهد فيه: حذف الفعل بعد لمْ للضرورة.
ابن هرمة هو: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن سلمة، شاعر غزل، من مخضرمي الدولة الأموية والعباسية، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، ت (176) هـ
الشعر والشعراء: 507، معجم الشعراء العباسين: 16، الأعلام: 1/ 50.

بيت من الكامل، لإبراهيم بن هرمة، استُوْدِعْتَهَا علـي البنـاء للمجهـول، التاء نائب فاعله، الهاء مفعوله الثاني، ويوم الأعازب يوم معهود بينهم، ومنفـي "لمْ" محذوف تقديره: "وإن لم تصل"[1] (فضرورة) وبهذا تظهر مخالفة "لمْ" لـ "لمّا" فإن منفي "لمّا" يجوز حذفه اختياراً، واضطراراً بخلاف "لمْ" (وعلة هذه الأحكام كلها) يعـني الأمـور الخمسة التي فارقت بها "لمّا" "لمْ" (أن "لمْ" لنفي "فعلَ" و"لمّا" لنفي "قد فعل") أما الحكـم الأول فعلته أن "فعلَ" يكون شرطاً فكذلك نفيه وهو لم يفعله، و"قد فعلَ" لا يكـون شـرطاً، فكذلك نفيه وهو "لمّا يفعلْ"، وأما بيـان علـة سـائر الأحكـام فقـد عُرِفَـت في أثنـاء الكلام.

(الثاني من أوجه "لمّا" أن تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: "لمّا جاءني أكرمتهُ" ويقال فيهـا: حـرف وجـود لوجـود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب) واللام [فيهما][2] للتوقيت لا للتعليـل، فإنها تقتضي كـون وجـود مـضمون الجملـة [الأولـى][3] علـة لوجـود مـضمون الثانية[4]، نعم تكون للتعليل على القول بأن "لمّا" التعليقية حرف عند سـيبويه تـدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية[5]، (وزعم ابن الـسراج، وتبعـه الفارسـي، و تبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين[6]) فـ"لمّا" عنـدهم خاليـة مـن معنى الشرط، إذ لم يكن في "حينَ" دلالة على السببية، سببية الأول للثاني فكذا فيما هو بمعناه (وقال ابن مالك: بمعنى "إذْ") فيه معنى الشرط، صرح به في التـسهيل[7]، وهذا القول ثالث في المسألة (وهو حسن، لأنها مختـصة بالماضـي، وبالإضـافة إلى

---

(1) في (س) بزيادة: وقيل: وإن لم يُوصل على بناء المفعول، وصوبه العيني.

(2) في (س): في القولين.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: وقال السُّبكي.

(5) قال البهاء السُّبكي: ولما التعليقية حرف عند سيبويه، تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية. شروح التلخيص: 2/ 91، الكتاب: 2/ 234.

(6) انظر الأصول في النحو لابن السراج: 2/ 157، كتاب الشعر لأبي علي الفارسي: 1/ 70، الخصائص: 2/ 253.

(7) شرح التسهيل: 4/ 102.

الجملة، ورد ابن خروف على مدّعي الاسمية بجواز أن يقال: لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم؛ لأنها إذا قدرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس[1]، والجواب أن هذا مثل ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾[2] والشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ولكن المعنى إن ثبت أني كنت قلت، وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك) ورد ابن خروف أيضاً بأنه لو كان ظرفاً لم يجز لما أسلم دخل الجنة[3] وأجيب بأنه على التأكيد والتشبيه فكأنه دخلها في ذلك الوقت[4]، (ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بـإذا الفجائية)اتفاقا يوهم[5] أن هذا ليس بمتفق عليه، وليس كذلك[6]، (أو بالفاء عند ابن مالك[7]) قال أبو حيان: لم يقم دليل واضح على ما ادعاه[8] (وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور[9]) خصه بالذكر، وإن قال به ابن مالك أيضاً؛ لأنه أول من قال به (دليل الأول: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾[10]) والثاني: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى

---

(1) الجنى الداني: 595.

- وابن خروف هو: أبو الحسن بن محمد بن علي، إمام النحو واللغة، قرأ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق بن ملكون، وله ردود في العربية على أبي زيد السهيلي، وابن ملكون، وابن مضاء، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، ت(609)هـ.

مرآة الجنان: 4/ 18، البلغة: 214، بغية الوعاة: 2/ 203 ، الأعلام: 4/ 330.

(2) المائدة: 116.

(3) في (س) بزيادة: قاله الرضي.

(4) قال الرضي: "فقال ابن خروف: إن لما حرف، وحمل كلام سيبويه على أنه شرط في الماضي كـ"لو" إلاّ أن لو، لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول؛ وقال: لو كان ظرفاً، لم يجز: لما أسلم دخل الجنة؛ والجواب: أنه على التأكيد، والتشبيه، فكأنه دخلها في ذلك الوقت.

شرح الرضي: 3/ 230، 231.

(5) في (س) بزيادة: كلامه.

(6) في (س) بزيادة: قيد لكون الاسمية مقرونة بالفاء، وزاد أن جوابها قد يكون ماضياً مقروناً بالفاء.

(7) شرح التسهيل: 4/ 10.

(8) الارتشاف: 2/ 571.

(9) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2/ 190.

(10) الإسراء: 67.

﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ[1] ﴾ والثالث: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ[2] ﴾ والرابع: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا[3] ﴾ وهو مؤول بـ'جادلنا'، وقيل:/ في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي: 225 / أ انقسموا قسمين فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع إن الجواب ﴿ جَاءَتْهُ الْبُشْرَى ﴾ علي زيادة الواو، أو محذوف أي: أقبل يجادلنا، ومن مشكل 'لمّا' هذه قول الشاعر:

أَقُـــولُ لِعَبْـــدِ اللهِ لَمَّـــا سِـــقَاؤُنَا ... وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ[4]

بيت مـن الطويـل للفـرزدق، وفيـه إلغـاز مـن حيـث اللفـظ والتركيـب والإعراب (فيقال: أين فعلاها؟ والجواب أن 'سقاؤنا' فاعل بفعل محـذوف يفسره

---

(1) العنكبوت:65.

(2) لقمان: 32.

(3) هود: 74.

(4) لم أجدِ البيتَ في ديوان الفرزدق.

قال البغدادي: وأورد السيوطي في كتاب 'المزهر' بعد قوله:

أقـــول لعبـــد الله لمـــا ســـقاؤنا

بيتاً للفرزدق وهو:

علـى حالـة لـو أن في القـوم حاتمـاً ... علـى جـوده لظَـنَّ بالمـاء حـاتمُ

فاوهم أن البيتين من قصيدة واحدة لشاعر واحد لتناسبهما، والبيت الأول ليس من شعر الفرزدق قطعاً، ونسبه شارح أبيات 'المغني إلى تميم بن رافع المخزومي: 5/ 153، وكذا في شرح الأشموني: 2/ 153، وبلا نسبة في المزهر: 1/ 458.

الشاهد فيه: رسم 'وهى' بالألف للإلغاز.

وهي بمعنى سقط) وفي القاموس: وهى الرجل حمق وسقط[1]، بالياء؛ فكأنه كُتِبَ هنا بالألف للإلغاز (والجواب محذوف تقديره: قلت بدليل قوله أقول) هذا على رأي من قال: لمّا حرف شرط، وأما على القول بأنها ظرف فهي متعلقة بأقول [ولاحذف][2] أي: أقول حين وهى سقاؤنا (وقوله: شِمْ أمر من قولك: شِمْتُ البرقَ إذا نظرت إليه) أين يقصد؟ وأين يمطر؟ (والمعنى: لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه.

الثالث: أن تكون حرف استثناء) لايجيء إلا بعد النفي ظاهراً أو مقدراً، ولا يجيء إلا بعد المفرغ كما في الرضي[3]، (فتدخل على الجملة الاسمية نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4] فيمن شدد الميم[5]) تقدم في بحث إن المكسورة[6] (وعلى الماضي لفظاً لا معنى، نحو: أنشدك الله لما فعلتَ أي: ما أسألك إلا فعلك) وأُوِّلَ بالمصدر لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً (قال:

قَالَتْ لَهُ بِاللهِ يَا ذَا البُرْدَيْنْ ... لَمَّا غَنِثْتَ نَفَساً أَوِ اثْنَيْنْ[7])

---

(1) القاموس المحيط: (و. ه. ي) 4/ 456.

(2) ساقط من (س).
حاشية الأمير: 1/ 220.

(3) قال الرضي: ولما في الاستثناء لا تجيء إلا بعد النفي ظاهراً، أو مقدراً، كما رأيت، ولا تجيء إلا في المفرغ، نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ شرح الرضي: 2/ 141.

(4) الطارق: 4.

(5) وهي قراءة: عاصم، وحمزة، وابن عامر.
الإقناع في القراءات السبع: 393.

(6) مبحث إنْ: 113. تحقيق الطالب حسين الدبوس.

(7) بلا نسبة في حاشية الشمني: 2/ 58، شرح الكافية الشافية: 2/ 181، شرح شواهد المغني: 2/ 683، لسان العرب: (غ ـ ن ـ ث) 6/ 684.
والشاهد فيه: مجيء لمّا بمعنى إلا.

بيت من الرجز[1]، "لمّا" استثناء من النفي الذي تضمنه القسم، وغنيثت، كـ"علمتُ" بتاء الخطاب من الغنث وهو أن يشرب ثم يتنفس، وقيل: هنا كناية عن الجماع[2]، ونفساً مصدر من غير لفظه، واثنين صفة لمحذوف (وفيه رد لقول الجوهري: إن "لمّا" بمعنى "إلاّ" غير معروف في اللغة[3]) وفي القاموس إنكار الجوهري كونه معنى "إلاّ" غير جيد[4] (وتأتي "لمّا" مركبة من كلمات، و من كلمتين، فأما المركبة من كلمات فكما تقدم) في مبحث "إنْ" المخففة والمشددة (في ﴿وَإِنْ كُلاً لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ[5]﴾ في قراءة ابن عامر، وحمزة، وحفص بتشديد نون "إنْ" وميم "لمّا"[6]) قيل: لم يتقدم للمصنف كون "لمّا" في هذه الآية مركبة من كلمات أصلاً، وقيل: مراده مجرد الإشارة إلى تقدمها في الكتاب[7] (فيمن قال: لمن ما) قاله الفراء ذكره الجعبري[8] (فأبدلت النون ميما وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى) قيل: كيف يتأتى هذا التعليل؟ وقد اجتمع في قوله تعالى: ﴿ عَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ[9]﴾ وأجيب بأنا لم نثبت الحكم بالعلة، بل قياسا لما ثبت[10] (وهذا القول ضعيف؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت، وأضعف منه قول آخر: إن الأصل: "لمّاً" بالتنوين بمعنى جمعاً)، مصدر "لَمّ" بمعنى جمعاً صفة "لمّا"، قاله أبو عبيدة،

---

(1) في (س) بزيادة: المراد بذي البردين عامر بن لجيم الذي أعطاه المنذر بن ماء السماء بردين ولهذا لقب به.

(2) قال ابن منظور: قال الشيباني: والغنث ههنا كناية عن الجماع.
لسان العرب: (غ - ن - ث) 6/ 684.

(3) الصحاح: (ل - م - م) 2/ 1498.

(4) القاموس: (ل. م. م) 4/ 199.

(5) هود: 111.

(6) الإقناع في القراءات السبع: 303.

(7) حاشية الشمني: 2/ 68، مواهب الأريب: ج - 3: 15/ ب.

(8) قال الفراء: وأما من شدد "لمّا" فإنه - والله أعلم - أراد: لمن ما ليوفينهم. معاني القرآن للفراء: 2/ 29.

(9) هود: 48.

(10) الشمني: 2/ 68.

ذكره الجعبري[1] (ثم حذف التنوين) يعني قبله ألفا لقوله (إجراء الوصل مجرى الوقف؛ لأن استعمال لَمّاً في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد)هذا ماخوذ من أمالي ابن الحاجب[2]، وأجيب عن الأول بأن لَمًّا بمعنى جمع معروفة[3]، وعن الثاني: بأن حمل الوقف على الوصل ثابت في أنا ضمير المتكلم/ بلا نكير[4] (وأضعف من هذا قول آخر: إنه فعلى من اللمْ وهو بمعناه؛ ولكنه منع الصرف لألف التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان فعلىْ فهلاَّ كتبت بالياء[5]، وهلاَّ أَمَالَهُ مَنْ قاعدتهُ الإمالة) وأجيب عن الأول بأن رسم المصحف قاعدة متبعة، فكم من أشياء خارجة عن قياس رسم الخط[6].

وعن الثاني: بأن الإمالة في القراءة متلقاة بالرواية، فلعل القارئَ لم يروها إلا غير ممالة، ورد هذا بأن الإمالة لم تتعلق بالتواتر عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم، [إنما هي من خيارات القراء][7] ذكره ابن الحاجب في أصوله[8] (واختار ابن الحاجب أنها لمّاً الجازمة حذف فعلها والتقدير: لمّا يهملوا أو لمّا يتركوا لدلالة ما تقدم من قوله تعالى ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَ سَعِيْدٌ﴾[9] ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم قال) أي: ابن الحاجب (ولا أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت

---

(1) مواهب الأريب: ج ـ 3: 16/ 1.

ـ أبو عبيدة: عمر بن المثنى البصري، من أئمة اللغة والأدب، قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه، وكان من حفاظ الحديث، من كتبه: مجاز القرآن، مآثر العرب، نقائض جرير والفرزدق، ت (209) هـ. مرآة الجنان: 2/ 34، البلغة: 295، بغية الوعاة: 2/ 294، الأعلام: 7/ 272.

(2) أمالي ابن الحاجب: 1/ 67.

(3) في (س) بزيادة: فلا وجه لإنكاره.

(4) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 5/ 491.

(5) في (س) بزيادة: وأجيب بأن ألفه للإلحاق لا للتأنيث.

(6) أمالي ابن الحاجب: 1/ 68، حاشية الشمني: 2/ 68.

(7) ساقط من (س).

(8) حاشية الشمني: 2/ 68.

(9) هود: 105.

النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحق أن لا يُستَبْعَدَ لـذلك. انتهى[1]).

وقيل: ظاهر كلامه أنه مخترع هذا القول، وكلام المصنف ليس ظاهر في ذلك[2] (وفي تقديره نظر) من قال هذا التعبير في الوجوه الحسان [أراد التعريض بالمصنف، ويؤيده رده لوجه الرجحان، ومن غفل عن ذلك قال: لم نعلم مراده بهذا القول][3] قيل: وجه النظر أن هذا الدال على المحذوف سابق عليه بكثير، مع أن هذا المحذوف المقدر ليس من لفظ هذا الذي قيل إنه دال عليه[4]، واختاره بعض الأفاضل، وفيه أن ذلك لا يضر لما تقدم أن القرآن كله في حكم سورة واحدة، وأن العبرة باتحاد اللفظ بين الدال والمدلول.

(والأَوْلَى عندي: أن يقدر ﴿لما يُوَفُّوا أعمالهمْ﴾ أي: أنهم إلى الآن لم يوفوها، وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران:

أحدهما: أن بعده ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ[5]﴾ وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع) قيل: هذا ليس بمرجح قوي؛ لان التوفية إن كانت ستقع ولابد، فهم لم يهملوا، ولم يتركوا، يعني أن قوله تعالى ﴿ليوفينهم﴾ يكون دليلاً على ما قدره ابن الحاجب فيلزم ترجيحه فتأمل[6].

(والثاني: أن منفي ﴿لمّا﴾ متوقع الثبوث كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت) ولا يَبْعُد [أن يجعل][7] هذا وجه النظر المذكور، وقيل: لا نسلم أن منفي

---

(1) آمالي ابن الحاجب: 1/ 68.

(2) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 2/ 172.

(3) ساقط من (س).

منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب: 118. تحقيق الأستاذ علي شخطور.

(4) حاشية الشمني: 2/ 68.

(5) هود: 111.

(6) مواهب الأريب: ج ـ 2: 19/ 1.

(7) في (س): أن يكون.

'لمّاً متوقع الثبوت، وإنما قد مر أن الرضي صرح بأن [ذلك][1] غالب لا لازم، ولكن لا نسلم أن ما قدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت، فإن الكفار يتوقعونه، ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم، بل ينفي المتكلم شيئاً بلما، على أن غيره متوقع الثبوت،كما يقول المؤذن: قد قامت الصلاة لقوم[2] يتوقعون قيامها، وفيه بحث[3]:

أما الأول: فلأنه يحمل الكلام عند النزاع علي الغالب.

وأما الثاني: فلأنه جعل ما قدره ابن الحاجب متوقع الثبوت تكلف مبني على صرف التوقع إلى غير المتكلم، ولا شك في قلته.

وأما الثالث: فلأن تمثيله بقول المؤذن غير مطابق للتمثيل، فأن المتكلم شريك للمخاطبين في توقع قيام الصلاة، بخلاف ما نحن فيه فإنه/ لا يتصور فيه شركة المتكلم في توقع الإهمال للكفار الذين يتوقعونه بزعمهم الباطل (أما قراءة أبي بكر بتخفيف 'أنْ' وتشديد 'لمّاً' فيحتمل وجهين[4]:

أحدهما: أن تكون مخففة من الثقيلة، وتأتي في 'لمّاً' تلك الأوجه.

والثاني: أن تكون 'أنْ' نافية، ﴿ وَكُلاًّ ﴾ مفعول بإضمار 'أرى'، و'لمّاً' بمعنى 'إلّا') قيل: كيف يتأتى لهذا الوجه استدلالاً فيما سبق بهذه القراءة على إعمال 'إنْ' المخففة، وهو صريح في أن 'كلاً' اسمها، وقد أسلفنا هنالك ما يدفع ذلك[5]، (وأما قراءة النحويّيْن) وهما أبو عمرٍ وابن العلاء، وعلي بن حمزة الكسائي إمام نحاة

---

(1) في (س): توقع الثبوت.

(2) في (س) بزيادة: ينتظرون الصلاة.

(3) حاشية الشمني: 2/ 68، حاشية الدسوقي: 2/ 172، شرح الرضي: 4/ 82.

(4) قال ابن الحاجب: 'وأما قراءة أبي بكر فلها وجهان:
أحدهما: الوجه المذكور في قراءة ابن عامر فتكون 'إنْ' مخففة من الثقيلة في قراءتهم.
والوجه الثاني: أن تكون 'إنْ' نافية، وتكون 'كلاً' منصوبة بفعل مضمر.
آمالي ابن الحاجب: 1/ 68.

(5) مواهب الأريب: ج ـ 2: 20/ أ.

الكوفة، وقيل: على صيغة الجمع؛ لأنهما مع رواتهما ستة، وهم أيضاً من النحاة، إما حقيقة أو تغليباً[1] (بتشديد النون وتخفيف الميم[2]، وقراءة الحرمين بتخفيفهما[3] فإنْ في الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال، وفي الثانية مخففة من الثقيلة وأعملت على أحد الوجهين) الإعمال أو الإهمال (واللام في لمّا فيهما) أي: في القراءتين (لام الابتداء) أما على تشديد أنْ فظاهر، وأما على تخفيفها؛ فلأنهما في حكم المشدد في كونها عاملة (وقيل: أو هي في قراءة التخفيف الفارقة بين إنْ النافية، والمخففة من الثقيلة) قاله أبو شامة[4] (وليس كذلك؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف إنْ وإهمالها) دفعاً للالتباس بإن النافية، وههنا قد أعملت فلا التباس (ومَا زائدة للفصل بين اللامين) لام الابتداء ولام ليوفينهم (كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين)همزة الاستفهام، وهمزة الكلمة(في نحو﴿أأنذرتهم﴾[5] وبين النونات) أو النونين (في نحو اضربنان يا نسوةْ وقيل: وليست موصولة بجملة القسم؛ لأنها إنشائية) والصلة لا تكون إلا خبرية (وليس كذلك) أي: لا يلزم من ذلك كون الصلة إنشائية (لأن الصلة في المعنى جملة الجواب) وهي خبرية (وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد) أي: توكيد الجواب، والتوكيد غير مقصود بالذات (ويشهد لذلك) أي: لوقوع جملة القسم الصلة (قوله تعالى﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[6]) فإنهم صرحوا بأن من موصولة

---

(1) مواهب الأريب: ج ـ 2: 21/ أ.

(2) النشر في القراءات العشر: 2/ 218، 219.

ـ أبو عمر بن العلاء هو: زبان بن عمارة التميمي، كان أعلم الناس بالأدب، والعربية، والقرآن، والشعر، أحد القراء السبعة، أخذ النحو عن نصر بن عاصم، أخذ عنه يونس والخليل، ت(154) هـ وفيات الأعيان: 1/ 386، مرآة الجنان: 1/ 253، غاية النهاية: 1/ 288، الأعلام: 3/ 41.

(3) الإقناع في القراءات السبع: 321.

(4) إبراز المعاني من حرز الأماني: 523.

(5) البقرة: 6، يس: 10.

(6) النساء: 72.

وليبطئن صلة[1] (ولا يقال: لعل مَنْ نكرة) وجملة القسم صفة (أي: لفريق ليبطئن؛ لأنها حينئذ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية) قال الرضي: وقد تقع القسمية صلة قال تعالي ﴿ لمن ليبطئن ﴾ أي: لمن والله ليبطئن، ومنعه بعضهم، ولا أرى منه مانعاً، وقد أجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة دون إضمار القول نحو جاء الذي ما أحسنهُ ومنعه ابن بابشاد، وسائر المتأخرين، وهو الوجه لكونها إنشائية[2] (وأما المركبة من كلمتين فكقوله:

لَمَّـا رَأَيْـتُ أَبَـا يَزِيـدَ مُقَـاتِلاً   أَدَعَ الْقِتَالَ وَ أَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ[3])

بيت من الكامل (وهو لغز) تقدم شرحه في بحث الهمزة (يقال فيه: أين جواب لما؟ وبما انتصب أدع؟ وجواب الأول أن الأصل لن ما ثم أدغمت النون في الميم للتقارب، ووصلا خطاً للإغاز، وإنما حقهما أن يكتبا/ منفصلين، ونظيره في الإلغاز قوله:

عَافَتِ الْمَاءَ فِي الشِّتَاءِ فَقُلْنَـا   بَرِّدِيـه تُـصَادِفِيهِ سَـخِينَا[4])

بيت من الخفيف خوطب فيه المؤنث، عافت الماء كرهته ولم تشربه، (فيقال: كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخيناً؟ وجوابه أن الأصل بل رديه)

---

(1) قال السمين: وَمَنْ يُجَوِّزُ أن تكون موصولة، أو نكرة موصوفة.
الدر المصون: 2/ 390.

(2) شرح الرضي: 3/ 10.

(3) بلا نسبة في الأشباه والنظائر: 1/ 269، المقرب: 287، شرح أبيات المغني: 5/ 154، المزهر: 1/ 457.
والشاهد فيه: لن أدعْ حيث فصل بين لن والفعل للضرورة.

(4) بلا نسبة في الأضداد لابن الأنباري: 68، حاشية الصبان: 3/ 1358، المزهر: 1/ 457، حاشية الأمير: 1/ 221، لسان العرب: (ب ـ ر ـ د) 1/ 375.
والشاهد فيه: وصل بَل رديه للإلغاز.

أمرمؤنث من ورد الماء إذا حضره (ثم كتبت على لفظه الإلغاز) روي أن رجلا أنشد هذا البيت لأبي عثمان المازني ففكر وأنشد:

أَيُّهَا السَّائِلُونَ لِي عن عَوِيصٍ حَارَ فِيهِ الأَفْكَارُ إِنْ يَسْتَبِينَا
إِنْ لاماً فِي الرَّاءِ ذَاتَ إِدْغَامٍ فَافْصِلْهَا تُرَى الجَوَابَ يَقِينَا[1]

وحكى ابن الأنباري هذا القول عن المبرد، ثم حكى قولا ثانيا عن بعضهم إن معني برديه: سخنيه، وإن برد من الأضداد[2] (وعن الثاني أن انتصابه بـلَنْ وَمَا الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لَنْ للضرورة) إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله ذكره الرضي[3].

(فيسأل حينئذ: كيف يجتمع قوله: لَن أدع القتالَ مع قوله: لَن أشهد الهيجاء؟) أي: الحرب (فيجاب بأن أشهدَ ليس معطوفا على أدعَ بل نصبه بـأنْ مضمرة وأنْ والفعل عطف على القتال، أي: لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد قول ميسون:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي) ....

تقدم شرحه في لَوْ المصدرية.

---

(1) البيتان من الرمل بلا نسبة في المزهر في اللغة وأنواعها: 1/ 457، 458.

(2) قال ابو بكر: وحكى لي بعض أصحابنا عن أبي العباس أنه كان يقول في تفسير هذا البيت: بَل رديه من الورود، فأدغم اللام في الراء، فصارتا راء مشددة. الأضداد للأنباري: 63، 64. المزهر: 1/ 457.

(3) قال الرضي: يقوي كونها غير ناصبة بنفسها، كأنْ وأنْ إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله. شرح الرضي: 4/ 46.

[مبحث لن]

(لن حرف نفي، ونصب، واستقبال[1]، وليس أصله وأصل لَمْ لا فأبدلت الألف نوناً في لَنْ، وميماً في لَمْ خلافاً للفراء[2]، لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾[3] و﴿ وَلَيَكُونًا﴾)[4] قيل: العلة خاصة بـلَـنْ والدعوى عامة لها ولَمْ . قلت: خصها بالذكر لأنها مقصودة نـصاً ويعـرف منها علة لَمْ، وهي أن إبدال الألف ميما ليس بمعروف[5] (ولا أصل لَنْ: لا أنْ فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين، خلافا للخليل والكسائي[6]، بدليل جواز تقـديم معمول معمولها عليها، نحو: زيداً لن أضرب) وبهذا رد سيبويه على الخليل، قـال الرضي: وللخليل أن يقول لا منع أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتـضاها معنـى وعملاً، إذ هو وضع مستأنف[7] (خلافا للأخفش الصغير) علي بن سليمان مات سنة خمس عشرة وثلاثمائة[8] (وامتنـاع نحـو: زيـداً يعجـبني أن تـضربَ خلافـاً

---

(1) في (س) بزيادة: مذهب سيبويه أنه مفرد كلا.

(2) قال المرادي: وذهب الفراء إلى أن لَنْ هي لا أبدلت ألفها نوناً، وهو ضعيف؛ لأنها دعوى لا دليل عليها، ولأن لا لم توجد ناصبة في موضع.
الجنى الداني: 272.

(3) العلق: 15.

(4) يوسف: 32.

(5) حاشية الشمني: 2/ 68.

(6) الكتاب: 3/ 5.

(7) شرح الرضي: 4/ 39.

(8) قال الأشموني: الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: زيداً لن أضربَ وبه استدل سيبويه على بساطتها، ومنع ذلك الأخفش الصغير.
شرح الأشموني: 3/ 495، 496.
انظر ترجمة الأخفش الصغير في نزهة الألباء: 219، البلغة: 209، بغية الوعاة: 2/ 167، والأعلام: 4/ 291 .

للفراء[1]؛ ولأن الموصول وصلته مفرد، ولن أفعل كلام تام) قيل: يجاب على هذا أيضاً بما قاله الرضي، وفيه أنه لا يلائم قوله[2] (وقول المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أي: لا الفعل واقع) فإن المبرد قصد به توجيه مذهب الخليل والكسائي (مردود بأنه لم ينطق به مع أنه لم يسد شيء مسده[3]) قيل: كونه لم ينطق به ليس متقتضيًا لامتناع تقديره، فكل لفظ واجب الحذف كذلك لم ينطق به، وإنما يرد عليه كونه حذف وجوبا بدون ساد مسده، وأجيب بأن الرد عليه إنما بمجموع الأمرين لا بكل واحد منهما[4] (بخلاف نحو: لولا زيد لأكرمتكْ وبأن الكلام تام بدون المقدر، وبأن لا الداخلة على الجملة الاسمية/ واجبة التكرار إذ لم تعمل) هذا 1 / 227
ظاهر إن كان المبرد قصد توجيه مذهبيهما، إذ هو لا يقول بوجوب التكرار، وإلا فالرد عليه بقوله: (ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك، فإن الاستقراء يشهد بذلك، ولا تفيد لَنْ توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه[5]، ولا تأبيده خلافا له في أنموذجه[6]، وكلاهما دعوى بلا دليل) بل دليل على اضطراب رأيه في لَنْ (قيل لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً﴾[7]) قيل: وله أن يقول: إنما أقول بذلك عند إطلاق منفيها، وخلو المقام من مقيداته[8]، وقيل التأبيد عرفي قد يراد به تأبيد اليوم كما في الآية الدنيا كما في لن تراني[1]،

---

(1) الجنى الداني: 272.

(2) حاشية الشمني: 2/ 68.

(3) قال المرادي: الثالث: أنه يلزم منه أن يكون أنْ وما بعدها في تقدير مفرد، فلا يكون قولك: لَن يقوم زيدٌ كلاماً، فإن قيل: يكون في موضع مفرد بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد.
الجنى الداني: 271.

(4) حاشية الشمني: 2/ 68.

(5) قال الزمخشري: فإن قلت: ما معنى لن؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه لا.
الكشاف: 2/ 154.

(6) شرح الأنموذج في النحو: 190.

(7) مريم: 26.

(8) حاشية الشمني: 2/ 68.

كما في لن تراني(1)، قلت: وعليهما يلزم أن يقول المعتزلة بالرؤية في الآخرة؛ لأ الرؤية هنا مقيدة بالدنيا لوقوع السؤال فيها (ولكان ذكر الأبد في قوله: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً﴾(2) تكرار، والأصل عدمه) [وأجيب تأكيد لما تعطيه لن من النفي الأبدي](3)، وقيل إنما هو تصريح بما يفهم بالتضمين، إذ لا تكرار باللفظ، ولا بالمرادف؛ لأن الاسم لا يرادف الحرف(4) (وتأتي للدعاء، كما أتت لا لذلك وفا لجماعة منهم ابن عصفور(5)، والحجة في قوله:

لَـنْ تَزَالُـوا كَـذَالِكُمْ ثُـمَّ لاَ زِلْـ ... ـتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ(6)

بيت مدرج من الخفيف للأعشى، وآخر صدره اللام في زالت، وكونه حجة مبني على عدم جواز عطف الإنشاء على الخبر(7)، وقيل لا حجة فيه لاحتمال أن تكون لن تزالوا خبراً لا دعاء، ولا يعينه كون المعطوف بـثُمَّ دعاء بناء على جواز عطف الإنشاء على الخبر، [وفيه أن ابن عصفور ممن منع ذلك، واختاره المصنف في حرف الفاء](8) وقيل: لو كان خبراً لكان لنفي الاستقبال، ولا

---

(1) مواهب الأريب: ج ـ 2: 25/ ب.

(2) البقرة: 95.

(3) في (س): وأجيب بما قاله ابن يعيش أن ذكر الأبد تأكيد لما تعطيه لن من النفي الأبدي، وفيه أن الحمل على التأسيس أولى. ينظر شرح المفصل: 8/ 112. مواهب الأريب: ج ـ 2: 26 / أ.

(4) حاشية الشمني: 2/ 68.

(5) الهمع: 2/ 288.

(6) البيت للأعشى في ديوانه: 169، حاشية الصبان: 3/ 1350، الدرر اللوامع: 2/ 7، وبلا نسبة في الدر المصون: 5/ 335، شرح التصريح: 2/ 358 . والشاهد فيه: مجيء لن للدعاء.

(7) في (س) بزيادة: كما اختاره في بحث الفاء، فلا يرد ما قيل.

(8) ساقط من (س).

معنى له[1] (وأما قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ[2]﴾ فقيل: ليس منه؛لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، ونحو: يا رب لا عذبت فلاناً ونحو: لا عذب الله عمراً) قاله أبو حيان[3] (ويرده قوله:

لن تزالوا كذالكم ثم لا زلـ ... ـت لكم خالدا خلود الجبال)

فإن زلت فيه مسند إلى المتكلم (وتلقى القسم بها وبِلَمْ نادر جداً، كقول أبي طالب:

واللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ ... حَتَّى أُوسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينا[4])

ضمير يصلوا لقريش، والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، وأوسد متكلم مجهول من التوسيد، ودفينا حال من فاعله[5]، وقيل: يحتمل أن يكون هذا مما حذف فيه الجواب لدلالة ما بعده عليه، أي: والله إنك لآمن على نفسك،

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 69.

(2) القصص: 17.

(3) في (س) بزيادة: في شرح التسهيل. البحر المحيط: 7/ 110.

(4) البيت من الكامل لأبي طالب في الكافية الشافية: 1/ 382، منتهى أمل الأريب: 140، شرح شواهد المغني: 2/ 686. والشاهد فيه: وقوع لَنْ مع منصوبها جواباً للقسم، وهو قليل.

(5) في (س) بزيادة: وبعد هذا البيت:

فَامْضِ لأَمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاضَةٌ ... ابْشِرْ وَقَرَّ بِذَاكَ مِنْكَ عُيُونَا
وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحٌ ... وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ قَبْلُ أَمِينَا
وَعَرَضْتَ دِيناً قَدْ عَرَفْتُ بِأَنَّهُ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا
لَوْلاَ الْمَلاَمَةُ أَوْ حَذَارِي سُبَّةً ... لَوَجَدْتَنِي سَمْحاً بِذَاكَ مُبِينَا

وقوله لن يصلوا استئناف لا جواب قسم[1] (وقيل لبعضهم: ألك بنون؟ قال: نعم وخالقهم لم تقم على مثلهم منجبة) مثال لتلقي القسم بـ(لَمْ) أي: ورب البنين لم تقم امرأة منجبة على مثلهم، وهي التي أتت بالولد النجيب[2] (ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب أي: إن لي لبنين، ثم استأنف جملة النفي، وزعم بعضهم أنها قد تجزم، كقوله:

.... فَلَنْ يَحْلَ للعَيْنَيْنِ بَعْدُكِ مَنْظَرُ)[3]

مصراع من الطويل/، حلى الشيء بعيني وبصدري، يحلى من باب تعب. وحلاوة حسن عندي وأعجبني، قاله الفيومي[4]، وكان استُعمل هنا باللام لتضمين معنى بدا، وحذف الياء دليل الجزم، (وقوله:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَـنْ ... حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَـهْ[5]

---

(1) قال الحصكفي: يحتمل أن يكون على حذف الجواب لدلالة ما بعده عليه، أي: والله إنك لآمن على نفسك، وجملة النفي مستأنفة، والقرينة كما تكون متقدمة تكون متأخرة، فلا وجه لتخصيص الثاني بالاحتمال. منتهى أمل الأريب: 141. تحقيق الأستاذ علي شخطور.

(2) في (س) بزيادة: أي: الأصيل.

(3) عجز بيت من الطويل صدره

أيَـادي سَـبَا يَـا عِـزُّ مَـا كُنْـتُ بَعْـدَكُم

لكثير عزة في ديوانه: 8، النهر الماد مع البحر المحيط: 7/ 269، شرح شواهد المغني: 2/ 687، وبلا نسبة في حاشية الشمني: 2/ 69.

والشاهد فيه: قوله: (فلن يحلَ) جزم بـ(لن) فحذف حرف العلة.

(4) المصباح المنير: (ح ـ ل ـ ا) 84.

(5) بلا نسبة في الأشباه والنظائر: 1/ 151، الدرر اللوامع: 2/ 7، منتهى أمل الأريب: 143، شرح أبيات المغني: 5/ 161 والشاهد فيه: قوله: (يَخِبِ) حيث جزمها بـ(لن).

بيت من المنسرح[1]، والمعنى لا يخيب من رجاء لطفك من يحرك حلقة إحسانك، أي: لا يحرم طالب معروفك (والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة)[2] ونظيره ما رواه قطرب:

ألاَ لاَ بَــارَكَ اللهُ فِــي سُــهَيْلِ .... [3]

[وأما الثاني فسيأتي أن الرواية فيه بكسر الباء][4].

---

(1) في (س) بزيادة: لن يخب قيامه يخيب بالنصب وثبوت العين، فجاء على صورة الجزم، فحمل على بعض اللغة، ولأن ظرف لـيخيب، ومن متعلق به، وحرك فاعله، والحلقة مفعول حرك، من دون تعلق به، أو حال من الحلقة.

(2) في (س) بزيادة: يعني أصل يحل عليْ كـ رضيْ فحذفت الألف للضرورة.

(3) في (س) بزيادة:

إذا مَــا بَــارَكَ اللهُ فِــي الرِّجَــالِ.

البيت من الوافر بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2/ 592، الخصائص: 2/ 359، رصف المباني: 270، المخصص لابن سيدة: 6/ 160، لسان العرب: (أ. ل. ه) 1/ 199.

(4) ساقط من (س).

[مبحث ليت]

(ليت) ويقال: [لتّ بالإدغام][1]، ولوت بالواو كما في الجنى الداني[2] (حرف تمن يتعلق بالمستحيل غالباً، كقوله:

فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمَاً ... فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ[3]

بيت من الوافر لأبي العتاهية، ولا يحتج بشعره[4]، ولهذا قيل: إنه من باب التمثيل، فأخبره بالنصب جواب لَيتْ والمشيب الدخول في حد الشيب وهو بياض الشعر (وبالممكن قليلاً[5]) قال التفتازاني: ويجب الا يكون التمني توقع وطماعية في وقوعه، وإلا لصار ترجياً، وتستعمل فيه لعل أو عسى[6] (وحكمه أن ينصب الاسم، ويرفع الخبر، قال الفراء، وبعض أصحابه: وقد ينصبهما[7] كقوله:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِبا رَوَاجِعا[8] ....

---

(1) في (س): بإبدال الياء تاء.

(2) الجنى الداني: 491.

(3) في ديوانه: 46، شرح أبيات المغني: 5/ 163.

- أبو العتاهية هو: أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم، كان يجيد القول في الزهد، والمديح، والحكمة والوعظ، أحبه هارون الرشيد، فقربه ولم يفارقه في سفر ولا في حضر،ت (211) هـ الشعر والشعراء: 573، شذرات الذهب: 2/ 25، شعراء ودواوين: 158، الأعلام: 1/ 321.

(4) في (س) بزيادة: والشاهد فيه من باب التمثيل، لا من جهة الاحتجاج، قاله العيني.

(5) في (س) بزيادة: ولا يتعلق بالواجب، فلا يقال: ليت غداً يجيء.

(6) المطول: 241.

(7) قال الرضي: ويجوز عند الفراء نصب الجزأين بـ ليتْ نحو: ليت زيداً قائماً. شرح الرضي: 3/ 334.

(8) البيت لرؤبة في ديوانه: 405، الكتاب: 2/ 142، شرح الرضي: 3/ 334، شرح المفصل: 1/ 104، وبلا نسبة في، شرح الرضي: 4/ 334. والشاهد فيه: قوله: أيامَ ورواجعاً نصبهما معا بليت.

رجز لرؤبة، وبعده:

أَوْ كُنْتُ فِـي دَارِ الْعَقِيْـقِ رَاتِعـا

(وبني على ذلك ابن المعتز) وفيه إيماء إلى أنه مولد لا يحتج بشعره (قوله:

مَرَّتْ بِنَا سَحَراً طَيْرٌ فَقُلْتُ لَهَـا طُوبَاكِ يَا لَيْتَنِي إِيَّاكِ طُوبَاكِ[1])

بيت من البسيط، طوباك دعاء للطير، كرره للتأكيد، وجملة يا ليتني معترضة[2] (والأول عندنا محمول على حذف الخبر، وتقديره: أقبلت) رواجعا حال[3]، وَنُوِّنَ للضرورة (ولا تكون) رواجعا خبر كان (خلافا للكسائي[4]) وقيل: لا مرجح لتقديره أقبلت على تقدير تكون، بل وُرُود كان في سياق ليت كثير نحو: ﴿ يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُرَاباً ﴾[5] (لعدم تقدم إنْ و لوْ الشرطيتين) تعليل للنفي، واعتراض بأن هذا ليس شرطاً لحذف كان، وإبقاء خبرها، وإنما هو شرط لكثرته، ولا محذور في كون البيت من القليل[6] (ويصح بيت ابن المعتز على إنابة ضمير النصب[7] عن ضمير الرفع[8]) والأصل يا ليتني أنت (وتقترن بها ماْ الحرفية[9]

---

(1) البيت لابن المعتز في ديوانه: 3/ 173، الارتشاف: 2/ 131، شرح أبيات المغني: 5/ 165.

(2) في (س) بزيادة: والضمير منصوب بلَيتْ.

(3) في (س) بزيادة: علي تقدير لنْ.

(4) قال البغدادي: وذهب ابن سلام (في طبقات الشعراء) وجماعة من المتأخرين إلى جواز نصبه، والكسائي إلى جوازه في ليتْ خزانة الأدب: 10/ 235.

(5) النبأ: 40. وانظر مواهب الأريب: ج ـ 2: 31/ 1.

(6) حاشية الشمني: 2/ 69.

(7) في (س) بزيادة: وهو إياك.

(8) في (س) بزيادة: وهو أنت.

(9) في (س) بزيادة: الكافة الزائدة.

فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: ليتما قام زيدٌ خلافا لابن أبي الربيع، وطاهر القزويني[1]؛ ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص، وإهمالها حملا على أخواتها، ورووا بالوجهين قول النابغة:

قَالَتْ ألاَ لَيْتَما هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... إلَـى حَمَامَتِنَـا أوْ نِـصفُهُ فَقَـدِ

تقدم شرحه في بحث او[2] (ويحتمل ان الرفع على أن "ما" موصـولة، وان الإشارة خبر لـ"هو" محذوفا اي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا) قال أبو حيان: اجاز ذلك سيبويه[3] (فلا يدل حينئـذ علـى الإهمـال، ولكنـه احتمـال مرجـوح؛ لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير "أيّ" مع عدم طول الصلة قليل) قيل: لا نسلم هذا، بل الصلة طويلة بالصفة/ ، وقد صـرح المـصنف بمثلـه في فـصل "مـا"[4] 8
(ويجوز "ليتما زيداً ألقاه" على الإعمال، ويمتنع على إضـمار فعـل علـى شـريطة التفسـير) لأن ذلك يزيلها عن الاختصاص بالاسم، إذ التقـدير: ليتمـا ألقـى زيـداً ألقاه" فتكون مثل: ليتما قام زيدٌ.

---

(1) قال البغدادي: وجزم ابن هشام في "المغني" بالاختصاص، تبعاً لابن الناظم وغيره، قال: وتقترن بها "ما" الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: ليتما قال زيدٌ، خلافاً لابن أبي الربيع، وطاهر القزويني. خزانة الأدب: 10/ 253.

- أبو الربيع هو: أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي، كان إماماً في النحو، لم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه، وسمع من ابن القاسم بن بقي وغيره، واخذ عنه محمد بن عبيدة الإشبيلي، وإبراهيم الغافقي، وروى عنه جماعة منهم بالإجازة أبو حيان، ومن كتبه: شرح الكتاب، وشرح الإيضاح لأبي علي، وشرح الجمل، ت (686) هـ
البلغة: 176، بغية الوعاة: 2/ 125، هدية العارفين: 5/ 649، الأعلام: 4/ 151.

- طاهر القزويني هو: أبو محمد طاهر بن أحمد بهاء الدين القزويني، لنحوي بليغ، من مصنفاته: لب الألباب في مواسم الإعراب، ت(756) هـ هدية العارفين: 5/ 431.

(2) مبحث "أو": 335، 336. لتحقيق الطالب حسين اللبوس.

(3) شرح التسهيل: 2/ 38، الكتاب: 2/ 137.

(4) حاشية الشمني: 2/ 69.

[مبحث لعلّ]

لعل: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما[1]، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب، وحكي: 'لعل أباك منطلقاً)[2] [وفيه إشعار][3] بأن ذلك لم يثبت، ولهذا قال: (وتأويله عندنا) معشر البصريين(على إضمار يوجد) فلا يرد ما قيل: إذ ثبت أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كما نقله يونس، وتكلم العربي الذي من لغته ذلك، فكيف يؤول كلامه على الحذف ؟ نعم إن سمع مثل ذلك ممن لغته نصب الاسم ورفع الخبر، حسن التأويل (وعند الكسائي على إضمار يكون[4]) يعني الناقصة، وإلا لا يتفق التقديران معنى (وقد مر أن عُقَيْلاً يخفضون بها المبتدأ[5] كقوله:

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ)[6]

عجز بيت من الطويل، لكعب بن سعيد الغنوي يرثي أخاه شبيباً صدره:

---

(1) قال ابن عقيل: ويجوز نصبهما بليتَ عند الفراء،...... وبالخمسة عند بعض أصحابه، فأجاز بعض الكوفيين نصب الجزأين بعد خمسة أحرف، وقال ابن سلاّم في طبقات الشعراء، هي لغة رؤبة وقومه. المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 307، 308.

(2) حاشية الشمني: 2/ 68.

(3) في (س): كلام المصنف يشعر.

(4) قال ابن عقيل: أو على إضمار فعل، وهو رأى الكسائي. المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 308.

(5) قال السيوطي: لَعلَّ والجر بها بها لغة عقيلية، حكاه أبو زيد و الأخفش والفراء. همع الهوامع: 2/ 373.

(6) البيت للغنوي في المقاصد النحوية: 3/ 247، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 2/ 269، حاشية الشمني: 2/ 69، الدرر اللوامع: 2/ 48، وبلا نسبة في الحجة لأبي علي: 1/ 354. والشاهد فيه: الجر بـلَعلَّ على لغة عقيل.

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ....

وقبله:

وَدَاعٍ دَعـا يَـا مَـنْ يُجِيـبُ إِلَـى النَّـدَا فَلَـمْ يَسْـتَجِبْهُ عِنْـدَ ذَاكَ مُجِيبُ

استجابه بمعنى أجابه، وقيل فيه حذف مضاف[1]، أي: فلم يستجب دعاءه، وأبي المغوار[2] كنية أخيه (وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك؛ لأنه يحتمل أن الأصل: لعله لأبي المغوار جواب قريب' فحذف موصوف 'قريب'، وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفاً، وادغم الأول في لام الجر، ومن ثَمَّ كانت مكسورة[3]) في بعض اللغات (ومن فتح فهو على لغة من يقول: المَال لَزَيْدٍ بالفتح) أي: بفتح لام الجر الداخلة على الظاهر[4] (وهنا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف لعل) [وعملها في ضمير الشأن][5] وقيل: أراد الحكاية أن الاسم أبي المغوار بالياء[6]، وكلا التأويلين متعذر فيما أنشده أبو عبيدة:

لَعَـلَّ اللهِ يُمَكِّـنِني عَلَيْهَـا جهاراً من زُهيرٍ أو أسيدِ[7]

---

(1) قال الزمخشري: وأما البيت فمعناه: فلم يستجب دعاءه، على حذف مضاف. الكشاف: 3/ 184.

(2) في (س) بزيادة: ودعوة نصب على التعليل، وأبي المغوار بكسر الميم، وسكون المعجمة.

(3) قال الفارسي: 'والتقدير: لعله لأبي المغوار منك جواب قريب، فأقام الصفة مقام الموصوف' كتاب الشعر: 1/ 75.

(4) في (س) بزيادة: كما مر.

(5) ساقط من (س).

(6) الجنى الداني: 583.

(7) بيت من الوافر لـ 'خالد بن جعفر' في شرح الرضي: 4/ 374، خزانة الأدب: 10/ 438، وبلا نسبة في الجنى الداني: 583، سر صناعة الإعراب: 2/ 84، معاني القرآن للأخفش: 1/ 305.

بجر الله (ثم هو محجوج)، أي: مغلوب (بنقل الأئمة أن الجر بـلَعـلْ لغـة قوم بأعيانهم) [فلا وجه لتأويل بعـض الـشواهد][1] (واعلـم أن مجـرور لَعـلْ في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لَعلْ منزلة الجار الزائد[2]، نحو: بحسبك درهمْ بجـامع ما بينهما من عدم التعلـق بعامـل[3]) لا مـن عـدم الدلالـة علـى معنـى كمـا في الزوائد[4] (وقوله قريبٌ هو خبر ذلك المبتـدأ[5]، ومثلـه) في عـدم التعلـق بعامـل (لولاي لكان كذأعلى قول سيبويه أن لـولا جـارة[6]، وقولـك) [بـالرفع عطـف علـى محل لولاي][7] (رب رجل يقول ذلكْ ونحوه، وقوله:

.... وَجِـيرَانٍ لَنَـا كَـانُوا كِـرَامِ)[8]

---

(1) سـاقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: قيل: ليـس باعتبار زيادتها من هذه الجهة بأولى من عدم اعتبار زيادتهـا مـن جهـة إفادتهـا معنى تأسيسي، وهو الترجي، كغيرها من الحروف التي ليست زائدة.

(3) في (س) بزيادة: لأن الشيء إذا قيس على الآخر لابد من جهة جامعة بينهما؛ لأن القيـاس تعديـة الحكـم من الأصـل إلى الفرع لعلة مشـتركة، فالجامع هنا عدم التعليق بـعامل.

(4) في (س) بزيادة: فإنه لا مماثلة بينهما فيه.

(5) في (س) بزيادة: أي: مثل لعله.

(6) في (س) بزيادة: خلافا للأخفش كما مر.

قال سيبويه: وذلك لولاكْ و لولايْ إذا أضمرت الاسم فيه جر.

الكتاب: 2/ 373.

(7) سـاقط من (س).

(8) البيت للفرزدق في ديوانه: 649، برواية:

فكيف إذا رأيت ديار قومي

المقاصد النحوية: 2/ 42، شرح شواهد المغني: 2/ 693، حاشية الدسوقي: 2/ 183، وبلا نسبة في أسـرار العربية: 136، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 2/ 32.

والشاهد فيه: زيادة كانْ بين الموصوف والصفة.

عجز بيت من الوافر[للفرزدق][1] صدره:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ ....[2]

ووجه المماثلة بينهما[3] (على قول سيبويه إن كانَ زائدة[4]، وقول الجمهور إن الزائد لا يعمل شيئاً[5]) وهو أن كلا من مجرور لعل، والضمير بعد كان في موضع رفع بالابتداء (فقيل: الأصل هم لنا) بتقديم المبتدأ على الخبر ثم [عكس][6] (ثم وصل الضمير بكانَ الزائدة إصلاحا للفظ، لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل) قيل: القاعدة المقررة/ أن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وكانَ الزائدة غير عاملة[7]، فالاعتذار بإصلاح اللفظ نشأ منه [إفسادها][8]، ثم وقوع المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل لا يضر إذا كان لغرض، كما في قولك: إنما قام أنتَ فلو أتى هنا بالمنفصل إلي جانب كانَ الزائدة لغرض التنبيه على زيادتها، وأنها غير عاملة لكان مستقيماً، وأجيب عن الأول بأن الاعتذار عن خروج فرد من قاعدة إنما ينشأ منه إصلاح تلك القاعدة لا إفسادها، وعن الثاني بأن الغرض من نحو: إنما قام أنتم غرض معتد به، وليس مثله ما نحن فيه[9] (وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر في كُناَ على أن كُناَ صفة لجيرانَ ثم وصل كما ذكر) أي: لإصلاح اللفظ[10]، وهذا منقول عن الفارسي[11] (وقيل:

---

(1) في (س): وقيل: لامرئ القيس.

(2) في (س) بزيادة: وجيران عطف على قوم.

(3) في (س) بزيادة: بين مجرور لعل وبينه.

(4) انظر الكتاب:2/ 153.

(5) الشمني: 2/ 69.

(6) في (س) ثم قدم الخبر على المبتدأ.

(7) في (س) بزيادة: فكيف اتصل بها؟.

(8) في (س): من إفساد هذه القاعدة.

(9) حاشية الشمني: 2/ 69، 70.

(10) في (س) بزيادة: لئلا يقع الضمير المرفوع المتصل إلى جانب الفعل.

(11) قاله الفارسي في التذكرة، انظر شرح التصريح على التوضيح: 1/ 253.

بل هو) أي: الضمير في كانوا (معمول لـ'كان' بالحقيقة) فلا يكون فيما لحن فيه، وهذا عطف على ما يفهم من صدر الكلام المفرع عليه القولان، وهو أن الضمير ليس بمعمول لـ'كان' في البيت،وفرّع على هذا أيضاً قولين فقال: (فقيل: على أنها ناقصة، و'لنا' الخبر) والجملة صفة جيران،وكرام صفة أخرى، وهذا مذهب المبرد[1]، ورده الزجاج بأن اللام للملك[2]، ولم يرد الشاعر أن الجيران كانوا ملكه، وفيه أنه يجوز كون اللام للاختصاص[3] (وقيل: بل على أنها زائدة، وأنها تعمل في الفاعل) يعني المضمر (كما يعمل فيه العامل الملغي، نحو: 'زيد ظننت عالم') هذا مذهب السيرافي[4] (وتتصل بـ'لعل' 'ما' الحرفية) لم يقل وتقترن كما قال في 'ليت' للافتنان (فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها حينئذ، بدليل قوله:

.... لَعَلَّمَـــــــــا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا[5])

---

(1) قال المبرد: وهي عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء 'كان' وذلك ان خبر 'كان' 'لنا' فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا. المقتضب: 4/ 399.

(2) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 2/ 33.

(3) في (س) بزيادة: الضمير العائد إلى المصدر الدال عليه كانه هو الكون.

(4) قال الرضي: وقد ذكر السيرافي: أن فاعلها مصدرها، أي: كان الكون، وهو هوس، إذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت. شرح الرضي: 4/ 192.

- والسيرافي هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله، درس ببغداد علوم القرآن والنحو، واللغة، والفقه، والفرائض، كان عفيفا لا يأكل إلا من كسب يده، وكان ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش منها، أخذ النحو عن ابن السراج، وولي القضاء ببغداد، وله: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين والبصريين، والدرة المخفية، ت (368) هـ

إنباه الرواة: 1/ 348، بغية الوعاة: 1/ 507، شذرات الذهب: 3/ 65، الأعلام: 2/ 195.

(5) البيت للفرزدق في ديوانه: 198، وروايته:

اعد نظراً يا عبد شمس فربما

الدرر اللوامع: 1/ 335، شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 693، حاشية الدسوقي: 2/ 184، وبلا نسبة في حاشية الشمني: 2/ 70.

والشاهد فيه: اقتران 'ما' بـ'لعل'، وكفها عن العمل.

آخر صدر بيت من الطويل للفرزدق وقبله:

أعِدْ نظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ.... ....

أعد: أمر من أعاد، ونظراً مفعوله، والنار فاعل أضاءت، والحمار مفعوله، وما كافة لا موصولة؛ لأن القوافي منصوبة، وغرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنهم من أهل ذلة وضعف لا يأمنون من يطرقهم ليلاً، فلذلك قيدوا حمارهم، وأطفؤا نارهم، ولهذا أمر بإعادة النظر، وقيل: غرضه هجاء عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفعلة الشنعاء، وفيه أن وصف الحمار بالمقيد لا يلائمه فتأمل[1] (وجوز قوم إعمالها حينئذ حملا على لَيتَ لاشتراكهما في أنهما يغيران معنى الابتداء) بالدلالة على التمني، والترجي (وكذا قالوا في كأن) إذا اتصلت بها مَا (وبعضهم خص لَعلَّ بذلك، لأشَدِّيَةِ التشابه؛ لأنها ولَيتَ للإنشاء، وأما كأنَ فللخبر) وقيل قد أطلق بعضهم أنها لإنشاء التشبيه، ويجاب بأن المراد بالإنشاء هنا معناه اللغوي[2]، (قيل: وأول لحن سمع بالبصرة[3]:

لَعَلَّ لَهَا عُذْرٌ وأنْتَ تَلُومُ)

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 70.

(2) منتهى أمل الأريب: 170. تحقيق الأستاذ علي شاخطور.

(3) شرح أبيات المغني: 5/ 173.

- البصرة: وهما بصرتان العظمى بالعراق، والأخرى بالمغرب، والبصرتان: الكوفة والبصرة، والبصرة أرض الخير والجمال والنخيل، قال بعض الشعراء في وصفها:

يَا جَنَّةً فَاقَتِ الجِنَانَ فَمَا ... يَعْدِلُهَا قِيمَةٌ ولا ثَمَنُ

معجم البلدان: 1/ 430، 442.

مصراع بيت من الطويل، واللحن فيه رفع عذرٌ (وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن) اسم لعلْ، وجملة لها عذر خبرها (كما تقدم في ﴿ إنَّ مِنْ أشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ ﴾[1] وفيها عشر لغات) لَعَلَّ، عَلَّ، ولَعَنَّ، وعَنَّ، ولأن، وأن، ورَعَنَّ، بالمهملة، رَغَنَّ، ولَغَنَّ بالمعجمة، ولَعَلْتَ، واحترز بقوله (مشهورة) عن/ لَعلِ و عَلِ بكسر اللام الأخيرة فيهما، ومما زاد بعضهم غَنْ 229/ أ بالمعجمة، [والنون الساكنة][2] ورَعلْ بالراء، لَعاً بالمد، فيكون فيها خمس عشرة لغة، وفي الجني الداني: واختلف في الغين المعجمة في تلك اللغات الثلاث، فقيل: بدل من المهملة، وقيل: لا[3] (ولها معان:

أحدها: التوقع، وهو ترجي المحبوب، والإشفاق من المكروه) قال التفتازاني: والتوقع على وجهين: قد يكون من المتكلم، وقد يكون من المخاطب، وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال[4] (نحو: لَعل الحبيب [قادم[5]] ولعل الرقيب حاصلٌ، وتختص بالممكن) فلا يقال: لعل الشباب يعود يوماً (وقول فرعون: ﴿ لَعَلِّيَ أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ ﴾[6] إنما قاله جهلا أو مخرقة، وإفكاً) قيل: هذا من باب عطف أحد المترادفين، والإفك الكذب[7]، وفيه أن لعل من باب الإنشاء،فكيف يحمل قوله ﴿ لَعَلِّيَ أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ على الكذب، والأولى أن يراد بالمخرقة الدهشة من الخوف، من خرق الرجل خرقاً،

---

(1) في صحيح بخاري، كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة: 4/ 75، صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تصوير صورة الحيوان: 3/ 386، 387.

(2) ساقط من (س).

(3) الجني الداني: 582.

(4) حاشية الشمني: 2/ 70.

(5) في (ظ س، ح) مواصل.

(6) غافر: 36، 37.

(7) انظر حاشية الدسوقي: 2/ 184.

كتعب إذا دهش من حياء أو خوف،والإفك صرف الحق عـن وجهـه، مـن أفكـه صرفته كما في المصباح المنير[1].

(الثاني: التعليل، أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي[2]، وحملوا عليه ﴿ فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾[3]) قال التفتـازاني: زعـم الأنبـاري، وجماعة من أئمة العربية أن لعلْ قد تكون بمعنى كيْ حتى حملوا عليـه كـل صورة امتنع فيها الترجي سـواء كـان إطماعـا مثـل ﴿ لَعَلَّكُـمْ تُفْلِحُـونَ ﴾[4] أو لا مثـل ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[5] [ورده المصنف][6] بـأن جمهـور أئمـة اللغـة اقتـصروا في بيـان معناها الحقيقي على الترجي والإشفاق، وبأن عـدم صـلوحها لمجـرد معـنى العليـة والغرضية مما وقع عليـه الاتفـاق[7] (ومـن لم يثبـت ذلـك يحملـه علـى الرجـاء، ويصرفه للمخاطبين، أي: اذهبـا علـى رجائكمـا) قـال التفتـازاني: وقـد ورد في القرآن للإطماع، أي: الإيقاع في الطمع أما لأنه كلام الكـريم الـذي لا فـرق بـين إطماعه وجزمه، أو لأنه كلام العظيم الذي يناسبه الاقتـصار في المواعيـد المقطـوع بإنجازها على التكلم بكلمة لعلْ أو عسىْ كما هو دأب الملوك والعظمـاء، أو لأنـه فيه الإيماء إلى أنه لا ينبغي أن يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة[8].

(الثالث: الاستفهام، أثبته الكوفيون[9]، ولهذا علق بها الفعل في نحو:

---

(1) في (س) بزيادة: قال الجوهري: وأما مخرقة فكلمة مولدة. المصباح المنير: (خ، ر، ق) 103.

(2) انظر معاني القرآن للأخفش: 2/ 631.
وقال المرادي: هذا المعنى أثبته الكسـائي و الأخفش. الجنى الداني: 580.

(3) طه: 44. في (س) بزيادة: وحكى البغوي عن الواقدي: أن جميع ما في القرآن للتعليل، الا قوله: ﴿ لعلكم تخلدون﴾

(4) البقرة: 189.

(5) البقرة: 21.

(6) في (س) ورده الزمخشري.

(7) الكشاف: 3/ 147 ، حاشية الشمني: 2/ 71.

(8) حاشية الشمني: 2/ 70.

(9) في (س) بزيادة: وتبعهم ابن مالك.
قال الهروي: وتكون استفهاما: في قول الكوفيين. كقولك للرجل: لعلك تشتمني؟ تريد هل تشتمني؟ فتقول: لا، أو نعم. الأزهية: 218.، وانظر شرح التسهيل: 2/ 8.

﴿ لاَ تَدْرِى لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً[1]﴾ ونحو: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى[2]﴾) قال أبو حيان:ظهر لي أن لعل من المعلقات لأفعال القلوب، ثم وقفت لأبي علي الفارسي على شيء من هذا[3] (قال الزمخشري: وقد أشربها معنى لَيتَ من قرأ ﴿فَأَطَّلِعَ ﴾[4] انتهى[5]) يعني بالنصب[6] [قال الحلبي: هذا ميل منه إلى مذهب كوفي[7]] وقال ابن عطية: إنه منصوب على جواب التمني وفيه نظر، إذ ليس في اللفظ تمني[8] (وفي الآية بحث سيجيء) ذكره في أقسام العطف (ويقترن خبرها بـأنْ كثير حملا على عسى) لاشتراكهما في الدلالة على الترجي على سبيل الإنشاء (كقوله:

لَعَلَّـكَ يَوْمـاً/ أَنْ تُلِـمَّ مُلِمَّـةٌ ....)[9] 229/ ب

صدر بيت من الطويل عجزه:

---

(1) الطلاق: 1.

(2) عبس: 3.

(3) انظر الارتشاف: 3/ 70، 71.

(4) غافر: 37.

(5) قال الزمخشري: وقرىء "فاطلعَ" بالنصب على جواب الترجي، تشبيها للترجي بالتمني.
الكشاف: 4/ 86.
انظر التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني: 147.

(6) في (س) بزيادة: على جواب الترجي تشبيها له بالتمني.

(7) ساقط من (س).
قال السمين: الثالث: أن ينتصب على جواب الترجي في لعل، وهو مذهب كوفي.
الدر المصون: 6/ 43.

(8) في (س) بزيادة: وقال أبو حيان عطفا على التوهم؛ لأن خبر لعل كثيرا ما جاء مقرونا بأن.
البحر المحيط: 7/ 466، المحرر الوجيز: 4/ 560.

(9) البيت من الطويل لمُتَمِّم بن نويرة، شرح شواهد المغني: 1/ 567، لسان العرب: (ع ـ ل ـ ل) 6/ 414،
وبلا نسبة في حاشية الشمني: 2/ 71، شرح المفصل: 8/ 86.
والشاهد فيه: مشاركة "عسى" "لعل" في معنى الترجي.

عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَـدَعْنَكَ أَخْرَعا

أخرع بالخاء المعجمة والراء بفتحتين هـو الـضعف، أو بـالجيم والـدال من الجدع، وهو قطع الأنف، أو غيره من الأطراف، أي: لعلك أن تنزل بك نازلة من نوازل الدهر اللاتي يتركنك بهذه الصفة من الضعف، أو الجدع، وهو كناية عن الإذلال والإهانة (ويجرف التنفيس قليلا كقوله:

فَقُـولاَ لَهَا قَـوْلاً رَقِيْقـاً لَعَلَّهَـا سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلِ[1])

بيت من الطويل، فالضمائر للحبيبة، والرقيق من الرفق[2]، أو من الرقة، وفي القاموس: زفير: زفر زفراً وزفيراً، أخرج نفسه بعد مده إياه، والـزفير نظم التنفس، وكذلك العويل رفع الصوت بالبكاء[3] (وَخَرَّجَ بعضهم نصب ﴿ فاطلع﴾ على تقدير أنْ مع أبلغ[4]، كما خفض المعطوف من بيت زهير:

بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَـا)

(1) بيت من الطويل نسبه البغدادي في شرح شواهد المغني إلى عبد الله بن مسلم: 5/ 177، شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 695، وبلا نسبة في التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 5/ 23، والارتشاف: 2/ 131.
والشاهد فيه: مجيء خبر لعل مقرونا بالسين.

(2) في (س) بزيادة: بمعنى اللين مثل قوله تعالى ﴿ فقولاً له قولاً ليناً ﴾

(3) القاموس المحيط: (ز ـ ف ـ ر) 2/ 40،41.

(4) البحر المحيط: 4/ 259.

تقدم شرحه في بحث إذا (على تقدير الباء مع مدرك ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا، خلافاً للحريري[1]، وفي الحديث: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ[2] ﴾ وقال الشاعر:

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ ... لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا[3])

بيت من الطويل لامرئ القيس، وكان يقال له ذو القروح[4]؛ لأن قيصر ملك الروم بعث إليه قميصاً مسمومًا فلبسه فتقرح جسده، فمات بأنقرة[5]، والدامية الشجة التي تدمي ولا تسيل، والمنايا جمع منية وهي الموت، والأبوس جمع بؤس وهو الشدة، ولقوة طمعه جعل تحول المنية شدة من قبيل الممكن ادعاء (وأنشد سيبويه:

---

(1) في (س) بزيادة: قال الزركشي: الترجي والتمني من باب الإنشاء، فكيف يتعلقان بالماضي وقد وقع خبرهما ماضيا في قوله تعالى ﴿ ياليتني مت قبل هذا ﴾ ؟. البرهان في علوم القرآن: 4/ 395.
انظر درة الغواص في أوهام الخواص: 36.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس، ولم يذكر ﴿ قد غفرت لكم ﴾ 2/ 295.

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 64، وروايته:

فَيَا لَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

الدرر اللوامع: 1/ 727، حاشية الدسوقي: 2/ 178، حاشية الشمني: 2/ 71، وبلا نسبة في الهمع: 1/ 358.
والشاهد فيه: مجيء خبر لعل جملة فعلية فعلها ماض.

(4) (س) بزيادة: وهي جراحات تخرج من الجسد كالدمال.

(5) أنقرة: اسم للمدينة المسماة أنكورية فيها قبر امرئ القيس الشاعر، فتحها المعتصم بالله عندما كان في طريقه إلى فتح عمورية.
معجم البلدان: 5/ 261، 266.

أعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا   أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

تقدم شرحه آنفًا (فإن اعترض) من طرف الحريري (بأن لعل هنا مكفوفة بـما فالجواب أن شبهة المانع أن لعلْ للاستقبال فلا تدخل على الماضي،ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولا لها) بأن يكون خبرها نحو: ﴿لعلي اطلع﴾[1] (أو معمولا لما في حيزها) والصواب أو في خبرها فإن أضاءت من قوله لعلما أضاءتْ ليس بمعمول للعلْ بل هو واقع في خبرها (ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك في خبر ليتْ وهي بمنزلة لعل) في الإنشائية (نحو ﴿يَالَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنتُ نِسْيًا مَنسِيًّا﴾[2] ﴿يَالَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾[3] ﴿يَالَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾[4] ﴿يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾[5]

تنبيه: من مشكل باب ليتْ وغيره قول يزيد بن الحكم:

فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ   وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوِي

بيت من الطويل قبله:

---

(1) في (س) بزيادة: وفيه يجوز؛ لأن معمولها هو الجملة.

(2) مريم: 23.

(3) النبأ: 40.

(4) الفجر: 24.

(5) النساء: 73.

(6) البيت ليزيد بن الحكم في حاشية الدسوقي: 2/ 188، شرح شواهد المغني: 2/ 696، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: 4/ 196.

والشاهد فيه: حذف الضمير من ليت، التقدير ليته.

- يزيد بن الحكم: شاعر عالي الطبقة، من أعيان العصر الأموي، كان أبيَّ النفس شريفها، من الشعراء الحكماء، قابل الفرزدق، وكان جرير يقدر شعره، ت(105) هـ

سمط اللآلي: 1/ 238، الأغاني: 2/ 286، معجم الشعراء لعفيف: 283، الأعلام: 8/ 181.

لِسَانُكَ مَاذِي وَعَيْنُكَ عَلْقَمٌ وَشَرُّكَ مَبْسُطٌ وَخَيْرُكَ مُنْطَوِي
وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي
جَمَعْتَ فُحْشاً وغِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلاَثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

الماذِيّ بكسر الذال المعجمة وتشديد الياء العسل الأبيض، والعلقم الحنظل، المراد بالموطن المشهد من مشاهد الحرب، وطحت بكسر الطاء وضمها بمعنى هلكت، وهوى وانهوى بمعني سقط، والأجرام جمع جَرمْ وهو الجسد[1]، والنيق أرفع موضع/ في الجبل، وفحشا عطف على غيبة قدم للضرورة، وقيل 230/ أ
مفعول معه[2]، أي: جمعت مع فحش، ومرعوي من الارعواء وهو الكف عن القبيح (وإشكاله من أوجه:

أحدها: عدم ارتباط خبر ليتَ باسمها، إذ الظاهر أن كفافاً اسم ليتَ وأن كان تامة، وأنها وفاعلها الخبر، ولا ضمير في هذه الجملة[3]) ولابد منه[4].

(والثاني: تعليقه) أي تعليق الشاعر (عن بمُرْتَوٍ) فإن الارتواء يتعدى بمنْ دون عنْ.

(والثالث: إيقاعه الماءَ فاعلاً بارتوى وإنما يقال: ارتوى الشاربُ، والجواب عن الأول أن كَفَافاً إنما هو خبر لكانَ مقدم عليها وهو بمعني كاف[5]) أي: مصدر بمعني فاعل (واسم ليتَ محذوف للضرورة، أي: فليتك، أو فليته، أي:

---

(1) في (س) بزيادة: والنيق كالقلة.
(2) شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 697.
(3) في (س) بزيادة: عائد إلى اسم ليت.
(4) في (س) بزيادة: وفيه أن حذف الضمير في الجملة الواقعة خبرا جائز عند الضرورة.
(5) في (س) بزيادة: يشير إلى أن كفانا.

فليت الشأن)[1] وعن ابن عصفور أنه يجوز حذف أسماء الحروف المشبهة في فصيح الكلام، إذا كان فيه ما يدل عليه[2] (ومثله قوله:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً ....)[3]

أي: فليتك، أو فليته، فإن ليتْ لا تباشر الفعل (وخيرك اسم كان[4] وكلهْ توكيد له، والجملة خبر ليتْ، وأما وشْركْ فيروى بالرفع عطفاً على خبر فخبره إما محذوف) دال عليه خبر كان (تقديره كفافا) وقيل: لا حاجة إلى هذا التقدير، فإن كفافا مصدر صالح للإخبار به عن الاثنين[5]، وقيل: وعلى هذا جاز أن يتعلق عن بـكفافاْ المذكور، ومن قال وعلى هذا يلزم الفصل بالأجنبي بين كان وخبرها فقد سهى[6] (فمْرتوْ فاعل بأرتوي) هذا على نصب الماء، [لا على رفعه][7] (وأما مْرتوْ على أنه سُكِّنَ) أي: ياؤه (للضرورة) وفيه رد حالة إلى حالتين (كقوله:

---

(1) في (س) بزيادة: قال أبو حيان: نقلا.......

(2) في (س) بزيادة: كقوله:

ولكن زنجي غليظ المشافر

قال ابن عصفور: ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام، إذا دل على ذلك دليل. المقرب: 1/ 108.

(3) صدر بيت من الطويل عجزه:

فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَيْ بَالِ

لعدي بن زيد في شرح شواهد المغني: 2/ 697، سرح أبيات المغني: 5/ 184، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 189، لسان العرب:(ب ـ و ـ ل) 1/ 554.

والشاهد فيه: حذف اسم ليتْ، والتقدير ليتكْ.

(4) في (س) بزيادة: فهي ناقصة.

(5) حاشية الشمني: 2/ 72.

(6) حاشية الشمني: 2/ 72.

(7) في (س) : إذ لا حجه حيئذ لرفعه.

وَلَــــوْ أَنْ وَاشٍ بِالْيَمَامَـــــةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا[1])

بيت من الطويل لمجنون ليلى، والشاهد في "واشٍ" فإن مقتضى القاعـدة أن يقول: واشياً، أي: لو واشيا كائن باليمامة داره، وجملة "داري بأعلى" حال من فاعل ثبت، وسُكِّنَ ضادُ حضرموت للضرورة، اهتدى جـواب "لـو" (وروى) أي: شَـرَّكَ (بالنصب على أنه اسم لـ "ليتَ" محذوفة، وسهل حـذفها تَقَـدُّمُ ذِكْرِهَا،كمـا سـهل ذلك حذف "كلّ" وبقاء الخفض في قوله:

أَكُــلَّ امْــرِىءٍ تَحْــسَبِينَ امْــرَأً وَنَــارٍ تُوَقَّــدُ بِاللَّيْــلِ نَــارَا[2])

---

(1) البيت لمجنون ليلى في ديوانه: 234، شرح شـواهد المغني: 2/ 698، الأغـاني: 2/ 69، بـلا نـسبة في الـدرر اللوامع: 1/ 80، همع الهوامع: 1/ 179.

الشاهد فيه: تسكين واش لضرورة الشعر، وحذف الياء لالتقاء الساكنين.

- مجنون ليلى هو: قيس بن الملوح بن مزاحم العامري، شاعر غزل، من المتيمين، ولم يكـن مجنونـاً وإنمـا لقب بذلك لهيامه بحب ليلى، وقد جمعت بعضُ أشعاره في ديوان مطبوع، ت(68) هـ
  الشعر والشعراء: 373، الأغاني: 2/ 96، شذرات الذهب: 1/ 277، الأعلام: 5/ 208.
- اليمامة: معدودة من نجد، فتحها سيدنا خالد بن الوليد، وقُتِلَ فيها مـسيلمة الكذاب، في خلافـة سـيدنا أبي بكر رضي الله عنه.
  معجم البلدان: 5/ 441 ـ 447.

(2) البيت لأبي دؤاد في الدرر اللوامع: 2/ 168، أمالي ابن الحاجب: 1/ 134، وبلا نـسبة في أوضـح المـسالك: 2/ 137، المحتسب: 1/ 281.

والشاهد فيه: حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على جره، والتقدير: كل نارٍ.

- أبو دؤاد: خارجة ابن الحجاج الأيادي، شاعر جاهلي، كـان مـن وُصَّـاف الخيـل المجيـدين، وهـو مـن الشعراء المقلين، مدح الحارث بن همام بن مرة، فأعطاه وأجزل له العطاء.
  الشعر والشعراء: 1/ 161، معجم الشعراء الجاهليين: 127، الأعلام: 2/ 106.

بيت من المتقارب، لأبي دؤاد، أو لعدي بن زيد، أكلَّ مفعول أول لتحسبين، وامرأ مفعوله الثاني، ونارا عطف عليه، والمعنى أكل رجل تحسبين رجلا، وكل نار تحسبينها ناراً، يعني ليس كل من له صورة امرأ كاملاً، بل المرء الكامل من له خصال سنية، وأوصافه بهية، وليس كل نار توقد بالليل ناراً، وإنما النار نار توقد لقرى الزوار (وأما على العطف على اسم ليتَ المذكورة، إن قدر ضمير المخاطب، فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه، لو ذكر، فكيف وهو محذوف؟ ومرتويْ على الوجهين) نصب شرك على أنه اسم ليت[1]، ونصبه على العطف[2] (مرفوعٌ لأنه خبر ليت المحذوفة) وعلى هذا فلابد من رفع الماء على الفاعلية[3] (أو لأنه عطف على خبر ليت المذكورة) وعلى هذا فإثبات يائه/ في البيت للوقف عليه بالياء، كما تقول في الوقف على قاض المرفوع أو المجرور هذا قاضي[4].

(وعن الثاني: بأنه ضمن مرتوٍ معنى كافٍ لأن المرتوي يكف عن الشرب) أي: يمتنع (كما جاء ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ[5] ﴾ لأن يخالفون في معنى يعدلون ويخرجون) بيان لوجه التضمين (وإن علّقته بكفافاً محذوفاً على وجه مر ذكره) وهو أنْ شَرْكَ بالرفع عطف على خبرك، وخبره محذوف تقديره كفاناً (فلا إشكال).

(وعن الثالث: أنه إما على حذف مضاف أي: شارب الماء[6]، وإما على جعل الماء مرتويا) أي: ريّانا (مجازا) من غير حذف مضاف (كما جعل صاديا في قوله:

---

(1) في (س) بزيادة: محذوفة.

(2) في (س) بزيادة: على اسم ليت.

(3) في (س) بزيادة: ارتوى.

(4) في (س) بزيادة: إذا كان منصوبا فثباته للوقف عليه للضرورة.

(5) النور: 63.

(6) في (س) بزيادة: فحذف المضاف إليه، وأقيم الماء مقامه كما في ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾.

....   وَجُبْتُ هَجِيراً يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيا[1])

مصراع من الطويل، هجيرا ظرف لـ"جبتُ" ويترك بمعنى يـصيِّر يتعـدى إلى مفعولين، أي: جبت في وقت يجعل الماء عطشانا من شدة حرارته، فإذا صح إسناد الصدى إلى الماء، يصح إسناد الارتواء إليه، حملا للنقيض علـى النقـيض (ويـروى الماء بالنصب على تقدير "منْ" كما في قوله تعـالى ﴿ وَاخْتَـارَ مُوسَـى قَوْمَـهُ سَـبْعِينَ رَجُلاً[2]﴾ ففاعل أُرتوى"على هذا "مرتوٍ"، كما تقول: ما شرب الماء شارب).

---

[1] عجز بيت من الطويل للمتنبي صدره:

لَقِيـــتُ الْمَـــرْوَرَى والـــشَّنَاخِبَ دُونَـــهُ

في ديوانـه: 444، الأشـباه والنظـائر: 4/ 207، المحتـسب: 2/ 201، وبـلا نـسبة في شـرح شـواهد المغـني: 2/ 700، شرح أبيات المغني: 5/ 193.

والشاهد فيه: جعل الماء صاديا مجازاً.

[2] الأعراف: 155.

[مبحث لكنْ]

(لكنْ مشددة النون[1]) الظاهر أنه حال بتقدير مضاف، أي: مفسر لكن حال كونها مشددة النون (حرف ينصب الاسم، ويرفع الخبر) [كما قيل][2]: في قولهم: الإعراب لغة البيان، الظاهر أن لغةً حال [على حذف مضاف][3]، والأصل تفسير الإعراب موضوع اللغة على نسبة الوضع إلى اللغة مجازا[4]، واختار المصنف أن أصل موضوع أهل اللغة على تقدير مضافين[5] (وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو المشهور، أنه واحد وهو الاستدراك، وفُسِّر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها) واستُشكِل بأن المقصود حاصل من تخالف الحكمين، ولا فائدة لإتيان هذا الحرف، واجيب بأن فائدته الإعلام من أول الأمر بأن ما يأتي بعده من الحكم مخالفا لما قبله، فيكون في الكلام إجمال وتفصيل[6] (ولذلك لابد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، نحو: "ما هذا ساكنا لكنه متحرك) وفيه أن هذا ليس مناقضا لذلك؛ لأن النقيض هو الكلام الخبري المخالف لخبري آخر في النسبة الايجابية أو السلبية فقط، نحو: "زيد قائم" "زيد ليس بقائم" إلا أن يقال: إنه مناقض بالمعنى اللغوي [وهو مراده][7] (أو ضد له نحو: "ما هذا أبيض لكنه أسود) والضدان هما اللذان يمتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة، إما حقيقة كالسواد والبياض، والحركة والسكون، أو شهرة كالأسود والأبيض،

---

(1) في (س) بزيادة: قيل: لا يستحسن رفعه على أنه خبر لكن، إذ ليس المعنى عليه، ولا نصبه على أن يكون حال من المستتر في ينصب، لئلا يتقدم معمول الصفة على الموصوف و أيضا فالضمير لمذكر.

(2) في (س): وقد اختار المصنف هذا.... .

(3) في (س): بتقدير مضافين.

(4) في (س) بزيادة: حينئذ فلا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد، هذا ما قاله الشمني.

(5) حاشية الشمني: 2/ 72.

(6) حاشية الشمني: 2/ 72.

(7) ساقط من (س)

والمتحرك والساكن (قيل: أو خلاف، نحو: ما زيد قائما لكنّه شارب) والمتخالفان هما اللذان يمكن اجتماعهما في محل واحد[من جهة واحدة[1]] كالقيام والشراب (وقيل: لا يجوز ذلك) كما لا يجوز وفاقا، واتفاقاً.

(الثاني: أنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد، قاله جماعة منهم صاحب البسيط[2]) ضياء الدين/ بن العلج، وقيل: هو ابن أبي الربيع السبتي[3] 231 / أ (وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته نحو: ما زيد شجاعا لكنه كريم لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحداهما يوهم انتفاء الآخر، وما قام زيد لكن عمراً قام وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس، أو تماثل في الطريقة، ومثلوا للتوكيد بـ نحو: لو جاءني أكرمته لكن لم يجيء فأكدت ما أفادته لو من الامتناع[4]) وقد مر أن كل من سمع لو فعل فَهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه لو أن يعقب بحرف الاستدراك.

(والثالث: أنها للتوكيد دائمًا مثل إنّ، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك،وهو قول ابن عصفور، قال في المقرب:) على صيغة المفعول، اسم كتاب له في النحو، قيل: كان أبو حيان معتنياً به أشدّ الاعتناء[5] (إنّ وأنّ ولكنّ ومعناهما التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى لكنّ التوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراك، انتهى[6]. والبصريون على أنها بسيطة) منتظمة من خمسة أحرف وهو نادر البناء، لا مثال له في الأسماء ولا في الأفعال كما في الجنى الداني[7] (وقال: الفراء:) مركبة (أصلها لكن أنّ فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكن للساكنين[8]) وقيل: كلاهما غير مقيس، فلو أدعى أن الهمزة نقلت حركتها

---

(1) ساقط من (س).

(2) البسيط: 2/ 762، الجنى الداني: 615.

(3) حاشية الدسوقي على المغني: 2/ 192.

(4) في (س) بزيادة: لأن التأكيد تقوية الثابت.

(5) مواهب الأريب: ج ـ 2: 48 / أ.

(6) قال ابن عصفور: وهي إنّ، أنّ، ولكنّ، ومعناهما التأكيد. المقرب: 106.

(7) الجنى الداني: 617.

(8) معاني القرآن للفراء: 1/ 495.

حركتها إلى الساكن قبلها، ثم حذفت النون لاجتماع الأمثال لكان فيه تقليل لمخالفة القياس[1]، وقيل: هذا وإن كان كذلك إلا أن فيه زيادة في العمل، والذي يحسم هذه المادة أن عدم قياس طرح الهمزة للتخفيف، وحذف النون للالتقاء الساكنين، إنما هو في التركيب بعد الوضع، وما نحن فيه تركيب قبله[2] (كقوله:

وَلاَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ) ....

عجز بيت من الطويل صدره:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُه ....[4]

[وهذا دليل على اختيار][5] حذف نون لكنْ لالتقائها ساكنة هي وسين اسقني (وقال باقي الكوفيين: مركبة من لا وإنْ والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفاً[6]) وكسرت الكاف للدلالة على أن المحذوف هو همزة إنْ المكسورة في الأصل، فسقط ما قيل إن الكاف الزائدة مثل التشبيهية، فمن أين جاءت هذه الكسرة[7]؟ [وليس التركيب بمقتضٍ لذلك[8]] في الجنى الداني: هو

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 73.

(2) في (س) بزيادة: وإنما اختار أن حذف نون لكن لالتقاء الساكنين، لوجود حذف نون لكن لذلك. وهي عبارة الشمني. حاشية الشمني: 2/ 73

(3) منسوب للنجاشي في شرح شواهد المغني: 2/ 701، الكتاب: 1/ 27، حاشية الدسوقي: 2/ 193 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك: 1/ 116، شرح المفصل: 9/ 144.
والشاهد فيه: حذف نون لكن لضرورة الشعر.

(4) في (س) بزيادة: بآتيه خبر ليس، والباء زائدة.

(5) ساقط من (س).

(6) قال الرضي: وقال الكوفيون: وهي مركبة من لا و إنْ المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة، وأصله: لا كإنْ فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة.
شرح الرضي: 4/ 372.

(7) في (س) بزيادة: وبالجملة، فهذا كله ادعاء لا يقوم عليه دليل، ولا شبهه، فلا يلتفت إليه.
حاشية الدسوقي: 2/ 193، 194.

(8) ساقط من (س).

قولٌ حسنٌ لندرة البناء، وعدم النظير[1]، ويؤيده دخول اللام على خبره [على مذهبهم[2]]، وقيل: مركبة من لاَ و كانْ والكاف للتشبيه، وإن على أصلها ولذلك وقعت بين كلامين لما فيه من نفي الشيء وإثبات لغيره، وهو رأي السهيلي[3] (وقد يحذف اسمها كقوله:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي ... وَلَكِنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ[4])

بيت من الطويل للفرزدق، ضبيا أي: من ضبة[5]، والزنجي بفتح الزاي[6] واحد الزنج، وكذلك هو جبل في السودان، والمشافر جمع مشفر وهي للبعير كالشفة للإنسان، وأُطلق هنا علي الشفة/، فإن قصد تشبيهها بمشفر البعير في 231 / ب اللفظ فهو استعارة لا مجاز مرسل[7] (أي: ولكنك زنجيٌّ، وعليه بيت المتنبي:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ ... وَلَكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ[8])

بيت من الطويل، (وبيت الكتاب)، يعني كتاب سيبويه عزاه إليه ليحصل الوثوق به.

---

(1) الجنى الداني: 618.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر نتائج الفكر للسهيلي: 200.

(4) في ديوانه: 379، الكتاب: 2/ 136، الجنى الداني: 590، المساعد في تسهيل الفوائد: 1/ 390، رصف المباني: 297، وبلا نسبة في المحتسب: 2/ 182.

(5) في (س) بزيادة: اسم قبيلة.

(6) في (س) بزيادة: وكسرها.

(7) في (س) بزيادة: من إطلاق المقيد على المطلق.

(8) في ديوانه: 220، حاشية الدسوقي: 2/ 194، الأشباه والنظائر: 4/ 205، حاشية الأمير: 1/ 226، شرح أبيات المغني: 5/ 200.
والشاهد فيه: قوله: لكنْ حيث حذف ضمير الشأن، وتقديره: لكنه.

(وَلَكِنَّ مَنْ لاَ يَلْقَ أَمْراً يَنُوبُهُ   بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ)[1]

بيت من الطويل، ينوبه يصيبه، والعُدة بالضم ما أعددته للحوادث من مال وسلاح، والأعزل: الذي لا سلاح له (ولا يكون الاسم فيهما مَنْ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله، ولا تدخل اللام في خبرها خلافا للكوفيين، احتجوا بقوله[2]:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ)

تقدم شرحه في اللام الزائدة (ولا يعرف له قائل، ولا تتمة، ولا نظير) قال التبريزي: يوافق لكنّ إنّ في دخول اللام في الخبر، ولكنه ضعيف، وقوله:

دعَوْتُ مِنَ الْقَلْبِ الْعَمِيدِ عَلَى النَّوى   وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

متأول بأن الأصل لكنْ إنّي (ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل لكنْ إنني، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، ونون لكنْ للساكنين.

---

(1) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه: 97، الكتاب: 3/ 73، شرح شواهد المغني: 2/ 207، الحجة: 2/ 174.

والشاهد فيه: حذف اسم لكنّ ضمير الشأن، أي: لكنه.

(2) قال المرادي: ويحكم على هذه اللام بالزيادة، فيما سوى هذه المواضع، وتدخل على خبر لكنّ خلافا للكوفيين. الجني الداني: 132.

[مبحث لكنْ]

(لكنْ ساكنة النون ضربان: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء، لا يعمل خلافا للأخفش ويونس) [ويجوز][1] إعمالها مخففة[2]، قال الرضي: ولا أعرف به شاهداً[3] (لدخولها بعد التخفيف على الجملتين) علة لعدم عملها، إذ العامل لابد له من الاختصاص بأحد القبيلين (وخفيفة بأصل الوضع) قيل: فانظر بما تميز الخفيفة من المخففة إذا دخلت على الجملة[4] (فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو[5]) إذ لا محذور من اجتماعها مع العاطف (نحو: ﴿ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ[6] ﴾ وبدونها نحو قول زهير:

إن ابْنَ وَرْقَاءَ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُه   لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ[7])

---

(1) في (س): فإنهما أجازا.

(2) الجنى الداني: 586.

(3) قال الرضي: فإذا خففت ألغيت، والأخفش ويونس أجازا إعمالها مخففة، ولا أعرف به شاهداً. شرح الرضي: 4/ 372.

(4) حاشية الشمني: 2/ 73.

(5) في (س) بزيادة: ولأنها لم تكن ناقصة.

(6) الزخرف: 76.

(7) البيت لزهير في ديوانه: 33 ، ورواية الديوان:

.... غَوَائِلُـــــــــــــــهُ

وله في الدرر اللوامع: 2/ 472، شرح شواهد المغني: 2/ 703، شرح التصريح على التوضيح: 2/ 176.
والشاهد فيه: مجيء لكنْ حرف ابتداء، مع أنها غير مقرونة بالواو.

بيت من البسيط، ورقاء اسم رجل، والبوادر جمع بادرة، وهي ما يبدو من الحدة [في الغضب من قول أو فعل][1]، والوقائع جمع وقيعة وهي القتال[2] (وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةً على جملة[3]، وإنه ظاهر قول سيبويه[4]) قال الرضي: يجوز كون الواو عاطفة، وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى[5] (وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين:

أحدهما: أن يتقدمها نفي أو نهي، نحو: 'ما قام زيد لكن عمروٌ ولا يقم زيد لكن عمروٌ فإن قلت: 'قام زيدٌ ثم جئت بـ'لكنْ جعلتها حرف ابتداء) لا حرف عطف[6] (فجئت بالجملة فقلت: لكن عمرو لم يقمْ وأجاز الكوفيون لكن عمروٌ علي العطف[7]، وليس بمسموع[8].

الشرط الثاني: أن لا تقترن بالواو، قاله الفارسي وأكثر النحويين، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلاّ بالواو[9]) قال ابن مالك: وما يوجد في كتب النحويين من نحو: 'ما قام سعد لكن سعيدٌ فمن كلامهم لا من كلام العرب[10]

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: والحرب تؤنث، قال الخليل: تصغيرها حريب بلا 'ها' رواية عن العرب، قال المازني: لأنه في الأصل مصدر، وقال المبرد: الحرب قد تذكر.

(3) لم أجدْ في كتاب البسيط ما نقله ابن هشام، وقول ابن الربيع: 'وإذا دخل عليها حرف العطف فهي مجردة للاستدراك، وإذا لم يدخل عليها حرف العطف فهي للاستدراك، وهي مع ذلك حرف عطف'. البسيط: 1/ 340. وهذا ما نقله المالقي في رصف المباني: 276.

(4) انظر الكتاب: 1/ 440.

(5) انظر شرح الرضي: 4/ 420.

(6) في (س) بزيادة: لفقد هذا الشرط.

(7) في (س) بزيادة: واحتجوا بأنها كـ'بلْ' في المعني، فكانت مثلها في العطف.

(8) انظر رصف المباني: 575.

(9) قال الأزهري: وأن لا تقترن بالواو عند الفارسي و الأكثرين.
شرح التصريح: 2/ 175.

(10) في (س) بزيادة: وهذا القول يطرح الشرط الثاني.
شرح التسهيل: 3/ 334.

واختلف في نحو: ما قام زيد ولكن عمروٌ على أربعة أقوال: أحدها ليونس: إن لكن غير/ عاطفة، والواو عاطفة مفرداً على مفرد[1]، الثاني لابن مالك: إن لكنْ 231 / ب
غير عاطفة، والواو عاطفة لجملة حُذِفَ بعضها على جملة صرح بجميعها، قال: فالتقدير في نحو: ما قام زيد لكن عمروٌ ولكن قام عمرو[2]، وفي ﴿ وَلَكِن رَّسُولَ اللهِ﴾[3] ولكن كان رسول الله،وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف لها في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه، نحو: قام زيد ولم يقم عمروٌ.

(والثالث لابن عصفور: إن لكنْ عاطفة والواو زائدة لازمة) قال: وعلته ينبغي أن يحمل كلام سيبويه و الأخفش لأنهما قالا أنها عاطفة، ولمّا مثّلاَ العطف بها مثّلاَ مع الواو[4].

(والرابع لابن كيسان: إن لكنْعاطفة، والواو زائدة غير لازمة، وسمع ما مررت برجل صالح لكن طالحٌ بالخفض[5]، وقيل: على العطف، وقيل: بجار مقدر، أي: لكن مررت بطالحٌ وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره.

---

(1) كتاب الشعر: 1/ 73.

(2) شرح التسهيل: 3/ 343.

(3) الأحزاب: 40.

(4) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1/ 227، 244.

(5) الجنى الداني: 588.

[مبحث ليس]

(ليس: كلمة دالة على نفي الحال) هذا قول جمهور النحاة[1]، ونال سيبويه، وتبعه ابن السراج[2]: ليس للنفي مطلقا تقول: ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى: ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾[3] في المستقبل، قال الأندلسي[4]: ليس بين القولين تناقض؛ لأن خبر ليس إن لم يقيد بزمان يُحمَل على الحال، وإذا قُيِّدَ بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به [قاله الرضي][5] وإليه يشير قول المصنف (وتنفي غيره) في الماضي والمستقبل (بالقرينة) الدالة على أحداهما (نحو: ليس خلق الله مثله[6]، وقول الأعشى:

لَـهُ نَـافِلاَتٌ مَـا يُغِـبُّ نَوَالُهَـا وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعَهُ غَدَا)[7]

بيت من الطويل، ضمير لَهُ للنبي صلى الله عليه وسلم، والنافلات جمع نافلة وهي عطية ما لا يجب، ويُغِبُّ مضارع اغب أي: ما يأتي يوم دون يوم بل

---

(1) شرح التسهيل: 1/ 380.

(2) في (س) بزيادة: على ما ذكره الرضي.
انظر الكتاب: 4/ 233، الأصول: 1/ 97، شرح الرضي: 4/ 189.

(3) هود: 8.

(4) في (س): ووفق الأندلسي بين القولين.
شرح الرضي: 4/ 198.

(5) ساقط من (س).
شرح الرضي: 4/ 199.

(6) الكتاب: 1/ 70.

(7) البيت للأعشى في ديوانه: 48، وروايته:

له صدقات ما تغب ونائل

المقاصد النحوية: 3/ 60، حاشية الشمني: 2/ 73، شرح شواهد المغني: 2/ 704.
والشاهد فيه: مجيء ليس لنفي الاستقبال.

يأتي كل يوم، وقيل: المراد نفي الإغباب أي: أنه لا يهمل عطاياه زمانا ممتدا[1]، والنوال كالعطاء وزنا ومعنى[2]، ومانعه خبر ليس، وضميره للنبي صلى الله عليه وسلم، أو للعطاء، أي: ليس عطاء اليوم مانعا لعطائه غدا (وهو فعل لا يتصرف)

أي: لا يأتي منه مضارع، وأمر، واسم فاعل، ومصدر (ووزنه فَعِلَ بالكسر[3] ثم التزم تخفيفه) بإسكان الياء[4] ولم تقلب ألفا كما هو القياس لمخالفة أخواتها في عدم التصرف، ولهذا لم تعد حركة الياء عند اتصال الضمير كما في صدت (ولم نقدره فَعَلَ بالفتح لأنه لا يخفف) لخفة الفتحة (ولا فَعُلَ بالضم؛ لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في هَيُؤ) بمعنى حسنت هيئته (وسمع لُسْتُ بضم اللام، فتكون على هذه اللغة كهَيُؤ) فتكون في أصله لغتان فَعِلَ وفَعُلَ[5] (وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما وتبعه الفارسي في الحلبيات) وهي مسائل في النحو جمعها في حلب (وابن شقير) أحمد بن الحسن البغدادي[6] مات سنة سبع عشرة وثلاثمائة[7] (وجماعة[8]؛ والصواب الأول، بدليل لَسْتُ) بحركات التاء الثلاث (ولستما ولستن وليسا وليسوا ولست ولسن) يعني أن القول بحرفية/ ليسَ خطأ؛ 232/ب
لأن اتصال الضمائر، ولحاق تاء التأنيث الساكنة دليل على فعليته، وأجاب

---

(1) حاشية الشمني: 1/ 73.

(2) في (س) بزيادة: فاعل يغيب.

(3) في (س) بزيادة: كعلمَ.

(4) في (س) بزيادة: استثقالا للكسرة عليها.

(5) في (س) بزيادة: وكونها فعلا غير متصرف مذهب سيبويه، والآخرين.

(6) في (س) بزيادة: من طبقة ابن السراج.

(7) انظر ترجمته في: إنباه الرواة: 1/ 69، بغية الوعاة: 1/ 302، والأعلام: 1/ 110.

(8) قال الفارسي: ومما يدل على أنها ليس بفعل على الحقيقة ككانَ وأخواتها، وأن هذه الأمثلة إنما صيغت لتدل على الماضي، أو الحاضر، أو الأتي، فلما خلت ليسَ من أن تكون دالة على قسم من هذه الأقسام على حد ما تدل عليه هذه الأمثلة، ثبت أنها ليست مثلها، وإذ لم تكن مثلها كانت دلالتها على نفي الحال كدلالة ما التي لا إشكال على أنها حرف.
المسائل الحلبيات: 222، الأصول في النحو: 1/ 82، الجنى الداني: 494.
حلب: مدينة عظيمة واسعة، كثيرة الخيرات، طيبة الهواء، وينسب إليها كثير من العلماء.
معجم البلدان: 2/ 282 ـ 290.

الفارسي: بأن ذلك لشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة، وبمعنى ما كان[1]، وكونه رافعا وناصبا، قال صاحب رصف المباني: ليس ليست محضة في الفعلية، ولا في الحرفية، ولذلك وقع الخلاف بين سيبويه والفارسي، والذي ينبغي أن يقال: إذا وجدتها بغير خاصة من خواص الأفعال كما إذا دخلت على الفعلية إنها حرف لا غير[2] (وتلازم رفع الاسم، ونصب الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع:

أحدها: أن تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة إلا نحو: أتوني ليس زيداً والصحيح أنها الناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم) هذا عند البصريين[3]، وقال الكوفيون هو راجع للفعل المفهوم مما سبق والتقدير في [قام القوم ليس زيدا][4] ليس هو زيد، أي: ليس فعلهم فعل زيد، ورد بأن فيه دعوى حذف مضاف لم يلفظ به قط، وبأنه لا يصح تقديره في نحو: القوم إخوانك إلا زيداً[5] (واستتاره واجب، فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب، وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه للنحو، وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة) على صيغة المبالغة من الحمد، شيخ أهل البصرة، مات سنة سبع وستين و مائة[6] (لكتابة الحديث،فاستملي منه قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء[7]﴾ فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد:لحنت يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبن علما

---

(1) في (س) بزيادة: أحرف.

(2) في (س) بزيادة: كما ألحق بها مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل، وقال الرضي: الأولى الحكم بفعليته؛ لأن الضمائر لا تتصل بغير صريح الأفعال، إلا نادر كما ذكر في باب أسماء الأفعال.
انظر رصف المباني: 300، 301، شرح الرضي: 4/ 199.

(3) الجنى الداني: 495.

(4) ساقط من (س).

(5) الجنى الداني: 495.

(6) انظر ترجمته في: نزهة الألباء: 45، إنباه الرواة: 1/ 364، بغية الوعاة: 1/ 548، الأعلام: 2/ 272.

(7) لم أجد الحديث في المصادر التي اطلعت عليها.

لا يلحنني معه أحدٌ، ثم مضي ولزم الخليل وغيره[1]) كالأخفش الأكبر أبي الخطاب عبد الحميد، كان إماما في العربية، وأخذ عنه سيبويه ويونس وأبو عبيدة وغيره[2]، قال ابن السيد: يروي أن سيبويه قال لحماد: ما تقول في رجل رُعُف في الصلاة، فقال له حماد: لحنت يا سيبويه، لا تقل رُعُفَ إنما هو رَعُف فخجل سيبويه وقال: سأقرأ علما لا يلحنني معه أحد، ونهض إلي الخليل فشكا إليه، فقال الخليل: رَعُفَ هي الفصيحة، ورُعُفَ لغة غير فصيحة، ولزم سيبويه الخليل فكان ذلك سبب براعته في النحو، وقيل: ما حكاه المصنف هو الظاهر؛ لأن رفع الاسم الذي حقه أن ينصب إنما يدرك من النحو، وضم العين التي حقها أن تفتح لا يدرك من النحو، وإنما يدرك من النقل، وقيل: يطلق النحو علي ما يتناول ذلك أيضاً[3].

(الثاني: أن يقترن الخبر بعدها بـ"إلاَّ" نحو "ليس الطيب إلا المسكُ" بالرفع،فإن بني تميم يرفعونه حملا لها على "ما" في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز "ما" على "ليس" في الإعمال عند استفاء شروطها، حكي ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاءه فقال له: يا أبو عمرو نمت وأدلج الناس[4]) قال الفيومي: أدلج إدلاجاً مثل أكرم إكراماً سار الليل كله، فإذا خرج آخر الليل فقد أدلج بالتشديد[5] (ليس في الأرض تميميٌّ إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال) أبو عمر (لليزيدي) أبي محمد يحي بن المبارك[6] البصري/ ، سكن بغداد، وأدب أولاد يزيد بن منصور الحميري، 233 / 1

---

(1) انظر بغية الوعاة: 1/ 548.

(2) إنباه الرواة: 2/ 157، بغية الوعاة: 2/ 74، الأعلام: 3/ 288.

(3) حاشية الشمني: 2/ 73، 74.

(4) انظر شرح التسهيل: 1/ 379، الجني الداني: 496.

- عيسي بن عمر هو: أبو سليمان عيسي بن عمر الثقفي، من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه، وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه، وعلى طريقته مشي سيبويه، وكان مكثرا من استعمال الغريب، له مصنفات منها: الجامع، والإكمال، ولكنها فقدت، ت(149) هـ.

إنباه الرواة: 2/ 375، بغية الوعاة: 2/ 373، شذرات الذهب: 1/ 224، الأعلام: 5/ 106.

(5) المصباح المنير (د ـ ل ـ ج): 121.

(6) في (س) بزيادة: العدوي النحوي.

ونسب إليه، مات بخرسان سنة اثنين ومائتين[1] (ولخلف الأحمر: اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسي، فقال له عيسي: بهذا فقت الناس) يا أبا عمرو فأخرج خاتمه من يده فدفعه إليه (وَخَرَّجَ الفارسيُّ ذلك علي أوجه:

أحدها: أن في ليسْ ضمير الشأن، ولو كان كما زعم[2]؛ لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً، فقيل: ليس إلا الطيب المسكْ) لأن ضمير الشأن لا بد أن تفسره جملة[3] (كما قال:

أَلاَ لَيْسَ إِلاَّ مَا قَضَى اللهُ كَائِنٌ ... وَمَا يَسْتَطِعُ الْمَرءُ نَفْعاً وَلاَ ضُرًّا[4])

---

(1) الفهرست: 101، 102، نزهة الألباء: 77، بغية الوعاة: 2/ 340، الأعلام: 8/ 163.

- بغداد: أم الدنيا، وسيدة البلاد، وقبة الإسلام، ومجمع الرافدين، وبلاد العلماء، ومجمع المحاسن، ومعدن الظرائف واللطائف. معجم البلدان: 1/ 430 ـ 442.

- خرسان: بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق قصبة جوين وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند سجستان وكرمان، قال ابن قتيبة: أهل خرسان أهل الدعوة وأنصار الدولة. معجم البلدان: 2/ 350، 354.

- خلف الأحمر هو: أبو محرز خلف بن حيان، المعروف بالأحمر، راوية، وعالم بالآداب، شاعر من أهل البصرة، له ديوان شعر، وكتاب جبال العرب، ومقدمة في النحو، ت(180) هـ
الشعر والشعراء: 532، نزهة الألباء: 59، إنباه الرواة: 1/ 383، الأعلام: 2/ 310.

- المهدي هو: أبو مهدية، أعربي صاحب غريب، يروي عنه البصريون، لا مصنف له.
الفهرست: 96.

- المتجع هو: المتجع بن نبهان من طيء، روى عنه الأصمعي.
إنباه الرواة: 3/ 323.

(2) في (س) بزيادة: الفارسي.

(3) قال الفارسي: فمن ذلك أن يكون التقدير من قولهم: ليس الطيب إلا المسكْ أن في ليسْ ضمير القصة والحديث، ويرتفع المسكْ بأنه خبر المبتدأ الذي هو مع خبره في موضع نصب، لوقوعهما خبرا لليسْ.
المسائل الحلبيات: 227، 228.

(4) قائله مجهول، وقد ورد في شرح شواهد المغني: 2/ 704، شرح أبيات المغني: 5/ 208، الجنى الداني: 496.
والشاهد فيه: مجيء اسم ليس ضمير الشأن .

بيت من الطويل، (وأجاب) أي: الفارسـي (بـأن إلا قـد توضـع في غـير موضعها مثل: ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا﴾[1] وقوله:

.... وَمَا اغْتَرَّهُ الـشَّيْبُ إِلاَّ اغْتِرَارا[2])

عجز بيت للأعشى صدره:

أَحَـلَّ لَـهُ الـشَّيْبُ أَثْقَالَـهُ

(أي: إن نحن إلا نظن ظنناً، وما اغتره اغترارا إلا الشيب[3]) وعد الرضي ذلك تكلف[4] (لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي، لعـدم الفائدة فيه) قيل: بل لعدم صحة[5] الأصـل؛ لأن مـصدر ضـربت في قولـك: "مـا ضـربت إلا ضـرباً" لا يحتمـل غـير الـضرب، والمـستثني منـه يجـب أن يكـون متعددا،يشمل المستثني وغيره، وقال الرضي: قولك "ضربت زيداً" مـثلا مـن حيـث توهم المخاطب أن يكـون قـد فعلـت غـير الـضرب مـا يجـري مجـراه، كالتهديـد والشروع في مقدماته، فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم، فكأنك قلت: "ما فعلت شيئا إلا ضربا"[6]، قـال الـشريف: إن ما ذكره من الاحتمال مما لا شـبهة فيـه، وإنـه يظهـر بـه فائـدة التأكيـد، وإمـا

---

(1) الجاثية: 32، المسائل الحلبيات: 279.

(2) البيت من المتقارب للأعشى في ديوانه: 80، حاشية الشمني: 2/ 73، شرح شواهد المغني: 2/ 704، المسائل الحلبيات: 229، البحر المحيط: 8/ 52.

والشاهد فيه: حيث فصل بإلا بين الفعل والمصدر المؤكد، وبه استدل الفارسي على أن إلاَّ قـد تقـع في غـير موضعها.

(3) في (س) بزيادة: كذا قاله ابن يعيش.

(4) شرح الرضي: 2/ 104.

(5) في (س) بزيادة: الاستثناء المذكور أصلاً.

(6) شرح الرضي: 2/ 104، حاشية الدسوقي: 2/ 200، 201.

الاستثناء فلابد فيه من الشمول، ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلاً عن المتوهم، والأولى ما أفاده السكاكي من أن المصدر في أمثال هذه المواضع محمول على النوع، يجعل التنوين للتحقير أو التعظيم أو غير ذلك مما يناسب المقام[1]، وإليه يشير قوله (وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعيٌّ على حذف الصفة، أي: إلاَّ ظنناً ضعيفاً، وإلاَّ اغتراراً عظيماً.

والثاني: أن 'الطيبَ' اسمها، وأن خبرها محذوف، أي: في الوجود، وأن المسك بدل من اسمها) فتكون مثل: 'لا فتى إلا عليٌ' و'لا سيف إلاَّ ذو الفقار' في الاستغناء بالبدل عن الخبر.

(الثالث: أنه كذلك، ولكن 'إلا المسكَ' نعت للاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس، فهو نكرة معنى، أي: ليس طيب غير المسك طيباً) [في الوجود][2] (ولأبي نزار الملقب بملك النحاة) اسمه حسن بن الصافي كان يقول: هل سيبويه إلا من رعيتي وحاشيتي، ولو عاش ابن جني لم يسعه إلا حمل حاشيتي، ويغضب على من لم يسمه ملك النحاة، مات سنة ثمان وستين وخمسمائة[3] (توجيه آخر، وهو أن 'الطيبَ' اسمها، والمسك مبتدأ حذف خبره/، والجملة خبر ليسَ' 233/
والتقدير: إلا المسك أفخره[4]، ومما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يَرُدُّ هذه التأويلات[5]، وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفاً، وأن من ذلك قولهم ليس خلق الله مثله[6] وقوله:

---

(1)

(2) ساقط من (س).

(3) إنباه الرواة: 1/ 340، بغية الوعاة: 1/ 405، شذرات الذهب: 4/ 227، الأعلام: 2/ 193.

(4) الجنى الداني: 497.

(5) حاشية الدسوقي: 2/ 210.

ـ تميم: قبيلة كبيرة، أصبح معظم أفرادها يقتن حاضرة نجد، تتفرع منها بطون كثيرة، وينسب إليها خلق كثير شعراء، وعلماء، وفرسان.

معجم القبائل العربية القديمة والحديثة: 1/ 127.

(6) الجنى الداني: 496.

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا   وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْذُولُ[1])

بيت من البسيط لهشام أخي ذي الرمة، وبعده:

تُجْلُوا عَوَارِضَ ذِي ظُلْمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ   كَأَنَّهُ مَنْهَلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولُ
وَاللهُ يَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أَقُلْ كَذِباً   وَالْحَقُّ عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ مَقْبُولُ

قيل: البيت الثاني من قصيدة كعب التي أولها بانت سعاد، أغار عليها هذا الشاعر[2]، وضمير هي للحبيبة، والداء المرض[3]، والبذل الجود والعطاء، أي: أنْ وصلتها على تقرير الفوز به وهو الشفاء الدافع لما بي من المرض لكنها لا تجود به (ولا دليل فيهما: لجواز كون ليسْ فيها شأنية.

الموضع الثالث: أن تدخل على الجملة الفعلية، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا[4]، وقد أجبنا على ذلك.

الرابع: أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون،على خلاف بين النقلة) فمن نقل الكوفيين بابشاد، والنحاس، وابن مالك، وعن البغداديين ابن عصفور[5] (واستدلوا بنحو قوله:

---

(1) البيت منسوب لهشام في الكتاب: 1/ 71، حاشية الشمني: 2/ 74، شرح شواهد المغني: 2/ 704، وبلا نسبة في الحلبيات: 220، شرح المفصل: 3/ 116.
والشاهد فيه: مجيء اسم ليت ضمير الشأن والجملة بعدها خبر.
- هشام بن عقبة العدوي، شاعر من أخوة ذي الرمة، وكان هشام أكبر من ذي الرمة، وهو الذي رباه، وبينها مساجلات في الشعر، ت(120) هـ.
الشعر والشعراء: 352، معجم الشعراء المخضرمين والأمويين: 513، الأعلام: 8/ 87.

(2) في (س) بزيادة: ذكره السيوطي.
شرح شواهد المغني: 2/ 705.

(3) في (س) بزيادة: همزته أصلية، والظفر الفوز.

(4) في (س) بزيادة: بالمثال، وبيت ابن هشام.

(5) الجني الداني: 489، شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 288، شرح التسهيل: 3/ 396.

أيـــنَ الْمَفَـــرُّ وَالإلَـــهُ الطَّالِـــبُ وَالأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ[1]

رجز قاله: نُفيل بن حبيب، حين أقبل جيش أبرهة لهدم البيت، أو حين ولي مدبرا، والأشرم لقب أبرهة؛ لأنه كان مشقوق الأنف، وجملة الإله الطالب حال، وكذا والأشرم المغلوب، وليس حرف عطف بمنزلة لا[2] (وخرج على أن الغالبْ اسمها والخبر محذوف[3]، قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم، أي: ليسه الغالب، كما تقول: الصديق كأنه زيدٌ ثم حذف لاتصاله[4]، ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجز حذفه) وذلك لأنه علل حذفه بالاتصال (وفيه نظر) إذ لا مانع من جواز حذفه مع تقديره منفصلاً، وقيل: ليس معناه أنه مشكل، وإنما المراد أنه محل نظر، فيجيب عن النقل هل هو كذلك عند العرب أم لا؟[5].

---

(1) البيت لنفيل في شرح شواهد المغني: 2/ 705، حاشية الدسوقي: 2/ 202، وبلا نسبة في الجني الداني: 489، حاشية الشمني: 2/ 74.

والشاهد فيه: مجيء ليسْ حرف عطف بمنزلة لا.

ـ نفيل بن حبيب الخثعمي: شاعر جاهلي، يلقب بذي اليدين، كان من ادلة ابرهة الحبشي عندما جاء لهدم مكة، تمكن من خداع ابرهة، وهرب بعدما أضاعه.

معجم الشعراء الجاهليين: 360، معجم الشعراء لعفيف: 271، الأعلام: 8/ 45.

(2) في (س) بزيادة: أي: لا غالب.

(3) في (س) بزيادة: أي: ليس الغالب إياه.

(4) شرح التسهيل: 3/ 346.

(5) حاشية الشمني: 2/ 74.

[مبحث ما]

(ما: تأتي على وجهين: اسمية، وحرفية، وكل منها ثلاثة أقسام، فأما أوجه الاسمية.

فأحدها: أن تكون معرفة، وهي نوعان: ناقصة، وهي الموصولة) سميت ناقصة[1] لافتقارها إلى الصلة (نحو: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللهِ بَاقٍ ﴾[2]، وتامة، [وهي نوعان: عامة][3] أي: مقدرة بقولك الشيء وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، نحو: ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[4]، أي: فنعم الشيء هي، والأصل: فنعم الشيء إبداؤها؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف[5]، وأنيب عنه المضاف إليه[6]، فانفصل وارتفع،) لكونه معربا بإعراب المضاف[7]، (وخاصة وهي التي تقدمها ذلك،) أي: اسم تكون هي وعاملها صفة له (وتقدر من لفظ ذلك الاسم، نحو: غسلته غسلاً نعماً و دققته دقاً نعماً، أي: نعم الغسل، ونعم الدق، وأكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة،) [أي: غير موصوفة ولا موصولة][8] (وأثبته جماعة/ 234/ أ منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه[9].

---

(1) في (س) بزيادة: لشدة.

(2) النحل: 96.

(3) ساقط من (س) وثابت في متن المغني.

(4) البقرة: 271.

(5) في (س) بزيادة: وهو الإبداء.

(6) في (س) بزيادة: وهو ما.

(7) في (س) بزيادة: كما في ﴿ وسل القرية﴾.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: قال الرضي: وتكون أيضاً معرفة تامة، أي: غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء، قال في نعما هي: أي: نعم الشيء هي، كذلك دققته دقاً نعما أي: نعم الشيء ونعم الدق. شرح الرضي: 3/ 52.

والثاني: أن تكون مجردة من معني الحرف[1]، وهي أيضا نوعان: ناقصة، وتامة، فالناقصة هي الموصوفة،) سميت ناقصة لافتقارها إلى الصفة (وتقدر بقولك: "شيء"، وكقولهم: "مررت بما معجبٍ لك"، أي: بشيء معجب لك، وقوله:

لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبِيبُ فَلاَ تَكُنْ ... لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيا[2]

بيت من الطويل[3] أي: لشيء نافع يسعى العاقل، فلا تكن أنت ساعيا في الدهر لشيء بعيد نفعه (وقول الآخر:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ لَـهُ فُرْجَـةٌ كَحَـلِّ الْعِقَـالِ[4])

بيت مدرج من الخفيف[5] لأمية بن أبي الصلت، [وقيل: حنيف بن عمر، وقيل: لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب][6] العقال بالكسر الحبل الذي يعقل فيه

---

(1) في (س) بزيادة: احترز به عن أن تكون نكرة متضمنة معني الحرف كالاستفهامية والشرطية.

(2) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 707، شرح الأشموني: 1/ 192، شرح أبيات المغني: 5/ 212، حاشية الدسوقي: 2/ 204.
والشاهد فيه: مجيء "ما" نكرة موصوفة.

(3) في (س) بزيادة: نافع بالجر صفة لـ"ما"، واللام متعلقة بـ"يسعى"، ولام لشيء خبر لكن، والدهر ظرف له، ونفعه فاعل، بعيد صفة شيء.

(4) البيت لأمية بن الصلت في ديوانه: 444، الكتاب: 2/ 315، ولحنيف بن عمر او لنهار ابن اخت مسيلمة في المقاصد النحوية: 1/ 484، الدرر اللوامع: 1/ 12، وبلا نسبة في شرح الأشموني: 1/ 192.
والشاهد فيه: مجيء "ما" نكرة موصوفة، ودخول "رب" عليها.

(5) في (س) بزيادة: آخر صدره الميم من الأمر
- امية بن عبد الله أبي الصلت، شاعر جاهلي، اخباره كثيرة، وشعره من الطبقة الأولى، وهو أول من جعل في أول الكتب "باسمك اللهم" فكتبتها قريش، والشعراء لا يحتجون بشعره لوجود بعض الألفاظ الغريبة التي لا يستعملها العرب، وله ديوان شعر مطبوع، ت(5) هـ طبقات الشعراء: 132،131، الشعر والشعراء: 335، سمط اللآلي: 1/ 362، الأعلام: 2/ 32. - حنيف بن عمر اليشكري: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، ولا تعرف له صحبة. الإصابة: 1/ 381، معجم الشعراء المخضرمين: 119، الأعلام: 2/ 287.

(6) ساقط من (س).

البعير، [قال الفيومي][1]: الفرجة بالفتح مصدر يكون في المعاني: وهي الخلوص من الشدة، والضم فيه لغة، وفي القاموس: الفرجة مثلثة التَّفَصِّي من الهم، وفرجة الحائط بالضم[2]، حكي أن الحجاج أنكر قراءة ﴿إِلاَّ مَنْ اغْتَرَفَ غَرْفَةً﴾[3] بفتح الغين، فقال لأبي عمرو: إن لم تأتِنِ على ذلك بشاهد ضربت عنقك، وآجله على ذلك أجلاً، فأخذ يطوف في أحياء العرب، فرأى إعرابيا أنشد البيت بفتح الفاء فقال:

ما وراءك يا أعرابي؟ فقال: مات الحجاج، قال أبو عمرو: لا أدري بأيهما أفرح أبموت الحجاج، أم بقوله فرجة بفتح الفاء[4] (أي: رب شيء تكرهه النفوس، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف، ويجوز أن تكون ْماْ كافة، والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً، أي: قد تكره النفوس من الأمر شيئاً، أي: وصفاً فيه،) أي: في الأمر (أو الأصل: أمراً من الأمور، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع[5]، وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف[6] إذ الجملة) أي: جملة له فرجة (بعده صفة له،) والكاف صفة فرجة، ووجه الشبه السهولة والسرعة، قال ابن الحاجب: أختار النحاة كون ْماْ موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف، وإقامة الجار والمجرور وهو الأمر مقامه، وذلك قليل إلا بالشرط المذكور في باب الصفة[7]، قال الرضي: ولا يمتنع أن تكون ْمنْ للتبعيض متعلقة بـْتكرهْ، وقوله له فرجة صفة الأمر؛ لأنه غير معين، ويجوز تضمين تكرة معني

---

(1) في (س) كما في المصباح.
المصباح المنير: (ف ـ ر ـ ج) 247.

(2) القاموس: (ف ـ ر ـ ج) 1/ 249

(3) البقرة: 249.

(4) خزانة الأدب: 6/ 117.

(5) في (س) بزيادة: لأنه اناب الأمر عن الأمور.

(6) في (س) بزيادة: وهو شيئاً او امراً.

(7) انظر الإيضاح في شرح المفصل لأبن الحاجب: 1/ 446.

تشمتز[1] (وقد قيل في: ﴿إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾[2] إن المعنى نعم هو شيئا يعظكم به، فـ (ما) نكرة تامة تمييز) والصواب ناقصة لقوله: (والجملة صفة[3]،) لِمَا مر أن الناقصة هي الموصوفة (والفاعل مستتر، وقيل: (ما) معرفة موصولة) بمعنى الذي (فاعل[4]، والجملة) يعني جملة يعظكم (صلة،) هذا قول الفراء، وأبي علي، وضعفه الرضي بقلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم، ويلزم حذف الصلة بأجمعها في ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[5] لأن (هي) مخصوص[6] (وقيل: غير ذلك،) وهي ثمانية أقوال، فمجموع ما قيل عشرة أقوال، ذكره في الجنى الداني[7] (وقال سيبويه في: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[8] المراد شيء لدي عتيد، أي: معد أي: لجهنم بإغوائي إياه، أو حاضر[9][10]؛) فـ (لدي) صفة أو معمول عتيد صفة (ما) و (ما) مع صفتها خبر هذا، (والتفسير الأول رأى الزمخشري، وفيه أن (ما) حينئذ للشخص العاقل[11]،) فإنه/ جعل القرين في قوله تعالى ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ 234/ب هو الشيطان، فتكون هذه إشارة إلى الشخص المغوي[12]، وقيل: قرينه كاتب الشمال، والإشارة إما إلى كاتب السيئات، أو إلى الشخص نفسه[13]، وقيل: قرينه على زبانية جهنم المُوكَّل بإدخاله إياها[14]، والإشارة حينئذ إلى ما أعده له من عذاب فـ (ما) في هذا القول، وفي أحد الاحتمالين في القول الثاني على بابها من

---

(1) الرضي: 3/ 51.
(2) النساء: 58.
(3) في (س) بزيادة: إذ الصفة لها.
(4) في (س) بزيادة: يعني لـ(نعم).
(5) البقرة: 271.
(6) انظر المسائل البغداديات : 252،253، البحر المحيط: 3/ 685، شرح الرضي: 4/ 250.
(7) الجنى الداني: 338.
(8) ق: 23.
(9) في (س) بزيادة: قال أبو البقاء: هذا مبتدأ وعتيد صفة لـ(ما).
(10) الكتاب: 2/ 106، التبيان في إعراب القرآن: 2/ 373.
(11) في (س) بزيادة: وهو خلاف الأصل.
(12) انظر الكشاف: 4/ 272.
(13) البحر المحيط: 8/ 126.
(14) البحر المحيط: 8/ 126.

استعمالها فيما لا يعقل (وإن قدرت "ما" موصولة فـ"عتيد" بدل منها، أو خبر ثان، أو خبر لـ"محذوف"[1]، والتامة[2] تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: التعجب، نحو: "ما أحسن زيداً" المعنى شيء حَسَّنَ زيداً، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الأخفش فجوزه[3]،) قال الرضي: "ما" مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه و الأخفش في أحد قوليه وهو ضعيف؛ لأن استعمال "ما" نكرة موصوفة نادر نحو: "فنعما هي" على قول، ولم يسمع مع ذلك مبتدأ[4](وجوز) أي: الأخفش (أن تكون معرفة موصولة،) أي: الذي حسن زيداً (والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وتقديره[5] شيء عظيم ونحوه[6]) مثل موجود[7]، وقال الرضي: في التقدير الأول بعد؛ لأن فيه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده، وأيضا ليس فيه معنى الإبهام اللائق بالتعجب[8]، وقال الفراء، وابن دُرُسْتَويه: "ما" استفهامية، وما بعدها خبرها، وهو قوي من حيث المعنى؛ لأنه كان جَهَلَ سببَ حسنِه فاستفهم عنه[9]، وقد يستفاد من الاستفهام معنى العجب، [وقيل: ضعيف][10] لأنه نُقِلَ من الاستفهام إلى التعجب، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت[11].

---

(1) في (س) بزيادة: كذا قاله الزمخشري.

(2) في (س) بزيادة: سميت تامة لعدم افتقارها إلى الصلة أو الصفة.

(3) انظر معاني القرآن للأخفش: 1/ 191، الجنى الداني: 337.

(4) شرح الرضي: 4/ 234.

(5) في (س) بزيادة: الذي حسن زيداً، أو شيء حسن زيداً.

(6) انظر الجنى الداني: 337.

(7) في (س) بزيادة: وحقق.

(8) شرح الرضي: 4/ 234.

(9) قال الشيخ الدسوقي: قال ابن درستويه: "ما" استفهامية، وما بعدها خبرها. حاشية الدسوقي: 2/ 206.

(10) في (س): وزيف.

(11) شرح الرضي: 4/ 234، حاشية الشمني: 2/ 75.

(الثاني: باب نِعمَ وبِئسَ، نحو: غسلته غسلاً نِعِمَّا، ودققته دقاً نعما أي: نعم شيئاً، فـما نصب على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشري[1]،) قيل: أورد عليه ابن مالك أن ما مساوية للمضمر في الإبهام فلا يميزه؛ لأن التمييز لبيان جنس المميز[2]، وأجيب بمنع المساواة؛ لأن المراد بما شيء له عظيم[3] (وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة كما مر[4] من أن ابن خروف نقله عن سيبويه) قال الرضي: قال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء، فمعنى فنعما هي، نعم الشيء هي، فما هو الفاعل لكونه بمعني ذي اللام، وهو المخصوص، ويضعفه عدم مجيء ما بمعني الشيء في غير هذا الموضع[5].

(والثالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة، إن زيداً مما أن يكتب) [بكسر إن][6] مقول قولهم (أي: أنه من أمر كتابة، أي: أنه مخلوق من أمر، وذلك الأمر هو الكتابة، فـما بمعني شيء، وأن وصلتها في موضع خفض بدل منها، والمعني بمنزلته) أي: معني المثال بمنزلة المعني المقصود (في ﴿ خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[7] جعل لكثرة عجلته كأنه خُلق منها، وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك، ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعني الشيء أو الأمر[8]،) المعرفين باللام (وان وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لـإن[9]، ولا يحصل للكلام/ معنى طائل على هذا التقدير) 1/235

---

(1) قال الزمخشري: وقوله تعالى ﴿ فنعما هي ﴾ نعم فيه مسند إلى الفاعل المضمر، ومميزه ما وهي نكرة لا موصولة ولا موصوفة، والتقدير: فنعم شيئاً هي.
شرح المفصل: 7/ 134.

(2) شرح التسهيل: 3/ 13.

(3) في (س) بزيادة: فبهذا الاعتبار حصل التمييز. حاشية الشمني: 2/ 75.

(4) في (س) بزيادة: حيث قال: وأثبته جماعة منهم. الكتاب: 1/ 73.

(5) شرح الرضي: 4/ 250.

(6) ساقط من (س).

(7) الأنبياء 37.

(8) شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 12، الكتاب: 1/ 73.

(9) في (س) بزيادة: وزيفه المصنف بقوله.

(والثالث:) [من أوجه الاسمية][1] (أن تكون نكرة متضمنة معنى الحرف، وهي نوعان:

أحدهما: الاستفهامية، ومعناها أي شيء، نحو: ﴿ مَا هِيَ ﴾[2] ﴿ مَا لَوْنُهَا﴾[3] ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾[4] ﴿ قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ ﴾[5] وذلك على قراءة أبي عمرو[6] ﴿ السحر ﴾ بمد الألف فـ'ما' مبتدأ، والجملة بعدها خبر، ﴿ءَالسحر ﴾ إما بدل من 'ما' ولهذا قرن بالاستفهام، وكأنه قيل: السحر جئتم به، وإما بتقدير: أهو السحر، أو السحر هو) [يعني بتقدير][7] السحر خبر مبتدأ محذوف، أو بالعكس[8]، [فموضع 'ما' حينئذ إما نصب بمحذوف يفسره جئتم به، أو رفع بالابتداء وجئتم به الخبر][9] [وأجاز أبو حيان كون 'ما' موصولة، وجملة الاستفهام خبر، والرابط هو][10][11] (وأما من قرأ ﴿ السحر ﴾ على الخبر) قراءة باقي السبعة (فـ'ما' موصولة، والسحر خبرها، ويقويه قراءة عبد الله ﴿ مَا جِئْتُم بِهِ سِحْرٌ ﴾[12]) [هذا هو الظاهر لخلو الكلام من الحذف والتقدير، ولهذا لم يعترض الاحتمال كون 'ما' استفهامية مبتدأ، وجئتم به خبر، والسحر خبر مبتدأ محذوف

---

(1) في (س): من الأوجه الثلاثة لـ'ما' الاسمية.

(2) البقرة: 70.

(3) البقرة: 69.

(4) طه: 17.

(5) يونس: 81.

(6) الإقناع في القراءات السبع: 408.

(7) في (س) وهو على أن يكون.....

(8) في (س) بزيادة: وعلى هذا يجوز أن تكون 'ما' منصوبة بمضمر يفسره 'جئتم به'، والسحر خبر مبتدأ محذوف، ولهذا لم يتعرض له المصنف، فلا يرد ما قيل ظاهر كلامه إنه يتعين ما ذكره، وليس كذلك، وما اعتضد به من قراءة ﴿ ما جئتم به سحر ﴾ لا دليل فيه، وليس مقوياً لدعواه إ ذ الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه فتأمل.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): ويجوز عندي هذا الوجه أن تكون 'ما' موصولة......

(11) البحر المحيط: 6/ 93، معاني القرآن للفراء: 1/ 475.

(12) البحر المحيط: 6/ 93.

كما أجازه أبو البقاء، فسقط ما قيل ظاهر كلامه أنه يتعين ذلك وليس كذلك][1][2]، وما اعتضده من قراءة عبد الله[3] لا دليل فيه، وليس مقويا لدعواه إذ الاحتمال المذكور قائماً فيه[4] (ويجب حذف ألف "ما" الاستفهامية إذا جُرَّتْ، بحرف أو اسم[5] (وإبقاء الفتحة دليلا عليها نحو: "فِيمَ" و "إِلاَمَ" و "عَلامَ" و "بِمَ"، وقال:

فَتِلْكَ وُلاَةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مَكْثُهُمْ   فَحَتَّامَ حَتَّامَ العَنَاءُ المُطَوَّلُ)[6]

بيت من الطويل للكميت، تلك مبتدأ، خبره ولاة جمع وال، وقد طال حال منه[7]، والمكث اللبث، وفاء حتام فصيحة، وحتام تأكيد للأولى، والعناء بفتح المهملة والمد التعب، مبتدأ، والمطول صفة، والخبر محذوف أي: منهم (وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف، وهو مخصوص بالشعر كقوله:

يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ خَلَّفْتَنِي   لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ)[8]

---

(1) في (س): لبقاء الكلام على ظاهره، ولعدم التقدير فيه بخلاف ما جوزه أبو البقاء، ولهذا لم يعترض له المصنف فلا يرد ما قيل ظاهر كلامه أنه يتعين ما ذكروا، وليس كذلك.

(2) انظر التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء: 2/ 683.

(3) في (س) بزيادة: من قراءة ﴿ ما جئتم به من سحر ﴾.

(4) الشمني: 2/ 75، 76.

(5) في (س) بزيادة: أو مضاف.

(6) البيت للكميت في شرح عمدة الحافظ: 1/ 571، المقاصد النحوية: 4/ 111، وبلا نسبة في شرح الأشموني: 3/ 148، لسان العرب:(ل - و - م) 8/ 165، شرح شواهد المغني: 2/ 709، والشاهد فيه: حذف ألف "ما" الاستفهامية عند الجر.

(7) في (س) بزيادة: والعامل ما في معنى الإشارة.

(8) بلا نسبة في شرح المفصل: 9/ 88، حاشية الشمني: 2/ 79، شرح شواهد المغني: 2/ 219، شرح أبيات المغني: 5/ 219.
والشاهد فيه: تسكين "لِمْ" لضرورة الشعر.

بيت من المديد، خلفتني أخرتني، والأحزان جمع حزن وهو الهم، وإنما جعلها طارقات جمع طارق وهو ما يأتي ليلاً؛ لأن الهم أكثر ما يعتري الإنسانَ في الليل، والذِكَر بكسر المعجمة، وفتح الكاف جمع ذكرى، وهو نقيض النسيان[1] (وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر) وقيل: الاتصال بالجار كأنها جزء منه، أو طلب التخفيف فيه، لأنه يقع كثيراً في الكلام[2] (فلهذا حذفت في نحو: ﴿ فِيمَ أَنتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾[3] ﴿ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾[4] ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُونَ﴾[5] وثبتت في ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[6] ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾[7] ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[8]) ولا يخفي حسن إتيان أمثلة 'ما' الخبرية بما يناظر أمثلة 'ما' الاستفهامية (وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، أما قراءة عكرمة،) وهو بكسر المهملة والراء أبو عبد الله المفسر مولي ابن العباس رضي الله عنه، توفي سنة ست و مائة (وعيسى) قيل: المراد به عيسى بن عمر الأسدي الكوفي المقرئ صاحب الحروف المعروف بالهمداني، لا عيسى بن عمر الثقفي النحوي توفي سنة ست وخمسين/ ومائة، 235/ ب وقيل: بالعكس[9] (﴿ عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ ﴾[10] فَنَادر[11]،) أي: فشيء نادر (وأما قول حسان:

---

(1) في (س) بزيادة: أو جمع ذكرة بمعنى ذكرى وهو الأول عفوظ وعلى الثاني مقيس.

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 299.

(3) النازعات: 43.

(4) النمل: 35.

(5) الصف: 2.

(6) النور: 14.

(7) البقرة: 4.

(8) ص: 75.

(9) حاشية الشمني: 2/ 76.

(10) النبأ: 1.

(11) انظر البحر المحيط: 8/ 410.

- انظر ترجمة عكرمة في: غاية النهاية: 1/ 612، طبقات المفسرين: 1/ 386، سير أعلام النبلاء: 5/ 12، الأعلام: 4/ 244.
- انظر ترجمة عيسى الأسدي في: غاية النهاية: 1/ 612. سير اعلام النبلاء: 7/ 199.

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ[1])

بيت من الوافر [قال السيوطي: هو لحسان بن المنذر يهجو عامر، وغلط من نسبه لجرير][2]، ويشتمني يسبني من بابي ضرب، ونصر، واللئيم خلاف الكريم، والخنزير معروف، ونونه زائدة، وتمرغ تمعك (فضرورة، والدمان كالرماد وزنا ومعنى، ويروي في رماد فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجري له بالسرجين[3]، ومثله[4]) في كونه ضرورة (قول الآخر:

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَاتَكُمُ أَهْلَ اللِّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ[5])

بيت من البسيط، السراة[6] جمع سري وهو السيد، أو اسم جمع، واللواء بالكسر والمد العلم[7]، ثم إن كون إثبات الألف فيها ضرورة بناء على تفسيرها بما لم يرد إلا في الشعر كما هو المختار، لا بما لا مندوحة عنه للشاعر حتى يقال الوزن مع حذف الألف في كل منهما مستقيم، وغاية الأمر أن يكون في بيت حسان

---

(1) البيت لحسان رضي الله عنه في ديوانه: 75، شرح شواهد المغني: 2/ 210، الدرر اللوامع: 2/ 592، المحتسب: 2/ 410، وبلا نسبة في شرح المفصل: 4/ 9.
والشاهد فيه: إثبات الألف في "ما" مع دخول حرف الجر، وهذه ضرورة شعرية.

(2) ساقط من (س).
شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 710.

(3) قال ابن الشجري: الدمان: السرجين.
الأمالي الشجرية: 2/ 233.

(4) في (س) بزيادة: أي: مثل قول حسان.

(5) البيت لكعب بن مالك في خزانة الأدب: 6/ 101، شرح أبيات المغني: 5/ 223، وبلا نسبة في الأمالي الشجرية: 2/ 233، 234، معاني القرآن للفراء: 2/ 375. والشاهد فيه: ثبوت الف "ما" الاستفهامية المجرورة لضرورة الشعر.

(6) في (س) بزيادة: بفتح السين.

(7) في (س) بزيادة: قيل: والقائل أن يمنع كون حذف الألف فيهما ضرورة.

العقل، وفي الآخر الخبن، وكل منهما زحاف مغتفر، وفيه أن الزحاف وإن كان مغتفراً ينزل منزلة الكسر، فيعد ضرورة كما قيل في قوله:

اعِدْ ذِكْـرَ النعمـانِ لنـا إِنَّ ذكـرَه[1]   [هو المسكُ مـا كررتـه يتـضوع][2]

(ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه؛ فلهذا رد الكسائي قول المفسرين في ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[3] إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية[4]، والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال في ﴿ بِمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾[5] أن المعنى: بأي شيء أغويتني، بأن إثبات الألف قليل شاذ[6]) فالتعارض بين كلاميه ظاهر فإنه قال في آية يس: إن قولك ﴿ بِمَ غَفَرَ لِي ﴾ بطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً (وأجاز هو وغيره) كأبي البقاء (أن تكون بمعنى الذي؛ لأن الذي غفر له هو الذنوب[7]) قيل: لا نسلم أن 'ما'[8] حينئذ عبارة عن الذنوب بل عن الغفران[9] الذي غفره لي ربي[10]، سلمنا[11] ذلك لكن لا نسلم إطلاق قوله (ويبعد إرادة الاطلاع عليها، وإن غفرت) ويجوز أن يكون

---

(1) في (س) بزيادة: فإن البيت من الطويل لا ينكسر إذ لم يصرف النعمان فيه، بل يكون فيه زحاف. لم أعثر على تخريج هذا البيت.

(2) ساقط من (س).

(3) يس: 27.

(4) البحر المحيط: 8/ 330، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 8/ 15.

(5) الحجر: 39.

(6) قال الزمخشري: وقيل: 'ما' للاستفهام، وكأنه قيل: بأي شيء أغويتني؟ ثم ابتدأ: لأقعدن، وإثبات الألف إذا أدخل حرف الجر على ما الاستفهامية قليل شاذ.
الكشاف: 2/ 146.

(7) الكشاف: 3/ 649، التبيان في إعراب القرآن: 2/ 295.

(8) في (س) بزيادة: بتقدير كونها موصولة.

(9) في (س) بزيادة: والمعنى: 'ياليت قومي يعلمون بالغفران'.

(10) حاشية الشمني: 2/ 76.

(11) في (س) بزيادة: إنها عبارة عن الذنوب.

الغرض من ذلك الإعلام بعظم مغفرة الله تعالي، ووفرة كرمه، وسعة رحمته، وفيه أن هذا يفيد عظم الذنب[1]، وكثرته، وتمني الاطلاع عليه، الظاهر أنه لم يتمن باطلاع قومه على ذنوبه المغفورة[2] [لكن][3] اللائق بها أن تكون مستورة (وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾[4] إنها للاستفهام التعجبي، أي: فبأي رحمة[5]) [فقال الإمام][6]: هذا هو الأصوب عندي[7]، [قيل: هذا ما نقله الغزنوي عن ابن كيسان[8]، وقال الزجاج: إن 'ما' صلة فيها معنى التأكيد بإجماع النحويين[9]، ورد بأن الإجماع لا يتم مع ما نقله أبو البقاء عن الأخفش وغيره أنها نكرة بمعني شيء][10] (ويرده ثبوت الألف، وأن خفض رحمة حينئذ لا يتجه)[11] [كما لا يتجه إذا جعلت 'ما' زائدة][12] (لأنها لا تكون بدلا من 'ما') علة لعدم إتجاه الخفض (إذ المبدل/ من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة 1/236
الاستفهام، نحو: 'ما صنعت أخيرا أم شراً) وقوله (ولأن 'ما' النكرة[13] الواقعة في

(1) في (س) بزيادة: ووفوره.
(2) في (س) بزيادة: لأنها وإن كانت مغفورة.
(3) ساقط من (س).
(4) آل عمران: 159.
(5) في (س) بزيادة: ﴿ من الله لنت لهم ﴾.
(6) ساقط من (س).
(7) التفسير الكبير للإمام الرازي: 9/ 62.
(8) حاشية الشمني: 2/ 77.
- الغزنوي هو: عبد الجليل بن فيروز بن الحسن الغزنوي، من أعيان غزنة، صنف: لباب التصريف، معاني الحروف، والهدية في النحو.
بغية الوعاة: 2/ 73، هدية العارفين: 1/ 500.
(9) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 1/ 482.
(10) ما بين المعقوفين ذكر في (س) بعد قول صاحب المغني 'أخيراً أم شراً' التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء: 1/ 305، حاشية الشمني: 2/ 77.
(11) في (س) بزيادة: وأما إذا حمل على الزيادة فوجه الخفض ظاهر.
(12) ساقط من (س).
(13) في (س) بزيادة: علة ثابتة لانتفاء البدلية.

غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف، إلا في بـابي التعجـب، ونعـم و بئس، وإلا في نحو قولهم: أني مما أن افعلْ على خلاف فيهن وقد مر[1]،) [عطـف على قوله إذ البدل تعليل ثان لعدم كون رحمة بدلا من ما، ولـو جعـل مجموعهمـا علة لسقط][2] ما قيل: إن هذا لا مدخل له في الاعترض ، فإن مُدَّعَى الإمـام أي: ما للاستفهام التعجبي فلا يرد عليه كون ما إذا لم تقع استفهامية، ولا شرطية يجب وصفها إلا في الأبواب الثلاثة، ولـو أراد الواقعـة في غـير الاسـتفهام الحقيقـي لا يتجه الاعتراض لكن ينتقض بـصورة كـثيرة كقولـه تعـالي: ﴿ وَمَـا تِلْـكَ بِيَمِينِـكَ يَامُوسَى ﴾[3] فإن الاستفهام فيه غير حقيقـي، ولم توصـف مـا فيـه بـشيء[4] (ولا عطـف بيـان) [مـن مـا يعـني][5] (لهـذا،) إشـارة إلـي التعليـل الثـاني (ولأن مـا الاستفهامية لا توصف) عطف على قوله قيل: ومجموعهما علة لكون رحمة ليست عطف بيان من ما فإن كانت ما غـير اسـتفهام وجـب وصـفها، ولم توصـف وإن كانت اسـتفهاما، فمـا الاسـتفهامية لا توصـف[6] (ومـا لا يوصـف كالـضمير لا يعطف عليه عطف بيان، ولا مضافا إليه؛) عطف على قوله بـدل أي: ولا تكـون رحمة مضافا إليه كما يتبادر مـن تقريـر الإمـام (لأن أسمـاء الاسـتفهام، وأسمـاء الشرط، والموصولات لا يضاف منها غـير أيٍ باتفـاق، وكـم في الاسـتفهام عنـد الزجاج في نحو: بكم درهم اشتريت[7]، والصحيح أن جره[8] بـمن محذوفـة، وإذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف ألفها نحو: لماذا جئت الآن؛ ألفها قد صارت

---

(1) في (س) بزيادة: في قوله: والتامة تقع في ثلاثة أبواب.

(2) ساقط من (س).

(3) طه: 17.

(4) الشمني: 2/ 76.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: وفيه أنه إن أراد بذلك دفع ما يراد من طرف الإمام يناسب قوله فإن كانت غـير اسـتفهام. انظر حاشية الشمني: 2/ 76.

(7) شرح المفصل: 4/ 125.

(8) في (س) بزيادة: أي: جر درهم.

حشواً) ومن حق الحذف أن يكون في الأطراف[1] قال تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾[2] ولذلك تجد الإعلال بالحذف في الأطراف، وقليلاً تجده في [الوسط][3].

---

(1) في (س) بزيادة: لا في الوسط.

(2) الأنبياء: 44.

(3) في (س): في العين.

[وهذا فصل عقدته في لماذا]

اعلم أنها تأتي في العربية على أوجه:

أحدها: أن تكون 'ما' استفهامية و'ذا' إشارة نحـو: 'مـاذا التـواني؟'[1]،) أي: التقصير (و'ماذا الوقوف؟) أي: الـتردد، والمعـني ماهـذا التقـصير في الأمـر الـذي شرعت فيه؟ وما هذا التردد فيه؟، فـ'ما' مبتدأ، و'ذا' خبر، وبالعكـس بمعني أي شـيء هذا.

(والثاني: أن تكون 'ما' استفهامية، و'ذا' موصولة، كقول لبيد:

ألاَ تَـسْألاَنِ الْمَــرءَ مَــاذا يُحَــاوِلُ   أنحبٌ فَيُقْـضَي أمْ ضَـلاَلٌ وَبَاطِـلُ)[2]

بيت من الطويل، تسألان خطاب لاثنين، وأرد به الواحد[3]، والمراد بالمرء شخص معين أو غير معين، ويحاول أي: حاولت الشيء أردته، والنحب الأجـل، سئل ابن عباس رضي الله عنه عن قوله تعالى ﴿ فَمِنْهُمْ مَن قَضَي نَحْبَهُ﴾[4] فقـال: اجله الذي قدر له، وأنشد هذا البيت، ذكره السيوطي[5] وقيل: النحب هنا النـذر خص صاحبه أن يسألا المرء ماذا يريـد/ بـسعيه في تحـصيل المـال؟ أنـذر يريـد أن 236 / ب

---

(1) في (س) بزيادة: مصدر تواني من الونى.

(2) البيت للبيد في ديوانه: 110، خزانه الأدب: 2/ 225، الكتاب: 2/ 714، شـرح شـواهد المغـني: 1/ 150، المقاصد النحوية: 1/ 7.

والشاهد فيه: مجيء 'ما' استفهاماً و'ذا' خبر.

(3) في (س) بزيادة: على عادة العرب كما في ﴿ القيا في جهنم ﴾.

(4) الأحزاب:23.

(5) شرح شواهد المغني: 1/ 151.

يقضيه ويوفي به، أم سعيه ذلك صدر من غير بصيرة[1] (فـ'ما' مبتدأ، بـدليل إبدال المرفوع منها،) بدل تفضيل (و'ذا' موصول بدليل افتقاره للجملة بعده،) قيل: هذا غير متعين لاحتمال أن يكون 'ماذا' كله اسما واحداً مرفوعاً على أنه مبتدأ، ولحب بدل منه، ويحاول خبره، أي: يحاوله، أو منصوباً على أنـه مفعـول يحـاول، ولحب خبر مبتدأ مضمر[2] (وهو أرجـح الـوجهين في: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾[3] فيمن رفع 'العفو') رفعه أبـو عمـرو[4] (أي: الـذي ينفقونـه العفـو، إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية، والفعلية بالفعلية) والوجه المرجوح كون 'ماذا' كله استفهاما منصوبا بـ'ينفقون'، فكيـف العفـو خـبر لمبتـدأ محـذوف؟ فـلا يطـابق الجواب السؤال.

(الثالث: أن يكون 'مـاذا' كلـه اسـتفهاماً علـى التركيـب، كقولـك: 'لمـاذا جئت؟') فإنه مركب لثبوت ألف 'ما' مع الجار[5] (وقوله:

يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نُسْوَتِكُمْ ....)[6]

صدر بيت من البسيط لجرير يهجو الأخطل عجزه:

لاَ يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا

---

[1] حاشية الشمني: 2/ 77.

[2] في (س) بزيادة: لأن الأصل عدم التركيب، وعدم الحذف، مع أن حذف الضمير مع المبتدأ قليل ونادر. حاشية الشمني: 2/ 77.

[3] البقرة: 219.

[4] تفسير البيضاوي على حاشية الشهاب: 1/ 138.

[5] في (س) بزيادة: يتعين التركيب وإلا لوجب حذفها.

[6] البيت لجرير في ديوانه: 480، شرح شواهد المغني: 2/ 711، شرح أبيات المغني للبغدادي: 5/ 228، الحجة: 2/ 317، البحر المحيط: 1/ 119.
والشاهد فيه: جعل ماذا كلها استفهام مبتدأ، والخبر 'بال'.

الخزر جمع أخزر من الخزر، وهو ضيق العين وصغرها، وتغلب بكسر اللام قبيلة من العرب[1]، والبال الحال، ويستفقن بمعني يفقن، أو يكففن كما في القاموس[2]، وتحنانا أي: شوقنا مفعول له على معناه الأول، وتميز على الثاني، وإلى متعلقة بتحنانا، أو بمثله محذوفاً، والديرين تثنية دير، وهو خان النصارى أصله الواو كما في الصحاح[3]، وعده في القاموس من ذوات الياء، وجمعه على أديار يرشد إليه[4]، قيل: لا يتعين فيه كون ماذا اسمًا مركباً لجواز أن يكون ما استفهاماً، وذا موصولا حذف صدر صلته، ولا يستفقن استئناف، أو حال من النسوة، والعامل ما يقتضيه الكلام من معني الإنكار أي: أنكر حالهن في هذه الحالة، وفيه أن صدر الصلة إنما يحذف للطول[5] (وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمر ﴿ قُلِ العَفْوَ ﴾[6] بالنصب، أي: ينفقون العفو[7].

الربع:أن تكون ماذا كله اسم جنس بمعني شيء، أو موصولا بمعني الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر:

---

(1) تغلب بن وائل: قبيلة عظيمة، كانت تسكن الجزيرة العربية، وتعد تغلب من أهم القبائل الحربية، وقد خاضت مع بكر عدة حروب إثر قتل جساس لكليب، وقد عرفت هذه الحرب بحرب البسوس.
معجم قبائل العرب: 1/ 120، 121.

(2) القاموس: (ف ـ و ـ ق) 3/ 315.

(3) الصحاح: (د ـ و ـ ر) 1/ 542.

(4) القاموس: (د ـ ي ـ ر) 2/ 37.

(5) شرح أبيات المغني: 5/ 228، حاشية الشمني: 2/ 78.

(6) البقرة: 219.

(7) قال الداني: أبو عمر ﴿ قُلِ الْعَفْوُ ﴾ بالرفع، والباقون بالنصب.
التيسير في القراءات السبع: 61.

دَعِـي مَـاذا عَلِمْـتِ سَـأتَّقِيه   ولَكِـنْ بِالْمُغَيَّـبِ نَبِّئِينِـي[1]

بيت من الوافر للمثقب العبدي، أو لسحيم بن وثيل الرياحي،
دعي أي: اتركي، علمت ضبطه النحاس بكسر التاء وعن الأخفش، وبضمها عن أبي إسحاق[2]، وسأتقيه استئناف لبيان الأمر لقوله دعي، ونبئي أي: أخبري[3]، وأنشد الرضي هذا البيت على مجيء 'ذا' زائدة بعد 'ما' الموصولة[4] (فالجمهور على أن 'ماذا' كله مفعول 'دعي' ثم اختلف، فقال السيرافي وابن خروف: 'ما' موصولة بمعنى الذي[5][6]، وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء،) أي: دعي شيئا معلوماً (قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات[7]، وقال ابن عصفور لا تكون 'ماذا' مفعولا لـ'دعي'؛ لأن الاستفهام له الصدر،) وفيه بحث تقدم بحثه في كي[8] (ولا لـ'علمت'؛ لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها[9]) قيل عليه: التاء مضمومة لا مكسورة؛ لأن الكسر/ ينافي آخر البيت، والمعنى على الخبر لا الاستفهام، أي: ما علمت ونبئني بما جهلت[10] (ولا لـ'محذوف يفسره سأتقيه؛ لأن علمت حينئذ لا

---

[1] البيت للمثقب العبدي في خزانة الأدب: 6/ 142، شرح شواهد المغني: 1/ 191، وبلا نسبة في الكتاب: 2/ 418، معاني القرآن للأخفش: 1/ 53، إعراب القرآن للزجاج: 1/ 228.

[2] شرح شواهد المغني: 1/ 192.

[3] في (س) بزيادة: والباء يتعلق به.

[4] شرح الرضي: 3/ 64.

[5] في (س) بزيادة: لأن ما قبله لا يتعلق به.

[6] قال الشنقيطي: حكى السيرافي: أن 'ماذا' في البيت بمعنى الذي، و'علمت' صلة، وحذفت الهاء العائدة، و'ماذا' في موضع نصب بـ'دعي'.
الدرر اللوامع: 1/ 164.

[7] انظر الحجة: 2/ 317.

[8] في (س) بزيادة: إن 'ما' إذا ركبت مع 'ذا' تفارق وجوب التصدير.

[9] انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 3/ 70.

[10] حاشية الشمني: 2/ 78.

محل لها، بل 'ما' استفهام مبتدأ، و'ذا' موصول خبر، و'علمت' صلة، وعُلِّقَ 'دعي' عن العمل بالاستفهام، انتهى. ونقول: إذا قدرت 'ماذا' بمعنى 'الذي' أو بمعنى 'شيء' لم يمتنع كونها مفعول 'دعي' وقوله: لم يرد أن يستفهم عن معلومها) قيل: هذا سهو؛ لأن السابق بدون ضمير المفعول[1] (لازم له إذا جعل 'ماذا' مبتدأ وخبراً) لأنه جعل ما استفهاما (ودعواه تعليق 'دعي' مردود بأنها ليست من أفعال القلوب)؛ وله أن يقول هذا على مذهب يونس، فأنه أجاز التعليق في جميع الأفعال[2] (فإن قال: إنما أردت أنه قدر الوقف على 'دعي' فاستأنف ما بعده) قيل هذا بعيد جداً إذ لم يستعمل التعليق في معني الاستئناف[3] (رده قول الشاعر: 'ولكن' فإنها لابد أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمخلف هنا 'دعي' فالمعني: دعي كذا، ولكن افعلي كذا، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد 'دعي'؛ لأنه لا يقال: من في الدار) هذا بمقابلة ماذا علمت (فأنني أكرمه،) بمقابلة سأتقيه (ولكن أخبرني عن كذا) بمقابلة ولكن بالمغيب نبئني، وفي عدم جواز هذا التركيب بحث، وعدم السماع شهادة نفي.

(الخامس: أن تكون 'ما' زائدة و'ذا' للإشارة، كقوله:

أنوْراً سَرْعَ مَاذا يَا فَرُوقُ[4] ....)

صدر بيت من الوافر لـ 'زغبة الباهلي' عجزه:

---

(1) مواهب الأريب ج ـ 2: 82 / ب.

(2) قال الرضي: وجوز يونس تعليق جميع الأفعال . شرح الرضي: 4/ 166.

(3) انظر خزانة الأدب: 6/ 144.

(4) البيت لمالك بن زغبة الباهلي في حاشية الأمير: 2/ 5، شرح شواهد المغني: 2/ 714، لسان العرب: (س ـ ر ـ ع) 8/ 738، وبلا نسبة في المحتسب: 1/ 182، شرح التسهيل: 1/ 197.

والشاهد فيه: مجيء 'ما' زائدة، و'ذا' اسم إشارة.

- زغبة الباهلي: مالك بن زغبة من بني قتيبة بن معن من باهلة معجم الشعراء الجاهليين: 316، معجم عفيف: 233.

وحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقُ

فروق اسم امرأة، أو صفة مرخمة، فروقة بمعنى خائفة[1]، ومنتكث بمثلثة الآخر أي: منتقض، وحذيق بذال معجمة أي: مقطوع (أنواراً بالنون) المفتوحة بعد همزة الاستفهام (أي: أنفاراً، وسرع أصله بضم الراء فخفف) بالإسكان (يقال: سرع ذا خروجاً، أي: أسرع هذا في الخروج) أشار به إلى أن خروجاً نصب على نزع الخافض، وإن سرع و أسرع بمعنى[واحد][2] كما في القاموس[3]، فهو تفسير صناعي لا معنوي كما قيل بناء على أن خروجاً تمييز أي: سرع خروجا ذا[4] (قال الفارسي: يجوز كون ذا فاعل سرع، وما زائدة، ويجوز كون ماذا كله اسماً كما في قوله[5]:

دعي ماذا علمت سأتقيه ....)

واحسن [منهما][6] أن يكون نوراً مصدر فعل محذوف، وسرع مسندا إلي ضميره، والجملة صفة أي: نوارا سريعا، وماذا مبتدأ وخبر، والاستفهام تعجبي، أو إنكاري كذا قيل: ذلك أن تجعل نواراً تمييز من سرع على رأي من جوز تقديمه[7].

---

(1) في (س) بزيادة: قيل: سميت فروق لفراقها من الريب.
(2) زيادة من المحقق يقتضيها السياق.
(3) القاموس: (س ـ ر ـ ع) 3/ 43.
(4) في (س) بزيادة: مثل تصبب زيد عرقاً . حاشية الشمني: 2/ 78.
(5) انظر الحجة: 2/ 316.
(6) في (س): من هذين.
(7) انظر شرح التصريح على التوضيح: 1/ 628.

(السادس: أن تكون "ما" استفهاما، و"ذا" زائدة أجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو: "ماذا صنعت"[1]، وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: لِمَ ذا جئت) لعدم التركيب فيه[2] (والتحقيق أن الأسماء لا تزاد) إشارة إلى رد هذا الوجه والذي قبله[3]، وانظر فيه هل يخالف حكمه بزيادة "كل" في قول الفرزدق وكل رفيقي؟ كل رجل[4] [أم لا][5] (النوع الثاني: الشرطية، وهي نوعان: غير زمانية) قدمها لكونها اتفاقية قليلة اللواحق[6] (نحو: ﴿ وَ مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ ﴾[7] ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾[8] وقد جوزت/ في ﴿ وَمَا بِكُمْ مِن 237 / ب نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾[9] على أن الأصل: وما يكن، ثم حذف فعل الشرط،) قاله الفراء والحوفي[10]، وضعف بأنه لا يحذف في غير ضرورة إلا بعد "أنْ" في باب الاشتغال، أو متلوة بلا النافية مدلولا عليه بما قبله كقوله:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وإلاَّ يَعْلُ مَفْرَقَكَ الحُسامُ[11]

---

(1) قال ابن مالك: فيقال: ماذا صنعت؟ ومن ذا لقيت؟ فتكون "ما" و"من" استفهاميتين، و"ذا" إما بمعنى الذي، وإما ملغي ....، وإن كان "ذا" ملغي كانت "من" و"ما" في موضع نصب بـ"صنعت" و"لقيت".
الكافية الشافية: 1/ 118، 119.

(2) في (س) بزيادة: وقد يقال: إنها لم تقع في الظرف صورة.

(3) في (س) بزيادة: والعجب من المصنف.

(4) في (س) بزيادة: وهنا نفي زيادة الأسماء مطلقاً.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: بخلاف الزمانية.

(7) البقرة: 197.

(8) البقرة: 106.

(9) النحل: 53.

(10) قال الفراء: "ما" في معنى الجزاء ولها فعل مضمر، كأنك قلت: ما يكن بكم من نعمة فمن الله.
معاني القرآن للفراء: 2/ 104، البحر المحيط: 5/ 502.

(11) البيت من الوافر لمحمد بن عبد الله الأحوص في المقاصد النحوية: 4/ 335، شرح التصريح: 2/ 410، الأغاني: 15/ 234، وبلا نسبة في شذور الذهب: 357، شرح ابن عقيل: 2/ 266. والشاهد فيه: حذف الشرط والاستغناء عنه بالاستفهام.

(كقوله:

إن الْعَقْلُ فِي أمْوَالِنَا لاَ نَضِقْ بِهَا ذِرَاعاً وَإِنْ صَبْراً فَنَصْبِرُ للصبر[1])

بيت من الطويل لهدبة بن خشرم، أراد بالعقل الدية، ولهذا أنث ضمير بها، وصبراً من صبَّرت فلانا حبسته للعقل، فنصبر جواب الشرط بتقدير المبتدأ، وللصبر أي: للعقل على سبيل التجويز، أو للصبر على العقل، وهذا أولى بقول إن طولبنا بالدية نطيق أداءها، وإن حبسنا [للقتال][2] صبرنا (أي: أن يكن العقل، وإن لحبس حبساً[3])، من قبيل ما حذفت منه جملة الشرط بدون الأداة (والأرجح) أي: الراجح فلا يقتضي كون الوجه الأول راجحاً (في الآية) كما قيل (أنها موصولة، وأن الفاء داخلة على الخبر، لا شرطية والفاء داخلة على الجواب﴾[4]) وعلى كل منهما في الآية إشكال من حيث أن الشرط وما شُبِّهَ به يكون الأول فيه سببا للثاني، وهنا بالعكس، [فإن استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونها من الله تعالى؛ لأن الأول فرع الثاني][5]، وأُوِّلَ بأن الأول هنا سببا للحكم، والإخبار بالله تعالى، [وقيل][6]: وجود النعمة معهم سبب لكونها من

---

(1) البيت لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب: 9/ 235، الكتاب: 1/ 259، حاشية الأمير: 2/ 6، حاشية الدسوقي: 2/ 218.
والشاهد فيه: حذف فعل الشرط، والتقدير: إن يكن العقل، وإن نصبر صبراً.

(2) في (س): للقصاص.

(3) في (س) بزيادة: يشير إلى أن الشاهد في الموضعين؛ لأن في كل منها حذف فعل الشرط، فلا وجه لما قيل: إن الشاهد في أن العقل، وإن صبراً فليس ذلك، وإنما هو من قبيل ...

(4) حاشية الشمني: 2/ 78.

(5) في (س): فإن الأول استقرار النعمة، والثاني كونها من الله تعالي، فلا يكون الأول سبباً في الثاني؛ لأنه فرع الثاني.

(6) في (س): وقال بعض المحققين.

عند الله تعالى إذ الاتصال بالكون من عند الله فرع الكـون[1]، وقـال الرضـي: لا يلزم أن يكون الأول سببا في الثـاني، بـل الـلازم أن يكـون مـا بعـد الفـاء لازمـا لمضمون ما قبلها، ففي الآية كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنا فـلا يغرنـك قول بعضهم إن الشرط سبباً للجزاء[2] (و زمانيـة، أثبـت ذلـك الفارسـي، وأبـو البقاء،وأبو شامة، وابن بري[3]) عبـد الله أبـو محمـد المقدسـي المصري، مـصنف اللباب في الرد على ابن الخشاب، مات سـنة سـت وثمـانين وخمـسمائة[4] (وابـن مالك، وهو) أي: كون ما شرطية زمانية (ظاهر في قوله تعالى ﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾[5]،) وفيه رد على أبي حيان حيـث اسـتظهر كـون ماَ مـصدرية ظرفية، وذلك لأن ماَ هذه لا تحتاج إلي الفاء، لكن قوله (أي: استقيموا لهـم مـدة استقامتهم لكم) يقتضي أنها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية، إلا أن يكون تفسيرَ معني لا تفسيراً صناعياً (والمحتمل) على صيغة المفعول عطـف علـى الظـاهر[6] في ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾[7] إلا أن ماَ هـذه مبتـدأ لا ظرفيـة،)

---

(1) في (س) بزيادة: وهذا على ما ذهب إليه الجمهور.
قال الشمني: ومنه الآية فإن المسبب فيها الإخبار بكون النعمة من الله تعالى.
حاشية الشمني: 2/ 78.

(2) في (س) بزيادة: فلا حاجة للتأويل.
شرح الرضي: 1/ 269.

(3) قال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ فما استقاموا ﴾ في ماَ وجهان:
أحدهما: هي زمانية، وهي المصدرية على التحقيق، والتقدير: فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.
التبيان في إعراب القرآن: 1/ 489.

(4) انظر ترجمته في معجم الأدباء: 3/ 448، بغية الوعاة: 2/ 34، البلغة: 167، الأعلام: 4/ 73.

(5) التوبة: 7.
قال ابن مالك: وإنما قلت: وماَ ومهماَ في الأشهر؛ لأن جميع النحويين يجعلون ماَ ومهمـاَ مثـل مـنَ في لـزوم التجرد عن الظرفية، ومع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب.
الكافية الشافية: 2/ 171.

(6) البحر المحيط: 5/ 12.

(7) النساء: 24.

والخبر: فعل الشرط، أو جوابه، أو كلاهما (والهاء من به راجعة إليها، ويجوز فيها الموصولية، و﴿ فآتوهن ﴾ الخبر، والعائد محذوف، أي: لأجله) ولا يجوز المصدرية لفساد المعنى، وعود الضمير به إليها (وقال:

فَمَا ئَـكَ يَـا ابْـنَ عَبْـدِ اللهِ فِيْنَـا   فَلا ظُلْماً نَخَـافُ ولا افْتِقَـارا)[1]

بيت من الوافر (استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان،) فالمعنى مدة كونك فينا لا نخاف نحن ظلما لدفعك إياه، ولا احتياجا إلى الغير لإغنائك إيانا (وليس بقاطع؛ لاحتماله للمصدر؛ أي: للمفعول المطلق/، فالمعنى: أي كونٍ تكن 1/238 فينا طويلاً أم قصيراً، وأما أوجه الحرفية:

فأحدها: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون، والتهاميون، والنجديون عمل ليس بشروط معروفة[2])

أحدها: تأخر الخبر، فلو تقدم بطل عملها عند الجمهور[3].

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه برواية

ومـــــا تـــــك ....

212، الكافية الشافية: 2/ 171، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 715 والشاهد فيه: مجيء ما زمانية.

(2) قال المرادي: فالعاملة هي ما الحجازية، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، عند أهل الحجاز، وقيل أهل تهامة. وقال المالقي: أهل الحجاز ونجد، وإنما أعملت عندهم، مع أنها حرف لا يختص.
الجنى الداني: 322، رصف المباني: 310.
- الحجاز: قال الأصمعي: إنما سمي حجازاً، لأنه حجز بين تهامة ونجد، فمكة - أعزها الله - تهامية، والمدينة - على ساكنها فضل السلام - حجازية.
معجم البلدان: 2/ 218 - 220.
- نجد، وتهامة: ينظر معجم البلدان: 5/ 261 - 266، 2/ 63، 64.

(3) في (س) بزيادة: وأجاز بعضهم نصب الخبر، وحكى الجرمي أنها لغة، وقال بعضهم: إن كان خبر ما ظرفاً جاز توسطه مع بقاء العمل، وإلا لم يجز.
الجنى الداني: 332، 324.

الثاني: بقاء النفي، فلو انتقض بـإلا لم تعمل ([وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ])[1] خلافا ليونس[2].

الثالث: أن لا يُفصَل بينها وبين الاسم بـأنْ الزائدة نحو: ما إن زيد قائم.

الرابع: أن لا يتقدم غير ظرف من معمول خبرها، فلو تقدم لم تعمل نحو: ما طعامك زيداً آكلٌ خلافاً لابن كيسان[3].

الخامس: أن لا تؤكد بمثلها نحو: ما ما زيد قائمٌ.

السادس: أن لا يبدل من الخبر بدل مصحوب بـإلا، نحو: ما زيد شيء إلا شيء يعبأ به [كذا في الجني الداني][4] (نحو: ﴿ مَا هَـذَا بَشَراً ﴾[5] ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[6] وعن عاصم أنه رفع ﴿ أمهاتهم ﴾ على التميمية[7]، وندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بـ لا كقوله:

وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةً ... قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ عَابُهَا[8])

بيت من الطويل، ما بأس أي: لا بأس ولا شدة على الحبيبة لو أرسلت إلينا جواب تحية، وعابها: عيبها مبتدأ خبره قليل بمعني النفي أي: عيب رد التحية

---

(1) آل عمران: 144. ما بين معقوفين ساقط من (س).

(2) انظر الجني الداني: 324، 325.

(3) الجني الداني: 328.

(4) ساقط من (س).
الجني الداني: 328، 329.

(5) يوسف: 31.

(6) المجادلة: 2.

(7) أنظر كتاب السبعة في القراءات: 628.

(8) البيت بلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 219، شرح شواهد المغني: 2/ 715، ضرائر الشعر لأبن عصفور: 310، الجني الداني: 330.
والشاهد فيه: إعمال ما النافية عمل ما الحجازية.

معدوم على رأي من يعرف الحق، وقيل: بأس فعل ماض أصله: يئس بكسر الهمزة ثم خففت بإسكانها، ولو مصدرية وهي وفاعلها أي: وما يئس ردها التحية علينا أي: ما أصاب بؤساً، والإسناد مجازاً، والمراد أنها ما بئست بسبب رد التحية[1] (وإن دخلت على الفعلية لم تعمل نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ﴾[2] فأما: ﴿ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلأَنفُسِكُمْ ﴾[3] ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾[4] فـما فيهما شرطية، بدليل الفاء في الأولى والجزم في) الأولى (الثانية؛ وإذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال[5]، ورد عليهم ابن مالك[6] بنحو: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُ ﴾[7]،) فإن أن أبدله مستقبل[8] فاعل يكون، فلو جعل يكون للحال لزم تقديم الفعل في الوجود على فاعله[9] (وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه) وهي هنا موجودة، وأجيب أيضا بأن التقدير: قل ما يكون لي قصد أن أبدله[10].

(والثاني: أن تكون مصدرية وهي نوعان: زمانية،) وقدمها لكون مفهومها وجودياً (وغيرها، فغير الزمانية) غَيَّرَ ترتيب اللف لعلة لواحقه (نحو: ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾[11] ﴿ وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ﴾[12] ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا

---

(1) قال الدسوقي: يمكن أن يقال: إن بأس فعل ماض ....، حاشية الدسوقي: 2/ 220.
(2) البقرة: 272.
(3) البقرة: 272.
(4) البقرة: 272.
(5) انظر حاشية الدسوقي: 2/ 220، رصف المباني: 133.
(6) انظر شرح التسهيل: 1/ 23.
(7) يونس: 15.
(8) في (س) بزيادة: أسند إليه.
(9) في (س) بزيادة: مع أنه أثر فاعل.
(10) حاشية الشمني: 2/ 79.
(11) التوبة: 128.
(12) آل عمران: 118.

رَحُبَتْ ﴾[1] ﴿ فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا ﴾[2] ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾[3] ﴿ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾[4] وليست) 'ما' (هذه بمعنى الذي؛ لأن الذي سقاه لهم) الظاهر لها (الغنم) أو الماء (وإنما الأجر على السقي الذي هو فعله، لا على الغنم) [ولا على الماء؛ لأنه كان مباحاً][5] (فإن ذهبتَ تقدّر أجر السقي الذي سقيته لنا فذلك تكلف[6] لا مُحْوِج إليه، ومنه ﴿بِمَا كَانُوا يُكَذِّبُونَ﴾[7] ﴿ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾[8]) فصله عما قبله لوجود الفاصل، وقيل: لوقوع الاختلاف بين المفسرين، فقد أجاز الزمخشري كون 'ما' كافة[9]، وقال أبو البقاء في الآية الأولى: 'ما' مصدرية صلتها يكذبون/ لا كان؛ لأنها ناقصة، ولا 238 / ب يستعمل منها مصدر[10] (وكذا حيث اقترنت بـ'كاف' التشبيه بين فعلين متماثلين) فإن الكاف يكون صفة لمصدر محذوف (وفي هذه الآيات رد لقول السهيلي: أن الفعل بعد 'ما' هذه لا يكون خاصاً، فتقول: أعجبني ما تفعلُ، ولا يجوز أعجبني ما تخرج[11]، و الزمانية، نحو: ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾[12] أصله مدة دوامي حياً، فحذف الظرف وخلفته 'ما' وصلتها، كما جاء في المصدر الصريح، نحو: 'جئتك صلاة العصرِ' و'آتيك قدوم الحاجِ' ومنه ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾[1] ﴿فَاتَّقُوا

---

(1) التوبة: 25.
(2) السجدة: 14.
(3) ص: 26.
(4) القصص: 25.
(5) ساقط من (س).
(6) في (س) بزيادة: لما فيه من تقدير مضاف مع الضمير.
(7) البقرة: 10.
(8) البقرة: 13.
(9) الكشاف: 1/ 62.
(10) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 32.
(11) انظر نتائج الفكر للسهيلي: 186.
(12) مريم: 31.

استَطَعْتُ﴾[1] ﴿فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾[2] فصله عما قبله لوجود الفاصل، وقيل: لاحتمال أن تكون "ما" مصدرية غير ظرفية[3] أي: الا استطاعتي، أي: قدر استطاعتكم، وإقامة عسيب، أي: مثلها[4] (وقوله:

أَجَارَتَنَا إِنَّ الْخُطُوبَ تَنُوبُ   وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ[5])

بيت من الطويل، لامرئ القيس وبعده:

أَجَارَتَنَا إِنَّا غَرِيبَنِ هَهُنَا   وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ

حُكِيَ أنه قال ذلك لما احتضر بأنقرة، فنظر إلى القبر فسأل عنه فقالوا: قبر امرأة غريبة، والخطوب جمع خطب وهو السبب، ثم كثر استعماله في الأمر الشاق، وتنوب أي: تصيب على وجهه النوبة، [و عسيب جبل كان القبر في سنده][6] (ولو كان معنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية) قيل: ظاهر كلامه، أنها تدل على الزمان بطريق النيابة، والتحقيق أنها لا تدل على الزمان أصلاً، وإنما الدالة عليه في أمثال هذه التراكيب، وما وضع له وهو المضاف المحذوف، وبعد حذفه يفهم بالقرينة، وفيه أن هذا هو معني دلالة "ما" على الزمان بطريق النيابة[7]، قال الرضي: وتختص "ما"

---

(1) هود: 88.

(2) التغابن: 16.

(3) في (س) بزيادة: وإن كان احتمالاً مرجوحاً.

(4) حاشية الشمني: 2/ 79.

(5) في ديوانه: 356، خزانة الأدب: 8/ 551، حاشية الأمير: 2/ 7، شرح شواهد المغني: 2/ 715، لسان العرب: (ع - س - ب) 6/ 241.
الشاهد فيه: مجيء "ما" مصدرية زمانية.

(6) في (س): عسيب اسم جبلين أحداهما بالروم كان قبر امرئ القيس في سنده، والآخر بالحجاز دفن عنده حجر أخو الخنساء.

(7) حاشية الشمني: 2/ 79.

المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤول هي وصلتها به[1] (كما قال ابن السكيت) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، عُرِفَ بذلك لكثرة سكوته، قال ثعلب لم يكن بعد ابن الأعرابي أعلم باللغة منه، مات سنة ست واربعين ومأتين[2] (وتبعه ابن الشجري في قوله[3]:

مَنَا الَّذي هُوَ مَا إنْ طرَّ شَارِبُه   والْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشِّيبُ[4])

بيت من البسيط، لأبي قيس بن رفاعة الأنصاري[5]، وطرَّ أي: نبت، والشارب معروف، و المرد جمع أمرد، والشيب جمع أشيب، كـبيض وابيض (معناه:حين طرَّ) مقول قال ابن السكيت (، قلت: وزيدت أنْ بعدها لشبهها في اللفظ بـ"ما" النافية، كقوله:

وَرَجُ الْفَتَى للخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَه   عَلى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

---

(1) شرح الرضي: 4/ 440.

(2) انظر ترجته في: بغية الوعاة: 2/ 349، شذرات الذهب: 2/ 106، الأعلام: 8/ 195.

(3) قال ابن الشجري: قال ابن السكيت: يريد حين إن طر شاربه، يقال رجل عانس، وهو الذي أخّر التزويج بعد إن أدركه، فهذه وجوه "ما" التي استعملها العرب اسماً . الأمالي الشجرية: 2/ 238.

(4) البيت لأبي قيس بن رفاعة في المقاصد النحوية: 1/ 167، شرح شواهد المغني: 2/ 716، شرح أبيات المغني: 5/ 242، لسان العرب: (ع ـ ن ـ س) 6/ 470، وبلا نسبة في شرح الأشموني: 1/ 88، سر صناعة الإعراب: 2/ 321.

الشاهد فيه: مجيء "ما" اسم بمعنى حين.

(5) في (س) بزيادة: الأوسي.

- قيس بن رفاعة من بني واقف بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس، أدرك الإسلام فأسلم، وله صحبة.

الشعر والشعراء: 338، سمط اللآلي: 56، الإصابة: 3/ 328.

- قيس بن رفاعة من بني واقف بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس، أدرك الإسلام فأسلم، وله صحبة.

الشعر والشعراء: 338، سمط اللآلي: 56، الإصابة: 3/ 328.

تقدم شرحه في إن[1] (وبعد فالأولي) أي: بعد هذا الخلاف فأقول الأولي (في البيت تقدير 'ما' نافية؛ لأن زيادة 'أن' حينئذ قياسية؛ ولأن فيه سلامة من الإخبار بالزمان عن الجثة[2]) يعني 'الذي' فإنه عبارة عن الإنسان (ومن إثبات معني، واستعمال 'لما' لم يثبتا له) صفة معني، واستعمال (، وهما كونها للزمان مجردة،) عن معني المصدر/ (وكونها مضافة) إلى طر، وكل منهما نادر (وكأن اللذي 1/239
صرفهما) أي: ابني السكيت والشجري (عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن، إذ الذي لم ينبت شاربه أمرد) تعليل لعدم الحسن، فإن الأقسام لابد أن تتباين، وإذ فات مات الحُسْنُ (والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا،) أي: بشيء آخر غير ما ذكر[3] (الا ترى أن العانسين وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الأقسام) يعني الذي ما طر شاربه، والمرد والشيب فلا تقابل بينهما، لجواز أن يكون العانسون من المرد، والشيب، والذين لم يطر شاربهم، وهم المرد حقيقة، وقيل: العانس هو الذي طالت إقامته بدون تزويج حتى خرج عن أمثال من تزوج، ولا شك أنه بهذا الاعتبار قسم لمن طر شاربه، ولمن هو أمرد، ويقدر مع الشيب صفة يكون بها قسيما أي: والشيب غير العانسين[4]، وقيل: يكفي أن في البيت تقسيمين، والمناسبة إنما تطلب بين ما وقع في كل تقسيم على انفراده، وقد وُجِدَتْ بين العانس، والذي طر شاربه[5] (، وإنما العرب محميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني) قال الفاضل الهندي: مطابقة الواقع وعدمها ليست من مواضع النحو[6]، الا تري أنه يجوز [رأيت بحراً من المسك، ولقيت

(1) مبحث إنْ: 121 . تحقيق الطالب حسين الدبوس.
(2) في (س) بزيادة: على تقدير مصدرية 'ما'.
(3) في (س) بزيادة: فنوره بقوله.
(4) الشمني: 2/ 80، حاشية الدسوقي: 2/ 222.
(5) في (س) بزيادة: من جهة طول مدة عدم الزواج في العانس وقصرها، فيمن طر شاربه ولا يخفى أن كلا منهما تكلف وتعسف. انظر حاشية الشمني: 2/ 80.
(6) مواهب الأريب ج ـ 3: 92 / ب
- الفاضل الهندي هو: محمد بن حسن تاج الدين الأصبهاني، من علماء الشيعة الإمامية، من كتبه: شرح العوامل المائة لجرجاني، كشف اللثام عن قواعد الأحكام، ت(1137) هـ. هدية العارفين: 2/ 318، تاريخ الأدب العربي: 10/ 297.

العنقاء][1]، الأرض فوقنا[2] (وفي البيت مع هذا العيب شذوذان: إطلاق العانس على المذكر) أراد بشذوذه قلة وروده فيه، وإليه يشير قوله (وإنما الأشهر استعماله في المؤنث) ويؤيده ما في القاموس[3]، عنست الجارية كسمع، ونصر، وضرب، طال مكثها في أهلها بعد إدراكها، حتى خرجت من عداد الأبكار، ولم تتزوج قط، وهي عانس، والجمع عوانس، والرجل عانس أيضاً، فإن عدم دخول التاء على عانس إذا كان صفة للمؤنث يدل على أنه ليس بصفة مشتركة، وإن إطلاقه على المذكر قليل فسقط ما قيل: لم أرَ التصريح بشذوذه في كلام أحد من اللغويين، ولعله أسند إلى نقل متعمد[4] (وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء، ولا دالة على المفاضلة) كاسم التفضيل غير المقرون بمن هذا مبني على قول البصريين إن جمع الصفة بهما في غير ما ذكر شاذ، والكوفيون يرون جوازه قياساً[5]، قيل: لا يرد على المنصف النقص بنحو خصي مما هو صفة خاصة بالمذكر، فإنه يجمع بالواو، والنون مع أنه لا يصدق عليه شيء مما ذكره[6] (وإنما عدلت عن قولهم: ظرفية إلى قولي زمانية ليشمل نحو: ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ ﴾[7] فإن الزمان المقدر هنا مخفوض، أي: كل وقت إضاءة، والمخفوض لا يسمي ظرفاً، ولا تشارك ما في النيابة عن الزمان أن خلافا لابن جني[8]، وحَمَل عليه قوله:

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: مثلاً وإن لم يطابق الواقع.

(3) القاموس: 2/ 264، 265.

(4) حاشية الشمني: 2/ 80.

(5) حاشية الشمني: 2/ 80.

(6) في (س) بزيادة: على أنه قال ابن القاسم إن ما كان مختصاً بالمذكر يجوز جمعه بالواو والنون، إذ لا يقصد فيه معنى التأثير.

(7) البقرة: 20.

(8) انظر الخصائص: 1/ 110.

وَتَـاللهِ مَـا إِنْ شَـهْلَةٌ أُمُّ وَاحِـدٍ   بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا[1]

بيت من الطويل، الشهلة العجوز، والنصف العاقلة خـاص بالنساء كما في القاموس[2]، وأوجد من وجد/ في الحزن، والتقدير: بأوجد مني وقت أن يهان صغيرها (وتبعه الزمخشري، وحمل عليه قوله تعـالى[3] ﴿ إن آتَـاهُ اللهُ الْمُلْـكَ﴾[4] ﴿إلاَّ أنْ يَصَّدَّقُوا ﴾[5] ﴿ أَتَقْتُلُـونَ رَجُـلاً أَنْ يَقُـولَ رَبِّـيَ اللهُ ﴾[6]) [أي: وقت أن يقول][7] (ومعني التعليل في البيت، والآيات ممكن، وهو متفق عليه، فلا معدل عنه) بفتح الدال مصدر (وزعم ابن خروف أن 'ما' مصدرية حرف باتفاق، ورد على ما نقل فيه خلافاً، والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الأخفش وابو بكر) محمد بن السراج (باسميتها[8]،) قال الرضي[9]: خالف الأخفش وابن السراج في كون 'ما' المصدرية حرفاً، وجعلاها اسما، ويقدران إنْ وصلتها ضمير لها، وما كناية عن المصدر وليس بوجه، إذ لم يعهد هذا الضمير بارزاً في موضع، والأصل عدم الإضمار[10] (، ويرجحه[11] أن فيها تخلصا من دعوي اشتراك) بين 239/ب

---

[1] البيت لساعدة بن جؤية في شرح أبيات المغني: 5/ 244، ولم يعلق عليه السيوطي في شرح شواهد المغني: 2/ 716. والشاهد فيه: اشتراك إنْ مع 'ما' في النيابة عن الزمان.

[2] القاموس: 3/ 457.

[3] الكشاف: 1/ 477.

[4] البقرة: 258.

[5] النساء: 92 .

[6] غافر: 28.

[7] ساقط من (س).

[8] قال ابن عقيل: (وليست) أي: 'ما' المصدرية (اسماً فتفتقر إلى ضمير) وهذا مذهب سيبويه والجمهور، فإذا قلت: أعجبني ما قمت، فيقدرونه: قيامك (خلافاً لأبي الحسن، وابن السراج) في أنها اسم، وبه قال جماعة من الكوفيين أيضاً.

المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 173، الأصول: 1/ 161، حاشية الشمني: 2/ 80.

[9] في (س) بزيادة: 'ما' المصدرية حرف عند سيبويه، واسم موصول عند الأخفش، والرماني، والمبرد.

[10] الرضي: 3/ 24.

[11] في (س) بزيادة: أي: يرجع قولهما.

المعنى الحرفي، والمعنى الاسمي (لا داعي إليه[1]، فإن ’ما‘ الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جُمْلَةِ ما لا يعقل) فيكون إطلاق ’ما‘ على الحدث باعتبار أنه لا يعقل إطلاقاً، باعتبار الوضع الأول (فإذا قيل: ’أعجبني ما قمت‘ قلنا: التقدير: ’أعجبني الذي قمته‘[2] وهو يعطي معنى قولهم: ’أعجبني قيامك‘ ويرد ذلك) أي: المرجح المذكور (أن نحو: ’جلست ما جلس زيد‘ تريد به المكان ممتنع، مع أنه مما لا يعقل) [في أصل هذا الرد منع، وسنده][3] أي: لا نسلم أن ما الموصولة الاسمية موضوعة لما لا يعقل مطلقاً، بل لما لا يعقل من الدواب، الا ترى أن نحو: ’جلست ما جلس‘ (وأنه يستلزم أن يسمع كثيراً ’أعجبني ما قمته‘) عطف على قوله: ’إن نحو جلست ما جلس زيد‘ (لأنه عندهما الأصل[4]) والأصالة ناشئة عن كثرة السماع (وذلك غير مسموع) فبطل المدعى (قيل:) قائله ابن يعيش[5] (ولا ممكن؛ لأن قام غير متعد) هذا عذر لعدم السماع، يعني أن وجه عدم السماع امتناع هذا التركيب في نفس الأمر (وهذا خطأ بين، لأن الهاء المقدرة مفعول مطلق[6]) وهو ممكن مع كل فعل (لا مفعول به[7]) وهو مختص بالمتعدي (وقال ابن الشجري: أفسد النحويون تقدير الأخفش[8] بقوله تعالى ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[9] فقالوا أن كان الضمير المحذوف للنبي، أو للقران صح المعنى، وخلت الصلة عن عائد، أو للتكذيب فسد المعنى؛ لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن،) متعلق بالتكذيب (أو النبي) عطف على القرآن (كانوا مؤمنين)

---

(1) في (س) بزيادة: وفي القول باسميتها خلاص من ذلك الاشتراك.

(2) في (س) بزيادة: أي: القيام الذي قمته، وما قيل هذا رجوع بقول الأخفش: إن المصدرية اسم إلى أنها الموصولة الاسمية كما هو مقتضى ما نقله ابن الشجري، وهو خلاف الظاهر، وممنوع لما نقلناه عن الرضي.

(3) في (س): حاصل هذا الرد منع السند تقريره.

(4) في (س) بزيادة: علة الاستلزام وكثرة السماع.

(5) شرح المفصل: 8/ 142.

(6) في (س) بزيادة: يستوي فيه الفعل المتعدي والقاصر.

(7) في (س) بزيادة: حتى لا يمكن لأنه مختص بالمتعدي.

(8) في (س) بزيادة: يعني كون ’ما‘ المصدرية اسماً، وجوز رجوع الضمير إليه.

(9) البقرة: 10. الأمالي النحوية: 2/ 240.

لأن تكذيب التكذيب به إيمان انتهى[1]. (وهذا سهو منه) أي: من ابن الشجري لقبوله قول النحويين (، ومنهم؛ لأن كذبوا) عبر بالماضي لدلالة كان عليه (ليس واقعا على التكذيب، بل مؤكد به؛ لأنه مفعول مطلق لا مفعول به، والمفعول به محذوف أيضاً) أي: كما حذف ضمير المصدر (أي: بما كانوا يكذبون النبي، أو القرآن تكذيبا، ونظيره ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾[2] ولأبي البقاء في هذه الآية أوهام متعددة فإنه قال: ما مصدرية وصيلتها يكذبون، ويكذبون خبر كان لا عائد على 'ما'، ولو قيل باسميتها) [عبارته: و'ما' المصدرية حرف عند سيبويه، واسم عند الأخفش، وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها/ شيء][3] (فتضمنت 240/
مقالته الفصل) يعني بـ'كانوا' (بين 'ما' الحرفية وصلتها بـ'كان'، وكون يكذبون في موضع نصب لأنه قدره خبر كان، وكونه لا موضع له؛ لأنه قدره صلة 'ما'[4]) وقد اعتذر عنه في الباب الثاني فقال: لعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من 'ما' ويكذبون، لا منهما ومن كان، يبني على قول [من قال][5]: إن كان ناقصة لا مصدر لها[6] (واستغناء الموصول الاسمي عن عائد) قيل: إن أراد بالاسمي ما هو بمعني الذي، فلا نسلم تضمن كلام أبي البقاء استغناه عن عائد، وإن أراد ما هو منسبك مع صلته بمصدر على ما هو ظاهر النقل عن الأخفش فلا نسلم امتناع استغنائه عنه، وفيه بحث[7] (وللزمخشري غلطة عكس هذه الأخيرة، فإنه جوز مصدرية 'ما' في ﴿ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ ﴾[8] مع أنه قد عاد عليها الضمير) هذا مقتضي تقديره حيث قال: قوله كانوا مجرمين عطف على أترفوا أي:

---

(1) في (س) بزيادة: وهذا التخريج على القراءة بالتنوين.
(2) النبأ: 28.
(3) ساقط من (س). التبيان في إعراب القرآن: 1/ 32.
(4) في (س) بزيادة: فظاهر متناقض.
(5) في (س): أبي العباس، وأبي بكر، وأبي علي، وأبي الفتح، وآخرين.
(6) مغني اللبيب: 2/ 410.
(7) حاشية الشمني: 2/ 80.
(8) هود: 116.

أترفوا أي: اتبعوا الإتراف وكانوا مجرمين[1]، واعترض بأن 'ما' في ما أترفوا موصولة لا مصدرية، لعود الضمير من 'فيه' إليه، فكيف يقدر كانوا مصدراً؟ إلاّ أن يقال يرجع الضمير إلى الظلم، بدلالة ظلموا، فتكون 'ما' مصدرية، وبه يندفع إشكال المصنف[2] وندر وصلها بالفعل الجامد في قوله:

أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الأُمُورِ بِأَنْتُمَا   بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ[3])

بيت من الطويل، قيل: الأمير هو ذو الإمرة في الولاية، وكثير ما يطلق الفعيل على الواحد وغيره[4]، وقيل: أسقط النون تشبيها للإضافة[5]، وأنتما اسم 'ليس' زيدت الباء فيه لوقوعه في محل الخبر[6]، وقيل: فاعل أميري أغنى عن خبر ليس، وبما لستما والباء ويروي بالفاء، والغدر ضد الوفاء[7] (وبهذا البيت رُجِّح القول بحرفيتها، إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير) لأخذ ليس اسمها، وخبرها، وههنا شيء أهمله المصنف، قال الرضي: صلة 'ما' المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية، وجوز غيره الاسمية[8]، وهو الحق وإن كان قليلاً كما في نهج البلاغة: 'بقوا

---

(1) الكشاف: 2/ 439.

(2) انظر البحر المحيط: 2/ 272، الدر المصون: 4/ 148.

(3) بلا نسبة في: حاشية الدسوقي: 2/ 228، شرح شواهد المغني: 2/ 717، المقاصد النحوية: 1/ 422، الجنى الداني: 332.
والشاهد فيه: وصل 'ما' المصدرية بالفعل الجامد، وهو نادر.

(4) حاشية الدسوقي: 2/ 228.

(5) في (س) بزيادة: وقد مر أن حذف نون التثنية بدون الإضافة جائز في الضرورة، وأجازه الكسائي في غيرها، والباء في بأنتما زائدة في اسم ليس لتأخره إلى موضع الخبر.

(6) قال العيني: قوله أليس أميري الهمزة فيه للاستفهام على سبيل التقرير، والباء في بأنتما زائدة، والتقرير: أليس أنتما أميري في الأمور، وحذفت النون في أميري تشبيهاً بالإضافة.
المقاصد النحوية: 1/ 422.

(7) قال الشمني: الباء في بأنتما زائدة، وهو فاعل أميري أغني عن خبر ليس.
حاشية الشمني: 2/ 81.

(8) قال سيبويه: وسألته عن قوله: ما تدوم لي أدوم لك، فقال: ليس في هذا إجزاء من قبل أن الفعل صلة لـ'ما' فصار بمنزلة الذي،، وهو بصلته كالمصدر.
الكتاب: 3/ 102، شرح الرضي: 4/ 441.

البلاغة: بقوا على الدنيا وما باقية، وأجاز ابن جني كونها جارا مجرور فيجوز على مذهبه: ما خلا زيد، بالجر، وما مصدرية[1].

(الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: كافة، وغير كافة، والكافة ثلاثة أنواع:

أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قلّ، وكثُر، وطال، وعلة ذلك شبههن بـربّ، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صُرِّحَ بفعلها كقوله:

قَلَّمَـا يَبْـرَحُ اللَّبِيْـبُ إِلَـى مَـا ... يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيـاً أَوْ مُجِيبَا)[2]

بيت من الخفيف، قلما يعني النفي[3]، وإلى ما يورث متعلق بـداعياً ويقدر مثله لـمجيباً، أو هما تنازعا فيه على رأي من جوز التنازع في المعمول المتقدم كما ذكرنا في بحث لو[4] (فأما قول المرّار) في القاموس، كـشداد، والمرار الكلبي ابن سعيد الفقعسي/ ، وابن منقذ التميمي، وابن سلامة العجلي، وابن بشر الشيباني، 40
وابن معاذ الحرشي، شعراء[5]، قيل: لا أدري الآن من هو صاحب هذا البيت

---

(1) شرح الرضي: 4/ 441.

(2) البيت بلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 228، شرح شواهد المغني: 2/ 717، شرح أبيات المغني: 5/ 245.
والشاهد فيه: استعمال ما كافة.

(3) في (س) بزيادة: اللبيب العاقل، والمجد الكرم.

(4) حاشية الدسوقي: 2/ 228، 229.

(5) القاموس المحيط: 2/ 149.

- المرار هو: أبو حسان المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية، كثير الشعر.
الشعر والشعراء: 504، معجم الشعراء للمرزباني: 396، الأعلام: 7/ 199.

- المرار بن منقذ بن عمر الحنظلي، من بني العدوية من تميم، من شعراء الدولة الأموية، وكان معاصراً للفرزدق وجرير، (100)هـ.
الشعر والشعراء: 502، معجم الشعراء: 397، الأعلام: 3/ 55.

- المرار بن سلامة العجلي، شاعر جاهلي، ولم يعرف فيمن أسلموا، وله أبيات قالها في ذي قار.
معجم الشعراء: 398، الأعلام: 7/ 200.

هذا البيت منهم، قال السيوطي: هو ابن سعيد الفقعسي، من شعراء الدولتين[1]، وقيل: لم يدرك الدولة العباسية[2].

(صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ)[3]

بيت من الطويل[4] (فقال سيبويه: ضرورة[5]، فقيل وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحا والشاعر أولاها فعلا مقدراً، وأن وصالٌ مرتفع بيدوم محذوفاً مفسرا بالمذكور، وقيل: وجهها أن قَدَّم الفاعل، ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر، ولا نثر[6]، وقيل: ووجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله:

.... فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا)

تقدم شرحه في بحث إلاّ قيل: الذي قاله سيبويه: وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر، وأنشد البيت[7]، فهذا تصريح بأن وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلا وجه للاختلاف في توجيه كلامه، ولا لرد ابن السيد ذلك القول في

---

(1) خزانة الأدب: 4/ 289.

(2) مواهب الأريب ج ـ 3: 100 / ا.

(3) البيت للمرار في خزانة الأدب: 10/ 231، شرح شواهد المغني: 2/ 717، وبلا نسبة في شرح المفصل: 7/ 116، المحتسب: 1/ 96.

(4) في (س) بزيادة: ولما توجه عليه النقض بهذا البيت دفعه بقوله.

(5) قال سيبويه: وقد يجوز في الشعر تقدم الاسم، قال: صددت .... البيت. الكتاب: 3/ 115.

(6) ينظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل: 112، حاشية الأمير: 2/ 8.

(7) الكتاب: 3/ 115.

تعليق المصنف[1]، والصواب في البيت أن يقال: وداد عوض وصال وإن كان سيبويه وغيره أورده كذلك، قيل: يعني أن تسلط النفي على النفي على دوام الوصال يقتضي وجود أصله، وليس كذلك، فإنه لا وصال أصلاً مع الصدود طال أو لم يطل، وقد يقال عَبَّرَ عن الوصال بإرادته، وتوقعه، أو حذف المضاف للقرينة، قيل: إن أراد لا وصال مع الصدود في زمانه فمسلم لكن لا نسلم ان ذلك مراد الشاعر، إن أراد لا وصال معه مطلقاً فممنوع لجواز تقديم الوصال على الصدود وتأخره عنه، والظاهر أن مراد المصنف أنه لا فائدة في قولنا لا يدوم وصال مع طول الصدود[2] (وزعم المبرد أن 'ما' زائدة، و'وصال' فاعل لا مبتدأ)[3]، وزعم بعضهم أن 'ما' مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة) وعلى هذا ينبغي أن يكتب منفصلا عن 'ما'[4].

(الثاني: الكافة عن عمل النصب و الرفع، وهي المتصلة بـ'إنَّ' وأخواتها[5]، نحو: ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ﴾[6] ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾[7] وتسمي المتلوة بفعل[8]) نائب فاعل، ومفعوله الثاني قوله (مهيئة) على صيغة الفاعل (وزعم ابن دُرُسْتَوَيه وبعض الكوفيين أن 'ما' مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وفي أن الجملة بعده مفسرة له، ومخبر بها

---

(1) الشمني: 2/ 81.

(2) الشمني: 2/ 81.

(3) لم أجد قول المبرد بأن 'ما' زائدة، وعبارته: 'ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لاستقام ذلك، كما يجوز مثله في 'سوف' و'قلما' و'قد' ونحوهما من الحروف التي تكون أصلا للأفعال، حيث قال حين اضطر الشاعر: 'صددت.... البيت' وإنما 'قلما' للفصل.
المقتضب: 1/ 121، 122.

(4) في (س) بزيادة: الثانية كأنه راعى هنا المعنى، وإلا فالمناسب لما قبله، وما بعده أن يقول.

(5) في (س) بزيادة: وسبب ذلك أنها بدخول 'ما' عليها يبطل اختصاصها بالاسمية، فتدخل على جملتين.

(6) النساء: 171.

(7) الأنفال: 6.

(8) في (س) بزيادة: بالرفع.

عنه[1]، ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير أن وأخواتها؛ ورده ابن الخباز في شرح الإيضاح بامتناع إنما أين زيدٌ مع صحة تفسير ضمير الشأن لجملة الاستفهام، وهذا سهو منه[2]؛ إذ لا يفسر ضمير الشأن بالجمل غير الخبرية اللهم إلا مع أنْ المخففة من الثقيلة فإنه قد يفسر بالدعاء) [كأنْ جعل الضمير لأنْ، ونسب التفسير إليها لجاز أو لا][3] فالظاهر تذكيره لعود ضمير الشأن[4] (نحو: أما أن جزاك الله خيراً وقراءة بعض السبعة) نافع[5] (﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا﴾[6]) قيل: لما تقدم إن ضمير الشأن بعد إن المخففة قد يفسر بالدعاء كان لك مظنة؛ لأنْ يتوهم أنه قائل بأن اسمها يلزم أن يكون ضمير شأن فرفع ذلك بالاستدلال الذي أورده بقوله[7] (على أنا لا نسلم أن اسم أنْ المخففة يتعين كونه ضمير شأن) وفيه/ أن هذا ليس بالاستدلال، بل هو منع، ووجهه أنه 1 / 241
استدلال عند اللغويين دون الجدليين، وبأنه محرف بالاستدراك؛ لأن على تكون للاستدراك (إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في الأول) أي: ما أنك (والغائبة في الثاني) أي: والخامسة أنها (، وقد قال سيبويه في قوله تعالى ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾[8] إن التقدير أنك قد صدَّقْتَ[9]، وأما ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ﴾[10] ﴿ وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلَ ﴾[11] ﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللهِ هُوَ

---

(1) شرح الرضي: 4/ 338.

(2) انظر حاشية الدسوقي: 2/ 230.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: لكنه جعله راجعا إلى إن المخففة، ونسب التغيير إليها مجازاً.

(5) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: 160.

(6) النور: 9 . في (س) بزيادة: واعترض بأن الدعاء طلب، وقد نصو على أن الجملة الطلبية لا تقع خبراً.

(7) حاشية الشمني: 2/ 81.

(8) الصافات: 104، 105.

(9) قال سيبويه: ومثل ذلك ﴿ وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ﴾ كأنه قال عز وجل: ناديناه إنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم. الكتاب: 3/ 163.

(10) الأنعام: 134.

(11) لقمان: 30.

خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[1] ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾[2] ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾[3] فـ'ما' في ذلك كله اسم باتفاق، والحرف عامل) [وفيه أن أبا البقاء ذكر في الآية الأخيرة كون 'ما' مصدرية، والمصدر بمعنى المفعول][4] (وأما ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾[5] فمن نصب الميتة فـ'ما' كافة[6]، ومن رفعها ـ وهو أبو الرجاء العطاردي ـ فـ'ما' اسم موصول، والعائد محذوف؛ وكذلك ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ ﴾[7] فمن رفع كيد فـ'إنّ' عاملة و'ما' موصولة والعائد محذوف[8]، ولكنه محتمل للاسمي والحرفي، أي: إن الذي صنعوه، أو أن صنعهم؛ ومن نصب ـ وهو ابن مسعود، والربيع ابن خثيم ـ فـ'ما' كافة[9]، وجزم النحويون بأن 'ما' كافة في ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[10]، ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، والعلماء خبر، والعائد مستتر في يخشى) هذا على قراءة الجمهور بنصب الله، ورفع العلماء، ولا يضر فوات الحصر المستفاد وإنما لحصوله بطريق آخر[11]، وقرأ عمر بن عبد العزيز وأبي

---

(1) النحل: 95.

(2) المؤمنون: 55.

(3) الأنفال: 41.

(4) ساقط من (س). التبيان في إعراب القرآن: 2/ 479.

(5) البقرة: 173.

(6) الدر المصون: 1/ 441.

(7) طه: 69.

(8) الدر المصون: 5/ 40.

(9) إعراب القرآن للدرويش: 6/ 286.

- أبو زيد الربيع بن خيثم الكوفي: تابعي، أخذ القراءة عن عبد الله بن مسعود، قال له عبد الله: لو رآك الرسول لأحبك.

غاية النهاية في طبقات القراء: 1/ 283.

(10) فاطر: 28.

(11) في (س) بزيادة: كما في نحو: إن الذي يكرمني الفاضل.

حنيفة بعكس ذلك كما في الكشاف[1]، ولو دلت على أن الخشية مستفادة للتعظيم، لكن يَرِدُ على المصنف رسم "ما" متصلة بـ "إن"، وإن كان قد تمسك بأن رسم المصحف سنة متبعة كما قال في الجهة الثانية، من أن حمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد (، وأطلقت "ما" على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالي ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾[2] ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾[3] وأما قول النابغة:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ....)

تقدم شرحه في بحث أو (فمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين في نحو: "ليتما زيداً قائم" فـ"ما" زائدة غير كافة، و"هذا" اسمها، و"لنا" الخبر، قال سيبويه: وقد كان رؤبة بن العجاج ينشده رفعاً، انتهى[4]. فعلى هذا يحتمل أن تكون "ما" كافة، وهذا مبتدأ، ويحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمحذوف) والجملة صلة "ما" (أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا؛ وهو ضعيف لحذف الضمير

---

(1) الكشاف: 3/ 633..

- أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت، إمام الحنفية، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ت(150) هـ. مرآة الجنان: 1/ 242، شذرات الذهب: 1/ 227، الأعلام: 8/ 36.

- أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت، إمام الحنفية، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ت(150) هـ. مرآة الجنان: 1/ 242، شذرات الذهب: 1/ 227، الأعلام: 8/ 36.

- أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت، إمام الحنفية، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ت(150) هـ. مرآة الجنان: 1/ 242، شذرات الذهب: 1/ 227، الأعلام: 8/ 36.

- أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت، إمام الحنفية، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ت(150) هـ. مرآة الجنان: 1/ 242، شذرات الذهب: 1/ 227، الأعلام: 8/ 36.

(2) النساء: 3.

(3) النساء: 3.

(4) الكتاب: 2/ 137.

المرفوع في صلة غير أيْ مع عدم الطول) وفيه بحث، كما سيصرح بأن طول الصلة بالصفة حسن، حذف العائد في قوله:

وَلاَ سِيَّمَا يَـوم بـدار جلجـل

(وسهل ذلـك لتـضمنه إبقـاء الإعمـال، وزعـم جماعـة مـن الأصـوليين والبيانيين أن ْماْ الكافة التي مع إنّ نافية، وأن ذلك سبب إفادتها للحـصر، قـالوا: لأن إن للإثبات، وْماْ للنفي فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شيء واحد، لأنه تناقض، ولا أن يحكم بتوجيه النفي للمذكور بعدها، لأنه خـلاف الواقـع باتفـاق، فـتعين صرفه/ لغير المذكور، وصـرف الإثبـات للمـذكور، فجـاء الحـصر[1]) قـال ابـن 241/ب القاسم: استدل الإمام الرازي بذلك على أنهـا للحـصر، [ورد بأنـه قـول مـن لا وقوف له على علم النحو، وهو ظاهر الفساد][2] وقال: وفيـه إخـراج ْماْ النافيـة عما تستحقه من وقوعها صدرا، أو فيه جمع بين حـرف نفـي وحـرف إثبـات بـلا فاصل، وأنها لو كانت نافية لجاز أن تعمل فيقال: إنما زيد[3] (، وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين إذ لـيس إنْ للإثبـات، وإنمـا هـي لتوكيـد الكلام إثباتاً كان مثل إنْ زيد قائمْ، أو نفياً مثل إنْ زيد ليس بقائم[4]) نوقش بـأن إنْ لتوكيد النـسبة التي بين اسمهـا وخبرهـا، وهـي لا تكـون إلا ثبوتـا، وإن كـان خبرها نفياً[5] (ومنه: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾[6]، وليست ْماْ للنفي، بل هي

---

(1) ينظر المطول: 212.

(2) ساقط من (س).

(3) الجنى الداني: 397، 398.

(4) مفتاح العلوم للسكاكي: 291، شروح التلخيص: 2/ 193.

(5) قال ابن الملا: والحق أن إنْ لتوكيد النسبة التي هي اسمها وخبرها، وهي لا تكون إلا ثبوتا، وإن كان نفس خبرها نفياً. منتهى أمل الأريب: 375. تحقيق الأستاذ إحمد أبو سطاش.

(6) يونس: 44.

بمنزلتها في أخواتها ليتما، ولعلما ولكنما، وكأنما) قال أبو حيان: فإن فهم حصر فمن سياق الكلام لا منها[1] (، وبعضهم ينسب هذا القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات) وهو كتاب يشتمل على مسائل أملاها الفارسي بشيراز - قصبة ببلاد فارس بناها شيراز بن طهمورث، قال ابن القاسم: ذكر القرافي في شرح المحصول أن أبا علي الفارسي نقل في مسائل الشيرازيات أن ما في إنما للنفي[2]، وهذا يخالف قول السبكي: رأيت في الشيرازيات ما لعل القرافي أخذه منه (، ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنما قال الفارسي في الشيرازيات: إن العرب عاملوا إنْ معاملة النفي، وإلاّ في فصل الضمير[3] كقول الفرزدق:

.... وَإِنَّمَـــــــا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي[4])

بعض بيت من الطويل تمام صدره:

أنــا الذّائــدُ الْحَــامِي الــذّمارِ ....

---

(1) الجنى الداني: 398.

(2) الجني الداني: 398. اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 526، 527.

- السبكي هو: أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الله الكافي بهاء الدين السبكي، ولي القضاء بالشام، وكان كثير الترحال، أخذ عن أبيه، وأبي حيان، صنف: عروس الأفراح، شرح مختصر ابن الحاجب كما في معجم المؤلفين،ت(763)هـ. بغية الوعاة: 1/ 342، الدرر الكامنة: 1/ 210، الشذرات: 6/ 226، الأعلام:1/ 176.

(3) الجني الداني: 398.

(4) البيت للفرزدق في ديوانه: 546، التذييل والتكميل: 2/ 220، المحتسب: 2/ 195، لسان العرب: (ق ـ ل ـ ا) 7/ 486، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: 4/ 159.

والشاهد فيه: إفادة ضمير الفصل أنا للحصر.

الذائد من الذود وهو الطرد، والذمار بالكسر ما يلزمك حفظه وحمايته كما في القاموس[1]، وقيل: العهد[2]، والحسب ما نعده من مفاخر آبائك[3]، وله معان أخر ذكرت في القاموس[4]، [وإسناد يدافع إلى أنا إما لاشتراك الصيغة بين الغائب والمخاطب والمتكلم المنفصلين، أو لأنه في الحقيقة مسند إلى مستثنى منه غائب، قال الزوزني: والمعني ما يدافع عن أحساب قومي إلا أنا، أو من يماثلني في إحراز الكمالات][5] (فهذا كقول الآخر[6]:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلاَّ أَنَا[7])

بيت من السريع [لعمر بن معد يكرب، وقيل للفرزدق][8][9] سلمى[10] اسم امرأة، [والفارس الشجاع][11]، وقطَّره بالتشديد ألقاه على أحد قطريه[12]، أي: أحد جانبيه (وقول أبي حيان: لا يجوز فصل الضمير المحصور بـ(إنما) قيل:

---

(1) القاموس: 2/ 40.

(2) في (س) بزيادة: كما في المطول، و الأساس، وهو الحامي الذمار إذا ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه. المطول: 213.

(3) في (س) بزيادة: أو المال، أو، الدين، أو الكرم الشرف في العقل، أو الفعال الصالح، أو الشرف الثابت في الآباء.

(4) في (س) بزيادة: أنا تأكيد لضمير الفاعل ليصح العطف عليه، ويحتمل أن تكون "ما" موصولة، وما بعد حاصلة، وأنا ضمير كما جوزه المصنف في ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ وما قيل: وليست موصولة، وأنا خبرها، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ "منْ" إلى لفظ "ما" وفيه بحث. القاموس المحيط: (ح - س ب) 1/ 74.

(5) ساقط من (س). شرح شواهد المغني: 2/ 719.

(6) في (س) بزيادة: يشعر أن البيت لغير الفرزدق، وقيل: له، وقيل: لعمر بن عبد يكرب.

(7) البيت لعمر بن معد يكرب في حاشية الأمير: 2/ 9، حاشية الدسوقي: 2/ 234، الأغاني: 10/ 169، وبلا نسبة في شرح المفصل: 3/ 101.

والشاهد فيه: عند تعذر مجيء الضمير المتصل، أتى به منفصلاً "إلا أنا".

(8) انظر شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 719.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: بفتح السين.

(11) ساقط من (س).

(12) في (س) بزيادة: بضم القاف وسكون الطاء.

المنقول إن سيبويه يرى ذلك ممتنعاً؛ لأنه لا يرى إنما للحصر[1]، وأن الزجاج أجاز الفصل، ولم يوجبه[2]، وأن ابن مالك أوجبه عند الحصر بـإنما[3] (، وإن الفصل في البيت الأول ضرورة[4]) قال التفتازاني: لا يجوز حمله علي الضرورة، لأنه كان يصح أن يقال: إنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن أناْ تأكيد، وفيه أن هذا مبني على تفسير الضرورة بما لا مندوحة عنه للشاعر، وهو مرجوح [ومنع كون ما موصولة اسم إن وخبرها، أي: إن الذي يدافع أنا/، بأنه لا ضرورة في العدول 242 / أ
من لفظ إلى لفظ ما، وهذا مدفوع بمنع كون العدول المذكور للضرورة، وقد مر أن المصنف أجاز ذلك في آية فاطر، وبذلك يندفع بالقول كون الفصل فيه ضرورة كما يندفع بالقول بأن أناْ تأكيد لضمير الفاعل ليصح العطف عليه][5][6] (واستدلاله بقوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ ﴾[7] ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِيَ إِلَى اللهِ﴾[8] ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[9] وهم، لأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل، ألا ترى أن المعني: ما أعظكم إلا بواحدة، وكذا الباقي) فحينئذ لا يتم التقريب.

(والثالث: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف، فالأحرف أحدها رُبْ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي، كقوله:

---

(1) قال أبو حيان: وأما سيبويه فلم يلحظ ما لحظه الزجاج من مراعاة الحصر، ولعل ذلك عنده إنما كان لأجل أن إنما لا تفيد الحصر وضعاً.
التذييل والتكميل: 2/ 216.

(2) معاني القرآن للزجاج: 1/ 243.

(3) شرح التسهيل: 1/ 148.

(4) الارتشاف: 1/ 478.

(5) المطول: 213.

(6) ساقط من (س).

(7) سبأ: 46.

(8) يوسف: 86.

(9) آل عمران: 185.

رُبَّمَا أوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

تقدم شرحه في بحث رُبَّ (لأن التنكير والتقليل إنما يكونان فيما عرف وحده، والمستقبل مجهول، ومن ثمَّ قال الرماني في ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[1] إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي[2]، وقيل: هو حكاية عن حال ماضية مجازا مثل ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾[3]) فلا اعتبار الحال أتي بالمضارع، ولا اعتبار المضي أتي بـ ربما، والتنظير في الآية إنما هو في تنزيل المستقبل منزلة الماضي لا في تنزيله منزلة الحال الماضية (وقيل: التقدير ربما كان يود) فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما، قاله الربعي[4] (وتكون كان هذه شأنية، وليس حذف كان بدون إنْ، ولوْ الشرطيتين سهلاً، ثم الخبر حينئذ هو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان) قال الرضي: والمشهور جواز دخول رُبما على المضارع بلا تأويل كما ذكره أبو علي في الإيضاح[5]، (ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية، خلافاً للفارسي[6]) قال الرضي: رُبما لا تدخل إلا على الفعل[7]، كما قال سيبويه ومثله ربما الجامل البيت شاذ عنده[8]، وقياس عند

---

(1) الحجر: 2.

(2) الأمالي الشجرية: 2/ 244.

(3) الزمر: 68.

(4) انظر قول الربعي في شرح الرضي: 4/ 286.

(5) شرح الرضي: 4/ 295.

(6) انظر الجنى الداني: 465.

(7) قال الرضي: رُبَّ المكفوفة لا تدخل إلا على الفعل . شرح الرضي: 4/ 295.

(8) الكتاب: 1/ 459.

الجزولي[1]، والتزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح كون الفعل ماضيا؛ لأن وضع رب للتقليل في الماضي[2] (ولهذا قال في قول داؤد:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِم ... ...)

تقدم شرحه في (رب)، ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها، أي: رب شيء هو الجامل. (الثاني: الكاف، نحو: (كن كما أنت) وقوله

... ... كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ[3])

تقدم شرحه في الكاف (، قيل: ومنه ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَٰهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾[4]، وقيل: (ما) موصولة، والتقدير: كالذي هو آلهة لهم) فآلهة بدل من هو، والكاف وما بعدها صفة لآلهة (، وقيل لا تكف الكاف بـ(ما)، وإن (ما) في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية) قال أبو البقاء: وحسن ذلك أن الظرف مقدر بالفعل[5].

(الثالث: الباء، كقوله:

---

(1) في (س) بزيادة: فيجيز (إنما زيد قائم). الرضي: 4/ 295.

(2) انظر الإيضاح: 200، 201.

(3) عجز بيت من الطويل لنهشل بن حري صدره:

أخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ

في شرح شواهد المغني: 1/ 502، شرح أبيات المغني: 4/ 127، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 872، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم: 268. والشاهد فيه: زيادة (ما) بعد الكاف، فكفتها عن العمل.

(4) الأعراف: 138.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 459.

فَلَـئِنْ صِـرْتَ لاَ تُحِـيرُ جَوَابـاً　　لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيـبُ[1]

بيت من الخفيف، تحير مضارع أحار بمعني رجع الخطـاب لـشخص ميـت عن طريق التجويز، كما قيل في وزير قتل وصلب[2]:

وَكَانَتْ فِي حَيَاتِكَ لِـي عِظَـاتٌ　　وَأَنْتَ الْيَـوْمَ أَوْعَـظُ مِنْـكَ حَيًا

أي: إن صِرْتَ لا ترجع جوابا لمن يكلمك فكثيراً ما ترى أي: تظن وأنت خطيباً بلسان الحال، فإن من نظر إلى قبرك تذكر ما كنت عليه في حال الحياة، ومـا صرت/ إليه بعد الممات، وجواب إن لَبِماْ، وقيل محـذوف، أي: لم يقـدح هـذا 242/ ب فصاحتك[3] (ذكره ابن مالك، وأن ماْ الكافة أحدثت مع الباء معني التقليل، كمـا أحدثت مع الكاف معنى التعليل[4] في نحو: ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾[5]، والظاهر أن الباء والكاف للتعليل، وأن ماْ معهمـا مـصدرية) ولمـا تـوهـم[6] منـع ورودهـا للتعليل بدون ماْ دفعه بقوله[7] (وقد سَلَّمَ أن كلاً من الكاف والباء يأتي للتعليـل مع عدم ماْ كقوله تعالى: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَـيْهِمْ طَيِّبَـاتٍ أُحِلَّـتْ

(1) البيت لصالح بن عبد القدوس في خزانة الأدب: 10/ 222، ولمطيع بن إيـاس في آمـالي القـالي: 1/ 271، شرح شواهد المغني: 2/ 720، وبلا نسبة في المقاصد النحوية: 3/ 347، شرح التسهيل: 3/ 172.
والشاهد فيه: لَبِماْ حيث كفت الباء عن عمل الجر.

(2) البيت من الطويل، بلا نسبة في حاشية الشمني: 2/ 83.

(3) قال الدسوقي: وجواب ان محذوف، أي: لم يقدح هذا في فصاحتك، طالما خطبت في حياتك، والمذكور بعـد سبب الجواب المحذوف، واقيم المضارع وهو ترى مقام الماضي.
حاشية الدسوقي: 2/ 237.

(4) شرح التسهيل: 3/ 172، 173.

(5) البقرة: 198.

(6) في (س) بزيادة: إن ابن مالك ترك الظاهر.

(7) حاشية الشمني: 2/ 83.

طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾[1] ﴿وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[2]، وأن التقدير: أعجب لعدم فلاح الكافرين، ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل.

الرابع: مِنْ كقول أبي حية[3]:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً[4] ....)

صدر بيت من الطويل، باقي عجزه:

.... عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

الكبش سيد القوم، وإليه أشار من قال[5]:

خُذْ مِنْ حَدِيثِي مَا يُغْنِيكَ عَنْ نَظَرِي   فَإِنَّهُ سَمَرٌ نَاهِيكَ مِنْ سَمَرِ
كَمْ مِنْ أَبٍ غَدَا أُمّاً لِمُعْتَبَرٍ   فَاعْجَبْ لاعْطَاءِ لَفْظَ الأم للذَّكَرِ
وَنَاطِحٍ بِقُرُونٍ لاَ قُرُونَ لَهُ   وَ كَبْشُ قَوْمٍ بِنَقْلِ الْعِلْمِ مُشْتَهِرِ

(1) النساء: 160.
(2) القصص: 82.
(3) في (س) بزيادة: بالحاء المهملة.
(4) البيت لأبي حية النميري في خزانة الأدب: 10/ 215، شرح شواهد المغني: 2/ 721، حاشية الأمير: 2/ 10، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: 2/ 137، الجنى الداني: 315.
والشاهد فيه: قوله: 'لما حيث كفت 'ما' 'من' عن عمل الجر.
(5) الأبيات من البسيط للشاب الظريف في ديوانه: 115.

(قاله ابن الشجري، والظاهر أن 'ما' مصدرية، وأن المعني مثله[1] في ﴿ خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾[2] وقوله:

.... وَضَنَّتْ عَلَيْنَا والضَّنِيْنُ مِنَ الْبُخْلِ[3])

مصراع من الطويل، وظن بالشيء يظن من باب تعب، وبخل، ومن باب تعب لغة قاله الفراء[4]، قال:

مَهْلاً أعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي ... إِنِّي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ظَنَنُوا[5]

يريد ظَنُّوا، فأظهر التضعيف ضرورة (فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل) وجعل الضارب لكثرة ضربه مخلوقا من الضرب (مبالغة، وأما الظروف فأحدها 'بعد' كقوله:

أَعِلاَقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَ مَا ... أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ[6])

---

(1) الأمالي الشجرية: 2/ 244.

(2) الأنبياء: 37.

(3) عجز بيت من الطويل للبعيث ـ خداش بن بشير ـ صدره:

ألاَ أصْبَحَتْ أسماءُ جَاذِمَةَ الحَبْلِ

في شرح أبيات المغني: 5/ 265، لسان العرب: (ج ـ ذ ـ م) 2/ 71، بلا نسبة في المحتسب: 2/ 46، خزانة الأدب: 10/ 234.

(4) انظر معاني القرآن للفراء: 3/ 242، 243.

(5) البيت من البسيط لقعنب بن أم صاحب في الكتاب: 1/ 29، درة الغواص في أوهام الخواص: 76، سمط اللآلي: 576.

(6) البيت للمرار الفقعسي في خزانة الأدب: 11/ 232، حاشية الأمير: 2/ 10، لسان العرب: (ع ـ ل ـ ق) 6/ 402، الكتاب: 2/ 139، وبلا نسبة في الأضداد: 97، الهمع: 2/ 14.
والشاهد فيه: قوله: 'بعد ما' حيث كفت بعد عن الإضافة.

بيت من الكامل للمرار الفقعسي يخاطب نفسه، صرح به الجوهري[1]، قيل: وعلى هذا الكاف من رأسك مفتوحة لا مكسورة[2]، وأم الوليد مفعول لمحذوف لا منادى، أي: أتعلق أم الوليد علاقة؟ وفيه أن التأنيث في خطاب النفس شائع، وفي القاموس العلاقة وتكسر الحب اللازم للقلب، أو بالفتح في المحبة ونحوها، وبالكسر في السوط ونحوه[3]، والوليد تصغير الولد، وأفنان الرأس أطرافه، والثغام بفتح المثلثة و بالمعجمة نبت في الجبل يَبيض إذا يبس يشبه به الشيب (، والمخلس بكسر اللام[4]) اسم فاعل من أخلس النبات (المختلط رطبه بيابسه) وكأنه وصفه بذلك ليقع التشبيه في موقعه (وقيل: ما مصدرية وهو الظاهر؛ لأن فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لَنُوِّنَتْ) وفيه بحث.

(والثاني: بين كقوله:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالأَرَاكِ مَعاً ... إذْ أتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ[5])

بيت من الخفيف لجميل، في القاموس الأراك كسحاب القطعة من الأرض وموضع بعرفة قرب نمرة، وجبل لهذيل، وشجر من الحمض يستاك به[6]، [قيل: والكل في البيت ممكن][7] وما أحسن قول من قال[8]:

---

(1) الصحاح: (ث ـ غ ـ م) 2/ 1394.

(2) الشمني: 2/ 83.

(3) القاموس المحيط: (ع ـ ل ـ ق) 3/ 302.

(4) في (س) بزيادة: والخاء المهملة.

(5) البيت لجميل في ديوانه: 105، شرح شواهد المغني: 2/ 722، حاشية الدسوقي: 2/ 239، وبلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 503.
والشاهد فيه: قوله: بينما نحن حيث كفت الظرف عن الإضافة.

(6) القاموس المحيط: 3/ 330.

(7) ساقط من (س).

(8) قال الشيخ الدسوقي: والكل في البيت ممكن، وما أحسن قول الشيخ جمال الدين بن المكرم..... الأبيات. حاشية الدسوقي: 2/ 240.

تَاللهِ إنْ جُزْتَ بِـوَادِي الأَرَاكِ وَقَبَّلَـتْ أَغْـصَانُهُ الْخُـضْرَ فَـاكَ
فَابْعَثْ إلَى الْمَمْلُوكِ مِنْ بَعْضِهَا فَإنَّنِـي وَاللهِ مَالِـي سِوَاكَ

(وقيل: 'ما' زائدة، و'بين/ مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، و'بين' مضافة إلى 243/1 زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي: بين أوقات نحن بالأراك، والأقوال الثلاثة تجري في 'بين' مع الألف في نحو قوله[1]:

فَبَيْنَـا نَـسُوسُ النَّـاسَ وَالأَمْـرُ أَمْرُنَـا إِذَا نَحْنُ فِيهِم سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ[2]

بيت من الطويل لحرقة بنت النعمان بن المنـذر، نـسوس النـاس نـأمرهم وننهاهم، والأمر أمرنا لا يد فوق أيدينا، تشير إلى ما كانو عليه من العـز والملـك، والسوقة الرعية، وننصف فعل متكلم من أنـصف، [وفي لـيس ضـمير الـشأن][3] والعامل في 'بينا' ما في إذا من معنـى المفاجـأة، والرابـع والخـامس كـذا في النـسخ، والصواب (والثالـث والرابـع 'حيـث'، و'إذ' ويـضمنان حينئـذ معنـى 'إن' الـشرطية فيجزمان فعلين، وغير كافة نوعان: عوض، وغير عوض، فالعوض في موضعين:

أحدهما: في نحو قولهم: 'أما أنت منطلقا انطلقت' والأصل: انطلقـت لأن كنت منطلقا، فقـدم المفعـول لـه للاختـصاص) وفيـه رد لقـول الكـوفيين إن 'أن' المفتوحة هنا شرط كالمكسورة[4]، وتنبه على 'أن' هذه مفتوحة لما قال سيبويه، لم يجز

---

(1) في (س) بزيادة: أي: قول من قال: وهو لحرقة بنت النعمان بن المنذر.

(2) البيت لحرقة في ديوان الحماسة للمرزوقي: 1203، حاشية الأمير: 2/ 10، حاشية الدسوقي: 2/ 240، حاشية الشمني: 2/ 83.

- حرقة بنت النعمان بن المنذر بن امرئ القيس، من بني لخم، شاعرة من بيت المُلْكِ في قومها بالحيرة. الأعلام: 2/ 173.

(3) ساقط من (س).

(4) قال الرضي: وقال الكوفيون: 'أن' المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية، ويجوزون مجيء 'أن' المفتوحة شرطية. شرح الرضي: 2/ 149.

حذف الفعل مع إما المكسورة[1] [نعم قال غيره إنها كالمفتوحة في حذف كان بعدها لكنه قليل][2] (، وحذف الجار، وكان للاختصار، وجيء بـ ما للتعويض) من كان، ولهذا وجب حذفه لئلا يجتمع العوض والمعوض منه، وأجاز المبرد ظهورهما على أن ما زائدة[3]، قال الرضي: ولا يستند ذلك إلى سماع[4] (وأدغمت النون) في الميم[5] (للتقارب) وجعل الضمير المتصل[6] منفصلا فصار: أما أنت منطلقاً (والعمل عند الفارسي، وابن جني لـما لا لـكان[7].

والثاني: في قولهم: أفعل هذا إمَّا لاَ، وأصله إن كنت لا تفعل غيره، وغير العوض تقع بعد الرفع، كقولك: شتانَ ما زيد وعمروٌ وقول مهلهل:

لَـــوْ بِأَبَـــانَيْنِ جَـــاءَ يَخْطُبُهَـــا　　　زُمِّلَ مَا أَنْـفُ خَاطِـبٍ بِـدَمِ[8])

بيت من البسيط، أبانان جبلان: مُتالعٌ، وأبان، كما في القاموس[9] وفيه تغليب، ورمل بالراء معناها لطخ، في الصحاح رمله بالدم فترمل، وارتمل أي: تلطخ[10]، قال أبو الحزم:

إِنَّ بَنِـــيَّ رَمَّلُـــونِي بالـــدَّمِ　　　شِنْشِنَةٌ أَعْرِفُهَـا مِـنْ أَخْـزَمِ[11]

---

(1) في (س) بزيادة: ولك أن تجعلها تحت قولك لحو.
قال سيبويه: فإن أظهرت الفعل قلت: إما أنت منطلقا انطلقت، وإنما تريد أن كنت منطلقا انطلقت، فحذف الفعل لا يجوز ههنا، كأن لم يجز ثم إظهاره، لأن أما كثرت في كلامهم، واستعملت حتى أصبحت كالمثل السائر. الكتاب:4/ 294.
(2) ساقط من (س). قال الرضي: وقد تحذف كانَ بعد إن المكسورة قليلاً. شرح الرضي: 2/ 151.
(3) شرح الرضي: 2/ 149.
(4) شرح الرضي: 2/ 14.
(5) في (س) بزيادة: وجوباً.
(6) في (س) بزيادة: بلا عامل يتصل به فجعل.
(7) المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 275.
(8) البيت للمهلهل في ديوانه: 179، شرح شواهد المغني: 2/ 725، الكامل للمبرد: 2/ 294، لسان العرب: (ا ـ ب ـ ن) 1/ 59. والشاهد فيه: زيادة ما بين الفعل ومرفوعه.
(9) في (س) بزيادة: وهما أبان الأسود وأبان الأبيض، كما في كامل المبرد.
الكامل في اللغة والأدب: 2/ 393. والقاموس المحيط: (ا ـ ب ـ ن) 4/ 220.
(10) الصحاح: (ر ـ م ـ ل) 2/ 1284.
(11) البيت من الرجز بلا نسبة في المطول: 68.

وقيل: بالزاي بمعني غطى[1]، يعني أن هذه المرأة عزيزة القدر لا ينالها مثل هذا الرجل حتى أنه لو جاء يخطبها بهذين الجبلين العظيمين وأهلهما[2] لم يلتفت إليه، بل شج وجهه، وسال دمه حتى زمل أنفه وغطاه (وقد مضى البحث في قوله:

أَنْـوْراً سَـرْعَ مَـاذَا يَـا فَـرُوقُ ....

وإن التقدير: أنفارا سرع هذا، وبعد الناصب الرافع، نحو: لَيتما زيداً قائمٌ وبعد الجازم نحو: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ ﴾[3] ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾[4] ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾[5] وقول الأعشي:

مَتَى مَا تُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِـمٍ ... تُرَاحِي وتُلْقَى مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَى[6]

بيت من الطويل، أراد بابن هاشم نبينا محمد بن عبد الله بن عبـد المطلب بن هاشم، وتناخي مضارع مبني للمفعول من أَنَخْتُ الناقة أبركتها، وكـذا تُرَاحي مبني للمفعول من الإراحة ضد الإتعاب، والخطاب فيهما لناقته، والفواضـل جمع

---

(1) الشمني: 2/ 83.

(2) في (س) بزيادة: على حذف المضاف.

(3) الأعراف: 200.

(4) الإسراء: 110.

(5) البقرة: 148.

(6) البيت للأعشى في ديوانه: 46، حاشية الأمير: 2/ 10، حاشية الدسوقي: 2/ 242، شرح ابيات المغني: 5/ 277. الشاهد فيه: زيادة 'ما' قبل الفعل 'تناخي'.

243 / ب فاضل وهي/ اسم الدرجة الرفيعة من الفضل كما في القاموس[1]، نـدي مفعـول ئلقَى وهو الجود، وقيل كتب هنا بالألف إما على رأي المازني في أن الألـف بـدلا من التنوين في الحالات كلها فظاهر، وإما على رأي أبي عمـرو، والكسائي في أن الألف بدل لام الكلمة في جميع الأحوال لأنه من ذوات الواو، ولو كـان هنـا مـن ذوات الياء كتبت بالياء[2]، وفيه أن الياء في الضرب، والعـروض تكتـب بـالألف (وبعد الخافض حرفاً كان نحو:﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[3] ﴿ عَمَّا قَلِيْلٍ ﴾[4] ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾[5]) ولكون زيادة "ما" في هذه القراءة أظهـر[6] أثـر التمثيـل بهـا دون خطاياهم مع أن كلتا القراءتين متواترة (وقوله:

رُبَّمَـا ضَـرْبَةٍ بِـسَيْفٍ صَـقِيلٍ   بَـيْنَ بُـصْرى وَطَعْنَـةٍ نَجْـلاءِ)

تقدم شرحه في "رب" (وقوله:

وَنَنْـــصُرُ مَوْلاَنَـــا وَنَعْلَـــمُ أَنَّـــهُ   كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَـارِمُ[7])

---

(1) القاموس: 4/ 35.

(2) قال الجاربردي: قال المازني: هي ألف التنوين في الأحوال الثلاث ؛ لأنهم إنما قلبوا التنوين في النـصب الفـا لوقوعه بعد فتحة. مجموعة الشافية للجاربردي: 1/ 173.
قال أبو حيان: والثاني: أنها الألف المنقلبة، لما حذف التنوين عـادت مطلقـاً، وهـو مـروي عـن أبـي عمـر، والكسائي، والكوفيين، وسيبويه، فيما قاله أبو جعفر الباذش. الارتشاف: 2/ 800.

(3) آل عمران: 159.

(4) المؤمنون: 40.

(5) نوح: 25.

(6) في (س) بزيادة: لظهور الإعراب إثر التمثيل.

(7) البيت من الطويل، لعمر بن براقة في شرح شواهد المغني: 1/ 500، شرح التصريح: 1/ 666، شرح أبيـات المغني: 2/ 57، سمط اللآلي: 794، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 1/ 180، أوضح المسالك: 2/ 99.
والشاهد فيه: الجر بالكاف مع زيادة "ما" بعدها.

تقدم شرحه في أو. (أو اسماً، كقوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ ﴾[1] وقول الشاعر:

نَامَ الْخَلِيُّ وَمَا أُحِسُّ رُقَادِي ... وَالْهَمُّ مُحْتَضَرٌ لَدَيَّ وِسَادِي
مِنْ غَيْرِ مَا سُقْمٍ وَلَكِنْ شَفَّنِي ... هَمٌّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي)[2]

بيتان من الكامل للأسود بن يعفر، فالخلي[3] خلاف الشجي، قال المبرد: يا الخلي مشددة، ويا الشجي مخففة، وقد شددت في الشعر، وأنشد[4]:

نَامَ الْخَلِيُّونَ عَنْ لَيْلِ الشَّجِيِّينَا ... شَأْنُ السُّلَاةِ سوى شأن المحبين[5]

أحس مضارع أحسست وجدت حسنه، والرقاد النوم المطلق، أو في الليل، ومحتضر اسم فاعل، يقال: حضره الهم وأحضره، وتحضره، وسادي خبر أو

---

(1) القصص: 28.

(2) البيتان للأسود بن يعفر في الخزانة: 1/ 406، شرح شواهد المغني: 2/ 553، شرح أبيات المغني: 5/ 279.
الشاهد فيهما: جر 'سقم' بالإضافة مع وجود الفاصل 'ما'.
- الأسود بن يعفر هو: أبو نهشل الأسود بن يعفر النهشلي الدرامي التميمي، شاعر جاهلي، من سادات تميم، كان فصيحاً جواداً، يقال له: أعشى بني نهشل، وأشهر شعره دَالِيَّتِهِ التي مطلعها (نام الخلي ... البيت).
الشعر والشعراء: 167، الأغاني: 13/ 15، الأعلام: 1/ 330.

(3) في (س) بزيادة: الخالي من الهم.

(4) حاشية الأمير: 2/ 11.

(5) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 5/ 281، لسان العرب: (ش - ج - ا) 5/ 39، الصحاح: (ش - ج - ا) 2/ 1738.
والشاهد فيه: قوله: 'الشجيينا' حيث شدد الياء وذلك لضرورة الشعر.

بدل من ضمير المتكلم من لديَّ، والوساد بتثليث الواو المخدة، والسقم المرض، وشفني الحلني (وقوله:

.... وَلاَ سِيَّمَا يَـوْمٍ بِـدَارةِ جُلْجُـلِ)

تقدم شرحه في 'سي' (أي: ولا مثل يوم، وقوله: 'بدارة' صفة لـ'يوم'، وخبر 'لا' محذوف، ومن رفع 'يوم' فالتقدير: ولا مثل الذي هو يوم) وحَسَّنَ حذفَ العائد طولُ الصلة بصفته ليوم (ثم إن المشهور أن 'ما' مخفوضة، وخبر 'لا' محذوف، وقال الأخفش: 'ما) خبر لـ 'لا'[1] ويلزمه قطع 'سي' عن الإضافة من غير عوض، وقيل: كون خبر 'لا' (معرفة، وجوابه أنه قد يقدر 'ما' نكرة موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في 'لا رجل قائم' وإن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به لا بـ'لا' النافية[2]؛ وفي الهيتيات للفارسي:) وهي المسائل التي أملاها بهِيت بكسر الهاء بلدة بالعراق[3] (إذا قيل: 'قاموا لا سيما زيد' فـ'لا' مهملة، و'سي' حال، أي: 'قاموا غير متماثلين لزيد في القيام' ويرده صحة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار 'لا' وذلك واجب مع الحال المفردة) قيل: وقد أسلفنا الجواب عن هذين الاعتراضين في فصل 'سي'، وقد أسلفنا المناقشة فيه أيضاً[4] (وأما من نصبه فهو تمييز[5] م قيل: 'ما' نكرة تامة مخفوضة بالإضافة، فكأنه قيل: ولا مثل شيء، ثم جيء بالتمييز، وقال الفارسي: 'ما' حرف كاف لـ'سي' عن الإضافة

(1) انظر الارتشاف: 2/ 328.

(2) الكتاب: 2/ 275.

(3) معجم البلدان: 5/ 483.

(4) في بحث 'سي'.

(5) انظر الجنى الداني: 334، خزانة الأدب: 3/ 446.

1 / 244

فاشْبَهَتْ الإضافة في على التمرة مثلها زبد[1] هـذه كناية عـن كثـرة زبـد خلـط بالتمر، والمراد على كل تمرة، وإلا فالظاهر ترك التاء؛ لأنه تعريف لتمـرة واحـدة، وهذا مبني على الوجه المشهور/ وهو رفع مثل، ونصب زيد لرفع إبهام مثل، وفيه وجهان: رفع زيد بالابتداء، ونصب مثل على الحـال منـه، ورفـع مثـلْ بالابتـداء، وزيدٌ بدل من اللفظ أو المحل (وإذا قلت: لا سـيما زيـدٌ جـاز جـر زيـدٌ ورفعـه، وامتنع نصبه) قيل: أراد به النصب الذي تقدم في قوله: وأما من نصبه فهـو تمييـز، لا مطلق النصب، فـلا يـرد عليـه جـواز نـصبه بـأعني مـضمرا[2] (وزيـدت قبـل الخافض كما في قول بعضهم: ما خلا زيد، وما عدا عمروٌ بالخفض وهو نادر[3]، وتزاد بعد أداة الشرط، جازمة كانت، نحو:﴿أَيْنَمَا تَكُونُـوا يُـدْرِكْكُمُ الْمَـوتُ ﴾[4] ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[5]) قيل هذا تكرار خـالٍ مـن الفائـدة، فإنـه تقـدم زيـادة مـا بعـد الجازم[6] (أو غير جازمة، نحو: ﴿ حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَـيْهِم سَـمْعُهُم ﴾[7] وبين المتبوع وتابعه في نحو: ﴿ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً﴾[8] قال الزجـاج: مـا حـرف زائـد للتوكيد عند جميع البـصريين انتهـى[9]. ويؤيـده سـقوطها في قـراءة ابـن مـسعود وبعوضةٌ بدل) من مثل (وقيل: ما اسم نكرة صفة لـمثلاً، أو بدل منـه[10]). قـال

---

(1) الارتشاف: 2/ 329.

(2) حاشية الشمني: 2/ 84.

(3) قال المالقي: وأبو عمر الجرمي يخفض بها، ويجعل ما زائدة، ودخولها كخروجها، فإن كـان ذلـك قياسـا منـه فهو فاسد.
رصف المباني: 186.

(4) النساء: 78.

(5) الأنفال: 58.

(6) حاشية الشمني: 2/ 84.

(7) فصلت: 20.

(8) البقرة: 26.

(9) معاني القرآن للزجاج: 1/ 104، 105.

(10) قال أبو حيان: وأجاز الفراء وثعلب والزجاج أن تكون ما نكرة، وينتصب بدلا من قوله مثلا.
البحر المحيط: 1/ 122.

الزمخشري: 'ما' هذه إبهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة زادته شيوعا وعموما، أو صلة للتأكيد كالتي في ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾[1] قال التفتازاني: 'جعلها هنا قسيما للصلة، وفي المفصل قسما من حروفها، وكأنه مال هنا إلى أنها اسم على ما هو رأي البعض، فمعنى مثلا ما مثلا أي مثل'[2] (وبعوضة عطف بيان على 'ما') وضعف بأنه لا يكون في النكرات عند الجمهور[3]، أو صفة لـ'ما' أو بدل من مثل، وفيه وجوه أخر ذكرناها في بحث الفاء[4] (وقرأ رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج، قال الزمخشري: هذا أمضغ العرب للشيح والقيصوم المشهود له بالفصاحة[5]، قال التفتازاني: يقال ذلك لمن خَلُصَتْ بدويته[6] (برفع 'بعوضة')[7] قال: والأكثرون على أن 'ما' موصولة، أي: الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين[8]) قيل: الطول هنا موجود، لأن طوله فيما فوقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين أيضاً، وفيه أن هذا إنما يتأتى إذ كان ما فوقها عطفا على بعوضة، وليس بمتعين، لجواز عطفه على 'ما' إن جعلها اسماً[9] (، واختار الزمخشري كون 'ما' استفهامية مبتدأ، وبعوضة خبرها، والمعنى: أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة[10]، وزادها الأعشى مرتين في قوله:

---

(1) النساء: 155. الكشاف: 1/ 108.

(2) حاشية السعد على الكشاف: 46/ ب.

(3) في (س) بزيادة: قيل: مفعول به، ومثلاً حال أو مفعول ثان ليضرب، إجراء لضرب مجرى جعل.

(4) حاشية الشمني: 2/ 84.

(5) الكشاف: 1/ 109.

(6) حاشية السعد على الكشاف: 47 / أ.

(7) المحتسب في القراءات الشاذة: 1/ 145.

(8) البحر المحيط: 1/ 198.

(9) حاشية الشمني: 2/ 84.

(10) الكشاف: 1/ 108.

إِمَّـا تُرَيْنـا حُفَـاةً لاَ نِعَـالَ لَنَـا   إِنَّا كَذَلِكَ مَـا نَحْفَـى وَنَنْتَعِـلُ

بيت من البسيط، ما زائدة بعد إن الشرطية، وقيل: الفعلية، وجواب الشرط محذوف، أي: أن تريني حفاة فهو أمر غير مستمر، ويدل عليه إنا كذلك ما نحفى، وهذه الاسمية على حذف الفاء (وأمية بن أبي الصلت ثلاثة مرات في قوله:

سَـلَعٌ مَـا وَمِثْلُـهُ عُـشَرٌ مَـا   عَائِـلٌ مَـا وَعَالَـتِ الْبَيْقُـورَا[1]

وهذا البيت) من البحر الكامل، (قال عيسى ابن عمر: ولا أدري ما معناه، ولا رأيت أحداً يعرفه[2]، وقال غيره/ : كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنة 244/ر
الجذب عقدوا في أذناب البقر، وبين عراقيبها السَلَع بفتحتين[3]، والعُشَر بضمة ففتحة، وهما ضربان من الشجر، ثم أوقدوا فيهما النار وصعدوا بها الجبال، ورفعوا أصواتهم بالدعاء) فيمطرون لوقتهم[4] (قال:

---

(1) البيت لأمية في ديوانه: 73، الأمالي النحوية: 2/ 246، شرح شواهد المغني: 1/ 305، شرح أبيات المغني: 5/ 283. والشاهد فيه: زيادة ما في المواضع الثلاث.

(2) قال ابن الشجري: ذكر ابن قتيبة في كتاب معاني الشعر أن الأصمعي ذكر عن عيسى بن عمر أنه قال: وما أدري ما معنى هذا البيت، ولا رأيت أحداً يعرف معناه. الأمالي النحوية: 2/ 246.

(3) شرح أبيات المغني: 5/ 291، 292.

(4) في (س) بزيادة: زعموا قال أمية يذكر ذلك:

سَـنَةٌ أزْمَـةٌ تُخَيِّـلُ بالنـا   س تَـرَى لِلْعِضَاهِ فيهـا صريراً
لا علـى كوكـبٍ يَنُـوءُ ولا ريـ   ـحِ جَنُـوبٍ و لا تـرى طُخْـرُورا
وَيَسُوقُونَ باقِرَ السهلِ للطَّـوْ   دِ مَهَازِيلَ خَشْيَةً أنْ تَبُـورَ
عاقِدِينَ النِّيرانَ لِكَـنِ الأذْ   ـنابَ منهـا لكـي تهيجَ البحورا

أجَاعِلُ أنْتَ بَيْقُوراً مُسَلَّعَةً ذَرِيعَةً لَكَ بَيْنَ اللهِ وَ الْمَطَرِ[1]

بيت من البسيط للودك الطائي، استشهد به الجوهري على أن المسلعة السلع[2]، قال الفيروزآبادي: وفيه تسعة أغلاط[3] (ومعنى عالت البيقورا أن السنة) أي:

القحط الجدبة (أثقلت البقر بما حمّلتها من السّلع والعُشَر)[4].

[وهذا فصل عقدته للتدريب في ما]

(قوله تعالي: ﴿ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴾[5] تحتمل ما الأولى النافية، أي: لم يغن، والاستفهامية فتكون مفعولا مطلقاً، والتقدير أي: إغناء أغنى عنه ماله، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذ) [لقلته][6]، قال الرضي: حذف الضمير من الصلة كثير، وهو أكثر من حذفه في الصفة، وهذا أكثر من حذفه من الخبر[7] (إذ تقديره: أيُّ إغناءٍ أغناه عنه ماله، وهو نظير زيد ضربت إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق) هذا على تقديره، وإلا فيجوز أن يكون

---

(1) البيت للودك الطائي في شرح أبيات المغني: 5/ 292، شرح شواهد المغني: 2/ 727، لسان العرب: (ب ـ ف ـ ر) 1/ 470، وبلا نسبة في الصحاح:(ب ـ ق ـ ر) 1/ 493.

(2) الصحاح: (س ـ ل ـ ع) 2/ 953.

(3) القاموس المحيط: (س ـ ل ـ ع) 3/ 45.

- الفيروزابادي: أبو الطاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، من أئمة اللغة و الأدب، انتشر اسمه في الآفاق، حتى كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير، من كتبه: القاموس المحيط، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ت (817) هـ.

بغية الوعاة: 1/ 273، هدية العارفين: 2/ 180، شذرات الذهب: 7/ 126، الأعلام: 7/ 146.

(4) في (س) بزيادة: والبقورا اسم جمع، أو جمع بقر كباقر، وبقير.

(5) المسد: 2.

(6) في (س): لقلة حذفه.

(7) ينظر شرح الرضي: 1/ 240.

مفعولا به بتقدير أي شيء[1] (وفي المثال مفعول به، وأما ماْ الثانية فموصول اسمي، أو حرفي أي: والذي كسبه) أو وكَسْبه [على صيغة المصدر][2]، وقد يضعف الاسمي بأنه إذا قدر والذي كسبه (لزم التكرار لتقدم ذكر المال، ويجاب بأنه يجوز أن يراد به الولد) وهو قول ابن العباس رضي الله عنه[3] (ففي الحديث ﴿ أَحَقُّ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ ﴾) وفي الكشاف ﴿ إِنَّ أَطْيَبَ مَا يَأْكُلُ الرَّجُلُ ﴾[4] (﴿ مِنْ كَسْبِهِ وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ ﴾[5]، والآية حينئذ نظير ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ ﴾[6]) [وقيل][7]: تحتمل أن تكون استفهامية إنكارية كما في ﴿ مَا أَغْنَى ﴾، وأن تكون نافية، والمعنى: ما أبعد عنه ماله مضره، وما كسب منفعة[8] (وأما ﴿ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴾[9] ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَه ﴾[10] فما فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية، ويرجحها تعينها[11] في ﴿ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلاَ أَبْصَارُهُمْ ﴾[12]) وإنما تعينت النافية فيه لقوله ولا ابصارهم (والأرجح في ﴿ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ ﴾[13] أنها موصولة عطف على السحر) وقيل على ما تتلوا، وقيل: على مُلْكِ سليمان[14] (وقيل: نافية) عطف على ما كفر (فالوقف على السحر) قيل: لم يظهر لي ترجيح أحد القولين على الآخر[1]،

---

(1) في (س) بزيادة: و لا يجوز أن تكون ماْ بمعنى الذي.
(2) ساقط من (س).
(3) البحر المحيط: 8 / 225.
(4) الكشاف: 4/ 648.
(5) سنن ابن ماجة: كتاب التجارات، باب الحث على المكاسب: 497.
(6) آل عمران: 10.
(7) في (س): قال بعض المحققين.
(8) ينظر الدر المصون: 6/ 586.
(9) الليل: 11.
(10) الحاقة: 28.
(11) في (س) بزيادة: أي: يرجح النافية في هاتين الآيتين.
(12) الأحقاف: 26.
(13) البقرة: 102.
(14) البحر المحيط: 1/ 328.

على الآخر[1]، قلت: إنما كان الأول أرجح لقربه، وعدم الفصل بشيء[2] (والأرجح في ﴿لِتُنذِرَ قَوْماً مَا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ﴾[3] أنها النافية بدليل ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾[4]) المراد بالدليل هنا ما يفيد الأولوية، والرجحان من مشابهة أو نظير، لا ما يفيد القطع واليقين [حتى يقال][5]: كيف يكون هذا دليلا على أن ما نافية؟ فإن النفي في الآية ليس/ مسلطاً على أنذر أباؤهم، والمنفي هنا إرسال النذير إلى هؤلاء أنفسهم، ولم يجز للأبائهم ذكر في ذلك (وتحتمل الموصولة) [بل الموصوفة، والمصدرية، والزائدة كما قال الحلبي][6] (والأظهر في ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[7] المصدرية، وقيل: موصولة، قال ابن الشجري: ففيه خمسة حذوف[8]، الأصل بما تؤمر بالصدع به، فحذفت الباء فصار بالصَّدْعِهِ فحذفت ألْ لامتناع جمعها مع الإضافة، فصار بصدعه، ثم حذف المضاف كما في ﴿وَسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[9] فصار بهْ ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معد يكرب: 245 / أ

أمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِـهِ[10] ....)

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 85.

(2) في (س) بزيادة: وظهوره في بادي الرأي.

(3) يس: 6.

(4) سبأ: 44.

(5) في (س): فلا يرد ما قيل.

(6) في (س): ويحتمل أن تكون موصوفة، أو مصدرية، أو زائدة، ذكره الشهاب، ولكن كونها زائدة ينافي كونها نافية.

الدر المصون: 5/ 475.

(7) الحجر: 94.

(8) الأمالي الشجرية: 2/ 239، 240.

(9) يوسف: 82.

(10) البيت لعمر بن معد يكرب في خزانة الأدب: 9/ 124، الكتاب: 1/ 37، شرح شواهد المغني: 2/ 727، شرح أبيات المغني: 5/ 299، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 249.

والشاهد فيه: أمرتك الخيرَ حيث حذف الباء فانتصب الخيرَ؛ لأن أمرْ يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، وإلى اثنين بالباء.

صدر بيت من البسيط عجزه:

.... فَقَد تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

النشب محركة[1] المال الأصيل من الناطق أو الصامت (فصار: تؤمره، ثم حذفت الهاء كما حذفت في ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾[2] وهذا تقرير ابن جني[3]) وفيه تقرير آخر يأتي في الباب الخامس (وأما ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾[4] فما شرطية، ولهذا جزمت، ومحلها النصب بنَنسخْ، وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل ﴿ أَيًّامًا تَدْعُوا ﴾[5] فالتقدير أي شيء نسخ، لا أي آية ننسخ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع ﴿ من آية ﴾) قيل: لا يلزم من عدم اجتماعهما عدم اجتماع ما بمعنى اي آية، مع من آية، على أن تكون منْ لبيان جنس ما[6] (وأما على أنها مفعول مطلق، فالتقدير: أي نسْخٍ ننسخُ، فآيةً مفعول نُنسخ ومنْ زائدة، ورد هذا ابو البقاء بأن ما المصدرية لا تعمل، وهذا سهو منه[7]، فإنه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أن ما مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنها مصدرية)[8] لم

---

(1) في (س) بزيادة: قال الجوهري: المال أوالعقار، وفي القاموس...
القاموس: (ن ـ ش ـ ب) 1/ 162.
صحاح: (ن ـ ش ـ ب) 1/ 224.

(2) الفرقان: 41.

(3) انظر الأمالي الشجرية: 2/ 240.

(4) البقرة: 106.

(5) الإسراء: 110.

(6) حاشية الشمني: 2/ 85.

(7) انظر اللباب في علل الإعراب: 2/ 126.

(8) في (س) بزيادة: وهذه لا تعمل بخلاف الأولى، قال أبو حيان: يجوز ان ما الشرطية مصدراً، تقول: ما تضرب زيداً اضرب مثله، وهذا الوجه فاسد لخلو الجواب عن العائد إلى اسم الشرط، وجوز أبو البقاء كون منْ زائدة، وآية حال، والمعنى اي شيء ننسخ قليلا او كثيراً.

نجد في إعرابه هذا الرد، والنقل بل قال: قيل: 'ما' هنا مصدرية، وآية مفعول به، والتقرير أي: نسخ ننسخ آية[1] ([وأما قوله تعالى: ﴿ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ ﴾[2] فـ'ما' محتملة للموصوفة، أي: شيئا لم نمكنه لكم، فحذف العائد، وللمصدرية الظرفية، أي: أن مدة تمكنهم أطول، وانتصابها في الأول على المصدر، وقيل: على المفعول به على تضمين 'مكنا' معنى 'أعطينا' وفيه تكلف][3][4]،

وأما قوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[5] فـ'ما' محتملة لثلاثة أوجه:

أحدها: الزيادة، فتكون إما لمجرد تقوية الكلام مثلها في ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[6] فتكون حرفا باتفاق، وقليلا في معني النفي مثلها في قوله:

.... قَلِيْلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَا)

تقدم شرحه في 'إلا'، قيل: كون القلة بمعنى العدم إنما نقله النحويون في نحو: أقل رجل، أو أقل رجلاً يقول: ذاك، وقلما يقوم زيد، وقليل من الرجال يقول ذلك، وأما إذا كان قليلا منصوبا بفعل مثبت نحو: قمت قليلا، وقليلا ما قمت، فلا يذهب إلى أنه بمعنى النفي المحض[7] (وإما لإفادة التقليل مثلها في أكلت أكلا ما، وعلى هذا يكون تقليلا بعد تقليل، ويكون التقليل على معناه، ويزعم

---

(1) البحر المحيط: 1/ 343.

(2) الأنعام: 6.

(3) البحر المحيط: 4/ 76.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ.

(5) البقرة: 88.

(6) آل عمران: 159.

(7) الكشاف: 1/ 151، البحر المحيط: 1/ 302.

قوم أن 'ما' هذه اسم كما قدمناه في ﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾[1]) حيث قال: وقيل: 'ما' اسم نكرة صفة لمثل، إذ لا معنى كونها صفة لمثل إلا إفادتها تقليله[2].

(والوجه الثاني: النفي/ :، و'قليلا': نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف، أي: إيمانا قليلا، أو زمنًا قليلا، أجاز ذلك بعضهم، ويرده أمران[3]:

أحدهما: أن 'ما' النافية لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهل ذلك شيء ما) يعني أن هذا الرد ليس في التقديرين يسر، بل إنه عسير (على تقدير 'قليلا' نعتا للظرف، لأنهم يَتَّسِعُونَ في الظرف،) ولا يسهل على تقديره نعتا للمصدر، [وهذا][4] لا يقتضي جواز تقديم الظرف المعمول لما بعد 'ما' النافية عليها في التنزيل، قوله[يسهل][5] يشعر بجوازه في الشعر وإليه أشار بقوله: (وقد قال:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا ....)[6]

[وبهذا يظهر أنه خالف تصريحه][7] بأن هذا الاتساع[8] مخصوص بالشعر كما قيل.

---

(1) البقرة: 26.

(2) انظر الدر المصون: 163.

(3) في (س) بزيادة: وفيه رد على أبي البقاء حيث قال: هذا أقوى في المعنى، وإنما يضعف شيئا من جهة معمول ما في حيِّز 'ما' عليها . التبيان في إعراب القرآن: 1/ 82.

(4) في (س): وذلك.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: تقدم شرحه في بحث 'إذاً' فلا يرد ما قيل: إنه لا ينبغي عند المصنف أن يسهل ذلك، ولا شيئا ما، لأنه مصرح بأن هذا الاتساع في تقديم الظرف المعمول لما بعد ما عليها مخصوص بالشعر.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: في تقديم الظرف لما بعد 'ما' عليها.

(والثاني: أنهم لا يجمعون بين مجازين) وهما في الآية حذف الموصوف، وتقديم المعمول على محله، وكلاهما خلاف الأصل، ومنع ذلك مستندا بنحو: "أحيا الأرض شباب الزمان"، وأجيب بأن المراد من عدم جمعهم بينهما كراهتهم لذلك لا منعهم له[1] (ولهذا لم يجيزوا "دخلت الأمر" لئلا يجمعوا بين حذف "في" وتعليق الدخول باسم المعنى، "بخلاف دخلت في الأمر" "ودخلت الدار"، واستقبحوا "سِيرَ عليه طويل" لئلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيراً، وبين حذف الموصوف، بخلاف "سير عليه طويلاً" و"سير عليه سير طويل" أو زمن طويل.

الثالث: أن تكون مصدرية، وهي وصلتها فاعل بـ"قليلاً"، و"قليلاً" حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى، أي: لعنهم الله، فأخروا قليلا إيمانهم، وأجازه ابن الحاجب، ورجح معناه على غيره[2]) وفيه تعريض لأبي البقاء حيث قال: لا يجوز أن تكون مصدرية؛ لأن "قليلاً" لا يبقى لها ناصب[3] (وقوله تعالى ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾[4] "ما" إما زائدة، فـ"من" متعلقة بـ"فرطتم"، وإما مصدرية فقيل: موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء، وخبره "من قبل) أي: وتفريطكم في يوسف من قبل (ورد بأن الغايات لا تقع أخباراً، ولا صلات، ولا صفات، ولا أحوالا) لئلا تبقى ناقصة[5] (نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين[6]، ويشكل عليهم ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلُ ﴾[7]) هذا إذا كان[8] قوله تعالى ﴿ من قبل ﴾

---

(1) انظر حاشية الشمني: 2/ 86.

(2) قال ابن الحاجب: ويجوز أن يكون "قليلاً" حال من فعل محذوف دل عليه ما قبله، وكأنه قيل: بل لعنهم الله بكفرهم فابعدوا، أو أخروا، أو نحوه في حال كونهم قليلا إيمانهم، وهذا الوجه أقعد في المعنى وما علمت أحداً قاله. الأمالي النحوية: 1/ 215.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 82.

(4) يوسف: 80.

(5) في (س) بزيادة: قال أبو البقاء.
التبيان في إعراب القرآن: 2/ 20.

(6) انظر البحر المحيط: 5/ 336.

(7) الروم: 42.

(8) في (س) بزيادة: هذا مبني على أن قوله.

صلة موصول، [وليس بمتعين][1] لجوازه أن تكون الصلة ﴿ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ﴾[2] ﴿ ومن قبل ﴾ ظرف لغو متعلق بخبر كان (وقيل نصب عطفا على أنْ وصلتها، أي: ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم،) [عطف على الخبر][3] (ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف و المعطوف بالظرف وهو ممتنع) وهذا يرد أيضا[على القول][4] بأنه عطفا على اسم أنْ، أي:/ وإنَّ تفريطكم من قبل، [ومنع أبو البقاء بطلان ذلك، قال][5] في قوله تعالي: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَنَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[6] أن تنصب إذاً بـ يأمركمْ وأن تحكموا به أيضاً، والتقدير أن يكون حرف عطف مع أن تحكموا لكن فصل بينهما بالظرف[7]، كقول الأعشى: /246

يَوْماً تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْـ   عَصْبِ وَيَوْماً أَدِيمُهَا نَغِلاَ[8]

لكن جعل الفارسي مثله ضرورة[9]، ورده جماعة بأن الفصل الممتنع هو الفصل بالأجنبي[10]، والفصل في الآية والبيت بغير أجنبي؛ لأن المعمولات كلها معمولات الفعل[11] (فإن قيل: قد جاء﴿ وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدّاً وَمِنْ

---

(1) في (س): وهو ممنوع بل الصلة هي.
(2) الروم: 42.
(3) ساقط من (س).
(4) في (س) بزيادة: على ما قاله أبو البقاء.
(5) في (س) قال أبو البقاء: هذا ليس بشيء، وجوز. التبيان في إعراب القرآن: 1/ 294.
(6) النساء: 58.
(7) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 294.
(8) البيت من المنسرح للأعشى في ديوانه: 170، التبيان في إعراب القرآن: 1/ 294، شرح المفصل: 3/ 384، لسان العرب: (أ ـ د ـ م) 1/ 103، وبلا نسبة في الشافية الكافية: 1/ 555.
(9) المسائل العسكرية: 83.
(10) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1/ 224.
(11) في (س) بزيادة: فلا يمتنع العطف حينئذ.

خَلْفِهِمْ سَدّاً﴾[1] ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾[2] قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك، بل المعطوف شيئان على شيئين، وقوله تعالى ﴿لاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ [3]﴾ ْمـاْ ظرفية) أي: مدة عدم مسيسكم إياهن، ونقل أبو البقاء أنها شرطية بمعني إِنْ فتكون قيدا للشرط الأول، والمعنى: إن طلقتموهن غير ماسين لهنْ قيل: هذا المعني أفيد من الأول[4] (وقيل: بدل من النساء، وهو بعيد) لاحتياجه إلى الربط وإطلاق ْماْ على من يعقل، ونقل السفاقسي[5] أنها موصولة، أي: النساء التي لم تمسوهن، وضعف بأن ْمـاْ حينئذ تكون وصفا للنساء وما الموصولة لا يوصف بها (وتقول: أصنع ما صنعتْ فـْمـاْ موصولة، أو شرطية، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب، فإن قلت: أصنع ما تصنعْ امتنعت الشرطية، لأن شرط حذف الجواب مضي فعل الشرط، وتقول: ْما احسن ما كان زيدْ فـْماْ الثانية مصدرية وكان زيدْ صلتها، والجملة) أي: مجموع ْماْ وصلتها (مفعول) فالجملة هنا بالمعني اللغوي[6] (، ويجوز عند من جوز إطلاق ْماْ على آحاد من يعلم أن تقدرها بمعنى ْالذيْ وتقدر ْكانْ ناقصة رافعة لضميرها، وتنصب زيداً على الخبرية، ويجوز على قوله أيضاً أن تكون بمعنى ْالذيْ مع رفع ْزيدْ على أن يكون الخبر ضمير ْماْ ثم حذف، والمعني: ما أحسن الذي كأنه زيدا إلا أن حذف خبر ْكانْ ضعيف، ومما يسأل عنه قول الشاعر في وصف فرس صافن: أي: ثانٍ في وقوفه إحدى قوائمه:

---

(1) يس: 9.

(2) البقرة: 201.

ينظر شرح التسهيل: 3/ 348.

(3) البقرة: 236.

(4) انظر التبيان في إعراب القرآن: 1/ 158، البحر المحيط: 2/ 231.

(5) في (س):و في إعراب السفاقس.

(6) في (س) بزيادة: لا الاصطلاحي.

أَلِـفَ الـصُفُونَ فَمَـا يَـزَالُ كَأَنَّـهُ   مِمَّـا يَقُـومُ عَلَـى الـثَّلاَثِ كَسِيرَا[1]

بيت من الكامل (فيقال: كان الظاهر رفع 'كسيراً' خبراً لـ'كان'، والجواب أنه خبر لـ'يزال'، ومعناه كاسر، أي: ثان 'كرحيم' و'قدير' لا مكسور ضد الصحيح 'كجريح' و'قتيل'، و'ما' مصدرية، وهي وصلتها خبر 'كان'، أي: ألف القيام على الثلاث فلا يزال ثانيا إحدي قوائمه حتى كأنه مخلوق من قيامه على الثلاث، وقيل: 'ما' بمعني/ 'الذي'، وضمير يقوم عائد إليها، و'كسيراً' حال من الضمير، وهو 246/
بمعنى مكسور؛ و'كان' و معمولها خبر 'يزال'، أي: كأنه من الجنس الذي يقوم على ثلاث، والمعنى الأول أولى) لما فيه من المبالغة في وصف الفرس.

---

(1) البيت من الكامل بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 729، الأزهية: 87، البحر المحيط: 7/ 388، معاني القرآن للزجاج: 4/ 330، لسان العرب: (ص - ف - ن) 5/ 359.
والشاهد فيه: قوله 'كسيراً' حيث جاءت خبر 'مازال'.

[مبحث مِنْ]

(مِنْ) وأصله عند الكسائي والفراء ْمِنَاحذفت الألف لكثرة الاستعمال[1] (تاتي علي خمسة عشر وجهاً:

أحدها: ابتداء الغاية) [ومعني الغاية هنا][2] جميع المسافة لا النهاية، إذ لا معنى لابتداء النهاية، ومعنى الابتداء: أن يكون الفعل المتعدي بها ممتدا :كَسرت من البصرة ْ، أو مُنْشِأً[3] الممتد كَخرجت من الدارْفإن الخروج وإن لم يكن ممتدا، لكن يترتب عليه أمور ممتدة كالسير ونحوه (، وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه[4]، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان) مكانا كان (نحو: ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[5]) او غيره[6] نحو (﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾[7] قال الكوفيون، و الأخفش ، والمبرد، وابن درستويه: وفي الزمان أيضا؛ بدليل (من أول يوم)[8] قال: الرضي: وأنا لا أرى في هذه الآية معنى الابتداء، بل ْمنْ فيها بمعنىفيْ، وإقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة، والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع في مثل قولك: ْنمت من أول الليل إلى آخره ْ وهو كثير في

---

(1) قال: السيوطي: ْ قال الكسائي والفراء: أصلهما ْمِنَا فحذفت الألف لكثرة الاستعمال ْ همع الهوامع: 2/ 367.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: لأمر.

(4) في (س) بزيادة: كما ذهب إليه المبرد، وابن السراج، و الأخفش الصغير، والسهيلي. الجنى الداني: 316.

(5) الإسراء: 1.

(6) في (س): اولم يكن.

(7) النمل: 30. في (س) بزيادة: نحو: جئت من قبل زيد ومن بعده، وهي في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في.

(8) التوبة: 108. في (س) بزيادة: نحو: جئت من قبل زيد ومن بعده، وهي في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في.

الاستعمال[1] (وفي الحديث: ﴿فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ﴾[2] وقال النابغة:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[3]

بيت من الطويل تُخُيِّرنْ مبني للمفعول من تخيرت الشيء اصطفيته، وازمان جمع زمن، والتجارب جمع تجربة[4]، ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب، قال في القاموس: وحليمة بني الحارث بن أبي شمر، وجَّهَ أبوها جيشا إلى المنذر بن ماء السماء، فأخرجت لهم مِركَنًا من الطيب، فطيبتهم منه فقالوا:[ما يوم حليمة بسر][5]، يضرب لكل أمر [متعالم][6] مشهور[7] (وقيل التقدير من مضي أزمان يوم حليمة، ومن تأسيس أول يوم، ورده السهيلي بأنه لو قيل هكذا

---

(1) شرح الرضي: 4/ 264، 265.

(2) فتح الباري على صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء: 2/ 218.

(3) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: 20، وروايته:

(... ...ورِّثْن..... ... .)

المقاصد النحوية: 3/ 270، شرح شواهد المغني: 2/ 729، حاشية الأمير: 2/ 14، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 256.

والشاهد فيه: استعمال مِنْ لابتداء الغاية في الزمان.

(4) في (س) بزيادة: مصدر جربت الشيء إذا اختبرته وعرفته.

(5) مجمع الأمثال للميداني: 2/ 233.

(6) ساقط من (س).

(7) القاموس المحيط: (ح - ل - م) 4/ 112.

لاحتيج إلى تقدير الزمان[1]) لأن المعنى على الزمانية أي: وزمان من مضي أزمان، وفي زمان من تأسيس أول يوم.

(الثاني: التبعيض، نحو: ﴿ مِنْهُم مَن كَلَّمَ اللهُ ﴾[2] وعلامتها إمكان سد بعض مسدها، كقراءة ابن مسعود[3] ﴿ حَتَّى تُنفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ ﴾[4]) قال الرضي: ويعرف[5] ذلك بأن يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بـمِنْ كما في ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾[6] أو مقدرا نحو: أخذت من الدراهمْ أي: شيئا[7]، قال المبرد، وعبد القاهر، والزمخشري: [إن أصلها][8] ابتداء الغاية؛ لأن الدراهم هنا ابتداء الأخذ[9]).

(الثالث: بيان الجنس[10]) ويُعْرَفُ أن يكون قبل مَنْ أو بعدها مبهم يصلح أن يكون مجرورها تفسيراً له، ويقع اسم ذلك المجرور على المبهم[11])، وكثيرا ما تقع بعد ماْ ومهماْ وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامهما نحو: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا ﴾[12] ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾[13] ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا

---

(1) قال الأمير: والظاهر أنه لا ردّ، وأنه لا مانع من جعل نفس المضي، والتأسيس مبتدأ كما تجعل الدار مبدأ للخروج، ولا حاجة لتقدير زمن. حاشية الأمير: 2/ 14.

(2) البقرة: 253.

(3) البحر المحيط: 2/ 524.

(4) آل عمران: 92.

(5) في (س) بزيادة: من التبعيضية.

(6) التوبة: 103.

(7) شرح الرضي: 4/ 265، 266.

(8) في (س): إن أصل مَنْ المبعضة.

(9) المقتضب: 1/ 269، شرح المفصل: 8/ 10.

(10) في (س) بزيادة: قال الرضي.

(11) شرح الرضي: 4/ 266.

(12) فاطر: 2.

(13) البقرة: 106.

بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[1] وهي/ ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال) أما في
الآيتين الأوليين فالحالة ظاهرة، وذو الحال 'ما' لأنها مفعول [بفتح وننسخ][2]، وأما 247
في الثالثة قيل: فالظاهر أن 'مهما' مبتدأ، والحال لا يقع منها على الصحيح، فيمكن
أن يكون ذو الحال ضمير 'به'، أو يجعل 'مهما' من باب المنصوب على الاشتغال،
أي: أي شخص ما تأتنا به[3])، ومن وقوعها بعد غيرهما ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ
أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾[4] الشاهد في غير
الأولى فإن تلك للابتداء، وقيل: زائدة) على رأي الأخفش[5]، ويدل عليه قوله
﴿وحلوا أساور ﴾[6] (ونحو: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾[7] و أنكر مجيء 'من'
لبيان الجنس قوم، وقالوا: هي في ﴿ من ذهب ﴾ و ﴿ من سندس ﴾ للتبعيض[8]،
وفي ﴿من الأوثان ﴾ للابتداء، والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجس، وهو عبادتها،
وهذا تكلف، وفي كتاب المصاحف[9] لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسك
بقوله تعالى ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾[10] في
الطعن على بعض الصحابة، والحق أن من فيها للتبيين لا للتبعيض، أي: الذين
آمنوا هم هؤلاء، ومثله: ﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ
الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾[11] وكلهم محسن، ومتق) فالذين

---

(1) الأعراف: 132.

(2) ساقط من (س).

(3) حاشية الشمني: 2/ 88.

(4) الكهف: 31.

(5) في (س) بزيادة: وجوز أبو البقاء كونها لبيان أي شيء من أساور، وأن يتعلق 'من ذهب' بـ'يحلون'.

(6) قال أبو البقاء: في قوله تعالى ﴿ من أساور ﴾ يجوز أن تكون 'من' زائدة على قول الأخفش. التبيان في إعراب القرآن: 2/ 103.

(7) الحج: 30.

(8) في (س) بزيادة: لصحة سد بعض مسدها.

(9) كتاب للرد على من خالف مصحف عثمان. إنباه الرواة: 3/ 204.

(10) الفتح: 29.

(11) آل عمران: 172.

استجابوا مبتدأ خبره للذين، أو صفة للمؤمنين[1]، وقال البيضاوي: مِنْ للبيان، والمقصود من ذكر الوصفين: المدح، والتعليل لا للتقيد؛ لأن المستجيبين كلهم محسنون متقون[2] (﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[3]) وفيه إبهام بالاقتباس، والمعنى وإن لم ينتهِ الطاعنون في الصحابة عن طعنهم (والمقول فيهم ذلك كله كُفَّار) قال البيضاوي: أي: ليمسن الذين بقوا منهم على الكفر[4]، أو ليمسن الذين كفروا من النصارى، وضعه موضع ليمسنهم تكريرا للشهادة على كفرهم، وتنبيها على أن العذاب على من دام على الكفر، وعلى الأول يجوز أن تكون مِنْ للتبعيض[5]؛ لأن كثيرا منهم تابوا عن النصرانية [كما في الكشاف][6].

(الرابع: التعليل، نحو:﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾[7]) قال ابن عطية[8]: هي لابتداء الغاية[9]، ورد بأنه ليس بواضح[10]، وفيه بحث (وقوله:

وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي[11] ....)

---

(1) في (س) بزيادة: أو نصب على المدح.

(2) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 3/ 162.

(3) المائدة: 73.

(4) في (س) بزيادة: وجوز الزمخشري أيضاً. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 3/ 523، 524.

(5) في (س) بزيادة: على معنى ليمسنّ الذين بقوا على الكفر منهم.

(6) ساقط من (س). الكشاف: 2/ 51.

(7) نوح: 25.

(8) في (س): مِنْ هنا.

(9) المحرر الوجيز: 5/ 376.

(10) الدر المصون: 6/ 386.

(11) البيت لامرئ القيس بن حجر في ديوانه: 37، شرح شواهد المغني: 2/ 731، حاشية الأمير: 2/ 15، حاشية الدسوقي: 2/ 258. والشاهد فيه: مجيء مِنْ للتعليل.

- امرؤ القيس بن عانس بن المنذر: من كندة شاعر مخضرم من حضر موت، أسلم عند ظهور الإسلام، وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولما ارتدت حضر موت ثبت على إسلامه، ت(25) هـ. شرح أبيات المغني: 5/ 308، الأعلام: 2/ 12.

صدر بيت من المتقارب لامرئ القيس بن عابس لا لامرئ القيس بن حجر خلافا لمن غلط، قاله[1] في شرح بانت سعاد[2] عجزه:

وَخُبِّرْتُـهُ عَـنْ أَبِـي الْأَسْـوَدِ ....

قيل: أنه لابن حِجر قاله في مرثية أبيه، والنبأ الذي جاءه هو قتل أبيه، وأبو الأسود كنيته[3]، وفي الشواهد اختلف في اسم ابن حجر وكنيته، فقال ابن دريد: اسمه عدي، وكنيته أبو الحارث[4]، وقيل:أبو زيد،[وقيل: أبو وهب][5]، وقال الحسين النسابة: اسمه مليكة، وكنيته أبو كبشة (، وقول الفرزدق في علي ابن الحسين:

يُغْضِي حَيَاءً/ وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ[6] .... 247/ ب

---

(1) في (س) بزيادة: المصنف.

(2) قال ابن هشام: وقول امرئ القيس بن حجر خلافاً لمن غلط.
شرح قصيدة كعب بن زهير: 142.

(3) شرح شواهد المغني: 2/ 731.

(4) شرح شواهد المغني: 2/ 731، 732، الجمهرة: 2/ 390.

(5) ساقط من (س).
ـ ابن دريد هو: هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، من أئمة العربية والأدب، روى عن أبي حاتم السجستاني وأبي الفضل الريشي، وروى عنه أبو سعيد السيرافي، والمرزباني، وكان يقال: ابو دريد أشعر العلماء، وأعلم الشعراء (321) هـ
معجم الشعراء: 941، إنباه الرواة: 3/ 92، بغية الوعاة: 1/ 77، الأعلام: 6/ 80.

(6) البيت للفرزدق في ديوانه: 661 ، المقاصد النحوية: 2/ 513، حاشية الأمير: 2/ 15، حاشية الشمني: 2/ 88، شرح شواهد المغني: 2/ 732.
الشاهد فيه: مجيء مِنْ للتعليل.
ـ علي بن الحسين: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الملقب بزين العابدين، كان يضرب به المثل في الأدب والحلم، والورع، قال بعض أهل المدينة: ما فقدنا صدقة السر إلا بعد موت زين العابدين، ت (94) هـ حلية الأولياء 3/ 133، وفيات الأعيان: 1/ 320، مرآة الجنان: 1/ 148، الأعلام: 4/ 277.
ـ هشام بن عبد الملك بن مروان: من ملوك الدولة الأموية في الشام، ولد في دمشق، وبويع فيها بعد وفاة أخيه يزيد، وكان حسن السياسة، يقظاً في أمره، يباشر الأعمال بنفسه، ت(125) هـ.
البداية والنهاية: 5/ 96، مرآة الجنان: 1/ 204، شذرات الذهب: 1/ 163، الأعلام: 8/ 86.

صدر بيت من البسيط عجزه:

فَمَـا يُكَلَّـمُ إِلاَّ حِـيْنَ يَبْتَـسِمُ

وهو من قصيدة مدح بها زين العابدين علي بن الحسين بـن علـي رضـي الله عنه، وذلك أن هشام بن عبد الملك قدم مكة للحج، فَنُصِبَ له كرسي بقـرب الكعبة، فجلس عليه لينظر للناس وهم يطوفون، فجاء زين العابدين فأفرج الناس في المطاف، وعاملوه بالإجلال والتعظيم، فكره ذلـك، فقـال متجـاهلا: مـن هـذا الذي يعظمه الناس؟ فسكت الحاضرون، وقام الفرزدق، وقال: بديها:

هَـذَا الـذي تعـرفُ البَطْحـاءُ وطْأتـه   والبيـــتُ يعرفـــهُ والحـــلُّ والحـــرمُ

يغضي من الإغضاء: وهو إدناء الجفون، فاعله ضـمير الممـدوح، وحيـاء مفعول لأجله، والمهابة الهيبة، ويُغضي الثاني مجهول نائب فاعله ضمير المصدر.

(الخامس: البدل)[1] ويعرف بصحة قيام لفظ "بدل" مقامها (نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[2]) قال أبو حيان: فيه أنواع مـن الإنكـار والتعجـب، أي: أرضيتم بالنعيم العاجل في الدنيا الزائل بدل النعيم الباقي[3] (﴿ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾[4] لأن الملائكة لا تكون من الإنس) قـال الحلـبي: والمشهور أنها تبعيضية، وتأويـل الآيـة: لولـدنا مـنكم رجـالا ملائكـة في الأرض

---

(1) في (س) بزيادة: قال الرضي. شرح الرضي: 4/ 267.

(2) التوبة: 38.

(3) البحر المحيط: 5/ 41.

(4) الزخرف: 60.

يخلفونكم كما يخلفكم أولادكم كما ولدنا عيسى من أنثى من غير فحل، ذكره الزمخشري[1]، ونقل أبو البقاء: أن المعنى لحولنا بعضكم ملائكة[2] (﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُم أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُم مِّنَ اللهِ شَيْئاً ﴾[3] أي: بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله) قال أبو حيان: إنها لابتداء الغاية عند المبرد، وبمعنى 'عند' عند أبو عبيدة، وهذا ضعيف جدا[4] (﴿ ولا ينفع ذا الجد منك الجد ﴾[5] أي: لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك أي: بدل طاعتك، أو بدل حظك، أي: بدل حظه منك، وقيل: ضمن ينفع معني يمنع، متى علقت من بالجد انعكس المعنى) وهو ظاهر؛ لأن المتبادر من الجد هنا الحظ غير الدنيوي، فيصير المعني حينئذ نفي نفعه، وقد كان المعنى إثباته، ونفي الحظ الدنيوي، وقيل لا يظهر ذلك[6]، والمراد بالجد هو الحظ الدنيوي، الغنى، ولا شك أنه غير نافع إذا كان بدلا من الطاعة سواء تعلقت 'منْ' بالجد أو بـ'ينفعْ'، ويرده أنها إذا تعلقت بالجد تكون بمعناها لا بمعنى بدل، وقد صنع بعضهم لإعراب هذا الحديث أبياتا من الكامل:

وذا الْجدِ مفعولٌ لقولك ينفع ... وفاعله الجدُ الأخيرُ فيُرفعُ
والفعلُ منفيٌ فلم يجزمْ بلا ... وبه تعلقَ لفظُ من لا يمنع
وخطاب منك اجعله لله الذي ... يُولي الفقيرَ وكلُ من يتوجعُ
والطاعةَ اجعلها مقدرة به ... ومضافة للكاف يا من يسمعُ
هذا إذا ما قلت من بدلية ... فخُذِ الجوابَ وخلِ ما لا ينفع

---

(1) الدر المصون: 6/ 105، الكشاف: 4/ 164، 165.
(2) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 345.
(3) آل عمران: 10.
(4) البحر المحيط: 2/ 388.
(5) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة: 2/ 394. الموطأ، كتاب القدر، باب جامع ما جاء في أهل القدر: 555.
(6) انظر حاشية الشمني: 2/ 88.

(وأما ﴿ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾[1] فليس من هذا) لأن المؤمن إذا اتخذ الكفار أولياء من دون المؤمنين كان في شيء بدل ولاية الله، فلا يصدق عليه شيء/ أنه ليس في شيء بدل ولاية الله[2] إلا أن يؤول بأنه ليس في شيء نافع 248 / أ
معتد به بذلك (خلافا لبعضهم، بل مِنْ للبيان، أو للابتداء) أو التبعيض كما قال السفاقسي (والمعنى:

فليس في شيء من ولاية الله) وفيه إشارة إلى أن من الله حال (وقال ابن مالك في قول أبي نخيلة:) مصغر نخلة اسمه يعمر بن حزن

(.... .... وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتُقَا[3])

بيت مشطور الرجز، وقيل عجز بيت صدره[4]:

جَارِيَةٌ لم تأكلِ المُرَقَّقَا[5]

---

(1) آل عمران: 28.

(2) في (س) بزيادة: وقيل: بل المعنى صحيح إذا قدرت ليس في شيء بدل من ولاية الله أي: ليس.

(3) البيت لأبي نخلة في الشعر والشعراء: 443، حاشية الشمني: 2/ 88، شرح شواهد المغني: 5/ 324، شرح أبيات المغني: 2/ 735، وبلا نسبة في الصحاح (ب ـ ق ـ ل) 2/ 1232.
والشاهد فيه: "من البقول" حيث جاءت "من" بمعنى بدل.
ـ أبو نخلة يعمر بن حزن بن كعب بن سعد، كان يهاجي العجاج، وكان الأغلب على شعره الرجز، لقب نفسه شاعر بني هاشم.
الشعر والشعراء: 434، سمط الآلي: 1/ 135، خزانة الأدب: 1/ 165.

(4) حاشية الشمني: 2/ 88.

(5) في (س) بزيادة: من قال: عجز بيت لم يصب.

فالمرقق الرغيف الواسع الرقيق، والفستق كـقُنفذ وجندب معرب بنسبة[1] (والمراد بدل البقول، وقال غيره: أن الفستق من البقول) جمع بقل بالياء وهو كل نبات أخضرت به الأرض (، وقال الجوهري: الرواية النقـول بـالنون) جمع نقل وهو ما ينتقل به عند الـشراب (، ومِـنْ عليهمـا للتبعـيض، والمعنـى علـى قـول الجوهري: أنها تأكل البقول إلا الفستق[2]) قيل: انظر من أين جاء هذا الحصر؟ فقيل من تخصيص الشاعر الفستق الذي هو بعض النقل بعدم الـذوق فإنـه يشعر بأن ما عداه من النقل ذاقته هذه الجارية[3] (وإنما المراد أنهـا لا تأكـل إلاَّ البقـول؛ لأنها بدوية، وقال الآخر يصف عامل الزكاة بالجور:

أَخَذُوا المَخاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّـةً ... ظُلْمـاً وَيُكْتَـبُ للأَمِـيرِ أَفِـيلا[4])

بيت مـن الكامـل لعبيـد بـن حـصين الراعـي، والمخـاض النـوق الحوامـل، وأخَذَتها خلفة[5] وغلبةٌ بضمتين، وتـشديد البـاء مـصدر غلـب نـصب بـغُلبوا محذوفاً، أو بأخذوا علـى تـضمينه معنـى غلبـوا، وظلمـا مفعـول لأجلـه، وهمـا حالان[6] (أي: بدل الفصيل) ولد الناقة (و الأفيل:) كالفصيل وزناً ومعنى، قـال

---

(1) في (س) بزيادة: وأجاد في وصفه من قال:

كَـأنَّ الفـستقَ الملـوح حـين بـدا ... مـشقق بـين الـضيفات الطبـائر
واللـب مـا بـين قـشرته يلـوح لنـا ... ... الطـير مـا بـين المناقـر

(2) الصحاح (بـ ق ـ ل): 2/ 1232.

(3) حاشية الشمني: 2/ 89.

(4) البيت للراعي في الخزانة: 3/ 148، حاشية الدسوقي: 2/ 260، حاشية الأمير: 2/ 16، شرح شواهد المغني: 2/ 736. والشاهد فيه: مجيء مِنْ للبدل.

(5) في (س) بزيادة: من غير لفظها كما قيل لواحد الأبل ناقة.

(6) في (س) بزيادة: أي: أخذوا غالبين ظالمين.

أبو زيد: هو الغنى من الأبل[1]، وقال الأصمعي: ابن تسعة أشهر أو ثمانية، وقال ابن فارس: جمعه آفال،والآفال صغار الغنم (الصغير؛لأنه يأفل بين الأبل أي: يغيب، وانتصاب أفيلاً على الحكاية؛ لأنهم يكتبون آدي فلان آفيلا) هذا توجيه النصب فلا يقدح فيه احتمال أن يكتبوا المأخوذ من فلان افيلا، و لا احتمال أن يكون مفعولا ليكتب، على أن نائب الفاعل ضمير المأخوذ، أي: ويكتب المأخوذ آفيلا بمعني أن يصير بالكتابة آفيلا على التضمين كما ظن، وقيل: نصبه بأخذوا مقدراً على رواية يكتب مبنياً للمفعول، وروي بالبناء للفاعل، وأخذ بالإفراد للساعي[2] (وأنكر قوماً مجيء ْمنْ للبدل فقالوا: التقدير في ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةَ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾[3] [أي: بدلا منها][4]؛ فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف، وأما هي فللابتداء، وكذا الباقي.

السادس: مرادفة ْعنْ، نحو: ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّنْ ذِكْرِ اللهِ﴾[5] ﴿ يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا ﴾[6] و قيل: هي في هذه الآية للابتداء، لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشد، وكأن هذا القائل يعلق معناها بـ ْويل) وبأن تكون تفسيراً للمحذوف فكأنه قيل: فويل من ذكر الله للقاسية قلوبهم من ذكر الله (﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ ﴾[7]) أي: مثله في تعليق ْمنْ بـ ْويلْ (، ولا يصح كونه/ تعليقا صناعيا للفصل،) بين المتعلَّق والمتعلِّق (بالخبر) وهو للقاسية، وإنما 248 / ب

---

(1) قال الفيومي: وقال أبو زيد: الأفيل الفنى من الأبل، وقال الأصمعي: ابن تسعة أشهر أو ثمانية، وقال ابن فارس: جمع الأفيل: آفال، والأفال صغار الغنم. المصباح المنير: (أ. ف. ل) 15.

(2) شرح شواهد المغني: 2/ 737.

(3) التوبة: 38.

(4) ما بين المعقوفين ثابت في متن المغني، وساقط من جميع النسخ.

(5) الزمر: 22.

(6) الأنبياء: 97. في (س) بزيادة: الظاهر أن ْفيْ فيهما بمعنى ْعنْ متعلقة بقاسية، غفلة، لتعديهما بـ ْعنْ التي تدل على البعد والمجاوزة.

(7) ص: 27.

جاز وقوع النكرة مبتدأ[1]؛ لأنه دعاء عليهم، والدعاء من المسوغات كما سيأتي (وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأول للتعليل، أي: من أجل ذكر الله؛ لأنه إذا ذكر قست قلوبهم، وزعم ابن مالك أن 'من' في نحو: 'زيد أفضل من عمرو' للمجاوزة، وكأنه قيل: 'جاوز زيد عمرا في الفضل'[2]، قال: وهو أولى من قول سيبويه وغيره: إنها لابتداء الارتفاع في نحو: 'أفضل منه'، وابتداء الانحطاط في نحو: 'شر منه' إذ لا يقع بعدها 'إلى' انتهى[3].

(وقد يقال: ولو كانت للمجاوزة لصح في موضعها 'عن') قال الرضي: لا تستعمل عن مكانها؛ لأنها صارت علما في التفضيل[4].

(السابع: مرادفة الباء في نحو: ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾[5] قاله يونس[6]) [ونقله عن الأخفش[7]، وهو قول كوفي، ذكره ابن عقيل][8] (والظاهر أنها للابتداء) قيل: وإن أريد كون الطرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء[9]، وإن أريد أن الطرف وقع ابتدأة النظر منه فـ'من' لابتداء الغاية، فهما معنيان متغايران موكلان إلى إرادة المستعمل[10].

---

(1) في (س) بزيادة: مع أنها نكرة محضة.

(2) انظر شرح التسهيل: 3/ 135.

(3) قال سيبويه: 'وكذلك هو أفضل من زيد' وإنما أراد أن يفضله على بعض ولا يعم، وجعل زيد الموضع الذي ارتفع منه، أو أسفل منه في قولك: 'شر من زيد'. الكتاب: 4/ 225.

(4) شرح الرضي: 4/ 265.

(5) الشورى: 45.

(6) قال المرادي: قال الأخفش:، قال يونس: أي: بطرف خفي كما تقول العرب:'ضربته من السيف' أي: بالسيف، هذا قول كوفي، ويحتمل أن تكون لابتداء الغاية. الجنى الداني: 314.

(7) انظر معاني القرآن للأخفش: 2/ 687.

(8) ساقط من (س). المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 248.

(9) في (س) بزيادة: كما قاله يونس.

(10) حاشية الشمني: 2/ 89.

(الثامن: مرادفة ْفيْ) وهو قول كوفي[1] (نحو: ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[2] ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾[3]، والظاهر أنها في الأولى لبيان الجنس مثلها في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾[4].

التاسع: موافقة ْعندْ،نحو:﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُم مِنَ اللهِ شَيْئاً﴾[5] قاله أبو عبيدة[6]، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل.

العاشر: مرادفة ْربماْ، وذلك إذا اتصلت بـْماْ كقوله:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسانَ مِنَ الْفَمِ)

تقدم شرحه في ْماْ (قاله السيرافي، وابن خروف، وابن طاهر، والأعلم، وخرجوا عليه قول سيبويه[7]: واعلم أنهم مما يحذفون كذا) قال أبو حيان: كان أبو علي لا يرتضي هذا المذهب؛ لكون سيبويه إذا ذكر ْمماْ إنما يريد التكثير، فلا يحسن إذ ذاك استعمال ْربْ إذا كان معناها يناقض المراد[8] (والظاهر أن ْمنْ فيهما ابتدائية، وْماْ مصدرية)[9] وقيل هذا ليس بظاهر في قول سيبويه[10] (، وأنهم جُعِلُوا كأنهم

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 249.

(2) الأحقاف: 4.

(3) الجمعة: 9.

(4) البقرة: 106.

(5) آل عمران: 10.

(6) انظر البحر المحيط: 2/ 388.

(7) في (س) بزيادة: في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض. الكتاب: 1/ 24.

(8) قال أبو حيان: ْ وزعم السيرافي، والأعلم، وابن طاهر، وابن خروف، أن ْمنْ إذا كان بعدها ْماْ كانت بمعنى ْربماْ، وزعموا أن سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه، وأنكر الأستاذ أبو علي، وأصحابه ذلك، وردوه وتأولوا ما زعموه من ذلك.

الارتشاف: 2/ 443.

ـ ابن طاهر هو: أبو عبد الرحمن محمد بن احمد بن إسحاق بن زيد بن طاهر القيسي، أمير أندلسي أديب، اهتم بالأدب وأهله، كان كريما جواداً، يشبهونه في أدبه بالصاحب بن عباد، ت(480) هـ

(9) في (س) بزيادة: هكذا خرج ذلك أبو علي وأصحابه.

(10) حاشية الشمني: 2/ 89.

خلقوا من الضرب والحذف) لكثرة وقوعها منهم (مثل: ﴿ خُلِقَ الإِنسَانُ مِن عَجَلٍ﴾[1].

(الحادي عشر: مرادفة ’على‘) أثبته الأخفش والكوفيون[2] (نحو: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾[3] وقيل: على التضمين، أي: منعناه منهم بالنصر) قال ابن القاسم: هذا أولي من تضمين الحرف معنى حرف آخر[4].

(الثاني عشر: الفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادين) قال ابن القاسم: وقد تدخل على ثاني المتباينين نحو: ’لا تعرف زيداً من عمرو‘[5]، ونحو: ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾[6] ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾[7] قاله ابن مالك، وفيه نظر[8]؛ لأن الفصل مستفاد من العامل، فإن ’ماز‘ و’ميز‘ بمعنى ’فصل‘، والعلم صفة توجب التمييز[9]، والظاهر أن من في الآيتين للابتداء، أو بمعنى ’عن‘.

الثالث عشر: الغاية) أثبته الكوفيون[10] (قال سيبويه: ’وتقول رأيته من ذلك الموضع‘ فجعلته غاية لرؤيتك[11]/ أي: محلا للابتداء والانتهاء) هذا هو القول 1/249
الذي حمل عليه المغاربة قول سيبويه، وقال ابن السراج: وحقيقة المسألة أنك إذا قلت: ’رأيت الهلال خلال السحاب‘ فـ’من‘ للهلال، فالهلال غاية رؤيتك، فلهذا

---

(1) الأنبياء: 37.
(2) قال الأخفش: كما كانت ’من‘ في معنى ’على‘ في قوله: ﴿ ونصرناه من القوم ﴾ أي: على القوم.
(3) الأنبياء: 77.
(4) الجني الداني: 313.
(5) الجنى الداني: 314.
(6) البقرة: 220.
(7) آل عمران: 179.
(8) شرح التسهيل: 3/ 137.
(9) في (س) بزيادة: غَيَّرَ فيه ترتيب اللف أخذاً من القريب.
(10) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 248.
(11) انظر الكتاب: 4/ 225.

جعل سيبويه "منْ" غاية في قولك: "رأيته من ذلك الموضع"، [و أنكر المغاربة ذلـك][1] ذكره ابن عقيل[2] (قال) أي: سيبويه (وكذا أخذته من زيد) فـ"زيدٌ" محل لابتداء

الغاية وانتهائها معاً[3] (وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجاوزة، والظـاهر عنـدي أنها للابتداء، لأن الأخذ ابْتُدِئ من عنده وانتهى إليك[4].

الرابع عشر: التنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو: "ما جاءني من رجلٍ" فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس، ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال: "بل رجلانِ" ويمتنع بعد ذلك دخول "من) لزوال احتمال نفي الوحدة.

(الخامس عشر: توكيد العموم، وهي الزائدة في نحو: "ما جاءني من أحـد أو من ديارٍ" فإن "أحداً، ودَيَّاراً" صيغتا عموم، وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

أحدها: تقدم نفي[5]، أو، نهي، أو استفهام بـ"هل) قيدته إذ لا يحفظ ذلك في غير "هلْ" من أدوات الاستفهام[6] (نحو: ﴿ مَا تَسْقُطُ مِـنْ وَرَقَـةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَـا ﴾[7] ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الـرَّحْمَنِ مِـنْ تَفَـاوُتٍ ﴾[8] ﴿ فَـارْجِعِ الْبَـصَرَ هَـلْ تَـرَى مِـن فُطُورٍ﴾[9] وتقول: "لا يقم من أحدٌ" وزاد الفارسي الشرط[10] كقوله:

---

(1) ساقط من (س).

(2) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 248.

(3) الأصول في النحو: 1/ 411.

(4) انظر شرح التسهيل: 3/ 135. في (س) بزيادة: قال ابن القاسم: مثل "أينَ" لانتهاء الغاية، قربت منه مـساوٍ انقربت إليهْ . الجني الداني: 312.

(5) في (س) بزيادة: "بـلمْ"، ولما، وإن، ولن، ولا.

(6) في (س) بزيادة: كما في الجنى الداني.

(7) الأنعام: 59.

(8) الملك: 3.

(9) الملك: 3.

(10) انظر المسائل البغداديات: 313.

وَمَهْمَا تَكُـنْ عِنْـدَ امْـرِئٍ مِـنْ خَلِيْقَـةٍ   وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[1]

بيت من الطويل لزهير، قال الشمني[2]: ذكَّرَ الضمير في "يكـن" حمـلاً على لفظ "مهما"، وأنث الثاني حملاً على معناه؛ لأنه في معنى الخليقة، والخلـق والخليقة واحد، والتأنيث[3] جاء بعد التبيين بقوله: "ومن خليقة"، خالها بالمعجمة أي: حسبها (وسيأتي) في (فصل مهما.

الثاني: تنكير مجرورها.

الثالث: كونه فاعلا، أو مفعولا به) نحـو: ﴿ وَمَـا أَرْسَـلْنَا مِـن رَسُـولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾[4] (أو مبتدا) نحو: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُه ﴾[5]

(تنبيهات

أحدها: قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قولـه تعـالى ﴿ مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ﴾[6] ولك أن تقدر "كان" تامة؛ لأن مرفوعها فاعل، وناقصة؛ لأن مرفوعها شبيه بالفاعل، وأصله المبتدأ.

---

(1) البيت لزهير في ديوانه: 77، شرح شواهد المغني: 1/ 386، حاشية الشمني: 2/ 89، حاشية الأمير: 2/ 17، شرح أبيات المغني: 5/ 328. والشاهد فيه: زيادة "من" في قوله: "من خليقة" بعد الشرط.

(2) حاشية الشمني: 2/ 89. في (س) بزيادة: في قوله: ﴿ قالوا مهما تاتنا به من اية ﴾.

(3) في (س) بزيادة: في الآية، والبيت.

(4) إبراهيم: 4.

(5) الأعراف: 59.

(6) المؤمنون: 91.

الثاني: تقييد المفعول بقولنا "به" وهي عبارة ابن مالك[1] أي: تعبيره ليصح حملها على التقييد، وتأنيث الضمير باعتبار اللفظ (فتخرج بقية المفاعيل[2]) وجعل ابن عقيل المتسع فيه مثل المفعول به نحو: "ما ضرب من ضرب شديد" "ما سير من ميل" و"ما صيم من يوم"[3] (وكأن وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهن في المعنى بمنزلة المجرور بـ"مع") يعني التي بمعنى مكان الاجتماع أو زمانه، لا بمعني "عند" حتى يرد عليه حكاية سيبويه "ذهب من معه"[4] (وباللام بـ"في" ولا تجامعهن "من"، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه، وقد خرج عليه أبو البقاء/ ﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾[5] فقال: "من" زائدة و"شيء" في موضع 249 / ب
المصدر، أي: تفريطا مثل: ﴿ لاَ يَضِركُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾[6] والمعنى تفريطاً، وضراً، قال: ولا يكون مفعولا به؛ لأن "فرط" إنما يُتعدى إليه بـ"في"، وقد عُدِّي بها إلى الكتاب[7]، قال: وعلى هذا) التأويل (فلا حجة في الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحاً[8]) [قال الحلبي:][9] لم يقل به أحد؛ لأنه مكابرة

---

(1) في (س) بزيادة: العبارة هنا بمنى التعبير، فيصح جملها على التقيد، وتأنيث الضمير. انظر شرح التسهيل: 3/ 30.

(2) في (س) بزيادة: قال أبو حيان: وتزاد في المتسع فيه من ظرف، و مصدر نحو: "ما سير من سير شديد" و "ما صيد عليه من يوم" وقيل: هذا داخل في المفعول به، إذ كان منهما مفعول به على الاتساع. الارتشاف: 2/ 445.

(3) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 251.

(4) في (س) بزيادة: وقراءة من قرأ ﴿ وهذا ذكر من معي ﴾ بتنوين ذكر، وكسر ميم "من" لأن مع فيما بمعنى عند. انظر الكتاب: 4/ 420.

(5) الأنعام: 38.

(6) آل عمران: 120.

(7) في (س) بزيادة: وفيه أنه يجوز أن يتعلق "في شيء" بـ"فرطنا" بعد تقيده، بتعلق في الكتاب كما قيل في: أكلت من بستانك من العنب.

(8) انظر التبيان في إعراب القرآن: 1/ 378، 388.

(9) ساقط من (س).

في الضروريات، و قولهما مبني على تفسير الكتاب بالقرآن لا باللوح المحفوظ وإلا فلا يتجه[1] (قلت: وكذا لا حجة فيها لو كان شيء مفعولا به) بأن يضمّن فرطنا معنى أهملنا[2] (،لأن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى ﴿ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾[3] وهو) أي: كون المراد بالكتاب اللوح المحفوظ (رأي الزمخشري،[4] والسياق يقتضيه[5]) قال البيضاوي: ما فرطنا في الكتاب يعني اللوح المحفوظ فإنه يشمل ما يجري في العالم من الجليل والدقيق لم يهمل فيه أمر حيوان ولا جماد[6].

(الثالث: القياس انها لا تزاد في ثاني مفعولي ظنْ، ولا ثالث مفعولات أعلم) [قال ابن عقيل: وفي ثاني أعلم نظر][7] (لأنهما في الأصل خبر[8]، وشذت قراءة بعضهم) زيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي جعفر[9] (﴿ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء ﴾[10] بـ بْناءْ نتخذ للمفعول) من اتخذ المتعدي إلى مفعولين، فالأول ضمير المتكلم، والثاني من أولياء، ومن للتبعيض قاله الزمخشري[11]، [وقيل: زائدة][12][13]، قال أبو البقاء[14]: هذا لا يجوز عند أكثر

---

(1) الدر المصون: 3/ 53.

(2) في (س) بزيادة: قال بعض المحققين هذا هو الأظهر.

(3) الأنعام: 59.

(4) في (س) بزيادة: يعني ما قبله وما بعده.

(5) الكشاف: 2/ 91.

(6) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 4/ 85، 86.

(7) ساقط من (س). المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 251.

(8) في (س) بزيادة: يشعر بأنها تزاد في ثاني أعلم قال: أبو حيان: وفيه نظر.

(9) في (س) بزيادة: وأبو الرجاء، وأبو الحسن. المحتسب: 2/ 162، البحر المحيط: 6/ 489.

(10) الفرقان: 18.

(11) الكشاف: 3/ 320.

(12) ساقط من (س).

(13) انظر البحر المحيط: 6/ 489.

(14) في (س) بزيادة: وأولياء هو المفعول الثاني.

النحويين؛ لأن ْمنْ لا تزاد في المفعول الثاني بل في الأول[1] [لقولـك: ْمـا اتخـذت من أحد ولياً][2] (، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة ْمنْ في الحال[3]) من نائب فاعل لنتخذ وهو ْنحنْ (ويظهر لي فساده في المعني؛ لأنك إذا قلت: ْما كان لك أن تتخذ زيداً في حالة كونه خاذلا لكْ فأنت مثبت لخذلانه، ناه عن اتخاذه) [كتب هنا في بعض الهامش][4] وفيه نظر، نعم فهو محتمـل، فـإن اجتمـاع الحـال مـع عاملـه منتف، وكل من الحال والعامل بانفراده يحتمل الثبوث، والنفي، ورد بـأن هـذا في النفي المحض[5]، وأما ما كان بمعنـى التـوبيخ والتنـديم كمـا في المثـال فـإن الفعـل والحال فيه مثبتان، والآية للنفي المحض؛ لأن المعني على هذه القراءة مـا يـصح لنـا ان نتخذ دونك أولياء، فكيف نحمل غيرنا علـى ذلـك؟ (وعلـى هـذا فيلـزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

الرابع: أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث، فيلـزمهم زيادتهـا في الخـبر في نحو: ْما زيد قائماً، والتمييز في نحو: ْما طاب زيد نفساً والحال في نحو: ْما جاء أحد راكباً وهم لا يجيزون ذلك، وأما قول أبي البقاء في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾[6] إنه لا يجوز كون آية حالاً، وْمنْ زائدة كما جاءت آية حالاً في ﴿ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً﴾[7] والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً، ففيه تخريج التنزيل على شـيء إن ثبت فهو شاذ، أعني زيادة ْمنْ في الحال) قال الحلبي: لا يحفظ زيادة ْمنْ في الحال/ ، 250 / ب
وإن كانت منفية[8] [من قال][9] يرد عليه قول الزمخشري[10]: و من الأوثـان إبانـة

---

(1) في (س) بزيادة: كما في قراءة العامة.
(2) ساقط من (س). التبيان في إعراب القرآن: 2/ 212.
(3) انظر شرح التسهيل: 3/ 139.
(4) في (س): قيل: في الهامش مكتوب.
(5) حاشية الشمني: 2/ 90.
(6) البقرة: 106.
(7) الأعراف: 73. التبيان في إعراب القرآن: 1/ 92.
(8) الدر المصون: 1/ 335.
(9) في (س): وما قيل.
(10) في (س) بزيادة: في ﴿ اجتنبوا الرجس ﴾.

للرجس، وتمييز له، وساحته برئة من حمل الآية على الوجه الشاذ[1] وفيه أيضاً (وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل) وقوله (، ولا يظهر فيه معني الحال) عطف على ليس، وقوله (حالاً)[2] مفعول فإن التقدير، لأنه بمعنى التنظير، قيل: الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال، وإنما هما غالبان[3]، فلا يكون عدمهما مبطلا دعوى حالية آية مع أنهما يمكن أن تأول بمشتق، وأما قوله ولا يظهر فيه معني الحال فممنوع، وأجيب بأن الحال وإن كان ليس بلازم اشتقاقها، وانتقالها لا تقع جامدة إلا في عشر مسائل[4]، ولو سلم فاعتراض المصنف إنما هو بمجموع الثلاثة[5]، ومنع الأخير مكابرة، فلا تسمع، قيل: الأولى أن يقال: سلمنا وقوع الحال في الجامد وغير المنتقل، ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف الاشتقاق[6][7] (والتنظير بما لا يناسب) عطف على تخريج (فإن ﴿ آية﴾ في ﴿ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾[8] بمعنى علامة) واحدة الآيات (لا واحد الآى) قد يكون مراده التنظير في كون لفظ الآية وقع منكراً حالا في الموضعين لا في اتحاد المعنيين[9] (وتفسير اللفظ بما لا يحمله، وهو قوله قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية) قيل: وآية تفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط، وهي حال من العام فيلزم عمومها[10] (ولم يشترط الأخفش واحد من

---

(1) في (س) بزيادة: قول بلا فهم. الكشاف: 3/ 223.
(2) في (س): وتقدير عطف على تخريج.
(3) حاشية الشمني: 2/ 90.
(4) حاشية الشمني: 2/ 90.
(5) في (س) بزيادة: كونه ليس بمشتق، ولا متنقل لا يظهر فيه معنى الحال.
(6) في (س) بزيادة: كما قال الرضي، وليس بشيء.
(7) انظر شرح الرضي: 2/ 32.
(8) الأعراف: 73.
(9) حاشية الشمني: 2/ 90.
(10) حاشية الشمني: 2/ 90.

الشرطين الأولين[1]، واستدل بنحو: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾[2]﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِن ذُنُوبِكُمْ﴾[3]) ومِنْ هنا تبعيضية عند سيبويه[4]، أي: يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً،واعترض بأنه يناقض قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾[5]، وأجيب بأن هذا لأمة محمد صلى الله عليه وسلم[6]، وقوله تعالي ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِن ذُنُوبِكُمْ﴾ خطاب لقوم نوح، قال الرضي: ولو كان خطاباً لأمة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها[7] (﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾[8] ﴿ وَيُكَفِّرْ عَنكُم مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[9]) الآية من سورة البقرة[10]، والواو ثابتة بإجماع القراء[11]، والمصنف حذفها، وهو جائز لقوله عليه الصلاة والسلام[12] ﴿ مَنْ نَسِيَ صَلاَةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا لاَ كَفَّارَةَ لَهَا ﴾[13] وتلا﴿ وَأَقِمِ الصَّلاَةَ لِذِكْرِي ﴾[14] (ولم يشترط الكوفيون) الشرط (الأول) وليس هذا مذهب جميعهم؛ لأن الكسائي وهشاماً يريان زيادتها بلا شرط، وهو مذهب الأخفش، وإليه ذهب ابن مالك كما في

---

(1) انظر معاني القرآن: 2/ 488.
(2) الأنعام: 34.
(3) الأحقاف: 31.
(4) انظر الكتاب: 4/ 225.
(5) الزمر: 53.
(6) حاشية الشمني: 2/ 90.
(7) شرح الرضي: 4/ 268.
(8) الكهف: 31.
(9) البقرة: 271.
(10) في (س) بزيادة: "ونكفر" قرا نافع، وحمزة، والكسائي، بالنون والجزم، وابن عامر،وحفص بالياء والرفع.
(11) البحر المحيط: 2/ 325، النشر: 2/ 263.
(12) في (س) بزيادة: فيما يحكي عن ربه "أعددت لعبادي ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، وقرأ وإن شيتم فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين.
(13) في (س) بزيادة: إلا ذلك: وهي رواية البخاري. فتح الباري،كتاب ومواقيت الصلاة،باب من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها ولا يعيد إلا تلك الصلاة:2/ .
(14) طه: 14.

الجني الداني[1] (واستدلوا بقولهم: قد كان من مطرٍ وبقول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنْمِــي لَهَــا حُبُّهَــا عِنْــدَنَا   فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ[2])

بيت من المتقارب، ينمي يزيد، والكاشح الذي يضمر لك العداوة، ويضر مضارع ضار ضراً بمعني ضر، قيل: استدلالاً لهم بالبيت لا يتجه على الفارسي لجواز أن تكون ما شرطية، وتقدم/ الشرط عنده مسوغ للزيادة كما مر[3] (وخرج 250/ب الكسائي على زيادتها[4] ﴿إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون﴾ وابن جني قراءة بعضهم) سعيد بن جبير، والحسن (﴿ لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾[5] بتشديد لَمَّا، وقال: أصله لمن ما، ثم أدغم[6] ثم حذفت ميم مَن[7]) لاجتماع ثلاث ميمات، قال أبو حيان: وهذا التوجيه في غاية البعد، ويتنزه كلام العرب أن يأتي فيه مثله، فكيف في كتاب الله تعالى؟[8] (، وجوز الزمخشري في ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِن بَعْدِهِ مِن جُنْدٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴾[9] الآية،

---

(1) الجنى الداني: 318.

(2) البيت لعمر بن ربيعة في ديوانه: 187، الجنى الداني: 318، شرح شواهد المغني: 2/ 739، شرح أبيات المغني: 5/ 329.

(3) حاشية الشمني: 2/ 91.

(4) قال المرادي: لأن الكسائي وهشاما يريان زيادتها بلا شرط. الجنى الداني: 318.

(5) آل عمران: 81.

(6) في (س) بزيادة: الميم في النون للتقارب.

(7) المحتسب: 1/ 164، البحر المحيط: 2/ 509.

(8) البحر المحيط: 2/ 512.

(9) يس: 28.

كون المعنى ومن الذي كنا منزلين، فيجوز زيادتها مع المعرفة) والذي يظهر من كلام الزمخشري في سورة يس أن 'ما' نافية، حيث قال: معنى وما كنا منزلين، وما كان يصح في حكمتنا أن ننزل في إهلاك حبيب جندا من السماء[1]، ولعل إسناد ذلك إليه سهو، وإنما هو تخريج ابن عطية 'ما' اسم معطوف على 'جند' ومن الذي كنا منزلين[2] ورده أبو حيان: بأن 'من' مزيدة، وهذا التقدير يؤدي زيادتها في الموجب جارة لمعرفته، ولا يجوز هذا عند غير الأخفش من البصريين[3]، وأجيب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع[4]، قال أبو البقاء: 'ما' نافية، أو زائدة، أي: قد كنا منزلين[5]، [ورد][6] بأن هذا فاسد لفظاً ومعنى[7] (وقال الفارسي: في ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾[8] يجوز كون 'ما' و'من' الأخيرتين زائدتين، فجوز الزيادة في الإيجاب[9]) ونقل الإمام عنه أنه قال: من الأولى للابتداء[10]، والثانية للتبعيض؛ لأن ما ينزله الله بعض تلك الجبال التي في السماء، والثالثة: للتبيين لأن جنس تلك الجبال جنس البرد، ومفعول الإنزال محذوف والتقدير: ننزل من السماء من فيها من برد برداً[11] (،وقال المخالفون: التقدير)

---

(1) الكشاف: 3/ 649.

(2) قال ابن عطية: و'ما' عطف على 'جنداً' أي: من جند، ومن الذي كنا منزلين على الأمم مثلهم قبل ذلك. المحرر الوجيز: 4/ 452.

(3) البحر المحيط: 7/ 332.

(4) حاشية الشمني: 2/ 91.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 295.

(6) في (س): ورده الشهاب.

(7) قال السمين الحلبي: وهذا لا يجوز البتة لفساده لفظاً ومعنى. الدر المصون: 5/ 480.

(8) النور: 43.

(9) قال الفارسي: وقد جعلنا 'من' في بعض هذه التأويلات زائدة [في الإيجاب] وذلك مذهب أبي الحسن الأخفش، والكسائي. المسائل البغداديات: 242.

(10) في (س) بزيادة: الغاية.

(11) التفسير الكبير: 24/ 14.

أي: تقدير ولهم قد كان من مطر[1] (قد كان هو، أي: كائن من جنس المطر) على أن يكون مرفوع كان ضميراً راجعاً إلى كائن، [ومن مطر حال منه][2]، وأجيب أيضاً بأنه على سبيل الحكاية[3]، وكأنه سئل هل كان مطر؟ كما قال: دعني من تمرتان [ذكره الرضي][4] وعلى هذا فغير الموجب أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، وقال ابن الحاجب: شيء من مطر، و"من" للتبعيض، أو للتبيين[5]، ورده الرضي بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف بلا شرط قليل [وخاصة إذا كان الموصوف فاعلا][6] (و"فما قال هو" أي: قائل من جنس الكاشح، وإنه من أشد الناس أي: إن الشأن، ولقد جاءك هو أي: جاء من الخبر كائنا من نبإ المرسلين) وجوز الرضي كون الضمير جاء للقرآن، ومن نبإ حالاً[7] (أو لقد جاءك نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربية؛ لأن الصفة غير مفردة، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه) تقدم هذا في إن المكسورة (واختلف في "من" الداخلة على "قبل" و"بعد"، فقال الجمهور: لابتداء الغاية، ورد بأنها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر[8]، وأجيب بأنهما غير متأصلين في الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان، إذ المعنى/ "جئت قبلك" جئت زمناً قبل زمن مجيئك؛ فلهذا 1/251
سهل ذلك فيهما[9]) وفي [حاشية التسهيل][10] أنهما قد يكونان في

---

(1) حاشية الدسوقي: 2/ 269.

(2) ساقط من (س).

(3) شرح الرضي: 4/ 268.

(4) ساقط من (س).

(5) انظر شرح الرضي: 4/ 268.

(6) ساقط من (س). شرح الرضي: 4/ 268.

(7) شرح الرضي: 4/ 268.

(8) انظر الجنى الداني: 308، 309، المساعد في تسهيل الفوائد: 2/ 46.

(9) حاشية الأمير: 2/ 18.

(10) في (س): في حواشي التسهيل.

الأشخاص[1]؛ فلهذا سهل دخول "منْ" عليهما[2] (وزعم ابن مالك أنها زائدة[3]، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها[4][5].

مسألة: ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾[6] "منْ" الأولي للابتداء) متعلقة بـ"يخرجوا"(والثانية للتعليل، وتعلقها بأرادوا، أو بـ"يخرجوا أو للابتداء فالغم بدل اشتمال، وأعيد الخافض، وحذف الضمير) إذ لا بد له[7] من ضمير (أي: من غم فيها.)

(مسألة: ﴿ مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا ﴾[8] "منْ" الأولى للابتداء، والثانية إما كذلك[9] فالمجرور بدل بعض، وأعيد الجار[10]) [وحذف الضمير أيضاً][11] (وإما لبيان الجنس فالظرف حال، والمنبت محذوف، أي: ما تنبته كائنا من هذا الجنس.

مسألة: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾[12] "منْ" الأولى مثلها في "زيد أفضل من عمرو) تقدم هذا قريباً، [قال القاسمي:][13] واختُلِف في

---

[1] في (س) بزيادة: وقيل إنهما لا يختصان بالزمان بل يكونان للمكان أيضاً كما تقول داري من دارك،أو بعدها.

[2] حاشية الشمني: 2/ 91.

[3] انظر شرح التسهيل: 3/ 140.

[4] في (س) بزيادة: وقد مر أن الرضي جزم بأنه من داخلة على الظروف بمعنى "منْ".

[5] معاني القرآن للأخفش: 1/ 272، 273.

[6] الحج: 22.

[7] في (س): لابد لبدل الاشتمال من ضمير، وقد يقدر.

[8] البقرة: 61.

[9] في (س) بزيادة: أي: للابتداء أيضاً.

[10] في (س) بزيادة: لابد فيه أيضاً من تقدير ضمير يعود على المبدل منه.

[11] ساقط من (س).

[12] البقرة: 140.

[13] في (س): قال ابن القاسم.

معنىٰ مَن[1] هذه، فقال المبرد وجماعة: هي للابتداء المجرد عن التبعيض[2]، وصححه ابن عصفور[3]، وذهب سيبويه أى أنها للابتداء، ولا يخلوا من التبعيض[4]، (ومن الثانية للابتداء على أنها متعلقة باستقرار مقدر، أو بالاستقرار الذي تعلقت به ْعندْ أي: شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به، قيل: أو بمعنى عَنْ على أنها متعلقة بـمْنْ على جعل كتمانه عن الأداء الذي أوجبه الله كتمانه عن الله) مفعول ثان لجعل، وقد مر أن كتم لا تتعدى بـمْنْ هكذا في أكثر النسخ، فقيل: لم يُدْرَ أين مر ذلك؟، وفي بعضها[5] (وسيأتي أن كُتمْ لا يتعدى بـمْن) فقيل: وعد بلا وفاء[6]، قال الفيومي: كتم من باب قتل يتعدى لمفعولين، ويجوز زيادة مْنْ في الأول[7]، فيقال: كُتمت زيداً الحديثْ وكتمت منه الحديثْ، مثل: ْبعته الدارْ، وبْعت منه الدارْ [ومنه عند بعضهم ﴿ قَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾[8].

(مسألة: ﴿ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءَ ﴾[9] مَنْ للابتداء، والظرف صفة لـشْهوةْ، أي: شهوة مبتدأة[10] من دونهم، قيل: أو للمقابلة كـخذ من هذا دون هذا أي: اجعله عوضا منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدم،

---

(1) في (س) بزيادة: المصاحبة لأفعل التفضيل.

(2) ينظر المقتضب: 4/ 136.

(3) ينظر المقرب: 217، 218.

(4) في (س): وقد مر قريباً أنها عند ابن مالك للمجاوزة بمعنى ْعنْ ورجحه على قول سيبويه وغيره، وزيفه المصنف. ينظر الكتاب: 4/ 224، 225، الجنى الداني: 311، 312.

(5) حاشية الشمني: 2/ 91.

(6) حاشية الشمني: 2/ 91.

(7) المصباح المنير: (ك. ت. م) 277.

(8) ساقط من (س). غافر: 28.

(9) الأعراف: 81.

(10) في (س) بزيادة: على صيغة اسم الفاعل.

ويرده أنه لا يصح التصريح به، ولا بالعوض مكانها هنا) إذ لا وجه أن يقال اناتون الرجال بدل دون النساء[1].

(مسألة: ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾[2] الآية فيها مِنْ ثلاث مرات، الأولى للتبيين؛ لأن الكافرين نوعان كتابيون ومشركون) وأجيز كونها للتبعيض،(والثانية زائدة) إي: ان ينزل خير من ربكم، قال الحلبي: وحسن زيادتها هنا لانسحاب النفي على ننزل من حيث المعنى؛ [لأنه إذا نفيت الواردة انتفى متعلقها][3][4]، وقيل: للتبعيض فعلى هذا يكون نائب الفاعل "عليكم"، والمعنى أن ينزل عليكم خيرا من الخيور[5] (الثالثة: لابتداء الغاية/) فتتعلق بـ "ينزل" [وأجيز][6] كونها للتبعيض 251 / ب صفة خير بتقدير: من خيور ربكم[7]، وفي محلها وجهان: الجر على اللفظ، والرفع على المحل.

(مسألة: ﴿ لآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴾[8] ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجاً مِّمَّنْ يُكَذِّبُ ﴾[9] الأولى منهما للابتداء) وقيل: للتبعيض[10] (والثانية للتبيين مسألة: ﴿ وَنُودِي مِن شَاطِئِ الْوَادِ الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾[11] من فيها للابتداء، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بدل اشتمال)

---

(1) في (س) بزيادة: وقد مر أن علامة كون من بمعنى البدل صحة لفظ البدل مكانها.
(2) البقرة: 105.
(3) ساقط من (س).
(4) الدر المصون: 1/ 333.
(5) البحر المحيط: 1/ 340.
(6) الدر المصون: 1/ 333.
(7) الدر المصون: 1/ 333.
(8) الواقعة: 52.
(9) النمل: 83.
(10) البحر المحيط: 8/ 210.
(11) القصص: 30.

فلا بد من تقدير ضمير يعود على المبدل منه، [وقيل][1]: تكرار مَنْ يغني عن تقديره[2] (لأن الشجرة كانت نابتة بالشاطئ) [وكأن المصنف][3] لم يذكر مَنْ التجردية كما ذكرها صاحب اللب[4]، ولما اختلف أنها ابتدائية، أو بيانية ذكر التفتازاني في قوله تعالى ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقاً ﴾[5] وذكر الزركشي لمَنْ معنى آخر وهو الملابسة كقوله تعالى ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ﴾[6] وقوله عليه الصلاة والسلام لعلي رضي الله عنه ﴿ أنت مني بمنزلة هارون من موسى﴾[7] وسماها بعض المتأخرين مَنْ الاتصالية[8].

---

(1) في (س): ومن قال أن.

(2) في (س) بزيادة: فقد نسي ما قدمه. حاشية الشمني: 2/ 91.

(3) ساقط من (س).

(4) قال الاسفراني: وللتجريد في "لقيت من زيد أسداً اللباب في علم الإعراب: 150، 151.

(5) البقرة: 25. انظر حاشية السعد على كتاب الكشاف: 45/ أ.

(6) آل عمران: 34.

(7) سنن ابن ماجة، كتاب السنة، فصل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، 49.

(8) البرهان في علوم القرآن للزركشي: 4/ 426.

- الزركشي هو: أبو عبد الله محمد ابن بهادر بن عبد الله بدر الدين، عالم بفقه الشافعية، والأصول، له تصانيف كثيرة في عدة فنون منها: البرهان في علوم القرآن، الإجابة على ما استدركته عائشة عن الصحابة، ت(794)هـ

الدرر الكامنة: 3/ 397، شذرات الذهب: 6/ 335، الأعلام: 6/ 60.

[مبحث: مَنْ]

(مَنْ: على خمسة أوجه) الأنسب للتفصيل على أربعة أوجه، وكأنه جعل الاستفهامية وجهين (شرطية نحو: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾[1] واستفهامية نحو: ﴿ مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾[2] ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾[3] وإذا قيل: "من يفعل هذا إلا زيد" فهي "من" الاستفهامية أشربت معنى النفي، ومنه ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾[4] ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو، خلافا لابن مالك، بدليل ﴿ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾[5]) قال: في التسهيل ويكثر قيام أن مقرونة بالواو مقام النافي فيجاء بـ"إلا" قصدا للإيجاب[6]، قال ابن عقيل: إن كان ذكر الواو لأجل الكثرة فلا اعتراض عليه، أو القصد الاشتراط فيعترض بأنه لا يمتنع أن يقال: "من يغلب الرجال إلا زيد" أي: ما يغلبهم إلا هو؛ لأن الواو لا مدخل لها في إرادة هذا المعنى[7]، قيل: لا يتوجه نقص المصنف بآية الكرسي، إذ لا يصح أن يكون الأصل "لا ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه" حتى يقال إنها قامت مقام حرف النفي[8]، وأجيب بأن المراد من قيام النافي: قيامهما مقامه مع بقاء اللفظ على حاله وهو ممنوع، بل المراد سواء بقي اللفظ على حاله نحو: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾[9] أو لم يبق كما في آية الكرسي، فإنه بمعنى لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه

---

(1) النساء: 110، 123.

(2) يس: 52.

(3) طه: 49.

(4) آل عمران: 135.

(5) البقرة: 255.

(6) شرح التسهيل: 4/ 109.

(7) في (س) بزيادة: وعلى هذا فجزم المصنف بالشق الثاني، في محل بحث. المساعد على تسهيل الفوائد: 3/ 213

(8) حاشية الشمني: 2/ 92.

(9) المصدر السابق.

(وإذا قيل:"مَن ذا لقيت"؟ فمن مبتدأ، ذا خبر موصول، والعائد محذوف) وسيجيء في الجهة الخامسة أن الأكثر في نحوه كون ذا الإشارة خبر، ولقيت جملة حالية[1] (ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون ذا زائدة، ومن مفعولا[2]، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في "من ذا لقيت" أن تكون "من" و"ذا" مركبتين كما في قولك: "ماذا صنعت"؟، ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه، وثعلب في أماليه وغيرهما، وخصوا جواز ذلك بـ"ماذا"؛ لأن "ما" أكثر إبهاماً[3]) لأنها للسؤال عن الجنس المطلق، و"مَن" للسؤال عن الجنس من ذوي العلم[4] (فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها؛ لأن التركيب/ خلاف الأصل، 1/252 وإنما دل عليه الدليل مع "ما" وهو قولهم: "لما جئت" بإثبات الألف.

وموصولة نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾[5]، ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها "رُبَّ" فِي قَوْلِه:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطَعْ[6]

---

(1) في (س) بزيادة: ويقل كون ذا موصولة، ولقيت صلة، وبعضهم لا يجيزه.

(2) حاشية الشمني: 2/ 92.

(3) في (س) بزيادة: من "مَنْ" وذلك لأن ما.

قال أبو البقاء: ﴿ ويقرض ﴾ صلة الذي، ولا يجوز أن تكون "مَنْ" و"ذا" بمنزلة اسم واحد، كما كانت "ماذا"؛ لأن "ما" أشد إبهاماً من "مَنْ" إذا كانت "مَنْ" لمن يعقل.

التبيان في إعراب القرآن: 1/ 162.

(4) في (س) بزيادة: كما قال السكاكي.

(5) الحج: 18.

(6) البيت لسويد بن أبي كاهل في خزانة الأدب: 6/ 113، حاشية الدسوقي: 2/ 273، حاشية الأمير: 2/ 18، شرح أبيات المغني: 5/ 335، شرح شواهد المغني: 2/ 740.

الشاهد فيه: دخول: ربَّ على "مَنْ" نكرة موصوفة بجملة "أنضجت".

بيت من الرمل، فإنضاج اللحم طبخه[1]، [بحيث يمكـن أكلـه][2] وغيظـا مـصدر غاظـه إذا أغـضبه، قـال ابـن الـسكيت: ولا يقـال: أغاضـبه[3]، وحكـى الأزهري عن ابن الأعرابي أن يقال[4]: [ذلك ومعنى أنضجت قلبه غيظا: أكمدته لأجل غيظي إياه، أو أكمدت غيظ قلبه][5]، ومحل مجـرور رُبَّ رفـع بالابتـداء، أو الخبر قد تمنى، ولم يطع خبر ثان، أو لم يطع وقد تمنى صفة (ووصـفت بـالنكرة في نحو قولهم: مررت بمن معجب لك) وقال حسان رضي الله عنه[6]:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَـا حُـبُّ النَّبِـيِّ مُحَمَّـدٍ إِيَّانَـا)

تقدم شرحه في فصل الباء (ويـروى برفـع غـير، فيحتمـل أن مَـنْ علـى حالها) [من كونها نكرة موصوفة][7] (ويحتمل الموصـولية، وعليهمـا[8] فالتقـدير: على من هو غيرنا، والجملة صفة أو صلة) وفيه حذف ضمير الـصلة [مـن غـير طول][9] ()، وقال الفرزدق:

إِنِّـي وَإِيَّـاكَ إِذْ حَلَّـتْ بِأَرْحُلِنَـا كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحْلِ مَمْطُورِ[10]

---

(1) في (س) بزيادة: حتى يستوي، وهنا كناية على الكمد الحاصل للقلب، أو استعاره شبه أكماد القلب.

(2) ساقط من (س).

(3) قال الجوهري: قال ابن السكيت: ولا يقال أغاضبه.
الصحاح: (غ. ي. ظ) 2/ 914.

(4) في (س) بزيادة: وانتصابه على أنه مفعول أو تمييز.

(5) ساقط من (س). قال الأزهري: وروي عن ابن عباس عن ابن الأعرابي غاظه وأغاظه وغيظه بمعنى واحد.
معجم تهذيب اللغة للأزهري: 3/ 2622.

(6) في (س) بزيادة: وقول حسان على رواية جر غير.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: أي: على موصوفية مَنْ وموصوليتها.

(9) في (س): بلا طول.

(10) البيت للفرزدق في ديوانه: 232، خزانة الأدب: 6/ 123، حاشية الشمني: 2/ 92، حاشية الأمير: 2/ 19.
والشاهد فيه: مجيء مَنْ نكرة موصوفة بممطور.

بيت من البسيط، حلت أي: نزلت الحبيبة، والرحل جمع رحل، وهو مسكن الرجل، والمحل انقطاع المطر، والباءُ، وبعدُ كلاهما متعلق بـ مُمطورُ وهو صفة لـ مَنْ (أي: كـشخصُ ممطور بواديه، وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكراتُ ورد بهذين البيتين[1]، فخرجهما على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي[2]) قيل: يمكن أن يخرج بيت الفرزدق على أن مَنْ موصولة حذف صدر صلتها، فممطور خبر إلا أنه خفض لمجاورته المخفوض[3] (وقال تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾[4] فجزم جماعة) منهم أبو البقاء (بأنها موصوفة وهو بعيد، لقلة استعمالها[5]، وآخرون موصولة) ويدل أنها نزلت في ناس بأعيانهم كـعبد الله بن أبي سلول وأصحابه ' قاله أبو حيان[6] [وبه ظهر ضعف ما ضعفه أبو البقاء من أن الموصول [لا][7] يتناول قوماً بأعينهم، والمعنى هنا على الإبهام][8] (وقال الزمخشري: إن قدرت آلْ في الناس للعهد

---

(1) قال السيوطي: 'وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل مَنْ نكرة موصوفة، إلا في مواضع تختص بالنكرة كوقوعها بعد رُبَّ همع الهوامع: 1/ 299.

(2) حاشية الشمني: 2/ 92.

(3) حاشية الشمني: 92.

(4) البقرة: 8.

(5) في (س) بزيادة: قال أبو حيان: وجعل مَنْ موصولة أكثر في لسان العرب من كونها موصوفة. التبيان في إعراب القرآن: 1/ 30.

(6) البحر المحيط: 1/ 54.

- ابن سلول هو: أبو الحباب عبد الله بن أبي بن مالك بن الحارث، المشهور بابن سلول، رأس المنافقين في الإسلام، من أهل المدينة، على ساكنها أفضل السلام، مات (9) هـ. مرآة الجنان: 1/ 18، شذرات الذهب: 1/ 13، الأعلام: 4/ 65.

(7) ساقط من (س)، ثابت في (ح) وليس من النص الذي نقل عن أبي البقاء.

(8) في (س): وفيه رد لقول أبي البقاء: 'ويضعف أن يكون بمعنى الذي؛ لأن 'الذي' يتناول قوماً بأعينهم، والمعنى هنا على الإبهامْ. وهذا نص أبي البقاء حرفياً. التبيان في إعراب القرآن: 1/ 30.

فموصولة مثل: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾[1] أو للجنس فموصوفة مثل: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾[2] ويحتاج إلى تأمل) يعني في وجه تخصيص الموصولة بالعهد، والموصوفة بالجنس، قال التفتازاني[3]: مبناه على المناسبة والاستعمال، أما المناسبة: فلأن الجنس لإبهامه يناسب الموصوفة لتنكيرها، والعهد لتعينه يناسب الموصولة لتعريفها، وأما الاستعمال: فلأن الشائع في مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة إذا جُعِلَتْ بعضاً من الجنس كالآية الثانية، والموصول مع الصلة إذا كان بعضاً من[المعهود][4] كالآية الأولى، والقرآن يفسر بعضه بعضاً[5].

تنبيهات

الأول: تقول/ :مَنْ يُكْرِمُنِي أكرمهُ فتحتمل مَنْ الأوجه الأربعة) هذا يؤيد 252 / ب
[ما أسلفناه][6] (فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين، أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية جزمت الأول ورفعت الثاني؛ لأنه جواب بغير الفاء، ومَنْ فيهن مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة، أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى، أو الثانية على خلاف في ذلك) قال في الباب الرابع: إذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره[فعله][7] وحده، أو فعل الجواب، أو مجموعهما؟ تأمل[8] (وتقول:مَن زارني زرتهُ فلا تحسن الاستفهامية، ويحسن مَا عَدَاهَا.

---

(1) التوبة: 61.
(2) الأحزاب: 23. انظر الكشاف: 1/ 54.
(3) في (س) بزيادة: وجه التخصيص.
(4) ساقط من (س)، وثابت في حاشية الشمني.
(5) حاشية السعد على الكشاف: 28/ أ.
(6) في (س): ما قلناه.
(7) في (س): فعل الشرط.
(8) مغني اللبيب: 2/ 538.

الثاني: زِيدَ في أقسام مَنْ قسمان آخران؛ أحدهما: أن تأتي نكرة تامة) أي: غير محتاجة إلى الصفة، والصلة (وذلك عند أبي علي قاله في قوله[1]:

.... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ[2]

عجز بيت من البسيط، يأتي صدره[3] في الباب الثالث[4] (فزعم أن الفاعل مستتر، ومن تمييز) [لإبهام الضمير المستتر أُعدم مرجعه][5] (، وقوله: هُوَ مخصوص بالمدح[6]، فهو مبتدأ، خبره ما قبله) وهو نعمْ لأنه جملة فعلية على قول[7] (أو خبر لمبتدأ محذوف) على قول آخر (وقال غيره) أي: غير أبي علي (من موصول فاعل) لنعم (وقوله هُوَ مبتدأ خبره هو آخر محذوف[8]، على حد قوله:

.... وَشِعْرِي شِعْرِي[9] ....

---

(1) انظر كتاب الشعر: 2/ 381.

(2) بلا نسبة في كتاب الشعر: 2/ 380، خزانة الأدب: 9/ 410، شرح أبيات المغني: 5/ 338، شرح أبيات المغني: 2/ 742، المقاصد النحوية: 1/ 487.
والشاهد فيه: جعل مَنْ عند أبي علي نكرة تامة.

(3) في (س) بزيادة:

فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه

(4) مغني اللبيب: 2/ 503.

(5) في (س): المبهم المستتر في نعم.

(6) في (س) بزيادة: كما قلنا: نعم رجلاً أنت.

(7) في (س) بزيادة: البعض في باب نعم.

(8) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 131.

(9) بعض بيت من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي تمامه:

أنا أبو النجم وشعري شعري ... لله دري ما أجن صدري

في خزانة الأدب: 1/ 439، شرح أبيات المغني: 5/ 340، شرح شواهد المغني: 2/ 947، شرح المفصل: 1/ 98، الأمالي الشجرية: 1/ 244.
الشاهد فيه: مجيء شعري الأولى مبتدأ، والثانية خبر عنه.

والظرف متعلق بالمحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل، أي: ونعم من هو ثابت في حالتي السر والعلانية[1]، قلت: ويحتاج) [إلى ذلك الغير][2] (إلى تقدير هو) أي: ضمير مرفوع منفصل (ثالث يكون مخصوصا بالمدح) وإلى تقدير هو راجع علي القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

(الثاني: التوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي من أنها تردُ زائدة كـ‌ما، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أن الأسماء تزاد[3]، وأنشد عليه:

فكفى بنا فضلا على من غيرنـا ....

فيمن خفض "غيرنا" وقوله:

يَا شَاةَ مِنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ[4] ....)

صدر بيت من معلقة عنترة من الكامل عجزه:

---

(1) في (س) بزيادة: كقوله:

أسد عليْ وفي الحروب نعامة

فإن عليْ متعلق بأسد لتضمنه معنى جرى، وفيْ متعلق بنعامة لتضمنه خائف، وكذا في مر يتعلق بـنحوْ المحذوف لحصول معنى الثبوت من حمله على الأخر قلت.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر الأمالي الشجرية: 2/ 312.

(4) البيت لعنترة بن شداد في شرح المعلقات السبع للزوزني: 63، في خزانة الأدب: 6/ 130، شرح المفصل: 4/ 12، شرح شواهد المغني: 1/ 481، شرح أبيات المغني: 5/ 341.
والشاهد فيه: زيادة "مَنْ" عند الكسائي.

حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَـمْ تَحْرُمِ

أطلق الشاة على المرأة تشبيها لها بالبقرة الوحشية، قيل: أراد هنا حرمت عليه لتزوج أبيه إياها[1]، وقيل: للحرب الـتي بـين قبيلتهـا وقبيلتـه، فتمنـى عـدم الحرب بينهما، وعدم تزوج أبيه إياها ليتأتى له تزوجهـا[2] (فـيمن رواه بمـن دون ما، وهو خلاف المشهور) وروى الزوزني: ياشاة ما قنص، فقال: ما زائدة، والشاة كناية عن المرأة، يقول: يا هؤلاء اشهدوا لشاة قنص لمـن حلـت لـه فتعجبـوا مـن حسنها وجمالها، فإنها قد حازت أتم الجمال[3] (،وقوله:

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَـتْ ... ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا[4])

بيت من البسيط، سنام المجد أي: أعلاه خبر لآل الزبير، وقد علمـت أي: عرفت حال واستئناف، وذاك مفعوله، والقبائل فاعلـه، والأثـرون أي: الأكثـرون جمع أثري عطف على الخبر لا على الفاعل، ومْنْ زائدة، وعددا تمييز عن الأثرون، والمراد بالزبير، ابن العوام حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم/ ، وابن عمتـه 253/أ صفية، وابن أخي خديجة، وأول من سل سيفاً في سبيل الله، استشهد يـوم الجمـل سنة ست وثلاثين (ولنا) أي: لسند المنع لهذا الدليل، وإلا فما ذكـره لـيس دلـيلا، ولا هو بصدد الاستدلال (أنها في الأولين نكرة موصوفة، أي: على قـوم غيرنـا، ويا شاة: إنسان قـنص، وهـذا) أي: وصـف مـا الـتي بمعـني إنـسان يقـنص (مـن الوصف بالمصدر للمبالغة) قال الجوهري: القنص[5] بالتسكين مصدر قنـصه أي:

---

(1) حاشية الدسوقي: 2/ 277.

(2) شرح أبيات المغني: 5/ 343.

(3) شرح المعلقات السبع للزوزني: 127.

(4) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب: 6/ 128، الأزهية: 103، شرح شواهد المغني: 2/ 742، شرح ابيات المغني: 5/ 344. الشاهد فيه: زيادة مْنْ عند الكسائي

(5) في (س) بزيادة: القنص بالتحريك، والقنص بالسكين.

صاده[1]، وأشار إلى الجواب في البيت الثالث بقوله: (وعدداً: إما صفة لـمَنْ على أنه اسم وضع موضع المصدر، وهو العد) كقولهم: عجبت من دُهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دَهنك بفتحها (أي: الأثرون قوما ذوي عدد أي: قوماً معدودين، وإما معمول ليعد محذوفاً صلة، أو صفة لـ مَنْ، ومَنْ بدل من الأثرون).

[1] الصحاح: (ق. ن. ص) 1/ 827.

[مبحث: مهما]

(مهما: اسم لِعَوْدِ الضمير إليها ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا﴾[1] وقال الزمخشري وغيره: عاد عليها ضمير 'بهِ'، وضمير 'بها' حملا على اللفظ، وعلى المعنى انتهى[2].

والأَوْلَى أن يعود ضمير 'بها' لآية) ليكون مرجع الضميرين باعتبار اللفظ (وزعم السهيلي أنها تأتي حرفاً بدليل قول زهير:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ)

تقدم شرحه في 'منْ' الزائدة (قال: فهي هنا حرف بمنزلة أن بدليل أنها لا محل لها[3]، وتبعه ابن يسعون[4]) اسمه يوسف كان أديباً نحويا لغوياً فقيهاً حسن الخط، مات سنة ست وأربعين وخمسمائة (واستدل) أي: ابن يسعون (بقوله:

قَدْ أُوبِيَتْ كُلُّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ ... مهما تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ[5])

---

(1) الأعراف: 132. في (س) بزيادة: لا حرفاً، إذ لا يعود الضمير على الحرف.

(2) الكشاف: 2/ 191.

(3) قال السيوطي: 'وقال خطّاب، والسهيلي،: ترد حرفاً بمعنى إنْ'.
الهمع: 2/ 451.

(4) الخزانة: 8/ 164.
انظر ترجمته في: البلغة: 322، بغية الوعاة: 2/ 363، هدية العارفين: 2/ 552، الأعلام: 8/ 256.

(5) البيت لساعدة بن جؤية في خزانة الأدب: 8/ 163، شرح شواهد المغني: 1/ 157، شرح أبيات المغني: 5/ 346، الأمير: 2/ 20، الهمع: 2/ 451.
والشاهد فيه: مجيء 'مهما' حرفاً.

بيت من البسيط لساعدة[1]، أوبيت أي: منعت[2] من باب الأفعال نائب فاعله ضمير صِوَار في قوله:

وَلاَ صِــوَارٌ مُــدَرَّاةٌ مَنَاسِــجُهَا   مِثْلُ الْفَرِيدِ الَّذِي يَجْرِي مِنَ النُّظُمِ

الضاوية الضعيفة، والبارق سحاب ذو برق، وتشم تنظر إلى البرق أين يمطر؟

(قال: إذ لا يكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر وهو فعل الشرط، ولا مفعولا لاستفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعين أنها لا موضع لها، والجواب أنها في الأول إما خبر تكن، وخليقة اسمها، ومن زائدة؛ لأن الشرط غير موجب عند أبي علي، وإما مبتدأ، واسم تكن ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنت ضميرها لأنها الخليقة في المعنى[3]) هذا يقتضي كون تكن على صيغة المؤنث، وقد مر في مَنْ الزائدة، أن اليمني صرح [بإنه مذكر][4]، ولعل فيه روايتين (ومثله) في تأنيث الضمير حملا على المعنى[5] (ما جاءت حاجتكْ فيمن نصب حاجتك) خبر لجاءت لأنه بمعنى صارت (ومْن خليقةْ تفسير للضمير كقوله:

....   لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْألِ[6])

---

(1) في (س) بزيادة: بن جؤية.
- ساعدة بن جؤية الهذلي: من بني كعب بن كاهل، شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلم وليس له صحبة. سمط اللآلي: 115، معجم الشعراء لعفيف: 110، الأعلام: 3/ 70.

(2) في (س) بزيادة: على بناء المفعول.

(3) انظر شرح أبيات المغني: 5/ 327، 328.

(4) في (س): على التذكير.

(5) شرح أبيات المغني: 5/ 328.

(6) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 92، خزانة الأدب: 11/ 6، شرح شواهد المغني: 1/ 463، شرح أبيات المغني: 5/ 349، حاشية الأمير: 2/ 20.
الشاهد فيه: قوله: مْن جنوب وشمالْ تفسير للضمير المستتر في نسجتها وهو ضمير يعود على مْا.

عجز بيت من معلقة امرئ القيس صدره:

فَتُوضِحَ فَالْمَقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا ....

تُوضِح بضم التاء وكسر الضاد، والمقراة بكسر الميم موضعان، ولم يعف أي: لم يمح ورسمها [نائب][1] فاعله، والجنوب ريح تخالف الشمال، ونسج الريحين الدار اختلافهما عليها، فأحدها تستر الآثار بالتراب، والأخرى تزيله/، فلا يذهب أثرها عنها، قيل: معناه لم ينحصر سبب محوها في نسج الريح، بل له أسباب كمر السنين، وترادف الأمطار، وقيل: بل معناه لم يعف رسمُ حبها من قلبي، وإن نسجتها الريحان[2] (وفي الثاني مفعول تصبْ، وأفقاً ظرف، ومن بارق: تفسير لمهما) أي: اي شيء نصب هو من بارق، (أو متعلق بتصبْ؛ فمعناها التبعيض) فيكون مفعولا به لتصب (والمعنى أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم، وقال بعضهم: مهما ظرف زمان،والمعنى أي: وقت تصب بارقا من أفق[3]، فقلب الكلام[4]) حيث جعل أفقاً مفعول تصب، و مهما ظرف (أو في أفق بارقاً، فزاد من، واستعمل أفقاً ظرفاً انتهى[5]). فيكون بارقا مفعول شم، ومفعول تصب محذوف عائدا إليه، هذا ما اختاره أبو علي[6]، قال أبو حيان: وهذا الذي ذكره أبو علي من إعمال الفعلين، والمفعول متوسط غريب، ويدل على أن تقدم العاملين

---

(1) ساقط من (س).

(2) انظر حاشية الدسوقي: 2/ 280، الخزانة: 11/ 21.

(3) قال ابن مالك: "وقد ترد "ما" و "مهما" ظرفي زمان،، و"أي" بحسب ما تضاف إليه. شرح التسهيل: 3/ 66.

(4) في (س) بزيادة: وذلك لأن مهما في الأول مفعول تصب، وافقاً ظرف في هذا الوجه بالعكس.

(5) في (س) بزيادة: من باب تنازع الفعلين .

(6) الإيضاح لأبي علي: 155.

ليس بشرط[1] (وسيأتي أن مهما لا تستعمل ظرفاً، وهي بسيطة) عند الجمهور، والفها للتأنيث أو للإلحاق، وزال التنوين للبناء، وقال ابن إياز: لو قيل إنها [مفعول][2] لم أري به بأساً [كما في الجني الداني][3] قيل: ينبغي على قول الجمهور أن يكتب 'مهمي' بالياء، وعلي قول الآخرين بالألف[4] (لا مركبة من 'مه' بمعنى اكفف (وما شرطية) هذا قول الأخفش، والزجاج، والبغداديين[5] كما في الجنى الداني[6] (ولا من 'ما' الشرطية، و 'ما' الزائدة، ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار) قاله الخليل[7] حلافاً لزاعمي ذلك) وقد عرفت زاعميه، (ولها ثلاث معان:

أحدها: ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط، ومنه الآية، ولهذا فسرت بقوله تعالى ﴿ مِنْ آيَةٍ ﴾[8] وهى فيهما إما مبتدأ) وما بعده الخبر[9] (أو منصوبة على الاشتغال) أو على الظرفية عند من يرى ذلك[10] (فيقدر لها عامل متعد كما في 'زيداً مررت به' متأخراً عنها؛ لأن لها الصدر، أي: مهما تحضرنا) من الإحضار (تأتنا به.

الثاني: الزمان، والشرط، فتكون ظرفاً لفعل الشرط، ذكره ابن مالك[11]، وزعم أن النحويين أهملوه، وأنشد لحاتم:) الجواد المشهور

---

(1) قاله في كتاب التذكرة. انظر خزانة الأدب: 8/ 165، 166.

(2) في (س): مَفْعَلَ.

(3) ساقط من (س). الجني الداني: 612.

(4) حاشية الشمني: 2/ 93.

(5) في (س) بزيادة: وقد أجاز سيبويه أن تكون 'مه' اضيف إلى 'ما'.

(6) الجني الداني: 612،

(7) الكتاب: 3/ 59، 60.

(8) الأعراف: 132.

(9) في (س) بزيادة: وفيه خلاف هل هو فعل الشرط؟ والجواب مجموعهما.

(10) في (س) بزيادة: ظرفاً.

(11) شرح التسهيل: 3/ 66.

(وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ   وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا[1])

بيت من البسيط مشتمل على حكم بليغة، وتهذيب أخلاق رذيلة، فإن ملاك الأمور حفظ النفس من الإفراط والتفريط، والسُؤْلُ بضم السين، وسكون الهمزة[2]، ما يسأله الإنسان [من المطالب][3] (وأبياتاً أخر) وقال ابنه بدر الدين: [لا ارى في ذلك حجة][4]؛ لأنه يصح تقديرها بالمصدر، ورجح المصنف قول الولد على الوالد فقال: (ولا دليل في ذلك، لجواز كونها للمصدر بمعني أي: إعطاء قليلا أو كثيراً، وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره، وشدد الزمخشري الإنكار على من قال بها، فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات التى يحرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويظنها بمعنى 'متى'، ويقول: 'مهما جئتني أعطيتك'، وهذا/ من وضعه، وليس من كلام واضع العربية، ثم يذهب 254/أ فيفسر بها) أي: بـ'متى' (الآية فيلحد في آيات الله) وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيبويه (انتهى[5]. والقول بذلك) أي بكون 'مهما' بمعنى 'متى' (في الآية ممتنع، ولو صح ثبوته في غيرها، لتفسيرها بـ'من' آية) لأنها اسم عين.

(الثالث: الاستفهام ذكره جماعة منهم ابن مالك[6]، واستدلوا عليه بقوله:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ   أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

---

(1) البيت لحاتم الطائي في ديوانه: 65، خزانة الأدب: 9/ 27، شرح شواهد المغني: 2/ 744، حاشية الدسوقي: 2/ 281، حاشية الشمني: 2/ 93.
الشاهد فيه: أن 'مهما' ظرف زمان عند ابن مالك.

(2) في (س) بزيادة: وتخفف فتبدل واو.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: ولا ارى في هذه الأبيات حجة.

(5) الكشاف: 2/ 191.

(6) شرح التسهيل: 4/ 69.

فزعموا أن "مهما" مبتدأ، "ولي" خبر، وأعيدت الجملة توكيداً، وأودى بمعنى هلك، ونعلي فاعل، والباء زائدة مثلها في ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً ﴾[1] ولا دليل في البيت؛ لاحتمال أن التقدير "مَهْ" اسم فعل بمعنى اكفف، ثم استأنف استفهاماً بـ"ما" وحدها) وعلى هذا ينبغي أن يفصل "مه" عن "ما" في الرسم.

(تنبيه: من المشكل قول الشاطبي:) أبي القاسم فيرة بن خلف توفي بـ"مصر" سنة تسعين وخمسمائة، والشاطبية قرية بجزيرة الأندلس

(وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً[2] ....)

صدر بيت[3] [من قصيدته][4] عجزه:

.... لتنزيلها بالسيفِ لَسْتَ مُبَسْمِلاً

فاللام علة لترك البسملة محذوفاً، والجملة معترضة، بالسيف [حال من الهاء][5] أشار بذلك إلى ما رُوِيَ عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ أنه سأل علياً ـ رضي الله عنه ـ لِمَ لم يُكْتَبْ في براءة بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: لأن البسملة أمان، وبراءة ليس فيها أمان، نزلت بالسيف، ولست مبسملا جواب الشرط خبر بمعنى النهي، أي: فلا بسمل حذف منه الفاء ضرورة، والقول: بإن الجواب إذا كان ماضياً لفظا بلا "قد" امتنعت الفاء فلا ضرورة، ليس بشيء[6] (، ونقول فيه: لا

---

(1) الرعد: 43، الإسراء: 96.

(2) بيت من الطويل، من قصيدة نظمها الشاطبي في علم القراءات، انظر إبراز المعاني: 68.

(3) في (س) بزيادة: من الطويل.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): من المضاف إليه.

(6) حاشية الشمني: 2/ 93.

لا يجوز في "مهما" أن تكون مفعولا به لـ"تصل" لاستفائه مفعولـه، ولا مبتـدأ لعدم الرابط، فإن قيل: قدر "مهما" واقعة على بـراءة) بالنـصب والتنـوين للحكايـة، أو بالفتحة بلا تنوين لمنع الصرف (فيكون ضمير "تـصلها" راجعـا إلى بـراءة، وحينئذ فـ"مهما" مبتدأ، أو مفعول لمحذوف يفسره تصل) والتقدير: أي: بـراءة تقـرأ تـصلها (قلنا: اسم الشرط عام، وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العام) [وفيه بحث][1]، قال البيضاوي في قوله تعالى: ﴿ وَبُعُـولَتُهُنَّ أَحَـقُّ بِـرَدِّهِنَّ ﴾[2] إذا كان الطلاق رجعيا فالضمير أخص من المرجوع إليه، ولا امتناع فيه كما لـو كـرر الظاهر وخصصه[3] (بالوجه الذي يبطل به ابتدائيـة "مهمـا") وهـو عـدم الـربط في تصلها؛ لأنه خبر [المبتدأ][4]، والخبر إذا كان جملة لابد من الرابط لفظاً، أو تقـديراً (يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير،) لأن كلاً من ابتدائية "مهما" واشتغال العامل عنها بضميرها تقتضي عود المنصوب في "تصلها" عليهـا (وهـذا بخلافهـا في قوله:) أي: "مهما" هذه بخلاف "مهما" الواقعة في قول الشاطبي:

(وَمَهْمَا/ تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ ....)[5] 254/ ب

صدر بيت عجزه:

.... فَـلاَ تَقِفَـنَّ الـدَّهْرَ فِيْهَـا فَتَـثْقُلاَ

---

(1) في (س): لعل فيه خلاف.
(2) البقرة: 228.
(3) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 2/ 534.
(4) ساقط من (س).
(5) ينظر إبراز المعاني: 69.

أي: وأي بسملة تصل، وهاؤها [وفيها لهـا][1]، وآواخـر جمـع في موضـع مفرد أي: آخر سورة، أو سورة في موضع جمع فكأنه قال: مع آواخـر سـورة، فـلا تقفن جواب الشرط نهي مؤكد بالنون، نُصِبَ في جوابـه فتثقـل بإضـمار إن بعـد الفاء، والدهر ظرف، وفي بمعـني 'علـى'، ويعـني فتثقـل فـستثقل، يعـني إذا وصـلت البسملة بآخر سورة فلا تقف عليها وتبتدئ بسورة أخـرى؛ لأن البـسملة لأوائـل السور لا لأواخرها (فإنها) أي: مهما (هناك واقعة على البسملة التي في أول كـل سورة، فهى عامة، فيصح فيها الابتداء، أو النصب بفعل يفسره 'تـصل'، أي: وأي بسملة تصل تصلها، والظرفية بمعنى: وأي وقت تصل البـسملة[2]) عطـف علـى فاعل يصح، أي: ويصح ظرفية 'مهما'[3] هذه محمولة (على القول بجـواز ظرفيتهـا، وأما هنا) أي: في البيت الأول (فيتعين كونها ظرفا لـ'ـتـصل' بتقـدير: وأي وقـت تصل براءة، أو مفعولا به) حُذِفَ عامله أي: 'ومهما تفعل'، قيـل: لا يـتعين ذلـك لجواز كون 'مهما' عبارة عن المصدر [على أنها مفعول مطلق][4] لتصل بمعنـى: أي وصل تصل، سواء كان بآخر السورة، أو بآخر آيـة، فـإن تـرك البـسملة في بـراءة مطلوب سواء ابتدأت بها، أو وصلتها بآخر سورة، أي سورة كانـت، أو وصـلتها بآخر آية من أي سورة كانت، وقول بعـض شـراح الـشاطبية: إن المـراد وصـلتها بآخر الأنفال قصور[5] ويمكن حملـه علـى الغالـب، ويكـون 'تـصل' و 'بـدأت' بـدل تفصيل من ذلك الفعل بالجعل أو بمعني الواو، ولأن بدل التفصيل لا يعطـف فيـه إلا بالواو كقوله:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٌ صَحِيْحَةٌ ... وَرِجْلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمانُ فَشُلَّتِ[6]

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: على القول حال من الظرفية

(3) في (س) بزيادة: في البيت الثاني.

(4) في (س): فتكون مفعولا مطلقاً.

(5) في (س) بزيادة: واجيب عن هذا. حاشية الشمني: 2/ 94.

(6) البيت من الطويل لكثير في ديوانه: 86، الخزانة: 5/ 211، المقاصد النحوية: 4/ 204، شـرح المفـصل: 3/ 68، النكت على كتاب سيبويه: 213، شرح أبيات المغني: 7/ 38.

قاله أبو حيان في قوله تعالى: ﴿ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى﴾[1]، وأما ضمير تصلها فلك أن تعيده على اسم مظهر قبله محذوفاً، أي: ومهما تفعل في براءة، أو بدأت بها، (حذف بها، ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءة بيانا له، أما على أنه بدل منه) وفيه أن الحذف من الإيجاز، والبدل من الإطناب وبينهما منافاة (أو على إضمار أعني) والجملة معترضة[2] (ولك أن تعيده على ما بعده وهو براءة: إما على أنه بدل منه مثل: رأيته زيداً فمفعول بدأت محذوف، أو على أن الفعلين تنازعاها فأعمل الثاني متسعا فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفضلة) يعني مفعول تصل، وإضماره إيراده ضميراً، والراجح حذفه مثل ضربت أو أكرمت زيداً (في الأول على حد قوله:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ... جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ[3])

بيت من الطويل جهارا[4] أي: في جهار، وقيل: صفة مصدر، أو حال من صاحب، وفي الغيب متعلق بأحفظ[5]، وقيل: حال من صاحب[6]، والشاهد في ترضه حيث أعمل فيه المفعول، وأعمل يرضيك كما تنازعا في/ صاحب، وهو 1/255 عند الجمهور ضرورة؛ لأنهم يوجبون حذفه لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير حاجة، وجعله ابن مالك أولى مستدلاً بهذا البيت[7].

---

(1) آل عمران: 195. البحر المحيط: 3/ 143، 144.

(2) في (س) بزيادة: بين الشرط والإيجاز.

(3) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية: 3/ 21، شرح التسهيل: 2/ 171، أوضح المسالك: 2/ 21، شرح أبيات المغني: 6/ 7، الكافية الشافية: 1/ 291. الشاهد فيه: ذكر الضمير المفعول في ترضيه.

(4) في (س) بزيادة: بالكسر أي: عياناً.

(5) مواهب الأريب: 3 ـ ج: 17/ ب.

(6) انظر المقاصد النحوية: 3/ 22.

(7) انظر شرح التسهيل: 2/ 171، الكافية الشافية: 1/ 290، 291.

[مبحث: مع]

(مع: اسم، بدليل التنوين في قولك ْمعاً ودخول الجار في حكاية سيبويه ْذهبت من معه[1]، وقراءة بعضهم[2] ﴿ هَـٰذَا ذِكْرٌ مِن مَّعِي ﴾[3]) تنوين ذكر، وكسر ميم ْمن[4] (وتسكين عينه لغة غنم[5]) وهو بفتح المعجمة وسكون النون أبو حـي من تغلب (وربيعة[6]) هو ابن نزار بن معد بـن عـدنان أبـو قبيلـة[7] (لا ضـرورة خلافاً لسيبويه[8]) فإنه جعله ضرورة حيث قال: وقد جعلها الشاعر كـْهـلْ حـين اضطر فقال:

فَرِيْـشِي مِـنْكُمْ وَهَـوَايَ مَعَكُـمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَـارَتُكُمْ لِمَـا مَـا[9]

(واسميتها حينئذ) أي: حين إذ سكنت عينه (باقية، وقول النحـاس:إنهـا حينئذ حرف بالإجماع مردود[10]، وتستعمل مضافة، فتكـون ظرفـاً، ولهـا حينئـذ ثلاثة معان:

---

(1) الكتاب: 3/ 278.

(2) المحتسب: 2/ 105، 2/ 61، البحر المحيط: 6/ 36.

(3) الأنبياء: 24.

(4) في (س) بزيادة: كما مر.

(5) لب اللباب في تحرير الأنـساب: 294.

(6) اللباب في تهذيب الأنـساب: 1/ 383.

(7) في (س) بزيادة: قاله الجوهري.

(8) في (س) بزيادة: فإنه لم يحفظ أن الـسكون فيها لغة فجعله من ضرورات الشعر كما في الكتاب.

(9) البيت من الـوافر لجريـر في ديوانـه: 412، الكتـاب: 3/ 287، شـرح التـسهيل: 2/ 241، شـرح المفـصل: 2/ 128، الجنى الداني: 306.

(10) الجنى الداني: 306.

أحدها: موضع الإجماع؛ ولهذا يخبر بها عن الذوات) وفي [المغني][1] إنما حكمنا بكونها ظرف مكان لوقوعها خبراً عن الجثة (نحو: ﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾[2].

الثاني: زمانه، نحو: 'جئتك مع العصر'.

الثالث: مرادفة 'عند'، وعليه القراءة، وحكاية سيبويه السابقتان، ومفردة).

أي: غير مضافة (فتنون، وتكون حالاً) قال الرضي: يلزم إضافة 'مع' إن ذكر معه أحد المصطلحين، نحو 'كنت مع زيد' وإن ذكر قبله المصطلحان إن لم يبق ما يضاف إليه، فينصب منوناً على الظرفية، نحو: 'جئنا معاً' أي: في زمان، وكنا معا، أي: في مكان، وقيل: على الحالية أي: مجتمعين، والألف في 'معاً' عند الخليل بدل من التنوين، وعند يونس، و الأخفش مثل ألف 'فتى' بدل من اللام فـ'مع' عندهما عكس أخيك[3] (وقد جاءت ظرفاً مخبراً به في نحو قوله:

أفيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعـاً ....)

صدر بيت من الطويل عجزه:

.... وَأَرْحَامُنَا مَوْصُلَةٌ لَمْ تُقَـضَّبِ[4]

يأمر بني حرب بالإفاقة عن سكر الغفلة، وأهواؤنا[5] مبتدأ، ومعاً خبره، والجملة حال[6] (وقيل: هي حال والخبر محذوف[7]) تقديره وأهواؤنا كائنة معا،

---

(1) في (س): قال صاحب المغني.
(2) محمد: 35.
(3) شرح الرضي: 3/ 232، 233.
(4) البيت لجندل بن عمر في شرح شواهد المغني: 2/ 746، شرح أبيات المغني: 6/ 8، حاشية الأمير: 2/ 21، بلا نسبة في الجنى الداني: 307.
الشاهد فيه: مجيء 'معاً' ظرفاً متعلقاً بمحذوف وهو الخبر.
(5) في (س) بزيادة: والأهواء جمع، وهوى النفس بالقصر.
(6) في (س) بزيادة: والواو حالية، وقال أبو حيان: وأما استعمال 'معاً' في موضع رفع خبر فقليل.
(7) في (س) بزيادة: وهو العامل في الحال، وذو الحال ضمير مستكن فيه. انظر الجني الداني: 307، حاشية الشمني: 2/ 94.

اي: مجتمعة فلا تحتاج إلى تقدير متعلق لـ"معاً كما وهـم، [وواجـب][1] بـأن تقـدير كائنة الخبر يعني تقدير كائنة أخرى يتعلق بهـا "معـاً" إذ لا فـرق بينهمـا إلا الخبريـة والحالية، والحال خبر في المعنى (وهي في الإفراد بمعنى جميعا عنـد ابـن مالـك[2]، وهو خلاف قول ثعلب: "إذا قلت: جاءآ جميعاً احتمل أن فعلهما في وقت واحـد، او في وقتين، وإذا قلت: جاءا معاً فالوقت واحد انتهى[3]. وفيه/) اي: [في فـرق 255 / ب ثعلب][4] (نظر) ومنع، بل هما سواء كما ذهب إليه ابن مالك وسـند المنـع قولـه (وقد عادل بينهما) أي سَوّيّ بين "جميعاً" و"معاً" (من قال[5]:

كُنْـتُ وَيَحْـيَ كَيَــدَيْ وَاحِـدٍ   نُرْمِـي جَمِيعـاً وَنُرَامَـى مَعَـا[6]

بيت من السريع، يدي تثنية يد، [ونرمي معلوم، ونُرَامَي مجهـول كلاهمـا فعل متكلم][7]، قيل: إن قصد بإنشاء هذا البيت بيان وجـه النظـر[8] فـلا يـنهض ذلك رداً على ثعلب أصلاً[9] (وتستعمل "معاً" للجماعة كما تستعمل للاثنين، قال:

....   إِذَا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا[10])

---

(1) في (س): وقيل.
(2) شرح التسهيل: 2/ 239.
(3) الجني الداني: 308.
(4) في (س): أي: في الفرق بينهما قوله ثعلب.
(5) انظر شرح التسهيل: 2/ 239، 240، الجني الداني: 308.
(6) البيت لمطيع بن إياس في شرح أبيات المغني: 6/ 11، شرح شواهد المغني: 2/ 746، الكامل: 3/ 284، الشاهد فيه: إن "معاً" و"جميع" في البيت بمعنى واحد، اتحاد الفعل في وقت واحد.
(7) في (س): نرمي فعل المتكلم المعلوم، وكذلك نرمي لكنه مجهول.
(8) في (س) بزيادة: الذي اشار إليه في قول ثعلب.
(9) انظر منتهى أمل الأريب: 194. تحقيق الأستاذ إحمد أبو سطاش.
(10) مصراع بيت من الطويل لمتيم بن نويرة صدره:

يُـــذَكّرن ذا البـــث الحـــزين بيثـــه

شرح أبيات المغني: 6/ 13، شرح شواهد المغني: 2/ 567، حاشية الأمير: 2/ 21، شرح التصريح: 1/ 716.
الشاهد فيه: استمال "معاً" للجماعة.

مصراع من الطويل، حنت صوتت، والأولى صفة لحمامة محذوفة[1]، وسجعن معا أي: هدرن جميعا؛ لأجل تصويتها فقد استعمل[2] في جمع المؤنث

(وقالت الخنساء:

وَأَفْنَــى رِجَــالِي فَبَــادُوا مَعــاً   فَأَصْبَحَ قَلْبِـي بِهِـمْ مُسْتَفَزًا[3])

بيت من المتقارب، وضمير أفنى للدهر في قولها [نهساً وحَزًا][4]:

تُعَرِّقُنِــي الــدَّهْرُ نَهْــساً وَحَــزًا   وَأَوْجَعَنِي الْـدهْرُ قَرْعـاً وَغَمْـزَا

وبادوا هلكوا معاً أي: جمعياً، فاستعمل معاً في جمع المذكر، ومستفزاً اسم مفعول من استفزه الخوف إذا استخفه.

---

(1) في (س) بزيادة: أي: الحمامة الأولى.

(2) في (س) بزيادة: معاً.

(3) البيت للخنساء في ديوانها: 67، شرح التصريح: 1/ 716، شرح أبيات المغني: 6/ 15، حاشية الأمير: 2/ 21، شرح شواهد المغني: 2/ 748. الشاهد فيه: استعمال معاً في الجماعة.

- الخنساء هي: تُماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد من بني سليم، من قيس عيلان، أشهر شاعرات العرب على الإطلاق، مخضرمة، أدركت الإسلام فأسلمت، سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم شعرها، أكثر شعرها وأجوده رثاؤها لأخويها (صخر، ومعاوية) ت(24) هـ الشعر والشعراء: 238، الأغاني: 13/ 16، خزانة الأدب: 1/ 434، 433، الأعلام: 2/ 86.

(4) ساقط من (س).

[مبحث: متى]

(متى: على خمسة أوجه:

اسم استفهام) يعنى عن الزمان (نحو: ﴿ مَتَى نَصْرُ اللهِ ﴾[1]) ولا يجوز 'متى زيد؟ لأن الزمان لا يكون خبراً عن الجثة، وإنما جاز قولهم: 'متى أنت وبلادك؟' لأن معناها: متى عهدك ببلادك؟ فمتى خبر [عن المضاف المحذوف][2]، والواو بدل من الباء.

(واسم شرط، كقوله:

....   مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي)

تقدم شرحه في بحث 'غير'(واسم مرادف للوسط، وحرف بمعنى 'من' أو 'في'، وذلك في لغة هُذَيْل[3] يقولون: أخرجها متى كُمِّهْ' أي: منه، وقال ساعدة:

أَخِيلُ بَرْقاً مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَلٌ[4]   ....)

---

(1) البقرة: 214.

(2) في(س): العهد المضاف لما حذف صار الضمير المتصل منفصلا.

(3) هذيل بضم الهاء، وفتح الذال، هذيل بن مدركة بن إلياس، اكثر أهل وادي نخلة، بالقرب من مكة، ينسب إليها كثير من العلماء.

اللباب في تهذيب الأنساب للجزري: 2/ 421.

(4) صدر بيت من البسيط لساعدة بن جؤية، عجزه:

إذا يُفَتِّرُ بين تُوماضِهِ حَلَجَا

شرح شواهد المغني: 2/ 749، شرح أبيات المغني: 6/ 16، حاشية الشمني: 2/ 94، لسان العرب:(ح. ل. ج) 2/ 551.

الشاهد فيه: مجيء 'متى' بمعنى 'من'.

أُخِيل مضارع أخلت، أي: شممت سحابة مخيلة للمطر، (أي: من سحاب حاب) يشير إلى أنه حاب صفة محذوف، وحاب اسم فاعل من حبا يحبو بمعنى دنا يدنو، قال الجوهري: وكل دان فهو حاب،[ومن قال ما وجدته في الصحاح فقد غفل عن مادته][1]، أو من حبا الرجل إذا مشا على يديه وبطنه كما في القاموس[2]، وعلى هذا بني تفسيره بقوله: (أي: ثقيل المشي[3])، ومن غفل عنه قال: لم أقف عليه، ومن قال: في الصحاح الحُوب[بالضم][4] الإثم، الحاب مثله، وهذا هو الموافق لتفسير المصنف فقد خبط خبط عشواء[5] (له تصويت) تفسير للزجل، [قال الجوهري:][6] وهو بالتحريك الصوت، ويقال سحاب زاجل، أي: ذو رعد[7] (واختلف في قول بعضهم: وضعته متى كمي فقال ابن سيدة: بمعنى في، وقال غيره: بمعنى وسط، وكذلك اختلف في قول أبو ذؤيب يصف السحاب[8]):

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ   مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ)

تقدم شرحه في الباء (فقيل: بمعنى مِنْ وقال ابن سيدة: بمعنى وسط[9]).

---

(1) في(س): فكأنه لم يعرف مادته. الصحاح: (ح. ب. ا) 2/ 1680.
(2) القاموس: (ح. ب. ا) 4/ 358.
(3) في(س) بزيادة: فلا تقل لم أقف عليه كما قيل.
(4) ساقط من (س).
(5) في(س) بزيادة: وقوله.
(6) ساقط من (س).
(7) في (س) بزيادة: كما في الصحاح.
(8) المحكم لابن سيده: 9/ 528.
(9) انظر أوضح المسالك: 2/ 77، المحكم: 9/ 528.

[مبحث: مُنْذُ، ومُذْ]

(مُنْذُ[1]، مُذْ[2]) وكسر ميمهما لغة سليم[3] (و لهما ثلاث حالات:

أحدها: أن يليهما اسم مجرور، فقيل: هما اسمان مضافان) قاله بعض البصريين، وعلة البناء حينئذ تضمنها معنى الحرف؛ لأن معنى مذ شهر: من أول شهر ذكره الرضي[4] (والصحيح أنهما حرفا جر بمعنى مِنْ إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى في إن كان حاضراً، وبمعنى مِنْ وإلى جميعاً إن كان معدوداً) ومثال/ ذلك 256 / أ
على ترتيب اللف (نحو: ما رأيته مذ يوم الخميس، أو مذ يومنا، أو عامنا، أو منذ ثلاثة أيام، وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح مِنْذُ للماضي على رفعه، وترجيح رفع مُذْ للماضي على جره، ومن الكثير في منذ قوله:

.... وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مِنْذُ أَزْمَانِ)[5]

---

(1) في (س) بزيادة: مبني على السكون.

(2) في (س) بزيادة: على الضم.

(3) سُلَيم: قبيلة مشهورة، تنتسب إلى سليم بن منصور بن عكرمة بن قيس عيلان بن مضر، منها العباس ابن مرداس، وهي بطن من الأنصار.
اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 462.

(4) المحتسب: 2/ 105، 2/ 61، البحر المحيط: 6/ 36.

(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 145، ورايته:

ورســــــم ....

شرح التصريح: 1/ 657، شرح شواهد المغني: 1/ 374، شرح أبيات المغني: 6/ 22، حاشية الدسوقي: 2/ 290.
والشاهد فيه: دلالة منذ على ابتداء الغاية الزمانية.

عجز بيت[1] من الطويل لامرئ القيس صدره:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ

أي: معرفة الدار، فقيل في القاموس: عرفـان كتعبـان مغنيـة مـشهورة[2]، والربع المنزل، وعفت درست، والآيات جمع آية بمعنى علامة، قال سيبويه: العين واو، واللام ياء، وقال الفراء: الأصل آيية على فاعلـة فحـذفت الـلام تخفيفـاً[3]
(ومن القليل في ُمذْ قوله:

.... أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُـذْ دَهْـرِ[4])

عجز بيت[5] من الكامل لزهير صدره:

لِمَـنِ الـدِّيَارِ بِقُنَّـةِ الْحِجْـرِ ....[6]

---

(1) في (س) بزيادة: مصرع.

(2) القاموس: (ع . ر . ف) 3/ 197.

(3) في (س) بزيادة: ذكره الفيومي.

قال الفيومي: قال سيبويه: العين واو، واللام ياء من باي ْشوى، ولُوى، ..... وقال الفراء: الأصل آيية على وزن فاعلة فحذفت اللام تخفيفاً.

المصباح المنير: (أ . ي . ة) 23.

(4) البيت لزهير في ديوانه: 29، وروايته:

اقـــوين مـــن حجـــج ومـــن دهـــر

خزانة الأدب: 9/ 439، شرح المفصل: 4/ 93، حاشية الأمير: 2/ 21، الإنصاف: 1/ 371.

والشاهد فيه: مجيء ُمذْ لابتداء الغاية في الزمان إن كان الزمان ماضياً.

(5) في (س) بزيادة: مصرع.

(6) في (س) بزيادة: لمن الديار خبر ومبتدأ، والقنة كالقلة أعلى الجبل.

فالحِجر بالكسر منازل ثمود، [وَقنتها أعلاها][1]، وأقوين خلون من سكانهن، والحجج جمع حجة [وهي السنة][2].

(الحالة الثانية: أن يليها اسم مرفوع، نحو: "مذ يوم الخميس"، "منذ يومان" فقال المبرد، وابن السراج، والفارسي: مبتدآن ما بعدهما خبر[3]) قيل: هذا الإعراب اختاره ابن الحاجب، وصرح بأنه مذهب المحققين[4]، ولكنه مشكل لعدهما في الظروف، إذ كونهما مبتدآن مناف لكونهما ظرفين متصرفين، ولو سلم فيجوز تجريدهما عن الظرفية كما قال المبرد في: "إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو" (ومعناها الأمد) أي: جميع مدة الفعل الذي قبلها (إن كان الزمان حاضراً، أو معدوداً، وأول المدة) أي: المعنية بإضافتها إلى الجملة السابقة تقديراً (إن كان ماضياً) فمعنى ما رأيته مذ يوم الجمعة، أول مدة عدم الرؤية يوم الجمعة، قيل:

ما الموجب لتقديمه؟ وهلا جاز يومان مذ، كما تقول: يومان أمد ذلك، وأجيب بأنهم أجروها رافعة مجراها خافضة في أنها لا تدخل على اسم الزمان[5] (وقال الأخفش، والزجاج، والزجاجي، ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، ومعناهما: "بين وبين" مضافين، فمعنى "ما لقيته مذ يومان" بيني وبين لقاءه يومان[6]) وهذا غير مطرد، فإنك إذا قلت يوم الأحد: "ما لقيته مذ يوم الجمعة" لا يصح أن يقال: "بيني وبينه الجمعة" (، ولا خفاء بما فيه من التعسف) لعله مبني على تفسيرها بظرف

---

(1) ساقط من (س).

(2) ساقط من (س).

(3) انظر المقتضب: 3/ 30، الأصول في النحو: 2/ 137، الإيضاح: 207، 208.

(4) شرح الرضي: 3/ 208.

(5) حاشية الشمني: 2/ 95.

(6) قال المرادي: "والثاني أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية، وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ، والتقدير بيني وبين لقائه يومان، وهو مذهب الأخفش، والزجاج، وطائفة من البصريين". الجنى الداني: 502، وانظر شرح جمل الزجاجي: 2/ 60، شرح الرضي: 3/ 210.

[وهو غير أول المدة][1] كما قيل في: "ما رأيته ومذ يوم الجمعة[2]، أي: مع انتفاء الرؤية يوم الجمعة[3]، ومذ يومان، أي: بعد الرؤية يومان، [وإلا فمردود][4][5] لأنك إذا قلت أول المدة يومان فأنت مخبر عن الأول باليومين لا بالعكس؛ لأنه يلزم الابتداء بالنكرة بلا مسوغ (وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها، وبقي عملها، الأصل مذ كان يومان[6]، اختاره السهيلي، وابن مالك[7]) لأن فيه إجراء "مذ" و"منذ" في الاسمية على طريقة واحدة، وفيه تخلص من الابتداء بالنكرة بلا مسوغ [أو من تعريف غير/ معتاد إن ادعى التعريف][8] ومن 256/ب جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر [وقد رُدَّ بأن إضمار الفعل ليس بقياس][9] (وقال بعض الكوفيين: خبر لمحذوف، أي: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، بناء على أن "مذ" مركبة من كلمتين "من" و"ذو" الطائية) التي بمعنى الذي [هذا قول الفراء][10]، قال الرضي: ولعل اللغة السليمية غرته، وقال بعض الكوفيين: أصل "منذ" "من" "إذ" فركبا وضم الدال دليلا على التركيب، فما بعده فاعل فعل مقدر فتقديره: منذ يوم الجمعة، من إذ مضى يوم الجمعة، وكلا القولين ظاهر التكلف[11].

(الحالة الثالثة: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية، كقوله:

---

(1) ساقط من (س).

(2) انظر حاشية الدسوقي: 2/ 291.

(3) في (س) بزيادة: وفي ما رأيته.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: وأما تفسيرها بأول المدة، وجميع المدة كما فسرها بهما جمهور البصريين فقولهم باطل.

(6) في (س) بزيادة: ورد بأن إضمار الفعل ليس بقياسي.

(7) شرح التسهيل: 2/ 217.

(8) ساقط من (س).

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): وقد نقله الرضي عن الفراء.

(11) شرح الرضي: 3/ 209.

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ[1] ....)

صدر بيت من الكامل للفرزدق يمدح يزيد بن المهلب عجزه:

فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

وبعده:

يُدْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُغْتَبَطِ الغُبَارِ مُثَارِ

[اسم مازال ضمير يزيد، وخبره يدني][2]، وأراد بخمسة الأشبار القبر، أي: لم يزل مذ نشأ فائزاً بالمعالي حتى مات، وأقبر في الحد، قاله النجم السعيد[3]، وقيل: السيف لأنه الأغلب في السيوف الكاملة[4]، وقيل: عصا الخطابة، وقيل اعتدال القامة[5]، وقيل: هي عبارة عن العقل والفقه والعدل والشجاعة والوفاء[6]، وخوافق أي: رايات تخفقُ والمعترك موضع الحرب، والعجاج الغبار، ومثار صفة بزيادة أل (وقوله:

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ[7] ....)

صدر بيت من الطويل عجزه:

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه: 311، الخزانة: 1/ 212، المقاصد النحوية: 3/ 221، شرح شواهد المغني: 2/ 755، حاشية الأمير: 2/ 22.
والشاهد فيه: مجيء الجملة الفعلية بعد مُذْ.

(2) ساقط من (س).

(3) حاشية الشمني: 2/ 95، خزانة الأدب: 1/ 215.

(4) انظر خزانة الأدب: 1/ 214.

(5) في (س) بزيادة: وقيل: إشارة إلى مذهب علي بن أبي طالب، فإنه كان يفسر البلوغ بالقامة، ويقدره بهذا القدر.

(6) خزانة الأدب: 1/ 215.

(7) البيت للأعشى في ديوانه: 45، شرح شواهد المغني: 2/ 577، المقاصد النحوية: 3/ 60، شرح أبيات المغني: 6/ 30، حاشية الأمير: 2/ 22. الشاهد فيه: إضافة مُذْ إلى الجملة الاسمية.

.... وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا

فاليافع الغلام الذي قارب الحلم، والوليد الصبي، والكهل من أربعين إلى خمسين، والأمرد معروف، قيل: في قوله وليداً شاهد آخر حيث نُصِب على أنه خبر كان المقدر، أي: مذ كنت وليداً وكهلاً عطف في التقدير على أمرد[1] (والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة[2]) قال صاحب المغني: وإنما حذفت للغاية، ومنع الأخفش ما رأيته مذ يقوم لئلا يؤدي إلى مجازين، وإقامة يقوم مقام قائم، وحذف الزمن المضاف[3] (وقيل: مبتدآن) هذا عديل المشهور (فيجب تقدير زمان مضاف للجملة، ويكون هو الخبر، وأصل مذ و منذ) فخففت بحذف النون، وإنما قدمه على منذ لأنه لغة جميع العرب، ومنذ لغة أهل الحجاز، قاله الأخفش [كما في الرضي][4] (بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن، نحو: مُذُ اليوم، ولولا أن الأصل الضم لكسروا) هذا يدل على أن أصله منذ لجواز أن يكون للإتباع (ولأن بعضهم يقول: مُذُ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن) قال الرضي: والضم مطلقا لغة غنوية، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم فخفف، فلما احتيج إلى التحريك رد إلى الأصل[5] (وقال ابن ملكون) إبراهيم بن محمد الأشبيلي مات سنة أربع

---

(1) في (س) بزيادة: لأن الكهولة بعد الأمردية.
(2) الجنى الداني: 504.
(3) لم أجد هذا القول في الأجزاء المحققة والمطبوعة من كتاب ابن فلاح اليمني.
(4) ساقط من (س). شرح الرضي: 3/ 209.
(5) شرح الرضي: 3/ 208، 209.

وثمانين وخمسمائة[1]/ (هما أصلان ؛ لأنه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه، ويرده 257 / أ
تخفيفهم إنْ و كأنْ ورُبْ وقُط[2]) قال ابن يعيش:

الحذف ضرب من التصريف، وبابه الاسماء، الأفعال، وأما الحروف فليس الأصل فيها الحذف إلا أن يكون مضاعفاً نحو: إنّ وكأنْ تامل[3].

(وقال المالقي: إذا كانت مُذْ اسماً فاصلها مُنذْ، أو حرفاً فهي أصل)[4] لما عرفت أيضاً.

---

(1) الجنى الداني: 305 .
انظر ترجمته في: إنباه الرواة: 4/ 196، البلغة: 63، بغية الوعاة: 1/ 431، الأعلام: 1/ 62.

(2) في (س) بزيادة: ويجاب بما قاله ابن يعيش.

(3) انظر شرح المفصل: 4/ 94.

(4) انظر رصف المباني: 322.

[حرف النون]

(النون المفردة: تأتي على أربعة أوجه:

أحدها: نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة) قيل: لا يتأتى هذا التقسيم؛ لأن المقسم أولاً هو النون المفردة، ولا يصدق على الثقيلة إلاّ أن يقال: أراد المفردة خطاً، وفيه أنه ينتقض بالتنوين[1]، وقيل بل أراد المفردة عن غيرها من باقي الحروف[2] (وقد اجتمعتا في قوله تعالى ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً ﴾[3] وهما أصلان عند البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل، ومعناها التوكيد، قال الخليل: التوكيد بالثقيلة أبلغ[4]) لأنها بمنزلة إعادة الفعل ثانياً وثالثاً، والخفيفة بمنزلة إعادته ثانياً كما في شرح بانت سعاد[5] (ويختصان بالفعل، أما قوله:

....

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا[6])

رجز لرؤبة وقبله:

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 95.

(2) في (س) بزيادة: فتناول الخفيفة والثقيلة.
حاشية الشمني: 2/ 95.

(3) يوسف: 32.

(4) الجنى الداني: 141.

(5) شرح بانت سعاد: 142.

(6) البيت لرؤبة في خزانة الأدب: 6/ 5، شرح شواهد: 2/ 785، المقاصد النحوية: 1/ 118، حاشية الشمني: 2/ 95، بلا نسبة في حاشية الأمير: 2/ 22، الجنى الداني: 141.
الشاهد فيه: دخول نون التوكيد على اسم الفاعل.

أَرَيْـتَ إِنْ جَـاءَتْ بِـهِ أُمْلُـودَا   مُـــرَجَّلاً وَيَلْـــبَسُ البُـــرُودَا

أصل أريت: أرأيت حذفت منه الهمـزة تخفيفـاً، والأملـودا بـضم الهمـزة الغصن الناعم، والمرَجل بفتح الجيم المـزين [مـن رجلـت شـعره إذا سـرحته][1]، وقائلن بضم الـلام جمـع مـذكر، والمعنـى أخبرنـي إن جـاءت هـذه المرأة بـشاب يتزوجها، وهو رَجِلُ الشعر، وحـسن اللبـاس كالغـصن النـاعم، أتـأمر بإحـضار الشهود لعقد نكاحها عليه، ينكر وقوع ذلك منه، قيـل: لا نـسلم أن أقـائلن نـون توكيد لاحتمال أن أصله أقائل أنا كما قيـل: ﴿لَكِنَّـا هُـوَ اللهُ رَبِّـي﴾[2] والـشاهد خالي عن الاحتمال[3] قوله:

يَـا لَيْـتَ شِـعْرِي عَـنْكُمْ حَنِيفَـا   أَشَـــاهِرُنَّ بَعْـــدَنَا الـــسُّيوفَا[4]

(فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل) يعني المضارع (ويؤكد بهما الفعل مطلقاً، ولو كان دُعَائياً كقوله:

فَـــأَنْزِلَنْ سَـــكِينَةً عَلَيْنَـــا[5]

---

(1) ساقط من (س).

(2) الكهف: 38.

(3) حاشية الشمني: 2/ 95، حاشية الدسوقي: 2/ 295.

(4) البيت من الرجز لرؤبة في المقاصد النحوية: 1/ 122، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 295 ، شرح أبيات المغني: 6/ 32، الجنى الداني: 142.
الشاهد فيه: دخول نون التوكيد على اسم الفاعل.

(5) صدر بيت من الرجز لعبد الله بن رواحة عجزه:

وَثَبِّـــتِ الأَقْـــدامَ إِنْ لاقَيْنَـــا

في الكتاب: 3/ 511، حاشية الأمير: 2/ 22، ولعامر بن الأكوع في شرح أبيات المغني: 2/ 251، المقاصد النحوية: 4/ 451، وبلا نسبة في الخزانة: 7/ 139.
الشاهد فيه: توكيد فعل الأمر بالنون.

رجز لعبد الله بن رواحة[1] (إلاّ أفعلْ في التعجب؛ لأن معناه كمعنى الفعل الماضي، وشذ قوله:

.... فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا[2]

عجز بيت من الطويل صدره:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْيا صُرَيْمَةً ....

[نُقِلَ عن المصنف][3] أنه قال: اختلف الناس[فيه][4]، فقيل: غضبى بالباء الموحدة، وأحريا بالمثناه التحية، وعليه صاحب الصحاح[5]، قال: غضبى اسم مائة من الإبل، وهي معرفة لا تؤنث، ولا تدخلها آل، وأنشد ثم قال: أراد النون الخفيفة فوقف، وقيل: بالعكس، وعليه صاحب المحكم، وابن السكيت[6]،

---

(1) في (س) بزيادة: تقدمت ترجمته في بحث إذا.
- ابن رواحة هو: أبو محمد عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري صحابي، يعد من الأمراء والشعراء الراجزين، شهد العقبة مع السبعين من الأنصار، وكان أحد النقباء الأثنى عشر، شهد بدراً، واحداً، والخندق، والحديبية، استشهد في مؤتة، (8) هـ.
مرآة الجنان: 1/ 17، الإصابة: 2/ 410، شذرات الذهب: 1/ 22، الأعلام: 4/ 86.

(2) بلا نسبة في شرح ابن عقيل: 2/ 103، شرح شواهد المغني: 2/ 759، شرح أبيات المغني: 6/ 39، حاشية الدسوقي: 2/ 295.
الشاهد فيه: قوله: 'واحريا فقد جاء فعل التعجب مؤكداً بالنون.

(3) في (س): قال المصنف.

(4) في (س) بزيادة: في غضبى.

(5) الصحاح: (غ. ض. ب) 1/ 201، 202.

(6) انظر المحكم: 3/ 312، شرح أبيات المغني: 6/ 40.

وقال ابن السيرافي[1]: أراد ورب إنسان كان ماله قليلا بعد إن كان كثيراً، فأحر به تعجب كأكرم به يريد ما أحراه أن يطول فقره، وقوله: وأحريا من ضـرب الرجـل إذا ذهب ماله وقل، قال المصنف: وعلى هذا فلا تأكيد ولا نـون، وخـرج البيـت من أيدينا[2]، وصريمة تصغير/ صيرمة بكسرالـصاد قطعـة مـن الإبـل نحـو ثلاثـين 257/ ب صَغَّرَها للتقليل، ويقال: حري أن يفعل كذا، أي: جدير (ولا يؤكـد بهـا الماضـي مطلقاً) لأنه قد تحقق وثبت فلا يحتـاج إلى التأكيـد، ولأن النـون في الفعـل بمنزلـة التنوين في الاسم، والماضي بعيد من الاسم (وشذ قوله:

دَامَنَّ سَـعْدُكِ لَـوْ رَحِمْـتِ مُتَيَّمًـا لَولاَكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحـا[3])

بيت من الكامل، فالكاف خطـاب لمحبوبتـه، والمتـيم مـن تيمـه الحـب إذا عبده[4]، والصبابة المحبة والعشق[5]، وجواب لَوْ محذوف، أي: لو رحمت متيما أدام الله سعدك (والذي سهله أنه بمعنى أفعل) يعني أنـه دال علـى الفعـل؛ لأن معنـاه ليدوم سعدك[6]، ولو قال بمعنى لِيفعل لكان أولى[7] (وأما المضارع فإن كان حالا لم يؤكد بهما) لأن المراد بالتوكيد طلـب الوقـوع، والحـال [واقـع][8]، لأنـه يـشبه الماضي في تحقق الوقوع (وإن كان مستقبلا أكد بهمـا وجوبـا في نحـو قولـه تعـالى

---

(1) في (س) بزيادة: في شرحه.
شرح أبيات المغني: 6/ 42.

(2) في (س) بزيادة: ذكره السيوطي.
شرح شواهد المغني: 2/ 760.

(3) بلا نسبة في الجنى الداني: 143، شرح التصريح: 2/ 300، المقاصد النحوية: 1/ 118، شرح شواهد المغني: 2/ 760. الشاهد فيه: تأكيد دامْ بنون التوكيد الثقيلة.

(4) في (س) بزيادة: وذَلَّلَهُ.

(5) في (س) بزيادة: واللام متعلقة للجَانِح أي: المائل.

(6) في (س) بزيادة: فيندفع ما قيل.

(7) في (س) بزيادة: إذ فاعل دامْ اسم ظاهر.

(8) ساقط من (س).

﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[1] وقريبا من الوجوب بعد إماً في نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ﴾[2] ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ﴾[3])اراد بالقريب ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه إلا نادر، وبالنحو أن يكون المضارع شرطا، لأنّ المؤكدة بـمّاً (وذكر ابن جني أنه قرئ ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ﴾[4] بياء ساكنة بعدها نون الرفع[5] لى حد قوله:

.... يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجار)

بعض بيت تقدم في لمْ (ففيها شذوذان: ترك نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجازم، وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً﴾[6] [قال في شرح بانت سعاد:][7] لا ناهية [فالفعل][8] في موضع جزم؛ ولكنه مبني لنون التوكيد المباشرة[9]، فنحو:﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[10] مبني أيضاً، وقيل: الجمع معرب تقديرا، والمختار الأول، وتوكيد الفعل بعد لاَ جائز في النثر باتفاق، إن كانت ناهية، وخاص بالشعر عند الجمهور، وإن كانت نافية كقوله:

تاللهِ لاَ يُحْمَدنَّ الْمَرءُ مُجْتَنِباً ....[11]

---

(1) الأنبياء: 57.
(2) الأنفال: 58.
(3) الأعراف: 200.
(4) مريم: 26.
(5) المحتسب: 2/ 86.
(6) إبراهيم: 42.
(7) ساقط من (س).
(8) في (س): والفعل.
(9) في (س) بزيادة: وقيل لا يشترط المباشرة.
(10) آل عمران: 186.
(11) صدر بيت من البسيط عجزه:

فعْـلَ الكِـرَامِ وَإِنْ فَـاقَ الْـوَرَى حَسَبَا

بلا نسبة في شرح بانت سعاد: 142.

وأجازه ابن جني وابن مالك في النثر تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿ لاَ يَحْطِمَنَّكُم سُلَيْمانُ﴾[1]) وقليلاً في مواضع (كقوله:

وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا[2])

وكلام المصنف يشعر بأنه مثل، قال[3]: يضرب لمن كان له أصل، وأمارة تدل على كون من شيء آخر، وهذا لا يتنافي كونه شعراً كما في الصحاح[4]، وهو عجز بيت من الطويل [قال العيني][5]:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ

أي: إذا مات الأب [سرق][6] الولد شخصَ والده، فيصير كأنه هو، والغضة كالعدة شجرة عظيمة، والشكير [بالمعجمة][7] ما ينبت حول الشجرة من أصلها، قيل: جعل[8] في توضيحه[9] ما هذه زائدة[10]، وما أدري ما الوجه الذي

---

(1) النمل: 18.
شرح بانت سعاد: 142.

(2) البيت بلا نسبة في شرح شواهد العيني: 3/ 1265، اوضح المسالك: 3/ 86، شرح المفصل: 7/ 103، التصريح على التوضيح: 2/ 303، شرح أبيات المغني: 6/ 44.
الشاهد فيه: جواز توكيد المضارع الواقع بعد ما الزائدة.

(3) في (س) بزيادة: الرضي:

(4) الصحاح: (ع. ض. ه) 2/ 1635.

(5) ساقط من (س).
شرح شواهد العيني مع حاشية الصبان: 3/ 1265.

(6) في (س): يسرق.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: المصنف.

(9) في (س) بزيادة: على الألفية.

(10) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: 3/ 85.

الذي عين ذلك، إذ يحتمل أن تكون نافية، وأجيب بأنه هو كون ذلك مثلاً لم يستعمل إلاّ بمعنى الإثبات لا النفي[(1)].

(الثاني: التنوين) في الأصل مصدر مؤنث، أي: أدخلت نوناً (وهو نون زائدة ساكنة) يعني في الأصل فلا ينتقض[(2)]/ بمثل: ﴿ عَاداً الأوْلَى ﴾[(3)] 1/258 (تلحق الآخر) ولو قال: آخر الاسم لم يحتج إلى قوله:(لغير توكيد) [لكن لم يكن الحد جامعاً][(4)] ثم بين فوائد القيود على ترتيب اللف فقال: (فخرج نون: حَسَنْ لأنها أصل، ونون ضيفنْ للطفيلي لأنها متحركة[(5)]) قال الجوهري: الضيفن الذي يجئ مع الضيف[(6)]، والنون زائدة وهو فعلنْ وليس بمفعيلْ قال الشاعر:

إذا جَاءَ ضَيْفٌ جاءَ للضيفِ ضيفنٌ ... وأوْدى بِمَا تُقْرى الضُّيوفَ الضيافن[(7)]

(ونون مُنْكَسِرْ وانْكَسَرْ لأنها غير آخر) أي: لم تلحق الآ(ونون ﴿ لنسفعا ﴾[(8)] لأنها للتوكيد، وأقسامه) أي: أقسام التنوين عند سيبويه (خمسة[(9)]: تنوين التمكين: وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف، إعلاماً ببقاءه على أصله، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف) يعني أنه لم يعرض له شبه المبني، ولا شبه الفعل، وهو تفسير للبقاء على أصله (ويسمي تنوين الأمكنة أيضاً) لكونه دالاً على أمكنية الاسم[(10)]، ومعناه كون الاسم معرباً كما قال

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 96.

(2) في (س) بزيادة: بالحركة العارضة.

(3) النجم: 50.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: لا ساكنة.

(6) الصحاح: (ض. ي. ف) 2/ 1065.

(7) بيت من الطويل بلا نسبة في الصحاح: (ض. ي. ف) 2/ 1065،

(8) العلق: 15.

(9) انظر الكتاب: 1/ 22، 2/ 199، 3/ 310، 4/ 206، 207.

(10) في (س) بزيادة: الداخل هو عليه، قيل.

الرضي[1]، وهذا مما يدل أن معناه كون مدخوله يشبه الفعل من الوجهين المعتبرين في منع الصرف[2] (وتنوين الصرف، وذلك كـ'زيدٌ و'رجلٌ و'رجالٌ) وكذا[3] مثل: 'ضاربٍ و'مضروبٍ؛ لأن مطلق الشبه بالفعل لا يمنع الأمكنية[4]، القسم الثاني[5]

(تنوين التنكير، وهو: اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها،

ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كـ'صَهٍ و'مَهٍ وإِيهٍ[6] وفي العلم المختوم بـ'ويهٍ' بقياس نحو: 'جاءني سيبويه وسيبويهٍ آخر) قال الرضي: قيل: وتختص بالصوت واسم الفعل، [أما التنوين في نحو: 'ربُ أحمدٍ وإبراهيمٍ' فليس للتنكير بل هو للتمكين؛ لأن لاسم منصرف][7] وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنويناً واحداً للتمكين والتنكير معاً [فالتنوين في رجل يفيد التنكير أيضاً، فإذا سميت بالاسم تمحضت للتمكين[8]، وبهذا يندفع قول المصنف][9] (وأما تنوين 'رجلٌ' ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير، كما قد يتوهم بعض الطلبة، ولهذا لو سميت به رجلاً بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير) هكذا قال ابن الحاجب[10]، [وقيل][11]: لا نسلم أن تنوين التنكير لا يثبت في العلم، وإنما لا يثبت أن لو كان لأجل دلالته على التنكير، وإما إذا كان للحكاية فيصح أن يثبت كما في 'صهٍ'، ولئن سلم ذلك لكن لا نسلم أن التنوين في رجل حال

---

(1) شرح الرضي: 1/ 45.

(2) في (س) بزيادة: وفيه بحث، والأولى ما قاله الرضي.

(3) في (س) بزيادة: تنوين.

(4) في (س) بزيادة: كما عرفت.

(5) في (س) بزيادة: من أقسام التنوين.

(6) في (س) بزيادة: بكسر الهمزة، اسم لحدث إذا استزدته من حديث ما نونته، ومن حديث معين فلا.

(7) ساقط من (س).

(8) شرح الرضي: 1/ 45.

(9) في (س): تصرف في النقل من الرضي، وعبارته ' فيكون تنوين رجل لكليهما، وإذا سمي به خص بالتمكين، وبهذا يعترض على قوله.

(10) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: 2/ 277.

(11) في (س): واعترض بأن.

العلمية هو الذي كان فيها قبلها، لم يجز أن يكون التنوين قبل العلمية للتنكير، وبعدها للتمكين(1)، وأجيب عن الأول أن الثابت في "صه" بعد العلمية هو حكاية تنوين التنكير لا نفسه، والذي يثبت بعدها هو نفسه(2)، وعن الثاني: بأن كونه عينه هو الظاهر، وجواز كونه غيره لا ينافي ظهور كونه عينه(3)، والقسم الثالث

(وتنوين المقابلة، وهو: اللاحق لنحو "مسلمات" جُعِل في مقابلة النون في "مسلمين") كما جعل الألف/ أو الحركة في مقابلة حرف العلة [فيه](4) (وقيل: هي عوض عن الفتحة نصباً، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر، ثم الفتحة قد 258/ب عُوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني؟) [ونقل الرضي](5) عن بعضهم أنه عوض عن منع الفتحة(6) (وقيل: هو تنوين التمكين(7)، ويرده ثبوته مع التسمية به كـ"عرفاتٍ" كما تبقى نون "مسلمين" مسمى به، وتنوين التمكين لا يجامع العلتين(8)) الموجبتين لمنع الصرف وهما العلمية والتأنيث (ولهذا لو سمي بـ"مسلمة" أو "عرفة" زال تنوينهما) ولما ورد المنع بـ"عرفات" لجامعة التنوين فيها للعلتين دفعه بقوله: (وزعم الزمخشري أن "عرفات" مصروف؛ لأن تاءه ليست للتأنيث، وإنما هي والألف للجمع، قال: ولا يصح أن يقدر فيه تاء غيرها؛ لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك(9)) أي: تقدير تاء أخرى (كما لا تقدر التاء في "بنت")(10) متعلق بقوله لا يصح (مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو(11))

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 96، 97.

(2) في (س) بزيادة: لا حكايته.

(3) حاشية الشمني: 2/ 97.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: ولا يدفع هذا ما نقل الرضي.

(6) في (س) بزيادة: لأن المنع أمر ملازم لهذه الكلمة، ولو كان التنوين عوضاً عنه لاجتمع العوض والمعوض عنه.

(7) في (س) بزيادة: قاله الربعي و الزمخشري.

(8) انظر شرح المفصل: 9/ 34، شرح الرضي: 1/ 46.

(9) الكشاف: 1/ 223، 224.

(10) في (س) بزيادة: والكاف.

(11) في (س) بزيادة: إذ.

أصلها بَنوٌ (ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك) قال الرضي: الأولى عندي أن التنوين للتمكين، وإنما [لا][1] يسقط في نحو: عرفاتٍ؛ لأنه لو سقط لتبعه الكسر، وتبع النصب، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذفا لمانع[2] (وقال ابن مالك: اعتبار تاء نحو: عرفاتٌ في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفةٌ، ومسلمةٌ لأنها لتأنيث معه جمعية[3]) علة للأولوية، فإن الجمعية نوع من التأنيث (ولأنها علامة علة ثانية لها (لا تتغير في وصل ولا وقف) بخلاف تاء عرفةٌ ومسلمةٌ فإنها تقلب في الوصل هاء، والرابع (تنوين العوض) من إضافة المؤثر إلى الأثر (وهو: اللاحق عوضا من حرف أصلي، أو زائد، أو مضاف إليه: مفرداً، أو جملة.

فالأول: كجوارٍ وغواشٍ فإنه عوض من الياء وفاقاً لسيبويه، والجمهور) قال سيبويه والخليل: إن تنوين جوارٍ عوض عن الياء[4]، وفسره السيرافي بأن أصله جواريٌ بالتنوين، والإعلال مقدم على منع الصرف، فحذف الياء للساكنين، ثم وجد صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً؛ لأن المحذوف للإعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف لعلة الجمع، ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين، فعوض التنوين عن الياء ذكره الرضي[5]، وفيه أن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين، فكيف يصح أن تكون عوضاً عنه؟ والأولى أن يقال: إنه عوض عن إعلال الياء بالسكون (لا عوض عن ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة) الثقيلة على الياء، فأعطي حكمها في الاشتغال للنيابة عنها فحذفت، قيل: احترز به عن فتحتها التي ليست نائبة عنها فإنها لا تحذف لخفتها[6][7] (خلافاً للمبرد) فإنه قال: التنوين عوض عن حركة الياء، ومنع الصرف مقدما عن

---

(1) في (س): لم.
(2) انظر شرح الرضي: 1/ 47.
(3) الكافية الشافية: 3/ 1426.
(4) انظر الكتاب: 3/ 310.
(5) شرح الرضي: 1/ 154.
(6) في (س) بزيادة: مطلقاً.
(7) حاشية الشمني: 2/ 97.

الإعلال، وأصله ُجواريٌ بالتنوين، ثم جواري بحذفه، ثم ُجواريْ بحـذف الحركة، ثم ُجوارْ بتعويض/ التنوين من الحركة[1]، ورده الرضي بأنه لو كان منع الصرف 1/259 مقدما لوجب الفتح في قولك: ُمررت بجواري[2] (إذ لو صح لعوض عن حركات نحو: ُحبلى) [بناء على أن الفها منقلبة عـن اليـاء تقـديراً فينـدفع المنـع][3] [في أن التعويض في نحو: ُجوارْ إنما هو عن حركـة يمكـن الـتلفظ بهـا، والحركـة في نحـو: ُحبلىْ متعذرة لا سبيل إلى النطق بها، فترك التعويض عنهـا واكتفـى بتقـديرها][4] (ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافاً للأخفـش[5]) نـسبه الرضـي إلى الزجاج، وهو مخالف لما في الجني الداني من أن المبرد والزجـاج قـالا: هـو عـوض من حركة الياء[6] (وقوله) أي: قول الأخفش في إثبات دعواه (لَمَّا حـذفت اليـاء التحق الجمع بأوزان الآحاد كـُسلامْ وُكلامْ فصرف مردود؛ لأن حـذفها عـارض للتخفيف، وهي منوية) والمنوي في حكم الثابت (بـدليل أن الحـرف الـذي بقـي اخيراً لم يحرك بحسب العوامل) بل بقي على كسره، والكسر حكـم لفظـي كمنـع الصرف فاعتبار أحدهما دون الأخر تحكم (وقد وافق على أنه لو سمي بـُيكْنفْ امرأة ثم سكن تخفيفاً لم يجز صرفه كمـا جـاز صـرفُهنـد) لكونـه ثلاثيـاً سـاكن الوسط بالأصلة بخلاف ُكتفْ، (وأنه إذا قيـل في ُجَيْـأل) وزان فَيْعَـلْ اسـم لـضبع معرفة بلا آل [مؤنث][7] فإذا سمي به مذكر منع الصرف لأنه زائد علـى الثلاثـة، وإليه يشير قوله: (علماً لرجل ُجَيَلْ بالنقل لم ينصرف انصراف ُقدمْ علماً لرجل)

---

(1) في (س) بزيادة: لخف الثقل بحذف الياء للساكنين، قال الرضي. انظر الجنى الداني: 145.

(2) شرح الرضي: 1/ 154.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): وقد يقال أن الحركة في نحو: ُجوارْ يمكن التلفظ بها، لكنها حذفت فعوض عنها، والحركة في نحو: ُحبلىْ لما امتنع التلفظ بها لم يعوض عنها، واكتفي بتقديرها.

(5) في (س) بزيادة: كذا في الجنى الداني، وما قاله الرضي من أنه يقول الزجاج تنوين الصرف مخالف لما فيه من أنه.

حاشية الدسوقي: 2/ 300.

(6) انظر الجنى الداني: 145، شرح الرضي: 1/ 47.

(7) في (س) بزيادة: وهو من قبيل المؤنث.

وإنما انصرف 'قدمْ حينئذ لكونه ثلاثيا، ولم ينصرف'جيلْ بلا همزة مع أنه كذلك (لأن حركة تاء 'كتفْ، وهمزة 'جيألْ) عطف على [حركة لا على التاء][1] لقوله (منويا الثبوت ولهذا لم تقلب ياء 'جيلْ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها) هكذا نقل الجوهري عن أبي علي[2].

(والثاني:) أي[3]: اللاحق عوضاً عن حرف زائد (كـ'جندلْ فإن تنوينه عوض عن ألف جنادل، قاله ابن مالك[4]) فجندل[5] [بفتح الجيم][6]، والنون، وكسر الدال الموضع الذي فيه حجارة، قال الجاربردي: ولما لم يوجد كلمة فيها أربع حركات متواليات[7] قيل: أصله جنادل[8] (والذي يظهر خلافه، وأنه تنوين الصرف، ولهذا يجر بالكسرة) بخلاف 'جوارْ فإن كسره لا يختص بصورة الجر (وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء في نحو: 'جوارْ و'غواش) يعني أن ألف 'جنادلْ لما ذهبت زال وزن منتهى الجموع، ولا يمكن أن يكون منوية كـ'ياءْ جوار، وغواش حتى يقاس جندل عليها.

(والثالث: تنوين 'كلْ، و'بعضْ إذا قطعتا عن الإضافة[9] نحو: ﴿ وَكُـلاً ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ ﴾[10] ﴿ فَضَّلْنَا بَعْـضَهُمْ عَلَـى بَعْـضٍ ﴾[11]، وقيل: هو تنوين التمكين، رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه.

---

(1) في (س): عطف على كتف.

(2) انظر الإيضاح: 1/ 297، الصحاح: (ج. أ. ل) 2/ 1241.

(3) في (س): أي: التنوين الذي هو عوض عن حرف زائد.

(4) الكافية الشافية: 2/ 65.

(5) في (س): والجندل.

(6) ساقط من (س).

(7) مجموعة الشافية للجاربردي: 1/ 34.

(8) قال ابن مالك: فإن أورد جندل ونحوه فإن أصله 'فعاللْ فحذفت ألفه، ونوى ثبوتها لئلا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة. الكافية الشافية: 2/ 65.

(9) في (س) بزيادة: لدلالة ما تقدم على المضاف إليه.

(10) الفرقان: 39.

(11) الإسراء: 21.

والرابع: اللاحق لـ«إذ» في نحو: ﴿وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾[1] والأصل فهي يوم إذ انشقت واهية، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها، وجيء بالتنوين عوضاً عنها، وكسرت الذال للساكنين) كما كسرت هاء صهٍ حين نويت لذلك، (وقال الأخفش: التنوين تنوين التمكين، والكسرة/ إعراب 259/ ر للمضاف إليه[2]) [وأجاب عن قول الشاعر][3]:

.... وَأَنْـــتَ إِذْنٍ صَـــحِيحُ

بأن الأصل حينئذ ثم حذف المضاف وبقي الجر، قيل: مما يقطع به على بطلان قوله: أن العرب تقول يومئذٍ بفتح الذال منوياً للتخفيف، ولو كان إذ معربا [مجروراً][4] بالإضافة لم يجز فتحة[5]، والقسم الخامس[6]:

(و تنوين الترنم وهو: اللاحق للقوافي المطلقة) أي: المتحركة (بدلا من حرف الإطلاق) الذي يتولد من الحركة (وهو الألف، والواو، والياء) وكذا [اللاحق][7] للصدور المقفاة، أو المصرعة[8]

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِن

وقوله:

---

(1) الحاقة: 16.
(2) الجنى الداني: 186، 187.
(3) في(س): ورد قوله بقول الشاعر.
(4) في (س): منجراً.
(5) مواهب الأريب: ج - 3: 46 / 1.
(6) في (س) بزيادة: من أقسام التنوين.
(7) ساقط من (س).
(8) في (س) بزيادة: كقوله.

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَعِرْفَـانِن[1] ....

(وذلك في إنشاد بني تميم[2]) فإنهم يقلبون حـرف الإطـلاق نونـاً سـاكنة فينشدون قول الأعشى:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَـاكَ لَيْلَـةَ أَرْمَـدن وَبِتُّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُـسَهَّدن[3]

وقول كعب:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُـولُن مُتَيم إِثْرُها لَـم يُفْـد مكبـولن[4]

(وظاهر قولهم أنه تنوين يحصل للترنم) كمـا تفيـده الإضـافة، فإنهـا مـن إضافة المؤثر إلى أثره مثـل "شـجرة العنـب" (وقـد صـرح بـذلك ابـن يعـيش كمـا سيأتي[5]، والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الـترنم[6]، وأن الترنم هو التغني يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها) قال ابن عقيل: قولهم بتنـوين الـترنم كقـولهم:

---

(1) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس عجزه:

ورسم عفت آياته منذ أزمان

الديوان: 145، شرح شواهد المغني: 2/ 750، وبلا نسبة في أوضح المسالك: 2/ 93، الجنى الداني: 503.
الشاهد فيه: دخول تنوين الترنم على "عرفانن".

(2) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 678.

(3) البيت من الطويل للأعشى في ديوانه: 45.
الشاهد فيه: قوله "مسهدن" حيث قلب الف الإطلاق نوناً ساكنة.

(4) البيت من الطويل لكعب في ديوانه: 19، الشعر والشعراء: 89، شرح بانت سعاد: 23.
الشاهد فيه: "مكبولن" حيث قلبت نون الإطلاق نوناً ساكنة.

(5) انظر شرح المفصل: 9/ 33.

(6) الكتاب: 4/ 206، 207.

الترنم كقولهم: داود القياسي[1]، وقوله عليه الصلاة والسلام: ﴿القدرية مجوس هذه الأمة﴾[2] قال المصنف: وليس بشيء، لأنهم أثبتوا القدر لأنفسهم، وأما داود القياسي فلا نعلمهم يقولونه[3]، وقد وفق بينهما[من قال][4] القدرية طائفة ينكرون أن الله تعالى قدر الأشياء في القدم، وقد انقرضوا، وصار القدرية لقبا للمعتزلة لإسنادهم افعال العباد إلى أنفسهم، وإثباتهم القدر فيها لهم[5] (ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله:

.... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[6]

عجز بيت مقفى من الوافر لجرير صدره:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلِ والعِتَابَنْ ....

أقلي أمر من الإقلال من القلة، وعاذل منادى مرخم عاذلة، ولقد أصابن مقول قول، [وجواب إن][7] محذوف، أي: إن أصبت لا تعذلي، وأصبت بضم

(1) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 678.

(2) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿إن مجوس هذه الأمة المكذبون بأقدار الله، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم، وإن لقيتوهم فلا تسلموا عليهم﴾ سنن ابن ماجة، كتاب السنة، باب القدر: 42، 43.

(3) ذكره المصنف في حواشي التسهيل.
حاشية الشمني: 2/ 98.

(4) ساقط من (س).

(5) حاشية الشمني: 2/ 98.

(6) البيت لجرير في ديوانه: 76، الخزانة: 1/ 69، الكتاب: 4/ 205، حاشية الدسوقي: 2/ 302، شرح المفصل: 9/ 29، شرح شواهد المغني: 2/ 762.
الشاهد فيه: عدم اقتصار تنوين الترنم على الأسماء.

(7) في (س): وفعل الشرط.

التاء، وقيل: بالكسر، ومن قال: لكن الفتح أظهر فقد استدرك بما لم يظهر، [والبيت][1] شاهد لدخول الترنم [في][2] الفعل، والمعرف باللام (وقوله:

.... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَـدِنْ)[3]

تقدم شرحه في قدْ والشاهد في قدنْ حيث دخل التنوين على الحرف (وزاد الأخفش والعروضيون تنوينا سادساً،وسمُّوه الغالي، وهو: اللاحق لآخر القوافي المقيدة[4]) أي: الساكنة (كقول رؤبة:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المخْتَرَقْنْ[5] ....)

رجز وعجزه:

.... مُـشْتَبِهِ الأَعْـلامِ لَمَّـاعِ الخَفَقْـنْ

---

(1) في (س): وفيه.

(2) في (س): على.

(3) عجز بيت من الكامل للنابغة صدره:

أفـــد الترحـــــلُ غـــيرَ أنَّ ركابَنَـــا

في ديوانه: 46، الخزانة: 7/ 197، الجنى الداني: 146، شرح شواهد المغني: 2/ 764، المقاصد النحوية: 1/ 80.

(4) قال المرادي: وزاد الأخفش قسماً، وهو الغالي، وهو كتنوين الترنم في عدم الاختصاص بالاسم. الجنى الداني: 147.

(5) بيت من الرجز لرؤبة في خزانة الأدب: 10/ 25، الكتاب: 4/ 210، المقاصد النحوية: 1/ 38، الجنى الداني: 147. الشاهد فيه: دخول النون بعد اكتمال القافية.

القاتم من القتام وهو: الغبار[1] صفة محذوف، أي: رب مكان مغبر، والأعماق جمع عمق وهو: ما بعد من أطراف المفازة، والخاوي الخالي، والمخترقن على صيغة/ اسم المفعول الممر الواسع، وأصله المخترقن بسكون القاف، فلما 1/260 ألحق التنوين به التقى ساكنان ففتح ما قبله تشبيهاً له بالنون الخفيفة، أو يكسر لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسرة، والأعلام جمع علم بمعنى الجبل، والخفقن بسكون الفاء مصدر خفق إذ اضطرب، وفتحتها [للضرورة][2] (وسمي غاليا لتجاوزه حد الوزن) لأنه زائد على بناء البيت، وهو في آخره بمنزلة الجزم في أوله، ولذلك لم يدخل في التقطيع بخلاف تنوين الترنم، فإنه داخل فيه، وبها يحصل الفرق بينهما، وقيل: سمي غاليا لقلته، والقليل يكون غاليا[3] (ويسمي الأخفش الحركة التي قبلها غلواً، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل)[4] [وعلله][5] الحديثي [بأنه][6] لو أبقي على أصله وقرئ المخترق لم يعلم أوقف هو أم وصل، قال النجم السعيد: وفيه نظر لا يخفى، قلت: لعل وجهه منع تردد السامع في الوقف والقاف ساكنة، ويدفع[7] بأنه شعرٌ فتسكين الآخر للوزن لا للوقف، ومجيء هذا التنوين مؤذن بالوقف (وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم، زاعما أن الترنم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرف أغن، قال:وإنما سمي [المغني][8] مغنياً؛ لأنه يُغَنِّنُ صوته أي: يجعل فيه غنة)[9] [وهي][10] صوت يخرج من الخيشوم،

---

(1) في (س) بزيادة: الأسود.
(2) في (س): للشعر.
(3) القائل النجم السعيد كما في هامش المخطوط.
(4) انظر شرح المفصل: 9/ 34.
(5) في (س): قال.
(6) في (س): إذ.
(7) في (س) بزيادة: هذا.
(8) ساقط من جميع النسخ.
(9) شرح المفصل: 9/ 34.
(10) في (س): والغنة.

والأغن الذي يتكلم من قبل خياشيمه، ورجل أغن، وامرأة غنا يتكلم كذلك، وفعله غَنَّ، وهو من باب تعب قاله الفيومي[1]، وقال صاحب القاموس: وظبي أغن يخرج صوته من خياشيمه، [وغَلَّطَ قولَ الجوهري طيراً أغن][2] (والأصل عنده مغنًّن بثلاثة نونات، فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفاً، و أنكر الزجاج و السيرافي ثبوت هذه النون البتة[3]) من جهة أن القافية المقيدة لا يلحقها حرف الإطلاق فكذا التنوين (لأنه يكسر الوزن، وقالا: لعل الشاعر كان يزيد إنْ في آخر كل بيت، فيضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع أن النون تنوين، واختار هذا القول ابن مالك[4])[5] قال: صحيح مخلص من زيادة ساكن على ساكن بعد تمام الوزن [كما في الجنى الداني][6] (وزعم أبو الحجاج بن معزوز) صاحب كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشري، اسمه يوسف بن إبراهيم مات سنة خمس وعشرين وستمائة[7] (أن ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم أنه نون عوض من المدة، وليس بتنوين[8]) بعد أن زعم أن مذهب سيبويه هو أن التنوين قسمان: قسم في الكلام، وقسم في القوافي، وأن الأربعة الأول كلها تنوين التمكين[9] [فتكون التنوين على مذهب سيبويه قسماً واحداً][10] (وزعم ابن مالك في

---

(1) المصباح المنير: (غ. ن. ن) 241.

(2) في (س): وقول الجوهري: طير اغن غلطه صاحب القاموس.
القاموس المحيط: 4/ 288، الصحاح: 2/ 1590.

(3) قال المرادي: وقد أنكر السيرافي، والزجاج الغالي، وقالا: إن القافية المقيدة لا يلحقها حرف الإطلاق، فكذلك لا يلحقها التنوين.
الجني الداني: 148.

(4) الكافية الشافية: 3/ 1430.

(5) س) بزيادة: حيث.

(6) في (س): ذكره ابن القاسم، وقال في التسهيل وكذا اللاحق روياً مقيداً عند من أثبته.
الجنى الداني: 148.

(7) انظر ترجمته في: البلغة: 320، بغية الوعاة: 2/ 362، الأعلام: 8/ 254.

(8) النص في الجنى الداني: 148، انظر الكتاب: 3/ 206، 207.

(9) في (س) بزيادة: وتنوين الصرف.

(10) ساقط من (س).

التحفة أن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة، والقوافي المقيدة تنوينا مجاز، وإنما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا يختص بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف[1]) مخالف لما نقل عن الزمخشري أن تنوين الترنم هو الذي يقع في إنشاد الشعر مكان حرف الإطلاق، إذ وصل المنشد ولم يقف.

(وزاد بعضهم سابعاً وهو/ : تنوين الضرورة، وهو) [التنوين][2] 260/ب (اللاحق لما لا ينصرف كقوله:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْـزَةٍ ....)[3]

صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه:

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلاَتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

الخدر الستر، ويطلق على البيت إذا كان فيه امرأة، وإلا فلا، والمراد هنا الهودج، وعنيزة وزان زبيدة اسم حبيبته وهي ابنة عمه، وقيل: لقبها، واسمها فاطمة، وقيل: فاطمة عشيقة أخرى له[4] نونها للضرورة[5]، نَعَمْ دخول القبض والكف في البحر الطويل جائز، لكن قبض مشروط بعدم كفه وبالعكس[6]، والويلات جمع ويلة وهي: شدة العذاب، قيل: دعاء عليه منها، وقيل: له، لكنه في

---

(1) شرح المفصل: 9/ 33. ذكر الزركلي في الأعلام أن من كتب الشيخ ابن مالك تحفة المورود في المقصور والممدود. الأعلام: 6/ 233.

(2) ساقط من (س).

(3) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه: 95، حاشية الشمني: 2/ 98، حاشية الدسوقي: 2/ 304، المقاصد النحوية: 4/ 374، شرح المعلقات للزوزني: 9.
الشاهد فيه: قوله: عنيزة حيث نونت للضرورة.

(4) شرح المعلقات للزوزني: 9.

(5) في (س) بزيادة: ولا يقال ضرورة في صرف عنيزة، لجريان القبض والكف من الزحفات في البحر الطويل؛ لأن قبضه مشروط بعدم كفه، و كفه مشروط بعدم قبضه.

(6) في (س) بزيادة: قولها لك.

وقيل: له، لكنه في صورة الدعاء عليه، والعرب تفعل ذلك صرفاً لعين الكمال عن المدعو عليه، ومعنى مرجلي: تاركي راجلة أي: ماشية[1] (وللمنادي المضموم كقوله:

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ....)[2]

صدر بيت من الوافر لا من المتقارب كما وهم الأحوص عجزه:

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

(ويقوله أقول في الثاني دون الأول؛ لأن الأول تنوين التمكين؛ لأن الضرورة أباحت الصرف) [واعترض بأن][3] وجود العلتين في الاسم مناف لصرفه، ويدفع بأنه مبني على تعريف غير المنصرف بما لا يدخل الجر والتنوين، لا بما فيه علتان، وبأنه يجوز أن يخرج العلتان من التأثير بسبب الضرورة[4].

(وأما الثاني: فليس تنوين تمكين، لأن الاسم مبني على الضم) وقيل: هو راجع إلى تنوين التمكين الذي قبل البناء، والضرورة سبب لإظهاره[5].

(ثامنا: وهو التنوين الشاذ، كقول بعضهم: "هؤلاءٍ قومك" حكاه أبو زيد، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل: في ألف قبعثري[6]) قال الرضي: وقد ينون

---

(1) شرح المعلقات السبع للزوزني: 9.

(2) البيت للأحوص في خزانة الأدب: 2/ 150، الكتاب: 2/ 202، شرح شواهد المغني: 2/ 766، حاشية الأمير: 2/ 25، حاشية الشمني: 2/ 98.
الشاهد فيه: تنوين مطر الأولى للضرورة.

(3) في (س): فلا يرد ما قيل.

(4) حاشية الشمني: 2/ 99، حاشية الأمير: 2/ 25.

(5) انظر الجنى الداني: 149.

(6) الجنى الداني: 149.

أولا بتنوين التنكير، وإن كان معرفة أفادة البعد فيكون أولاءِ كأولئك[1] (وقال ابن مالك: الصحيح أن هذه نون زيدت في آخر الاسم كـنون ضيفنٍ، وليس بتنوين، وفيما قاله نظر؛ لأن الذي حكاه سماه تنويناً؛ فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون ضيفنٍ ليست كذلك[2]) [قيل: إذا كان هذا النظر صحيحاً أمكن أن يورد مثله على ابن مالك، فيقال: إن سيبويه سمى الترنم تنويناً فهو دليل][3] على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، [وأجيب][4] بأن ابن مالك استدل بثلاثة أمور، منها الثبوت في الوقف [كما تقدم][5] فلا يلزم من نفيه نفي ما استدل عليه[6] تأمل (وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة، وجعل كلاً من تنوين المنادى، وتنوين صرف ما لا ينصرف قسماً براسه، قال[7]: والعاشر تنوين الحكاية، مثل أن تسمي رجلا بـعاقلة لبيبةٌ، فإنك تحكي اللفظ المسمى به) فيلزم رعاية الحركة المحكية، والتنوين المحكى صورة تقول: رأيت عاقلة لبيبة ياهذا (وهذا اعتراف منه بأنه) أي تنوين الحكاية (تنوين الصرف) فالباء متعلقة باعتراف محذوفاً لا باعتراف لأنه قد وصف بقوله منه[8]، وقيل: ظرف مستقر صفة/ ثانية له[9]، أي: هذا اعتراف كائن منه ملتبس بأنه تنوين الصرف (لأن الذي كان قبل التسمية حكي بعدها) قيل: لكنه ليس في لفظ 261/1

(1) شرح الرضي: 2/ 476.

(2) الجنى الداني: 149.

(3) في (س): وهذا النظر بعد صحته يتمشى في تنوين الترنم ، ويرد على ابن مالك فإن سيبويه سماه تنويناً فهذا دليل منه.

(4) في (س): فلا يدفع هذا ما قيل إن.

(5) ساقط من (س).

(6) حاشية الشمني: 2/ 99.

(7) في (س) بزيادة: أي: ابن الخباز بعد ذلك.

(8) في (س) بزيادة: وعمل المصدر بعد الوصف ممتنع.

(9) منتهى أمل الأريب: 291. تحقيق الأستاذ احمد أبو سطاش.

الحكاية تنوين صرف قطعاً[1]، وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف، وقد وقفت على جوابه آنفاً.

(الثالث:) من أوجه النون[2]، (نون الإناث، وهي في نحو: النسوة يذهبنْ خلافاً للمازني) [فإنه قال][3]: الحروف الأربعة في الماضي والمضارع علامات، والفاعل مستكن كما استكن في هند فعلت[4] (وحرف في نحو: يذهبن النسوة في لغة من قال: أكلوني البراغيث[5] خلافاً لمن زعم أنها اسم، وما بعدها بدل منها، أو مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبره) [فلا يضر وجود الالتباس بالفاعل في هذه اللغة لأنها لغة ضعيفة][6].

(الرابع: نون الوقاية) قيل: لا ينبغي عدها في أقسام النون؛ لأنها جزء من كلمة لا كلمة[7] [وفيه نظر، وأما الجواب][8] بأنه جزء الكلمة له دخل في دلالتها على معناها، ونون الوقاية لا دخل لها في دلالة ما لحقته على معناه فلا يكون جزءه فمنقوض بتاء التأنيث مطلقاً (وتسمى نون العماد أيضاً) أي: كما تسمى نون الوقاية لوقاية آخر ما لحقته عن آخر الجر، فلا ترد كسرة تضربينْ لأنها في

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 99.

(2) في (س) بزيادة: المفردة.

(3) في (س): فإن مذهبه.

(4) قال ابن يعيش: وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الألف في قاما، والواو في قاموا يدلان على الفاعِلَيْنِ، والفاعِلِينَ المضمرين، والفاعل في النية.
شرح المفصل: 3/ 88.

(5) في (س) بزيادة: وهي لغة طيء.

(6) في (س): وأما وجوب تأخير الفعل إذا وقع خبراً فمشروط بكون الفاعل مستتراً نحو: زيد قام إذ لو قيل: قام زيدٌ لالتبس بالفاعل، ووجود هذا الالتباس في لغة أكلوني البراغيث لا يضر؛ لأنها لغة ضعيفة.

(7) حاشية الشمني: 2/ 99.

(8) في (س) بزيادة: على ما صرح به ابن الحاجب أن نون الوقاية لحرف المضارعة ليست بكلمة، وإنما هي كالألف في ضارب، والميم في مخرج،، والألف في سكرى، وفي كون نون الوقاية جزء كلمة نظر، وأما ما قيل في منعه.

الوسط حكماً، ولا كسرة "قلِ الحق" لعُرُوضِها، وأما نحو: "دعاني" و"رماني" فحمل على نحو: "ضربني"... (وتلحق قبل ياء المتكلم بواحدة من ثلاثة:

أحدها: الفعل، متصرفاً كان نحو: "أكرمني" أو جامداً نحو: "عساني"، و"قاموا، ما خلاني، وما عداني، وحاشاني" إن قدرت فعلا، وأما قوله:

....   إِذْ ذَهَبَ الْقَومُ الكِرَامُ لَيْسِي)

تقدم شرحه في "قد" (فضرورة) إذ زيادة النون تخرجه عن الوزن (ولحو: ﴿تَأْمُرُونِيَ﴾[1] يجوز فيه الفك والإدغام، والنطق بنون واحدة، وقد قرئ بهن في السبعة) قراءة ابن عامر بالفك، والجمهور بالإدغام، ونافع بنون واحدة[2] (وعلى الأخيرة فقيل: النون الباقية نون الرفع) لأن النقل[حصل][3] بنون الوقاية فهي أحق بالحذف، ولأن الدفع أسهل من الرفع [وهو قول][4] الأخفش، واختاره الجزولي[5] (وقيل: نون الوقاية وهو الصحيح) [لأن حذف نون الإعراب أولى، لحذفها بالجازم والناصب وهو مذهب سيبويه][6]، [ورد][7] بأن المحذوف في "ليتني، ولعلي، ولدني" نون الوقاية فهو أحق بالحذف[8].

---

(1) الزمر: 64.

(2) الإقناع في القراءات السبع: 370.

(3) في (س): جاء من.

(4) في (س): وهذا مذهب.

(5) انظر شرح الرضي: 2/ 450.

(6) في (س): لأن المعرض للحذف هو نون الرفع.
الكتاب:3/ 519، 520.

(7) في (س): قيل: يرده.

(8) حاشية الشمني: 2/ 99.

(الثاني: اسم الفعل نحو: 'دراكني، تراكني، عَلَيْكَنِي، [بمعنى: أدركني، اتركني، والزمني]'[(1)]) [إطلاقه][(2)] يدل على وجوب إلحاق إسماء الأفعال، ولكن قال الرضي[(3)]: ويجوز تركها أيضاً؛ لأنها ليست أفعالا في الأصل[(4)].

(الثالث: الحرف نحو: 'إنني' وهي جائزة الحذف مع 'إن'، و 'أن'، و'لكن'، و 'كأن') كراهة اجتماع النونات، وأما إثباتها فلتشبيهها بالفعل (وغالبة الحذف مع 'لعل') لأن من لغتها 'لعن' مع شبه اللام بالنون (وقليلة مع 'ليت') تشبيهاً لها بالأربعة الأول: قال الرضي: المشهور اختصاص الحذف بالضرورة، قاله سيبويه/ وغيره 261/ ب قال[(5)]:

كَمُنْيَـةِ جَـابِرٍ إِذْ قَـالَ لَيْتِـي أُصَادِفُهُ وأُفْقِدُ بَعْضَ مَالِي[(6)]

(وتلحق أيضا قبل الياء المخفوضة بـ 'مِنْ' و 'عَنْ' إلا في الضرورة) قال الرضي: خص سيبويه الحذف بالشعر[(7)] قال:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُم وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَ لاَ قَيْسُ مِنِي[(8)]

---

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) في (س): سياق كلامه يدل.

(3) في (س) بزيادة: يجوز إلحاقها أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل.

(4) شرح الرضي: 2/ 454.

(5) شرح الرضي: 2/ 452، الكتاب: 3/ 370.

(6) البيت من الوافر لزيد الخير في شرح المفصل: 3/ 90، الكتاب: 2/ 370، حاشية الدسوقي: 2/ 307، المقاصد النحوية: 1/ 346، وبلا نسبة في شرح الرضي: 2/ 453.
الشاهد فيه: قوله: 'ليتي' حيث ترك نون الوقاية، والكثير إثباتها.

(7) شرح الرضي: 2/ 453.

(8) البيت من الرجز بلا نسبة في شرح الرضي: 2/ 453، الجنى الداني: 151، المقاصد النحوية: 1/ 352، حاشية الدسوقي: 2/ 307، شرح ابن عقيل: 1/ 51.
الشاهد فيه: 'عني' حيث حذفت نون الوقاية قبل ياء المتكلم للضرورة.

بيت[1] من الرمل، لو شددت نـون عـنيْ، ومـنيْ لكـان عروضـه فعـولن، وضربه مفعولن وهما ليس فيه (و قيل: المضاف إليها لُدنُ) نحو: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِّي عُذْرًا ﴾[2] (أو قدْ، أو قطْ إلا في القليل مـن الكـلام) قـال الرضـي: إثبـات النون في لُدنْ لازم في غير ضرورة عند سيبويه، والزجاج، وراجـح عنـد غيرهمـا سوى الجزولي فإنه قال: أنت مخير[3] (وقد تلحق في غـير ذلـك شـذوذاً كقـولهم: بُجَلْنِيْ بمعنى حسبي[4]) لا بمعنى يكفي فإن لحوق النون حينئذ ليس بشاذ كما مر في الباء (وقوله:

.... أَمُسْلِمُني إِلى قَوْمِي شَـرَاحِي[5])

عجز بيت من الوافر ليزيد بن محزم الحارثي صدره:

وَمَا أدرِى وَ ظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ ....

فالواو بمعنى معْ وكل ظن تأكيد لظـني، أو همـا مبتـدأ وخـبره، والجملة معترضة بـين أدري، ومفعولـه، أمـسلمني[6] (يريـد شـراحيل) اسـم رجـل لحقـه الترخـيم، وهـو فاعـل أمـسلمني، والهمـزة للاسـتفهام، ومعنـاه: أتـاركي عـوني،

---

(1) في (س) بزيادة: مقفى.

(2) الكهف: 76.

في (س) بزيادة: بالتشديد.

(3) شرح الرضي: 2/ 451.

(4) في (س) بزيادة: واحترز به عن كونه.

(5) البيت ليزيد بن مخزوم في المقاصد النحوية: 1/ 385، شرح شواهد المغـني: 2/ 770، وبـلا نـسبة في رصـف المباني: 363، شرح أبيات المغني: 6/ 56.

- الحارثي هو: يزيد بن مخزوم بن حزن بن زياد الحارثي، من بني الحارث بن كعب، يعرف بـابن فَكْهَـةَ، وهو شاعر جاهلي، كثير الشعر، شهد يوم كلاب الثاني.

معجم الشعراء: 553، الأغاني: 16/ 356، معجم الشعراء الجاهليين: 377، الأعلام: 8/ 188.

(6) في (س) بزيادة: والهمزة استفهام، وشراحي.

ونصرتي شراحيل إلى قومي (وزعم هشام أن الذي في 'أمسلمني' ونحوه تنوين لا نون[1]، وبنى ذلك على قوله في 'ضاربني' إن الياء منصوبة ويرده قول الشاعر:

وَلَيْسَ الْمُوافِيني لِيُرْفَدَ خَائِباً[2] ....

صدر بيت من الطويل عجزه:

فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلا

يقال: وافيت القوم أي: أتيتهم، والرفد العطاء، والخيبة عدم حصول المطلوب (وفي الحديث ﴿غير الدجال أخوفني عليكم﴾[3] والتنوين لا يجامع الألف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف [وما لا ينصرف لا تنوين فيه][4]) [فينبغي أن تكون][5] النون نون الوقاية لحقت الاسم [شذوذاً][6]، فأصل 'أخوفني' أخوف مخوفاني على أن اسم التفضيل من المبني [للمفعول][7] مثل: أشغل من ذات النحيين[8]، وأخوف مخيفاني على أنه من أخاف على رأي سيبويه، ثم حذف المضاف فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون[9]، وبذلك يندفع السؤال بأن أفعل التفضيل إنما يضاف إلى بعضه، والياء لا يقبل ذلك، وبأن أصله أن يكون من الثلاثي المبني للفاعل فيلزم أن غير الدجال خائف، والمراد أنه مخوف منه، وقد يدفع هذا أيضاً خوف غير الدجال أخوف خوفي، ثم حذف الخوفان، وخلفهما

---

(1) في (س) بزيادة: وذهب العيني فأجاز 'هذا ضاربك، وهذا ضاربني' بإثبات التنوين مع الضمير. المقاصد النحوية: 1/ 387.

(2) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية: 1/ 387، حاشية الدسوقي: 2/ 308، شرح أبيات المغني: 6/ 58، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 97. الشاهد فيه: قوله: 'الموافيني' حيث أثبت النون في الوصف، وهو شاذ.

(3) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الدجال وصفته، ومن معه: 9/ 52.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) في (س): والأولى أن يقال.

(6) في (س): على سبيل الشذوذ.

(7) في (س): من فعل المفعول.

(8) مجمع الأمثال: 2/ 224.

(9) انظر حاشية الشمني: 2/ 99.

غير و الياء، فيكون من وصف المعاني بصفة الأعيان مبالغة كـ"شعر شاعر" (وفي الصحاح أنه يقال: "بجلي" ولا يقال: "بجلني"، وليس كذلك[1]) لما مر أنه يقال: بجلني بمعني حسبي، وإن كان قليل.

---

[1] الصحاح: (ب. ج. ل) 2/ 1229.

[نَعَمْ]

(نعم بفتح العين) يعني[1] الهجائية التصرفية (، وكِنَانَةٌ تكسرها) تميزاً بين نُعَمْ الحرفية، ونَعَمْ واحد الإنعام، وقد جمع بين اللغتين من قال:

دَعَانِي عُبيدُ اللهِ نفسي فداؤه فَيَالكَ/ مِنْ دَاعِي نَعَمْ نَعِم[2] 262 / أ

(وبها قرأ الكسائي) في قوله تعالى ﴿ قَالُوا نَعِمْ ﴾[3] (وبعضهم يبدلها حاء) فيقول: نَحمْ حكاه النضر بن شميل[4] (وبها قرأ ابن مسعود) رضي الله عنه[5] (وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسرة العين) كذا ذكره أبو البقاء[6]، [وقال المصنف][7]: إنما أراه أصلا لا إتباعاً، لأن الحرف لا يليق به التصريف، ألا ترى أنه لا يجوز في ثُمْ العاطفة ما جاز في شدْ، و مدْ من اللغات الثلاثة، ولو صح لصح نَعَم نَعِم[8]، وفي بعض النسخ (تنزيلا لها منزلة الفعل في قولهم: نِعِمْ و شِهِدْ

(1) في (س) بزيادة: العين.

(2) بيت من الطويل بلا نسبة في حاشية الشمني: 2/ 100، حاشية الدسوقي: 2/ 309، المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 229.

(3) الأعراف: 44.

انظر الإقناع في القراءات السبع: 323.

(4) انظر شرح المفصل: 8/ 125.

- النظر بن شميل: وهو أبو الحسن النظر بن شميل المازني التميمي، أخذ عن الخليل، و شافه العرب، أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب، وراوية الحديث، وفقه اللغة، كان أروى الناس عن شعبة، وروى عنه يحيى بن معين، ت(203)هـ.

مرآة الجنان: 2/ 8، البلغة: 305، بغية الوعاة: 2/ 316، الأعلام: 8/ 33.

(5) المحتسب: 2/ 14.

(6) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 442.

(7) في (س): ونقل عن المصنف أنه قال.

(8) قاله ابن هشام في حواشي التسهيل.

انظر حاشية الشمني: 2/ 100.

بكسرتين كما نزلت 'بلى' منزلة الفعل في الإمالة، والفارسي لم يطلع على هذه القراءة) أي: قراءة 'نحم' بإبدال العين 'حاء' (وأجازها بالقياس[1]) يعني على إبدال 'حاء' حتى عيناً، وقد مر أن ابن مسعود قرأ 'عني' و 'حني' وأنت خبير بأن الأولى ترك هذه النسخة، أو ذكر قوله والفارسي بعد قوله: وبها قرأ ابن مسعود (وهي حرف تصديق، ووعد، وإعلام، فالأول بعد الخبر كـ'قام زيد'، و'ما قام زيد'، والثاني: بعد 'أفعَل') تقول: اضرب زيداً، فتقول: نعم، أي: اضربه(ولا 'تفعل' وما في معناها، نحو: 'هلا تفعل'، و'هلا لم تفعل'، وبعد الاستفهام في نحو: 'هل تعطيني ؟'، ويحتمل ان تفسر في هذا بالمعنى) أي: يحتمل أن يفسر الاستفهام في 'هل تعطيني ؟ بمعنى افعل فلا يكون هذا قسماً برأسه، بل داخلا في قوله: وما في معناها، وفي بعض النسخ بالمعني الثالث، أي: يحتمل أن تفسر 'نعم' بعد[2] 'هل تعطيني' بالإعلام فحينئذ يدخل في قوله: (والثالث) المتعين (بعد الاستفهام) وتعينه ظاهر؛ لأن الاستفهام استعلام، والاستعلام طلب الإعلام، فيناسب أن يقع الإعلام (في نحو: 'هل جاءك زيد؟'، ونحو: ﴿ فَهَلْ وَجَدتُّمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً ﴾[3] ﴿ أإن لَنَا لاجْـراً ﴾[4]) قيل: وفي غالب النسخ، والثالث المتعين، ووجه بأن ثالثاً اسم فاعل من الثلاثة [للتصيير][5]، أي: مصير المتعينين السابقين ثلاثة، وأدخل أل على المضاف إضافة لفظية لدخولها على المضاف إليه أيضاً نحو: 'الجعد الشعر'[6] (وقول صاحب المقرب) يعني ابن عصفور (إنها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه قبل[7])

(1) الحجة في القراءات السبع: 1/ 96.

(2) في (س) بزيادة: نحو.

(3) الأعراف: 44.

(4) الشعراء: 41. في (س) بزيادة: ومن الوهم ما قيل إنه ثالثاً اسم فاعل من الثلاثة أي: مصير.

(5) ساقط من (س).

(6) حاشية الشمني: 2/ 100.

(7) المقرب: 322.

من ان نعم للإعلام بعده[1] (قيل: وتأتي للتوكيد إذا وقعت صدراً، نحو: نعم هذه اطلالهم[2]، والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة، بل قال: وأما نعم فَعِدَةٌ، وتصديق، وأما بلى فيوجب بها بعد النفي[3]، وكأنه رأى أنه إذا قيل: هل قام زيد، فقيل: نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام، إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك: صدقتَ؛ لأنه إنشاء لا خبر) وفيه بحث، ويجوز أن يقال: ذلك باعتبار تضمنه خبراً صادقاً كما قالوا في قوله تعالى ﴿ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[4] إن التكذيب راجع إلى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبراً كاذباً. 262/ ب

(واعلم أنه إذا قيل: قام زيد فتصديقه نعم، وتكذيبه لا، ويمنع دخول بلى لعدم النفي، وإذا قيل: ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى، ومنه: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي ﴾[5]) فإن مخففة لا ناصبة، لئلا يدخل ناصب على[ناصب وهو مفعول زعم][6]، أو سادة مسد مفعوليه، وبلى إيجاب للنفي (ويمتنع دخول لا؛ لأنها لنفي الإثبات، لا لنفي النفي، وإذا قيل: أقام زيد فهو مثل: قام زيد أعني أنك تقول إذا أثبتَّ القيام: نعم، وإن نفيته لا، ويمتنع دخول بلى، إن قيل: ألم يقم زيد فهو مثل: لم يقم زيد فتقول: إذا أثبتَ القيام بلى ويمتنع دخول لا، وإن نفيته قلت: نعم، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾[7]) فيه دليل على جواز الجمع بين حرف الجواب، والجملة

---

(1) في (س) بزيادة: بعد نحو: هل جاءك زيد.
(2) في (س) بزيادة: جمع طلل وهو من شخص من أثار.
(3) الكتاب: 4/ 234.
(4) المنافقون: 1.
(5) التغابن: 7.
(6) في (س): على مثله وهي سادة مسد المفعولين للزعم، أو المفعول، وبلى إيجاب للنفي.
(7) الملك: 8، 9.

المجاب بها (﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾[1] ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى﴾[2]، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لو قيل: نعمْ في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ لكان كفرا[3]) إذ يصير معناه: نعم لست ربنا، لأنها لتصديق المخبر بنفي أو إيجاب، وأما بلىْ فتدل على التوحيد؛ لأن معناه بلى أنت ربنا، وقد تقدم في بحث بلىْ أنه نازع السهيلي، وغيره في المحكي عن ابن عباس (والحاصل أن بلىْ لا تأتي إلا بعد نفي، وأنْ لا لا تأتي إلا بعد إيجاب و[أن][4] نعمْ تأتي بعدهما، وإنما جاز ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾[5] مع أنه لم يتقدم أداة نفي لأن ﴿ لَوْ أَنَّ اللهَ هَدَانِي﴾[6] يدل على نفي هدايته) كأنه قيل: ما هداني [الله][7] (ومعنى الجواب حينئذ: بلى قد هديتك بمجيء الآيات، أي: قد أرشدتك لذلك، مثل: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[8]) يعني أن المراد بالهدية هنا الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب لا الدلالة الموصلة إليه (وقال سيبويه: في باب النعت، في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: فيقال: له) مقول قال[9] (ألست تقول كذا وكذا؟ فإنه لا يجد) أي: [ذلك][10] البعض (بداً من أن يقول: نعم) وإلا خالف جميع النحويين، والعرب (فيقال له: أفلست تفعل كذا ؟ فإنه قائل: نعم[11]) والمقصود من نقل كلامه أنه استعمل نعمْ بعد

---

(1) الأعراف: 172.

(2) البقرة: 260.

(3) الدر المصون: 3/ 370.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) الزمر: 59.

(6) الزمر: 57.

(7) ساقط من (س).

(8) فصلت: 17.

(9) في (س) بزيادة: قال له أي: البعض.

(10) ساقط من (س).

(11) قال سيبويه: وأما قُبَالَةَ: فمواجه، وأما بلى فتوجب به بعد النفي، وأما نعمْ فعدة وتصديق، تقول: قد كان كذا وكذا، فتقول: نعم، وليسا اسمين، وقبالة اسم يكون ظرفاً، فإذا استفهمت فقلت أتفعل؟ أجيب بنعم؛ فإذا قلت: ألست تفعل؟ قال: بلى، ويجريان مجراهما قبل أن تجيء الألف. الكتاب: 4/ 234.

ليس في موضعين وهو موضع بَلىْ (فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن[1]) [قيل: هذا جرأة منه على منصب إمام العربية][2] (وقال جماعة من المتقدمين، والمتأخرين منهم الشلوبين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان مرادا به التقرير فالأكثر ان يجاب بما يجاب به النفي راعيا للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب به الإيجاب رَعْياً لمعناه، الا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد، ولا الاستثناء المفرغ[3]) وهما كلام يختص بالنفي (لا يقال: أليس أحد في الدار، ولا أليس في الدار/ إلا زيد، وعلى ذلك قول الأنصار 263/ ا
رضي الله عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد قال لهم ﴿أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ لَهُمْ ذَلِكَ﴾[4] نعم) فنعم مقول قول الأنصار (وقول جحدر) كجعفر علم شاعر[5]

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ... وَإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي
نَعَمْ وَ أَرَى الهِلَالَ كَمَا تَرَاهُ ... وَيَعْلُوهَا النهارُ كَمَا عَلَانِي[6]

---

(1) في (س) بزيادة: هذا جار على قول قوم أن الاستفهام إذا دخل عليه النفي كان الجواب في النفي بـنعمْ، وفي الإيجاب بـبلىْ، وتأولوا قول جحدر.

(2) ساقط من (س). قال الأمير: شنع الدماميني تلحين سيبويه إمام العربية.
حاشية الأمير: 2/ 26، خزانة الأدب: 11/ 201.

(3) انظر خزانة الأدب: 11/ 203.

(4) شرح غريب الحديث لأبي القاسم ابن سلام، رقم: 179، ص: 123

(5) في (س) بزيادة: تقدم بعض أبياته في بحث رُبَّ.
- جحدر العُكلي هو: شاعر من أهل اليمامة، كان في أيام الحجاج بن يوسف يقطع الطرق، وينهب الأموال، فأمسكه عامل الحجاج في اليمامة، وسجنه الحجاج، وهذان البيتان من قصيدة قالها في السجن، ت(100)هـ الأعلام: 2/ 113.

(6) البيتان لجحدر بن مالك في خزانة الأدب: 11/ 201، شرح جمل الزجاجي: 3/ 87، الجنى الداني: 422، شرح أبيات المغني: 6/ 58، شرح شواهد المغني: 1/ 408.
الشاهد فيه: الإجابة بـنعمْ عند أمن اللبس.

بيتان من الوافر (وعلى ذلك جرى كلام سيبويه، والْمُخْطِئ) اسم فاعل من التخطئة للنسبة (مخطِئ) اسم فاعل من الإخطاء أي: الوقوع في الخطأ ضد الصواب (وقال ابن عصفور: أجرت العرب التقدير في الجواب مجرى النفي المحض، وإن كان إيجابا في المعنى، فإذا قيل: ألم أعطك درهما) فيؤول إلى معنى أعطيتك كما قيل في: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾[1] (قيل: في تصديقه نَعمْ، وفي تكذيبه بَلى، وذلك لأن المقرّ) أي: المحمول على الإقرار (قد يوافقك في ما تدعيه وقد يخالفك، فإذا قال: نَعمْ لم يعلم هل أراد نَعمْ لم تعطني على اللفظ، أو نعم أعطيتني على المعنى؟ فلذلك أجبوه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى[2]) حكى أن قاضي مكة أبو الفضل النويري سأل المصنف عَمَ جرى به العرف من أن الإنسان إذا طرق باب صاحبه يقول: نعم نعم مريد الإعلام بحضوره، وهل[3] له أصل في لسان العرب؟ فقال: نعم، وقد ذكرته في كتابي مغني اللبيب، فقيل: هو في موضعين:

أحدهما: ما تقدم من أنها جواب لسؤال مقدر.

والثاني: قول ابن عصفور[4].

(وأما نَعمْ في بيت جحدر فجواب لغير مذكور، وهو ما قدره) أي: السائل (في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو[5]) وكذا قول هذا الطارق نعم نعم هو جواب لما قدره في اعتقاده من أن صاحب المنزل لشدة احتفاله به، والتفاته إليه يسأل هل حضر فلان؟ (وجاز ذلك لأمن اللبس، لعلمه أن كل أحد

---

(1) الشرح: 1.

(2) انظر شرح جمل الزجاجي: 2/ 503.

(3) في (س) بزيادة: ومن فعل.

(4) انظر خزانة الأدب: 11/ 207

(5) قال ابن عصفور: فالجواب: ان ذلك يتصور فيه وجوه.
أحدها: أن يكون قول جحدر نَعمْ جواباً لما قدره في نيته، واعتقاده من ان الليل يجمع ام عمرو وإياه، فجاء الجواب بنعم.
شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2/ 504.

يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو، أو هو جواب لقوله: وأرى الهلال... البيت وقدمه عليه، قلت: أو لقوله: فذاك بنا تداني وهو أحسن) [لأن][1] نعم حينئذ جواب عن متقدم لفظا ومعني[2]، قيل: هذا الاحتمال منقول عن أبي حيان، ولعل المصنف لم يطلع عليه[3][4]، قال: أي: ابن عصفور (وأما قول الأنصار فجاز لزوال اللبس، لأنه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك، وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها، بعد التقرير[5] انتهى، ويتحرر) أي: يتلخص (على هذا أنه لو أجيب ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[6] بنعم لم يكف في الإقرار؛ لأن الله سبحانه أوجب في الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر) فغير مفعول تحمل، والمقر من الإقرار، ومن قال إنه مفعول أوجب، وإن المقرر [من التقرير][7] على صيغة الفاعل: وهو الذي يحمل الغير على الإقرار فقد وهم (ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: لا إله إلا الله برفع إله) فحينئذ يتعين كون لا بمعنى ليس لا لنفي الجنس مهملة لعدم تكرارها/ بل يحتمل أن تكون له، ولنفي 263/ب
الوحدة، وإليه يشير قوله: (لاحتماله لنفي الوحدة فقط) علة لعدم دخول أي: لاحتماله قول المقر، وقيل: لاحتمال رفع إله لنفي الوحدة فيكون الاستثناء من الإله المنفي وحدته فمال المعنى ليس إله متصف[8] موجود إلا الله، ويفهم منه أن إلا الله المتصف بالشركة موجود تعالى شأنه تعالى[9] (ولعل ابن عباس رضي الله عنه إنما قال: أنهم لو قالوا: نعم لم يكن إقرارا كافيا) هذا بيان لمعنى ما نقل عنه، وتعيين بمراده منه، فلا وجه بما قيل: إنه معارضة للوجه الثابت المشهور بمجرد احتمال عدمه من غير تثبت (وجوز الشلوبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا: نعم

---

(1) في (س): لكون.

(2) في (س) بزيادة: ولعل هذا وجه إسناده إلى نفسه، وغفل عنه من قال.

(3) في (س) بزيادة: فإنه نص ابن حيان، والأولى عندي أن يكون ذلك جواباً لقوله: فذاك بنا تداني لأنها جملة خبرية.

(4) الخزانة: 11/ 205، حاشية الدسوقي: 2/ 314.

(5) انظر شرح جمل الزجاجي: 2/ 505.

(6) الأعراف: 172.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: بالوحدة.

(9) مواهب الأريب: ج ـ 3: 67/ 1.

جوابا للملفوظ به على ما هو الأفصح لكـان كفـراً، إذ الأصـل تطـابق الجـواب والسؤال لفظا، وفيه نظر؛ لأن التكفير لا يكون بالاحتمال) واعترض بأن القائلين بالتكفير إنما ينوِّه على أن يكون الجواب متوجها إلى النفي الملفوظ به جزمـا، ومـع ذلك لا يكون احتمال تأمل[1].

[1] مواهب الأريب: ج ـ 3: 67/ ب.

[حرف الهاء]

(الهاء المفردة ـ على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون ضمير للغائب، وتستعمل في موضعي الجر، والنصب، نحو: ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾[1]) مثال للضمير الغائب المجرور، والمنصوب على ترتيب اللف، وأما هو فليس مما نحن فيه، قيل: الضمير هو الهاء، والواو مقوية للحركة[2]، وقال الزجاج: مجموعهما، وعلى الأول بنى المصنف[3].

(والثاني: أن تكون حرفا للغيبة، وهي الهاء في إياهُ، فالحق أنها حرف لمجرد معنى الغيبة، وأن الضمير إيا وحدها) هذا مذهب سيبويه[4]، وقد تقدم في حرف الكاف أن الخليل والأخفش قالا: الهاء ضمير أضيف إليه إيا[5]، وقال الزجاج والسيرافي: إيا اسم ظاهر مضاف إلى الضمير[6]، وقال قوم من الكوفيين: إياه اسم بكامله[7]، وقال بعض الكوفيين وابن كيسان: الضمير هو الهاء، وإيا دعامة له يصير[بسببها][8] منفصلاً[9].

(الثالث: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف، نحو: ﴿ مَا هِيَه ﴾[10]) أراد به ما كان بحركة غير إعرابية، ولا شبيه بها، فخرج نحو: لا رجلَ بالفتح، وقيل: وبعد الضم، لأن حركة كل منهما [عارضة لشبه الإعرابية،

---

[1] الكهف: 37.

[2] منتهى أمل الأريب: 325. تحقيق الأستاذ احمد أبو سطاش.

[3] حاشية الأمير: 2/ 27.

[4] ينظر الكتاب: 2/ 258.

[5] مبحث الكاف: 257. تحقيق الطالب أبو عجيلة رمضان.

[6] شرح الرضي: 2/ 245.

[7] شرح الرضي: 2/ 425.

[8] في (س): بها.

[9] شرح الرضي: 2/ 425.

[10] القارعة: 10.

وبقوله][1]: (ونحو: هاهناه، وازيداه) الاسم المبني والمندوب في آخرهما الألف (واصلهما أن يوقف عليها، وربما وصلت بنية الوقف.

والرابع: المبدلة من همزة الاستفهام، كقوله:

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي ... مَنَحَ الْمَـوَدَةَ غَيْرَنَـا وَجَفَانَـا[2])

بيت من الكامل، فاعل أتى ضمير الشخص المتحدث عنه بهذه القصة وهو المشار إليه بهذا، وصواحبها مفعول به[3]، وقيل: فاعل أتى[4]، ومنح[5] كنفع، وضرب بمعنى أعطى، مفعوله الثاني المودة، والأول غيرنا، وجفانا من جفوته، أي: هجر مودتنا، والشاهد في هذا لأن أصله إذا بهمزة الاستفهام، ثم أبدلت منها الهاء (، والتحقيق أن لا تعد/ هذه) من أوجه الهاء المفردة (لأنها 1/264 ليست [بأصلية][6])ولهذا لم يعد المصنف مجيء أل الاستفهام من أوجه أل، لكون همزته بدلا من الهاء، بل ذكره بعد ذكر أقسامه، فلا يرد هذا عليه كما ظن (على أن بعضهم زعم أن الأصل هذا فحذفت الألف) أي: ألف هاء التنبيه للضرورة.

(والخامس: هاء التأنيث، ونحو: رحمه في الوقف، وهو قول الكوفيين، وزعموا أنها الأصل، وأن التاء في الوصل بدل منها، وعكس ذلك البصريون[7]) وقولهم: أرجح حيث اعتبروا حال الوصل وهو بالنسبة إلى الوقف أصل (والتحقيق أن لا تعد ولو قلنا بقول الكوفيين؛ لأنها جزء كلمة لا كلمة) قال الرضي: أن الهاء كلمة ركبت مع ما دخلت عليه، فصارا لشدة الامتزاج كلمة[8].

---

(1) في (س): تشبيه حركة الإعرابية في العارضية.

(2) البيت لجميل بن معمر في لسان العرب (ذ. ا): 3/ 470، وبلا نسبة في الجنى الداني: 153، رصف المباني: 403، شرح المفصل: 10/ 42.
الشاهد فيه: إبدال الهاء من همزة الاستفهام.

(3) في (س) بزيادة: لأتى.

(4) شرح شواهد المغني: 6/ 60.

(5) في (س) بزيادة: من باب نفع.

(6) في جميع النسخ: باصل.

(7) في (س) بزيادة: فقالوا التاء أصل، والهاء في الوقف بدل منها.
الجنى الداني: 58.

(8) انظر شرح الرضي: 4/ 479.

[ها]

(ها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسما لفعل، وهو ْخذ) فيقال: ها للواحد وغيره مذكراً كان أو مؤنثاً (ويجوز مد ألفها، ويستعملان) أي: المقصورة، والممدودة (بكاف الخطاب) الحرفية[1] نحو: ْهاكَ، وْهاكِ، وْهاكما، وهاكم، وْهاكنْ (وبدونها، ويجوز في الممدودة أن يُستَغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف، فيقال: ْهاءْ للمذكر بالفتح، وْهاءْ للمؤنث بالكسر، وْهاؤما، وْهاؤنْ، وْهاؤمْ ومنه: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَه ﴾[2]) [وهذه خمس لغات] لها بمعنى ْخذْ، [وفيه ثلاثة لغات أخرى][3] قال الرضي: الثلاثة الأخيرة أفعال لا ماضي لها ولا مضارع[4]، [وليست بأسماء أفعال، وأثبت الجوهري هاءِ بكسر الهمزة بمعنى ْهاتْ، وهات بمعنى اُعطْ، ويصرف بحسب المأمور، ولهذا قيل: إنه فعلت[5]، وقال الخليل: إنه أمر من أتى يؤتي قلبت همزته ْهاء][6].

(والثاني: أن تكون ضميراً للمؤنث، فتستعمل مجرورة الوضع، ومنصوبته، نحو: ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾[7].

والثالث: أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة) [بل على خمسة، خامسها الجملة الاسمية][8]، كقول النابغة:

---

(1) في (س) بزيادة: فينصرف بها.

(2) الحاقة: 8.

(3) في (س): وهذه لغات أربعة.

(4) في (س) بزيادة: إذ لا تصريف لاسم الفعل.
شرح الرضي: 3/ 93.

(5) الصحاح (ه. ي. ت) 1/ 258.

(6) ساقط من (س) .

(7) الشمس: 8.

(8) في (س) : وقد يستعمل هاء في غير ما ذكر من الأربعة.

هَا إِنْ تَاعِذرة إن تكن قبلت   فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ[1]

كما في المفصل، ولعل المصنف لم يذكره لكونه قليلاً نص عليه الرضي[2] [وحكى الزمخشري: أنه يقال: ها إن زيداً منطلق، وها افعل كذا[3]، قال الرضي: لم أعثر على شاهد[4]، فالأولى أن يقال هاء التنبيه مختص بإشارة، وقد يفصل منه كما مر، ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل، فَيُتَعَجَّبُ من قول من قال: وهو عجيب، فإن ما أنشده الزمخشري في المفصل شاهد على دخول هاء في الجملة الاسمية مثل: ها إن زيد منطلق][5].

(أحدها: الإشارة غير المختصة بالبعيد) إذ العاقل لا ينبه أحداً ليري ما ليس في مرأى، فلذلك قالوا: لا يجتمع ها مع اللام[6] (نحو: هذا بخلاف ثم، وهُنّا بالتشديد، وهنالك)

والثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة، نحو: ﴿ هَا أَنتُمْ أُوْلَاءِ ﴾[7] فالجملة/ بعد اسم الإشارة مستأنفة لازمة لبيان الحال المستغربة، وقيل: حال 264/ب

---

(1) بيت من الطويل للنابغة وروايته:

هـا إنَّ ذي عِـذرَةٌ إلا تكـن نَفَعَـتْ   فـإنَّ صَـاحِبَها مُـشارِكُ النَّكَـدِ

الديوان: 46، المفصل: 8/ 113، الجنى الداني: 349، وبلا نسبة في شرح الرضي: 4/ 422.

(2) في (س) بزيادة:

نحـن اقتـسمنا المـالَ نـصفين بيننـا   فقلـت لهـم هـذا لهـا وهـا وذالبـا

(3) شرح المفصل: 8/ 114.شرح الرضي: 4/ 422 .

(4) شرح الرضي: 4/ 424 .

(5) ساقط من (س) .

(6) شرح المفصل: 3/ 136.

(7) آل عمران: 119.

لازمة؛ لأن الفائدة مفقودة، فالعامل فيه حرف التنبيه، أو اسم الإشارة[1]، قال الرضي: ولا أرى للحال فيه معنى، إذ ليس المراد أنتم المشار إليهم في حال حبكم إياهم[2] (وقيل: إنما كانت داخلة على الإشارة فقدمت) [وهذا مذهب الخليل] [3] (فرد بنحو: ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾[4] فأجيب بأنها أعيدت توكيداً) قال الرضي: للبعد[5] بينهما كما أعيد ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾[6] لبعد قوله ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾[7]] .

(الثالث: نعت أيْ في النداء، نحو: ياأيها الرجلُ، وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء، قيل: وللتعويض عما تضاف إليه أيٌّ) قال الرضي[8]: لأنه لم يكن يخلو]من المضاف إليه] [9]، أو من تنوين قائم مقامه نحو: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾[10] وليس هذا موضع التنوين، وأيضاً التنوين يبدل من المضاف إليه معلوم المقدر، كما في ﴿ وَ رَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ ﴾[11] ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا﴾[12]

---

(1) هذا قول البصريين كما في شرح الرضي: 4/ 423.
(2) شرح الرضي: 4/ 423.
(3) ساقط من س.
في (س) بزيادة:

نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا   فقلت لهم هذا لها وها وذاليا

(4) آل عمران: 66.
(5) شرح الرضي: 4/ 423.
(6) آل عمران: 180.
(7) آل عمران: 188.ساقط من (س).
شرح الرضي: 4/ 432.
(8) في (س) بزيادة: أبدل هاء التنبيه من المضاف إليه.
(9) في (س) منه.
(10) الإسراء: 110.
(11) الزخرف: 32.
(12) الأنعام: 84.

والقصد ههنا للإبهام، وهاء التنبيه مناسب للنداء، إذ النداء أيضاً تنبيه[1] (، ويجوز في هذه،لغة بني أسد[2]، أن تحذف ألفها، وأن تضم هاؤها إتباعاً، وعليه قراءة ابن عامر ﴿ أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[3] ﴿ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾[4] ﴿ أَيُّهَ السَّاحِرُ ﴾[5] بضم الهاء في الوصل[6].

الرابع: اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف) ليكون هاء عوضا منه (يقال: "ها الله" بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف "ها" وحذفها) هذه أربعة أوجه أكثرها إثبات ألفها، وحذف همزة الوصل من الله للساكنين، والقياس حذف الألف، لأن مثل ذلك إنما يفتقر في كلمة كـ "الضالين" لا في كلمتين، والثاني: حذف ألفها للساكنين، والثالث: إثبات ألفها، وقطع همزة الله، والرابع: حكاه أبو على "ها الله" بحذف همزة الله، وفتح ألفها للساكنين[7].

---

(1) شرح الرضي: 1/ 375، 376.

(2) بنو أسد: اسم عدة قبائل منهم أسد بن عبد العزي من قريش، فمن أسد قريش خديجة بنت خويلد، والزبير بن العوام، رضي الله عنهما. اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 40، 41.

(3) النور: 31.

(4) الرحمن: 31.

(5) الزخرف: 49.

(6) الإقناع في القراءات السبع: 353.

(7) انظر الجنى الداني: 349.

[هل]

(هل: حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي، دون التصوُّر، ودون التصديق السلبي، فيمتنع نحو: هل زيداً ضربت، لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة) فتكون هل لطلب حصول حاصل [وحكم الخطيب][1] بقبحه، قال التفتازاني: وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيداً مفعول لفعل محذوف يفسره الظاهر لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير[2] وفيه أن هل زيد ضربت؟ على هذا ليس مقتضيا للقبح[3] [وقيل: لم يمتنع لا حتمال أن يكون التقدم لمجرد الاهتمام غير التخصيص، وفيه أنه إذا كان احتمال الاهتمام دافعاً للقبح فلا يصح الحكم بقبح هل زيداً ضربت][4][5] (ولمحو: هل زيد قائم أم عمرو إذا أريد بأم المتصلة)[6] يوهم[7] أن يراد بأم هنا[8] المنقطعة، وليس كذلك، قال التفتازاني: امتنع ذلك لأن وقوع المفرد بعد أم دليل [على كونها متصلة][9] وهي لطلب تعين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم، فهي لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم، وهل ليس إلا لطلب/ التصديق، 265/ أ فبينهما تدافع[10]، وقد يناقش في قصر هل على طلب التصديق بقول ابن مالك: أن هل قد تأتي بمعني الهمزة فتعادلها أم المتصلة[11]، وبقول الرضي: وربما تجيء

---

(1) في (س): ولكن صاحب التلخيص حكم.
(2) المطول: 228.
(3) في (س) بزيادة: بل هو دائر بينه وبين الامتناع.
(4) المطول: 228.
(5) ساقط من (س).
(6) في (س) بزيادة: هذا.
(7) في (س) بزيادة: جواز.
(8) في (س) بزيادة: أم.
(9) في (س): على أن أم متصلة.
(10) في (س) بزيادة: فيمتنع.
(11) انظر شرح التسهيل: 4/ 109، 110.

قبل هل المتصلة على الشذوذ[1] (وهل لم يقم زيدٌ، ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق أمْ المنقطعة) لا يقال هذا مخالف لقوله في بحث الهمزة وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور لأن قد أسلفنا الجواب عنه (وعكسهما أمْ المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور لا غير، وأعم من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطلبين) طلب التصور، وطلب التصديق (وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه:

(أحدها: اختصاصها بالتصديق.

الثاني: اختصاصها بالإيجاب، تقول: هل زيد قائمٌ، ويمتنع هل لم يقم زيدٌ بخلاف الهمزة، نحو: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾[2] ﴿ أَلَنْ يَكْفِيكُمْ ﴾[3] ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾[4] وقال:

ألاَ طِعَانَ ألاَ فُرْسَانَ عَادِيَة[5] ....)

تقدم شرحه في فصل ألا.

(والثالث: تخصيصها المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين، وسوف كذا قيل[6]، وفيه لو كان كذلك لكان مختصاً بالماضي أيضاً [بالاستقبال][7] وليس كذلك، قال تعالى ﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً ﴾[8]

---

(1) شرح الرضي: 4/ 446.
(2) الشرح: 1.
(3) آل عمران: 124.
(4) الزمر: 36.
(5) صدر بيت من البسيط لحسان بن ثابت عجزه:

.... إلاّ تجشّؤكم حول التنانير

في ديوانه: 110، المقاصد النحوية: 2/ 236، شرح التسهيل: 3/ 61، شرح شواهد المغني: 1/ 210.
الشاهد فيه: مجيء ألا للتوبيخ.
(6) شروح التلخيص: 2/ 261.
(7) ساقط من (س).
(8) الأعراف: 44.

(نحو: هل تسافر؟ بخلاف الهمزة نحو: أتظنه قائماً، وأما قول ابن سيدة في شرح الجمل: لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلاً فسهو، قال الله سبحانه وتعالى ﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾ وقال زهير:

فَمَنْ مُبْلِغُ الأَحْلافِ عَنِّي رِسَالَةً ... وَذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُمْ كُلَّ مُقْسَمِ[1]

بيت من الطويل[2]، في القاموس: الأحلاف في قول زهير أسد وغطفان[3]، لأنهم تحالفوا على التناصر، وذُبيان[4] بالضم قبيلة منها النابغة زياد بن معاوية، ومقسم مصدر ميمي من الرباعي، يقول: ابلغ قبيلة ذبيان وحلفاءها هل حلفتم على إبرام حبل الصلح والتناصر كل حلف ؟ فتخرجوا من الحنث، وتجتنبوه.

(الرابع، والخامس، والسادس أنها لا تدخل على الشرط، ولا على إنْ، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار) فلا تقول: هل زيد قائم[5] لأن [هل في الأصل][6] بمعنى قدْ التي من لزوم الأفعال[7]، فإن رأت فعلا في خبرها تذكرت العهود بالحمى، وحنت إلى الألف المالوف وعانقته، وإلا لذهلت عنه[8]، [ولهذا لم

---

(1) البيت لزهير في ديوانه: 70، شرح المعلقات السبع للزوزني: 67، شرح أبيات المغني: 6/ 61.

(2) في (س) بزيادة: من معلقة زهير، والأحلاف جمع حليف بالكسر وهو: العهد بين القوم والصداقة.

(3) غطفان: بفتحات قبيلة كبيرة من قيس عيلان، وبطن من جهينة، ومن جدام.
لب الألباب في تحرير الأنساب: 292.

(4) ذبيان: بالضم، وقيل بالكسر والسكون، اسم لعدة بطون، منها ذبيان غطفان منهم النابغة الذبياني، وذبيان بن ثعلبة بطن من الأزد، وذبيان بن كنانة.
اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 369.

(5) في (س) بزيادة: وهل زيد ضربت ؟ وذلك.

(6) في (س): أصلها.

(7) في (س) بزيادة: ثم تطفلت على همزة الاستفهام.

(8) في (س) بزيادة: وتسلت.

يمتنع هل زيد قائم][1] (بخلاف الهمزة، بدليل: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾[2] ﴿ أَإِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾[3] ﴿ أَإِنَّكَ لأَنتَ يُوسُفُ﴾[4] ﴿أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ ﴾[5].

والسابع، والثامن: أنها) أي: أن هل لكونها دخيلة في[6] لاستفهام (تقع بعد العاطف) يعني: الواو، والفاء، وثم (لا قبله) كما تقع الهمزة قبلها (وبعد أم نحو: ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[7]، وفي الحديث: ﴿وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ﴾[8]) بالكسر جمع ربع، وبالفتح هو الدار، وعَقِيل بفتح العين أخو علي رضي الله عنه لأبيه، وإنه حكي أنه قدم [عليا][9] بالعراق فسأله، فقال: اصبر حتى يخرج عطائي من/ المسلمين وأعطيك، فألح عليه، فقال علي لرجل: انطلق إلى الحوانيت فافتح أقفالها، وخذ ما فيها، فقال عقيل: أردت أن تجعلني سارقا، فقال: أنت أردتني آخذ أموال المسلمين، وأعطيك إياها، فقال عقيل: لأذهبن إلى رجل هو أوصل بي منك، فقال: أنت وذاك، فذهب إلى معاوية فأعطاه مائة ألف درهم، وقال: اصعد المنبر، واذكر ما أولاك علي، وما أوليتك، فصعد المنبر، وقال: أيها الناس إني أخبركم أني أردت عليا على دينه فختار دينه عليٌّ، وأردت معاوية على دينه فاختارني على دينه، فقال معاوية: هذا الذي تزعم قريش أنه أحمق، وإنها أعقل منه[10] (وقال:

---

(1) ساقط من (س).
(2) الأنبياء: 34.
(3) يس: 19.
(4) يوسف: 90.
(5) القمر: 24.
(6) في (س) بزيادة: معنى.
(7) الأحقاف: 35.
(8) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الحج، باب توريث دار مكة وبيعها وشرائها، ولفظه: ﴿وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ﴾ 3/ 546.
(9) في (س) قدم على أخيه.
(10) حاشية الشمني: 2/ 102.

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ[1] ....)

صدر بيت من الخفيف للكميث بن معروف عجزه:

أَوْ يَحُــولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَــامُ

[أي: الموت][2]، وآتينهم مضارع أتى مؤكداً بالنون الخفيفة، وأم منقطعة [لسبقها بغير الهمزة][3]، [أو المتصلة][4] بمعنى: أي: الأمرين كائن على سبيل التقدير لحصول العلم بكون أحدهما، وفيه شاهد على التأكيد اللفظي بتكرار 'هل' مع الفصل[5] بـ'ثم'، وفي إيراد هذه[الأمثلة][6] إشارة إلى أن المراد بالعاطف الفاء، والواو، وثم[7] (، ﴿ وقال تعالى: قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[8].

التاسع: أنه يراد بالاستفهام بها النفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ ﴾[9]، والباء في قوله:

---

(1) البيت للكميث في شرح شواهد المغني: 2/ 771، شرح أبيات المغني: 6/ 63، المقاصد النحوية: 4/ 109، وبلا نسبة في الهمع: 3/ 145، توضيح المقاصد: 3/ 181.
الشاهد فيه: أن 'هل' تقع بعد العاطف بخلاف الهمزة.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): ويجوز أن تكون متصلة.

(5) في (س) بزيادة: بحرف.

(6) في (س): الشواهد.

(7) في (س) بزيادة: كما مرّ في حرف الألف.

(8) الرعد: 16.

(9) الرحمن: 60.

أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ[1]

عجز بيت من الطويل للفرزدق يرمي جريراً،[وكليبا رهطه][2] بإتيان الأتن، كما أن بني فزارة يرمون بإتيان الإبل صدره:

يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَفْرَدَتْ

وقبله[3]:

وَلَيْسَ كُلَيْبِي إِذَا جَنَّ لَيْلَهُ ‏ ‏ ‏ ‏ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الأَتَانِ بِنَائِمِ

يقول: أي: كليبي، واقلولى عليها أي: ارتفع على الإتان، وأفردت أي: لصقت بالأرض وسكنت، [والآل إلى آخره مقول القول][4] [قال العيني:][5] من لم يقف على ما قبله صرفه إلى معنى حسن، وهو أن الجنازة يقول بلسان الحال إذا ارتفع عليها الميت، والحال أنها أفردت أي: سكنت، ألاَ هل صاحب عيش لذيذ يدوم في عيشه؟[6]، قيل: ظاهر [كلامه][1] أنه إذا أريد بـ"هلْ" الاستفهام

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه: 674، الخزانة: 4/ 142، الأزهية: 210، حاشية الدسوقي: 2/ 323، حاشية الأمير: 2/ 29، المقاصد النحوية: 2/ 135.

الشاهد فيه: أن "هلْ" حرف استفهام بمعنى النفي، ولذلك زيدت الباء في خبر المبتدأ.

(2) في (س): وقومه كلياً.

(3) في (س) بزيادة:

فَإِنَّكَ كَلْبٌ مِن كليب لكلبة ‏ ‏ ‏ ‏ غـدتك كليب من خبيث المطاعم

(4) في (س): الا هل عيش لذيذ بدائم مقول يقول.

(5) في (س): قيل.

(6) المقاصد النحوية: 2/ 135، 136.

الحقيقي لا تزاد الباء في الخبر[2]، وفيه نظر [وقد قال في الباء][3] إن زيادتها في الخبر غير الموجب تنقاس، والاستفهام عندهم من قبيل الموجب، [ورد][4] بأن الاستفهام ليس منه إلا بدليل[5]، [وقيل: جاز زيادتها][6] إذا أريد بها للاستفهام طرقاً للباب، ولك أن تقول حملا على النفي[7] (وصح العطف في قوله:

وَإِنَّ شِـــفَائِي عَبْـــرَةٌ مُهْرَاقَـــةٌ   وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ[8])

بيت من معلقة امرئ القيس، والشفاء التخلص من المرض، والعَبرة الدمع، ومهراقة/ بزيادة الهاء على غير قياس أي: مصبوبة، والرسم الأثر، 266/ أ والدارس الممحي، والمعول مصدر ميمي، أو اسم مكان من عول الرجل إذا بكى رافعا صوته، أو اسم مفعول محذوف الصلة من عَوَّلْتُ على فلان اعتمدت عليه يقول إن التخلص[من دائي][9] دمع أصبه، ثم قال على وجه الإنكار: هل عند رسم ممحي بكاء؟ أو موضع بكاء، أو أحد يعتمد عليه في المصيبة؟، أي: لا فائدة في صب الدمع والحالة هذه (إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر، فإن قلت: قد مر لك في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك) أي: لإرادة النفي بالاستفهام بها

---

(1) في (س): كلام المصنف.
(2) حاشية الشمني: 2/ 102.
(3) في (س) بزيادة: وقد تقدم منه.
(4) في (س): وأجيب.
(5) حاشية الشمني: 2/ 102، 103.
(6) في (س): ولك أن تقول يجوز زيادة الباء.
(7) انظر حاشية الشمني: 2/ 102، 103.
(8) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 93، خزانة الأدب: 3/ 348، الكتاب: 2/ 142، شرح أبيات المغني: 6/ 66، لسان العرب: (ع. و. ل): 6/ 527.
الشاهد فيه: مجيء هل للنفي، ولهذا جاءت الجملة بعدها خبرية فصح عطفها عليها.
(9) في (س): مما ابتليت به.

(مثل: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾[1] الا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يصفهم بذلك؟) مضارع اصفاه بالشيء آثره به (قلت: إنما مر أنها للإنكار على مدَّعي ذلك) اي: إصفائهم بالبنين (، ويلزم من ذلك) الإنكار (الانتفاء، لا أنها لنفي ابتداء) [قيل][2]: هذا يقتضي أن هل موضوعة للنفي، حيث يراد بها النفي لا أنها للاستفهام تجوز فيه بإرادة النفي [كما][3] يشعر به قوله: إنها يراد بالاستفهام بها النفي فبين كلاميه تناف، وأجيب بمنع الإشعار بناء على أن الباء [معناها][4] بدلْ اي أن هل يراد بها بدل الاستفهام، [وأجيب أيضا بأن هل تدل على النفي مجازا بقرينة الاستثناء، فيلزم ترك المعنى الحقيقي رأسا، واستعمال الهمزة في الإنكار كناية فلا يلزم ذلك][5] (ولهذا لا يجوز أقام إلا زيدٌ كما يجوز هل قام إلا زيدٌ ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾[6] ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ السَّاعَةَ﴾[7] وقد يكون الإنكار مقتضيا لوقوع الفعل، على العكس) أي: حال كون الإنكار معكوساً مقلوباً (من هذا) المعنى المذكور لاقتضائه وقوع الفعل، والأول يقتضي عدم وقوعه، وقد سماه في بحث الهمزة إنكارا توبْخِياً (وذلك إذا كان بمعنى: ما كان ينبغي لك أن تفعل، نحو: أتضرب زيداً وهو أخوكْ، ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكار على من ادعى وقوع الشيء) وهو الذي سماه الإنكار الإبطالي نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾[8] (ويلزم من هذا النفي) أي: لم يصفهم (وإنكار على من أوقع الشيء) وهو الذي سماه الإنكار التوبيخي، فإن المخاطب

---

(1) الإسراء: 40.
(2) ساقط من (س).
(3) في (س): هنا. حاشية الدسوقي: 2/ 324.
(4) ساقط من (س).
(5) في (س): وإن قوله ابتداء معناه بلا واسطة، إذ لا واسطة في دلالة هلْ على النفي بخلاف دلالة الهمزة عليه فإنها بواسطة استعمالها في الإنكار، وقيل: دلالة هل على النفي مجاز بقرينة الاستثناء، فيلزم ترك المعنى الحقيقي، واستعمال الهمزة في الإنكار كناية فلا يلزم ذلك.
(6) النحل: 35.
(7) الزخرف: 66.
(8) الإسراء: 40.

في المثال المذكور قد أوقع الضرب، والمتكلم بصدد التوبيخ عليه (، ويختصان بالهمزة، وإنكارٌ لوقوع الشيء، وهذا هو معنى النفي) مثل: ﴿ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إلاَّ الْبَلَغُ﴾ (وهو الذي تتفرد به هلْ عن الهمزة) [قيدها لئلا تنتقض بـمَنْ،وكيفَ في قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إبْرَاهِيمَ إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[1] كيف يكون للمشركين عهد عند الله، وعند رسوله إلا الذين عاهدتم][2].

(و العاشر: أنها تأتي بمعني قَدْ وذلك مع الفعل، وبذلك فسر قوله تعالى ﴿هَلْ أتى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾[3] جماعة/ منهم ابن عباس رضي الله 266/ ب عنهما، والكسائي، والفراء[4]، والمبرد قال) أي: المبرد (في مقتضبه:) اسم كتاب في النحو له (هل للاستفهام نحو: هل جاء زيدٌ، وقد تكون بمنزلة قَدْ نحو قوله تعالى جل اسمه: ﴿ هَلْ أتى عَلَى الإِنْسَانِ ﴾ انتهى[5].

وبالغ الزمخشري، فزعم أنها أبداً بمعنى قَدْ، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها[6]، ونقله في المفصل عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه أن هل بمعنى قَدْ إلا أنهم تركوا الألف قبلها، لأنها لا تقع إلا في الاستفهام[7] فلا حاجة إلى ذكر الهمزة (وقد جاء دخولها عليها في قوله:

سائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا ... أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الأَكَمِ

---

(1) البقرة: 130.

(2) ساقط من (س).

(3) الإنسان: 1.

(4) انظر البحر المحيط: 8/ 393، القرطبي:

(5) قال المبرد: وتكون بمنزلة قَدْ في قوله عز وجل ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾ لأنها تخرج من حد الاستفهام. المقتضب: 1/ 85.

(6) الكشاف: 4/ 512.

(7) في (س) بزيادة: علة لـتركوا أي: إنما تركوا همزة الاستفهام قبل هل، لأن هل لا تقع إلا في الاستفهام. المفصل: 8/ 152.

بيت من البسيط، فوارس جمع فارس[1] مفعول سائل، ويربوع اسم قبيلة، والياء زائدة، والشّدّة بالكسر القوة، وبالفتح الحملة الواحدة في الحرب، والباء بمعنى عنْ، وسفح الجبل أسفله[2]، [والباء بمعنى فيْ][3] والقاع المستوي من الأرض، والأكم بفتحتين جمع أكمة وهي التل (انتهى.

ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كـ قدْ) [وقد عرفت وجه دخولها على الاسمية][4]، ولم أرَ في كتاب سيبويه ما نقله عنه، إنما قال في باب عِدة ما يكون عليه الكلمْ بكسر العين، وتشديد الدال ما نصه: وْهل: وهي للاستفهامْ لم يزد على ذلك[5]، قيل: لا يلزم من عدم رؤيته لذلك عدم وقوعه، وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه كما ذكره عند ذكر ذلك في باب بيان أم[6]، وفي بعض النسخ (وثبت في كتاب سيبويه ـ رحمه الله ـ ما نقله عنه، ذكره في باب أمْ المتصلة، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه، فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه: وْهل) قيل: وما أخال هذه النسخة صحيحة، فقد قال بعد ذلك: وقد مضى أن سيبويه لم يقل بذلك[7]، وأجيب بأن سيبويه لم يقل أنها بمعنى قدْ دائما[8]، ثم لابد أن يقال: أنها (هي للاستفهام، ولم يزد على ذلك) [باعتبار قيامها مقام الهمزة المحذوفة لا إنها موضوعة له جمعاً بين كلامي سيبويه][9] (وقال الزمخشري في كشافه: ﴿ هَلْ أَتَى ﴾[10] أي: قد أتى على معنى التقرير، والتقريب

---

(1) في (س) بزيادة: على الشذوذ.

(2) في (س) بزيادة: حيث يسفح فيه الماء.

يربوع: بني يربوع بطن من حنظلة من قبيلة تميم. ينظر سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: 104.

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من (س).

(5) الكتاب: 4/ 220.

(6) حاشية الشمني: 2/ 103.

(7) حاشية الشمني: 2/ 103.

(8) حاشية الشمني:2/ 103.

(9) في (س): وباعتبار سدها مسد الهمزة لا أنها للاستفهام بنفسها جمعاً بين كلام سيبويه.

(10) الإنسان: 1.

جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكورا، بل شيئا منسيا نطفة في الأصلاب، والمراد بالإنسان الجنس بدليل: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾[1] انتهى[2]) أخذ القبلية[3] من صيغة أتى، [وقرب الزمان من قد][4] وعبر عن [الزمان][5] بالطائفية، وعن الدهر بالزمان الطويل الممتد، وزاد قوله فيه، لأن جملة لم يكن حال من الإنسان، أو صفة لحين فلا بد من الضمير لفظاً، أو تقديراً (وفسرها غيره بقد خاصة، ولم يحملوا على معنى التقريب، بل على معنى التحقيق، وقال بعضهم: معناها التوقع[6]) لا الاستفهام [المحض][7]، فإنه لا يتصور من كلام الله تعالى، ولهذا رد على أبي حيان قوله: إن هل/ على بابها من الاستفهام المحض[8] (وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر 267/ أ عما أتى على الإنسان، وهو آدم عليه الصلاة والسلام، وقال: الحين زمن كونه طينا، وفي تسهيل ابن مالك: أنه يتعين مرادفة هل لقد إذا دخلت عليها الهمزة يعني كما في البيت[9]) [وفي بعض نسخه][10] أنه ترجيح، قال ابن عقيل: إنما ترجح لأن التأسيس خير من التأكيد[11] (ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له، وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري، فزعموا أن هل لا تأتي بمعنى قد أصلا، وهذا هو الصواب عندي، إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور:

---

(1) الإنسان: 2.
(2) الكشاف: 4/ 512، 513.
(3) في (س) بزيادة: التقرير مفهوم من الهمزة، والتقريب من قد التي وقع موقعها هل.
(4) ساقط من (س).
(5) في (س): الحين.
(6) انظر المقتضب: 1/ 84.
(7) ساقط من (س).
(8) البحر المحيط: 8/ 393.
(9) شرح التسهيل: 4/ 112.
(10) في (س): وفي بعض نسخ التسهيل.
(11) المساعد على تسهيل الفوائد: 3/ 219.

أحدها: تفسير ابن عباس رضي الله عنهما، ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير، وليس باستفهام حقيقي) هذا بعيد [لما مر][1] أنه فسر ﴿ هل أتى﴾ بـ قد أتى (وقد صرح بذلك) أي: بكون الاستفهام للتقرير (جماعة من المفسرين، فقال بعضهم:) وهو مكي[2] (هل هنا للاستفهام التقريري، والمقرر به من أنكر البعث، وقد علم أنهم يقولون: نعم، قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال لهم: فالذي أحدث الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحياؤهم بعد موتهم؟ وهو معنى قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الأُولَى فَلَوْلاَ تَذَكَّرُونَ﴾[3] أي: فهلا تذكرون فتعلمون أنه من أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن قادر على إعادته بعد عدمه؟ انتهى.

وقال آخر مثل ذلك، إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير في الرحم) على المراد بالإنسان بنو آدم بدليل قوله تعالى ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾[4] فالإنسان في الموضعين واحد، [قال الرازي][5]: وعلى هذا يكون نضم الآية أحسن[6] (فقال: المعنى ألم يأت) والاستفهام للتقرير أى: قد أتى (على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفاً، ثم علقاً، ثم مضغاً إلى أن صاروا شيئا مذكورا، وكذا قال الزجاج، إلا أنه حمل الإنسان على آدم عليه السلام[7]) قال الرازي: ومن ذهب إلى هذا قال: إن الله تعالى ذكر خلقَ آدم في هذه الآية، ثم عقب بذكر ولده في قوله ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾[8] (فقال: المعنى ألم يأتِ على الإنسان حين من الدهر كان فيه ترابا، وطيناً إلى أن نفخ فيه الروح؟).

---

(1) في (س): لأن المنقول عنه.
(2) الدر المصون: 6/ 436.
(3) الواقعة: 62.
(4) الإنسان: 2.
(5) في (س): قال الإمام
(6) التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي: 30/ 208.
(7) انظر معاني القرآن وإعرابه: 5/ 257.
(8) التفسير الكبير: 30/ 208

قال الرازي: ومن قال المراد بالإنسان آدم قال: المعنى أنه مكث أربعين سنة طيناً، إلى أن نفخ فيه الروح، وعن ابن عباس رضي الله عنه: أنه تم خلقه بعد مائة وعشرين سنة، فهو في هذه المدة لم يكن شيئا مذكوراً، وإذا كان الطين مصوراً بصورة الإنسان محكوما بأنه سينفخ فيه الروح، وسيصير إنسانا صح تسميته بأنه إنسان[1].

(وقال بعضهم لا تكون هل للاستفهام التقريري، وإنما ذلك من اختصاص الهمزة، وليس كما قال) بل هو شهادة على النفي، والمثبت مقدم على النافي/ **(وذكر جماعة من النحويين أن هل تكون بمنزلة إنْ في إفادة التأكيد** 267/ ب
والتحقيق، وحملوا ذلك على ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾[2] وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد) نسبه الحلبي إلى مقاتل، [ورد بأنه][3] قول باطل، لأنه لا يصلح ان يكون مقسماً عليه[4]، وقال ابن الأنباري: جواب القسم مذكور وهو: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾[5]، وقيل: محذوف وقدره الزمخشري: ليعذبن بدليل ﴿ أَلَمْ تَرَ﴾[6] إلى قوله ﴿فصب﴾[7] وقدر أبو حيان جواب القسم لإيابهم إلينا، وحسابهم علينا بدليل خاتمة السورة قبلها وهو بعيد[8]، قيل: لأنه صح للتقرير على عظم الأقسام التي قبله، أي: هل فيها مقتع في القسم لدي عقل[9].

(الدليل الثاني: قول سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم، وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك)

---

(1) التفسير الكبير: 30/ 208، 209.
(2) الفجر: 5.
(3) في (س): وهذا.
(4) الدر المصون: 6/ 517.
(5) الفجر: 14.
(6) الفجر: 6.
(7) الفجر: 13.
الكشاف: 4/ 588.
(8) البحر المحيط: 8/ 468.
(9) حاشية الشمني: 2/ 103.

قيل: لم يمض له هذا، وإنما مضى له أنه لم ير هذا النقل في كتابه، ولا يلزم من ذلك عدم قول، وقد علمت إنه قال[1].

(والثالث: دخول الهمزة عليها في البيت، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيرافي ان الرواية الصحيحة أم هلْ وأمْ هذه منقطعة بمعنى بلْ، فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ، فيمكن) الفاء بمعنى الواو (تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد، كقوله:

وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَواءُ

تقدم شرحه في الكاف

(بل الذي في ذلك البيت أسهل، لاختلاف اللفظين، وكون أحداهما على حرفين، فهو كقوله:

فَأَصْبَحَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِـهِ[2] ....)

صدر بيت من الطويل للأسود بن يعفر، عجزه:

أَصَعَّدَ فِي عُلْوِ الهوى أَمْ تَصَوَّبَا

ويروى فأصبحن، أي: أصبحت النسوة غير سائلات، صعد في الجبل، وعلى الجبل تصعيد اطلع فيه، وتصوب نزل، وعلوا الدار نقيض أسفلها،

---

(1) منتهى أمل الأريب: 371.

(2) البيت منسوب للأسود بن يعفر في شرح التصريح: 2/ 416، وبلا نسبة في أوضح المسالك: 3/ 20، المقاصد النحوية: 4/ 103، خزانة الأدب: 9/ 527، لسان العرب: (ص. ع. د) 5/ 332.
الشاهد فيه: شذوذ توكيد حرف غير جوابي عنْ بحرف غير جوابي الباءْ من قوله: وهذا الشذوذ أهون من غيره، لأن المؤكد على حرفين، ولا اختلاف اللفظين.

والشاهد عن بما به حيث أدخل الباء على هذا تأكيداً[1] [لما كانا][2] يستعملان في معنى واحد، فيقال: سألت به، وسألت عنه، [والضمير في به وصعد وتصوب للذي ابتلى بهن][3].

---

(1) في (س) بزيادة: لفظياً.
(2) في (س): لأنهما.
(3) ساقط من (س).

[هو]

(هو وفروعه:) هما، هم، هي، هن (تكون أسماء وهو الغالب، واحرفاً في نحو: زيد هو الفاضلُ إذا أعرب فصلاً، وقلنا: لا موضع له من الإعراب) قيد لكون هو في المثال حرفاً، وأما إذا لم يعرف فصلاً، بل قدر مبتدأ ثانياً فلا شك في اسميته، وموضعه (وقيل: هي) أي: هو وفروعه في المثال المذكور، ونحوه (مع القول بذلك) أي: بأنها لا موضع لها في الإعراب (أسماء[1]، كما الأخفش في نحو: صهْ، نزَالِ: أسماء لا محل لها[2]) من الإعراب، وهذا مشكل؛ لأن كل اسم لا بد له من محل (، وكما في الألف، واللام في نحو: الضاربُ إذا قدرناهما اسماء)[3] وفيه أن الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها بطريق العارية كما في إلا بمعنى غير.

---

(1) قال السيوطي: وإذا قلنا باسميته فالصحيح أنه لا محل له من الإعراب . الهمع: 1/ 228.

(2) انظر الهمع: 3/ 85، الجني الداني: 351 .

(3) في (س) بزيادة: قيل: فيه شيء .

[حرف الواو]

(الواو المفردة انتهى مجموع ما يذكر من أقسامها إلى أحد عشر)

قيل: [هو][1] مشكل فإنه ذكر خمسة عشر قسماً، فإن كان غرضه عد ما/ هو صحيح عنده من الأقسام فليقل إلى ثمانية حيث أبطل منها سبعة: واو 268/ أ
الصرف، واو رب، وواو الثمانية، واو التأكيد، واو الإنكار، واو التذكير، واو الإبدال[2]، وأجيب بأن غرضه عد غير واو الصرف؛ لأنه قال: والحق أنها واو العطف، وغير[3] الثلاثة الأخيرة، لأنه قال: الصواب [أن تعد][4] هذه الثلاثة من أقسام الواو[5].

(الأول: العاطفة، ومعناها مطلق الجمع) قيل: العبارة المحررة أن يقال: الواو اسم لحرف عطف يدل على مطلق الجمع، فإن الواو ليست حرف عطف[6] (فتعطف الشيء على مصاحبه، نحو: ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾[7]، وعلى سابقه نحو: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ ﴾[8] وعلى لاحقه نحو ﴿ كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾[9]، وقد اجتمع هذان في: ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ

---

(1) في (س): هذا.

(2) حاشية الشمني: 2/ 103.

(3) في (س) بزيادة: الواوات.

(4) في (س): أن لا تعد.

(5) حاشية الشمني: 2/ 103، 104.

(6) قال الشيخ الدسوقي: أي: للجمع لا بقيد معية، ولا لاحيقة، ولا سابقية.
حاشية الدسوقي: 2/ 331.

(7) العنكبوت: 15.

(8) الحديد: 26.

(9) الشورى: 3.

وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾[1]، فعلى هذا إذا قيل: قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان. قال ابن مالك: وكونها للمعية راجح، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل، انتهى[2] قال ابن عقيل: هذا مخالف لقول سيبويه، وغيره إنها محتملة للمعاني الثلاثة، ولا يوجب الواو تقدم المتقدم ولا غيره[3] (ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخ، نحو: ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[4] فإن الرد بُعَيْدَ إلقاءه في اليم، والإرسال على رأس أربعين سنة، وقول بعضهم: إن معناها الجمع المطلق غير سديد، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد) وأجيب بأن ذكر المطلق هنا ليس للتقييد بل لبيان الإطلاق[5]، ونقل عن السبكي [أن العبارتين صحيحتان وأن موردهما واحد، لأن المطلق هو الحقيقة بلا قيد، فالجمع المطلق حينئذ هو الجمع بلا قيد، فإن كان هذا يقتضي تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك فإن التقييد بالإضافة، والصفة سواء، فكيف يعقل فرق بينهما؟][6] والذي أوقع هذا الوهم ما ألفوه من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء، وليس ذلك مما نحن فيه في شيء، فإن المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الأصولي، بل هو اصطلاح شرعي على بعض أنواع الماء، فالفرق بينهما إنما وقع من جهة أن مطلقا من مطلق الماء لمعنى

---

(1) الأحزاب: 7.
(2) شرح التسهيل: 3/ 347.
(3) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 444.
(4) القصص: 7.
(5) الجنى الداني: 162.
(6) ساقط من (س).
في (س): قال المصنف في الضوء: نسبة هذا القول إلى الشافعي افتراء عليه؛ لأنه أرفع شأناً في علم العربية من أن يخفى عليه مثل هذا.
ضوء المصباح: 127/ ب، 128/ أ.
قال الحصكفي: وفي شرح المختصر الحاجبي للبهاء السبكي.......
منتهى أمل الأريب: 380. تحقيق الأستاذ احمد أبوسطاش.

آخر بخلاف ما نحن فيه[1] (وقول السيرافي:) والفارسي والسهيلي [كما في الجنى الداني][2] (أن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيبْ مردود، بل قال بإفادتها إياه قطرب، والربعي، والفراء، وثعلب، وأبو عمرو الزاهد) محمد بن عبد الواحد المطرزي اللغوي غلام ثعلب، مات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة[3] (وهشام، والشافعي) صاحب المذهب أبو عبد الله محمد بن إدريس من أولاد هاشم بن عبد المطلب، لقي جده شافع النبي صلى الله عليه وسلم مات بمصر سنة أربع ومائتين/ [4]. [قال صاحب الضوء: وما عزي إلى الشافعي افتر عليه فإنه 268/ ب
أرفع شأناً][5]، [وأعلى كعباً][6] في علم العربية من أن يخفى عليه مثل هذا[7] (ونقل الإمام) يعني إمام الحرمين أبا المعالي[8] عبد الملك، مات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة[9]، وفي البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية، وفي الجنى الداني قال إمام الحرمين في البرهان اشتهر من مذهب أصحاب الشافعي أنها للترتيب (في البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية) وقد زل الفريقان[10]، قال ابن عقيل:

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 104.

(2) في (س): قال ابن القاسم.

(3) انظر ترجمته في إنباه الرواة: 3/ 171، البلغة: 273، بغية الوعاة: 1/ 164، الأعلام: 6/ 254.

(4) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية: 1/ 158، غاية النهاية: 2/ 95، حلية الأولياء: 9/ 63، الأعلام: 6/ 26.
قال الأشموني: وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب، وحكي عن قطرب، وثعلب، والربعي، وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي، والسهيلي من إجماع النحاة - بصريهم، وكوفيهم - على أن الواو لا ترتب غير صحيح.
شرح الأشموني: 3/ 170، 171، الجنى الداني: 158 - 160.

(5)

(6) ساقط من (س).

(7) انظر الجنى الداني: 159، 160.

(8) في (س) بزيادة: قال التبريزي في شرح اللباب: ذكر السيرافي أن أئمة اللغة، والنحو اجمعوا على أن الواو للجمع المطلق، وإجماعهم في المباحث اللغوية حجة، فكيف ذهب الشافعي إلى أنها للترتيب؟ لأن خرق الإجماع لا يليق.

(9) انظر ترجمته في: وفيات العيان: 1/ 287، مرآم الجنان: 3/ 94، 95، الأعلام: 4/ 160.

(10) قال المرادي: وقال إمام الحرمين في البرهان: اشتهر من مذهب أصحاب الشافعي أنها للترتيب، وعند بعض الحنفية للمعية، وقد زل الفريقان.
الجنى الداني: 160.

عقيل: والصواب خلاف ما ذكروه[1]، وقال الزمخشري: ويحكى أن إعرابياً أخر خيراً يره، فقيل له: قدمت وأخرت، فقال[2]:

خُذَا بَطْنَ هَرْشَي أو قَفَاهَا فَإِنَّمَا كِلا جَانِبي هَرْشَي لَهُنَّ طَرِيْقُ[3]

(وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً:

أحدها: احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة) المصاحبة، والعطف على السابق، والعطف على اللاحق، [وهذا مبني على قول ما قاله في "حتى" من أنها تكون عاطفة بمنزلة الواو، فعلى قول الجمهور فيندفع به ما قيل: إن الحكم لا يختص به الواو بل تشاركها فيه "حتى"][4].

(الثاني اقترانها بـ"إما" نحو: ﴿ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾[5].

الثالث: اقترانها بـ"لا" إن سبقت بنفي، ولم تقصد المعية، نحو: "ما قام زيد ولا عمرو" ولتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع، والافتراق، ومنه: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى ﴾[6]) فيذكر "لا" علم لنفي التقريب عن الأموال والأولاد مطلقاً، أي: في حال افتراق واجتماع، ولو تركت لاحتمل أن يراد نفي الإجماع فقط. (والعطف حينئذ من عطف الجمل عند

---

(1) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 444.

(2) الكشاف: 4/ 621.

(3) البيت من الطويل، بلا نسبة في الكشاف: 4/ 621، المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 444.

(4) في (س): قيل: هذا الحكم لا تختص به الواو بل يشاركها فيه "حتى"، وقد قال المصنف في فصل "حتى": الثاني من اوجه حتى أنها تكون عاطفة بمنزلة الواو، ويجاب بأن المصنف بنى كلامه على قول الجمهور، وهنا على قول غيرهم، قال ابن مالك في التسهيل: ولا تقتضي "حتى" ترتيباً على الأصح، وفي شرحه فهي كالواو عند الجمهور. شرح التسهيل: 3/ 357،

(5) الإنسان: 3.

(6) سبأ: 37.

بمفهم[1] على إضمار العامل) تقديره: ما قام زيد ولا قام عمروٌ (والمشهور أنه من عطف المفردات، وإذا فُقِدَ أحد الشرطين) سبق النفي، وعدم قصد المعية (امتنع دخولها، فلا يجوز نحو: قام زيد ولا عمروٌ) لفقد الشرط الأول (، وإنما جاز ﴿وَلاَ الضَّالِّينَ﴾[2]؛ لأن في ﴿غَيْرِ﴾ معنى النفي) كأنه قيل: لا مغضوب عليهم ولا الضالين (وإنما جاز قوله:

فَاذْهَبْ فَأَيُّ فَتى فِي النَّاسِ أَحْرَزَهُ ... مِنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ وَلاَ جِبَلُ)[3]

بيت من البسيط، أحرزه جعله حرزاً، وهو الموضع الحصين، والحتف الموت، وظلم جمع ظلمة فاعل أحرز، ودعج جمع دعجاء، وهي شدة السواد، وجبل بفتح الجيم، ويروى بكسر المهملة جمع حيلة][4]، والشاهد [فيه][5] فإنه عطف على ظلم مع أنه لم يسبق بنفي، ولكنه سبق بالاستفهام الإنكاري، وهو: فأي فتى الإنكار معنوي [وإليه يشير قوله][6] (لأن المعنى لا فتى أحرزه مثل: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾)[7] فتكون أي مشاركة لهل في كونها للنفي، وما تقدم من أن هل تنفرد بهذا الحكم إنما هو بالنسبة إلى الهمزة كما عرفت (و لا يجوز ما اختصم زيد ولا عمروٌ لأنه للمعية لا غير) ولما توجه أن الاستواء فيه

---

(1) في (س) بزيادة: يعني ابن مالك.
شرح التسهيل: 3/ 350، 351.

(2) الفاتحة: 7.

(3) البيت للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين: 3/ 1283، شرح أبيات المغني: 6/ 77، وبلا نسبة في حاشية الشمني: 2/ 105، معاني القرآن للفراء: 1/ 164.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): ولا حيل.

(6) ساقط من (س).

(7) الأحقاف: 35.

معنى المعية[1] قد وردت لا فيه دفعه بقوله (وأما ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلاَ الظُّلُمَاتُ وَلاَ النُّورُ وَلاَ الظِّلُّ وَلاَ الْحَرُورُ/ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلاَ الْأَمْوَاتُ﴾[2] فـلا الثانية، والرابعة، والخامسة زوائد لأمن اللبس) [لا نواف][3] للفعل عن الاثنين في حالتي الاجتماع والافتراق كما في المثال، حتى يمنع دخولها بين المستويين. 269/أ

قال التفتازاني: في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾[4] لا في ولا الظلمات ولا الظل مؤكدة، مذكورة للنفي مثلها في لم يجيء زيد ولا عمرو بخلافها في ولا النور ولا الحرور ولا الأموات، فإنها زائدة محضة، إذ لا يستقيم ولا يستوي النور[5].

قال ابن عطية: دخول لا إنما على نية التكرار كأنه قيل: ولا الظلمات ولا النور والظلمات[6]، ورده أبو حيان: بأنه إذا نفى استواء الظلمات والنور أولاً فأي فائدة في نفي استوائهما ثانياً[7].

(الرابع: اقترانها بـلكن، نحو: ﴿ وَلَكِن رَّسُولَ اللهِ ﴾[8].

الخامس: عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط، كـمررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه) فقائم بالجر صفة جرت على غير من هي له[9]، ويقال له السببي؛ لأن القيام في الحقيقة صفة زيد[10]، والمفرد السببي أخوه،

---

(1) في (س) بزيادة: كالاختصام.
(2) فاطر: 19 ـ 22.
(3) في (س): وليست بنافية.
(4) البقرة: 19.
(5) حاشية السعد على كتاب الكشاف: 36/ أ، حاشية الشمني: 2/ 105.
(6) المحرر الوجيز: 4/ 435.
(7) البحر المحيط: 7/ 308.
(8) الأحزاب: 40.
(9) في (س) بزيادة: لرجل.
(10) في (س) بزيادة: وأخوه.

والأجنبي زيد، إذ لا سببية بينه وبين الرجل (ونحو: زيد قائم عمرو و غلامه، وقولك في باب الاشتغال: زيد ضربت عمرو وأخاه.

السادس: عطف العقد على النيف) وهو كسيد، وقد تخفف الزيادة، أصله: ينوف، يقال: عشرة ونيف إلى أن يبلغ العقد الثاني كما في القاموس[1] (نحو: أحدٌ وعشرون) قيل: هذا الحكم إنما يكون عند إرادة تعليق العامل بالعقد، والنيف [مطلقا][2] مع انتفاء قصد الترتيب، وإلا فلا مانع من أن يقال: قبضت من ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين، إذا قُصِدَ الترتيب بلا مُهْلَةٍ أو بهما[3].

(السابع: عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها، كقوله:

بَكَيْتُ وِمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ   عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي[4]

بيت من الوافر، البكاء هنا بالقصر، قال الجار بردي: وقد جاء في مصدر بكى المد، إذ لا يخلو البكاء في الغالب من الصراخ، فأجروه مجراه، والقصر لجعلهم له كالحزن؛ لأنه قد يخلو عن الصراخ، أنشد ابن الأنباري لحسان بن ثابت شاهداً لهذا[5]:

بكَتْ عَيْنِي وحق لَهَا بكَاها   وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ ولاَ العويلُ[6]

---

(1) القاموس (ن. و. ف) 3/ 229.

(2) ساقط من (س).

(3) حاشية الشمني: 2/ 106.

(4) البيت لابن ميادة في شرح شواهد المغني: 2/ 774، شرح أبيات المغني: 6/ 78، ولرجل من باهلة في الكتاب: 1/ 431، وبلا نسبة في المقرب: 246، شرح التصريح: 2/ 219.
والشاهد فيه: عطف الصفتين مسلوب، وبالي وهما نعت لربعين فالمنعوت مجموع، والنعت مفرق.

(5) مجموعة الشافية للجاربردي: 2/ 42.

(6) البيت لحسان في الكامل: 1/ 287، ولعبد الله بن رواحه في تاج العروس: (ب. ك. ي)، وبلا نسبة في شرح الجمل للزجاجي: 2/ 371، مجموعة الشافية للجاربردي: 2/ 42.
والشاهد فيه: جمع التقصير والمد في البكاء.

وقيل القصر هو خروج الدموع، والمد على إرادة الصوت[1]، وقد جمع الشاعر اللغتين فقال: بكت عيني تأمل.، والرَّبْعُ المسلوب الذاهب بالكلية، والبالي الذي بقيت آثاره، والشاهد فيه: فإن بال صفة عطفت بالواو على مسلوب، والمنعوت المجتمع منهما لفظ ربعين هذا مبني على أن القوافي مجرورة كما حكاه سيبويه[2]، وإلا لاحتمل أن يقدر أحدها مسلوب/ ، والأخر بال، فلا يكون من عطف الصفة على الصفة. 269/ب

(الثامن عطف ما حقه التثنية أو الجمع) يعني ما الأصل أن يثنى [أو يجمع][3] وإن كان العطف [فيه][4] ليس بشاذ، فيوافق ما في التسهيل من أن العطف لا يغني عن التثنية دون شذوذ، أو اضطرارٍ إلا مع قصد التكثير، أو فصل ظاهر [أو باطن][5].

قال ابن عقيل: الاضطرار نحو:

كَـأنَّ بَـيْنَ فَكِّهَـا والفَـكِّ ... فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِـي سِـكِّ[6]

أراد بين فكيها، ولكنه عطف للضرورة، ولو وقع مثل هذا في الشعر لكان شذوذاً، والتكثير كقوله:

---

(1) قال ابن عصفور: أما البكاء فيمد ويقصر، فمن ذهب به إلى الصوت مده، ومن ذهب به إلى الحزن قصره. شرح جمل الزجاجي: 2/ 370.

(2) الكتاب: 1/ 431.

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): أو مقدر. شرح التسهيل: 1/ 68.

(6) بيت من الرجز نسبه ابن منظور في لسان العرب إلى منظور بن مشرد الأسدي: (ز. ك. ك) 4/ 385، وبلا نسبة في شرح المفصل: 4/ 138، شرح التسهيل: 1/ 68، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 42،

لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم ... مَيتا وأبعدهم عن منزل الذم[1]

والفصل الظاهر نحو: "مررت بزيد الكريم، وزيد البخيل[2] [ولو قيل بالزيدين لجاز][3]، والمقدر(نحو قول الفرزدق:

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لاَ رَزِيَّةَ مِثْلُهَا ... فُقْدَانُ مِثْلِ محمدٍ ومحمدِ)[4]

بيت من الكامل، الرزية بالهمزة المصيبة، وتخفف بقلبها ياء، وإدغام الأول فيها، وأحد المحمدين ولد الحجاج بن يوسف، والآخر أخوه، روي أنهما نعيا إليه في يوم واحد فقال: سبحان الله محمد ومحمد في يوم[5] (، وقول أبي نواس:

أَقَمْنَا بِهَا يوماً ويوماً ثالثاً ... ويوماً لَهُ يَوْمُ الترحُّلِ خامسُ)[6]

---

(1) بيت من البسيط نسبه الجاحظ في البيان والتبيين لهمام الرقاشي: 2/ 207، خزانة الأدب: 7/ 473، وبلا نسبة في شرح التسهيل: 1/ 64، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 43.

(2) المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 42، 43.

(3) ساقط من (س).

(4) البيت للفرزدق في ديوانه: 180، شرح شواهد المغني: 2/ 775، شرح التصريح: 2/ 159، حاشية الأمير: 2/ 32، الكامل للمبرد: 2/ 134.

الشاهد فيه: قوله: "محمد، و محمد" حيث فرق وعطف.

(5) انظر الكامل: 2/ 133.

(6) البيت لأبي نواس في ديوانه: 327، خزانة الأدب: 7/ 462، حاشية الدسوقي: 2/ 335، حاشية الأمير: 2/ 32. الشاهد فيه: أن الواو عطفت ما حقه الجمع.

- أبو نواس الحسن بن هاني بن عبد الأول، شاعر العراق في عصره، اتصل بأمراء بني أمية، ومدح بعضهم، قال الإمام الشافعي: لولا مجون أبي نواس لأخذت عنه العلم، وهو أول من نهج للشعر طريقته الحضرية، وأخرجه من اللهجة البدوية، وأجود شعره خمرياته، له ديوان شعر مطبوع، ت(198)هـ.
الشعر والشعراء: 577، الأغاني: 18/ 2، شذرات الذهب: 1/ 345، الأعلام: 2/ 225.

بيت من الطويل، مثال لعطف ما حقه الجمع، فإنه عطف أياماً متعددة بعضها على بعض، حقه أن يقول: أقمنا بها سبعة أيام، أو ثمانية (وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب) أي: يتساءل بعضهم بعضا (فيقولون كم أقاموا؟ والجواب: ثمانية لأن يوماً الأخير رابع وقد وصف بأن يوم الترحل خامس له، وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم) وقيل[1]: سبعة؛ لأن الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم إقامة [إلا أن يجعل][2] يوم الترحل من أيام الإقامة باعتبار وقوع الإقامة في معظمه، وقيل: خمسة لما حكي أن أبا نواس مر بالمدائن فعدل إلى ساباط فقال بعض أصحابه: قد دخلنا أيون كسرى فرأينا أثاراً في مكان حسن تدل على اجتماع لقوم قبلنا، فأقمنا خمسة أيام نشرب هناك، سألنا أبا نواس صفة الحال فأنشأ قطعة منها هذا البيت، وعلى هذا فلابد من عود الضمير له إلى مجموع الأربعة المتقدمة باعتبار ما ذكر، وجعل يوم الترحل من أيام الإقامة[3] [بالتأويل المذكور][4]، وإلا فهي أربعة كما قال أبو حيان [تبعاً لأبن الأثير][5].

(التاسع: عطف مالا يستغنى عنه كـ"اختصم زيد وعمرو"، و"اشترك زيد وعمرو"، وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك: "جلست بين زيد وعمرو"، ولهذا كان الأصمعي يقول الصواب:

---

(1) في (س) بزيادة: الصواب أن أيام الإقامة.

(2) في (س): وقد يتعذر بأنه عد.

(3) في (س) بزيادة: باعتبار وقوعها في معظمه فإذا لم يجعل منها كما صوب، فهي أربعة كما قال أبو حيان.

- المدائن: موضع لملوك الأكاسرة الساسانية، فكل ملك بني مدينة جنب المدينة التي قبلها، وسماها باسم، وهي سبع مدائن، وفتح المدائن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه سنة (16) هـ في خلافة عمر رضي الله عنه.

معجم البلدان: 5/ 74، 75.

(4) ساقط من (س).

(5) ساقط من (س).

شرح أبيات المغني: 6/ 91.

.... بَـيْنَ الـدُّخُولِ وَحَوْمَـلِ

لا "فحومل" مر تفصيله/ في الفاء (وأجيب بأن التقدير: بين نواحي 270 / أ
الدخول، فهو كقولك: "جلست بين الزيدين فالعمرين" وكذا اختصم زيد وعمرو، فبكر، وبشر (أو بأن الدخول مشتمل على أماكن، وتشاركها في هذا الحكم "أم" المتصلة في نحو: "سواء أقمت أم قعدت" فإنها عاطفة مالا يستغنى عنه) هذا بمنزلة الاستثناء مما سبق كأنه قال: وتنفرد الواو على سائر أحرف العطف بما ذكر إلا "أم" المتصلة[1] [فلا تعارض بين كلاميه كما توهم][2]، وأجيب: بأن قوله: أولاً بناء على ما قاله غيره من النحاة، وقوله هنا اعتراض منه عليهم[3].

(والعاشر والحادي عشر: عطف العام على الخاص) قال الزركشي: أنكر وجوده بعض الناس، وليس بصحيح[4]، (وبالعكس) أي: عطف الخاص على العام للتنبيه على فصله، حتى كأنه ليس من جنس العام، تنزيلا للتنافر في الوصف منزلة التغاير في الذات.

(فالأول نحو: ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾[5].

والثاني نحو: وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾[6] ويشاركها في هذا الحكم الأخير "حتى" كـ"مات الناس حتى [العلماء]"[7]، وقدم

---

[1] في (س) بزيادة: فيندفع ما قيل أن هذا اعتراف منه بأن الواو غير متفردة بهذا الحكم، فيعارض قوله، وإلا تنفرد.

[2] ساقط من (س).

[3] حاشية الشمني: 2/ 107.

[4] البرهان في علوم القرآن: 2/ 471.

[5] نوح: 28.

[6] الأحزاب: 7.

[7] في جميع النسخ: حتى الأنبياء.

الحجاج حتى المشاة؛ فإنها عاطفة خاصا على عام) [هذا بمنزلة الاستثناء مما سبق أيضاً فيندفع توهم التعارض والجواب عنه][1].

(والثاني عشر: عطف عامل حُذِفَ وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد) فهذه الجملة حال من مفعولي المصدر، وهما عامل على عامل، لا صفة لهما لاختلاف العامل فيهما لفظاً ومعنى (كقوله:

وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والعُيونَا[2]

عجز بيت من الوافر للراعي صدره:

إذَا مَا الغانيـاتُ بـرزْنَ يَوْمًـا ....[3]

ومعنى زججن رققن وطولن، [يقال: رجل أزج إذا كان حاجبه طويلا دقيقاً، وقيل: يعتبر فيه الاستقواس أيضاً][4]، وأيد قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم:

بعَيْنَينِ دَعْجَاوَيْنِ مِنْ تَحْتِ حَاجِبٍ ... أزج كشق النونِ مِنْ خَطِ كَاتِبِ][5]

---

(1) في (س): قيل: يرد على هذا ما ورد على الذي قبله، وأجيب عن الذي قبله، والأولى أن يجاب عن هذا بما أجبناه عن ذلك.

(2) البيت للراعي النميري في المقاصد النحوية: 3/ 91، شرح شواهد المغني: 2/ 775، شرح أبيات المغني: 6/ 92، خزانة الأدب: 9/ 141. الشاهد فيه: عطف العيون بعد حذف عاملها على الحواجب.

(3) في (س) بزيادة: الغانيات جمع غانية، وهي المرأة التي غنيت بجمالها عن الحلي، وبرزن ظهرن.

(4) ساقط من (س).

(5) البيت من الطويل، لم أجده في ديوانه.

(أي: وكحلن العيون، والجامع بينهما التحسين) [وفيه مذهبان][1]:

إضمار عامل موافق، وتضمين الأول معنى فعلٍ يصلح للمعمولين (ولولا هذا التقييد) يعني قوله يجمعهما معنى واحد (لورد اشتريته بدرهم فصاعداً) فالفاء عطفت عاملا حذف وبقي معموله على عامل آخر، لكن لم يجمعهما معنى واحد كما جمع التزجيج والتكحيل التحسين، وانتصاب فصاعدا على الحال من المحذوف لا مما قبله، ولا بالعطف على ما قبله لفساده لفظاً ومعني، وقد فصَّلَه ابن الحاجب في شرح المفصل[2].

(والثالث عشر: عطف الشيء على مرادفه)

قال الزركشي: أنكره المبرد، ومنع عطف الشيء على مثله إذ لا فائدة، ولعله/ ممن ينكر الترادف كالعسكري وغيره[3] (نحو: ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ﴾[4] ونحو: ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾[5] ونحو: ﴿عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾[6]) نقل عن الخليل أن العوج، والأمت بمعنى واحد[7]، قال البيضاوي: العوج بالكسر يخص المعاني، وقيل: لا،[8] قال ابن السكيت: وكل ما كان ينتصب كالحائط والعود قيل فيه عَوج بالفتح، والعِوج بالكسر ما كان في أرض، أو دِين[1] 270/ ب

---

(1) في (س): وههنا مذهبان جمعهما المصنف أحدهما.

(2) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 202، 203.

(3) البرهان في علوم القرآن للزركشي: 2/ 476.

(4) يوسف: 86.

(5) البقرة: 157. في (س) بزيادة: هذا على قول من فسر الصلاة بالرحمة، وإلا فمن بالباب عطف المتغايرين.

(6) طه: 104.

(7) في (س) بزيادة: كما في القاموس.

البرهان في علوم القرآن: 2/ 473، القاموس: (ت. ا. م) 1/ 174.

(8) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 6/ 393.

أرض، أو دِين[1] (وقوله عليه الصلاة والسلام: ﴿لِيَلِني منكم ذوو الأحلام والنهى﴾[2]، وقول الشاعر:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا[3]

عجز بيت من الوافر لعدي بن الأبرش يذكر غدر زباء لجذيمة الأبرش

صدره:

وَقَدَّدَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ

التقديد التقطيع، والأديم الجلد، والراهشان عرقان في باطن الذراعين، وضمير راهشيه وألفى لجدميه، وضمير قددت وقولها للزباء.

(وزعم بعضهم أن الرواية كذباً مبيناً) نقل عن السبكي أنه قال: هنا أوفق لبقية القصيدة؛ لأن أبياتها كلها مكسورة فيها ما قبل الياء بخلاف ما رواه الجمهور،[4] والظاهر أنه وهم، [وقيل: لا وجه لهذا التوهم فإنه ادعى الوقوف على القصيدة بتمامها][5] (فلا عطف، ولا تأكيد) يشير إلى أن فائدة هذا العطف تأكيد المعنى وتعزيزه، [وغفل عنه من قال][6] لا مساس لنفي التأكيدية بما نحن

---

(1) قال ابن السكيت: تقول في العود عرج، وتقول في دينه عوج، وفي الأرض عوج. إصلاح المنطق: 8/ 164.

(2) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها: 4/ 129.

(3) الشاهد فيه: عطف المين على الكذب، ومعناهما واحد، وجاز العطف للمرادفة.

(4) عروس الأفراح: 2/ 98، حاشية الدسوقي: 2/ 338.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): وبه سقط ما قيل.

فيه[1] (ولك أن تقدر الأحلام في الحديث جمع حُلُم بضمتين، فالمعنى: لِيَلْني البالغون العقلاء، وزعم ابن مالك أن ذلك) أي: عطف المترادفين (قد يأتي في أو[2]، وأن منه ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾)[3] عبر عن قوله بالزعم إشارة إلى ضعفه لإمكان أن يراد بالخطيئة ما وقع خطأ، وبالأثم ما وقع عمداً كما نقل عن أبي حيان[4].

(الرابع عشر عطف المقدّم على متبوعه للضرورة كقوله:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ) [5]

بيت من الوافر، ذات عرق[6] ميقات أهل العراق[7]، والنخلة كناية عن المراة [8]، وسيأتي في الباب السادس أن أبا الفتح حمل ذلك على العطف على ضمير الظرف لا علي تقديم المعطوف، والأولى أن يتمثل بقول الحماسي:

ثُمَّ اشْتَكَيْتُ لأَشْكَانِي وَسَاكِنُهُ ... قَبْرٌ بِسِنْجَارَ أَوْ قَبْرٌ عَلَى قَهَدِ[9]

---

(1) مهب الأريب: ج ـ 3: 99/ ا، ب.
(2) شرح التسهيل: 3/ 365.
(3) النساء: 112.
(4) البحر المحيط: 3/ 346.
(5) البيت للأحوص في حاشية الدسوقي: 2/ 339، الخزانة: 1/ 382، المقاصد النحوية: 1/ 527، شرح شواهد المغني: 2/ 777.
الشاهد فيه: عطف رحمة الله على السلام، والأصل: عليك السلام ورحمة الله.
(6) في (س): بكسر العين.
(7) في (س) بزيادة: وقته لهم عمرو بن الخطاب.
(8) في (س) بزيادة: الشابة.
(9) البيت من البسيط، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام: 2/ 153.

قال ابن عقيل: ذكر المغاربة للمسألة شروطاً:

الأول: كون العطف بالواو، وأجاز هشام وثعلب ذلك مع الفاء، وثم، أو، لا.

الثاني: ألا يقع العاطف صدراً نحو: "وعمر زيد قائمان. الثالث: أن لا يباشر عاملا لا ينصرف نحو: إن وزيدا عمراً.

الرابع: كون المعطوف غير مخفوض نحو: "مررت وزيد بعمرو" ومع الشروط مذهب البصريين اختصاصه بالشعر، ومذهب الكوفيين جوازه في الكلام، ومنع هشام التقدم فيما لا يستغنى نحو: "اختصم زيد وعمرو" وقال النحاس: هو مذهب البصريين فالشروط حينئذ خمسة[1].

(والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى: ﴿ وَامْسَحُوا/ 1/271 بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾[2] فيمن خفض الأرجل[3]، وفيه بحث سيأتي) يعني في القاعدة الثانية[4].

(تنبيه)

زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه:

أحدها: أن تستعمل بمعنى "أو" وذلك على ثلاثة أقسام:

أحدها [أن تكون بمعناها][5] في التقسيم كقولك: "الكلمة اسم وفعل وحرف" وقوله:

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 475، 476.

(2) المائدة: 6.

(3) التيسير في القراءات السبع: 74.

(4) في (س) بزيادة: وهو أن الذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التأكيد نادر، ولا يكون في النسق؛ لأن العاطف يمنع التجاور.

(5) في جميع نسخ المخطوط أن تستعمل في.

كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَارِمٌ)

تقدم شرحه في أوْ (وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة، والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي[1]، إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت أوْ هي الأصل في التقسيم، لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو).
وقيل: لو ادعى مدع كثرة استعمال أوْ في التقسيم لم يكن أنها تستعمل فيه مع أماْ، وفيه أن التقسيم مستفاد من أماْ دون أوْ ولهذا استعمل مع الواو مثل: 'العدد إما زوج وإما فرد.

(والثاني: أن تكون بمعنى أوْ في الإباحة) والتخيير (قاله الزمخشري، وزعم أنه يقال: 'جالس الحسن وابن سيرين' أي: أحدَاهما وأنه لهذا قيل: ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[2] بعد ذكر ثلاثة و سبعة لئلا يتوهم إرادة الإباحة)[3] فيكتفي بثلاثة أو سبعة فلما قيل: تلك عشرة ارتفع الاحتمال (والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل: 'جالس الحسن وابن سيرين' كان أمراً بمجالسة كل منهما، وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو، والعطف بـأو) وفيه بحث تقدم في أوْ.

(الثالث: أن تكون بمعناها في التخيير، قاله بعضهم في قوله:

وَقَالوا نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ والبُكَا ... فَقُلْتُ البُكَا أشْفَى إذاً لِغَلِيْلِي[4]

بيت من الطويل لكثير عزة، نأت أي بعدت ليلى، والغليل حرارة العطش، والمراد هنا مطلق الحرارة مجازاً (قال: معناها أو البكاء، إذ لا يجتمع مع

---

(1) انظر الجنى الداني: 166، 167.
(2) البقرة: 196.
(3) انظر الكشاف: 1/ 220.
(4) البيت لكثير عزة في ديوانه: 257، أمالي القالي: 2/ 64، حاشية الأمير: 2/ 33، شرح أبيات المغني: 6/ 104، المقاصد النحوية : 3/ 404.

الصبر) قيل: لا محذور في اجتماع البكاء مع الصبر في الفراق[1] (ونقول: يحتمل أن يكون الأصل: فاختر من الصبر والبكاء، أي: أحدهما ثم حذفت مِنْ كما في ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾[2]، ويؤيده أن أبا علي القالي) إسماعيل بن القاسم بن عبدون مات سنة ست وخمسين وثلاثمائة، والقالي بالقاف نسبة إلى قالي بلدة من اعمار أرمينية (رواه بِمِن)[3] يعني مكان لها وإلا يخرج البيت من الوزن [فيكون الظرف صفة لمحذوف على حد ﴿ وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾][4]، وقيل: يحتمل أن يكون البكاء مفعولا لمحذوف[5]، أي: واترك البكاء ويدل عليه السياق، فإن الأمر باختيار الصبر أمر في المعنى بترك البكاء، والمصراع الثاني يشير إلى ذلك.

(وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسملة:

وَصِــلْ وَسَــكُتَا ... .[6]

بعض بيت تمامه:

ووصلُكَ بين السورتين فصاحة   وَصِلْ وَاسْكُتَن كل جلاياه حصلا[7]

---

(1) مواهب الأريب: ج ـ 3: 1/102.
(2) الأعراف: 155.
(3) أمالي القالي: 2/ 64. انظر ترجمته في إنباه الرواة: 1/ 204، البلغة: 90، بغية الوعاة: 1/ 453، الأعلام: 1/ 319.
ينظر معجم البلدان: 4/ 299، 300.
(4) الصافات: 164.
ما بين معوقين ساقط من (س).
(5) حاشية الدسوقي: 2/ 341.
(6) الوافي في شرح الشاطبية: 45.
(7) بيت من الطويل للشاطبي، انظر إبراز المعاني من حرز الأماني: 65.

رمز بالفاء لـحمزة، فإنه لا يبسمل بين السورتين، ويـصل أحـديهما إلى الآخرى، و بالكاف في كل لابن عامر، وبالجيم لورش، وبالحاء لأبـي عمـر (قـال شارحو كلامـه: المـراد التخـيير/)[1] قـال الجعـبري: الـواو في اسـكتن بمعنـى أو 271/ ب كمثنى، وثلاث[2] (ثم قال محققوهم: ليس ذلك من قبيل الواو، بل من جهـة أن المعنى: وصل إن شئت واسكتن إن شئت، وقال أبو شامة: وزعم بعضهم أن تأتي للتخيير مجازاً)[3].

والثاني: أن تكون بمعنى باء الجر، كقولهم: أنـت أعلـم ومالـك) قـال في بحث حذف الخبر: الأصل بمالـك ثـم أنيـب الـواو منـاب البـاء قـصداً للتـشاكل اللفظي، لا للاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف في نحو: ﴿ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾[4] فـيمن خفض[5] (،وبعت الـشاء شـاة ودرهمـاً) والأصـل بـدرهم (قالـه جماعـة وهـو ظاهر)[6] لكون المعنى عليه مع خلوه من الحـذف، والتقـدير: فـسقط القـول بـأن استظهار غير ظاهر، وأما الثاني: فلأن معناه: بعت كـل شـاة وأخـذت درهمـاً في عوضها، فحذف المضاف والناصب في الموضعين لقيام الـدليل عليـه، وأمـا الأول فلأن الرضي قال: لا يجوز النصب فيه لأنه لا يقـصد فيـه مـصاحبة المخاطـب في العلم لما له[7]، والتقدير الأصلي: أنت أعلم بحال مالك، ثم خففت بحذف مفعول أعلم، وحذف المعطوف عليه مالك لقيام القرينـة [علـى كـلا المحـذوفين][8] فقلنـا أنت ومالك مثل: كل رجل وضيعته أي: فأنت ومالـك مقترنـان، والمعنـى أنـا لا

---

(1) انظر شرح أبيات المغني: 6/ 105.
(2) شرح أبيات المغني: 6/ 105.
(3) إبراز المعاني من حرز الأماني: 65، شرح أبيات المغني: 6/ 105.
(4) المائدة: 7.
(5) التيسير في القراءات السبع: 74.
(6) في (س) بزيادة: ومن وافقه.
(7) شرح الرضي: 1/ 250.
(8) ساقط من (س).

ادخل بينك وبين مالك، ولا أشير عليك بإصلاحه، فأنت أعلم بما يصلحه، ومنه أنت أعلم وربك[1]، وقال عبد القاهر: المعنى أنت أعلم وربك مجازيك[2]، فهو عنده على حذف المبتدأ [من الجملة الثانية][3]، وليس ما ذهب إليه بذلك، وقيل: تقديره: أنت أعلم من غيرك وربك أعلم منكما[4]، وهذا أبعد مما تقدم.

(والثالث: أن تكون بمعنى لام التعليل، قاله الخارزنجي[5]) أبو حامد بن محمد البستي مات سنة ثمان وأربعين وأربعمائة[6]، وخارزنج بلدة كما في القاموس[7] (وحمل عليه الواوات) الأربع (الداخلة على الأفعال) الأربعة (المنصوبة في قوله تعالى: ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾[8] ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾[9] ﴿ يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[10] والصواب أن الواو فيهن) أي[11]: في يعلم، ويعلم، ولا نكذب، وتكون (للمعية)

---

(1) في (س) بزيادة: أي: أنت أعلم بربك، فلعل أجرك عليه لما عملت من ترك كافاته للمجرمين، فأنت وربك، أي: أنتما مفترتان، فأنا لا ادخل بينكما، ولا ادعو عليك فإنه حسبك.

(2) شرح الرضي: 1/ 551، قول عبد القاهر.

(3) ساقط من (س).

(4) حاشية الشمني: 2/ 180.

(5) في (س) بزيادة: مصنف تكملة العين.

(6) انظر ترجمته في: إنباه الرواة: 1/ 142، بغية الوعاة: 1/ 388، الأعلام: 1/ 208.

(7) القاموس المحيط: (خ. ر. ج) 1/ 208.
انظر معجم البلدان: خارزنج: 2/ 336، 337.

(8) الشورى: 34، 35.

(9) آل عمران: 142.

(10) الأنعام: 27.

(11) في (س) بزيادة: في المواضع الأربعة وهي.

المراد بها واو الصرف (كما سيأتي) في آخر أقسام العطف حيث قال: تنبيه: لا تأكل السمك وتشرب لبناً[1].

(والثاني والثالث من أقسام الواو: واوان يرتفع ما بعدهما.

أحدهما: واو الاستئناف) ويقال: واو الابتداء (نحو: ﴿ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾[2]) قال أبو البقاء: قريء بالنصب على أنه معطوف في اللفظ، والمعنى مختلف؛ لأن اللام للتعليل، والمقدرة مع نقر للصيرورة[3]، ورد بأن أول كلامه يدفعه آخره، فإن تقدير اللام يقتضي النصب بإضمار إنْ لا بالعطف على ما قبله[4] (، ونحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع،ونحو: ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾[5] فمن رفع أيضاً، ونحو: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ ﴾[6]) جوَّز أبو البقاء كونها حالا مقدرة[7]، [وضعف][8] بأن المضاف لا تدخل عليه واو الحال إلا فيما شذ/ (إذ لو كانت واو العطف لا تنصب ﴿ نُقِرُّ ﴾ 272/ أ ولا نتصب، أو الجزم تشربْ، ولجزم يذرْ) عطفاً على محل فلا هادي لهُ، لأنه جواب للشرط مجزوم محلاً (كما قرأ الآخرون[9]، وللزم عطف الخبر على الأمر) في ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ ﴾ قيل: يمكن منع هذه اللازمة في الكل أما في ﴿نُقِرُّ﴾

---

(1) في (س) بزيادة: إن جُزِمَ فالعطف على اللفظ، والنهي عن كل منهما، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع، أي: لا يكون منك أكل السمك مع شرب اللبن.

(2) الحج: 5.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 171، 172.

(4) قال السمين الحلبي: وفيه نظر؛ لأن قوله معطوفاً في اللفظ يدفعه قوله واللام المقدرة، فإن تقدير اللام يقتضي النصب بإضمار أنْ بعدها، لا بالعطف على ما قبله.
الدر المصون: 5/ 125.

(5) الأعراف: 186.

(6) البقرة: 282.

(7) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 191.

(8) في (س): ضعفه أبو حيان.
انظر البحر المحيط: 2/ 354.

(9) النشر في القراءات العشر: 2/ 205.

هذه اللازمة في الكل أما في ﴿أنقرُ﴾ فلا احتمال أن يكون معطوفاً على ما تعلق به ﴿لنبين﴾ أي: نفعل ذلك لنبين القدرة الباهرة، ونقر، وأما في يذرْ فلا احتمال أن يكون المعتمد بالعطف مجموع الشرط والجزاء، لا الجزاء فقط، وأما في البقية بناء على رأي من جوز عطف الخبر على الإنشاء[1].

(وقال الشاعر:

عَلَى الْحَكَمِ المأتِيِّ يَوْمًا إِذا قَضَى قَضِيَّتَهُ أنْ لاَ يَجُورَ و يَقْصِدُ)[2]

بيت من الطويل، لأبي اللحام التغلبي، والحكم بالتحريك الحاكم، وقضيته نصب على المصدرية، وأن لا يجور مبتدأ خبره مقدم، أي: الواجب على هذا الحاكم أن لا يظلم ويقصد أي: يعدل (، وهذا متعين للاستئناف) لا يحتمل غيره بخلاف الواوات السابقة (لأن العطف) على يجور (يجعله شريكاً في النفي) مع المعطوف عليه (فيلزم التناقض) لأن غرضه مدح الحاكم بنفي الجور، وإثبات العدل والقصد [قيل][3]: يحتمل العطف على أن وصلتها، والأصل عليه أن لا يجور، وعليه أن يقصد، ثم حذفت أن وارتفع الفعل[4] كما في ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُم الْبَرْقَ ﴾[5]، [وفي الصحاح][6] قال الأخفش: أراد وينبغي أن يقصد، فلما حذفه أوقع يقصد موقع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع[7]، وقال الفراء: رفعه

(1) حاشية الشمني: 2/ 108.

(2) البيت لأبي اللحام التغلبي في خزانة الأدب: 8/ 555، شرح المفصل: 7/ 38، 39، شرح أبيات المغني: 6/ 106، 107، لسان العرب: (ق. ص. د) 7/ 377، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 778، معاني القرآن للأخفش: 1/ 372. الشاهد فيه: أن الواوْ في يقصد للاستئناف.

(3) في (س): وقد يقال إنه.

(4) حاشية الشمني: 2/ 108.

(5) الروم: 24.

(6) في (س): قال الجوهري. الصحاح: (ق. ص. د) 1/ 443.

(7) انظر معاني القرآن للأخفش: 1/ 372.

للمخالفة لأن معناه مخالف لما قبله فخولف بينهما في الإعراب[1] (و كـذلك) أي: مثل[2] الشاعر في تعيين الـواو للاسـتئناف (قـولهم: دعنـي ولا أعـود) أي: اتـرك عقوبتي، واعفُ عن ذنبي ولا أعود إليه (لأنه لو نصب كان المعنى: ليجتمع تركك لعقوبتي، وتركي لما تنهاني عنه) أي: للعود للذي نهيتني عنـه (وهـذا باطـل؛ لأن طلبه) أي: طلب المتكلم (لترك العقوبة إنمـا هـو في الحـال) بقرينـة الألم الحاصـل بالتأديب (فإذا تقيد ترك المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب) قيل: هب أن الطلب واقع في الحال، لأنه إنشاء لكـن المطلـوب مـستقبل قطعـاً، لأنـه لـو كـان موجوداً في الحال لزم الأمر بتحصيل الحاصل وهو محال، وإذا كان مـستقبلاً جـاز النصب، والمعنى ليجتمع في المستقبل كفـك عـن العقوبـة، وكفـى عـن العـود إلى النهى عنه، وأجيب بأن المطلوب هنا أريد تحصيله في الحال أيضاً، وأما على القول بأن الأمر يقتضي الفور فظاهر، وأما على القول بعدمه فلأن هذا الكلام لا يقولـه إلا من هو موثق أريد معاقبته، وهذا يريد الترك في الحـال والاسـتقبال[3] (، ولـو جزم فإما بالعطف ولم يتقدم جازم، أو بـلا أن تُقَدر ناهية، ويرده أن المقتضي لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي العود، لا نهيه نفسه عن العود/ ، إذ لا تناقض بين 272/ ب
النهي عن العود وبين العود بخلاف العود والإخبار بعدمه) فإن العود [يناقضه][4] (ويوضحه أنك تقول: أنا أَنْهَاهُ وهو يفعلْ، ولا تقول: أنا لا افعل وأنا افعل معاً) فإنه تناقض حيث يقتضي صدق أحدهما وكذب الأخر.

(والثانية: واو الحـال الداخلـة علـى الجملـة الاسميـة، نحـو: جـاء زيـد والشمس طالعـةٌ وتـسمى واو الابتـداء) مـن قبيـل تـسمية علـم المواريـث علـم

---

[1] حاشية الشمني: 2/ 108.
[2] في (س) بزيادة: قول.
[3] حاشية الشمني: 2/ 108.
[4] في (س): يناقض الإخبار.

الفرائض (ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ(إذ)[1] ولا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم) لاختلافهما حقيقة وحداً (بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق، كما أن إذْ كذلك) فيكون تقديرها بـ إذْ مجازاً، قال الحلبي: علامة كون الواو للحال أن يصلح موضعها إذ[2] (ولم يقدرها بـ(إذ) لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية، ووهم أبو البقاء في قوله تعالى ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[3] فقال: الواو للحال، وقيل: بمعنى إذ[4]) وجه توهم أبي البقاء عد كون الواو بمعنى إذْ وجها مغايراً، لكونها للحال وإن نسبه للغير، وزيفه بقوله وليس بشيء (وسبقه إلى ذلك) الوهم (مكي، وزاد عليه فقال: الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى إذ انتهى[5].

والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد) أي: مكي (بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء) يعني فلا يكون نسبته إلى نسبة مكي أزيد (ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ ... وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ[6]

---

(1) قال المرادي: والثالث: واو الحال، وقدرها النحويون بـ(إذ) من جهة أن الحال في معنى الظرف للعامل فيه. الجنى الداني: 164.

(2) الدر المصون: 2/ 236.

(3) آل عمران: 154.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 246.

(5) قال السمين الحلبي: والثالث: أنها بمعنى إذْ ذكره مكي، وأبو البقاء وهو ضعيف. الدر المصون: 2/ 236، التبيان في إعراب القرآن: 1/ 246.

(6) البيت للفرزدق في ديوانه: 137، شرح المفصل: 2/ 67، حاشية الأمير: 2/ 34، شرح شواهد المغني: 6/ 108.

والشاهد فيه: دخول الواو على الجملة الفعلية (ولم تكثر).

بيت من الطويل للفرزدق، يشمو مضارع شام سيفه أغمده وسله، وهو ضد كما في القاموس[1] (ولو قدرتها عاطفة لنقلب المدح ذماً) لأن المعنى حينئذ أنهم لم يغمدوا سيوفهم، وأن القتل لم يكثر، وهذا ذم لهم بالتقصير في الإقدام على القتل، وأما إذا قدرت للحال فالمعنى أنهم لم يغمدوا سيوفهم حال عدم كثرة القتلى، ومفهومه أنهم أغمدوها حال كثرة القتلى، وهذا مدح بالشجاعة، وقد يمتنع الملازمة بناء على أنهم لا يقدمون إلا على قتل الأكفاء، ومن يُفتَخر بقتله، ولن يكون ذلك إلا بتثبث وتأن، والرابط حينئذ إما ألْ في القتلى، أو مقدر أي: ولم تكثر القتلى منهم (وإذا سبقت بجملة حالية احتملت عند من يجيز تعدد الحال) وفيه خلاف يأتي في الباب الرابع (العاطفة والابتدائية، نحو: ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ ﴾[2].

الرابع والخامس: واوان ينتصب ما بعدهما، وهما: واو المفعول معه)

فالإضافة بمعنى اللام، والظرف نائب الفاعل (كسْرت والنيل، وليس النصب بها خلافاً للجرجاني)[3] [وقيل: كأنه لما رأى اختصاصها بالاسم ادَّعى النصب بها كـ[إنّ][4]، ورد[5] بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها [كما اتصل بـ[إنّ][6] [فيجوز قمت وإياكَ] والصحيح أن النصب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو[7]، وذهب الزجاج إلى أنه بمضمر بعد الواو وتقديره[8] [في ما

---

(1) القاموس المحيط: (ش. ي. م) 4/ 155.

(2) الأعراف: 24.

(3) الارتشاف: 2/ 286.

(4) في (س): قيل: شبهته اختصاصه بالاسم، ولهذا قيل: لِمَ لَمْ تُخفض الاسم وهي مختصة به؟، وأجيب بأن أصلها العطف، وحرف العطف لا يخفض الاسم لعدم اختصاصه به.

(5) في (س) بزيادة: مذهب عبد القادر.

(6) ساقط من (س).

(7) قال الرضي: "وقال عبد القاهر: هو منصوب بنفس الواو" شرح الرضي: 1/ 518.

(8) في (س) بزيادة: يلابس.

صنعت وإياكْ، ولَقيت/ إيـاك]م[1]، ورد بأنـه حينئـذ يـصير مفعـول بـه، وذهـب 1/273
الكوفيون إلى أنه بالخلاف، ورد بأن الخلاف لو كان ناصبا لقيل: ْما قام زيـد لكـن عمروٌ بالنصب، وقال الأخفش انتصابه انتصاب الظرف، لأن الأصل سرت مـع النيل، فلما جيء بالواو في موضع ْمعْ انتصب الاسم انتصاب ْمعْ ورد بأنه لو كان كذلك لانتصب في نحو: ْكل رجل وضيعته[2] (ولم يأت في التنزيل بـيقين[3]، فأمـا قوله تعالي: ﴿ فأجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُـرَكَاءَكُمْ ﴾[4] في قـراءة الـسبعة ﴿ فَـأَجْمِعُوا ﴾ بقطع الهمزة ﴿ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك[5]) أي: كونهـا واو المفعول معه (وأن تكون عاطفـة مفـرداً علـى مفـرد بتقـدير مـضاف، أي: وأمـر شركائكم، أو جملة على جملة بتقدير فِعْل، أي: واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة) على أنه أمر من الثلاثـي عطـف علـى أمـر مـن الربـاعي (وموجـب التقـدير في الوجهين أن ْأجمعْ لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني، وكقولك: ْأجمعوا على قول كذاْ بخلاف جمع فإنه مشترك بدليل ﴿ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ﴾[6] ﴿ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ ﴾[7]) قيل: لا موجب لثبوت استعمال أجمع في الذوات[8]، قـال في المحكـم: يقـال: جمـع الشيء عن تفرقه وجمعه وأجمعه[9]، وقد يقال...... أن يكـون أجمـع مـشتركا فـإذا جعلت الواو في الآية لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك في معنيه معاً، ويجاب أولاً بأن استعمال أجمع في الذوات قليل لا يتخـرج عليـه التنزيـل، وثانيـاً بمنع كونها مشترك لجوز أن يكـون للقـدر المـشترك [بـين الـذوات والمعـاني][10]

(1) ساقط من (س).
(2) حاشية الشمني: 2/ 109، شرح الرضي: 1/ 519.
(3) في (س) بزيادة: بل أنت فيه باحتمال.
(4) يونس: 71.
(5) الحجة في القراءات السبع: 103، البحر المحيط: 5/ 179.
(6) طه: 60.
(7) الهُمَزة: 2.
(8) حاشية الشمني: 2/ 109.
(9) المحكم: 1/ 347.
(10) ساقط من (س).

(ويقرأ ﴿فاجمعوا﴾ بالوصل فلا إشكال)[1] في عطف الشركاء على الأمر، ولما مر أن جمع يستعمل في المعاني والأعيان (ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول)[2] لو قال واو الصرف لا العطف، لإتمام قوله والحق أن هذه واو العطف[3]، واعتذر بأن عطف الأول بالمعنى اللغوي، والثاني بالاصطلاحي، ولو سلم فإنما ذكره لينبه من أول الأمر على ما هو الحق[4].

(فالأول كقوله[5]:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ)

تقدم شرحه في لَوْ.

(الثاني: شرطه أن يتقدم الواو نفيٌ أو طلب، وسمي الكوفيون هذه الواو واو الصرف، وليس النصب بها خلافاً لهم) أي: لبعض الكوفيين، لأن بعضهم ذهب إلى أن الفعل منصوبٌ بالخلاف كما في الجنى الداني[6] (ومثالها ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾[7] وقوله:

لاَتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... .)[8]

---

(1) الحجة في القراءات السبع: 103.

(2) البحر المحيط: 5/ 179.

(3) في (س) بزيادة: فإنه يشعر بأن واو المتكلم فيها ليست للعطف.

(4) حاشية الشمني: 2/ 109.

(5) في (س) بزيادة: أي: قول من قال.

(6) الجنى الداني: 157.

(7) آل عمران: 142.

(8) البيت لأبي الأسود الدؤلي في شرح التصريح: 2/ 376، شرح أبيات المغني: 6/ 112، ولأبي الأسود أو الأخطل في المقاصد النحوية: 4/ 393، وللأخطل في الكتاب: 3/ 41، 42، شرح المفصل: 7/ 24.
الشاهد فيه: وتأتيَ حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد الواو.

صدر بيت من الكامل[1]، نسبه العيني إلى أبي الأسود الدولي[2]، وقال: ومن نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ، وفيه أن سيبويه نسبه في كتابه إليه، وكفى به [ثقة]، صرح به ابن يعيش[3]، وحكى أبو عبيد أنه للمتوكل الكناني[4] عجزة:

عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

عار خبر لمحذوف، وعليك وعظيم صفتاه، والعامل في إذا: إما الجار أو عظيم، ومعنى البيت مأخوذ من قوله تعالى ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾[5] والحق أن هذه أي واو[6] الصرف واو العطف كما سيأتي في بحث العطف على المعنى، وفي الجنى الداني: إلا أنها عاطفة لمصدر مقدر على مصدر صريح في الأول، وعلى المتوهم في الثاني، وإضمار أن بعدها جائز في الأول، وواجب في الثاني[7].

قال الرضي: إنها واو الحال، والمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، فمعنى قم وأقوم ' قم وقيامي ثابت، وإما بمعنى مع أي: قم مع قيامي، وإنما نصبوا المضارع قصدَ المعنى للجمعية، ولو جعلنا الواو عاطفة لمصدر

---

(1) في (س) بزيادة: اختلف فيه، فقيل: لأبي الأسود الدؤلي، وقيل: للمتوكل بن عبد الله الليثي، وقيل: للطرماح، وقيل: للأخطل.

(2) المقاصد النحوية: 4/ 393.

(3) شرح المفصل: 7/ 24.

(4) قال العيني: أقول قائله هو أبو الأسود الدؤلي، ويقال: وللأخطل وليس بصحيح، وحكي أبو عبيد القاسم ابن سلام أنه للمتوكل الكناني، ثم الليثي.
المقاصد النحوية: 4/ 393.

(5) البقرة: 44.

(6) في (س) بزيادة: التي سماها الكوفيون.

(7) الجنى الداني: 157، 158.

على مصدر مقيداً من الفعل قبله كما قال النحاة أي: ليكن قيامٌ منك، وقيام مني، لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع[1].

(السادس والسابع: واوان ينجر ما بعدهما) ولا يخفى وجه ترك العاطف في الأول، وذكره في الثاني، وجمع الوجهين في المواضع الثلاثة وهما:

(أحدهما: واو القسم ولا تدخل إلا على مظهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو: ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾[2] ثلثها واو أخرى نحو: ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾[3] فالتالية واو العطف، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب.

الثانية: واو رُبَّ كقوله:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ....)[4]

صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه:

عَلَـيَّ بِـأَنْوَاعِ الْهُمُـومِ لِيَبْتَلِـي

شبَّه ظلام الليل في هوله بموج البحر، واستعار له سدولاً، جمع سدل وهو الستر، لما يحول بين الصبر وإدراك المصبرات، وعليَّ متعلق بأرخى، والباء بمعنى ْمعْ، ويبتلي يختبر، يقول:رب ليل بهذه الصفة أرخى عليَّ ستور ظلامه مع أنواع الأحزان ليختبرني االصبر على الشدائد أم أجزع منها (ولا تدخل إلا على منكر،

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 4/ 67، 68.

(2) يس: 2.

(3) التين: 1.

(4) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 107، خزانة الأدب: 2/ 326، شرح أبيات المغني: 6/ 114، المقاصد النحوية: 3/ 338، شرح شواهد المغني: 2/ 574.

الشاهد فيه: قوله ْوليلْ فهو مجرور بـْربْ المضمرة بعد الواو.

ولا تتعلق إلا بمؤخر، والصحيح أنها واو العطف، وأن الجر بـرُبَّ محذوفة خلافاً للكوفيين والمبرد، وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

تقدم شرحه في النون (وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم) وأجيب أيضاً بجواز إسقاط الراوي أبياتاً من أوائل تلك القصيدة[1] (ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم[2]، قال:

وَوَ اللهِ لَـوْلاَ تَمْـرُهُ مَـا حَبَبْتُـهُ ....)[3]

صدر بيت من الطويل نسبه الشمني إلى غيلان بن شجاع النهشلي[4] عجزه:

وَلاَ كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ

وقبله:

أُحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْـرِهِ وَأَعْلَـمُ أَنَّ الرِّفْـقَ بِـالمرءِ أَرفَـقِ

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 110.

(2) في (س) بزيادة: لعدم كونها في الأصل واو العطف.

(3) البيت لغيلان بن شجاع النهشلي في حاشية الشمني: 2/ 110، لسان العرب: (ح. ب. ب) 2/ 283، وبلا نسبة في خزانة الأدب: 9/ 429، شرح المفصل: 7/ 138، شرح شواهد المغني 2/ 780.
الشاهد فيه: دخول واو العطف على واو القسم.

(4) حاشية الشمني: 2/ 110.

وفيه عيب الإقواء، واستشهد الجوهري بذلك على أنه يقال: حبه يحِبه بالكسر، قال: وهذا شاذ لأنه لا يأتي في المضاعف يَفْعِلُ بالكسر إلا وَيَشْرَكُهُ يَفْعُلُ بالضم إذا كان متعدياً، ما خلا هذا حرف[1].

(والثامن: واو دخولها كخروجها، وهي الزائدة، أثبتها الكوفيون، والأخفش، وجماعة، وحمل على ذلك ﴿ حَتَّى/ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾[2] 274/ أ
بدليل الآية الأخرى[3]) وهي قوله تعالى ﴿ حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾[4] وزيادتها في الأجوبة كثيرة، وقد تزاد في غيرها منها الواو التي تقع بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب لتزيين اللفظ فقط عند إمام الحرمين، وللاستئناف عند بعضهم[5] (وقيل: هي عاطفة والزائدة الواو في ﴿وَ قَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾[6]، وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف، أي: كان كيت وكيت، وكذلك البحث في ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ ﴾[7] الأولى أوْ والثانية زائدة على القول الأول) وهو القول بزيادة الواو (أو هما عاطفتان، والجواب محذوف على القول الثاني، والزيادة ظاهرة في قوله:

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ ... حِفَاظًا وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي)[8]

---

(1) الصحاح: (ح. ب. ب) 1/ 135.
(2) الزمر: 73.
(3) الجنى الداني: 165، البحر المحيط: 7/ 443.
(4) الزمر: 71.
(5) مواهب الأريب: ج ـ 3: 117/ أ.
(6) الزمر: 71.
(7) الصافات: 103، 104.
(8) البيت لابن الذئبة الثقفي في سمط اللآلئ: 63، شرح شواهد المغني: 2/ 781، شرح أبيات المغني: 6/ 119. الشاهد فيه: زيادة الواو في يَنوي فالجملة المضارعية المثبة بـلا إذا وقعت حالا استغنت عن الضمير بالواو.

بيت من الطويل، قيل لابن الذئب الثقفي، وقيل: لِوَعْلَةَ بن الحارث ذكره السيوطي[1]، جبر عظمه إصلاحه من الكسر، وحفاظاً مصدر حافظ بمعنى راقب مفعول لأجله ومَنْ تعليلية تقابله، ووجه ظهور الزيادة فيه أن جملة ينوي حال من فاعل أسعى، والمضارع المثبت إذا وقع حالاً امتنع دخول الواو عليه، وأما جعلها عاطفة، والمعطوف عليها محذوف أي: يهمل امرئ وينوي كسري كما قيل فخلاف الأصل (وقوله:

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا   فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي)[2]

بيت من الكامل رمقتك نظرت إليك من باب القتل، [يبغيني بمعنى يظلمني، أو يقصد لي بسوء، ولهذا تعدى بنفسه مع أنه يتعدى بـ"على"، أو محذوف الجار توسعاً][3] ووجه ظهور الزيادة فيه، أن إذا الفجائية إنما تدخل على الاسمية وهي أنت تعينْ على صيغة الخطاب، ومَنْ مفعوله، ولا يمكن أن تكون عاطفة لانعدام ما يعطف عليه، ولا حالية لأن إذ لا تكون عاطفة موضعاً للحال.

(والتاسع: واو الثمانية، ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري[4]، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذاناً بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف)[5] قيل: إنها لغة فصيحة لبعض العرب، وإن من شأنهم أن يقولوا:

---

(1) شرح شواهد المغني: 2/ 781.

(2) البيت لأبي العيال الهذلي في شرح أبيات المغني: 6/ 126، الأغاني: 23/ 400 الشاهد فيه: أن الواو زائدة، والزيادة حتم، لأن إذاً الفجائية لا تدخل إلا على جملة اسمية مبتدؤها مجرد من حروف العطف.

(3) في (س): وهو يتعدى بـ"على"، وتعديته هنا إلى الباء إما لحذف الجار توسعاً، أو لكونه بمعنى يظلمني، أو يقصد لي بسوء.

(4) في (س) بزيادة: ذكرها في درة الغواص.

(5) درة الغواص: 27، إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 258.

واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة عشرة فهكذا لغتهم، ومتى جاء في كلامهم لفظ الثمانية أدخلوا الواو، وقد نظم بعضهم [في كون السبعة منتهى العدد][1] أبياتاً من الرجز وهي:

يَا سَائِلِي عن سرِ العدد	غايته في سبعة لم تزدد
ما سره إلا انحصار قسمة	في واحد فرد وشيء مستند
وذلك الشيء الذي يسنده	منحصر في واحد وأزيد
فالفرد والفرد إذا ما اجتمعا	زوج معت الفرد الذي لم يسند
واثنان واثنان إذا ما اجتمعت	أربعة بضم مع ما في اليد
فتلك سبعة/ إذا تكاملت	أربعة واثنان مع مفرد274/ ب
وما أتى من بعد هذا تكـ	رار له لا زائد في العدد
ثلاثة مع مثلها فرد وفر	د قد مضى وما مضى لا تعد
وهكذا الربعة مع مثلها	زوج وزوج قد مضى لا تزد

(واستدلوا على ذلك بآيات:

أحدها: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلاَثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[2] إلى قوله تعالي ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، وقيل: هي في ذلك لعطف جملة على جملة، إذ التقدير: هم سبعة، ثم قيل: الجميع كلامهم، وقيل: العطف من كلام الله تعالى والمعنى: نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم، وإن هذا تصديق لهذه المقالة) بكسر إن عطف على مفعول قيل الأخير (كما أن ﴿ رَجْماً بِالْغَيْبِ ﴾[3] تكذيب لتلك المقالة، ويؤيده

---

(1) ساقط من (س).
(2) الكهف: 22.
(3) الكهف: 22.

قول ابن العباس رضي الله عنهما: حين جاءت الواو[1] انقطعت العِدَّة[2]) بناء مَرَّةٍ من العد (أي: لم تبق عدة عادٌ يُلْتَفَتُ إليها[3]) وهذا كما يؤيد كون الواو للعطف يؤيد كونها لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما قال الشريف في شرح المفتاح ولا منافاة بينهما لأنه صرح بأن واو الصوق فرع للعاطفة كالتي بمعنى واو الحالية، والاعتراضية[4] (فإن قلت: إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء ﴿ قُلْ رَّبِّيَ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾[5] قلت: وجه الجملة الأولى توكيد صحة التصديق بإثبات علم المصدق) على صيغة اسم الفاعل وهو الله تعالى (ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل، أو أن الذي قالها منهم على يقين قليل، أو لما كان التصديق في الآية خفياً لا يستخرجه إلا مثل ابن العباس رضي الله عنه قيل ذلك[6]) أي: القول المذكور وهو ما يعلمهم إلا قليل (ولهذا كان يقول: وأنا من ذلك القليل، وهم سبعة وثامنهم كلبهم) نقل الرازي عن القاضي[7] أنه قال: إن كان ابن عباس ببيان الرسول صح، وإن كان قد تعلق بحرف العطف فيضعف[8] (وقيل: هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة[9]، أي: هؤلاء سبعة، ليكون في الكلام ما يعمل في الحال) [ولم يلتفت إلى رد أبي البقاء][10] تقدير هؤلاء بأنه للحاضر، ولم يشيروا إلى حاضر لأن اسم

---

(1) في (س) بزيادة: ظرف للقول ومقوله.

(2) في (س) بزيادة: بفتح العين.

(3) في (س) بزيادة: قد يقال: أن قول ابن عباس.
الكشاف: 3/ 59.

(4) ينظر حاشية السيد الشريف في كتاب المطول: 64.

(5) الكهف: 22.

(6) في (س) بزيادة: جواب لما.

(7) في (س) بزيادة: عبد الجبار.

(8) التفسير الكبير: 21/ 91.

(9) في (س) بزيادة: جواب عما قيل، ولا يجوز أن تكون الجملة حالاً لعدم العامل فيها.

(10) في (س): ورد أبو البقاء.
التبيان في إعراب القرآن: 2/ 100.

الإشارة يستعمل في غير الحاضر أيضاً تنزيلاً له منزلة الحاضر لتعينه [ولـك أن لا تقدر شـيئا][1] لجـواز أن يكـون العامـل فيهـا معنـى الجملـة الاسميـة كمـا قـال الرضي[في قوله][2] والنون زائدة[3] (ويرد ذلك أن حـذف عامـل الحـال إذا كـان معنوياً ممتنع) قيل: لا يسلم هذا[4]، ولو سلم أمكـن أن يقـدر هـؤلاء هـم سـبعة معدودون في حـال أن ثـامنهم كلـبهم، فـلا يكـون مـن قبيـل مـا عاملـه معنـوي محذوف[5] (ولهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق[6]:

.... وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَر

تقدم شرحه في بحث إذ (إن ْمِثْلَهمْ حال ناصبها خبر محذوف، أي:وإذ مـا في الوجود بشر مماثلاً لهم) فالخبر المحذوف الجار والمجـرور أعـني في الوجـود وهـو عامل معنوي.

275/ أ (الثانية: آية الزمر، إذ قيل ﴿ فتحت ﴾[7] في آية النار لأن أبوابها سبعة،/ ﴿وفتحت ﴾[8] في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية، وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها، إذ ليس فيها ذكر عدد البتة، وإنما فيها ذكر الأبواب، هي جمـع لا يدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه، بل على جملة هو فيهـا، وقـد مر أن الواو في ﴿و فتحت ﴾ مقحمة عند قوم، وعاطفة عند آخـرين، وقيـل: هـي واو الحال أي: جاؤوها مفتحة أبوابها كما صرح بـ﴿ مفتحة ﴾ حالا في ﴿ جَنَّـاتِ

---

(1) في (س): وقد يقال: لا حاجة إلى هذا التقدير.
(2) في (س): في قول ابن الحاجب.
(3) ينظر شرح الرضي: 1/ 105.
(4) في (س) بزيادة: الحكم.
(5) انظر حاشية الدسوقي: 2/ 352.
(6) ينظر المقتضب: 2/ 452 ، خزانة الأدب: 4/ 135.
(7) الزمر: 71.
(8) الزمر: 73.

عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ ﴾[1] وهذا قول المبرد، والفارسي، وجماعة، قيل:و إنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم)[2] قيل: يقدح فيما ورد في الحديث أن النبيء صلى الله عليه وسلم ﴿ أول من يقرع باب الجنة فتفتح له ﴾[3]، ويدفع أن المراد بها أبواب منازلهم في الجنان، وبالتي لا تفتح لأحد قبل النبيء عليه السلام ما كان في المحيط الذي يفضي منه إلى المنازل.

(الثالث: ﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾[4] فإنه والوصف الثامن) والسبعة المتقدمة التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف، (والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه[5] إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان) أي: متباينان (بخلاف بقية الصفات) لانتفاء التقابل والتباين فيها، وبه يندفع ما قيل: إنه يكفي في العطف التغاير فينبغي السؤال عن اختصاص هذين[6] بتوسط العاطف بينهما [قائما][7] (أو لأن الآمر بالمعروف ناه عن المنكر، وهو ترك المعروف) مثل ترك الصلاة (والناهي عن المنكر آمر بالمعروف) يعني ضمْنًا، ولابد من تقدير هذا البعد في الموضعين لظهور التقابل بينهما يدل عليه قوله: [وإنه لا يكفي فيه][8] وقد تقرر في موضعه أنه اختلف في أن الآمر بالشيء هل هو ناه عن ضده، أو متضمن له وكذا النهي عن الشيء هل هو آمر بضده أو متضمن له (فأشير إلى الاعتداد لكل [منهما][9]) قيل: لا نسلم أن العاطف هو المقتضي للاعتداد لكل منهما، بل لو

---

(1) ص: 50.

(2) الجنى الداني: 69، المقتضب: 2/ 78.

(3) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم أنا أول الناس يشفع في الجنة. 3/ 58.

(4) التوبة: 112.

(5) في (س) بزيادة: بفتح الخاء انصح.

(6) في (س) بزيادة: الوصفين.

(7) ساقط من (س).

(8) ساقط من (س).

(9) في جميع النسخ: من الوصفين.

ذكر من غير عطف كان الاعتداد بكل حاصلا[1]، وقال البيضاوي: والعاطف فيه للدلالة على أنه بما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كأنه قال: الجامعون بين الموضعين (وأنه لا يكتفي فيه) أي: في كل من الوصفين (بما يحصل في ضمن) الوصف (الأخر) مثلا إذا قال: الآمر بالمعروف لتارك الصلاة صلِ، فإنه أمر متضمن لقوله لا تترك الصلاة، وإذا لم يكتف بالتضمين يصرح بقوله ولا تتركها[2] (وذهب أبو البقاء على إمامته) أي: مع إمامته، ومثل هذا يدل على الاستبعاد (في هذه الآية، مذهب الضعفاء فقال: إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذاناً بأن السبعة عندهم عدد تام، ولذلك قالوا: سبع في ثمانية[3]) ذلك إشارة إلى كون السبعة[4] عدداً تاماً يعني أن هذا يدل على أن السبعة عدد تام، لأن التام يقدم كلامهم، فيقال: سبعاً في أربعة، أي: سبع أذرع طولا، وأربعة أشبار/ عرضاً كما في المقرب، قيل[5]: في وجه تعليل قولهم به خفاء فلهذا كشط بعض 275 / ب
الفضلاء من نسخته كلمة 'في' وأثبت مكانها 'واواً' وهذا لا يلائم[6] قوله (أي: سبع أذرع في ثمانية أشبار) ويخالف ما في الصحاح من ثبوت كلمة 'في'[7] ثم وجه قول أبي البقاء: بأن الثمانية أشبار أقل مقدار من السبعة أذرع، والأقل لا يكون ظرفاً للأكثر، وقد جعل هنا ظرفا له وما ذلك إلا لأن السبعة عدد تام، إذ الشيء بعد تمامه يجعل في الظرف لحفظه[8] فيه إن ذلك منقوص لقول الحماسي:

---

(1) الشمني: 2/ 110.
(2) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 4/ 646.
(3) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 508.
(4) في (س) بزيادة: عندهم. المقرب:
(5) في (س) بزيادة: وبهذا يندفع ما قيل أن.
(6) في (س) بزيادة: لتفسير أبي البقاء.
(7) الصحاح: (ذ. ر. ع) 2/ 938.
(8) في (س) بزيادة: ولا يخفي ما فيه أن قوله.

عجباً لأربع أذرع في خمسة ... في جوفها جبل أشم كبير[1]

(وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها.

الرابعة: ﴿ وَأَبْكَاراً ﴾[2] في آية التحريم[3]، ذكره القاضي الفاضل) عبد الرحيم بن علي العسقلاني المولد، المصري الدار، ويقال له: البيساني لتوليه القضاء ببيسان، وكان كاتباً للملك صلاح الدين يوسف بن أيوب توفى بالقاهرة سنة ست وتسعين وخمسمائة[4] (وتبجَّح باستخراجها[5]) قال الفيومي: تبجح بالشيء من بابي نَفعَ، وتَعبَ إذا فخر به، وتبجج به كذلك[6] (وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي[7] والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة) [وهي: مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات ثيبات][8] (فلا يصح إسقاطها، إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة) لأنهما صفتان متبيناتان[9] (وواو الثمانية عند القائلين بها صالحة للسقوط) حكى صاحب الإنصاف عن شيخه ابن الحاجب أن الفاضل كان يعتقد أن الواو في هذه

---

(1) البيت من الكامل، في (س) بزيادة: قال المرزوقي: إنما قال اربع اذرع؛ لأن الذراع مؤنثة.

(2) التحريم: 5.

(3) في (س) بزيادة: فإنه تعالى قال في ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾

(4) هدية العارفين: 5/ 560، وفيات الأعيان: 3/ 185.

- بيسان: مدينة بالأردن بالغور الشامي، يقال بيسان لسان الأرض، وهي بين حوران وفلسطين. معجم البلدان: 1/ 527، 528.

(5) في (س): تفعل من التبجح بتقديم الجيم.

(6) المصباح المنير: (ب. ج. ح) 25.

(7) قال القرطبي: وحكى ثعلب عن أبي بكر بن عيّاش أن قريشاً كانت تقول في عدها ستة سبعة وثمانية، فتدخل الواو في ثمانية. الجامع لأحكام القرآن: 6/ 401.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: قال أبو البقاء فلابد من الواو؛ لأن المعنى بعضهن ثيات، وبعضهن أبكاراً.

الآية واو الثمانية، ويتبجح باستخراجها زائدة على ثلاثة المواضع الثلاثة[1]، قال ابن الحاجب: فذكر الفاضل ذلك يوماً استحساناً له بحضرة أبي الجواد النحوي[2] فبين له أنه واهم[3]، وذكر له نحو ما ذكره الزمخشري من دعاء الضرورة إليها واستحالة المعنى بعدمها، وواو الثمانية لا ترد إلا حين لا حاجة إليها إلا الإشعار بتمام السبعة، فقال: أرشدتنا يا أبا الجواد (وأما قول الثعلبي إن منها الواو في قوله تعالى ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً ﴾[4] فهو بَيِّنٌ، وإنما هذه واو العطف، وهي واجبة الذكر ثم إن ﴿أَبْكَاراً﴾ صفة تاسعة لا ثامنة، إذ أول الصفات ﴿خَيْراً مِنكُنَّ﴾ لا ﴿ مُسْلِمَتٍ ﴾ فإن أجاب بأن ﴿ مسلمت ﴾ وما بعده تفصيل لـ ﴿خَيْراً مِنكُنَّ ﴾ فلهذا لم تعد قسيمة لها، قلنا: وكذلك ﴿ ثَيِّبَتٍ وَأَبْكَاراً ﴾ تفصيل للصفات السابقة فلا نعدُّهما معهن) أقول: وله أن يجيب بأن أبكاراً إنما عدت صفة ثامنة لوقوعها بعد السبعة التي لم تفصل بينهن بشيء[5]، وبذلك يجاب عما حكاه الرازي عن القفال أنه أنكر هذه الواو بدليل تركها في ﴿وَ اللهُ الَّذي لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾[6] وقد يجاب عن هذا أيضاً بأن من أدعى وجودها لم يدعِ/ الاطراد على أنهم أسندوه إلى 276/ أ
بعض العرب وهم قريش كما نقل ابن عطية عن الثعلبي[7].

(والعاشر: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها، وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن

---

(1) في (س) بزيادة: آية براءة، وآية الكهف، وآية التنزيل.

(2) في (س) بزيادة: المقرئ.
الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال بهامش الكشاف: 4/ 128، 129.

(3) في (س) بزيادة: في عدها من هذا القسم.

(4) الحاقة: 7.

(5) في (س) بزيادة: إذ الفصل يمنع التعدد.

(6) الحشر: 23.
التفسير الكبير: 21/ 91.

(7) المحرر الوجيز: 3/ 508.

قلده) كأبي البقاء[1]، قال الحلبي: في محفوظي أن ابن جني سبقهما إلى ذلك[2]، فبهذا سقط قول ابن القاسم هو معترض من جهة أن دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحويين[3] (وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[4] الآية ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[5] ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[6] ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[7]) اعترض ابن مالك بأن ما ذهب إليه جارُ الله فاسد؛ لأنه مذهب لم يعرف [من أهل البلدين][8] معول عليه[9]، وأيضا بأنه معلل بما لا يناسب [وذلك أن][10] الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها، وذلك مستلزم لتغايرها، وهو ضد ما لا يراد من التوكيد، وأيضا أن الواو فصلت الأول من الثاني ولولا هي لتلا سقا، فكيف يقال: إنها أكدت لصوقها، وأيضاً أنها لو صلحت للتأكيد لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو: إن رجلا رأيه سديد لسعيد، فرأيه سديد، جملة نعت بها، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم [صلاحيتها][11] للحال بخلاف ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[12] [وأجيب عن

---

(1) الكشاف: 3/ 85، 86، البحر المحيط: 5/ 445، التبيان في إعراب القرآن:
(2) الدر المصون: 1/ 527.
(3) الجنى الداني: 168.
(4) البقرة: 216.
(5) الكهف: 22.
(6) البقرة: 259.
(7) في (س) بزيادة: لأنها بعد المنفي.
الحجر: 4.
(8) ساقط من (س).
(9) شرح التسهيل: 2/ 302، 303.
(10) ساقط من (س).
(11) في (س): صلاحية موضعها.
(12) الحجر: 4.

الأول][1] أن جار الله أعلم باللغة من أنه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه.

وعن الثاني: بإن تغاير الشئين لا ينافي تلاصقهما، والجملة التي صفة لها التصاق الموصوف، والواو أكدت الالتصاق باعتبار أنها في الأصل للجمع المناسب للالتصاق.

وعن الثالث: بأن المراد بالالتصاق ليس اللفظي[2] كما فهمه ابن مالك، بل المعنوي، وبالواو تأكيد الثاني دون الأول.

وعن الرابع: بأن الآية الأولى من تلك المواضع وقد قارنها بالواو للتأكيد[3]. (والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران:

أحدهما: خاص بها وهو تقدم النفي.

والثاني: عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية، إذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها، نحو: في الدار قائما رجلٌ وعند جمودها) فإن النكرة إذا كانت جامدة كانت بعيدة عن الوصفية فتحمل على الحال (نحو: هذا خاتم حديداً، ومررت بماء قعدة رجل) القعدة بالكسر مقدار ما أخذ القاعد من المكان، وبالفتح كما في القاموس[4] (ومانع الوصفية في هذه الآية آمران:

أحدها: خاص بها، وهو اقتران الجملة بـإلا، إذ لا يجوز التفريع في الصفات، لا تقول ما مررت بأحد إلا قائمٌ نص على ذلك أبو علي وغيره[5])

---

(1) في (س): قال النجم السعيد على الوجه الأول.

(2) في (س) بزيادة: ليس الالتصاق اللفظي.

(3) المجيب النجم السعيد كما في هامش المخطوط.

(4) القاموس المحيط: (ق. ع. د) 1/ 396.

(5) ينظر شرح التسهيل: 2/ 301.

[وسيفصل][1] هذا في آخر الباب الثاني[2]، [وقد أسلفنا][3]/ شيئاً في إن المكسورة الخفيفة. 276/ ب

(والثاني: عام في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو.

والحادي عشر: واو ضمير الذكور، نحو: الرجال قاموا، وهي اسم، وقال الأخفش والمازني: حرف والفاعل مستتر)[4] [هذا مخالف لما في التسهيل من أن الخلاف للمازني في النون والألف، والواو والياء، وللأخفش في الياء][5] (وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزّلوا منزلتهم) [وفيه إشارة][6]إلى أن الواو تختص غالبا بالمذكر العاقل (نحو: قوله تعالى ﴿ يأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾[7] وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذ قوله:

شَـرِبْتُ بِهَـا وَالـدِّيْكُ يَـدْعُو صَـبَاحهُ إذَا مَـا بَنُـو نَعْـشٍ دَانُـوا فَتَـصَوَّبُوا[8]

بيت من الطويل للنابغة الجعدي، وأنشده أبو عبيدة تمزرتها، فالتمزر تمصص التراب [قليلا قليلا][9][10]، والنعش سرير الميت[11]، واتفق سيبويه والفراء على ترك صرف نعش للمعرفة والتأنيث كما في الصحاح[12]، قيل:

---

(1) في (س): وسنذكر.
(2) في (س) بزيادة: بأبسط ما ذكرنا هنا.
(3) في (س): وقد ذكرنا.
(4) في (س) بزيادة: وذكر في الجنى الداني خلاف المازني فقط.
الجنى الداني: 173
(5) ساقط من (س).
(6) في (س): وفي كلامه دلالة على.
(7) النمل: 18.
(8) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه: 4، شرح شواهد المغني: 2/ 782، الكتاب: 2/ 47، وبلا نسبة في المقتضب: 1/ 507.
(9) ساقط من (س).
(10) في (س) بزيادة: وما في إذاً زائدة.
(11) في (س) بزيادة: ولا يسمى نعشاً إلا وعليه الميت، وإلا فهو سرير.
(12) الصحاح: (ن. ع. ش): 1/ 803.

الظاهر أن المراد ترك الصرف جوازاً لا وجوباً؛ لأنه ثلاثي ساكن الأوسط[1]، وفي القاموس: بنات نعش الكبرى سبعة كواكب، أربعة منها نعش، وثلاثة بنات، وكذا الصغرى تنصرف نكرة لا معرفة، والتصويب النزول، والمراد هنا النزول إلى جهة الحضيض، وإلى جهة الغروب[2] (والذي جرّأه على ذلك) أي: على استعمال الجمع بالواو ولغير العاقل في تصوبوا (قوله بنو) نعش (لا بنات) [بتغيير الاسم الذي هو بنات نعش][3] (والذي سوغ ذلك) أي: استعمال "بنو" مكان "بنات" مع أن الأصل في جمع ابن في غير العقلاء أن يقال: بنات كما قالوا في ابن عرس بنات عرس[4] (أن ما فيه) أي: في بنو (من تغيير نظم الواحد شبهه)[5] ماضي من التشبيه (بجمع التكسير) وجه الشبه تغيير صفة الواحد فيهما، أما في جمع التكسير كـ "أبناء" جمع ابن فظاهر، وأما في بنين فلأن أصل مفرده ابن [فقياسه أن يجمع على ابنين][6] لكنهم لما حذفوا الهمزة فتحوا الباء تنبيها على أن أصلها بالفتح، قال صاحب المغني: وبنون جمع سالم خلافاً لعبد القاهر الجرجاني، فإنه زعم أنه ليس بسالم لسقوط الهمزة[7] (فسهل مجيئه)، أي: سهل ذلك التغيير مجيء بنين (لغير العاقل ولهذا) التشبيه بجمع التكسير (جاز تأنيث فِعله نحو: ﴿إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُوا إِسْرَائِيلَ﴾[8]) وقال الشاعر:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ قَالَتْ بَنُـو أَسَـدٍ ... يَاوَيْحَ للجهلِ ضرار الأقـوام[9]

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 111.
(2) القاموس المحيط: (ن. ع. ش) 2/ 331.
(3) في (س): الذي هو جزء الاسم، الذي هو بنات نعش.
(4) في (س) بزيادة: صرح به الرضي وغيره.
(5) في (س) بزيادة: فعل.
(6) في (س): فقياسي أن يقال بنون.
(7) المغني في النحو لأبن فلاح اليمني: 2/ 85.
(8) يونس: 90.
(9) البيت من البسيط، و لم اجده في المصادر التي اطلعت عليها.

الثاني عشر: واو علامة المذكرين في لغة طيء[1]، أو أزد شنوءة)[2] [قال الجوهري][3]: أزد أبو حي من اليمن[4]، وهو أزد بن الغوث، وهو بالشين أفصح، ويقال: أراد سنوءة، وازد عمان، وأزد السراة قال الشاعر:

وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ	وَرِجْلٍ بِهَا رَيْبٌ مِنَ الحَدَثَانِ
فَأَمَّا الَّتِي صَحَّتْ فَأَزْدُ شَنُوءَةٍ	وَأَمَّا الَّتِي شُلَّتْ فَأَزْدُ عُمَانِ[5]

(أو بلحارث) وهذه اللغة يسمونها/ النحاة لغة أكلوني البراغيث (ومنه 277/أ الحديث ﴿يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهارِ﴾[6] وقوله:

يَلُومُونَنِي فِي شِرَاءِ النَّخِيـ	ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[7]

بيت من المتقارب آخر صدره إما لام النخيل، فعروضه مقبوضة، وإما ياء النخيل، وأول العجز لامها فالعروضة محذوفة، والأول من العجز سالم من التغير،

---

(1) طيء: بفتح الطاء، سمه جلهمة بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن دهلان بن سبأ من يعبر بن قحطان. اللباب في تهذيب الأنساب: 2/ 33.

(2) أزد: بفتح الألف وسكون الراء وكسر الدال المهملة هو أزد بن الغوث بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 35.

(3) في (س): وفي القاموس.

(4) في (س) بزيادة: ومن أولاده الأنصار كلهم.
الصحاح: (أ. ز. د) 1/ 380.، القاموس: (أ. ز. د) 1/ 335.

(5) بيتان من الطويل للنجاشي كما في الصحاح: (أ. ز. د) 1/ 380، أسماء القبائل وأنسابها: 36، 37.

(6) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، والمحافظة عليهما: 3/ 109.

(7) البيت لأمية في الدرر اللوامع: 1/ 388، شرح التصريح: 1/ 404، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 783، المقاصد النحوية: 2/ 460.
الشاهد فيه: الجمع بين واو الجماعة، وأهلي وكل منهما يصلح أن يكون فاعلاً.

[والاشتراء مضاف إلى مفعوله][1] ووجه لومهم إياه فيه بناء على أنه علامة التقاعد والركون إلى الدعة وهو مذموم[2]، وأن المقبول ركوب الخيل وشهود الوقائع، وكلهم مبتدأ خبره ألوم اسم تفضيل للمفعول، أي: أكثر ملومته، ويروي كلهم يعذل، قيل: إفراد الجزء بالنسبة إلى لفظة كل أو للضرورة وفيه نظر[3] (وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما أن التاء في قالت حرف دال على التأنيث[4]، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: إن ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة خبر مقدم[5]، وكذا الخلاف في نحو: قاما أخواك وقمن نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو أكلوني البراغيث إذ وصفت بالأكل لا بالقرص[6] وهذا سهو منه، فإن الأكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة) لقوله تعالى ﴿ تَأْكُلُ الطَّيْرُ﴾[7] ﴿ أَكَلَ السَّبُعُ﴾[8] ووجه صاحب المغني بأنه أراد بالأكل الأذى، وهو من أفعال العقلاء، وفيه نظر[9].

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): عندهم.

(3) المقاصد النحوية: 2/ 460.

(4) الكتاب: 2/ 40.

(5) في (س) بزيادة: لا يقال إن الفعل متى وقع خبراً وجب تأخيره مثل: قام زيد لئلا يلتبس بالفاعل؛ لأن ذلك مشروط بكون الفاعل مستتراً، ولا يبالي بالتباسه بالفاعل على لغة أكلوني البراغيث لأنها لغة ضعيفة.

(6) انظر أمالي ابن الشجري: 1/ 134.

(7) يوسف: 36.

(8) المائدة: 3.

(9) قال اليمني: وفي أكلوني البراغيث شذوذان:

أحدهما: جعلهم الواو لما لا يعقل.

الثاني: تسمية القرص أكلاً، وكأنهم لما آذتهم نزلوها منزلة العقلاء.

المغني في النحو لابن فلاح اليمني: 2/ 147.

(وقال ابن الشجري: عندي أن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم، كقوله[1]:

أَكَلْتِ بَنِيْكِ أَكْلَ الضَّبُّ حَتَّى وَجَدْتِ مَرَارَةَ الْكَلأ الوَبِيْلِ)[2]

بيت من الوافر[لأرطاة بن سهية][3] الكلأ[4] [كجيل][5] العشب، والوبيل الذي يسترخم ولا يوافق المزاج، استعار الأكل لظلم البنين، ثم استعار لهم اسم الكلأ من حيث كان المظلوم بمثابة المأكول [في الاستهلاك][6] (أي: ظلمتهم، وشبه الأكل المعنوي) وهو الظلم (بالحقيقي) وهو فعل الضب (والأحسن في) إعراب (الضب[7] في البيت أن يكون في موضع نصب) يعني في الأصل قبل إضافة أكل إليه (على حذف الفاعل) المخاطب بقوله أكلت (أي: مثل أكلك الضب، بل[8] في موضع رفع) بناء على أنه فاعل المصدر في الأصل (على حذف المفعول، أي: مثل أكل الضب أولاده؛ لأن ذلك أدخل في التشبيه[9]،

---

(1) انظر الأمالي الشجرية: 1/ 134.

(2) البيت لأرطاة في شرح أبيات المغني: 6/ 134، وللعملس بن عقيل في كتاب الحيوان: 6/ 49، وبلا نسبة في الأغاني: 12/ 271، الأمالي الشجرية: 1/ 135.

الشاهد فيه: استعمال كلمة الأكل بمعنى العدوان والظلم.

- أرطاة هو: أبو الوليد أرطاة بن زفر بن عبد الله بن مالك الغطفاني، شاعر من فرسان الجاهلية، مخضرم، عاش أكثر من نصف عمره في الإسلام، أدرك خلافة عبد الملك بن مروان، ودخل عليه وأنشده من شعره، ت(65) هـ.

الشعر والشعراء: 383، الأغاني: 13/ 29، سمط الآلي: 299، الأعلام: 1/ 288

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): بغير مد.

(5) ساقط من (س).

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: أي: أحسن الأقوال في إعراب لفظ الضب كائناً.

(8) في (س) بزيادة: بل الأحسن في إعرابه أن يكون.

(9) في (س) بزيادة: وهو ظاهر.

وعلى هذا) أي: على كونـه في موضـع رفـع (فيحتمـل الأكـل الثـاني أن يكـون معنوياً، لأن الضب ظالم لأولاده بأكله إياهم) وهـذا مجـرد احتمـال؛ لأن الظلـم وضع الشيء في غير محله من خواص العقلاء (وفي المثل أعـق مـن ضـب[1]) وقـد حل بعضهم على هذه اللغـة: ﴿ثُـمَّ عَمُـوا وَصَـمُّوا كَـثِيرٌ مِّـنْهُمْ﴾[2] ﴿وَأَسَـرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[3] وحملها[4] على غير هذه اللغة أولى لضعفها، وقد جـوز في ﴿الَّذِيْن ظَلَمُوا﴾ أن يكون بدلا مـن الـواو في ﴿وَ أَسَـرُّوا﴾ أو قـول محـذوف عامل في جملة الاستفهام، أي: يقولون هل/ هذا؟) والجملة حال من فاعل أسـروا 277/ ب
(وأن يكون خبراً لمحذوف: أي: هـم الذين، أو فاعلاً بـأسروا والـواو علامـة كمـا قدمنا، أو بـيقول محذوفاً، أو بدلا من واو ﴿ اسْتَمَعُوه ﴾، وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول ﴿ يَأْتِيهم ﴾ أو على إضمار أذمْ و أعنيْ وأن يكون مجروراً علـى البدل من النّاس في ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[5] أو من الهـاء والمـيم في ﴿ لاَهِيَـةً قُلُوبُهُم﴾[6] فهذه أحد عشر وجهاً) قيل: كأنه جعل النـصب علـى إضـمار أذمْ أو أعنيْ وجها واحداً، ولولا ذلك لقال اثنا عـشر وجهـاً[7] (وأمـا الآيـة الأولى فـإذا قدرت الواوان فيها علامتين، فالعاملان قد تنازعا الظاهر، فيجب حينئذ أن تقدر في أحدهما ضميرا مستتراً راجعا إليه، وهذا من غرائـب العربيـة، أعـني وجـوب استتار الضمير في فعل الغائبين، ويجوز كون ﴿ كثير ﴾ مبتدأ وما قبله خبراً، وكونه بدلا من الواو الأولى مثل "اللهم صل عليه الرؤوفِ الرحيمِ) بـالجر بـدلان مـن ضمير عليه (فالواو الثانية) يعني واو ﴿ صموا ﴾ (حينئـذ) أي: علـى تقـدير كـون

---

[1] مجمع الأمثال للميداني: 2/ 458.
[2] المائدة: 71.
[3] الأنبياء: 3.
[4] في (س) بزيادة: وفي بعض النسخ: وحملها بإفراد الضمير والأول أظهر.
[5] الأنبياء: 1.
[6] الأنبياء: 3.
[7] حاشية الشمني: 2/ 111.

كثير بدلا من الواو في ﴿ عموا ﴾ (عائدة على مقدم رتبة) لأن كثيراً إذا كان بدلاً [منها][1] يكون مقدما على ﴿ صموا ﴾ تقديرا (ولا يجوز العكس) يعني كون كثير بدلا من واو ﴿ صموا ﴾ الآن (لأن الأولى حينئذ لا مفسر لها) لا مرجع فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة (ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاؤوني من جاءك' لأنها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع[2]، وأقول: إذا كان سبب دخولها بيان أن الفاعل الأتي جمع، كان لحاقها هنا أولى؛ لأن الجمعية خفية، وقد أوجب الجميع علامة التأنيث في 'قامت هند) فلا ينتقض بقول الرضي: يجوز قام هند لأنه في غاية الندرة[3] (كما أوجبوها في 'قامت امرأة) شبهه بهذا لأن تأنيث امرأة أقوى من تأنيث هند فقيس عليه قوله (وأجازوها في 'غَلَتِ القدرُ، وانكسرت القوسُ، كما أجازوها في 'طلعت الشمسُ، ونفعت الموعظةُ، وقد جوز الزمخشري في ﴿ لاَ يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْداً ﴾[4] كون ﴿من ﴾ فاعلا والواو علامة) [يعني أن هذا التركيب وإن لم يسمع إلا لذلك، حقه أن يصح مع ما معناه جَمْعَ من باب أولى؛ لأن سبب دخولها بيان معنى الجمع دون لفظه، كما أن السبب في دخول التاء في الفعل بيان معني تأنيث الفاعل دون لفظه، فسقط ما قيل أن ما قاله لا يرد على أبي حيان فإنه منع مستنداً على عدم السماع، ولا يقدح في هذا القياس لقيام الفارق، وذلك لأن الجمع يراعي لفظه فلذلك يؤتى معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند إليه، وأما 'منْ' إفادتها للجمع باعتبار معناها، واعتبار المعني فيها قليل، وما استُنِدَ إليه من تجويز الزمخشري لما منعه أبو حيان لا ينهض رد عليه، والمصنف معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل عليها][5]،

---

(1) في (س): من 'واو' عموا.

(2) البحر المحيط: 3/ 534.

(3) شرح الرضي: 3/ 339.

(4) مريم: 87.
الكشاف: 3/ 127.

(5) ساقط من (س).

[وأما أبو حيان فلا يعترف بضعفها فإنه قال: كون هذه اللغة ضعيفة غير سديد؛ لأنه قيل: لغة أزد شنوءة، ولغة طيء][1] (وإذا قيل: جاؤوا زيد وعمرو وبكر لم يجز/ عند ابن هشام أن يكون من هذه اللغة، وكذا تقول في جاءا زيد وعمرو، 278/ أ وقول غيره أولى لما بينا من أن المراد بيان المعنى) إشارة إلى قوله:

و أقول إذا كان[2] (وقد رد عليه) أي: على ابن هشام (بقوله:

.... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[3]

عجز بيت من الطويل لعبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير صدره:

تَــوَلَّى قِتَــالَ المَــارِقِينَ بِنَفْــسِهِ ....[4]

---

(1) ساقط من (س). الارتشاف: 1/ 354.

(2) في (س) بزيادة: سبب دخولها.

(3) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه: 141، حاشية الدسوقي: 2/ 361، المقاصد النحوية: 2/ 461، شرح شواهد المغني: 2/ 784، وبلا نسبة في الجنى الداني: 175.

الشاهد فيه: الجمع بين ألف الاثنين و مبعد وحميم وكل منهما يصلح أن يكون فاعلاً.

- مصعب بن الزبير: أبو عبد الله مصعب بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي القرشي، من الولاة الأبطال في صدر الإسلام، ولاه أخوه عبد الله على العراق، قتل في معركة الجاثليق، وبوفاته نقل العراق إلى أمراء الشام ت (71) هـ مرآة الجنان: 1/ 119، شذرات الذهب: 1/ 78، الأعلام: 7/ 247، 248.

(4) في (س) بزيادة: وقبله:

لَقَــدْ أَوْرَثَ المِــصْرَيْنِ حُزْنــاً وَذِلَّــةً قَتِيْــلٌ بِــدَارِ الجَــاثِلِيقِ مُقِــيْمُ

أراد بالمصرين البصرة والكوفة، ودار الجاثليق بجيم، وفتح الثاء المثلثة موضع على شاطئ دجلة بالعراق قتل به مصعب سنة احدى وسبعين.

[ضمير تولى][1] لـمصعبٍ، وأراد بالمارقين الخوارج، [من مرق السهم من الرمية خرج منها][2]، وأسلماه خذلاه ولم ينصراه، [والمبعد اسم مفعـول أريـد بـه من البعد عن نسب هذا المُسَلِّم، أو اسم فاعـل بمعـني البعيـد عنـه][3]، [والحميم القريب الذي يهتم بأمره][4] (وليس بـشيء، لأنـه يمنـع التخـريج) أي: تخـريج البيت على أن ألف أسلماه علامة، لا ضمير الفاعل (لا التركيب) أي: لا يمنع تركيب البيت بحمله على كون الألف فاعلا، والاسمين بعده بدلاً (ويجب القطع بامتناعها في نحو: قام زيد أو عمروٌ) أريد [به] [5] ما إذا عطف بـأوْ مفرد على مفرد فحينئذ يمتنع لحاق علامة التأنيث والجمـع (لأن القـائم) الـذي هـو الفاعـل (واحد) لا اثنان، غاية ما فيـه [أن يكـون][6] الواحـد غـير مـتعين (بخـلاف قام أخواك أو غلاماكْ) فإنه ينبغي أن تلحق (لأنه) [أي: الفاعـل][7] (اثنـان، وكـذا يمتنع في قام أخواك أو زيدٌ) وبـالعكس فينبغـي ألا تلحـق، لأن لم يتحقـق كـون الفاعل اثنين][8] (وأما قوله تعالى ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا﴾[9] فمن زعم أنه من ذلك) أي: من كون الألف دون الضمير، والفاعل إحداهما أو كلاهما (فهو غالط، بل الألف ضمير الوالـدين في ﴿ وَبِالْوَالِـدَيْنِ إِحْسَـاناً ﴾[10] وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما، أو أحـدهما بـدل بعـض،

---

(1) ساقط من (س).
(2) ساقط من (س).
(3) في (س): الرجل الأجنبي.
(4) في (س): الصاحب الذي لم يهتم بصاحبه.
(5) في (س): بالنحو.
(6) في (س): إن ذلك.
(7) ساقط من (س).
(8) في (س): وكذا قام زيد وأخوك.
(9) الإسراء: 23.
(10) الإسراء: 23.

وما بعده[1] بإضمار فعل) على نهج الأول (ولا يكون[2] معطوفاً[3]؛ لأن بدل الكل لا يعطف على بدل البعض، لا تقول:أعجبني زيد وجهه وأخوكَ، على أن الأخ هو زيد؛ لأنك لا تعطف المبين على المخصص) [كلامها اسم فاعل][4] فإن الأخ على تقدير أنه نفس زيد مبين له، والوجه لكونه بعض زيد مخصص له، وإنما لا يعطف المبين عليه لإشعاره بأنه مخصص وليس كذلك (فإن قلت: قام أخواك وزيدٌ جاز قاموا بالواو، إن قدرته على عطف المفردات) [وأما إذا قدر][5] من عطف الجمل فلا يجوز قاموا للمخالفة بين [المفسر][6] والمفسر بالجمعية والتثنية (وقاما بالألف إن قدرته من عطف الجمل) وإنما جاز هذا لعدم المخالفة[7] (كما قال السهيلي في: ﴿لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَ لاَ نَوْمٌ﴾[8] إن التقدير ولا يأخذه نوم[9]) كأنه ذهب إليه لأن القياس تغليب المذكر على المؤنث، فلما أنث الفعل هنا لزم أن يقدر فعل مذكر عامل في مذكر.

(والثالث عشر: واو الإنكار، نحو: ألرجلوهْ بعد قول القائل: قام الرجلُ، والصواب/ أن لا تعد هذه لأنها إشباع للحركة) فإن حرف الإنكار تابع لحركة 278/ ب
الآخر واواً بعد الضمة، وألفاً بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة، ويردف بها السكت (بدليل ألرجلاهْ في النصب، وألرجليهْ في الجر، ونظيرها) في كونها إشباعاً للحركة (الواو في مَنُوْ في الحكاية) [قال ابن عقيل:][10] إذا قيل قام رجلٌ قلت: مَنُو،

---

(1) في (س) بزيادة: يعني كلاهما.
(2) في (س) بزيادة: أي: كلاهما.
(3) في (س) بزيادة: على أحدهما.
(4) في (س): وهما على صيغة التفاعل.
(5) في (س): ولو قدرته.
(6) في (س): الضمير.
(7) في (س) بزيادة: المذكورة.
(8) البقرة: 255.
(9) نتائج الفكر للسهيلي: 127 ـ 133.
(10) في (س): وفي المساعد.

رايت رجلاً، قلت: منا، ومررت برجل ْقلت مني[1]، وذهب المبرد، أبو علـي: إلى أن هذه الحروف زيدت أولاً[2]، ولزمت عنها الحركات، وقال أبو سعيد: الحركات وقعت بها الحكاية، ثم اشبعت فتولدت الحروف[3] (وفي أنْظُورُ من قوله:

مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أدْنُوا فَأَنْظُورُ[4]

عجز بيت من البسيط صدره:

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوى بَصَرِي

حيث[5] متعلق بادنو، وحوث[6]، لغـة في حيـث متعلـق بـيَـثْني، وأدنـواْ وأنظورْ فعل مـضارع مـتكلم أي: فـأنظر فاشـبع الـضمة لـضرورة الـوزن (وواو

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد: 3/ 261.

(2) في (س) بزيادة: وكلام المصنف مبني على هذا.

قال الرضي: وقال السيرافي: بل أثبتوا فيها الحركات لحكاية الإعراب، كما في آيْ، ثم لما كان الحال حال الوقف أخر الموقوف عليه ساكن، اشبعوا الحركات فتولدت الحروف، وكلا القولين ممكنْ شرح الرضي: 3/ 73.

انظر شرح الرضي: 3/ 73.

(3) في (س) بزيادة: وكلام المصنف مبني على هذا.

قال الرضي: وقال السيرافي: بل أثبتوا فيها الحركات لحكاية الإعراب، كما في آيْ، ثم لما كان الحال حال الوقف أخر الموقوف عليه ساكن، اشبعوا الحركات فتولدت الحروف، وكلا القولين ممكنْ شرح الرضي: 3/ 73.

(4) بلا نسبة في خزانة الأدب: 1/ 121، الجنى الداني: 173، رصف المباني: 435، المحتسب: 1/ 259، شرح شواهد المغني: 2/ 785.

(5) في (س) بزيادة: الأولى متعلقة بـأدنوْ، والثانية بـيثْني.

(6) في (س) بزيادة: بالواو.

القوافي[1]) يعني المطلقة، لأن المقيدة مبنية على السكون فلا حركة ولا إشباع (كقوله:

.... سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُو)[2]

عجز بيت من الوافر لجرير صدره:

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ

الخيام جمع خيمة وهو بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر، وذي طلوح موضع، أو صفة على أنه جمع طلح، وهو شجر عظيم له شوك، وسقيت [مجهول مخاطب][3]، والمراد الدعاء للخيام بسقي الغيث، يعني أهلها.

(الرابع عشر: واو التذكير) وهي حرف تابع لحركة الموقوف عليه لتذكير ما بعده، فإن كان ساكنا كسر وألحق الياء، ولا تلحقه هاء السكت؛ لأن الأصل منوي (كقول من أراد أن يقول: يقوم زيدٌ فنسي زيدٌ فأراد مد الصوت ليتذكر، إذ لم يرد قطع الكلام: يقومو، والصواب أن هذه كالتي قبلها.

(الخامس عشر: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قُنْبُل[4] ﴿ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ وَأَمِنتُمْ ﴾[5] ﴿ قَالَ فِرْعَونُ وَآمِنتُم بِهِ ﴾[6]) فأبدل الهمزة الأولى واواً لانظمام ما قبلها حال الوصل، [ولهذا لم تبدل في

---

(1) في (س) بزيادة: ويقال لها واو الإشباع، و واو الإطلاق.

(2) البيت لجرير في ديوانه: 417، الجنى الداني: 174، الخزانة: 10/ 121، شرح المفصل: 9/ 78، شرح شواهد المغني: 2/ 785.

الشاهد فيه: إشباع ضمة الميم في الخيامُ فصارت واو.

(3) في (س): مبني للمفعول.

(4) في (س) بزيادة: عن ابن كثير حال الوصل.

انظر النشر في القراءات العشر: 1/ 284.

(5) الملك: 15، 16.

(6) الأعراف: 123.

الابتداء][1] (والصواب أن لا تعد هذه أيضاً، لأنها مبدلة، ولو صح عدها لصح عد الواو من أحرف الاستفهام).

[1] في (س): وأما في الابتداء فيحققها لزوال الموجب لحذفها.

[مبحث وا]

(وا- على وجهين:

أحدها: أن تكون حرف نداء مختصاً بباب الندبة، نحو: 'وا زيداه) قيل: هذا مذهب سيبويه والجمهور والصحيح أنه أصل، وقيل: فرع 'يا'، وواوها بدل عن الياء كما في الجنى الداني[1] (وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي) [وهو قليل كما في الرضي][2].

(والثاني: أن يكون اسماً لـأعجب) مضارع لا أمر، لكن في مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع خلاف (كقوله:

وَا بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ ... كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ)[3]

أَوْ زَنْجَبِيلٌ وَهُو عِنْدِي أَطْيَبُ

قاله راجز من بني تميم، أنت مبتدأ خبره بأبي، وفوك مبتدأ خبره كأنما ذر، والأشنب صفته من الشنب بفتحتين وهو حدة في الأسنان، وذُرَّ بالمعجمة/ من 279/ أ ذررت الحب أي: فرقت الزرنب كـجعفر نبت طيب الرائحة (وقد يقال: واها كقوله:

وَاهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهَا ... .)[4]

---

(1) الجنى الداني: 352.

(2) في (س): قال الرضي: قيل وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل. شرح الرضي: 1/ 412.

(3) البيت من الرجز، لراجز من بني تميم في شرح شواهد المغني: 2/ 786، المقاصد النحوية: 4/ 310، وبلا نسبة في الجنى الداني: 489. الشاهد فيه: مجيء 'وا' اسم فعل بمعنى أعجب.

(4) صدر بيت من الرجز عجزه:

هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا

لأبي النجم في شرح شواهد المغني: 1/ 129، شرح المفصل: 4/ 72، شرح التصريح: 2/ 285.
الشاهد فيه: مجيء 'واها' بمعنى أعجب، والثاني للتأكيد.

قال الجوهري: إذا تعجبت من طيب الشيء قلت: واهاً لـه مـا أطيبه[1]،

قال أبو النجم:

واهـاً لِرَيّـا ثُـمَّ وَاهـاً وَاهـا   يَالَيْـتَ عَيْنَاهَـا لَنَـا وَفَاهَـا[2]

بِثَمَنٍ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

(وَوَيْ) يعني وقد يقال في وا اسم لأعجب وي (كقوله:

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ   بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[3]

بيت من مدرج من الخفيف آخره الحـاء مـن يحبب، نـسبه الـسيوطي إلى سعيد بن زيد أحد العشرة المبشرة بالجنة، والنشب المال[4] (وقد تلحق بهذه كـاف الخطاب كقوله:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا   قِيلُ الفوارسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ[5]

---

(1) الصحاح: (و.ي.ه) 2/ 1646.

(2) البيت من الرجز، لأبي النجم في شرح شواهد المغني: 1/ 129، حاشية الشمني: 2/ 112، حاشية الدسوقي: 2/ 365، الصحاح: (و. ي. ه) 2/ 1646.

(3) البيت لزيد بن عمر بن نفيل في الكتاب: 2/ 155، خزانة الأدب: 6/ 408، ولسعيد بن زيد في شرح شواهد المغني: 2/ 786، وبلا نسبة في الجنى الداني: 353، شرح المفصل: 4/ 77.
الشاهد فيه: مجيء كاف الخطاب بعد (وي).

(4) شرح شواهد المغني: 2/ 786.
أبو الأعور سعيد بن زيد بن نفيل العدوي القرشي، صحابي جليل، هاجر إلى المدينة، وهـو أحد المبشرين بالجنة، كان من ذوي الرأي والبسالة، روى الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ت (51) هـ.
الإصابة في تمييز الصحابة: 2/ 62، مرآة الجنان: 1/ 101، شذرات الذهب: 1/ 57، الأعلام: 3/ 94.

(5) البيت لعنترة في ديوانه: 20، شرح المفصل: 4/ 77، شرح شواهد المغني: 1/ 481، شرح المعلقات للزوزني: 129، المقاصد النحوية: 4/ 318.

بيت من الكامل [لعنترة العبسي][1]، القيل القول، تنازع فيه شفى، وأبرأ، وعنتر منادى مرخم عنترة، وأقدم[2] أمر من الإقدام، يقول: ولقد شفى نفسي وأزال سقمها قول الفوارس لي ويك ياعنترة أقدم لحو العدو، ويريد أن تعويل أصحابه عليه، والتجائهم إليه شفى نفسه، ونفى غمه.

(وقال الكسائي: أصل "ويك" "ويلك" فالكاف ضمير مجرور، وأما ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ ﴾[3]، فقال أبو الحسن: "وي" اسم فعل، والكاف حرف خطاب، و"أن" على إضمار اللام، والمعنى أعجب لأن الله[4]، وقال الخليل: "وي" وحدها كما قال "وي كَأَنْ مَنْ يَكُنْ" البيت، و"كأن" للتحقيق كما قال[5]:

كَأَنَّنِي حِيْنَ أُمْسِي لاَ تُكَلِّمُنِي ... مُتَيَّمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودَا)[6]

بيت من البسيط لابن أبي ربيعة، أو ليزيد بن الحكم، وقبله:

أَمْسَى بِأَسْمَاءَ هَذَا الْقَلْبُ مَعْمُودَا ... إِذَا أَقُولُ صَحَا مِنْ قَلْبِهِ عِيدَا

ضمير تكلمني عائد على أسماء، ومتيم خبر كان، وهي للتحقيق (أي: إنني حين أمسي[على هذه الحالة][7]) دون التشبيه؛ لأن الشاعر لم يرد تشبيه نفسه

---

(1) في (س): من معلقة عنترة العبسي.

(2) في (س) بزيادة: بكسر الميم.

(3) القصص: 82.

انظر شرح شواهد المغني: 1/ 483، الجنى الداني: 353.

(4) الخصائص: 2/ 389.

(5) الجنى الداني: 353، الكتاب: 2/ 154.

(6) البيت لعمر بن أبي ربيعة في شرح شواهد المغني: 2/ 788، الجنى الداني: 571، وليزيد بن الحكم في لسان العرب: (ع.و.د) 6/ 506، وبلا نسبة في خزانة الأدب: 6/ 407.

الشاهد فيه: مجيء "كأن" للتحقيق.

(7) ساقط من جميع نسخ المخطوط.

بمتيم موصوف بما ذكر، وإنما غرضه أن يخبر بأنه في حال إمسائه غير مكلم لها متيم يشتهي أمراً غيرَ موجود، وهو كلامها، وفي الجنى الـداني: المعـروف أن ْويْ اسـم فعل لاعجب[1]، وذكر صاحب رصف المباني أنها حرف تنبيه معناها التنبيه على الرجز، ويجوز أن يوصل به كـاف الخطـاب، ثـم ذكـر الاخـتلاف في قولـه تعـالى ﴿ ويكأنه ﴾ وقال: الصحيح أن تكون حرف تنبيه[2].

---

(1) الجنى الداني: 352.

(2) رصف المباني: 442.

[حرف الألف]

(والمراد به هنا الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به، لكونه لا يقبل الحركة) في المواقف، هل يمكن الابتداء بالساكن؟ قد منعه قوم للتجربة، وجوزه آخرون؛ لأن ذلك ربما يختص بلغة كالعربية، ويجوز في لغة أخرى، قال الشريف: ليس في لغة العرب الابتداء بالساكن، ولا يجوز فيها ذلك، لا لأنه ممتنع في نفسه، بل لأن لغتهم موضوعة على غاية من الإحكام والرصانة، وفي الابتداء به نوع لكنة وبشاعة[1] **(فأما الذي يراد به الهمزة فقد مر في صدر/ الكتاب)** يفهم منه أن 279 / ب
الألف يتناولها معاً، قال الجوهري: الألف على ضربين: لينة، ومتحركة، فاللينة يسمى ألفاً، والمتحركة تسمى همزة[2]، قال الجاربردي: ولهذا حكم الفقهاء بأن الحروف ثمانية وعشرون[3]، قال صاحب المغني: والحروف عند الجمهور تسعة وعشرون[4]، وذهب المبرد إلى أنها ثمانية وعشرون، وأسقط الهمزة؛ لأنها لا صورة لها إذ تصور بحرف المد واللين[5] **(وابن جني يرى أن هذا الحرف اسمه لا، وأنه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف)** على الأسلوب المألوف **(وأنه لما لم يمكن أن يُتَلَفَّظَ به في أول اسمه، كما فعل في أخواته إذ قيل: صاد جيم، توصل إليه باللام كما توصل إلى اللفظ)**، أي: التلفظ**(بلام التعريف بالألف)**[6] متعلق بتوصل **(حين قيل في الابتداء ألغلامْ ليتقارضا)** لاتفاق الألفين في الاسم والمخرج، واعترض بأن الذي توصل به إلى النطق بلام التعريف هو الهمزة لا

---

(1) مواهب الأريب: ج ـ 3: 144 / 1.

(2) الصحاح: (باب الألف اللينة): 2/ 1841.

(3) مجموعة الشافية للجاربردي: 1/ 166.

(4) مواهب الأريب: ج ـ 3: 147 /1.

(5) قال المبرد: الا ترى أن حروف التهجي موضوعة على الوقف، نحو: يا، تا، ثا وكذلك رأوها. المقتضب: 1/ 261.

(6) في (س) بزيادة: هذا الباء.

الألف الهاوي، والذي توصل بـاللام إلـي النطـق بـه هـو الألـف لا الهمـزة فـلا تعارض[1]، وأجيب بأنه مبني على قولهم: ان الألف والهمـزة مـن واد واحـد، إذا تحركت سميت همزة، وإذا سكنت سميت الفاً، فيتحقق التعـارض[2] (وأن قـول المعلمين: لام الفْ خطا؛ لأن كلا مـن الـلام والألـف قـد مـضى ذكـره، ولـيس الغرض ببيان كيفية الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط) قيل: والظاهر أن قولهم لام الفْ ليس خطاً من هذا الوجه الذي ذكره؛ لأن الذي مر لهم ذكـره لام مفردة، والف المراد بها الهمزة، ولام الفْ حرف مركب[3]، ولم يمـض ذكـره، نعـم يراد أن المراد سرد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة[4] (ثم اعـترض علـى نفـسه بقول أبي النجم:

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَـادٍ كَـالْخَرِفْ ... تَخُطُّ رِجْـلاَيَ بِخَـطٍ مُخْتَلِفْ

تُكَتِّبَانِ فِي الطَّرِيْقِ لاَمَ أَلِفْ[5]

ثلاثة أشـطار مـن الرجـز، اقبلـت فعـل مـتكلم، وزيـاد علـم شـخص، وكالخرف نصب على المصدر أي: إقبالا مثل إقبال الخرف، والخرف كـفْـرحْ مـن الخرف بفتحتين وهو فساد العقل من الكبر، وجملة تخط حال من تاء أقبلت، وأمـا تكتبان فحال من رجلاي، أو استئناف لبيان الخط المختلف وهو مـن التفعيـل، أو

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 113.

(2) مواهب الأريب: ج ـ 3: 147 / ب.

(3) في (س) بزيادة: من اللام والألف الهواي.

(4) حاشية الشمني: 2/ 113.

(5) البيت لأبي النجم في شرح شواهد المغني: 2/ 270، خزانة الأدب: 1/ 99، سر صناعة الأعراب: 2/ 295، وبلا نسبة في الكتاب: 3/ 266.
الشاهد فيه: قوله: لام الفْ حيث لم يرد شكل لا، وإنما أراد الشكل الذي تخطاه القدم.

من التفعل على حد ﴿ نَاراً تَلَظَّى ﴾[1]، لا من الثلاثي لاقتضائه أن يكون وزنه فاعلات، وهو ليس من أجزاء الرجز (وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة) يعنى المعلمين وغيرهم، وهذا يخل بمنصب الفصاحة؛ لأن العربي الفصيح قد يتكلم بكلام لا يعد فصيحاً لاسيما إذا كان مخالطاً للعامة، فلا يرد ما قيل:إن نسبة العربي الفصيح إلى أنه اعتمد في النطق بهذا اللفظ على العامة أمر بعيد لا يلتفت إليه (لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة/) جواب عما يقال، كيف يصح تلقي 1 / 280
العربي الفصيح الألفاظ من العامة؟ يعني أن هذه الألفاظ تتعلق بالخط، والفصيح جاز أن لا يكون عارفاً بالخط العربي،[كيف والعرب الأولُ فصحاً ولا خط عندهم][2]؛ لأن أول من خط بالعربي على الصحيح نزار بن مرة من أهل الأنبار، فبهذا سقط ما قيل إن هذا ساقط، لأن ما صدر عن الفصيح لفظ، وقد يقال إن اعتراض ابن جني غير متجه من أول الأمر؛ لأن الشاعر لم يرد بقوله لام الف ما جرى على لسان المعلمين، بل أراد حرفيين أحدهما معوج، والأخر مستقيم، فكأنه قال: رجلاي من الضعف تكتبان في الطريق لاماً وألفاً فحذف العاطف، ووصل همزة القطع، وجعل اللام والألف مركباً مزجياً للضرورة، والمعنى تؤثران وتبدعان في الطريق علامتين شبيهتين باللام الألف[3](وقد ذكر للألف تسعة أوجه:

أحدها: أن تكون للإنكار، نحو: أعمراهْ لمن قال: رأيت عمروْ والثاني: أن تكون للتذكير كـرأيت الرَّجُلاً وقد مضى) في آواخر الواو[4] (أن التحقيق أن لا يُعَدَّ هذان) قيل: ولو قال نحو: هذين لكان أحسن[5].

---

(1) الليل: 14.

(2) في (س): ويعضده ما حكي.

(3) حاشية الشمني: 2/ 113.

(4) في (س) بزيادة: المفردة.

(5) حاشية الشمني: 2/ 113.

(الثالث لأن يكون ضمير لاثنين، نحو: الزيدان قاما، وقال المازني: هي حرف، والضمير مستتر[1].

الرابع: أن تكون علامة الاثنين[2]، كقوله:

أَلْفَيَتَـا عَيْنَـاكَ عِنْـدَ القَفَـا ....)[3]

صدر بيت من السريع لعمرو بن ملقط عجزه:

أَوْلَـى فَـأَوْلَى لَـكَ ذَا وَقِيَـهْ

معناه: وصفه بالهرب فهو يتلفت لما وراءه في حال انهزامه فتوجد عيناه عند قفاه، وأولى أفعل من الولي بمعنى القرب، والثاني تأكيد له وهو دعاء معترض بين الحال، أعني ذا واقية، أي: ذا وقاية وبيَّنَ صاحبها وهو الكاف، وألفيتا بمعنى وجدتا (وقوله:

وَقَـدْ أَسْـلَمَاهُ مُبْعَـدٌ وَحَمِيمُ)

تقدم شرحه في الواو (وعليه قول المتنبي:

وَرَمَى وَمَا رَمَتَا يَدَاهُ فَصَابَنِي ... سَهْمٌ يُعَذِّبُ والسِّهَامُ تُرِيحُ)[4]

---

(1) الهمع: 1/ 195.

(2) في (س) بزيادة: يعني في الفعل لما سيجيء أنه لا يجوز أن نعد ألف التثنية كالزيدان.

(3) البيت لعمر بن ملقط في شرح شواهد المغني: 1/ 331، خزانة الأدب: 9/ 21، المقاصد النحوية: 2/ 458، وبلا نسبة في الأمالي الشجرية: 1/ 132، حاشية الشمني: 2/ 113.
الشاهد فيه: جعل الألف علامة للتثنية، وعيناكَ نائب فاعل.

(4) البيت للمتنبي في ديوانه: 45، شرح أبيات المغني: 6/ 155 ، حاشية السوقي: 2/ 370، وبلا نسبة في الأمالي الشجرية: 1/ 133.
الشاهد فيه: الجمع بين ألف التثنية، والفاعل.

بيت من الكامل صابني لغة في أصابني، يعني أنه نظر إليه فأصاب فؤاده سهم مخالف لعادة السهام فإنه معذب لعدم إهلاكه المصاب بسرعة، وتلك مريحة بإهلاكه إياه بسرعة.

(الخامس: الألف الكافة كقوله:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ والأمرُ أمْرُنا إذا نَحْنُ فِيهِم سُوقَةٌ ليس نُنْصَفُ)

تقدم شرحه في بحث 'ما'، وأنشد الجوهري: نُتَنَصَّفُ مكان ليس ننصف على أنه مضارع تنصف أي: خدم[1] (وقيل الألف بعض 'ما' الكافة، وقيل: إشباع، و'بين' مضافة إلى الجملة، ويؤيده) أي: كون الألف إشباعاً (أنها قد أضيفت إلى مفرد في قوله:

بَيْنَا تُعَانُقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلْفَعُ[2]

بيت من الكامل لأبي ذؤيب[3]، فالكماة/ جمع كمي أي: الشجاع، 280 / ب
والروغ بالغين المعجمة مصدر راغ، أي: مال، وأتيح بالتاء الفوقية، أي: قدر، والجري فعيل من الجراة[4]، والسلفع كـ'جعفر' الجسور.

---

(1) الصحاح: (ن. ص. ف) 2/ 1094.

(2) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين: 1/ 37، خزانة الأدب: 5/ 258، شرح المفصل: 3/ 34، شرح شواهد المغني: 1/ 263، شرح أبيات المغني: 6/ 156.
الشاهد فيه: 'بينا' أضيف إلى عاتقة، وفيه أن الألف للإشباع.

(3) في (س) بزيادة: الهذلي كما سيأتي في أواخر الباب الرابع.

(4) في (س) بزيادة: وهو الإقدام على الشيء.

(السادس: أن تكون فاصلة بين همزتين، نحو: ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[1] ودخولها جائز، لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة، أو مخففة.

السابع: أن تكون فاصلة بين النونين نون النسوة، ونون التوكيد، نحو: اُضْرِبْنَانِّ وهذه واجبة.

الثامن: أن تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث، أو المتعجب منه، أو المندوب) وأورد أمثلة اللغات الثلاثة على ترتيب اللف فقال: (كقوله:

يَـا يَزِيْـدَا لِآمَـلٍ نَيْـلَ عِـزٍّ ... وَغِنًـى بَعْـدَ فَاقَـةٍ وَهَـوَانِ[2]

بيت من الخفيف، الآمل الراجي اسم فاعل من أمل كنصرَ وهو صفة شخص محذوف، واللام فيه مكسورة؛ لأنه المستغاث له، ويزيد هو المستغاث حذف منه اللام لأجل الألف في آخره، ونيل عز مفعول آمل، وبعد ظرفه، والقافية الفقر، والهوان الذل أخره للوزن (وقوله:

يَـا عَجَبَـا لِهَـذِهِ الفَلِيقَـهْ ... .)

بيت من مشطور الرجز بعده:

هَـلْ تُـذْهِبَنَّ القُوَبَـاءَ الرِّيقَـهْ

---

[1] البقرة:6، يس: 10.

[2] البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 791، المقاصد النحوية: 4/ 262، شرح أبيات المغني: 6/ 158، الشاهد فيه: يا زيدا حيث مد الصوت، وزاد الألف على وجه الاستغاثة.

الفليقة الداهية، والقُوَباء بضم القاف، وفتح الواو[1]، والمد داء يخرج على الجسد، ويعالج بالريق، [قال الجوهري: وقد تسكن الواو والياء فيه للإلحاق بقرطاس، والهمزة منقلبة منها][2] وفي القاموس: وليس فعلاء ساكنة العين غيرها والخُشّاء[3]، والريقة ريق الإنسان، ويروى برفع القوباء على القلب كقوله: صار الخمر مثل ترابها، قال ابن السيد: هذا البيت لأعرابي أصابته القوباء فقيل له: اجعل عليها شيئاً من ريقك فإنها تذهب فعجب من ذلك[4] (وقوله:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَاعُمَرَا)[5]

بيت من البسيط لجرير يرثي به ثاني العمرين عمر بن عبد العزيز، والعجب من الصفدي أنه قال: أظن هذا البيت مما رثي به عمر بن الخطاب، أو عمر بن عبد العزيز[6] [ثم استشكل نصب عمر لأنه علم مفرد، وكان ينبغي أن

---

(1) في (س) بزيادة: وقد تخفف بالسكون.

(2) ساقط من (س).

الصحاح: (ق. و. ب) 1/ 211.

(3) القاموس المحيط: (ق. و. ب) 1/ 149.

(4) حاشية الشمني: 2/ 113.

(5) البيت لجرير في ديوانه: 295، شرح شواهد المغني: 2/ 792، المقاصد النحوية: 4/ 299، شرح أبيات المغني: 6/ 161، حاشية الدسوقي: 2/ 372.

الشاهد فيه: قوله يا عمراً فقد زيدت الألف لمد الصوت في المندوب.

(6) في (س) بزيادة: وقبله:

نَعَى النُّعَاةُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللهِ وَ اعْتَمَرَ

وبعده:

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تُبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيلِ وَالْقَمَرَا

النعاة جمع ناع، وهو الذي يخبر الموت.

ينظر مواهب الأريب: ج ـ 3: 156 / ب.

يبنى على الضم، فأجاب بأنه أراد عمر بن الخطاب، والمنادى المضاف يكون منصوباً، ثم قطع الإضافة للوزن، وفيه نظر][1] والدقة أنه أراد ياعمراهْ فحذفت الهاء للقافية، وحملت مجهول مخاطب، وأمراً مفعول ثانٍ، واضطلعت افتعال من الضلاعة أي: قويت عليه.

(التاسع: أن تكون بدلاً من نون ساكنة، وهي إما نون التوكيد) يعني الخفيفة فإنها تبدل ألفاً عند الوقف، [ويكتب بها لأن الاسم تابع للوقف][2] وتتلفظ بالنون وصلاً، وبالألف وقفاً (أو تنوين المنصوب، فالأولى نحو: ﴿لَنَسْفَعاً﴾[3]﴿وَلَيَكُوناً﴾[4] وقوله:

وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا)[5]

عجز بيت للأعشى صدره:

وَذَا النُّصبِ المنصُوبَ/ لاَ تَنْسُكَنَّهُ 281/أ

أي: لا تنسكن له، يريد لا تذبح له نسكه تتقرب بها إليه (ويحتمل أن تكون هذه النون من باب يَاحَرَاسِيُّ اضْرِبَا عُنُقَهُ) يعني يحتمل أن يكون ألف اعبدا

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): ولهذا تكتب بالألف.

(3) العلق: 15.

(4) يوسف: 32.

(5) البيت من الطويل للأعشى في ديوانه: 46، وروايته:

لاَ تَعْبُدِ الأَوْثَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا

الكتاب: 3/ 510، المقاصد النحوية: 4/ 340، شرح شواهد المغني: 2/ 793، الأمالي الشجرية: 1/ 384.
الشاهد فيه: الألف في اعبداْ بدلا من نون التوكيد الخفيفة في اعبدنْ.

علامة الاثنين من باب حمل التثنية على تكرير الفعل أي: اعبد اعبد إذ لا يمكن حمله على تثنية الفاعل لإفراده، حكي أن الحجاج جهز جيشاً وهو بالكوفة، فجاءه شيخ فقال: أيها الأمير إني ضعيف ولي ابن أقدر مني أفتقبله بدلا مني، فقال الحجاج: أفعل أيها الشيخ، فلما ولى قيل أتدري من هذا؟ قال: لا، قيل: عمر بن ضبائي البرجمي، الذي دخل على عثمان رضي الله عنه مقتولاً فوطئ بطنه فكسر ضلعين منه، فقال: ردوه، فلما رُدَّ قال الحجاج: يُاحَرَسِيُّ اضْرِبَا عُنُقَه"[1].

(والثاني: كـرأيت زيداً في لغة غير ربيعة) وهذا الإبدال مخصوص بالوقف، وكأنه لم ينبه عليه لشهرته[2] (ولا يجوز أن تعد الألف مبدلة من نون إذن، ولا ألف التكثير كألف قبعثري، ولا ألف التأنيث كألف حبلى، ولا ألف الإلحاق كألف أرطى، ولا ألف الإطلاق كالألف في قوله:

.... مِنْ طَلَلٍ كَالأَتْحَميِّ أَنْهَجَا)[3]

بيت من مشطور الرجز للعجاج، وقبله:

مَا هَاجَ أَشْوَاقاً وَ شَجْواً قَدْ شَجَا ....[4]

---

(1) الروض الأنف: 3/ 387.

ـ الكوفة: البلد المشهور بأرض بابل، قال سفيان بن عيينة: خذوا المناسك من أهل مكة، وخذوا القراءة من أهل المدينة، وخذوا الحلال والحرام من أهل الكوفة.

معجم البلدان: 4/ 490 ـ 494.

(2) في (س) بزيادة: وسيأتي حذف التنوين.

(3) البيت للعجاج في حاشية الدسوقي: 2/ 374، المقاصد النحوية: 1/ 26، الكتاب: 4/ 207، شرح شواهد المغني: 2/ 793، وبلا نسبة في رصف المباني: 345.

الشاهد فيه: قوله:أنهجا حيث زيدت الألف للإطلاق.

(4) في (س) بزيادة: والطلل ما شخص من أثار الدار.

[ما استفهام مبتدأ خبره جملة هاج، والشجو الحزن][1] الأتحمي كـ أحمريْ بناء[2] فوقية بُرْدٌ يمني يشبه به الأطلال للخطوط التي فيه، [وأنهج ماض من الإفعال يقال:][3] أنهج الثوب أخذ في البلي (ولا الف التثنية كـألزيدانْ و لا الف الإشباع الواقعة في الحكاية نحو: مَنَا أو في غيرها في الضرورة، كقوله:

أعُـوذُ بـالله مِـنَ العَقْـرابِ ....)[4]

بيت من مشطور السريع المكشوف، وبعده:

الـشائِلاتِ عُقَـدَ الأذنـابِ

وصف العقرب وهي مفرد بالجمع؛ لأن المراد به الاستغراق كما في قولهم: أهلك الله الدرهم البيض والدينار الصفرْ حكاه الأخفش، وأجازه جماعة منهم ابن مالك، ومنعه آخرون[5]، وقال الشريف: [هو مسموع][6] إلا أنه شاذ لا يقاس عليه[7] (ولا الألف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي الف أناْ عند البصريين) وذهب الكوفيون إلى أن الألف بعد النون في نفس الكلمة[8]، قال

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): مشاه.

(3) ساقط من (س).

(4) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 795، شرح أبيات المغني: 6/ 168، رصف المباني: 12، شرح جمل الزجاجي: 1/ 121، الدر المصون: 4/ 174. الشاهد فيه: قوله:ألعقربْ حيث زيدت الألف لضرورة الشعر.

(5) حاشية الشمني: 2/ 114.

(6) ساقط من (س).

(7) التلخيص في علوم البلاغة: 212، 213.

(8) حاشية الشمني: 2/ 114.

الجعبري: قرأ نافع أنا بالألف في الأصل إذا تلا همزة قطع مضمومة نحو: ﴿أَنَا أُحْيِ﴾[1] أو مفتوحة نحو: ﴿وَ أَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾[2] وفي المكسورة نحو: ﴿إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾[3] خلافاً لقالون في الإثبات والحذف[4] (و لا ألف التصغير، نحو: ذَيَّا واللذيا، لما قدمنا) يعني في حرف الهاء من أن التحقيق أن لا تعد التانيث نحو: رحمة من الكلمات؛ لأنها جزء/ كلمة لا كلمة، قيل: لو قال: لما يأتي في حرف الياء 281/ ب لكان أحسن، واللام علة لعدم جواز عد هذه اللغات كلها في حرف الألف[5].

---

(1) البقرة: 258.

(2) الأنعام: 163.

(3) الأعراف: 188.

(4) مواهب الأريب: ج ـ 3: 160 / أ.

(5) حاشية الشمني: 2/ 114.

[حرف الياء]

(الياء المفردة تأتي على ثلاثة أوجه، وذلك أنها تكون ضمير للمؤنثة نحو: تقومينْ، وقومي، قال الأخفش، والمازني: هي حرف تأنيث والفاعل مستتر، وحرف إنكار نحو: أزيدنيه[1]) الحقت الياء بعد كسر التنوين (وحرف تذكار، نحو: قدي) إذا أردت قد قام فوقفت على قدْ، [تدخل الياء][2] لتذكير ما بعده (وقد تقدم البحث فيهما) في حرف الواو، وهذه الياء تسمى مدة الإنكار كما تقدم في إن المكسورة (والصواب أن لا يعدا كما لا تعد ياء التصغير، وياء المضارعة، وياء الإطلاق)

قِفَا نَبْكِي مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

يقال: منزلي بالياء، ولكن لا تكتب من حرف الإطلاق إلا ألفاً تشبيهاً بالتنوين (وياء الإشباع) نحو: الصياريف، والدراهيم (ونحوهن) كياء النسبة (لأنهن أجزاء لكلمات، لا كلمات) علة لقوله والصواب أن لا تعد.

---

(1) قال المرادي: الثالث أن تكون حرفاً يدل على التأنيث والخطاب، وهو الياء في تفعلينْ على مذهب الأخفش، والمازني، والصحيح أنها اسم مضمر، والخلاف في ذلك شهير.
الجنى الداني: 181.

(2) ساقط من (س).

[يا]

(يا: حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً) يعني به ما نزل منزلته ككونه نائماً أو ساهياً (وقد ينادى به القريب توكيداً) وبه قال الزمخشري[1] (وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب) وبه قال ابن الحاجب، [ورجحه الرضي بأن استعمالها فيهما على السواء][2] ودعوى المجاز في أحدهما خلاف الأصل[3] (وقيل: بينهما، وبين المتوسط، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[4]، ولا ينادي اسم الله عز وجل، والاسم المستغاث، و أيها وأيتها إلا بها، ولا المندوب إلا بها، أو بـ وا هذا مصروف إلى الأخير ولهذا أعاد لا فيه (وليس نصب المنادى بها، ولا بأخواتها أحرفاً) كما أجاز المبرد ذلك لسد حرف النداء مسد الفعل[5]، قال الرضي: وليس ببعيد؛لأنه يمال إمالة الفعل[6] (ولا بهن أسماء لـأدعو محتملة لضمير الفاعل) [كما قال أبو علي][7] ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء، وبأن الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره، ولا لمتكلم؛لأنه لا يضمر في اسم الفعل[8] [وقيل: لو كان اسم فعل لتم من دون

---

(1) قال الزمخشري: و يا حرف وضع في أصله لنداء البعيد، صوت يهتف به الرجل بمن يناديه. الكشاف: 1/ 84، شرح المفصل: 8/ 118.

(2) في (س): قال الرضي: وما ذكره أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على سواء.

(3) شرح الرضي: 4/ 425.

(4) يوسف: 29.

(5) المقتضب: 4/ 461.

(6) شرح الكافية: 1/ 346.

(7) في (س): قال أبو علي: إن يا وأخواتها أسماء أفعال، ومنعه ابن الحاجب.

(8) شرح الكافية: 1/ 346.

المنادى لكونه جملة والجواب عن ذلك المذكور في الرضي][1] (خلافاً لزاعمي ذلك) وقد عرفت من زعم ذلك (بل بـ"أدعوْ محذوفاً لزوماً) هذا مذهب سيبويه، فاصل يازيد، يا ادعو زيداً، فحذف الفعل لكثرة الاستعمال[2] (وقول ابن الطراوة: النداء إنشاء، وأدعو/ خبر، سهو منه، بل أدعوْ المقدر إنشاء)[3] الأولى مشترك بين الإنشاء والأخبار (كـبعتُ، وأقسمتُ) قيل: سلمنا [أن الصفة مشتركة بين الإنشاء والأخبار][4] لكن قولنا يازيد خطاب مع زيد، ومتى قدر أدعو زيداً انقلب الخطاب لغيره، [وهذا مشكل][5] (وإذا ولي يْا ما ليس بمنادى كالفعل في ﴿ ألاَ يَا اسْجدُوا ﴾[6] وقوله:

أَلاَ يَا اسْقِيانِي بَعْدَ غَارَةِ سِنْجَالِ ....)[7]

صدر بيت[8] من الطّويل للشماخ، عجزه:

وَقَبْـلَ مَنَايَـا عَادِيَـاتٍ وَأَوْجَـالِ

---

(1) ساقط من (س).
شرح الرضي: 1/ 347.
(2) انظر الكتاب: 2/ 182.
(3) الارتشاف: 4/ 2179.
(4) في (س): إنه مشترك بينهما.
(5) ساقط من (س).
مواهب الأريب: ج - 3: 162/ أ.
(6) النمل: 25.
(7) البيت للشماخ في الكتاب: 4/ 224، حاشية الشمني: 2/ 114، تذكرة النحاة: 687، شرح شواهد المغني: 2/ 796.
الشاهد فيه: دخول يْا على الفعل.
(8) في (س) بزيادة: مصرع.

الا للتثنية، ويا حرف نداء حذف مناداه، واسقياني من مخاطبة الاثنين[1]، [بكسر السين المهملة][2] اسم موضع[3]، والصروف[4] حوادث الدهر، ويروى وقبل منايا، جمع منية بمعنى الموت وهذا أنسب بالآجال، وعاديات من العدو صفة صروف أو منايا، ومعنى ياخليلي اسقياني الخمر[5] قبل غارة هذا الموضع، وقيل: مقاتلتنا مع أهله[6] (والحرف في نحو: ﴿ يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾[7]، ﴿ يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ ﴾[8]) تقدم هذا الحديث في فصل رُب[9] (والجملة الاسمية كقوله:

يَـا لَعْنَـةُ اللهِ والأَقْـوَامِ كُلِّهِـمُ   والصالحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جارِ)[10]

بيت من البسيط[11]، لعنة الله مبتدأ، والأقوام عطف على المضاف إليه، والصالحين على الأقوام، ويروى الصالحون بالرفع عطفاً على موضع الأقوام؛لأنه فاعل اللعنة في المعنى، أو على حذف مضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه،

---

(1) في (س) بزيادة: على عادة العرب، مثل: قفا نبكي.
(2) ساقط من (س).
(3) في (س) بزيادة: بأذربيجان.
(4) في (س) بزيادة: جمع صرف.
(5) في (س) بزيادة: بالصبوح.
(6) مواهب الأريب: ج ـ 3: 162/ ب.
(7) النساء: 73.
(8) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل، ولفظه: ﴿ فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الآخِرةِ ﴾ 1/ 257 .
(9) مبحث رُبَّ: 145، 146.
(10) بلا نسبة في الكتاب: 2/ 219، أصول النحويين لابن السراج: 1/ 354، الإيضاح في شرح المفصل:1/ 304، رصف المباني: 3، المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 486.
الشاهد فيه: دخول يا على الجملة الاسمية، فهو حرف تنبيه أو دعاء.
(11) في (س) بزيادة: من أبيات الكتاب.

والأصل: ولعنة الصالحين، وعلى سمعان خبر لمبتدأ، وهو بكسر المهملة، أو فتحها اسم رجل، ومن جارٌ تمييزاً، أو حال (فقيل: هي للنداء والمنادى محذوف) [تقديره في البيت يا قوم، أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان][(1)]، وإليه يشير قول سيبويه: فيا لغير اللعنة[(2)] (وقيل: هي لمجرد التنبيه) كأنه في هذا البيت نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه (لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها، وقال ابن مالك: إن وليها دعاء كهذا البيت، أو أمر، نحو: ﴿ أَلاَ يَا اسْجُدُوا ﴾[(3)] فهي للنداء؛ لكثرة وقوع النداء قبلها، نحو: ﴿ يَاآدَمُ اسْكُنْ﴾[(4)] ﴿ يَانُوحُ اهْبِطْ ﴾[(5)]، ونحو: ﴿ يَامَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[(6)] وإلا) وإن وليها دعاء، أو أمر (فهي للتنبيه) كالتي وليها ليتْ، أو رُبَّ كما مر، أو حبذا كقوله:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَانَ مِنْ جَبَلٍ   وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَانَ مَنْ كَانَا[(7)]

---

(1) ساقط من (س).
(2) الكتاب: 2/ 219، 220.
(3) النمل: 25.
(4) البقرة: 35.
(5) هود: 48.
(6) الزخرف: 77.
(7) بيت من البسيط لجرير في ديوانه: 479، شرح المفصل: 7/ 140، وبلا نسبة في حاشية الشمني: 2/ 114، حاشية الدسوقي: 2/ 378 .

و[الباب الثاني]

/ (الباب الثاني) خبر محذوف، أو مبتدأ وخبره، أو الباب مبتدأ والثاني 283 / أ
صفة[1]، وقوله: (من الكتاب) لا يحترز به عن شيء سواء كان خبرا للمبتدأ، أو صفة مؤكدة له[2]، أو حالاً من الخبر، أو من المبتدأ كما جوزه سيبويه في قوله[3]:

لِمَيَّـــةَ مُوحِـــشاً طَلَـــلُ ....[4]

على أن خبر المبتدأ قوله: (في تفسير الجملة) أو حالا من الضمير المستكن في هذا الخبر، على رأي من جوز تقديم الحال على عاملها المعنوي إذا كان ظرفاً[5] (وذكر أقسامها) [كالاسمية][6]، والفعلية، والصغرى، والكبرى، وذات الوجهين مثلا (وأحكامها) مثل عروض الإعراب لها بحسب المحل، ومثل لزوم كونها خبرية، وإنشائية، وجواز الأمرين (شرح الجملة، وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها.

---

(1) في (س) بزيادة: له.

(2) في (س) بزيادة: على قول من جوز حذف الموصول مع بعض صلته.

(3) الكتاب: 2/ 122.

(4) صدر بيت من مجزوء الوافر لكثير عزة، عجزه:

يَلُـــوحُ كَأنَّـــهُ خَلَـــلُ

لم أجده في ديوانه، وقد نسب إليه في الكتاب: 2/ 123، المقاصد النحوية: 3/ 163، الخزانة: 3/ 211، وبلا نسبة في حاشية الشمني: 2/ 115.

الشاهد فيه: تقدم الحال على صاحبها النكرة.

(5) حاشية الشمني: 1/ 115.

(6) في (س): مثل.

الكلام: هو القول المفيد بالقصد) قدم المحدود على الحد لأنـه الأصـل في الإخبار عنه، وعكسه صاحب اللب [حيث قال][1]: اللفظ الموضوع لمعنـى مفـرد وهو الكلمة[2]، ومركب فيه الإسناد وهو الحكم المفيد بأحـد جزئيـة علـى الآخـر الكلام، وعلل شارحه معرفة المعرف [وضعاً][3] أقدم مـن معرفـة المعـرف عقـلاً، فقدم وضعاً[4] [ثم قال][5]: وإنما أتى أولا بهذا لتأكيد والحصر، وتركه ثانياً لدقيقة يتفطن بها الفطن[6]، [وإنما][7] آثر القول؛ لأنه لا يقع على المهمل عنـد الجمهـور بخلاف اللفظ فيكون جنساً قريباً، فاستعمال القريب أولى من البعيد[8]، واعـترض بأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد حتـى صـار كالحقيقـة فاسـتعماله في الحـد كاستعمال المشترك[9]، وأجيب بأن استعمال المشترك في الحد إنما يكـون نقـصاً[10] إذا لم تقم قرينة معينة للمقصود بخلاف وضع الجنس البعيد موضـع القريـب فإنـه نقص على كل حال[11]، وفيه أنهم صرحوا بأن حدود النحاة ليست حقيقـة يـراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود، وإنما الغرض تمييزه، فـلا يخـل بـه اسـتعمال الجنس البعيد ونحوه، واحترز بقيد القصد مما[12] يصدر من النائم ونحوه، ورد بأنـه

---

(1) في (س): فقال.

(2) قال الإسفرايني: أمّا المقدمة: فهي أن الكلمة هي اللفظ الموضوع للمعنى مفرداً. اللبـاب في علـم الإعـراب: 13.

(3) في (س): زيادة للإيضـاح.

(4) في (س) بزيادة: وأتى بضـمير الفصـل.

(5) في (س): قال صاحب اللب، قال شارحه.

(6) ينظر شرح اللب للسـيد عبد الله: ل 4 / ب، ص: 13، 14.

(7) ساقط من (س).

(8) حاشية الدسوقي: 2/ 379.

(9) حاشية الشمني: 2/ 115.

(10) في (س) بزيادة: فيه.

(11) حاشية الشمني: 2/ 115.

(12) في (س): لما.

خرج بقيد الإفادة فلا حاجة إليه[1]، ويجاب بأنه داخل تحت الإفادة على قول المصنف[2] (والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه) فإن قول النائم مثلاً: زيد قائمٌ يدل على هذا المعنى فلا بد من إخراجه بقيد القصد (والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ قام زيدٌ، والمبتدأ وخبره، كـزيد قائمٌ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِبَ اللصُ) مثال لما كان بمنزلة الفعل [وفاعله][3]، بناء على أن نائب الفاعل ليس بفاعل[4] (و أقائم الزيدان) مثال لما نزل منزلة المبتدأ والخبر، فإن المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الأكثرين[5] (و كان زيد قائماً) يحتمل أن يكون من الأول على أن مرفوع كان مشبه بالفاعل ومن الثاني على أن/ 283 / ب [مرفوعها][6] ومنصوبها مبتدأ وخبره في الأصل[7] (وظننته قائماً) فإن[8] مفعولي ظن في الأصل مبتدأ وخبر، وما قيل: لو كان كذلك للزم كونها جملة اسمية ممنوع[9]، وإنما اللازم كونها بمنزلة الجملة الاسمية (وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهَّمه كثير من الناس) قيل: بل ظاهر كلام الأندلسي [أن ترادفهما رأي الجميع][10] (، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، إنه بعد أن فرغ

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 115.

(2) حاشية الشمني: 2/ 115.

(3) في (س): والفاعل.

(4) في (س) بزيادة: خلافاً للزمخشري.

(5) قال الحصكفي: يحتمل أن يكون أولها مثالاً لما نزل منزلة المبتدأ والخبر؛ لأن الوصف فيه، وإن كان مبتدأ فمرفوعه ليس خبراً عنه بل بمنزلته، لأنه فاعل به.
منتهى أمل الأريب: 7. تحقيق الأستاذ محمد العابر.

(6) في (س): مرفوع كان.

(7) في (س) بزيادة: وكذا قوله.

(8) في (س) بزيادة: فإنه بمنزلة المبتدأ والخبر باعتبار أن.

(9) في (س): مردود.
حاشية الشمني: 2/ 116.

(10) في (س): في شرح المفصل انه راي الجميع.
حاشية الشمني: 2/ 116.

من حد الكلام قال: ويسمي جملة)[1] [ولهذا جزم][2] ابن الحاجب بترادفهما في شرحه[3]، [وعرف الجملة في مختصره في الأصول][4] فقال: الجملة ما وضع لإفادة نسبة، قيل: هذا اصطلاح لهؤلاء القوم، وما ذكره المصنف اصطلاح لقوم آخرين، فليس توهم أولئك بأولى من توهم هؤلاء، ولا مشاحة في الاصطلاح، وأجيب بأن هذا ليس من الاختلاف في الاصطلاح بل في نقله[5] (، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها) فكل كلام جملة من غير عكس (ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام، وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك[6] في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾[7] أن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن ﴿ أفأمن ﴾ معطوف على ﴿ فأخذناهم ﴾[8]، ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان، فقال: إنما اعترض بأربع جمل[9]، وزعم أن من عند ﴿ ولو أن أهل القرى ﴾ إلى ﴿ والأرض ﴾ جملة؛ لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه.

---

(1) انظر شرح المفصل: 1/ 21.
(2) في (س): وكذا ظاهر كلام.
(3) ساقط من (س).
حاشية الشمني: 2/ 116.
(4) في (س): فإنه عرف الجملة بتعريفه فقال.
(5) حاشية الشمني: 2/ 116.
(6) انظر شرح التسهيل: 2/ 378.
(7) الأعراف: 95 - 97.
(8) الكشاف: 2/ 180.
(9) البحر المحيط: 4/ 349.

(وبعد) أي: وأقول بعد تنبيه (ففي القولين نظر، أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقه أن يعدها ثمان جمل، إحداها ﴿ وهم لا يشعرون ﴾) وقد يقال: إنه عد هذه الجملة من جملة المعطوف عليه بناء على قول الزمخشري[1] المعطوف عليه﴿ فأخذناهم بغتة ﴾[2]، وقوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ﴾ إلى ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ وقع اعتراضاً بين المعطوف و المعطوف عليه، فإنه يدل على أن المعطوف عليه مجموع قوله ﴿ فأخذنـهم بغتة وهو لا يشعرون ﴾ [إلا أنه ترك بعض الجملة][3] اعتمادا على فهم المراد من البداية والنهاية (وأربعة في حيز لَوْ وهي: آمنوا، واتقوا، وفتحنا، والمركبة من أنْ وصلتها مع ثُبتَ مقدراً أو ثابتٌ مقدراً، على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية) [وفيه أن الزمخشري جازم بأنها فعلية][4] (، والسادسة ﴿ ولكن كذبوا ﴾، والسابعة ﴿ فأخذناهم ﴾ والثامنة ﴿ بما كانوا يكسبون﴾) وكان من حق المصنف/ أن يعد يكسبون جملة تاسعة، [فإن قيل][5]: إنه خبر كان، يقال: 1/284
إن آمنوا خبر إن، إلا أن يقال: بعدم دخول الغاية في المُغيَّا فإن الزمخشري جعله غاية[6] (فإن قلت: لعله بني ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون أنّ وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله، وجريان الإسناد في ضمنه[7]، قلت إنما مراده أن يبين ما لزم من إعراب الزمخشري، و الزمخشري يرى أن أنّ وصلتها هنا فاعل يثبت) وكذا في النسخ، والظاهر حذف أنْ الأولى أو رفع فاعل (وأما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل، وذلك لأنه لا يعد ﴿ وهم لا يشعرون ﴾ جملة؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويعد لَوْ وما

(1) في (س) بزيادة: في الكشاف.
(2) انظر الكشاف: 2/ 180.
(3) في (س): ترك البعض.
(4) في (س): وفيه أن هذا الخلاف لا يجري على رأي الزمخشري أنها فعلية كما سيصرح به.
(5) في (س): فإن أجيب.
(6) قال الزمخشري: وقوله: ﴿ لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ﴾ إلى ﴿ يكسبون ﴾ وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما عطف بالفاء، لأن المعنى: فعلوا، وصنعوا.
الكشاف: 2/ 180.
(7) انظر الكتاب: 3/ 139.

في حيزها جملة واحدة: إما فعلية إن قدر: ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا، أو اسمية إن قدر: ولو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان) وفيه ما مر من أن الزمخشري يرى بأنها فعلية، (ويعد ﴿ ولكن كذبوا ﴾ جملة، و ﴿ فأخذناهم بما كانوا يكسبون ﴾ كله جملة،) أي: عدم عد جملة لا يشعرون، وعد جمل الاعتراض[1] ثلاث (وهذا هو التحقيق) قيل: لا تحقيق فيه[2]، والتحقيق أن يقال: إن قوله تعالي ﴿ ولو أن أهل القرى ءامنوا ﴾ إلى ﴿يكسبون﴾ [يعد مجموعه][3] جملة واحدة باعتبار كونه معترضاً، فإن جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاماً تاماً، والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض، وأما كل واحد من قوله تعالى ﴿ ولكن كذبوا ﴾ وقوله ﴿ فأخذناهم بما كانوا يكسبون ﴾ فهو جزء كلام لا كلام تام لضرورة اقترانه بالعاطف[4]، وفيه أن جملة الاعتراض لا تنحصر في الكلام التام كما سيجيء[5]، ويؤيده قوله (ولا يتنافى ذلك مع ما قدمناه في تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً) [واعترض بأنه][6] يؤدي إلى أن من قال الاعتراض بسبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع، وإنما مراده من مطلق الجملة[7].

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية

(فالاسمية هي: التي صدرها اسم، كـزيد قائمٌ، وهيهات العقيقُ) [هيهات اسم فعل بمعني بَعُدَ، والعقيق موضع بالحجاز][8]، وعد صاحب الضوء

---

(1) في (س) بزيادة: في هذه الآية.
(2) حاشية الشمني: 2/ 117.
(3) ساقط من (س).
(4) في (س) بزيادة: المفيد بمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره.
(5) في (س) بزيادة: أن جملة الشرط في قوله:

لعلي وإن شطت نواها أزورها

معترضة.
(6) في (س): وقيل: فيه نظر لأنه.
(7) حاشية الشمني: 2/ 117.
(8) ساقط من (س).

هذه الجملة فعلية[1]، قال الرضي: بعضهم يدعي أن اسم الفعل مرفوع المحل على أنه مبتدأ لا خبر له، وليس بشيء، فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ، فإن[2] تسمعْ في تسمع بالمعيديْ مبتدأ، وإن كان لفظه فعلاً؛ لأن معناه الاسم، وما قيل: إنه منصوب المحل على المصدرية وليس بشيء، إذ لو كان كذلك لكان الفعل قبله مقدراً فلم يكن قائماً مقام الفعل، فلم يكن مبنياً[3] (وقائم الزيدانْ عند من جوزه، وهو الأخفش/ والكوفيون[4]. 284 / ب

والفعلية وهي: التي صدرها فعل، كـقام زيدْ، وضُربَ اللصْ) مثال لما صدره فعل مجهول[5] (، وكان زيد قائماً) مثال [لما صدره فعل ناسخ][6] مختلف الأثر (ويقوم زيد) مثال لما صدره مضارع (وقم) مثال لما صدره أمر، وكلامه يقتضي إن كان مسندا إلى اسمه على خلاف [ما قال البيانيون][7] إنها قيد للخبر[8]، قال التفتازاني في قول الزمخشري: إن خالصة حال من الدار الآخرةْ: من لم يجوزْ الحال من اسم كان[9] على أنه ليس بفاعل جعلها حالا من المستكن في لكم، ولكن اللائق بالنظر النحوي أنه فاعل، أو قد أسند إليه الفعل على وجه القيام، وإن لم يكن قائما به، ولذا لم يعدده بالملحقات بالفاعل، وقد صرح بذلك

---

(1) والثاني هو الجملة الفعلية نحو: ضُرب زيدٌ، أقام الزيدانْ، وهيهات الأمرْ وغير ذلك. ضوء المصباح: 19/أ.
- العقيق: العرب تقول لكل مسيل ماء شق الأرض ووسعها عقيق، وقال الأصمعي: الأعقه الأدبة، وهي أعقة كثير، منها عقيق المدينة على ساكنها أفضل السلام. معجم البلدان: 4/ 138 ـ 141.

(2) في (س) بزيادة: قولك.

(3) شرح الرضي: 3/ 86.

(4) قال الصبان: ومذهب الكوفيين، و الأخفش هو الجواز بلا قبح. حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 297.

(5) في (س): فعلها ماض مبني للمفعول.

(6) في (س): لما فعلها الناسخ.

(7) في (س): قول البيانيين.

(8) حاشية الشمني: 2/ 117.

(9) في (س) بزيادة: بناء.

من قال إن الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لأنها أفعال عندهم، ولا شيء من الفعل بلا فاعل[1].

(الظرفية وهي: المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيدٌ، وأفي الدار زيدٌ، إذا قدرت زيداً فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما، ومثّلَ الزمخشري لذلك بـ«في الدارْ» من قولك: زيد في الدارْ وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم[2]، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه) يعني بعد أن أريد عمله فيه، وإلا فلا عمل له، وقيل: الانتقال إليه، وقيل: ضمير عمل للاستقرار المقدر لا للظرف فلا محذور فيه، ولو سلم فالمراد بالبعدية: البعدية بحسب الرتبة لا الزمان، ولو سلم فانتقال الضمير للظرف استتاره فيه، والضمير لا يستتر إلا في عامله[3] (وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية[4]، والصواب أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي.

تنبيه: مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقائم الزيدان) [عدها صاحب الضوء من الفعلية][5] (وأزيد أخوكْ، ولعل أباك منطلقْ، وما زيد قائماً اسمية، ومن نحو أقام زيدْ، وإن قام زيد) فإن[6] تحتمل النافية والشرطية (وقد قام زيدْ، وهلا قمتْ فعلية، والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: كيف جاء زيدْ، ومن نحو: ﴿ فَأَيَّ ءَايَاتِ اللهِ تُنكِرُونَ ﴾[7] ومن نحو: ﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾[8]، ﴿ خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[9] فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية

---

(1) الكشاف: 1/ 153، حاشية السعد على الكشاف: 66 /1.

(2) انظر المفصل: 44.

(3) حاشية الشمني: 2/ 117.

(4) قال الزمخشري: والجملة على اربعة أضرب، فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية. المفصل في صناعة الإعراب: 44.

(5) في (س): جعل صاحب الضوء هذه الجملة فعلية. ضوء المصباح : 19 /1.

(6) في (س) بزيادة: بكسر الهمزة.

(7) غافر: 81.

(8) البقرة: 87.

(9) القمر: 7.

التاخير) [لأن كلاً من كيفَ، وخشعاً حال، ومن أيٍ، وفريقاً مفعول به، وضعهما التاخير][1] (وكذا الجملة في نحو: يا عبد اللهْ، ونحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2] و﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾[3] ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[4] فعلية؛ لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيداً) هكذا/ في النسخ، والأنسب[5] 1/285
ادعوا عبد الله، (وإن استجارك أحدٌ، وخلق الأنعام، وأقسم والليل).

---

(1) في (س): ذلك لأن كيفَ، وكذا خشعاً حال، وأيٍ وكذا فريقاً في الموضعين مفعول، وحق الحال والمفعول التأخير.

(2) التوبة: 6.

(3) النحل: 5.

(4) الليل: 1.

(5) في (س): والصواب.

(باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يُفْصِّلَ) [على بناء الفاعل][1] (فيه)

أي في جوابه (لاحتماله الاسمية والفعلية، لاختلاف التقدير) يعني [من غير][2] اختلاف النحويين ليصح[3] عطف قوله (، أو لاختلاف النحويين) [والضمائر المجرورة][4] لـ"ما"، واللام الأولى تعليل للوجوب[5]، والثالثة[6] للاحتمال، والثانية لتقوية.

(ولذلك أمثلة[7]) حصراً جعلياً لاعقلياً، ولا استقرائاً.

(أحدهما: صدر الكلام من نحو: "إذا قام زيد فأنا أكرمه"، وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل "إذا"، فإن قلنا جوابها) أي: ما في جوابها من فعل أو شبهه، وإنما أطلق اعتماداً [على ما سبق][8] في فصل إذا (فصدر الكلام جملة اسمية، و"إذا" مقدمة من تأخير، وما بعد "إذا" متمم لها؛ لانه مضاف إليه) فقيل: صدر الكلام في هذا المثال فعل سواء جعل عامل "إذا" شرطها، أو جوابها[9]، وأما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها في ما قبلها، فينبغي أن يقدر فعل يدل عليه الجواب، أي: أكرم زيداً إذا قام، وأجيب بأن

---

[1] في (س): مبني للفاعل.
[2] ساقط من (س).
[3] في (س) بزيادة: حتى.
[4] في (س) بزيادة: عليه، وضمير عنه، وفيه احتمال راجع إلى.
[5] في (س) بزيادة: التفصيل.
[6] في (س): لتعليل الاحتمال.
[7] في (س) بزيادة: منحصرة في عشرة.
[8] في (س): على ما علم.
[9] حاشية الشمني: 2/ 117.

القائل بذلك لم يعتبر الفاء فيه مانعة[1]؛ لأن تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر جوز ذلك[2] (ونظير ذلك قولك: يوم يسافر زيد أنا مسافر) فإن يوم مضاف إلى جملة ي سافر فلا يكون معمولها[3]، إنما هو مقدم من تأخير معمول لما بعدها (وعكسه[4] قوله:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا ....)[5]

صدر بيت من الوافر، لرجل من قيس غيلان عجزه:

.... مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

[نرقبه نرصده][6]، والوفضة خريطة الراعي لزاده وأدواته، والجعبة من ادم، وزناد جمع زند وهو العود الذي يقدح به النار، والسفلى: زَنْدَةٌ كما في القاموس[7]، ومُعَلِّق اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، وزناد مجرور أو منصوب، إما بالعطف على محل وفضة على رأي من جوزه، أو بمقدر أي: علق زناد راعي على رأي من منعه[8] (إذا قدرت ألف بينا زائدة) لا كافة[9] (وبين مضافة للجملة الاسمية، فإن صدر الكلام جملة فعلية، والظرف مضاف إلى جملة اسمية، وإن قلنا

---

(1) في (س) بزيادة: ما بعدها فيما قبلها.

(2) حاشية الشمني: 2/ 117.

(3) في (س) بزيادة: لشيء منها.

(4) في (س) بزيادة: أي: عكس قولك: يوم يسافر زيد.

(5) البيت لرجل من قيس عيلان في الكتاب: 1/ 171، شرح شواهد المغني: 2/ 798، وبلا نسبة في خزانة الأدب: 7/ 74، الجنى الداني: 176، رصف المباني: 11.

(6) ساقط من (س).

(7) القاموس (ز. ن. د) 1/ 362.

(8) في (س) بزيادة: زناد بالنصب عطفاً على محل وفضة عند من جوز ذلك، وأما عند من منع فالنصب بتقدير: أي: علق زناد راع.

(9) في (س) بزيادة: عن الإضافة، لأنه حينئذ يكون صدر الكلام اسماً.

العامل في إذا فعل الشرط، وإذا غير مضافة؛ فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما في قولك: متى تقم فأنا أقوم) كما مر في بحث إذا أن متى ليس مضاف إلى جملة الشرط.

(الثاني: نحو: أفي الدار زيد، وأعندك عمرو فإنا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره: كائن، أو مستقر، فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى، وذات فاعل مغنٍ عن الخبر في الثانية) هذا [على قولهم][1] الفاعل ساد مسد الخبر في مثل: أقائم الزيدان، ورده الرضي بأن هذا المبتدأ لا خبر له أصلاً حتى يحذف ويسد غيره مسده[2]، وقال بعضهم: إنه[خبر لمحذوف][3] وأصله: أقائم الزيدان حذف المبتدأ، ووضع الظاهر موضع المضمر دفعاً للالتباس، [وقيل][4]:/ الا يعد من التكلف أن يقال الزيدان مبتدأ، وخبره أقائم، ترك المطابقة لكونه على صورة المسند إلى الفاعل[5] (،وإن قدرناه فاعلا بـاستقر ففعلية، أو بالظرف فالظرفية.

(الثالث: نحو: يومان) فيه تسامح، [والمراد][6] مذ يومان (في نحو: ما رأيته مذ يومان) [وإلا فيومان][7] على كل إعراب ذكره مفرد إما مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، فإذا كان مفرداً فكيف يحتمل الاسمية والفعلية؟ (فإن تقديره عند الأخفش، والزجاج: بيني وبين لقائه يومان[8]، وأبي بكر[9]، وأبي علي: أمد انتفاء الرؤية يومان، وعليهما فإن الجملة اسمية لا محل لها، ومنذ خبر على الأول،

---

(1) في (س): هذا على ما قالوا إن.
(2) شرح الرضي: 1/ 225.
(3) في (س): لمبتدأ محذوف.
(4) في (س): وقال بعض المحققين.
(5) شرح عصام على الكافية: 63.
(6) في (س): والظاهر نحو.
(7) في (س): ولكن تسامح فيه فلا يرد ما قيل: إن يومان.
(8) المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 514، الارتشاف: 2/ 243.
(9) في (س) بزيادة: يعني ابن السراج.

ومبتدأ على الثاني[1]، وقال الكسائي وجماعة: المعنى: منذ كان يومان، فـمنذ ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فعلها[2]، وهي في محل خفض) بإضافة منذ إليها[3] (وقال آخرون:) من الكوفيين(المعنى من الزمن الذي هو يومان، ومنذ مركبة من حرف الابتداء، وذو الطائية واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها، ولا محل لها؛ لأنها صلة) تقدم تفصيل المذهب في بحث مذ ومنذ

(الرابع: ماذا صنعت فإنه يحتمل معنيين.

أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسمية قدم خبرها عند الأخفش[4]، ومبتدؤها عند سيبويه) قدم مذهب الأخفش [لكون][5] الجمهور معه [كما قال الرضي؛ لأنه يلزم][6] على رأي سيبويه كون المبتدأ نكرة، والخبر معرفة[7] (والثاني: أيَّ شيء صنعت، فهي فعليه قُدِّمَ مفعولُها؛ فإن قلت: ماذا صنعته) بالضمير(فعلى التقدير الأول جملة بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسمية بأن تقدر ماذا مبتدأ، [وصنعته الخبر][8]، والفعلية بأن تقدر مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير، ويكون تقديره[9] بعد ماذا؛ لأن الاستفهام له الصدر). [وقد

---

(1) انظر الأصول: 2/ 137، الإيضاح: 207، 208.

(2) في (س) بزيادة: وبقي فاعلها.

(3) قال ابن عصفور: وإذا قلت: ما رأيته مذ يومان، فالناس يختلفون في الرفع لما بعد مذ، فمنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بفعل مضمر وهو الكسائي.
شرح جمل الزجاجي: 2/ 58.

(4) في (س) بزيادة: لأن اسم الاستفهام له الصدر.

(5) في (س): لأن.

(6) في (س): على ما قاله الرضي من أبوك، ولأنه يرد.

(7) شرح الرضي على الكافية: 3/ 209، الكتاب: 2/ 417، 418.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) في (س): أي: تقدير الفعل المفسر.

أسلفنا في بحث كيْ أن بعضهم يخرج][1] ماْ الاستفهامية عن الصدر إذا ركبت مع إذا.

(الخامس: نحو: ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[2]، فالأرجح تقدير بْشرْ فاعلاً لـيْهديْ محذوفاً[3]، والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ) خبره يهدوننا، وجمع الضمير لكون البشر اسم جنس (وتقدير الاسمية في ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾[4] أرجح منه في ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ لمعادلتها الاسمية وهي: ﴿ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾[5]) فالأرجحية هنا بالنسبة إلى قوله تعالى ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُنَنَا ﴾ فلا يعارض ما تقدم في أمْ أن الأرجح/ 286/أ كون أنتم فاعلاً بفعل محذوف يفسره الظاهر (وتقدير الفعلية في قوله:

فَقُلْتُ أهيَ سَرَتْ أمْ عَادَنِي حُلُمُ)

تقدم شرحه في أمْ (أكثر رجحاناً من تقديرها في ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ لمعادلتها الفعلية).

(السادس: نحو: قاما أخواكْ فإن الألف إن قُدِّرَتْ حرف تثنية كما أن التاء حرف تأنيث في قامت هندْ، أو اسماً وأخواكْ بدل منها فالجملة فعلية، وإن قدرت اسماً وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قُدِّمَ خَبَرُها[6].

السابع: نحو: نعم الرجل زيدْ فإن قدرنعم الرجلْ خبراً عن زيد فاسمية، كما في زيد نعم الرجل[7]) [فالرابط][8] حينئذ إما العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه

---

(1) في (س): وقد ذكرنا في بحث كيْ أن منهم من يرى إخراج.
(2) التغابن: 6.
(3) في (س) بزيادة: ويكون من الاشتغال.
(4) الواقعة: 59.
(5) الواقعة: 59.
(6) في (س) بزيادة: وفيه أن المبتدأ متى كان خبره فعلاً له وجب تقديمه، وقد مر جوابه في واو الجمعْ.
(7) في (س) بزيادة: وعليهما.
(8) في (س): فرابط المبتدأ.

على الخلاف (، وإن قدر 'زيدٌ' خبراً لمبتدأ محذوفٍ) أي: الممدوح زيد، وكذا إن قدر مبتدأ حذف خبره وجوباً، أي: زيد الممدوح على رأي ابن عصفور[1] (فجملتان فعلية واسمية.

الثامن: جملة البسملة، فإن قدر: ابتدائي باسم الله، فاسمية، وهو قول البصريين، أو: أبدأ بسم الله ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير، و الأعاريب، ولم يذكر الزمخشري غيره[2]، إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً[3] ومناسباً[4] لما جعلت البسملة مبتدأ له، فيقدر بسم الله أقرأ، وباسم الله أحل، وباسم الله أرتحل[5]) لأن حرف الجر يدل على أن له متعلقاً محذوفاً تعينه القرينة، وهو ما يتلوه في الذكر، قال التفتازاني: فإن قيل ينبغي أن يقدر باسم الله ابتدئ لأن الابتداء لعمومه أولى بالتقدير كما يقدر العام في الظرف المستقر، قلنا آثر ذلك لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كله باسم الله بخلاف تقدير ابتدائي، والنحويون إنما يقدرون متعلق الظرف عاماً إذا لم توجد قرينة الخصوص، هذا ولكن قول الزمخشري بعد ذلك: 'فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء' يشعر بأن المقدر ابتدائي فكأنه أشار في الموضعين إلى استواء الأمرين[6] (ويؤيده) أي: ما اختاره الزمخشري (الحديث ﴿ باسمك ربي وضعت جنبي ﴾[7]) تمام الحديث ﴿ إذا أراد أحدكم أن يضطجع فَلْيَضطَجِعْ فليقل باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه ﴾ ووجه التأييد أنه عليه الصلاة والسلام ذكر وضعت مؤخراً مناسباً لما جعلت التسمية مبدأ له وهو الاضطجاع.

---

(1) شرح جمل الزجاجي: 1/ 618.

(2) في (س) بزيادة: اي: على غير مذهب الكوفيين.
انظر الكشاف: 1/ 11، التبيان في إعراب القرآن: 1/ 12.

(3) في (س) بزيادة: ليفيد الاختصاص، وليكون على وفق الوجود، لأن اسمه مقدم.

(4) في (س) بزيادة: أي: اللفظ.

(5) في (س) بزيادة: وذلك.

(6) حاشية السعد على الكشاف: 7/ ب، 8 /أ.

(7) فتح الباري بشرح صحيح بخاري، كتاب الدعوات، باب التعوذ والقراءة عند النوم: 11/ 137.

(التاسع: قولهم "ما جاءت حاجتك") أول ما قاله الخوارج، قالوه لابن عباس حين جاء رسولاً إليهم من علي رضي الله عنه، كما في الرضي[1] (فإنه يروى برفع "حاجتك" فالجملة فعلية، وبنصبها فالجملة اسمية، وذلك لأن "جاء" بمعنى "صار"، فعلى الأول "ما") استفهامية[2] (خبرها، و"حاجتك" اسمها) أي: أيُّ شيء صارت حاجتك في مجيئك[3]، فصدر الكلام جاءت لأن الخبر في نية التأخير/ (وعلى الثاني "ما" مبتدأ واسمها ضمير "ما"، وأُنّثَ حملا على معنى "ما") لأنه 286/ب عبارة عن الحاجة[4] (وحاجتك خبرها[5]) والفعلية خبر المبتدأ، وقيل: عُدَّ هذا المثال مما ينبغي أن يفصل في الجواب [عد الاحتمال مشكل][6] فإنه ليس مع الرفع إلا الفعلية[7]، ومع النصب إلا الاسمية، والإعراب ظاهر لا لبس معه ولا احتمال[8] (ونظير "ما" هذه "ما" في قولك: "ما أنت وموسى") ونظير هذا "ما أنت وهذا" كما تقدم في "أم" (فإنها أيضا[9] تحتمل الرفع والنصب، إلا أن الرفع على الابتدائية، أو الخبرية، على خلاف بين سيبويه، و الأخفش) فإن اسم الاستفهام مبتدأ وما بعده خبر عنده[10]، وبالعكس عند الأخفش كما مر آنفاً[11] (وذلك) الرفع (إذا قدرت "موسى" عطفاً على "أنت"، والنصب) أي: وإلا أن النصب (على الخبرية) إن قدرت الفعل ناقصاً (أو المفعولية) إن قُدِّر تام (، وذلك إذا قدرته) أي: قدرت

---

(1) شرح الرضي: 4/ 187.
(2) في (س) بزيادة: في موضع نصب.
(3) في (س) بزيادة: فيكون.
(4) في (س) بزيادة: للزوم اتحاد المسند والمسند إليه في الذات، وإن اختلفا بالمفهوم.
(5) في (س) بزيادة: الجملة.
(6) في (س): لوجود الاحتمال فيه مشكل.
(7) في (س) بزيادة: الجملة.
(8) حاشية الشمني: 2/ 118.
(9) في (س) بزيادة: أي: كما في "ما جاءت حاجتك".
(10) في (س): عند سيبويه.
(11) ينظر الكتاب: 1/ 360.

موسي[1] (مفعولا معه؛ إذ لابد من تقدير فعل حينئذ، أي: ما تكون، أو ما تصنع) أي: أي شخص تكون أنت [وموسى][2]، أي شيء تصنع أنت [وموسى][3] (ونظير "ما" هذه في هذين الوجهين على اختلاف التقديرين "كيف" في نحو: "كيف أنت وموسى"؟ إلا أنها لا تكون مبتدأ) لعدم دلالته على الذات لأنه ظرف (، ولا مفعولاً به) لأن الظرف لا يقع مفعول به إلا توسعاً[4] (فليس للرفع إلا توجيه واحد) وهو الخبرية (وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية) على تقدير كيف تكون (أو الحالية) على تقدير كيف تصنع؟ فحذف الفعل وانفصل المستكن فيه.

(العاشر: الجملة المعطوفة من نحو: "قعد عمرو وزيد قام"، والأرجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند من يوجب توافق الفعلين المتعاطفين) وهم البيانيون، وبعض النحاة كما سيأتي في أقسام العطف.

(ومما يترجح فيه الفعلية نحو: "موسى أكرمه) [فإن موسى يحتمل النصب على أنه مفعول فعل][5] مفسر أي: أكرمه موسى أكرمه،[والرفع على الابتداء][6]، ولم يقل نحو: زيد أكرمه؛ لأن ظهور الإعراب يعين أحدى الجملتين (ونحو: "زيد ليقم"[7]، و"عمرو لا يذهب" بالجزم) احترز به عن الرفع فإنه حينئذ يكون نفياً فلا ضعف في كونه خبر للمبتدَأ (، لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليل) لجميع ما ذكر (وأما نحو: "زيد قام" فالجملة اسمية لا غير، لعدم ما يطلب الفعل) وهو على ضربين:

أحدها: يطلبه على وجه اللزوم كـ "إنْ" الشرطية[8].

---

(1) في (س) بزيادة: في هذا المثال.

(2) في (س): مع.

(3) في (س) بزيادة: فعلى التقدير الأول، وتكون "ما" خبراً مقدماً، وعلى الثاني مفعولا به مقدماً.

(4) في (س): إلا على الاتساع.

(5) في (س): فإنه يحتمل ان يكون موسى منصوباً تقديراً بفعل.

(6) في (س): وان يكون مرفوعاً مبتدا خبره أكرمه.

(7) في (س) بزيادة: ليقم زيد.

(8) في (س) بزيادة: لامتناع دخولها على الاسم.

والثاني[1]: على وجه الأولوية كهمزة الاستفهام، ولا خلاف في جواز ارتفاع الاسم بعدها بالابتداء [وإن كان تقدير الفعل أولى][2] (وهذا قول الجمهور، وجوز المبرد، وابن العريف، وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير[3]، والكوفيون على التقديم والتأخير[4]، فإن قلت: زيد قام وعمرو قعد عنده/) هذا قيد اتفاقي لا دخل له في التمثيل (فالأولى اسمية عند الجمهور) 1/287
احترز به عن قول المبرد، وابن العريف، وابن مالك، وعن قول الكوفيين (، والثانية محتملة لهما) أي: للاسمية عطفاً على زيد قام، وللفعلية عطفاً على قام فقط (على السواء عند الجميع.

(انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى)

الكبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى هي: المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبري باعتبارين، نحو: زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و غلامهُ منطلقٌ صغرى لا غير؛ لأنها خبر، وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق، وصغرى باعتبار جملة

---

(1) في (س) بزيادة: بطلبه.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: وفيه تعريض لابن القاسم حيث قال: لا نعلم من أجاز رفع زيد على الفاعلية، إلا أن ابن العريف.

المقتضب: 4/ 406 ، شرح التسهيل : 2/ 107.

- ابن العريف هو: أبو القاسم الحسين الوليد بن نصر، أديب أندلسي، كان نحوياً عارفاً بالعربية متقدماً فيها، أخذ عن ابن القوطيّة وغيره، ورحل إلى المشرق فسمع من أبي طاهر الذهلي، وابن رشيق، ثم عاد إلى الأندلس فأدب أولاد المنصور، وكان شاعراً ، من كتبه: شرح الجمل للزجاج، الرد على أبي جعفر النحاس، ت (390) هـ.

معجم الأدباء: 2/ 209، البلغة: 124، بغية الوعاة: 1/ 542، الأعلام: 2/ 261.

(4) قال ابن عقيل: ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: الزيدان قاما، ولا زيد غلاماه قاما، ولا زيد قام، على أن يكون زيداً فاعلا مقدماً، بل أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيد قام هو، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله.
شرح ابن عقيل: 1/ 247.

الكلام، ومثله:) أي: مثل "زيد أبوه غلامه منطلق" (﴿ لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾)[1] في اشتماله على ثلاثة مبتدآت خبر الاثنين منهما جملة، وخبر الثالث مفرد (إذ الأصل: لكن أنا هو الله ربي، ففيهما أيضاً ثلاث مبتدآت، إذ لم يقدر "هو" ضميراً له سبحانه[2]) [عائد إلى الذي][3] في قوله: ﴿ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ﴾[4] (ولفظ الجلالة بدل منه، أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قُدِّرَ ضمير الشأن وهو الظاهر[5]، ثم حذفت همزة أنا حذفاً اعتباطياً، وقيل: حذفاً قياسياً بأن نقلت حركتها ثم حذفت، ثم أدغمت نون لكن في نون أنا[6]) وقد رد المصنف هذا في إن المكسورة المخففة.

(تنبيهان)

الأول: ما فُسِّرَتْ به الجملة الكبرى وهو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل، نحو: "ظننت زيداً يقوم أبوه".

الثاني: إنما قلت: "صغرى" و"كبرى" موافقة لهم، إنما الوجه استعمال "فُعْلَى أفعل" بـ"أل" أو بالإضافة؛ ولذلك لحن من قال:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا   حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ)[7]

---

(1) الكهف: 38.

(2) في (س) بزيادة: فإنه تقدم ذكره في قوله.

(3) ساقط من (س).

(4) الكهف: 37.

(5) انظر الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 175.

(6) في (س) بزيادة: وقد تقدم في إن المكسورة المخففة أنه يرد هذا القول بأنه محذوف لعله بمنزلة الثابت، وحينئذ يمتنع الإدغام، لأن الهمزة فاصلة في التقدير.

(7) البيت لأبي نواس في ديوانه: 57، و روايته:

كأن صغرى وكبرى من فواقعها

خزانة الأدب: 8/ 315، شرح أبيات المغني: 6/ 174،المقاصد النحوية: 4/ 54، شرح التسهيل: 3/ 61.

الشاهد فيه: قوله:"صغرى و كبرى"، حيث جاء بأفعل التفضيل مؤنث مع كونه مجرداً من "أل"، ومن الإضافة.

بيت من البسيط لأبي نواس، وضمير فقاقعها للخمر وهي جمع فاقعة، وهي النفاخة التي تعلو على الماء كالقارورة، [والحصباء الحصى][1]، حكى أن المامون ليلة زفت إليه بوران، وهو على بساط منسوج من ذهب، وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة اللؤلؤ، فنظر إليه منثوراً على ذلك البساط فاستحسن النظر وقال: لله در أبو نواس كأنه أبصر هذا حيث يقول: كأن صغرى وكبرى.. البيتَ[2] (وقول بعضهم: إن مِنْ زائدة، وإنهما مضافان على حد قوله:

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَـةِ الأَسَـدِ)[3]

عجز بيت من المنسرح[4] صدره:

يَـا مَـنْ رَأى عَارِضـاً أُسَـرُّ بِـهِ

مَنْ موصولة منادى، أو استفهامية والمنادى محذوف أي: قـادم يـا قـوم، والعارض السحاب، وأسر مضارع[5] [مجهول][6]، أي: اجعـل مـسروراً[7]، وبين ظرف لرأي لا لأسر لفساد المعنى، وذرعـا الأسـد/ كوكبـان دالان علـى المطـر، 287/ب وجبهة الأسد أربعة أنجم وكلاهما من منازل القمـر، واستـشهد بـه علـى حـذف

---

(1) ساقط من (س).

(2) حاشية الشمني: 2/ 118.

(3) البيت للفرزدق في ديوانه: 200، خزانة الأدب: 5/ 289، شرح التسهيل: 1/ 365، المقاصد النحوية: 3/ 451، شرح المفصل: 3/ 21، شرح التصريح: 2/ 96.

(4) في (س) بزيادة: الفرزدق.

(5) في (س) بزيادة: من السرور.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: من السر بمعنى اخفى.

المضاف إليه، وإبقاء [المضاف، لعطف مضاف إلى مثل المحذوف][1]، والتقدير في البيت الأول: كأن صغرى فوقعها، وكبرى فواقعها (ويرده أن الصحيح أن مِنْ لا تقحم في الإيجاب، ولا مع تعريف المجرور[2]، ولكن ربما استُعْمِلَ أفعل التفضيل الذي لم يُرَدْ به المفاضلة مطابقاً) في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث وهو حال [من أفعل][3] (مع كونه مجرداً قال:

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ العَيْنِ كُنْتُم كِرَاماً وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الائِمُ)[4]

بيت من الطويل للفرزدق[5]، أسود العين اسم جبل فاعل غاب، وضمير ما أقام عائد إليه، يقول: لا يكونون كراماً حتى يغيب هذا الجبل، وهو لا يغيب عن مكانه أبداً [قال العيني][6]: ولقد فحش في الغلط من قال إنه اسم رجل (أي: لئام) يشير إلى أن الائم جمع ألأم بمعنى لئيم مجرداً عن معنى التفضيل، وعارياً عن ألْ، ومِنْ الإضافة[7] (فعلى هذا يتخرج البيت، وقول النحويين: [جملة صغرى وكبرى][8]، وكذلك قول العروضيين: فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى، وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها، ولهذا النوع أمثلة:

---

(1) في (س): الأول بحاله، لكونه عطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف.

(2) في (س) بزيادة: يعني عند البصريين غير الأخفش.

(3) في (س): من فاعل استعمل.

(4) البيت للفرزدق في شرح شواهد المغني: 2/ 799، المقاصد النحوية: 4/ 57، شرح التصريح: 2/ 96، سمط اللآلي: 430. الشاهد فيه: جمع ألائم على غير بابه.

(5) في (س) بزيادة: وبعده:

تُحَدِّثُ رُكْبَانُ الحَجِيجِ بِلُؤْمِكُمْ وَتَقْرِي بِهِ الضَّيْفَ اللِّقَاحُ العَوَاتِمُ

(6) في (س) بزيادة: قال السيوطي.

(7) في (س) بزيادة: لأن أفعلْ يجمع على أفاعلْ دون فعيلْ المقاصد النحوية: 4/ 57، شرح شواهد المغني: 2/ 799.

(8) ساقط من جميع النسخ.

أحدها: نحو: ﴿ أَنَا آتِيكَ بِهِ ﴾[1]) يريد الآية التي في سورة النمل (إذ يحتمل ﴿ آتيك ﴾ ان يكون فعلاً مضارعاً) ألفه منقلبة عن همزة (ومفعولا، وان يكون اسم فاعل، ومضافاً إليه) اي: إلى المفعول (مثل ﴿ وَإِنَّهُمْ آتِيهِم عَذَابٌ﴾[2] ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾[3] ويؤيده) أي: كونه اسم فاعل (أن أصل الخبر الإفراد، وأن حمزة يميل الألف من آتيك، وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة.

الثاني: نحو: زيد في الدار إذ يحتمل تقدير أستقر، وتقدير مستقر) فعلى الأول الجملة كبرى، وعلى الثاني صغرى.

الثالث: نحو: إنما أنت سيراً إذ يحتمل تقدير تسير، وتقدير سائر، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها) يعني الخلاف في متعلق الظرف في نحو: زيد في الدار هل هو فعل، [لأن أصل العمل له][4] وهو قول الفارسي والزمخشري، ونسب إلى سيبويه، أو اسم فاعل يكون الأصل في الخبر الإفراد، وهو مذهب الأخفش تصريحاً، ومذهب سيبويه إيماء، وصححه ابن مالك، وأشار المصنف إلى ذلك بقوله: إذ يحتمل تقدير استقر، وتقدير مستقر ومن قال هذا الخلاف معروف، ولم يذكره المصنف في المسألة السابعة، وأحال عليه لشهرته فكأنه أراد الذكر الصريح[5].

(الرابع: زيد قائم أبوه إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ، وأن يقدر فاعلاً بـقائم.

تنبيه: يتعين في قوله:

---

(1) النمل:39.

(2) هود: 76.

(3) مريم: 96.

(4) في (س): لأنه الأصل في العمل.

(5) الارتشاف: 2/ 54، المفصل: 245، شرح التسهيل: 1/ 113، الكتاب: 1/ 406.

أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُـهُ ....)

تقدم شرحه في فصل ألا[1] (تقدير رجوعه) فاعل يتعين مضاف إلى أحد مفعوليه، والآخر (مبتدأ) وقوله (و مستطاع خبره) فالجر والنصب عطفاً عليهما (، والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في محل رفع على أنها خبر؛ لأن ألا التي للتمني/ لا خبر لها عند سيبويه، لا لفظاً ولا تقديراً[2]، فإذا قيل: ألا ماءَ كان ذلك كلاما مؤلفاً من حرف واسم، وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء، وكذلك) أي: كما يمتنع أن تكون الجملة في محل رفع على أنها خبر لـ ـلا (يمتنع تقدير مستطاعُ خبراً، ورجوعهُ فاعلا لما ذكرنا) من أن ألا التى للتمنى لا خبر لها (، ويمتنع أيضاً تقدير مستطاعُ صفة على المحل، أو تقدير مستطاع رجوعهُ جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراء لـألا مجرى ليتَ في امتناع مراعاة محل اسمها) [علة][3] لقوله ويمتنع أيضاً (وهذا أيضاً قول سيبويه في الوجهين، وخالفه في المسألتين المازني والمبرد[4]. 1/ 288

(انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه، وإلى ذات وجهين)

ذات الوجهين: هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو: زيد يقوم أبوهُ كذا قالوا، وينبغي أن يراد عكس ذلك في نحو: ظننت زيداً أبوه قائمٌ بناء على ما قدمنا. [في التنبيه الأول من التنبيهين السابقين][5]، (وذات الوجه نحو: زيد أبوه قائمٌ، ومثله على ما قدمنا نحو: ظننت زيداً يقوم أبوه).

---

[1] في (س) بزيادة: بفتح الهمزة، وتخفيف اللام.
[2] الكتاب: 2/ 309.
[3] في (س): تعليل.
[4] المقتضب: 4/ 383، الكتاب: 2/ 309.
[5] ساقط من (س).

(الجمل التي لا محل لها من الإعراب)

(وهي سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفـرد، وذلـك هـو الأصـل في الجمل) والإعراب عارض لها.

(فـالأولى: الابتدائيـة، وتـسمى أيـضاً المـستأنفة، وهـو أوضـح؛ لأن [الجملة][1] الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محـل) كالجملة الحالية [مثلاً][2] فإن جملة "والـشمس طالعـة" في "جئـت والـشمس طالعـة" مصدرة بالمبتدأ يطلق عليها الابتداء، وتسمى الواو الداخلـة عليهـا ابتدائيـة، كمـا تسمى حالية، ولا تطلق عليها المستأنفة لكونها ذات محل من الإعراب (ثم الجمـل المستأنفة نوعان:

أحدها: الجملة المفتتح بها النطق، كقولك ابتداء "زيد قائم"، ومنـه الجمـل المفتتح بها السور.

والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها) أي: التي انقطع تعليقهـا عمـا قبلـها لفظاً، أو معنى، فالأول (نحو: "مات فـلان، رحمـه الله" فـإن جملـة الـدعاء بالرحمة متعلقة بالأول معنى لا لفظاً لعدم رابط لفظي يربطها (وقوله تعالى ﴿ قُـلْ سَـأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْراً إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ ﴾[3]) فإن جملة ﴿ إنا مكنا ﴾ منقطعة عمـا قبلها لمانع صناعي.

والثاني نحو: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾[4] فإن الـرابط المعنوي مفقود لما سيأتي أن إعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها، مع أن الرابط اللفظي موجود وهو حرف العطف (ومنه جملة العامل الملغي لتـأخره، نحـو: "زيـد قائم أظن") فصله عما قبله لكونه مغاير له (فأما العامل الملغي لتوسطه نحـو: "زيـد

---

(1) ساقط من جميع نسخ المخطوط.
(2) ساقط من (س).
(3) الكهف: 83، 84.
(4) العنكبوت: 19.

اظن قائمْ فجملته أيضاً لا محل لها، إلا انها من باب جمل الاعتراض، ويخص البيانيون) يعني علماء المعاني (الاستئناف لما كان جواباً لسؤال مقدر[1]) قال صاحب الكشف: ومن شرطة أن يكون السؤال ظاهر الورود إما بشهادة اللفظ، او بشهادة السياق لا أن يصح/ في الجملة تقدير سؤال فليكن هذا ضابطاً محفوظاً، 288 / ب
ثم[2] السؤال إما عن سبب مطلق نحو:

قَالَ كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيْلٌ سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيْلُ[3]

فسهر دائم جواب لسؤال مقدر عن سبب علته مطلقاً، او عن سبب خاص نحو: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِيَ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[4] كأنه قيل: ما سبب عدم تنزيهك؟ أو عن غيرهما (نحو قوله تعالى ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيْثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِيْنَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَومٌ مُنكَرُونَ ﴾[5] فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها) لأن الجواب لا يعطف على السؤال كقوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾[6] (وفي قوله تعالى ﴿ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ﴾ جملتان حذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية إذ التقدير سلام عليكم أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثانية ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاَماً قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴾[7]) أي: فماذا قال إبراهيم لهم

(1) انظر المطول: 259.
(2) في (س) بزيادة: ذلك.
(3) بيت من الخفيف، بلا نسبة في المطول في شرح تلخيص المفتاح: 259، حاشية الشمني: 2/ 119، الإيضاح في علوم البلاغة: 156. التلخيص في علوم البلاغة: 48.
(4) يوسف: 53.
(5) الذاريات: 24، 25.
(6) الشعراء: 22، 23.
(7) الحجر: 51، 52.

قال إبراهيم لهم (وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ ﴾[1]) فالأولى جواب فماذا قالوا له حين جاؤه؟ والثانية جواب فماذا قال لهم حين سلموا عليه (ومن الاستئناف البياني أيضاً قوله:

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا ولَكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلِي)[2]

بيت من الكامل، والزعم مثلثة القول الحق، والباطل، والكذب ضد [وأكثر ما يقال فيما يشك فيه][3] كما في القاموس[4]، والمراد هنا الأول ولهذا قيل: لو بدل زعم بـ"علم" لكان أحسن ، ولك أن تقدر صفة لغمرة، أي: في غمرة[5] تنكشف فالزعم حينئذ في معناه المشهور، والعواذل صفة الجماعات[6]، أما الرجال كما هو ظاهر صدقوا، أو الرجال والنساء فصدقوا تغليب (فإن قوله "صدقوا" جواب لسؤال [مقدر][7]) عن غير السبب (تقديره: أصدقوا[8] أم كذبوا؟) [فأشار بقوله صدقوا إلى صدقهم في كونه في الغمرة، وبقوله لكن أنتهى كذبهم في اعتقاد الانجلاء][9] (ومثله[10] قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَ

---

(1) هود: 69.

(2) بلا نسبة في المطول: 259، شرح التلخيص: 3/ 61، شرح شواهد المغني: 2/ 800، شرح أبيات المغني: 6/ 180، الإيضاح في علوم البلاغة: 157.
الشاهد فيه: الاستئناف البياني في قوله "صدقوا".

(3) ساقط من (س).

(4) القاموس المحيط: (ز. ع. م) 1/ 140.

(5) في (س) بزيادة: وشدة.

(6) في (س) بزيادة: المراد بها.

(7) ساقط من جميع النسخ.

(8) في (س) بزيادة: في الزعم.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: في الاستئناف البياني.

الآصَالِ رِجَالٌ﴾[1] فيمن فتح باء ﴿ يسبح ﴾[2]) وأورد الخطيب هذا مثالاً لحذف صدر الاستئناف؛ لأنه في تقدير يسبحه رجال، في جواب من يسبحه فيها؟[3].

(تنبيهات

الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة كثيرة:

احدها: ﴿ لاَ يَسَّمَّعُونَ ﴾ في قوله تعالى ﴿ وَحِفْظاً مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ لاَ يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى ﴾[4] فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان، أو حال منه) والتبادر إلى الذهن علامة الحقيقة، وبهذا اختارهما أبو البقاء[5] (وكلاهما باطل إذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع) هذا مأخوذ من الكشاف[6]، وأجاب ابن المنير بأن عدم سماع الشيطان بسبب الحفظ منه[7]، وهي حال كونه لا يسمع إحدى الحالين لازمة للأخرى فلا مانع أن يجتمع الحفظ منه، وكونه موصوفا/ بعد السماع في حالة واحدة، وليس المراد أن عدم السماع ثابت 289 /1
قبل الحفظ، وإنما هو معه، وبسببه، واعترضه اليمني بأن الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفة وإلا لم تكن كاشفة، وفيه بحث[8] (وإنما للاستئناف النحوي) قيل: فحينئذ يكون إخبار عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بأنهم لا يسمعون، فيرد أنه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الأمر لا يسمع كما

---

(1) النور: 36، 37.

(2) البحر المحيط: 8/ 48.

(3) قال القزويني: وقد يحذف صدر الاستئناف؛ لقيام قرينة، كقوله تعالى ﴿ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ فيمن قرأ يُسَبَّحُ مبنياً للمفعول.
الإيضاح في علوم البلاغة: 158.

(4) الصافات: 7، 8.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 301.

(6) الكشاف: 3/ 670.

(7) انظر حاشية ابن المنير: 3/ 335، 336.

(8) حاشية الشمني: 2/ 119.

اخبر عنه فيكون المصنف وقع فيما فر منه، نعم لو قدر لا يسمعون بعد الحفظ، لكن هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة أيضاً فتخصيصه بحالة الاستئناف يكون تحكماً[1]، واجيب بأنه حينئذ يكون إخبار[عنه][2] لا يوصف كونه محفوظاً منهم[3] (ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً) وعلل الزمخشري بأن سائلا لو سأل لِمَ يحفظ من الشياطين؟ فاجيب بأنهم لا يسمعون، لم يستقم[4]، ورد بأن السؤال لا يلزم أن يكون بما ذكره بل الظاهر أنه [جواب للسؤال][5] عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم[6] (وقيل: يحتمل أن الأصل لَئلا يسمعوا، ثم حذف اللام كما في جئتك ان تكرمنيْ، ثم حذفت أنْ وارتفع الفعل كما في قوله:

الاَ أيُّهَذا الزَّاجِرِي أحْضُرَ الوغَى ....)[7]

صدر بيت من الطويل[8] لطرفة بن العبد عجزه:

وَأنْ أشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 119.

(2) في (س): عن هؤلاء الشياطين.

(3) حاشية الشمني: 2/ 119.

(4) الكشاف: 3/ 670.

(5) ساقط من (س).

(6) حاشية الشمني: 2/ 120.

(7) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه: 33، وروايته:

الاَ أيهــــــذا اللائمـــــــي.... .....

خزانة الأدب: 1/ 119، شرح التسهيل: 4/ 50، شرح المفصل: 4/ 28، الشاهد فيه: حذف أنْ قبل المضارع.

(8) في (س) بزيادة: من معلقيه.

(فيمن رفع أحضر) قال العيني: رواية النصب بإضمار أنْ شاذة[1]، قال الزوزني: الوغى أصله صوت الأبطال في الحرب، ثم جعل اسماً للحرب، والإخلاد[2] الإبقاء[3]، يقول: ألا أيها الإنسان الذي يلومني على حضور الحرب، وحضور اللذات مخلدي إن كففت عنها(، واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين) [اعترضه][4] ابن المنير بأنه[سائغ][5] كما في قوله تعالى ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أن تَضِلُّوا ﴾[6] لأن الأصل لأن تضلوا[7]، [قيل][8]: هذا غير وارد على الزمخشري؛ [لأنه لم يذكره بل قال: المعنى كراهة أن تضلوا، وقيل: لو ذكره لا يرد عليه][9]؛ لأن ما استضعف هو حذف اللام وإن رفع الفعل بخلاف ما أورده ابن المنير[10] (فإن قلت: اجعلها حالا مقدرة، أي: وحفظا من كل شيطان مارد مقدراً عدم سماعه أي: بعد الحفظ، قلت: الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها، [كالمرور به] [11] في قولك: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً، أي: مقدرا حال المرور به أن يصيد به غداً، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه) هذا أنفي لتقدير الحال بمريدين، كما أن قوله لا يقدرون نفي لتقديرها بمقدرين، وقد ذُكر في فصل إذاً أن تقدير مريد به الصيد غداً أوضح من تقدير مقدراً الصيد به غداً، [وغفل عنه من قال][12]: لا مدخل لقوله: ولا يرادف في كون الحال مقدرة[13]، وأجيب [عن ذلك][14] بأن المقدمة الأولى غير مسلمة، وما الدليل

---

(1) في (س) بزيادة: في رواية ألا أيهذا اللائمي المقاصد النحوية: 4/ 403.
(2) في (س) بزيادة: والتخليد.
(3) شرح المعلقات السبع للزوزني: 49.
(4) في (س): ورده.
(5) في (س): جائز.
(6) النساء: 176.
(7) حاشية ابن المنير على الكشاف: 3/ 335، 336.
(8) في (س): وأجيب بأنه.
(9) ساقط من (س).
(10) حاشية الشمني: 2/ 120.
(11) في نسخ المخطوط كما.
(12) في (س): وبه اندفع ما قيل.
(13) حاشية الشمني: 2/ 120.
(14) في (س): عما ذكره المصنف.

289/ب عليها؟، وبالمثال الجزئي لا يثبت الكلي، كيف وقد قال في تفسير/ قوله تعالى ﴿ وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيّاً مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾[1] أن معناه مقتضياً نبوّته مقدراً كونه من الصالحين[2]، وكذلك المقدمة الثالثة إذ لا مانع من جواز تقديرهم عدم سماعهم حين رأوا القذف بالشهب، والطرد عن الاستراق، وفيه بحث.

أما الأول: فلأن ضمير صاحب الحال المستكن دليل على أن مقدر الحال هو صاحبها.

أما ثانياً: فلأن الشياطين لو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا متصفين بالحال المقدرة في وقت تقديرها، والحال المقدرة لا يتصف بها صاحبها فيه بل بعده.

(الثاني: ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿ فَلا يُحْزِنْكَ قَوْلُهُمْ ﴾[3] فإنه ربما تبادر إلى الذهن أنه محكي بالقول، وليس كذلك؛ لأن ذلك ليس مقولاً لهم) قيل: إنما تبادر إلى ذهن من لا يتأمل فلا عبرة به[4].

(الثالث: ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ بعد قوله تعالى ﴿ فَلاَ يُحْزِنكَ قَوْلُهُمْ﴾[5]) كذا في النسخ، لكن التلاوة بالواو لا بالفاء (وهي كالتي قبلها، وفي جمال القراء للسخاوي أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب[6]، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب) قال ابن الجزري[7]:

---

(1) الصافات: 112.

(2) المجيب سعدي أفندي كما في هامش المخطوط.

(3) يس: 76.

(4) قال الحصكفي: ولا سيما وقد اشتهر أن كلمة إنْ تكسر همزتها بعد القول، نعم قد يقال إنما يتبادر هذا إلى ذهن من لا يتأمل، ولا يتثبت في فهم المعنى، ومثله لا عبرة به ولا يلتفت إليه. منتهى أمل الأريب عن شروح مغني اللبيب: 52. لمحقق الأستاذ محمد العابر.

(5) يونس: 65.

(6) انظر جمال القراء للسخاوي: 550، 551.

(7) البيت من الرجز، ينظر متن الجزرية: 11.

- ابن الجزري هو: أبو الخير محمد بن محمد بن الشيخ شمس الدين الجزري الدمشقي، أخذ القراءات عن أبيه، وباشر التدريس في دمشق من تصانيفه: النشر في القراءات العشر، التمهيد في علم التجويد، ت(833)هـ غاية النهاية: 2/ 274، هدية العارفين: 2/ 187، شذرات الذهب: 7/ 107.

وَلَيْسَ فِي القُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبْ ولا حـرام غَيْـرَ مَـا لَـهُ سَـبَبْ

[ووفق][1] بأن مراد النافي الواجب عند الفقهاء، ومراد المثبت الواجب عند القراء وفيه بحث[2].

(الرابع: ﴿ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ بعد ﴿ أَولَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الْخَلْقَ ﴾[3] لأن إعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها، ويؤيده الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾[4]) فإن ثم الله ينشئ مستأنف من إخبار الله تعالى، فليس داخلا في حيز النظر، وفيه دليل على جواز دخول العاطف على الجمل المستأنفة.

(الخامس: زعم أبو حاتم[5] أن من ذلك) إشارة إلى الاستئناف الذي قد يخفى، وقيل: إلى مطلق[6] (﴿ تُثِيرُ الْأَرْضَ ﴾[7] فقال: الوقف على ﴿ ذلول ﴾ جيد، ثم يبتدئ ﴿ تثير الأرض ﴾ على الاستئناف، ورده أبو البقاء بأن ﴿ ولا ﴾ إنما تعطف على النفي) وفيه تسامح[8] (و بأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولا، ويرد اعتراضه الأول صحة 'مررت برجل يصلي ولا يلتفت' وأجيب عن هذا بأن الواو هنا ليست للعطف بل للحال، [وقيل: لأبي حاتم][9] أن يمنع [أن][10] لا تسقي

---

(1) في (س): ففي التوفيق.
(2) حاشية الشمني: 2/ 120.
(3) العنكبوت: 19.
(4) العنكبوت: 20.
(5) في (س) بزيادة: سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، مات بالبصرة سنة (255) هـ.
انظر ترجمته في البلغة: 151، غاية النهاية: 1/ 320، بغية الوعاة: 1/ 606، الأعلام: 3/ 143.
(6) في (س) بزيادة: الاستئناف.
حاشية الشمني: 2/ 120.
(7) البقرة: 71.
(8) في (س) بزيادة: لأن العاطف ليس بمجموع 'ولا' بل الواو فقط.
التبيان في إعراب القرآن: 1/ 72.
(9) في (س): قيل: إن لأبي حاتم.
(10) في (س): كون.

معطوف وإنما هو حال[1] (، والثاني أن أبا حاتم زعم أن ذلك) أي: كون البقرة تثير الأرض، ومع هذا غير ذلول (من عجائب هذه البقرة، وإنما وجه الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها) قيل: لا يلزم من عدم إتيان الخبر [بذلك عدم كونه من عجائبها][2]، بل جاز أن يكون منها، وقد وصفها الله تعالى به فعلمناه منه[3]، وفيه أن الجواز العقلي غير معتبر في مثله[4] (، وبأنهم إنما كُلِّفُوا بأمر موجود) وعطف على قوله: أن الخبر؛ لأن الباء مقدرة فيه (، لا بأمر خارق للعادة، وبأنه كان يجب تكرار 'لا' في 'ذلول' إذ لا يقال: 'مررت برجل لا شاعر' حتى تقول: 'ولا كاتب'، ولا يقال: قد تكررت بقوله تعالى ﴿ وَلاَ تَسْقِي الْحَرْثَ﴾[5]، لأن ذلك واقع بعد الاستئناف/ على زعمه) قيل: قد يكون أبو حاتم ذهب إلى أن 1/290 الاسم بمعنى 'غير' كما قال الكوفيون، وصرح به السخاوي، وغيره[6]، والتكرير إنما هو في حرف النفي وفيه بحث، وقيل: قد يكون بوجوب تكرار 'لا' في الصفات، وهو قول المبرد ومن وافقه[7].

(التنبيه الثاني: قد يحتمل اللفظُ الاستئناف وغيره، وهو نوعان:

أحدهما: ما إذا حُمِلَ على الاستئناف، واحتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً) هذا أظهر من قول الخطيب، وقد يحذف صدر الاستئناف[8] (نحو: 'زيدٌ' من قولك: 'نعم الرجل زيد') [على القول بأن زيد خبر لمحذوف، أو مبتدأ لمحذوف، لا على القول بأنه مبتدأ 'نعم الرجل' حتى يرد أنه مفرد والكلام في الجمل][9]

---

(1) في (س) بزيادة: ليس بشيء. حاشية الشمني: 2/ 120.

(2) في (س): بأن ذلك من عجائبها عدم كونه منها.

(3) حاشية الشمني: 2/ 121.

(4) في (س) بزيادة: وقوله.

(5) البقرة: 71.

(6) حاشية الشمني: 2/ 121.

(7) حاشية الشمني: 2/ 121.

(8) الإيضاح في علوم البلاغة: 158.

(9) في (س): قيل: ليس زيد مما يحتمل أن يكون استئنافاً؛ لأنه مفرد والكلام في الجمل، فيه أنه يحتمله باعتبار ما يظم إليه ويصير به كلاماً.

(والثاني: ما لا يحتاج فيه إلى ذلك، لكونه جملة تامة، وذلك كثير جداً، نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى ﴿ يَـأَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾[1] قال الزمخشري: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين)[2] وإنما كان ذلك احسن وأبلغ لإفادة ترك العطف استقلال كل جملة بالتعليل، أو كون كل علة لسابقة على الترتيب، ظاهر كلام المصنف يشعر بأنه المراد، وهو الثاني حيث لم يذكر الجملة الأخيرة وهي قوله تعالى ﴿ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ ﴾[3]، قال التفتازاني: لكن لا يحسن ذلك في ﴿ قد بينا ﴾ إذ لا يصلح تعليلاً لبدو البغضاء، ويصلح تعليلاً للنهي، وإن كان الأحسن[4] ابتداء كلام، ولا يبعد أن يكون قوله مستأنفان إشارة إلى ما سواه[5] (ويجوز أن يكون ﴿ لا يالونكم ﴾، ﴿ وقد بدت﴾ صفتين، أي: بطانة غير مانعتكم فساداً بادية بغضاؤهم) ولم يتعرض لقوله قد بينا لما صرح الزمخشري أنه ابتداء كلام، ولا لقوله وما يخفى لظهور أنه حال، ولا لقوله ودوا، وقيل: لظهور أنه تأكيد لسابقه، ورد بأنه لا فرق بينه وبين لاحقه، وقيل: لأنه لما وقع بين الصفتين تعين أنه صفة[6] (ومنع الواحدي هذا الوجه[7]، لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يقال: لا تتخذ صاحباً يؤذيك احب مفارقتك) قال الواحدي: لا محل لقوله ﴿ وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ﴾ لأنه استئناف[8]، وقيل: صفة لبطانة[9]،

---

(1) آل عمران: 118.
(2) الكشاف: 1/ 357.
(3) آل عمران: 118.
(4) في (س) بزيادة: أن يكون.
(5) حاشية التفتازاني على الكشاف: ب/ 128.
(6) حاشية الشمني: 2/ 121.
(7) في (س) بزيادة: أي: كون لا يالونكم، وقد بدت قسمين.
(8) ينظر قول الواحدي في التفسير الكبير للإمام الرازي: 8/ 174.
(9) حاشية الشمني: 2/ 121.

ولا يصح هذا لأن البطانة قد وصفت بقوله: ﴿ يـألُونَكُمْ ﴾ ولـو كـان هـذا صـفة أيضاً لوجب إدخال حرف العطف بينهما كذا [نقل الإمام عنه][1] (والذي يظهـر أن الصفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت جملة كما في الخبر، نحو: ﴿ الرَّحْمَانُ عَلَّـمَ القُرْآنَ خَلَقَ الإِنسَانَ عَلَّمَهُ البَيَانَ ﴾[2]) [وفيه إشعار][3] بأنـه لم يظفـر بـنص مـن النحاة (وحصل للإمام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو، فإنه سأل: ما الحكمة في تقديم ﴿ من دونكم ﴾ على ﴿ بطانة ﴾؟، وأجاب بـأن محـط النهـي هـو ﴿من دونكم ﴾ لا ﴿ بطانة ﴾ [فلذلك][4] قدم الأهم، وليست التلاوة كمـا ذكـر) هـذا ظاهر فإن الإمام ذكر في قوله تعالى ﴿ من دونكم ﴾ احتمالين كونه متعلقـاً بــ ﴿ لا تتخـذوا﴾، أو كونـه وصـفاً لبطانـة ثـم سـأل عـن الفـرق بـين تقـديم ﴿ مـن دونكم﴾/ على ﴿ بطانة ﴾ وبين تأخره عنها على الاحتمال الأول، وأجـاب بقـول 290/ب
سيبويه أنهم يقدمون الأهم، فقال: فهنا ليس المقصود اتخاذ البطانة، وإنما المقـصود أن تتخذوا منهم بطانة فكان قوله ﴿ لا تتخذوا من دونكم بطانة ﴾ أقوى من إفادة المقصود[5]، وأقول[6]: لعل مراد الإمام بهذا الكلام ترجيح كونه وصفاً لبطانة لئلا يلزم تقديم غير الأهم (ونظير هـذا أن أبـا حيـان فـسر في سـورة الأنبيـاء كلمـة ﴿ زُبُراً﴾ بعد قوله تعالى ﴿ وَتَقَطَّعُوا أَمْـرَهُمْ بَيْـنَهُمْ زُبُـراً ﴾[7]، إنمـا هـي في سـورة المؤمنين، وترك تفسيرها هناك[8]) ولك أن تقول لما قدر أبو حيـان كلمـة زبـرا في سورة الأنبياء بنى على أن القرآن يفسر بعضه بعضاً فـسرها فيهـا، واسـتغنى عـن تفسيرها ثانيـاً (وتبعـه علـى هـذا الـسهو) بـل علـى مـا ذكرنـا (رجـلان) يعـني

---

(1) في (س): في التفسير الكبير.
(2) الرحمن: 1 – 4 .
(3) في (س): وظاهر كلام المصنف يشعر.
(4) ساقط من جميع نسخ المخطوط.
(5) التفسير الكبير للإمام الرازي: 8/ 173.
(6) في (س) بزيادة: والله أعلم.
(7) المؤمنون: 53.
(8) البحر المحيط: 6/ 337، 338.

[تلميذه][1] شهاب الدين الحلبي، و تلميذه السفاقسي (لخصا من تفسيره إعراباً) اي: كل واحد منهما لخص إعراباً، لا أنهما اجتمعا على تلخيص إعراب [كما توهم][2] عبارته[3]، وأقول قد وقع مثل هذا السهو للمصنف، ومنه قوله في الباب الخامس: ونظيره قراءة من قرأ ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[4] بالرفع[5] بعد قوله تعالى ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾[6] فإن هذا من سورة الصافات ليس بعده قوله تعالى ﴿ وحور عين ﴾، وإنما هو بعد قوله تعالى ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾[7] في سورة الواقعة فحق القول من عاب عِيبَ.

(التنبيه الثالث: من الجمل ما جرى فيه خلاف، هل هو مستأنف أم لا؟ وله أمثلة:

أحدها: أقومُ من نحو قولك: إنْ قام زيد أقومُ، وذلك أن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، وأن الأصل: أقوم إن قام زيدٌ، وإن جواب الشرط محذوف[8]) [اعترض الرضي بأن هذين الوجهين مختصان بالضرورة][9] والأولى أن يقال: تغير عمل إن، وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه، فلما لم تعمل في الشرط، لم تعمل في الجزاء، فتكون جازمة لمعمول واحد وهو الشرط، تقديره: كما

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): كما قد يشعر به.

(3) في (س) بزيادة: كما قيل.
الدر المصون: 5/ 180، حاشية الشمني: 2/ 121.

(4) الواقعة: 24.

(5) قال الداني: حمزة والكسائي ﴿ وحور عين ﴾ بخفضهما، والباقون برفعهما.
التيسير في القراءات السبع: 160.

(6) الصافات: 45.

(7) الواقعة: 17.

(8) انظر الكتاب: 3/ 66، المقتضب: 1/ 371، 372.

(9) في (س): قال الرضي: وفيه نظر، لأنه إضمار الفاء، وكونه في نية التقديم مختصان بالضرورة.
الرضي: 4/ 180.

يجزم [معمولا واحداً][1] لَمْ، ولَمّا (ويؤيده) أي: يؤيد رأي سيبويه (التزامهم في مثل ذلك[2] كون الشرط ماضياً ﴾) ووجه التأييد ما مر من ضعف أداة الشرط عن جزم الجواب، فيتأتى فيه دعوى الاستئناف بنية التقديم، وقيل: إنه استقر من قواعدهم أن الجواب متى حذف لزم مجيء الشرط بصيغة الماضي، أو المضارع المقرون بـ لَمْ، ولا يجيء على خلاف ذلك إلا في الضرورة[3] (وينبني على هذا مسألتان:

أحدهما: أنه هل يجوز زَيداً إن أتاني أكرمهْ بنصب زيداً؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز زَيداً أكرمه ان أتانيْ، والقياس أن المبرد يمنعه[4]) حق العبارة والمبرد يمنعه وهو القياس (، لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط) [لضعف عمل أن فيه][5] (، فلا يفسر عاملا فيه) لما مر من أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا.

(والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف، هل يجزم أم لا؟) [وفيه][6] أن جملة الاستفهام جواب، فالفاء لازمة لا تترك إلا في الضرورة/، 1/291
وأن أم هنا معادلة لـهَلْ، وفيه كلام تقدم، وقد يدعي فيه الانقطاع (فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل، والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها) قيل: هذا ظاهر في أن الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل لها، وهو خلاف ما يأتي له من أن الجملة الواقعة

---

(1) ساقط من (س).
(2) في (س) بزيادة: اي: في مثل أقومْ في قولك: إن قام زيد اقومْ.
(3) حاشية الشمني: 2/ 122.
(4) قال المبرد: الا ترى انك لا تقول:زيداً إن يأت يكرمكْ المقتضب: 1/ 370.
(5) في (س): لضعف عمل إنْ عن العمل في المتقدم عليها.
(6) في (س): قيل الظاهر.

بعد الفاء جواباً لشرط جازم في محل جزم[1]، وقيل: بل هذا الكلام في أن الجملة الواقعة بعد الفاء المقدرة لها محل مع الفاء، وأن المحل لمجموع الفاء وما بعدها[2].

(الثاني: 'مذْ، ومنذْ وما بعدها في نحو: 'ما رأيته مذ يومانْ، فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال) من مفعول رأيت وفاعله (، وليس بشيء، لعدم الرابط) لما سيأتي من أن رابط الحال إما الواو، أو الضمير، أو أحدهما لفظاً أو تقديراً، فقول من قال: بل هو شيء إذ المعنى عند بعضهم 'بيني وبين لقائه يومانْ فالرابط بحسب المعنى موجود، ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقود ليس بشيء (، وقال الجمهور: مستأنفة جواباً لسؤال تقديره عند من قدر 'مذْ مبتدأ: ما أمد ذلك؟) قدره ابن السراج[3] (وعند من قدرها خبراً: ما بينك وبين لقائه؟) قدره الأخفش والزجاج[4].

(الثالث: جملة أفعال الاستثناء، 'ليسْ، و 'لا يكونْ، و'خلاْ، و'عداْ، 'حاشاْ، فقال السيرافي: حال) أي: كل واحد منها حال (، إذ المعني: قام القوم خالين عن زيدْ، وجوز) أي: السيراقي (الاستئناف[5]) في هذه الأفعال فلا محل لها بخلاف الأول، والأنسب لما نحن [فيه][6] أن يجعل الأمر بالعكس (، وأوجبه) أي: الاستئناف (ابن عصفور[7]، فإن قلت: 'جاءني رجال ليسوا زيداً [فالجملة صفة][8]) قيل: في إيراد هذا المثال نظر[9]، أما أولاً: فلأن رجالاً نكرة لا يستثنى منها، وأما ثانياً: فلأن اسم 'ليسْ الاستثنائية بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 122.

(2) حاشية الشمني: 2/ 122.

(3) الأصول في النحو: 2/ 137.

(4) قال السيوطي: والأخفش، والزجاج، والزجاجي: ظرفان خبرهما ومعناهما 'بينْ الهمع: 2/ 163.

(5) قال الأشموني: فقال السيرافي: على الحال، وهذا مشكل، لتصريحهم في غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالاً. شرح الأشموني: 2/ 273.

(6) في (س): بصدده.

(7) قال ابن عصفور: ويكون موضع 'خلاْ و 'عداْ، و'حاشاْ إذا كانت أفعالاً النصب على الحال. شرح جمل الزجاجي: 2/ 265.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) ينظر شرح التسهيل: 2/ 311.

لازم الحذف عند ابن مللك، وضمير مستتر عند غيره، وأما ثالثاً: فلأنه يلزم عن الأخبار بالجماعة عن بالواحد، ودفع بأن المصنف إنما أورده استطراداً لا أنه من جزئيات الاستثناء، قال ابن عصفور: أن الضمير الذي في ليسْ، ولا يكونْ إذا كان على حسب الاسم المتقدم له لم يكونا للاستثناء[1] (، ولا يمتنع عندي أن يقال: جاءني ليسوا زيدْ على الحال) يشعر بأنه [لا قائل به][2]، وقد قال ابن عصفور: إن كان الضمير الذي في ليسْ و لا يكونْعلى حسب الاسم المتقدم له في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، فالجملة صفة إن كان الاسم المتقدم نكرة، وحال أن كان معرفة[3].

(الرابع: الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله:

.... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ)

تقدم شرحه في حتىْ (فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزجاج وابن درستويه أنها في موضع جر بـ حتى[4]، وقد تقدم) في بحث حتىْ.

(الجملة الثانية: المعترضة بين شيئين) سواء أكانا مفردين، أو جملتين متصلتين معنى، وسواء كانت المعترضة جملة واحدة أو أكثر (لإفادة الكلام تقوية وتسديداً، أو تحسيناً، وقد وقعت في مواضع) هي سبعة عشر

(أحدها: بين الفعل و مرفوعه، كقوله:

شَجَاكَ أَظُنُّ/ رَبْعُ الظَّاعِنِيْنَا ....)[5] 291/ب

صدر بيت من الوافر عجزه:

---

(1) المقرب ومعه مثل المقرب: 240.

(2) في (س): لم يقل.

(3) المقرب ومعه مثل المقرب: 240.

(4) في (س) بزيادة: فلا تكون حتىْ حينئذ ابتدائية.

(5) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 806، المقاصد النحوية: 2/ 419، حاشية الدسوقي: 2/ 406، شرح ابيات المغني: 6/ 182.
الشاهد فيه: اعتراض جملة أظنْ بين الفعل والفاعل.

وَلَـمْ نَعْبَـأْ بِعَـذْلِ الْعَاذِلِيْنَـا[1]

أي: نلتفت ()، ويروى بنصب "ربع" على أنه مفعول أول، و"شجاك" مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه) [هذا إنما يتأتى على رأي من جوز إلغاء "ظن" بين الفعل ومرفوعه، لا على رأي من أوجبه][2]، واعترض بأنا لا نسلم أن شجاك فعل ومفعول، بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ خبره ربع[3]، واظن ملغي عن العمل على رواية الرفع، ومفعول أول مقدم، والربع مفعول ثان، وأظن عامل على رواية النصب[4] [والشجي الحزين][5]، والمعنى أن سبب حزنك ربع الأحباب المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خالياً منهم من لوعة الفراق، وهذا من قبيل الإسناد إلى السبب، أي: أحزنك الله عند رؤية الربع الخالى من الأحبة (وقوله:

وَقَـدْ أَدْرَكَتْنِـي والْحَـوادِثُ جَمَّـةٌ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ وَلاَ عُزْلِ)[6]

بيت من الطويل لرجل من بني دارم[7]، الحوادث نوازل الدهر، والجمة بفتح الجيم الكثرة، الأسنة جمع سنان، والضعاف جمع ضعيف صفة لقوم، لا سنة كما توهم، والعزل جمع أعزل وهو الذي لا سلاح معه[8] (وهو الظاهر في قوله:

---

(1) في (س) بزيادة: لم تعبا: لم تلتفت، يقال: ما عبات بفلان عبأ أي: ما باليت به، إلغاء أظن يجب عند الكوفيين، ويجوز عند البصريين، وتمسكوا بمثل هذا المصراع فإنه يروى برفع "ربع".

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: الظاعنينا.

(4) حاشية الشمني: 2/ 122.

(5) ساقط من (س).

(6) البيت من الوافر لرجل من دارم في شرح شواهد المغني: 2/ 807، حاشية الدسوقي: 2/ 407، وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 6/ 183، كتاب الشعر للفارسي: 440.
الشاهد فيه: قوله:"والحوادث جمة" حيث اعترضت الجملة بين الفعل وفاعله.

(7) في (س) بزيادة: أسرته بني عجل، فأطلقوه حين أنشدهم: فَقَد يُنْعِشُ اللهُ الْفَتَى بَعْدَ عَثْرةٍ وَتَصْطَنِعُ الْحُسْنَى سَرَاةُ بَنِي عِجْلِ.

(8) في (س) بزيادة: والواو المقرونة بالجملة الاعتراضية واو الاستئناف، وهي في الأصل مؤخرة عما هي معترضة بين أجزائه، فلما قدمت الجملة أبقيت بما كانت عليه.

أَلَـمْ يَأْتِيـكَ وَالأَنْبَـاءُ تَنْمِـي   بِمَـا لاَقَـتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيَـادِ

تقدم شرحه في الباء (على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن 'يأتي' و'تنمي' تنازعا 'ما'، فاعمل الثاني، واضمر الفاعل) العائد إلى 'ما' (في الأول، فلا اعتراض، ولا زيادة) لأن الباء تتعلق بـ'تنمي' (ولكن المعنى على الأول أوجه، إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا، وبغيره.

(الثاني: بينه وبين مفعوله كقوله:

وَبُـدِّلَتْ والـدَّهْرُ ذُو تَبَـدُّلِ   هَيْفاً دَبُوراً بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ)[1]

رجز لأبي النجم، والهيفاء بالفتح ريح حارة تأتي من قبل اليمن، وهي النكباء التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل، والصبا ريح مهبها المستوى مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار، والشمأل [بفتح الشين][2]، وسكون الميم، وفتح الهمزة لغة في الشمال، وهي ريح تهب من ناحية القطب وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو الاستعمال المشهور.

(والثالث: بين المبتدأ وخبره كقوله:

وَفِيهِنَّ وَالأَيَامُ يَعْثُـرْنَ بِـالْفَتَى   نَـوَادِبُ لاَ يَمْلَلْنَـهُ ونَـوائِحُ)[3]

بيت من الطويل لمعن بن أوس[4] وقبله:

---

(1) البيت لأبي النجم في شرح شواهد المغني: 1/ 450، خزانة الأدب: 2/ 391، الخصائص: 1/ 237، وبلا نسبة في لسان العرب: (ب. د. ل) 1/ 355.

(2) ساقط من (س).

(3) البيت لمعن بن أوس في خزانة الأدب: 7/ 261، شرح شواهد المغني: 2/ 808، الارتشاف: 2/ 373، الخصائص: 1/ 340، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 408.
الشاهد فيه: الاعتراض بين الفعل ومفعوله بجملة 'والدهر ذو تبدل'.

(4) في (س) بزيادة: الحضرمي.

رَأَيْتُ رِجَالاً يَكْرِهُونَ بَنَاتِهِمْ وَفِيهِنَّ لا تُكْذِبْ نِسَاءٌ صَوَالِحُ

ضمير يملله للندب المفهوم من النوادب (ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغي في نحو: زيد أظن قائم، وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام ﴿نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُورَثُ﴾[1]) وبحث الاختصاص يأتي في الجهة الرابعة، وما ذكره هنا يخالف ما قاله الرضي: بأن جملة الاختصاص في محل نصب على الحال[2]، وقد وَفَّقَ من قال: إنها معترضة[3] أراد بحسب الحقيقة، ومن قال إنها/ حالية أراد بحسب المعنى[4] (وقول الشاعر: 292 /أ

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقْ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ)[5]

وبعده[6]:

إنْ تُقْبِلُوا نُعَانِقْ وَنَبْسِطُ النَّمَارِقْ
أوْ تُدْبِرُوا نُفَارِقْ فِرَاقَ غَيْرِ وامِقْ

هذا من منهوك الرجز، إلا أنه دخله القطع، والخبن شذوذاً، قالته هند بنت عتبة زوجة أبي سفيان قبل إسلامها في يوم أحد، تحرض به المشركين على

---

(1) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿لا نورث وما تركنا صدقة﴾: 12 /62.

(2) الرضي: 1/ 431.

(3) في (س) بزيادة: جملة.

(4) حاشية الشمني: 2/ 123.

(5) البيت لهند بنت عتبه في حاشية الدسوقي: 2/ 409، شرح شواهد المغني: 2/ 809، شرح أبيات المغني: 6/ 188، حاشية الشمني: 2/ 123.

(6) في (س) بزيادة:

الْمِسْكُ فِي الْمَفَارِقْ والدُّرُّ فِي الْمَخَانِقْ

قتال الرسول صلى الله عليه وسلم[1]، وقيل: قالته هند بنت طارق بن بياضة الأيادية في حرب الفرس لأياد، فتمثلت به امرأة في وقيعة أحد ذكره السيوطي[2] (وأما الاعتراض بـ"كان" الزائدة في نحو قوله:"أو نبي كان موسى[3]) [وفي المساعد][4] كقول أبي أمامة الباهلي:"يا نبي كان آدم[5] (فالصحيح أنها لا فاعل لها، فلا جملة[6]) [قال ابن عقيل: إسنادها إلى الضمير لا يمنع الزيادة كقوله:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ][7]

(الرابع: بين ما أصله المبتدأ والخبر، كقوله:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا)[8]

بيت من الطويل، شطت بعدت، والنوى جهة القصد من السفر (وذلك) الاعتراض ثابت (على تقدير "أزورها" خبر "لعل"، وتقدير الصلة المحذوفة، أي: التي

---

(1) في (س) بزيادة: أرادت بطارق النجم.

(2) شرح شواهد المغني: 2/ 810.

(3) في (س) بزيادة: قال ابن مالك في شرح التسهيل: تختص زيادة "كان" بين المسند والمسند إليه. شرح التسهيل: 1/ 360، 361.

(4) ساقط من (س).

(5) المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 268.

(6) في (س) بزيادة: احترز به عن قول من قال: إنها عاملة في ضمير الفاعل.

(7) ساقط من (س).
المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 269، 270.
سبق تخريج البيت في مبحث.

(8) البيت للفرزدق في خزانة الأدب: 5/ 464، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 810، شرح أبيات المغني: 6/ 191. والشاهد فيه: الإعتراض بالجملة بين لعل وخبرها.

أقول: لَعلي) [احترز بذلك عن عكس ذلك كما يأتي في الموضع الثامن][1] (وكقوله:

لَعَلَّكَ ـ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ ـ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ)[2]

بيت من الطويل لمحمد بن بشر الخارجي[3]، القلوص بفتح القاف الشابة من الإبل، والبدا انتقال الرأي من شيء إلى شيء، والأولى تقديم هذا البيت[4] (وقوله:

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لاَ تَنْفَعُ هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْماً وَأَمْرِي مُجْمَعُ)[5]

رجز[6]، والمنى جمع مُنْيَة وهي التمني، وغدا هنا تام، والجملة بعده حال من ضميره[7]، أو ناقص والجملة خبر لكنْ، واقتران الخبر بالواو قليل (إذا قيل لأن جملة الاستفهام خبر) عن اسم ليت (على تأويل شعري بمشعوري، لتكون

---

(1) في (س): أما تقدير أزورها صلة، وتقدير خبر لعلْ محذوف فالاعتراض بين الموصول وصلته، كما سيأتي في الموضع الثامن.

(2) البيت لمحمد بن بشر في خزانة الأدب: 9/ 213، شرح شواهد المغني: 2/ 810، الأمالي الشجرية: 1/ 306، شرح أبيات المغني: 6/ 193، وبلا نسبة في الخصائص: 1/ 340.
والشاهد فيه: الاعتراض بين لعل وخبرها.

(3) في (س) بزيادة: من شعراء الدولة الأموية.

(4) في (س) بزيادة: ولعل إعادة الجار إشارة إليه.

(5) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 811، شرح أبيات المغني: 6/ 196، حاشية الشمني: 2/ 123، لسان العرب (ج. م. ع): 2/ 203. الشاهد فيه: جعل جملة الاستفهام خبر ليس.

(6) في (س) بزيادة: وبعده:

وَتَحْتَ رِجْلِي صَلْتَانٌ مَيْلَعُ

(7) في (س) بزيادة: والصلتان الشديد، والميلع السريع، وهما صفتا جمل.

الجملة نفس المبتدأ فلا يحتاج إلى رابط) الظاهر إلى ضمير فإن كونها نفس المبتدأ من الروابط كما سيأتي (، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي: موجود، أو إن لَيتَ لا خبر لها ههنا إذ المعنى: ليتني أشعر، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي عُلق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَان(1)

بيت من السريع لعوف بن محلم الشيباني(2)، حكي أنه دخل على عبد الله بن طاهر، فسلم عليه عبد الله فلم يسمع فأعلم بذلك فأنشد مرتجلاً:

يَا ابنَ الَّذِي دَانَ لَـهُ المَشْرِقَانِ؟ وَقَـدْ دَانَ لَـهُ المَغْرِبَانِ

إن الثمانين... البيت.

ترجمان كـعُنفوانْ، وزعفران، وريهقان المفسر للسان، وقد ترجمه عنه، والفعل يدل على أصالة التاء كما في القاموس(3)، وظاهر كلام الجوهري أنها زائدة(4) (وقول ابن هرمة(5)): اسمه/ إبراهيم(6) 292/ب

---

(1) البيت لعوف بن محلم في شرح شواهد المغني: 2/ 821، الأمالي الشجرية: 1/ 215، شرح أبيات المغني: 6/ 199، وبلا نسبة في حاشية الشمني: 2/ 123، شذور الذهب: 74.

(2) في (س) بزيادة: يشكو كبره وضعفه.
- ملحم الشيباني هو: أبو المناهل عوف بن محلم الخزاعي، احد العلماء الأدباء الرواة، شاعر مجيد من شعراء الدولة الهاشمية.
سمط اللآلي: 198 ، الأعلام: 5/ 96.

(3) القاموس المحيط: (ت. ر. ج. م): 4/ 94.

(4) الصحاح: (ر. ج. م) 2/ 1426.

(5) في (س) بزيادة: بفتح الهاء وسكون الراء.

(6) في (س) بزيادة: وفي القاموس هَرْمَةَ: آخر ولد الشيخ والشيخة، وشاعر.
القاموس المحيط: (ه. ر. م): 4/ 213.

إِنَّ سُـــلَيْمَى وَاللهُ يَكْلَؤُهَـــا   ظَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا)[1]

بيت[2] من المنسرح يكلؤها يحفظها، وظنت بخلت، ويرزؤها ينقـصها مـن باب علم (وقول رؤبة:

إِنِّـي وَأَسْـطَارٍ سُـطِرْنَ سَـطْرَا   لَقَائِلٌ يَا نَـصْرُ نَـصْرٌ نَـصْرَا)[3]

بيتان من مشطور السريع، أسطار قسم مجرور بالواو جمع سَطَر بفتحـتين، وهو الخط، وسُطرن مجهول صفة أسطار، وسطرا مفعـول مطلـق، ونـصر الثالـث بمعنى العطاء[4]، والأول منادى، والثاني تأكيـد علـى اللفـظ، وروي بالـضم بـلا تنوين، وفيه زحاف الخبن، وأنشده الجوهري بنصب الأخيريـن[5]، فقيـل: نـصب الثاني على المصدر، والثالث تأكيد أي: انصر نـصرا[6]، وقـال أبـو عبيـدة: نـصر المنادى نصر بن سيار أمير خرسان، ونصر الثاني حاجبه، ونـصب علـى الإغـراء،

---

(1) اليت لإبراهيم بن هرمة في شرح شواهد المغني: 2/ 826، حاشية الشمني: 2/ 123، الأمالي الشجرية: 1/ 215، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 411، لسان العرب: (ك. ل، أ) 7/ 702.

(2) في (س) بزيادة: واحد المقفى.

(3) اليت لرؤبة في الخزانة: 2/ 219، شرح المفصل: 2/ 3، شرح شواهد المغني: 2/ 812، الصحاح (س. ط. ر) 1/ 595، ولذي الرمة في شذور الذهب: 440.
الشاهد فيه: اعتراض 'وأسطار سطرن سطراً بين اسم إن وخبرها.

(4) في (س) بزيادة: ونصر.

(5) الصحاح: (س. ط. ر) 1/ 595.

(6) قال السيوطي: قال الأصمعي: معنى هذا أن قوله: 'يا نصر نصرٌ نصراً إنما يريد به المصدر، أي: انصرني نصراً.
شرح شواهد المغني: 2 / 813.

يريد يا نصر عليك نصرا، وقال الزجاج: نـصر الحاجـب بالـضاد المعجمـة ذكـره السيوطي[1].

(وقول كثير:

وَإِنِّـي وَتَهْيَـامِي بِعَـزَّةَ بَعْـدَمَا ... تَخَلَّيْـتُ مِمَّـا بَيْنَنَـا وَتَــخَلَّتِ
لَكَالْمُرْتَجِي ظِلَّ الْغَمَامَةِ كُلَّمَا ... تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتِ)[2]

بيتان من الطويل[3]، التهيام بفتح التاء مصدر[4] بمعنى الهيـام وهـو سـببه الجنون من العشق، وتخلت بالخاء المعجمة[5]، وتبوأ اتخذ مبـاءه أي: منـزلا، ومـن للتعليل أي: كلما اتخذ لتلك الغمامة منزلاً لأجل مقيلة أي: قيلولـة وقـت الحـر، اضـمحلت تلك الغمامة وذهبت (قال أبو على: تهيامي بعزةْ جملـة معترضـة بـين اسم إنْ وخبرها[6]) فالاعتراض حينئذ بجملة اسمية خبرية[7] (، وقال أبو الفـتح: يجوز أن تكون الواو للقسم، كقولك: أني وحبك لضنين بكْ فتكون الباء متعلقـة بالتهيام لا بخبر محذوف[8]) والاعتراض بجملة فعلية قسمية.

---

(1) شرح شواهد المغني:2/ 812.

(2) البيتـان لكـثير عـزة في ديوانـه: 71 ، خزانـة الأدب: 5/ 214، شـرح شـواهد المغـني: 2/ 812، الأمـالي الشجرية: 2/ 107، الخصائص: 1/ 340.
والشاهد فيه: اعتراض جملتي ونهيامي بعزة، وتخلت بين اسم إن وخبرها.

(3) في (س) بزيادة: لكثير عزة.

(4) في (س) بزيادة: للمبالغة.

(5) في (س) بزيادة: تخلت تنحت.

(6) قال ابن جني: سألت أبا علي عن قول كثير: أني وتهيـامي.... البيـت فقلـت لـه: مـا موضـع تهيـامي مـن الإعراب؟ فأفتى بأنه مرفوع بالابتداء، وخبره بعزة على ما قدمنا آنفاً، وجعل الجملة التي هي تهيـامي بعـزة اعتراضـاً بين اسـم إن وخبرها.
سر صناعة الإعراب: 1/ 150.

(7) في (س) بزيادة: والواو اعتراضية.

(8) الخصائص: 1/ 340.

(الخامس: بين الشرط وجوابه نحو: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾[1]) فجملة ﴿ والله أعلم ﴾ [معترضة وتحتمل الحالية][2] (، ونحو: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾[3] ونحو: ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فاللهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُوا الْهَوَى ﴾[4] قاله جماعة منهم ابن مالك[5]، والظاهر أن الجواب ﴿ فالله أولى بهما ﴾) يعني[6] لفظاً وإلا فهو علة للجواب المحذوف أقيم مقامه، أي: فيشهد عليه كما قدره أبو حيان [لما سيذكره في حذف جملة جواب الشرط من أن الجواب مسبب عن الشرط فتامل][7] (وَلا يرد ذلك تثنية الضمير[كما توهموا][8]) قيل: وفيه مسامحة إذ الضمير لا يثني ولا يجمع (لأن أوْ هنا للتنويع،) والتقسيم، (وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نص عليه الأبدي، وهو الحق)، قال أبو البقاء: حكي عن الأخفش أن أوْ بمعنى الواو، فعلى هذا يكون الضمير في بهما عائد على غنيْ و فقير[9] (أما قول ابن عصفور: إن تثنية الضمير في الآية شاذة فباطل) [لما عرفت أنفاً من الحق][10] (كبطلان قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في ﴿ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ تُرْضُوهُ ﴾[11] وفي ذلك ثلاثة أوجه:

---

(1) النحل: 101.

(2) في (س): اعتراض بين الشرط وجوابه، قالوا: وتحتمل الحالية.

(3) البقرة: 24.

(4) النساء: 135.

(5) شرح التسهيل: 2/ 376.

(6) في (س) بزيادة: إنه الجواب.

(7) في (س): إذ لا بد من كون الجواب مسبباً عن الشرط لما سيجيء في الخاتمة من أن التحقيق إن من حذف الجواب مثل ﴿ من كان يرجو لقاء الله ﴾ اي: فليبادر العمل ﴿ فإن اجل الله لآت ﴾ لأن الجواب سبب عن الشرط.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 317.

- الأبدي هو: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم الأبدي، كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه، والوقافين على غوامضه، ت(680) هـ.
بغية الوعاة: 2/ 199.

(10) في (س): لما تقدم من ان أوْ للتنويع، وان حكمها وجوب المطابقة.

(11) التوبة: 62. المقرب: 258.

أحدها: أن ﴿ أحق ﴾ خبر عنهما، وسهل إفراد الضمير أمران: معنوي وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله صلى الله عليه وسلم) قال التفتازاني: في قوله تعالى ﴿ يُخَـٰدِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾[1] وحد ضمير يرضوه دلالة على أن المقصود إرضاء الرسول، وإنما ذكر الله لإفادة قوة اختصاص/ الرسول به، 1/293
وكونه بمكان منه[2] (وبالعكس ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾[3] [يعني بدليل هذه الآية][4] (، ولفظي وهو تقديم إفراد أحقّ، ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من ألْ والإضافة واجب الإفراد نحو: ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ ﴾[5] ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾[6] إلى قوله تعالى ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم ﴾) حيث لم يثن أحب في الآية الأولى، ولم يجمع في الثانية.

(الثاني: أن ﴿ أحق ﴾ خبر عن اسم الله سبحانه، وحذف مثله خبراً عن اسمه صلى الله عليه وسلم، أو بالعكس) تقدم هذا في إن المصدرية.

(الثالث: ﴿ أَن يُرْضُوهُ ﴾ ليس في موضع جر أو نصب بتقدير: بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلا من أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى: إرضاء الله وإرضاء رسوله أحق من إرضاء غيرهما) قيل: يلزم عليه حذف البدل، وهو محل نظر فينبغي تحريرالنقل فيه[7]، وأقول صرح المصنف في[8] الحال بأن خبر الموصول في قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾[1] هو

---

(1) البقرة: 9.
(2) حاشية السعد على الكشاف: 1/30.
(3) الفتح: 10.
(4) في (س): لأن الله تعالى هو المقصود ببيعة الرسول صلى الله عليه وسلم.
(5) يوسف: 8.
(6) التوبة: 24.
(7) حاشية الشمني: 2/ 124.
(8) في (س) بزيادة: حذف.

أَوْلِيَاءَ﴾[1] هو القول المحذوف، أو الخبر أن الله يحكم، وجملة القول المحذوف حال، أو بدل من الصلة موافقاً لما في الكشاف[2].

(السادس: بين القسم وجوابه كقوله:

لَعَمْـرِي وَمَـا عَمْـرِي عَلَـيَّ بِهَـيِّنٍ لَقَـدْ نَطَقَـتْ بُطْـلاً عَلَـيَّ الأَقَـارِعُ)[3]

بيت من الطويل للنابغة الذبياني[4]، عمر يعمر من باب تعب، عُمر بفتح العين وضمها طال عمره، وتدخل لام القسم على المصدر المفتوح، وعلى متعلق بهين، قدم للوزن لا للاختصاص، والبطل وزان الشغل مصدر بطل الشيء إذا كان غير حق صفة محذوف أي: نطقاً بطلاً، مثل رجل عدل، والأقارع جمع أقرع فاعل نطقت، وبتعديته بـ'على' لتضمنه معنى أضرت(وقوله تعالى ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ ﴾[5] الأصل: أقسم بالحق لأملأن، وأقول الحق، فانتصب الحق الأول بعد إسقاط الخافض بـ'أقسم' محذوفاً) قال أبو البقاء وسيبويه برفعه؛ لأنه لا يجوز حذف حرف القسم إلا مع اسم الله[6] (والحقَّ الثاني بأقول، واعترض بجملة 'أقول الحق'، وقدم معمولها للاختصاص، وقرئ برفعها بتقدير: فالحق قسمي، والحق أقوله[7]) يعني بتقدير الخبر في الأول، والعائد في الثاني،

---

(1) الزمر: 3.

(2) حاشية الشمني: 2/ 124، الكشاف: 4/ 37.

(3) البيت لنابغة الذبياني في ديوانه: 85، شرح شواهد المغني: 2/ 816، الكتاب: 2/ 71، خزانة الأدب: 2/ 447، شرح أبيات المغني: 6/ 210.
الشاهد فيه: الاعتراض بين القسم وجوابه بجملة، 'وما عمري علي بهين'.

(4) في (س) بزيادة: قال الفيومي.
المصباح المنير: (ع. م. ر) 228.

(5) ص: 84، 85.

(6) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 316.

(7) قرأ بالرفع حمزة وعاصم، وباقي السبعة بالنصب.الوافي في شرح الشاطبية: 353.

واستبعده أبو البقاء (وبجرهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيداً، كقولك: والله والله لأفعلن، وقال الزمخشري: جرّ الثاني على أن المعني وأقول و الحق، أي: هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية[1]) كأنه حاصل في الكشاف، ونصبه الحق أقول أي: ولا أقول إلا الحق على حكاية لفظ المقسم به، [وفي الكشف][2] أراد أن الحق أقول منصوب؛ لكنه لما حكي كسر كقولهم "دعني من تمرتان في جواب ألك تمرتان؟ قيل: إن الحصر على قراءة النصب جاء من تقديم المعمول، فمن أين استفيد على قراءة الجر، وأجيب بأن الجر على القسم، والقسم في المعنى يفيد الحصر[3] (قال: هو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب انتهى[4].

وقرئ برفع الأول ونصب الثاني[5]، قيل: أي: فالحق قسمي، أو فالحق مني، أو فالحق أنا) فالحق اسم من أسمائه تعالى على التقدير الثالث، [ومقابل][6] للباطل على الثاني، ويحتمل لهما على الأول (والأول أولى،/ ومن ذلك) الموضع 293/ب السادس (قوله تعالى: ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾[7] الآية) فإن اقسم قسم جوابه ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾[8] وما بينهما اعتراض.

(السابع: بين الموصوف وصفته كالآية،) [الواقعة في الواقعة][9] (فإن فيها اعتراضين: اعتراضا بين الموصوف وهو ﴿ قسم ﴾ وصفته وهو ﴿ عظيم﴾ بجملة ﴿ لو تعلمون ﴾، واعتراضاً بين ﴿ أقسم بمواقع النجوم ﴾) إشارة إلى أن لا زائدة

---

(1) الكشاف: 4/ 34.
(2) في (س) بزيادة: قال صاحب الكشف.
(3) حاشية الدسوقي: 2/ 415.
(4) الكشاف: 4/ 34.
(5) النشر في القراءات العشر: 2/ 271.
(6) في (س): نقيض.
(7) الواقعة: 75.
(8) الواقعة: 80.
(9) ساقط من (س).

(وجوابه هو ﴿ إنه لقرآن كريم ﴾ بالكلام الذي بينهما) وهو ﴿ إِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[1] (، وأما قول ابن عطية: ليس فيهما إلا اعتراض واحد وهو ﴿ لو تعلمون ﴾ لأن ﴿ إنه لقسم عظيم ﴾ توكيد لا اعتراض[2] فمردود؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان) بل التوكيد معنى الاعتراض وفائدته [كما قال الحلبي: حتى جعله الطيبي شرطاً][3]، [وقال التفتازاني معرضا: وأما اشتراط كونه للتأكيد فمما لم نسمعه][4] (وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض.

والثامن: بين الموصول وصلته كقوله:

ذاكَ الَّذِي وَأَبِيْكَ يَعْرِفُ مَالِكاً   وَالحَقُّ يَدْمَغُ تُرُهَاتِ الْبَاطِلِ)[5]

بيت من الكامل لجرير، وأبيك قسم معترض بين الذي وصلتها وهو 'يعرف'، ومالكا مفعوله، ويروى مالك على أنه فاعل يعرف، والعائد محذوف، والحق مبتدأ خبره 'يدفع'، والترهات جمع ترهة [وهي الكذب][6] (ويحتمله) أي: الاعتراض بين الموصول وصلته (قوله:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي   ....)

---

(1) الواقعة: 76.

(2) المحرر الوجيز: 5/ 251.

(3) ساقط من (س).
الدر المصون: 6/ 267.

(4) في (س): لكن التفتازاني انكر اشتراطه كونه تأكيد.

(5) البيت لجرير في ديوانه: 356، شرح شواهد المغني: 2/ 817، شرح أبيات المغني: 6/ 192، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 416، لسان العرب: (ت. ر. ه) 1/ 608.
الشاهد فيه: الاعتراض بجملة القسم بين الصلة والموصول.

(6) في (س): كقبره، وهي للطريق الصغيرة المتشعبة من الجادة.

البيت تقدم شرحه آنفاً (وذلك على تقدير الصلة أزورهـا وتقـدير خـبر لعلّ محذوفاً، أي: لعلي أفعل ذلك.

والتاسع: بين أجزاء الصلة) [فيه مـسامحة][1] والظـاهر بـين الـصلة ومـا عطفت عليها؛ لأن المعطوف على الصلة صلة[2] (نحو: ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾[3] الآيات[4]؛ فإن جملة ﴿ ترهقهم ذلة﴾ معطوفة على ﴿ كسبوا السيئات ﴾ فهي مـن الـصلة، ومـا بينهمـا اعـتراض بُـيِّنَ بـه قـدرُ جزائهم، وجملة ﴿ مَا لَهُم مِّنَ اللهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾[5] خبر، قاله ابن عصفور[6]، وهـو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿ ترهقهم ﴾ لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صـلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات) [وعلل أبو البقاء][7] ذلك لأن المستقبل لا يعطف على الماضي، فإن قيل: هو بمعنـى الماضـي فـضعيف أيضاً، وقيل: الجملة حال[8] (ثم إنه) أي: كون ما لهم من الله خـبراً، ومـا بينهمـا اعتراضا (ليس بمتعين، لجواز أن يكون الخبر ﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾ فـلا يكـون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفـي كمـا ذكـر، ومـا قبلـها جملتـان معترضتان) يعني ﴿ جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة ﴾ (، وأن يكون الخبر ﴿ كَأَنَّمَا

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: لا جزء صلة.

(3) يونس: 26، 27.

(4) في (س) بزيادة: آخرها ﴿ ما لهم من الله من عاصم كأنما أغشيت وجوههم قطعاً مـن اليـل مظلمـاً أولئك أصحـب النار هم فيها خـلدون ﴾.

(5) يونس: 27.

(6) قال ابن عصفور: ومثال التبيين قوله تعالى ﴿ والذين كسبو السيئت جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة ﴾، وترهقهم ذلة من كمال الصلة؛ لأنه معطوف على كسبوا، وفصل بينـه وبـين الموصـول بقولـه: جـزاء سـيئة بمثلها، وهي جملة من مبتدأ وخبر، والباء زائدة في الخبر، لأن فيه تأكيد لقوله تعالى ﴿ وترهقهم ذلة ﴾ الا ترى أن جزاء السيئة بمثلها من رهوق الذلة لهم.
شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1/ 188.

(7) في (س): قال ابو البقاء هذا ضعيف.

(8) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 517.

أغْشِيَتْ ﴾[1] فالاعتراض بثلاثة جمل) ثالثها جملة النفي (أو ﴿ أولئِكَ أصْحَابُ النَّار ﴾[2] فالاعتراض بأربع جمل) ربعها جملة ﴿كأنما اغشيت ﴾ (ويحتمل وهو الأظهر أن ﴿ الذين ﴾ ليس مبتدأ بل معطوفاً على الذين الأولى، أي: ﴿ لِلَّذِيْنَ أحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾[3]، ﴿ واللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها ﴾، فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى/ قوله تعالى ﴿مَنَ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى الَّذِيْنَ عَمِلُوا السَّيِّئاتِ إلاَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[4] وفي اللفظ قولهم: في الدار زيد وفي الحجرة عمرو، وذلك[5] 294/أ
من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش) تقديمه يشعر بترجيح مذهبه، وقد صرح في الباب الرابع [بأنه الحق][6] (وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين[7]) عطف على من العطف؟؟ (ومما يرجح هذا الوجه) أي: عطف الذين على الذين (أن الظاهر أن الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء) وهذا لا يعارض ما تقدم في الباء من أن الأولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف لنا ذكرنا هنالك (فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر، أي: واقع، قاله أبو البقاء[8]) [ويحتاج إلى تقدير رابط أي: منهم واقع][9] (أو لهم، قاله الحوفي، وهو أحسن؛ لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو الذين[10]) [لأنه دل على

(1) يونس: 27.
(2) يونس: 27.
(3) يونس: 27.
(4) القصص: 84.
(5) في (س) بزيادة: أي: في الدار زيد.
(6) في (س): فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو وقوله.
(7) البحر المحيط: 5/ 148.
(8) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 517.
(9) ساقط من (س).
(10) في (س) بزيادة: فإن الرابط على تقدير الحوفي ضمير مجرور باللام، وعلى تقدير أبو البقاء محذوف تقديره: جزاء سيئة بمثلها منهم واقع.

تقدير لهم قوله تعالى ﴿ للذين احسنوا ﴾ حتى يشاكل هذه الآية بهذه الآية][1]
(وعلى ما اخترناه) من عطف الذين على الذين (يكون 'جزاء' عطفاً على 'الحسنى')
وهو مبتدأ في المعنى خبره ﴿ الذين كسبوا ﴾ (فلا يحتاج إلى تقدير آخر) من خبر، و
رابط (وأما قول أبي الحسن، وأبي كيسان إن ﴿بمثلها﴾ هو الخبر، وإن الباء زيدت
في الخبر كما زيدت في المبتدأ في: 'بحسبك درهم' فمردود عند الجمهور[2]) لأن
زيادة الباء في الخبر في الإثبات نادر مع عدم الحاجة إليها (وقد يؤنس قولهما) على
بناء المفعول أي: يدفع وحشة ذلك الوجه، ويتقرب إلى القبول (بقوله تعالى
﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾[3]) بلا حرف الباء فإن سيئة خبر مؤخر، والخبر في
المعنى هو الصفة.

(والعاشر بين المتضايفين كقولهم: 'هذا غلام والله زيد') فإن والله جملة
قسمية معترضة بين غلام، وزيد (ولا أخا فاعلمْ لزيد) أخا مضاف إلى زيد وإلا
لقيل لا أخ بلا ألف، و'فاعلمْ' معترض بينهما، فمذهب الخليل والجمهور أنه
مضاف حقيقة باعتبار المعنى، واللام الظاهرة تأكيد للام المقدرة بين المضافين[4]،
وقال ابن الحاجب: الوجه أن يقال: إنه شابه المضاف فأعطي حكمه من إثبات
الألف[5] (وقيل: 'الأخ' وهو الاسم، والظرف الخبر، وأن 'الأخ' حينئذ جاء على لغة
القصر، كقوله: 'مكره أخاك لا بطل[6]) تقدم هذا المثل في اللام [المقحمة][1]،

---

(1) ساقط من (س).

(2) قال أبو حيان: وجوزوا في الخبر وجوهاً:
أحدها: أنه الجملة التي بعدها وهي 'جزاء سيئة بمثلها'، وجزاء مبتدأ، فقيل: خبره مثبت وهو 'بمثلها'، واختلفوا في الباء فقيل: زائدة قاله ابن كيسان.
البحر المحيط: 5/ 147، الارتشاف: 4/ 1705.

(3) الشورى: 40.

(4) حاشية الشمني: 2/ 124.

(5) شرح الرضي: 2/ 179.

(6) مجمع الأمثال للميداني: 3/ 401.

[المقحمة][1]، وقيل: أصله أن شخصاً رئى في موقف الحرب، وليس من رجال ذلك فقال: "مكرهاً أخاك لا بطل"[2] أي: إنني لم أشهد الحرب لكوني بطلاً شجاعاً، بل إكرهت على شهوده من غير اختيار مني (فهو كقولهم: "لا عصا لك".

الحادي عشر: بين الجار والمجرور كقوله: اشتريته بأرَى ألف درهم) بجر الف بالباء، وأرى بمعنى أظن [معترض بينها][3].

(الثاني عشر: بين الحرف والناسخ وما دخل عليه، كقوله:

كَـأنَّ وَقَـدْ أتـى حَـولٌ كَميـلُ ... أثافِيهَـا حَمَامَـاتٌ مُثُـولُ)[4]

294 / ب بيت من الوافر لأبي الغول الطهوي، والحول السنة، والكميل/ الكامل، والأثافي جمع أثفية بضم الهمزة وكسرها مع تشديد الياء، وهى الحجر يوضع عليه القدر، وتشدد الياء في الجمع، وتخفف كما في البيت، والمثول ضد يطلق على المنصَّبات، والملتصقات بالأرض وصف الحمامات بها على إرادة الطائر (كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها)[5] بناء على ما جوزه الجمهور من تقديم الحال المصدرة بالواو، وقد منعه المغاربة[6] (، وهو اسم "كأنَّ" على حد الحال في قوله:

كَـأنَّ قُلُـوبَ الطَّيْـرِ رَطِبـاً وَيَابِسـاً ... لَدَى وَكْرِهَا العِنَّابُ وَالحَشَفُ البَالِي)

---

(1) في (س): الزيادة.

(2) حاشية الشمني: 2/ 124.

(3) ساقط من (س).

(4) البيت لأبي الغول الطهوي في حاشية الدسوقي: 2/ 419، شرح شواهد المغني: 2/ 818، الدرر اللوامع: 1/ 567، وبلا نسبة في الهمع: 2/ 265، لسان العرب: (ث. ف. ا) 1/ 682. الشاهد فيه: الاعتراض بجملة "وقد أتى حول كميل" بين "كأنَّ" واسمها.

(5) في (س) بزيادة: قيل.

(6) حاشية الشمني: 2/ 124.

تقدم شرحه في لام المستغاث.

(الثالث عشر: بين الحرف وتوكيده، كقوله:

لَيْـتَ وَهَـلْ يَنْفَـعُ شَـيْئاً لَيْـتُ ... لَيْتَ شَـبَاباً بُـوعَ فَاشْـتَرَيْتُ)[1]

رجز عزي إلى رؤبة، قال العيني: لم يثبث، وليت للتمني، وليت الثالث تأكيد له، وليت الثاني فاعل، ينفع معترض بينهما، وهل للنفي، وشباباً اسم ليت الأول خبرها بوع مجهول باع لغة في بيع[2].

(الرابع عشر: بين حرف التنفيس والفعل، كقوله:

وَمَا أدري وَسَوْفَ إخَـالُ أدري ... أَقَــومٌ آلُ حِــصْنٍ أمْ نِــسَاءُ)

تقدم شرحه في أمْ (وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن سوفْ وما بعدها اعتراض بين أدريْ، وجملة الاستفهام) وكأنه أدرج هذا في الموضع الثاني، وإلا لزاد مواضعَ الاعتراض على سبعة عشر.

(الخامس عشر: بين قدْ والفعل، كقوله:

أخَالِدُ قَدْ واللهِ أوْطَـأتَ عَـشْوَةً ... .)

تقدم شرحه في قد.

(السادس عشر: بين حرف النفي ومنفيه، كقوله:

وَلاَ أرَاهَــا تَــزَالُ ظَالِمَــةً ... .)[3]

---

(1) البيت لرؤبة في المقاصد النحوية: 2/ 524، شرح شواهد المغني: 2/ 819، الدرر اللوامع: 1/ 566، وبلا نسبة في شرح المفصل: 7/ 70، أوضح المسالك: 1/ 223.

(2) المقاصد النحوية: 2/ 254.

(3) البيت لإبراهيم بن هرمة في شرح شواهد المغني: 2/ 826، خزانة الأدب: 9/ 237، شرح أبيات المغني: 6/ 221، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 421.

الشاهد فيه: اعتراض جملة أراها بين لا النافية، وبين الفعل تزال.

صدر بيت من المنسرح لابن هرمة [صرح به السيوطي، وغفل عنه شارح الجديد][1] عجزه:

.... تُحْـدِثُ لِـي نَكْبَـةً وَتَنْكَؤُهَـا

فكون زال ناقصة يدفع تسلط النفي على [راي][2]؛ لأنها لا تستعمل إلا بالنفي فيكون أرى متعرضاً بينهما (وقوله:

فَلاَ وَأَبِي دَهْمَـاءَ زَالَـتْ عَزِيـزَةً ....)[3]

.... عَلَى قَوْمِهَا مَـادَامَ لِلزَّنْـدِ قَـادِحُ

بيت من الطويل، وجملة وأبي قسمية معترضة بين لا وزالت.

(السابع عشر: بين جملتين مستقلتين، نحو ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَـرَكُمُ اللهُ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَـرْثٌ لَّكُـمْ ﴾[4] تفسير لقوله تعالى ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ ﴾) فيه مسامحة والمراد فأتوهن من حيث أمركم الله (أي: أن المأتي الذي أمركم الله به هو مكان الحرث، ودلالة) أي: إنما فسر بدلالة، وقبل، أي: قبل ذلك دلالة أي: ليدل (على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل لا محض الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة) هكذا

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): فعل الرؤية.

(3) البيت لتميم بن مقبل في خزانة الأدب: 9/ 237، شرح شواهد المغني: 2/ 820، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 421، الدرر اللوامع: 2/ 521.

الشاهد فيه: الاعتراض بين لا والفعل زالت.

(4) البقرة: 222، 223.

قال الخطيب[1]، ولعله بني على ما أجازه الزمخشري من أن قوله تعالى ﴿ وَلَو أَنَّ أَهْلَ القُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا ﴾[2] ثلاث جمل معترضات كما مر [فسقط الاعتراض بان][3] قوله تعالى ﴿ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ عطف على خبر إنَّ فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين وكذا الجواب عنه بأن الآية مثال لا دليل، لاحتمال أن تكون [هذه الجملة][4] خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة عطف على الجملة المستأنفة لا على خبر إن/ [5] (، ومثلها في ذلك) الاعتراض بأكثر من جملة (قوله تعالى ﴿وَوَصَّيْنَا 1/295
الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَ فِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾[6] ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾[7] فيمن قرأ بسكون تاء ﴿ وضعت ﴾) احترز به عن قراءة من قرأ بضم التاء[8] (إذ الجملتان المصدرتان بـإنيْ من قولها[9] عليها السلام، وما بينهما اعتراض، والمعنى: وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبت لها، وقال الزمخشري: هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[10]. انتهى[11]. وفي التنظير نظر؛ لأن الذي في الآية الثانية

---

(1) قال القزويني: ومما جاء بين كلامين، وهو أكثر من جملة أيضاً قوله تعالى ﴿ فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم ﴾ فإن قوله نساؤكم حرث لكمْ بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله. التلخيص في علوم البلاغة: 59، 60.

(2) الأعراف: 96.
الكشاف: 2/ 180.

(3) في (س): فلا يرد ما قيل.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: فعلى خلاف الظاهر.

(6) لقمان: 14.

(7) آل عمران: 36.

(8) قال الداني: وأبو بكر، وابن عامر ﴿ بما وضعت ﴾ بإسكان العين، وضم التاء، والباقون بفتح العين، وإسكان التاء. التيسير في القراءات السبع: 66.

(9) في (س) بزيادة: أي: من قول أم مريم.

(10) الواقعة: 76.

(11) في (س) بزيادة: قيل ولا يتعين ذلك لاحتمال أن يكون ﴿ وليس الذكر كالأنثى ﴾ في هذه القراءة من كلام أم مريم، ويكون المعترض جملة واحدة كما كان فيمن بضم التاء. الكشاف: 1/ 314.

اعتراضـان كـل منهمـا بجملـة[1]، لا اعـتراض واحـد بجملـتين) [كمـا في الآيـة الأولى][2] ﴿ والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى ﴾ اعـتراض واحـد وقـع ملتبساً بجملتين، وأجيب بأن الآية الثانية كذلك فإن مجموع جملتي ﴿ وإنه لقسم لو تعلمون ﴾ اعـتراض واحـد بـين القسم وجوابه، [ووقـوع إحـدى الجملـتين][3] اعتراضاً بين الخبر ونعته لا يخرج المجموع عن كونه اعتراضاً واحـدا بـين شـيئين[4] (وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَـصِيباً مِّـنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّـلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ واللهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللهِ وَلِيّاً وَكَفَى بِاللهِ نَصِيراً مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُـونَ الْكَلِـمَ ﴾[5] إن قـدر ﴿مِـنَ الذين هادوا ﴾ بياناً للذين أوتوا وتخصيصاً لهم) جواب أن محـذوف، أي: أن قـدر كذا تكون هذه الآية مثالاً للاعتراض بأكثر من جملـتين (إذا كـان اللفـظ عامـا في اليهود والنصارى، والمراد اليهود، أو بياناً لأعـدائكم، والمعـترض بـه علـى هـذا التقرير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمـل، وهـي والله أعلـم وكفـى بـالله مرتين، وأما يشترون ويريدون فجملتا تفـسير لمقـدر، إذ المعنـى: ألم تـر إلى قـصة الذين أوتوا، وإن علقت من بـنـصيراً مثـل ﴿ وَنَـصَرْنَاهُ مِـنَ الْقَـوْمِ﴾[6]، أو بخـبر محذوف على أن ﴿ يحرفون ﴾ صـفة لمبتـدأ محـذوف، أي: قـوم يحرفـون) وحـذف الموصوف بعد من التبعضية جائز، وإن كانت صفته فعلا(كقولهم: مِنَّا ظَعَـنَ وَمِنَّـا أَقَامَ، أي: فريق منا)[7] هذا مـذهب سـيبويه والفارسـي[8] (فـلا اعـتراض ألبتـة) فالذي ذكره المصنف في ﴿ من الـذين هـادوا ﴾ أربعـة أوجـه، وفيـه ثـلاث أوجـه

---

(1) في (س) بزيادة: مستقلة.

(2) في (س): كقوله تعالى.

(3) ساقط من (س).

(4) حاشية الشمني: 2/ 125.

(5) النساء: 44 - 46.

(6) الأنبياء: 77.

(7) في (س) بزيادة: أي: منای فريق.

(8) شرح التسهيل: 2/ 378.

أخر[1] كونه خبر المبتدأ محذوف وهو موصول صلة يحرفون أي: من الـذين هـادوا من يحرفون وهو قول الفـراء[2]، [وكونـه][3] خـبر لمحـذوف أي: هـم مـن الـذين هادوا، ويحرفون حال من ضمير هادوا[4] [وكونـه][5] حـالا مـن فاعـل يريـدون، وقيل: من أعدائكم[6] (وقد مر أن الزمخشري أجاز في سورة الأعراف الاعـتراض بسبع جمل على ما ذكره ابن مالك[7]، وزعم أبو على أنـه لا يعـترض بـأكثر مـن جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر[8]:

أَرَانِـــي وَ لاَ كُفْـــرَانَ للهِ آيَـــةً   لِنَفْسِيَ قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلِ)[9]

بيت من الطويل، أراني فعل متكلم من الرؤية العلمية مفعوله الثـاني قـد طالبت، وغير منيل مفعول طالبت، وهو اسم فاعل من أنال إذا أعطى، وجملـة لا 295/ ب
كفران لله معترضة، وكذا آية/ على أنه مفعول مطلق [المحذوف][10] أي: أديت آيـة لنفسي[11]، ومنعه أبو علي حيث قال: (إن آية وهي مـصدر أويـت لـه إذا رحمتـه

---

(1) في (س) بزيادة: أحدهما: أن الذين.
(2) معاني القرآن للفراء: 2/ 271.
(3) في (س): والثاني.
(4) في (س) بزيادة: فلا اعتراض أيضاً.
(5) في (س): والثالث.
(6) في (س) بزيادة: والفصل بينهما مسدد فلم يمنع الحال، ذكره أبو البقاء.
(7) شرح التسهيل: 2/ 378.
(8) البحر المحيط: 3/ 262.
(9) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 820، الحجة لأبي على: 3/ 337، شرح أبيات المغني: 6/ 225، الدرر اللوامع: 1/ 347.
الشاهد فيه: الاعتراض بأكثر من جملة.
(10) في (س): لفعل مقدر.
(11) في (س) بزيادة: بمعنى رحمت رحمة لها.

ورفقت به، لا ينتصب بـأويتُ محذوفة؛ لئلا يلزم الاعتراض بجملتين)[1] [قيل: لا يلزم من تقدير آية مصدراً لـأويتُ الاعـتراض بجملـتين لاحتمـال أن تكـون هـذه المقدرة مفعولا ثانياً لأراني، وقد طالبـت حـال مـن فاعـل أرى، أو مـن مفعولـه الأول فتأمل][2] (قال: وإنما انتصابه باسم لا) وهو كفران فتكون آيـة مفعـولا لـه بناء على أنه مقدر يعمل عمل فعله (أي: ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي، ولزمه[3] من هذا[4] ترك تنوين لاسم المطول) أي: المشابه المضاف (وهـو قـول البغـداديين اجـازوا لا طـالع جـبلاً أجـروه في ذلـك مجـرى المـضاف كمـا أجـري مجـراه في الإعراب[5]، وعلى قولهم يتخرج الحديث ﴿لا مانع لما أعطيـت ولا معطـي لمـا منعت﴾[6] وأما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكـن الروايـة إنمـا جـاءت بغير تنوين)[7] قيل: بل ويتخرج على قول البصريين أيضاً بأن يجعل مانع اسـم لا مفرداً مبنياً، والخبر محذوف أي: لا مانع مانع لما أعطيت، واللام للتقوية [فلـك أن تقول تتعلق، ولك أن تقول لا تتعلـق][8] وجـوز الحـذف ذكـر مثـل مـا حـذف، وحسنه دفع التكرار، وقد خرج المصنف الحديث على هذا في الجهة الثانية فقـال: إن جماعة علقوا اللام باسم لا، وذلك باطل؛ لأن اسـم لا حينئـذ مطـول فيجـب

---

(1) في (س) بزيادة: هذا ظاهر في منعه الاعتراض بجملتين مطلقاً، فسقط ما قيل لـيس في كلامه هذا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقاً لاحتمال أن يكون الباعث في هـذا البيـت على منعـه مـا يلـزم مـن تكـثير الأصـل وهـو الاعتراض والحذف.

(2) ساقط من (س).
حاشية الشمني: 2/ 125.

(3) في (س) بزيادة: أي: لزم أبا علي.

(4) في (س) بزيادة: التخريج.

(5) قال السـيوطي: وذهب البغداديون إلى جواز بنائه إن كان عاملا في ظـرف أو مجـرور نحـو: ﴿و لا جـدال في الحج﴾ بخلاف المفعول الصريح.
الهمع: 1/ 471.

(6) صحيح مسلم على شرح النووي، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صيغته: 5/ 75.

(7) حاشية الشمني: 2/ 125.

(8) ساقط من (س).

نصبه وتنوينه، وإنما التعليق بمحذوف إلا عند البغداديين، واعترض بأن[1] هذا مناف للحصر المفاد هنا بتقدم المعمول من قوله: وعلى قولهم[2] يتخرج، وأجيب بعد تسليم[3] ذلك أنه لا يريد بقوله يتخرج الحديث تخريجه مطلقاً اعتماداً على ما سيقوله في تلك الجهة، وإنما يريد تخريجه بقيد تعلق اللام باسم 'لا'، وذلك إنما هو على قول البغداديين، وأما على قول البصريين فيجب تنوينه[4] (وقد اعترض ابن مالك على قول أبي علي) يعني مذهبه أن الاعتراض لا يقع بأكثر من جملة[5] (بقوله تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً يُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾[6] وبقول زهير:

لَعَمْـرُكَ وَالْخُطُـوبُ مُغَيِّـرَاتٌ ... وَفِي طُـولِ الْمُعَاشَـرَةِ التَّقَـالِي
لَقَـدْ بَالَيْـتُ مَظْعَـنَ أُمِّ أَوْفَـى ... وَلَكِـنْ أُمُّ أَوْفَـى لاَ تُبَـالِي)[7]

بيتان من الوافر، لعمرك قسم، ولقد جوابه، واعترض بينهما بجملتين أحدهما: 'الخطوب مغيرات' أي: الأمور الشديدة موجبات لتغيير الإنسان عما كان عليه من الود والوفاء، والثانية: 'وفي طول المعاشرة التقالي' من القلى أي:

---

(1) في (س) بزيادة: جواز التعليق بمحذوف عند البصريين مناف للحصر.
(2) في (س) بزيادة: أي: على قول البغداديين.
(3) في (س) بزيادة: أن التقديم لإفادة الحصر.
(4) حاشية الشمني: 2/ 125.
(5) قال ابن مالك: وزعم أبو علي أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة، وليس بصحيح ما زعم، بل الاعتراض يكون بجملتين كثيراً، ومن ذلك قول زهير....... البيت.
شرح التسهيل: 2/ 378.
(6) النحل: 43، 44.
(7) البيتان لزهير في ديوانه: 50، شرح التسهيل: 2/ 378، شرح شواهد المغني: 2/ 821، شرح أبيات المغني: 6/ 227.
الشاهد فيه: الاعتراض بجملتين بين القسم وجوابه.

التباغض؛ لأن طولها موجب لملل المتعاشرين [وسامهما][1]، والمظعن مصدر ميمي من ظعن إذا سافر وارتحل، ومعنى البيت باليته عددته واكترثت به، وهو معتد بنفسه كما في البيت كذا قيل، وقد استعمل الباء الجوهري، والفيروزأبادي[2] (وقد يجاب عن الآية) سكوته عن البيت يشعر بأن الاعتراض به/ متوجه (بأن 296 / أ
جملة الأمر دليل الجواب عند الأكثرين، ونفسه عند قوم) هذا مذهب الكوفيين فإنهم يجيزون تقدم الجواب على الشرط فالتقدير. فأن كنتم لا تعلمون اسئلوا اهل الذكر[3] (فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة، وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف، أي أرسلناهم بالبينات) قاله ابن عطية، ثم حكى تعليقه بأرسلنا على نية التقديم أي: وما أرسلنا من قبلك بالبينات والزبر إلا رجالاً[4]، وفيه أوجه أخر:

أحدها: أنه متعلق بأرسلنا داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجال أي: وما أرسلنا إلا رجالا بالبينات ذكره الزمخشري، وضعفه أبو البقاء بما ذكره المصنف[5].

الثاني: إنه متعلق بـيوحي ذكره الزمخشري، وأبو البقاء[6].

الثالث: إنه متعلق بمحذوف حال من نائب الفاعل وهو إليهم.

الرابع: أن الباء زائدة، والبينات نائب فاعل ذكره أبو البقاء وضعفه الحلبي[7].

والخامس: إنه متعلق بـ ﴿ لا تعلمون ﴾ على أن الشرط في معنى التبكيت والإلزام، كقول الأجير: إن كنت عملت لك فأعطيني حقي ذكره الزمخشري[8].

---

(1) في (س): وسام المصاحبين.
(2) في (س) بزيادة: وقد سبق في همزة التقوية.
الصحاح: (ب. ل. ى) 2/ 1665، القاموس المحيط: (ب. ل. ى) 1/ 510.
(3) ينظر الارتشاف: 2/ 551، 552.
(4) المحرر الوجيز: 3/ 395.
(5) الكشاف: 2/ 583، التبيان في إعراب القرآن: 2/ 63
(6) الكشاف: 2/ 583، التبيان في إعراب القرآن: 2/ 63.
(7) الدر المصون: 4/ 328.
(8) الكشاف: 2/ 583.

والسادس: إنه متعلق بمحذوف جواباً لسؤال مقدر كانه قيل: بما ارسلوا؟، فقيل: بالبينات كذا قدره الزمخشري، وهو أحسن من تقدير أبي البقاء بـ'عثوا[1].

والسابع: إنه متعلق بمحذوف صفة لـ'رجال'، أي: متلبسين بالبينات ذكره الزمخشري، واستحسنه الحلبي[2]، وبهذا ظهر أن دعوى الوجوب من المصنف عجيبة، وإن أبطل بعض هذه الوجوه بقوله (لأنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان) هما في الآية 'رجالاً و'البينات'، ولابد من قيد بلا عطف لئلا ينتقض بنحو: ما قام إلا زيد وعمرو' فإنه جائز بالاتفاق، وأما إذا لم يكن ثمة عطف ففيه خلاف فمنعه جماعة منهم ابن مالك[3]، وأجازه جماعة منهم الزمخشري[4]، وبعضهم فصلوا فقالوا: إن كان المستثني منهما مذكورين، والمستثنيان بدلين جاز نحو: 'ما ضرب أحد أحداً لا زيد عمراً، وإلا لم يجز نحو: 'ما ضرب إلا زيد عمراً، 'ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً، 'ما ضرب أحد بشيء إلا زيداً كما قال الرضي[5] (، ولا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى نحو: 'ما قام إلا زيد'، أو مستثنى منه نحو: 'ما قام إلا زيداً أحد'، أو تابعاً له) أي: للمستثنى منه (نحو 'ما قام أحد إلا زيداً فاضل) هذا على غير مذهب الأخفش، وإلا فسيأتي في آخر هذا الباب أن الأخفش لا يجيز الفصل بين الموصوف، وصفته بـ'إلا'، وقيل: إن ما سيأتي حيث تكون الصفة واقعة في مركزها الأصلي نحو: 'ما مررت بأحد إلا قائم' بالجر فيمتنع، وأما حيث تكون الصفة مزالة عن مركزها فلا يضر كما نحن فيه[6].

(مسألة: كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحالية، ويميزها منها أمور:

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 63.
(2) الدر المصون: 4/ 328.
(3) شرح التسهيل: 2/ 292.
(4) الكشاف: 2/ 583.
(5) الرضي: 1/ 193.
(6) حاشية الشمني: 2/ 126.

أحدها: أنها تكون غير خبرية كالأمرية في ﴿ وَلاَ تُؤْمِنُوا إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُتِيتُمْ ﴾[1] كذا مثل ابن ملك وغيره[2]، بناء على أن ﴿ أن يؤتى أحد ﴾ متعلق بـ(تؤمنوا) وعكسه الزمخشري حيث قال/ : ولا تؤمنوا متعلق بقوله ﴿ أن يؤتى أحد ﴾[3]، قال التفتازاني: أي: 296 / ب
مرتبط به معنى عامل فيه لفظاً، أما بتقدير حرف الجر إن اعتبر فيه معنى الاعتراف أي: تعترفوا بأن يؤتي أحداً[4]، ولا تظهروا والتصديق بذلك، وأما بدونه بمعنى لا تظهروا تصديق أن يؤتى أحد (وأن المعني ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتي من كتب الله مثل ما أوتيتم) يعني أن الإيمان بمعنى التصديق مجازاً (وبأن ذلك الأحد يحاجونكم) يشير إلى أن يحاجونكم عطف حينئذ على تؤمنوا وأن فاعله ضمير أحد في معنى الجمع (عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم، إلا لأهل دينكم) وهم اليهود (لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين، فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله، فإذا قدره لأحد لم يضره مكرهم، والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء) قال التفتازاني: إما أن يكون أن يؤتىٰ معمولا لقوله لا تؤمنوا فلا يتم الكلام عند الاستثناء أولا فيتم عنده حينئذ ففي موضع أن يؤتيْ ثلاثة أوجه أن الهدى وانتصابه بمضمر أي: فلا تنكروا أن يؤتي أحد[5] (المراد ولا تظهروا الإيمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار، وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم كـعبد الله بن سلامْ ثم أسلم[6]، وذلك لأن إسلامهم كان أغيظ لهم، ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا

---

(1) آل عمران: 73، 74.
(2) شرح التسهيل: 2/ 377.
(3) الكشاف: 1/ 329.
(4) حاشية السعد على الكشاف: 123 /ب.
(5) حاشية السعد على الكشاف: 123 /ب.
(6) حاشية الدسوقي: 2/ 347.

فـأن تؤتيْ من كلام الله تعالى، وهو متعلق بمحذوف مؤخر، أي: لكراهية أن يؤتي أحد دبرتم هذا الكيد) وإنما قدره مؤخراً عن المعمول ليوافق قراءة ابن كثير، ولهذا قدره البيضاوي مقدماً[1]، وقيل: للاهتمام[2] (وهذا الوجه أرجح لوجهين:

أحدهما: أنه موافـق لقـراءة ابـن كـثير ﴿ أأنْ يـؤتى ﴾[3] بهمـزتين، أي: لكراهة أن تؤتي قلتم ذلك) قال البيضاوي: قراءة ابن كـثير ﴿ أأن يـؤتي ﴾ علـى الاستفهام للتفريع تؤيد الوجه الأول أي: لأنه أحد دبرتم[4].

(والثاني: أن في الوجه الأول عمل ما قبل إلاّ فيما بعدها، مع أنـه لـيس من المسائل الثلاث المذكورة آنفاً) يعني المستثني والمستثنى منه، والتابع له، وقد مـر أن ذلك جائز في غير هذه الثلاث أيضاً عند بعضهم، وكأنه أشار بهذا إلى تـرجيح الوجه الثاني، لكونه متفقاً عليه، ثم الأرجح هنا بمعنى الراجح فسقط الاعـتراض بأن المدعى أولاً إن الوجهين صحيحان، وإن الثـاني منهـا أرجـح مـن الأول فـلا يتأتى حينئذ تعليل ذلك بما أورده هنا؛ لأن مقتضاه بطلان الوجه الأول من حيـث اشتماله على المحذور الذي أشار إليه.

(وكالدعائية في قوله:

إنَّ الثَّمَـــــانِينَ وَبُلِّغْتَهَـــــا قَدْ أحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانْ)

تقدم شرحه قريباً، قيل: للممدوح، وبلوغ الثمانين فيه تأكيد لتحقيق مقالة الشاعر، لأنه إذا بلغ الثمانين صدقه في احتياج سمعه إلى ترجمـان، واعـترض بأنـه يوهمه الـدعاء عليـه بالـصيرورة إلى ضـعف سمعـه واحتياجـه إلى ترجمـان تأمـل (وقوله:

---

(1) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 3/ 70.
(2) حاشية الشمني: 2/ 126.
(3) النشر في القراءات العشر: 2/ 181.
(4) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 3/ 70.

إنْ سُــــلَيْمَى واللهُ يَكْلَؤُهَــــا   ضَنَّتْ بِشَيْءٍ / مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا) 297 / 1

تقدم شرحه أيضاً.

(وكالقسمية في قوله:

إنّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً)

تقدم شرحه أيضاً.

(و كالتنزهية في قوله تعالى ﴿ وَيَجْعَلُـونَ لِلَّـهِ الْبَنَـاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُـمْ مَّـا يَشْتَهُونَ﴾[1] كذا مثل بعضهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالى ﴿ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَ مَنْ يَغْفِرُ الـذُّنُوبَ إلاَّ اللهُ وَلَمْ يُصِرُّوا ﴾[2] كذا مثل ابن مالك[3].

فأما الأولى فلا دليل فيها إذا قدر لهم خبراً، و'ما' مبتدأ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقدر الكلام تهديداً كقولـك لعبـدك: 'لـك عنـدي مـا تختار' على صيغة الخطاب (تريد بذلك إيعاده أو التهكم به، بل) الدليل فيها (إذا قدر 'لهم' معطوفاً على ﴿ لله ﴾ و'ما' معطوفة على البنات، وذلك ممنوع في الظـاهر، إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب 'ظن'، و'فقد'، و'عدم' نحو: ﴿ فَلاَ تَحْسَبُنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ ﴾[4] فيمن ضم الباء[5]) علـى أن أصـله فلا يحسبونهم فحذف الواو لنون التأكيد، وفاصله ضـمير الـذين، وكـذا مفعولـه

---

(1) النحل: 57.

(2) آل عمران: 135.

(3) قال ابن مالك: وأسماؤه 'من'، و'ما'......... فيـتفهم بالأول عمن يعقل.
شرح عمدة الحافظ: 1/ 387.

(4) آل عمران: 188.

(5) قرأ بضم الباء، وياء الغيبة أبو عمرو، وابن كثير.
الوافي في شرح الشاطبية: 241.

الأول (ولمحو: ﴿ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى ﴾[1]، ولا يجوز مثل زيد ضربه تريد ضرب نفسه) تقدم هذا البحث في علىٰ إذا تقرر هذا (وإنما يصح في الآية العطف المذكور إذا قدر أن الأصل: ولأنفسهم، ثم حذف المضاف، وذلك تكلف، ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور، ولم يقدروا المضاف المحذوف، ولا يصح العطف إلا به[2]) وهذا ممنوع؛ لأن التابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في المتبوع (أما الآية الثانية فنصٌّ هو) أي: ابن مالك (وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي[3]، فالجملة خبرية، وقد فهم مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبية، وأن الحالية لا تقع إلا خبرية) أي: محتملة للصدق والكذب في أصلها، وأما في أصل الحالية فقد أخرجت عن قبول التصديق والتكذيب كما لا يخفى على الفطن اللبيب، قال الرضي: وجوب كونها خبرية، لأن الإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء، وأنت في الطلبية لست على يقين في حصول مضمونها، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون؟ وأما الإيقاعية نحو: بعتُ وطلقتُ فلا نظر إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل المقصود إيقاع مضمونها، وهو مناف لقصد وقت الوقوع[4]، ورد بأن التقييد لا يستدعي اليقين بالقيد بل يكفي مجرد الظن، وكأنه أراد التصديق[5]، قال ابن عقيل: دخل في قوله خبرية جملة الشرط، وفي البسيط: تقع جملة الشرط حالاً نحو: أفعل هذا إن جاء زيدٌ، فقيل:

---

(1) العلق: 7.

(2) معاني القرآن للفراء: 2/ 105، الكشاف: 2/ 587.

(3) قال ابن مالك: وتقع مَنْ موقع النفي كثيراً.
شرح عمدة الحافظ: 1/ 394.

(4) شرح الرضي: 2/ 40.

(5) في (س) بزيادة: وإنه ربما يكون اليقين بحصول المضمون لمجرد الطلب، وعلل المولى الجامي بأنه الحال بمنزلة الجزء ذي الحال، واجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والإنشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء، أقول مصداق هذا جواز وقوع الإنشاء حالا بالتأويل كما يقع خبر إنْ، وقد صرح السيد الشريف في حاشية المطول بوقوعه حالا مؤولة بالقول، وكذا المصنف في الجملة التفسيرية، تامل، واعترض بانه من أين فهم وإنما فهم أنها لا تقع طلبية، وهذا أعم من كونها لا تقع إلا خبرية، والأعم لا إشعار له بالأخص، وأجيب بانه أراد بالطلبية الجملة التي ليست بخبرية بدليل ما سبق من أن المعترضة تُمَيَّز عن الحالية باتيانها غير خبرية.
عصام الدين شارح الكافية: 132.

تلزم الواو، وقيل: لا تلزم وهو قول ابن جني[1]، [ورد المصنف بقول المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا؛ لأنها مستقبلة فلا تقول: جاء زيد أن يسأل يعطَ فإن أردت صحة ذلك جعلت الجملة خبراً لمن الحال له، فقلت: وهو أن يسأل يعط، فتكون الحال الجملة الاسمية[2]، قيل: انظر من أين فهم ذلك؟، وإنما فهم مما ذكره المصنف أن الحالية لا تقع طلبية وهما أعم من كونها لا تقع إلا خبرية، والأعم لا إشعار له/ بالأخص[3]، وأجيب بأنه أراد بالطلبية الجملة التي ليست بخبرية بدليل 297/ب قوله المعترضة تميز عن الحالية بأنها تأتي غير الخبرية][4] (وذلك الإجماع) [كأنه أراد إجماع البصريين، وإلا فقد][5] جوز الفراء وقوع الطلبية حالا نحو: تركت عبد الله قم إليهْ كما في المساعد[6]، وجوز البيضاوي[7] كون قوله تعالى ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[8] حالا من في اعبدوا[9]، واقتفي أثره [المولى][10] أبو السعود (، وأما قول بعضهم) وهو أمين الدين محمد بن علي المحلي العروضي مات سنة ثلاث وسبعون وستمائة[11] (في قول القائل:

اطْلُبْ ولاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ ....)[12]

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 43، البسيط:

(2) حاشية الشمني: 2/ 127.

(3) حاشية الشمني: 2/ 127.

(4) ساقط من (س).

حاشية الشمني: 2/ 127.

(5) ساقط من (س).

(6) قال ابن عقيل: فلا تقع الطلبية حالا، خلافا للفراء في تجويزه تركت عبد الله قم إليهْ، وتركته غفر الله لهْ على الحالية. المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 43.

(7) في (س) بزيادة: في سورة البقرة.

(8) البقرة: 21.

(9) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 2/ 16، 17.

(10) في (س): علامة الروم.

(11) بغية الوعاة: 1/ 192.

(12) البيت لبعض المولدين في شرح أبيات المغني: 6/ 228، المقاصد النحوية: 3/ 217، حاشية الدسوقي: 2/ 430، حاشية الشمني: 2/ 127.

صدر بيت من الرجز عجزه:

فآفــةُ الطّالِــبِ أنْ يَــضْجَرَا …. …. …. …. .

وبعده:

أمَــا تَــرَى الْحَبْــلَ بِتِكْــرارِهِ فِـي الـصَّخْرَةِ الـصَّمَّاءِ قَـدْ أثَّـرَ

[قال العيني: هو من شعر المحدثين فلا يحتج به إلا تمثيلاً][1] (إن الواو للحال، وإن لا ناهية، فخطأ، وإنما هي عاطفة، إما مصدر يُسْبَكُ من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق، أي: ليكن منكم طلب،وعدم ضجر، أو جملة على جملة، وعلى الأول ففتحة تضجر إعراب) بتقدير أن (ولا نافية، والعطف مثله في قولك: أتني ولا أجفوكْ بالنصب وقوله:

فَقُلْتُ ادْعِـي وَأَدْعُـوَ إنَّ أنْـدَى لِـصَوتٍ أنْ يُنَـادِيَ دَاعِيَـان)[2]

بيت من الوافر قال الزمخشري لربيعة بن جشم، وابن يعيش للحطيئة، وابن بري الدثار بن شيبان النمري، وبعضهم للأعشى [ذكره السيوطي][3]،[4] وادعو بالنصب بإضمار أنْ بعد واو الجمع في جواب الأمر، واندى اسم تفضيل من الندى وهو بُعْدُ ذهاب الصوت، يقال: فلان أندى صوتاً من فلان إذا كان

---

(1) ساقط من (س). المقاصد النحوية: 3/ 218.

(2) شرح شواهد المغني: 2/ 827، شرح المفصل: 7/ 35، المقاصد النحوية: 4/ 392، شرح أبيات المغني: 6/ 229، شرح ابن عقيل: الشاهد فيه: نصب ادعوْ في جواب الأمر بعد واو المعية.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: وقبله:

تقُــولُ خَلِيْلَتِــي لَمَّــا اشْــتَكَيْنَا سَــيُدْرِكُنَا بَنُــو القَــومِ الهِجَــانِ

بعيد الصوت، وهو اسم إنْ خبرها أن ينادي بكسر الدال، والصوت بكسر اللام صفة أندى.

(وعلى الثاني[1] فالفتحة للتركيب) أي: تركيب الفعل مع نون التأكيد[2] فتكون حركة بناء (والأصل: ولا تضجرنْ بنون التوكيد الخفيفة للضرورة، ولا ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى ﴿ وَاعْبُدُوا اللهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾[3].

الثاني:) من الأمور التي تميز المعترضة عن الحالية (أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس في قوله:

وَمَا أدْرِي وَسَوْفَ إخَالُ أدْرِي ....

وأما قول الحوفي في ﴿ إنِّي ذَاهِبٌ إلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾[4] إلى أن الجملة حالية فمردود) [وجعله سهوا في آخر هذا الباب][5] (وكلَنْ في ﴿ وَلَن تَفْعَلُوا﴾[6] وكالشرط في ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُم أن تُفْسِدُوا فِي الأرضِ ﴾[7] ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ألاَّ تُقَاتِلُوا ﴾[8] ﴿ وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إن كَانَ بِكُمْ أذىً مِنْ مَطَرٍ أوْ كُنتُمْ مَرْضَى أنْ تَضَعُوا أسْلِحَتَكُمْ ﴾[9] ﴿ إنِّيَ أخَافُ إنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[10] ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إن كَفَرْتُمْ يَوْماً ﴾[11] ﴿ فَلَوْلاَ إن كُنتُمْ

---

(1) في (س) بزيادة: أي: على كون الواو عاطفة جملة على جملة.
(2) في (س) بزيادة: الخفيفة.
(3) النساء: 36.
(4) الصافات: 99.
(5) ساقط من (س).
(6) البقرة: 24.
(7) محمد: 22.
(8) البقرة: 246.
(9) النساء:102.
(10) الأنعام: 15.
(11) المزمل: 17.

﴿غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾[1]، وإنما جاز لأضربنه إن ذهب وإن مكث؛ لأن) أي: مع إن (المعنى لأضربنه على كل حال[2]) إذ لا يصح تعليل لما فهم من الكلام، أي: لأنه لم يُرِدْ به معنى الشرط إذ لا يصح، [وقيل: اللام للتعليل/، وإذ تعليل 1/298 للتعليل معناه أن كلمة الشرط هنا تجردت عن معناها][3] (إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد) ولهذا جعل الزمخشري قوله تعالى ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾[4] حالا فقال: كأنه قيل مثل الكلب ذليلاً دائم الذلة لاهثاً في الحالتين، وإن هذه يسمونها بأن الوصلية والمتصلة[5].

(والثالث: أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا)[6]

بيت من الرجز، أن المخففة اسمها محذوف، أما ضمير شأن على رأي الجمهور، أو ضمير مخاطب للمأمور بالعلم على رأي سيبويه[7] أي: إنك

---

(1) الواقعة:86، 87. في (س) بزيادة: فهذه الجمل الشرطية معترضة لا حالية، قال المصنف في حواشي التسهيل نقلا عن المطرزي: أنه لا تقع جملة الشرط حالا لأنها مستقبله، فلا تقول جاء زيد إن يسأل يعط، فإن أردت صحة ذلك جعلت الجملة خبراً عن الحال له، وهو ان يسأل يعط، فتكون الحال جملة اسمية، قال: وبهذا التقرير يظهر لك خطأ من قال: وتدخل تحت قوله الخبرية جملة الشرط.

(2) في (س) بزيادة: فاللام بمعنى مع، وقوله.

(3) ساقط من (س).
حاشية الشمني: 2/ 128.

(4) الأعراف: 176.

(5) الكشاف: 2/ 220، 221.

(6) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 828، شرح أبيات المغني: 6/ 231، المقاصد النحوية: 2/ 313، حاشية الشمني: 2/ 128، الدرر اللوامع: 1/ 569.
الشاهد فيه: اعتراض جملة فعلم المرء ينفعه بين أعلم ومعموله.

(7) حاشية الدسوقي: 2/ 432، 433.

سوف يأتيك[1]، وهي سدت مسد مفعولي أعلم يعني أن المقدور آت لا محالة وإن تأخر زماناً بتقدير المقدر، وفيه تسلية وتسهيل للأمور[2] (وكجملة ﴿ فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾[3] في قول قد مضى) في الموضع الخامس[4] (وكجملة ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[5] الفاصلة[6] بين ﴿ فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً ﴾[7] وبين الجواب وهو ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ﴾[8] والفاصلة بين ﴿ وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾[9] وبين ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴾[10] وبين صفتها، وهي) أي: احدي الصفتين (﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾[11] في الأولى) والأخرى (﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ ﴾[12] في الثانية، ويحتملان) أي: ﴿مدهامتن ﴾ ﴿ حور مقصورات﴾ (تقدير مبتدأ؛ فتكون إما صفة، وإما مستأنفة) [قيل: فعلى الأول يتحقق الاعتراض بخلاف الثاني فتأمل][13].

(الرابع[14]: أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي:

يَا حَادِيَيْ عِيرِهَا وَأَحْسَبُنِي ... وَأُوجَدُ مَيْتاً قُبَيْلَ أَفْقِدُهَا
قِفَا قَلِيْلاً بِهَا عَلَيَّ فَلاَ ... أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدُهَا)[15]

---

(1) في (س) بزيادة: وجاعة في ﴿ أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ﴾.
(2) في (س) بزيادة: كل ما قدر.
(3) النساء: 135.
(4) في (س) بزيادة: في مواضع الاعتراض.
(5) الرحمن: 38.
(6) في (س) بزيادة: بالجر صفة جملة.
(7) الرحمن:37.
(8) الرحمن: 39.
(9) الرحمن:62.
(10) الرحمن: 70.
(11) الرحمن:64.
(12) الرحمن:72.
(13) ساقط من (س).
(14) في (س) بزيادة: من الأمور المميزة بين المعترضه والحالية.
(15) البيتان من المنسرح للمتنبي في ديوانه: 7، شرح أبيات المغني: 6/ 231.

تقدم شرحهما في بحث 'لا'[1]، والشاهد في 'وأحسبني' فإنها جملة معترضة لا حالية لامتناع دخول الواو [على المضارع المثبت الواقع حالاً، لكونه كاسم الفاعل لفظاً، ومقدراً به معنى][2] (قوله 'أفقدها' على إضمار 'أن') فلما حذف عاد الفعل إلى الرفع، وضمير لها للأغيد في مطلع القصيدة في قوله:

أهْــلاً بِــدَارٍ سَــبَاكَ أغْيَــدُهَا   أبْعَــدُ مَــا بَــانَ عَنْــكَ خُرَّدُهَــا

فالأغيد الناعم البدن، أراد به الجارية، وذكر اللفظ باعتبار الشخص، والخرد جمع خريدة وهي البكر(وقوله: 'أقلْ' يروى بالرفع) على أن 'لا' بمعنى 'ليس' (والنصب) على أنها لنفي الجنس والخبر محذوف.

(تنبيه: للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين) قال التفتازاني: في أول البقرة: وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام، وجوز بعضهم كونه في آخر الكلام[3] (و الزمخشري يستعمل بعضها كقوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾[4] يجوز أن يكون حالا من فاعل ﴿ نعبد ﴾، أو من مفعوله) يعني على التعريف أو الجمع (لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على ﴿ نعبد ﴾) فالعدول إلى الاسمية للدوام والثبات مع رعاية

---

(1) مبحث لا: 454.
تحقيق الطالب أبو عجيلة رمضان.

(2) في (س): على الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت.

(3) في (س) بزيادة: ولنا اشتراط كونه للتأكيد فمما لم نسمعه مخالفة لاصطلاحات النحويين، بسكون الحاء والتحريك غلط.
حاشية الشمني: 2/ 128.

(4) البقرة: 133.
الكشاف: 1/ 179.

298 / ب الفاصلة/ (وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي: من حالنا أنا مخلصون له التوحيد)[1] كقوله:﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ ﴾[2] هذه الآية اعتراض، قال الحلبي: يعني بالاعتراض من حيث المعنى لا من حيث الصناعة، وذلك أن قوله تعالى ﴿ نَاشِئَةَ الَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ﴾[3] مطابق لقوله تعالى ﴿ قُمِ الَّيْلَ ﴾[4] فكأنه شابه الاعتراض من حيث دخوله بين المتناسبين[5] (، ويردُّ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهماً منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي[6]، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين) هذا شامل للاعتراض بين المتعاطفين، وبين البدل والمبدل منه ولكن المصنف لم يذكرهما، وذكر الثاني الزمخشري في قوله تعالى ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴾[7] وأما قول صاحب الفرائد: كون الجملة اعتراضاً بين البدل والمبدل منه بدون الواو بعيد عن الطمع، وعن الاستعمال، فقدره الطيبي: بأنه كلام من لم يحقق معنى الاعتراض فتأمل.

(الجملة الثالثة: التفسيرية، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه) [من قال][8]: هذا تعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك: أسررت إلى زيد النجوى وهي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان، إذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النجوى فيلزم، أن لا يكون لها محل من الإعراب، وهو باطل، [فقد غفل عما سيأتي في المثال الثامن من أنه احترز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل][9] (وسأذكر لها أمثلة توضحها:

---

(1) في (س) بزيادة: بيان وجه الاعتراض، قال في ﴿ إنا سنلقي عليك ﴾.
(2) المزمل: 5.
(3) المزمل: 6.
(4) المزمل: 2.
(5) الدر المصون: 6/ 404.
(6) البحر المحيط: 403.
(7) مريم: 41.
(8) في (س): فلا يرد ما قيل.
(9) في (س): أراد بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الإعراب بقرينة ما سيأتي في المثال الثامن. حاشية الشمني: 2/ 128.

أحدها: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَـٰذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[1] فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وهل هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلا منها[2] إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين[3]، وأن تكون معمولة لقول محذوف، وهو حال مثل ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾[4].

الثاني: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾[5]، فـ(خلقه) وما بعده تفسير لـ(مثل آدم)، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدّر جَسَداً من طين ثم كون) لأن ذلك لا يصلح أن يكون وجه الشبه لعدم اشتراكهما فيه (بل باعتبار المعنى، أي: إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التوليد بين أبوين) فصح التشبيه بلا اشتباه، [وبه اندفع][6] أن يقال: كيف شُبه به، وقد وجد عيسى بغير أب، وآدم بغير أبوين؟، ودفعه الزمخشري أيضاً فقال: مثلية في أحد الطرفين، فلا يمنع اختصاص دونه بالطرف الأخر من التشبيه به؛ لأن المماثلة مشاركة في بعض الأصناف؛ ولأن الوجود من غير أب وام اغرب، وأخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالأغرب ليكون أقطع للخصم، وأحسم لمادة شبهته، إذا نظر فيما هو أغرب مما استقر به، وعن بعض العلماء أنه أسر بالروم فقال لهم: لِمَ تَعْبُدُونَ عيسى؟ فقالوا: لأنه لا أبا له، قال: فآدم أولى لأنه لا أبوين له/ ، قالوا: كان يحيي 1/299 الموتى قال: فحزقيل أولى، لأن عيسى أحيا أربعة نفر، وحزقيل: أحيا ثمانية آلاف، قالوا: كان يبرئ الأكمة والأبرص، فقال: فجرجيس أولى، لأنه ذُبحَ وأحرق ثم قام سالماً[7].

---

(1) الأنبياء: 3.
(2) في (س) بزيادة: أي: أسر هذا الحديث.
(3) حاشية الدسوقي: 2/ 435.
(4) الرعد: 23، 24.
(5) آل عمران: 59.
(6) في (س): فلا يتجه.
(7) الكشاف: 1/ 323، 324.

(والثالث: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ﴾[1] فجملة تؤمنون تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة[2]) قال الزمخشري: كأنهم قالوا: كيف تعمل؟ فقال: تؤمنون[3] (معناها الطلب، أي: آمنوا بدليل يُغفرْ بالجزم) قال القرطبي: تؤمنون عند المبرد والزجاج في معنى آمنوا، ولذلك جاء يغفر مجزوماً على أنه جواب الأمر[4]، وقيل[5]: هو منقول عن سيبويه، ويؤيده قراءة ابن مسعود ﴿آمِنُوا بِاللهِ وَجَاهِدُوا ﴾[6] وإنما جيء به على لفظ الجر[7] [للإيذان بوجود الامتثال، فكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين][8]

(كقولهم: اتقى الله امرؤ[9] فعل خيراً يثب عليهْ أي: ليتق الله، وليفعل يثب، وعلى الأول) وهو كون تؤمنون [تفسير للتجارة][10] (فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال) وبه صح قول الفراء: [إنه جواب ﴿ هل أدلكم﴾[11]، [واندفع تغليط الزجاج إياه][12] بأنه ليس إذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم ليغفر لهم، إنما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا[13].

---

(1) الصف: 10، 11.

(2) في (س) بزيادة: والاستئناف بياني.

(3) الكشاف: 4/ 388.

(4) الجامع لأحكام القرآن: 9/ 681.

- القرطبي هو: محمد بن احمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي، من كبار المفسرين، من أهل قرطبه، من كتبه: الجامع لإحكام القرآن، التذكار في أفضل الأذكار، ت (671) هـ الأعلام: 5/ 322.

(5) في (س) بزيادة: وكونه بمعنى آمنوا.

(6) التوبة: 86.

(7) حاشية الدسوقي: 2/ 435، 436.

(8) في (س): إيذاناً بأن ذلك مما لا يترك.

(9) في (س) بزيادة: على صيغة الماضي.

(10) في (س): خبرية تفسيرية.

(11) الصف: 10.

في (س): هو مجزوم على جواب الاستفهام وهو ﴿ هل ادلكم ﴾.

(12) في (س): دفع لما غلطه الزجاج.

(13) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 5/ 166، معاني القرآن للفراء: 3/ 154.

(الرابع: ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا ﴾[1]) قال الزمخشري: مثل الذين خلو حالهم التي هي مثل في الشدة، مستهم بيان للتمثيل وهو استئناف، كأن قائلا قال: كيف كان ذلك مثل؟ فقيل: مستهم البأساء[2]، قال التفتازاني: في الكلام حذف؛ لأن الذي يصيبهم مثل حالهم، وشبهه لا نفسه ففي الكلام حذف[3] (وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار قد[4]، والحال لا تأتى من المضاف إليه في مثل هذا) [لأن المثل ليس بجائز العمل في الحال كما في يُعجبني ضرب اللص مكتوفاً،ولا يجزي من المضاف إليه، ولا شبهه جزء منه، فإن الحال لا يتأتى من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف إليه واحداً من هذه الثلاثة، ولأبي البقاء أن يقول: أردت أنها حال من فاعل ْخلوْ كما جوزه الحلبي][5].

(الخامس: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[6] إن قدرت إذاْ غير شرطية فجملة القول تفسير لـ ْيجادلونكْ، وإلا فهي جواب إذا، وعليهما فيجادلونك حال.

تنبيه:) الأنسب أن يذكره بعد المثال الثامن (المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بأي كقوله:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ ....)[7]

---

(1) البقرة: 214.
(2) الكشاف: 232.
(3) حاشية السعد على الكشاف: 98 /1.
(4) في (س) بزيادة: ويجوز أن تضمر معها ْقدْ فيكون حالا.
التبيان في إعراب القرآن: 1/ 145.
(5) في (س): لما قالوا: أن الحال لا يقع من المضاف إليه، إلا إذا كان المضاف عاملا عمل الفعل، أو جزء من المضاف إليه، أو كجزء منه، وليس المثل هنا واحد من هذه الثلاثة، وفيه أن أبا البقاء لم يصرح بأنها حال من المضاف إليه، ولعله أراد أنها حال من فاعل خلوا كما صرح الشهاب.
الدر المصون: 1/ 523.
(6) الأنعام: 25.
(7) صدر بيت من الطويل عجزه:

وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي

بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 243، شرح المفصل: 8/ 141، خزانة الأدب: 11/ 255.

تقدم شرحه في أيْ (ومقرونة بأن ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[1]، وقولك: كتبت إليه أن افعلْ إن لم تقدر الباء قبل أنْ) [وإن قدرت فالتركيب من قبيل المفرد][2].

(السادس: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[3] فجملة ليسجننه قيل: هي مفسرة للضمير في بْدا الراجع إلى البداءِ المفهوم منه) قاله ابن عطية[4] (، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر، وأن المفسر مجموع الجملتين) جملة القسم، وجملة الجواب، قال الحلبي: القسم وجوابه معمول لقول مضمر هو الحال، أي: ظهر لهم كذا قائلين والله ليسجننه[5]/ (ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء؛ 299 / ب
لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب) قيل: هذا يدفع قوله التحقيق أن المفسر مجموع جملتين، ويلزم منه أن لا يكون للجملة الأولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق أن مجموع الجملتين وهو المفسر[6]، [وأجيب][7] بأن العمدة من الكلام القسمي هو الجواب، والقسم تأكيد له، [وقد يقال: إنه من نسبة فعل][8] أحد المتضايفين إليهما كما في قوله تعالى ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾[9] (وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سنجه عليه الصلاة والسلام، فلهذا هو البداء الذي بدا لهم) يفهم من تقريره أن الإنشائية تمنع التفسيرية مطلقاً[10]، فينتقض بـ [نحو: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[11] فتأمل][12].

---

(1) المؤمنون: 27.
(2) في (س): فإذا قدر الباء فلا يكون التركيب مما نحن فيه، بل يكون من قبيل المفرد.
(3) يوسف: 35.
(4) المحرر الوجيز: 3/ 242.
(5) الدر المصون: 4/ 182.
(6) حاشية الشمني: 2/ 129.
(7) في (س): قيل.
(8) في (س): ويجاب بما قاله التفتازاني في ان الفعل عن أحد المتصاحبين قد ينسب إليهما.
(9) الرحمن: 22.
حاشية الشمني: 2/ 129.
(10) في (س) بزيادة: وليس مطلقاً.
(11) المؤمنون: 27.
(12) ساقط من (س).

(ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها) أي: بدون حرف التفسير، والتأويل بالخبري كما قيل في: ليسجننه (، يقع ذلك في موضعين: أحدهما: أن يكون المفسَّر) على صيغة المفعول (إنشاء أيضاً، نحو: أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار.

والثاني: أن تكون مفرداً مؤدياً معنى جملة نحو: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[1] الآية) يعني على احتمال أن يكون ﴿ هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[2] تفسير للنجوى، وقد مر أن فيه احتمالين آخرين (وإنَّمَا قلنا فيما مضى) يعني في المثال[3]، أو في المعنى التاسع لـ"هل" (إن الاستفهام مراد به النفي تفسيراً لما اقتضاه المعنى) علة لـ"قلنا" (وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء المفرغ) علة لأوجبته (؛ لا أن التفسير أوجب ذلك) أي: النفي يعني أن الجملة باقية على إنشائها لكونها استفهامية، وإن إرادة النفي لا ترفع كونها إنشاء لفظاً، وإن كانت ترفعه معنى فسقط القول بأن هذا خلاف ما قدمه قريباً من أن الاستفهام إذا كان واقعاً في جملة بمعنى النفي فتلك الجملة خبرية، وقال في فصل "هل": التاسع أن يراد بالاستفهام بها النفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا نحو: ﴿ هَلْ جَزَاء الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾[4] ([5] ونظيره: "بلغني عن زيد كلام والله لأفعلن كذا) فالجملة القسمية مفسرة لقوله "كلام"، ويحتمل أن يكون بدلا منه أما عند الكوفيين فظاهر، وأما عند البصريين فبتقدير قول مضاف إلى الجملة [أي: قول والله

---

(1) الأنبياء: 3.

(2) الأنبياء: 3.

(3) في (س) بزيادة: الأول.

(4) الرحمن: 60.

(5) في (س) بزيادة: قيل: قوله إنما قلنا جواب سؤال يرد على ما تضمنه ما قبله من كون جملة ﴿ هل هذا إلا بشر مثلكم ﴾ إنشائية تفسيرية، وقد مضى في أول البحث في فصل "هل" أن "هل" يراد بها للنفي ومعلوم أن النفي من قبيل الخبر، وتقرير الجواب أنّا لم نقل فيما مضى أن الاستفهام هنا مراد به النفي لأجل الجملة التفسيرية بل قلناه لأجل المعنى اقتضاه، وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء المفرغ فهذه الجملة إنشائية معنى خبرية لفظاً.

لأفعلن][1] (ويجوز أن يكون ﴿ ليسجننه ﴾ جوابا لـبْدا؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم، قال:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ....)[2]

صدر بيت من الكامل نسب للبيد عجزه:

.... إِنَّ المَنَايَا لاَ يَطِيشُ سِهَامُهَا

ْعلمت[3] إما علق عن العمل، واللام جواب قسم مقدر، وجملتا القسم وجوابه في محل نصب [بـعْلمت][4]، [أو ضمن معنى القسم فلا عمل له][5]، ولا قسم مقدر؛ لأن القسم لا يعمل في جوابه، وطاش السهم عن الهدف عدل أي: أن الموت لا يعدل سهامه عمن حضر أجله.

300/1 (وقال الكوفيون: الجملة) يعني ﴿ ليسجننه ﴾ (فاعل) لبدا / (ثم قال هشام، وثعلب، وجماعة: يجوز ذلك) أي: كون الجملة فاعلاً (في كل جملة نحوْيعجبني تقوم)[6] قيل: ينبغي أن يحمل ما ذكروه على معنى ْماْ المصدرية المفهوم من الجملة، وهو الفاعل المسند إليه معنى، إذ لا نزاع لأحد في أن الإسناد

---

(1) في (س): كذا قيل فتأمل.
حاشية الدسوقي: 2/ 438.

(2) البيت للبيد في ديوانه: 146، وروايته:

صَادَفْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا

شرح المعلقات للزوزني: 88، المقاصد النحوية: 2/ 405، شرح شواهد المغني: 2/ 828، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 438.

(3) في (س) بزيادة: يحتمل وجهين أحدهما.

(4) في (س): بالفعل المعلق.

(5) في (س): والثاني ان يكون أجريت مُجْرَى القسم فخرج حينئذ عن طلب المفعولين، وعلى هذا.

(6) حاشية الدسوقي: 2/ 239.

إليه من خصائص الاسم، وغايته أن التأويل هنا وقع بغير مصدري كما يقول الكل في نحو: قمت حين قام زيد من أن الجملة وقعت مضافاً إليها، مع أن الإضافة أيضاً من خصائص الاسم، لكن الجملة هنا مؤولة بمفرد، وهذا مطرد في باب الاضافة، فهشام، وتعلب ومن وافقهما ألحقوا مثل: يعجبني تقومُ بهذا الباب، والبصريون منعوا منه[1].

(وقال الفراء وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها) فعلا (قلبياً، وباقترانها بأداة معلقة نحو: ظهر لي أقام زيدٌ و عُلِمَ أن هل قعد عمرو[2]، وفيه نظر؛ لأن أداة التعليق بأنْ تكون مانعة أشبه من تكون مجوزة، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟) فإن الفاعل كالجزء من الفعل فلا يناسب التعليق عنه (وبعد) أي: أقول بعد ما تقدم تنبيه (فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات) ولكن (وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى) ولما حذف المضاف أقيمت الجملة مقامه جعل الإسناد إليها، وقيل: يمكن هذا مراد الفراء، ومن ذهب إلى قوله[3]، وتقدير ذلك مع كون المعلق استفهاماً ما ذكره المصنف بقوله (الا ترى أن المعنى ظهر لي جواب أقام زيدٌ، أي: جواب قول القائل ذلك، وكذلك في علم أقعد عمرو) أي: علم جواب أقعد عمرو، وأما إذا كان المعلق غير استفهام نحو: ظهر ما قام زيدٌ فيقال: الأصل فظهر لي مضمون ما قام زيد (وذلك لابد من تقديره دفعاً للتناقض، إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا) أي: لفظ الجواب المقدر مضافاً (مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل) [لما سيأتي أنها ثماني كلم][4] (قلت: قد مضى [لنا] عن

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 130.

(2) قال أبو حيان: ومذهب الفراء وجماعة أنه إن كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلق عنها جاز أن تقع في موضع الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله.
البحر المحيط: 1/ 47.

(3) في (س) بزيادة: أعني أن الإسناد في التحقيق إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة.
حاشية الشمني: 2/ 130.

(4) في (س): كما سيأتي أنه لا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية.

قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات) أظن أنه سهو فإن محله بعد أسطر، ولا يدفعه قول من قال: أي: بعد زمان قريب[1].

(السابع:) [من أمثلة الجملة التفسيرية][2] (﴿ وَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ ﴾[3] زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل [في قيل] ضمير المصدر، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير) وهذا المصدر نوعي لتفسيره بامر خاص لا تأكيد، وإلا لم تصح نيابته عن الفاعل (وقيل الظرف نائب عن الفاعل، فالجملة في محل نصب) على أنه مقول قيل (ويرد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف) قيل: هذا ممنوع، وأجيب بأنه أراد فائدة ليعتد بها[4] (وبعدمه) أي: بعدم الظرف (في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ ﴾[5]) وذلك لأن الكلام ليس في خصوصيته ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا ﴾ بل في كل قول مبني للمفعول بعد جملة فسقط ما قيل: أن عدمه في هذه الآية لا يرد على/ هذا القائل؛ لأنه لم يقل النائب 300/ب
الجار والمجرور دائماً، وإنما قال به في محل خاص لقيام المقتضى لذلك، فلا يرد عليه كون الجار والمجرور مفقوداً في محل آخر[6] (والصواب أن النائب الجملة؛ لأنها كانت قبل حذف فاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسرة؟) بالنصب خبر انقلبت؛ لأنه من الأفعال الناقصة [كما في الهندي][7] (والمفعول به متعين للنيابة) جملة حالية (وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائباً عنه جوابه أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا) أي: لكون حكم الجملة عند إرادة لفظها كحكم المفرد (تقع) أي: الجملة (مبتدأ نحو: ﴿ لا حول ولا قوة إلا بالله ﴾ أي:

---

(1) القائل ابن الوحى كما في هامش المخطوط.

(2) ساقط من (س).

(3) البقرة: 11.

(4) قال الحصكفي: وما يقوم مقام الفاعل لابد أن تتم الفائدة به كما تتم بالفاعل. منتهى أمل الأريب: 122. تحقيق الأستاذ محمد العابر.

(5) الجاثية: 32.

(6) حاشية الشمني: 2/ 130.

(7) ساقط من (س).

الحوقلة ﴿كنز من كنـوز الجنـة﴾[1] وفي المثـل "زعمـوا مطيـة الكـذب"[2]) قـال التفتازاني: يعني أن الواو بعد الزعم ومـا يـشتق مـن كـلام غـير موثـوق بـه؛ لأن الزعم هو القول بغير تبين وتثبت[3]، وقيل: شبه مـا يقدمـه المتكلم أمـام كلامـه، ويتوصل به إلى غرضه في قوله: "زعمـوا كـذا وكـذا" بالمطيـة الـتي يتوصـل بهـا إلى حاجته، فإن الرجل إذا أراد المسير إلى بلـد في حاجتـه ركـب مطيـة، وسـار حتـى تقضى حاجته[4] (ومن هنا) اي: من أجل أن الجملة التي يراد بها اللفظ في حكـم المفرد (لم يحتج إلى رابط في نحو: "قولي لا إله إلا الله" كما لا يحتاج إليه الخبر المفـرد الجامد) مثل: "هذا زيد".

الثامن: ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الـصَّالِحَاتِ لَهُـم مَّغْفِـرَةٌ وَأَجْـرٌ عَظِيمٌ ﴾[5] لأن وعد يتعدى لاثنين) [أولاهما ﴿ الذين آمنـوا ﴾][6] (وليس الثـاني هنا ﴿ لهم مغفرة ﴾؛ لأن ثاني مفعولي كسا لا يكـون جملـة) أراد بـذلك فعـلا لـه مفعولان أولهما ليس بمبتدأ مثل أعطى (بـل هـو محـذوف، والجملـة مفـسرة لـه، وتقديره خيراً عظيماً، أو الجنة، وعلى الثاني) أي: على كون الجنة (فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب؛ إذ الجنة مسببة عـن اسـتقرار الغفـران والأجـر) قـال التفتازاني: كان مقتضى الظاهر نصب "مغفـرة" و"أجـرا" مفعـول "وعـد" كمـا في آخـر الفتح، واحتيج إلى ذكره بطريق الجملة الاسمية إلى بيـان فبينـه بوجـوه: الأول أن ثاني مفعولي "وعد" متروك و﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِيْنَ ءَامَنُوا ﴾ كـلام تـام معنـاه قـدم لهـم وعداً، وقوله لهم مغفرة استئناف في موقـع البيـان للموعـود جـواب لـسؤال، أي

---

(1) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب قول لا حول ولا قوة إلا بـالله، وروايتـه ﴿.... ثم قال يا أبا موسى ـ أو يا عبد الله ـ الا أدلك على كلمة من كنز الجنة؟ قلت: بلى، قال: لا حول ولا قـوة إلا بالله﴾ 11/ 232.

(2) لسان العرب (ز. ع. م) 4/ 371، حاشية الدسوقي: 2/ 440.

(3) حاشية السعد على الكشاف: 22 /1.

(4) حاشية الشمني: 2/ 130.

(5) المائدة: 9.

(6) في (س): اولهما الموصول، والثاني محذوف كما سيأتي

شيء وعد لهم؟ أي: أي شـيء موعـود؟ وقـدر الـسؤال هكـذا ليلائمـه الجـواب بالاسمية، إذ لو قيل: أي شيء وعدهم؟ كان جوابه مغفرةً بالنـصب، الثـاني: أنـه بتقدير القول أي: وعدهم قائلاً لهم مغفرة، الثالث: أنه مفعول ْوعدْ باعتبـار كونـه في معنى قال؛ لكونه نوعاً من القول، الرابـع: أنـه مفعـول ْوعـدْ باعتبـار الحكايـة بمعنى وعدهم هذا الكلام على طريقته قوله تعـالى ﴿ وَتَرَكْنَـا عَلَيْـهِ فِـي الآخَـرِينَ سَـلامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾[1] (وقولي في الظابط ْالفضلةْ احترزت بـه الجملـة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها مواضع بالإجماع؛
لأنها خبر في الحال) نحو: ﴿ قُلْ/ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾[2] (أو في الأصـل) نحـو: ْإذا مِـتُّ 301/أ
كان النـاس صـنفانْ (وعـن الجملـة المفـسرة في بـاب الاشـتغال [في نحـو: ْزيـداً ضربته]ْ[3] فقد قيل: إنها تكون ذات محل كما سيأتي) بعد أسطر، وقد مر أن المراد بالجملة التي لا محل لها فلا يرد ما قيل: إنه لا يخرج به مثل: ْقام زيد عمرو يضربهْ؛ لأن الجملة هنا مفسرة للحال فهي فضلة (وهذا القيد أهملوه ولابد منه.

مسألة: قولنا أن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو:ْزيداً ضربتهْ لا محل لها، وفي نحو:ْ ﴿ إِنَّـا كُـلَّ شَـيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[4]) بنصب كل شيء مفعول لخلقنا المقدر، وهو في محـل رفـع خـبر إنْ، وكذا المذكور؛ لأنه مفسر له، وفي (و نحو: ْزيد الخبز يأكلهْ بنصب الخبز في محل رفع) لأنه مفسر لخبر المبتدأ (ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: ْآكلهْ وقال:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِيتُ وَهْوَ آمِنٌ ....)[5]

---

(1) الصافات: 78، 79.
حاشية السعد على الكشاف: 173 /أ.
(2) الإخلاص: 1.
(3) ساقط من جميع النسخ.
(4) القمر: 49.
(5) البيت لهشام المريْ في الكتاب: 3/ 114، خزانة الأدب: 9/ 38، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 442، شرح شواهد المغني: 2/ 829.

صدر بيت من الطويل عجزه:

وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

(فظهر الجزم) في نؤمنه؛ لأنه مفسر لنؤمن مقدراً، ونحن تأكيد لضميره لا خبر لنحنْ، إذ لا يقع بعد كلم الشرط اسم مرفوع خلافاً للأخفش (، وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان، أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة[1]) وجوز الزمخشري كون ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ ﴾[2] بدلا من ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ﴾[3]، قال التفتازاني: الظاهر أنه بمنزلة بدل الكل، وأرباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا محل لها، ويعنون بما لا محل له ما لا يكون خبراً، أو صفة، أو حالاً، وإن كان في موضع المفعول للقول، فلذا كان الوجه هو الاستئناف[4] (وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمي في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير) هذا اعتراض ثان على الشلوبين، وأجيب بأنه إرادة المفسر بالمعنى اللغوي، وهو متناول بجملة الاشتعال[5] (، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان) قال الرضي: كُسِرتْ من زيد يده، أي: كسرت عضوا من زيد يده، حذف المعطوف عليه، أقيم المعطوف مقامه[6] (واختلف في المبدل منه، وفي البغداديات لأبي علي) أي: المسائل التي أملاها أبو علي الفارسي ببغداد (إن الجزم في ذلك) في المفسر في البيت المذكور وهو نؤمنه (بأداة شرط مقدرة، فإنه قال ما ملخصه:

---

(1) في (س) بزيادة: وفيه أنه سيقرر في الباب الرابع أن البيان لا يكون تابعاً بجملة خلاف البدل.

(2) البقرة: 14.

(3) الكشاف: 1/ 65.

(4) حاشية السعد على الكشاف: 31 /1.

(5) حاشية الشمني: 2/ 130.

(6) شرح الرضي: 4/ 267.

إن الفعل المحذوف، والفعل المذكور في نحو قوله[1]:

لاَ تَجْزَعِـي إِنْ مُنْفِـساً أَهْلَكْتُـهُ ....)

تقدم شرحه في الفاء (مجزومان في التقدير، وإن المجزام الثاني ليس على البدلية، إذا لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرار إنْ، أي: إن أهلكت منفساً إن أهلكته، وساغ إضمار إنْ) في البيت ونحوه (وإن لم يجز إضمار لام الأمر) في المحل الصالح له (إلا ضرورة) مع أن كل منهما أداة جزم (لاتساعهم فيها) [أي: في أداة الشرط][2] (بدليل إيلائهم إياها الاسم، ولأن تقدمها مقو لدلالة عليها) عطف/ على لاتساعهم تعليل آخر لفرقهم [بين أداة الشرط، ولام الأمر][3]، وه 301 / ب بالنظر إلى المحل الصالح لها كَنُوْمنهْ في البيت، والتعليل الأول بالنظر إلى أنفسهما (، ولهذا أجاز سيبويه بمن تَمْرُر أمْرُرْ)[4] فحذف صلة امرر وهي بهْ بقرينة ذكر صلة تمرر وهي بمنْ (ومنع " مَنْ تَضْرِبْ أنْزِلْ لعدم دليل على المحذوف، وهو عليه، حتى تقول:) لفظ (عليهْ وقال فيمن قال:) أي سيبويه (مررت برجل صالح إن لا صالح فطالحْ بالخفض: إنه أسهل من إضمار رُبّ بعد الواو)[5] لأن إضمار رُبّ ما لم يتقدم، وإضمار خافض صالح وطالح إضمار ما تقدم، إذ التقديران: لا امرر بصالح بل مررت بطالحْ، (ورب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة) يعني للحاجة لا لضرورة الشعر (كما في ضرب غلامه زيداً، فإنه ضعيف جداً،

---

(1) قال الفارسي: "والأحسن عندي ان يكون على تكرير أنْ......" البغداديات: 446.

(2) في (س): أي: في إنْ ما لم يتسعوا في لام الأمر.

(3) في (س): بين إنْ واللام.

(4) الكتاب: 3/ 93.

(5) الكتاب: 1/ 131.

وحسن في نحو: ضربوني وضربت قومك) واستغنى عطف [على ما بعد بل][1] فإن معناه بل الجزم الثاني على تكرار أن (واستغن بجواب الأول عن جواب الثانية كما استغني في نحو: أزيدا ظننته قائماً بثاني مفعولي ظننت المذكورة، عن ثاني مفعولى ظننت المقدرة) هذا مبني على ما هو الظاهر من أن قائما ثاني مفعولي ظننت المذكورة، وإلا لجاز كونه ثاني مفعولي المقدرة حتى قيل: إنه أولى؛ لأن المقدرة هي المقصودة بالذات، والثانية إنما أتى بها لضرورة التفسير[2].

(الجملة الرابعة: المجاب بها القسم، نحو: ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾[3]، ونحو: ﴿ وتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾)[4] [ومقدراً أشار إليه بالفصل بقوله][5] (، ومنه ﴿ لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾[6] ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللهَ مِن قَبْلُ ﴾[7] يُقَدَّرُ لذلك ولما أشبهه القسمُ) نائب فاعل من يقدر (ومما يحتمل جواب القسم ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا ﴾[8] وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾[9]، فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾[10] وهذا مراد ابن عطية من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه[11]، أي: هو جواب قسم، والواو هي المحصلة لذلك؛ لأنها عاطفة، وتوهم أبو حيان عليه ما لم يتوهم

---

(1) في (س): على قوله تكرير.

(2) حاشية الشمني: 2/ 131.

(3) يس: 2، 3. في (س) بزيادة: فالأول جواب للقسم المذكور المحذوف فعله،أي: اقسم بالقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين.

(4) الأنبياء: 57.

(5) ساقط من (س).

(6) الهمزة: 4.

(7) الأحزاب: 15.

في (س) بزيادة: إنما فصل ذلك عما قبله لكون القسم مقدر كما قال.

(8) مريم: 71.

(9) مريم: 70.

(10) مريم: 68.

(11) المحرر الوجيز: 4/ 27.

صغار الطلبة، وهو أن الواو حرف قسم، فرد عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور، وبقاء الجار، وحذف القسم مع أنه جواب منفياً بـأن[1]) وفيه أنه ينتقض بقوله تعالى ﴿ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ﴾[2]، وقول الزمخشري: إنه لسد مسد الجوابين [يعني أنه دال على جواب الشرط، وإلا فالشيء الواحد لا يكون معمولا، وغير معمول][3].

(تنبيه: من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو: ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴾[4] ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُون إِلاَّ اللهَ ﴾[5] ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾[6] وذلك) أي: كون لا تعبدون، ولا تسفكون جوابي القسم (لأن أخذ الميثاق بمعنى
1/302 الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجاج[7]، ويوضحه ﴿ وَإِذْ أَخَذَ/ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ ﴾[8] وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما: التقدير: بِأَنْ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهَ، وبأن ﴿ لا تسفكوا ﴾ ثم حذف الجار، ثم أنْ فارتفع الفعل) كما في: (وجوز الفراء أن يكون الأصل النهي، ثم أخرج مخرج الخبر[9]) لأنه أبلغ من صريح النهي، كأن المنهي امتثل النهى فأخبر عنه بنفي ما أخبر عنه (ويؤيده أن بعده ﴿ وقولوا ﴾ ﴿ وأقيموا ﴾ ﴿ وآتوا ﴾) فإن الثلاثة إنشاء لفظا لا معنى، فيحتمل ﴿ لا تعبدون ﴾ الذي هو خبر لفظا على أنه نهي معنى،

---

(1) البحر المحيط: 6/ 209.
(2) فاطر: 41.
(3) ساقط من (س).
الكشاف: 3/ 638.
(4) القلم: 39.
(5) البقرة: 83.
(6) البقرة: 84.
(7) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 1/ 162.
(8) آل عمران: 187.
(9) معاني القرآن للفراء: 1/ 53.

ليعطف الإنشاء على الإنشاء[1]، [وجوز][2] أبو البقاء أن يكون في موضع نصب على الحال أي: أخذنا ميثاقهم موحدين، وإن يكون الحال محذوفة أي: أخذنا ميثاقهم قائلين كذا وكذا[3] (ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ)[4]

بيت من الطويل، وقبله:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَكَشَّرَ ضَاحِكاً ... وَقَائِمُ سَيْفِي فِي يَدِي بِمَكَانِ

وبعده:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ يَا ذِئْبُ وَالْغَدْرُ كُنْتُمَا ... أُخَيَّيْنِ كَانَا أُرْضِعَا بِلُبَانِ
وَلَوْ غَيْرَنَا نَبَّهْتَ تَلْتَمِسُ الْقِرَى ... رَمَاكَ بِسَهْمٍ أَوْ شَبَاةِ سِنَانِ

ضمير لهُ للذئب، وتكشر بالشين المعجمة [تبسم، وكشف عن أنيابه][5]، وسماه امرئ تنزيلا له منزلة العاقل[6]، وأخيين تصغير أخوين[7]، والشباة بالفتح

---

(1) في (س) بزيادة: ويؤيده أيضاً قراءة أبي لا تعبدو بالتاء، التقدير: قلنا لهم لا تعبدوا.

(2) في (س): وذكر أبو البقاء وجهاً رابعاً.

(3) في (س) بزيادة: وخامساً هو.
التبيان في إعراب القرآن: 1/ 77.

(4) البيت للفرزدق في ديوانه: 680، الكتاب: 2/ 416، حاشية الدسوقي: 2/ 446، شرح شواهد المغني: 2/ 536.

(5) في (س): من الكشر وهو إبداء الأسنان عند الضحك.

(6) في (س) بزيادة: لخطابه إياه.

(7) في (س) بزيادة: ولبان بكسر اللام، والقِرى بالكسر أيضاً الضيافة.

بالفتح الحد (فجملة النفي إما جواب لعاهدتني) وتكن جواب الشرط، وفي مثل من يا ذئب يصطحبان شاهد للفصل بين من وصلتها ولمراعاة معنى من (كما قال:

أَرَى مُحْـرِزاً عَاهَدْتُـهُ لَيُـوَافِقَنْ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِـلاَفِ)[1]

بيت من الطويل محرز اسم رجل، وأغريته بكذا حملته عليه (فلا محل لها، أو حال من الفاعل، أو المفعول، أو كليهما فمحلها النصب، والمعنى شاهد للجوابية) لأن المعنى على المعاهدة، والحلف على ترك الخيانة، لا على المعاهدة على شيء آخر في هذه الحالة (وقد يحتج للحالية في قوله أيضاً:

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِماً وَمَقَامِ
عَلَى حَلْفَةٍ لاَ أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلاَ خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ)[2]

بيتان من الطويل، الرتاج ككتاب الباب العظيم أراد به باب الكعبة المشرفة، وبالمقام مقام إبراهيم عليه السلام (وذلك) أي: وجه الاحتجاج به (أنه عطف خارجاً عن محل جملة لا أشتم فكأنه قال: حلفت غير شاتم ولا خارجاً) يعني لما كان كل من لا تخونني، ولا أشتم مضارعاً منفياً محتملا للجواب و الحال وقامت القرينة في لا أشتم على الحالية، فترجح حمل لا تخونني عليهما أيضاً لما ذكرنا، فسقط ما قيل: إنه كيف اللفظ الواقع حالا في تركيب خاص حجة على أن 302/ ب
لفظاً آخر واقع في تركيب مباين له حال[3] (والذي عليه/ المحققون أن خارجاً

---

(1) بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 6/ 240، حاشية الشمني: 2/ 131 ، الكافية الشافية: 1/ 386.

(2) البيتان للفرزدق في ديوانه: 592، خزانة الأدب: 1/ 223، شرح أبيات المغني: 6/ 241، الكامل في اللغة والأدب: 1/ 172.

(3) حاشية الشمني: 2/ 131.

مفعول مطلق، والأصل ولا يخرج خروجاً، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى ﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾[(1)]) أي: غايراً فأنيب عنه غوراً، وهو خبر أصبح، وجوز أبو البقاء كونه حالاً على تمام أصبح لكنه استبعده[(2)] (؛ لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة، وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلماً في المستقبل، ولا يتكلم بزور، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

مسألة: قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً[(3)]، فقيل في تعليله: لأن نحو: 'لأفعلنْ' لا محل له، فإذا بُني على مبتدأ فقيل: 'زيد ليفعلنْ' صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية، لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبرا، إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى) تعليل لصحة إرادة جملتي القسم وجوابه بجملة القسم (، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك: 'قال زيد أقسم لأفعلن) رد للتعليل السابق لقول ثعلب، تقريره أن قولنا لا محل لهما ليس معناه نفي إمكان المحل عنهما، بل نفي المحل دون امكانه، فتكون قضية مطلقة، وقولنا: لا محل لوقوعها خبراً مطلقة أخرى، والمطلقتان لا تتنافيان[(4)] (وإنما المانع عنده، إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً) بل يكون الخبر هو الجواب، فيكون هذا المانع مانعا لكون القسم وجوابه لا يكونان خبراً إلا لما نقل عن ثعلب: أنه لا تقع جملة القسم خبراً، [لكن يندفع به قول الرضي: والأولى الجواز إذ لا مانع][(5)] (لأن الجملتين ههنا

---

(1) الملك : 30.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 421.

(3) قال الرضي: وقال ثعلب: لا يجوز أن تكون قسمية نحو: 'زيد والله لاضربنه'، والأولى الجواز إذ لا مانع. شرح الرضي: 1/ 238.

(4) حاشية الشمني: 2/ 131.

(5) في (س): هذا يرد ما قال الرضي: الأولى جواز أن يكون الخبر قسمية إذ لا مانع. شرح الرضي: 1/ 238.

ليستا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى) جواب عما يقال أن جملة القسم فيها ضمير المبتدأ حكماً؛ لأن ضمير المبتدأ في جوابه يغني عنه فيهما كما يغني ضمير المبتدأ في جزاء الشرط عنه في جملة الشرط (، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، وإنما كون الجملة ـ أعني جملة القسم ـ إنشائية، و الجملة الواقعة خبراً لابد لاحتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قوم من الكوفيين ـ منهم الأنباري ـ أن يقال: زيد اضربه، زيد هل جاءك[1]) قال ابن عقيل: والحجة عليهم السماع قال الشاعر:

قَلْبٌ مِنْ عِيلَ كَيْفَ يَسْلُو صَالِياً نَارَ لَوعَةٍ وَغَرَامِ[2]

(وبعد فعندي كلاً من التعليلين ملغي.

أما الأول: فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة [الواحدة][3] وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها[4]) وفيه تقوية ما ذكره من كون جملتي القسم وجوابه مرتبطتين بجملة واحدة، وإنما قال: زعم نظراً إلى ضعف دليله، (وذلك قوله تعالى ﴿ وَإِن كُلاً لَمَا لَيُوفِّيَنَّهُمْ ﴾[5] قال[6]: فما موصولة لا زائدة، إلا لزم دخول اللام على اللام. انتهى[7]. وليس بشيء؛ لأن امتناع دخول اللام على

---

(1) قال ابن عقيل: ولا يمتنع كونها طلبية، خلافاً لابن الأنباري، وبعض الكوفيين، فيجوز زيد اضربه خلافاً لهم، والحجة عليهم السماع.......
المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 230.

(2) البيت لرجل من طيء في المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 230، الدرر اللوامع: 1/ 197، الهمع: 1/ 315.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) شرح جمل الزجاجي: 1/ 127.

(5) هود: 111.

(6) في (س) بزيادة: أي: ابن عصفور.

(7) شرح جمل الزجاجي: 1/ 127.

على اللام إنما هو لأمر لفظي، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً، ولهذا اكتفى بالألف/ فاصلة بين النونات في ﴿اذْهَبْنَانِّ﴾ وبين الهمزتين في 1/303
﴿أأنذرتهم﴾[1] وإن كانت) أي: الألف (زائدة، وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[2]) فإن من موصولة لا زائدة (فإن قيل: تحتمل من الموصوفية، أي: لفريقاً ليبطئن، قلنا: وكذا ما في الآية، أي: لقوم ليوفينهم، ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة، فالاستدلال ثابت، وإن قدرت صفة، فإن قيل: ما وجهه والجملة الأولي إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب، وهي خبرية، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد، لا للتأسيس[3]) وفيه بحث تقدم في أنّ المفتوحة المشددة.

(وأما الثاني: فلأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ) وإن كان لفظ الخبر مشتركاً بينه وبين ما يقابل الإنشاء (للاتفاق) بيننا وبينهم (على أن أصله) أي: أصل الخبر (الإفراد، واحتمال الصدق والكذب، إنما هو من صفات الكلام) إذا لم يشترط احتمالهما في المفرد مع أنه أصل ففي فرعه وهو الجملة أولى (وعلى جواز أين زيد؟، وكيف عمرو ؟)، وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب، وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾[4] ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾[5] ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾[6] وقوله:

---

(1) البقرة: 6.
(2) النساء: 72.
(3) في (س) بزيادة: وفي العطف بلا بعد الحصر بالنفي بإلا.
(4) العنكبوت: 9.
(5) العنكبوت: 58.
(6) العنكبوت: 69.
شرح التسهيل: 1/ 310.

جَشَأتْ فَقُلْتُ اللَّـهُ خَـشْيتِ لَيَـأتِينْ ....)[1]

صدر بيت من الكامل عجزه:

وَإِذَا أَتَاكِ فَـلاَتَ حِـيْنَ مَنَـاصِ

فاعل جشأت ضمير النفس أي: ارتفعت نفسي من مكانها، والمناص التأخر والفزار، انتهى.

(وعندي لما استبدل به تأويل لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط، وخبره منزل منزلة الجواب، فإذ قدر قبله قسم كان الجواب له، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً، للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب الشرط المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾[2] التقدير: والله ليمسن لئن لم ينتهوا لم ينتهوا يمسن) قيل: تقدير اللام هنا قبل إنْ ليس على ما ينبغي[3].

(تنبيه: وقع لمكي، وأبي البقاء وهم) وهو بسكون الهاء أن يذهب وهمك إلى شيء، وأنت تريد غيره، وبفتحها الغلط والسهو (في جملة الجواب فأعرباها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً[4].

فأما مكي فقال في قوله تعالى ﴿ كَتَبَ رَبُّكُم عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾[5]) [إلى يوم القيامة][6] (إن ليجمعنكم بدل من الرحمة، وقد سبقه إلى

---

(1) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 830، شرح التسهيل: 1/ 310، شرح أبيات المغني: 6/ 254.

(2) المائدة: 73.

(3) حاشية الشمني: 2/ 131.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 380، مشكل إعراب القرآن: 1/ 258.

(5) الأنعام: 12.

(6) ساقط من (س).

هذا الإعراب[1] غيره، ولكنه زعم أن اللام بمعني أنْ المصدرية وأن من ذلك) أي: كون اللام بمعنى أنْ، وكونها مع صلتها بـدلاً (﴿ ثُـمَّ بَـدَا لَهُـم مِّـن بَعْـدِ مَـا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[2] أي: يسجنوه) فهي بدل من ضمير بدا الراجـع إلى مـصدره، أو السجن أو الراي (ولم يثبت مجيء اللام مصدرية، وخلط مكي/ فأجاز البدليـة 303/ب مع قوله إن اللام لام جواب القسم، والصواب أنها لام الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم) هذا شامل ليجمعنكم وليسجننه (أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم) خاص بـليسجننهْ لقوله (إن أجرى بْدأ مجرى أقسم كما أجـرى عْلـمْ في قوله:

وَلَقَـدْ عَلِمْـتُ لَتَـأْتِيَنَّ مَنِيَّتِـي ....)

تقدم شرحه في الجملة التفسيرية (وأما أبو البقاء[3] فإنه قال في قوله ﴿ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِن كِتَابٍ وحِكْمَةٍ ﴾[4] من فتح اللام ففي ما وجهان:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿ مِّن كِتَابٍ ﴾ أي: للذي آتيتكموه من الكتاب) فيه إشارة إلى أن النكرة هنا كالمعرفة (أو ﴿ لَتُـومِنُنَّ بِـهِ ﴾[5] واللام جواب القسم) في المعنى (لأن أخذ الميثاق قسم، و﴿ جاءكم ﴾ عطف على ﴿ آتيتكم ﴾، والأصل ثم جاءكم به فحذف عائد ماْ، أو الأصل مـصدق لـه، ثـم ناب الظاهر عن المضمر، أو العائد على ضمير استقرْ الذي تعلقت به مع.

---

(1) في (س) بزيادة: أي: إلى إعراب ليجمعنكم بدلا من الرحمة.
(2) يوسف: 35.
(3) في (س) بزيادة: وتبعه القاضي.
(4) آل عمران: 81.
الوافي في شرح الشاطبية: 237.
(5) آل عمران: 81.

والثاني: أنها شرطية، واللام موطئة، موضع ماْ نصب بـآتيت، والمفعول الثاني ضمير المخاطب ﴿ مِّن كِتَابٍ ﴾ مثل من آية في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾[1]) قال: من آية تمييز من أي: أي شيء ننسخ من ءاية، ويجوز أن يكون حالا على أن من زائدة[2]. (انتهى. ملخصاً، وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون ﴿ مِّن كِتَابٍ ﴾ خبراً فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته؛ لأن ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ ﴾ عطف على الصلة[3]) وفيه أن التابع يغتفر فيه مالا يغتفر في غيره.

(الثاني: أن تجويزه كون ﴿ لتؤمنن ﴾ خبراً مع تقديره إياه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً، وأنه لا موضع لـه) وقد يقال أن جواب القسم كالقسم لا محل له، وجواب ما هو بمعناه له محل (وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبراً، وقد يقال: إنما أراد بقوله: اللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسمْ أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة، ومجموع الجملتين خبراً، وإنما سمي ﴿ لتؤمنن ﴾ خبراً؛ لأنه الدال على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة، وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ الله مثاق النبيين هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره) أي: لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع وجود ما هو أقوى منه، ففي العبارة تسامح (للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحاً بلام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

(والثالث: أن تجويزه كون العائد ضميراُستقرْ يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معاً)

أحداهما: ما في لما أتيتكمْ

---

(1) البقرة: 105.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 225، 226.

(3) في (س) بزيادة: قبل هذا كمال.

الثاني: ما في ﴿ لما معكم ﴾ (فإنه عائد إلى الموصول) يعني ما في ﴿ لما معكم﴾.

(والرابع: أنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة 'به' الثانية) كما صرح أبو البقاء به[1] (فيكون كقوله:

وَلَوْ أنَّ مَا عَالَجْتُ لِيْنَ فُؤادِهَا ... فَقَسَا اسْتُلِينَ بِهِ لَلاَنَ الْجَنْدَلُ/)[2] 1/ 304

لابد من][3] نقل فتحة همزة ان إلى واو 'لو' ليكون البيت من الكامل، وإلا لكان الصدر من الطويل، والعجز من الكامل[4]، ومثله لا يجوز فما اسم إن، ولهذا كتبت منفصلة، والعائد محذوف أي: آية 'واستلين به' خبر أن، والجندل نائب فاعله وهو الحجارة، وللان جواب، وفاعله ضمير الجندل، وقسا عطف على الصلة ضميره للفؤاد لا لما فيكون من قبيل: 'الذي يطير فيغضب زيد الذباب' (قلنا: قد جوز على هذا الوجه عود به المذكورة إلى الرسول، لا إلى 'ما'.

الخامس: أنه سمّي ﴿ آتيتكم ﴾ مفعولا ثانياً، وإنما هو مفعول أول.

مسألة: زعم الأخفش في قوله[5]:

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 226.

(2) البيت للأحوص في خزانة الأدب: 2/ 49، وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 6/ 246، الهمع: 1/ 293، الدرر اللوامع: 1/ 186.
الشاهد فيه: حذف عائد المجرور على غير قياس.

(3) في (س): فينبغي.

(4) في (س) بزيادة: نعم لو اعتبر الخزم في أول البيت لكان البيت من الكامل، وفي أول النصف الثاني لكان من الطويل.

(5) قال الأخفش: أي: لَتَغْبِنَنَّ عَنّي، وهو نحو: ﴿ ولتصغي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة ﴾ أي: ولتصغين.
معاني القرآن للأخفش: 2/ 557، 558.

إذا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حَلْفَةً لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إنائِكَ أَجْمَعَا)

تقدم شرحه في باب اللام (أن لَتغنيْ جواب القسم، وكذا قال في ﴿وَلِتَصْغَى إِلَيهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ﴾[1] لأن قبله ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾[2] الآية، وليس فيه ما يكون ﴿وليصغي﴾ معطوفاً عليه[3]) [وفيه أنه يجوز أن يكون معطوفاً على غروراً إن جعل علة كما اختاره أبو البقاء][4] (والصواب خلاف قوله؛ لأن الجواب لا يكون إلا جملة، ولام كي وما بعدها في تأويل المفرد) وله أن يقول: أنها بمنزلة الجملة لاشتماله على[المسند والمسند إليه][5] (وأما ما استدل به فمتعلق اللام فيه محذوف) [قيل: ليس على ما ينبغي؛ لأنه لم يسبق كلام الأخفش][6] في صدد الاستدلال على جواز أن يلتقي القسم بلام كيْ كما تقدم في بحث اللام (أي: لتشربن لتغني عني، وفعلنا ذلك لتصغي) ولا يخفى أن هذا التقدير مبني على كون اللام لام كيْ، وقد خفي على من قال: تقدير المتعلق مقدما في البيت ظاهر لمنع لام القسم من تقديره مؤخراً، إذ لا يعمل ما بعد اللام فيما قبلها، وأما الآية فلا مانع يمنع من تقدير المتعلق مؤخراً.

(الجملة الخامسة: الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم يقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية) وسيأتي في الجملة الخامسة التي لا محل لها تحقيق أن جملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب (فالأول جواب لَوْ، ولَولاَ، ولَمَّا،

---

(1) الأنعام: 113.

(2) الأنعام: 112.

(3) في (س) بزيادة: وفيه تسامح والظاهر ترك الواو.

(4) ساقط من (س).
التبيان في إعراب القرآن: 1/ 415.

(5) في (س): على الفعل والفاعل.

(6) في (س): على وجه يكون فيه البيت والآية دليلاً، وفيه أنه لم يسبقه على ذلك، لكن الأخفش حاشية الشمني: 2/ 132، منتهى امل الأريب: 148، 149.

وكيف) كون 'لما' للشرط مبني على قول[1] غير ابن السراج، والفارسي، وابن جني كما مر في بحث 'لما'[2].

(والثاني: نحو: 'إن تقم أقمْ، وإن قمتَ قمتُ'، أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها.

الجملة السادسة: الواقعة صلة لاسم أو حرف، فالأول نحو: 'جاء الذي قام أبوه' فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها) لأنها بمنزلة الجزء من الاسم، والجزء لا محل له، ولأنه ليس في موضع مفرد حتى يعرب بإعرابه، قيل: ينبغي أن يستثني صلة 'أل'، إما مع قول الجمهور بأن ذلك لا يكون إلا للضرورة مطلقاً[3]، أو مع قول الأخفش، وابن مالك بأن ذلك يجوز في السعة قليلاً/ إن كانت فعلية 304/ب ذات مضارع، مثل صوت الحمار اليجدع، فإن جملة الصلة في هذه الحالة ذات محل من الإعراب لوقوعها موقع المفرد[4]، وفيه أن المراد بالمفرد الذي هو صلة له ليس كذلك، بل نقل 'أل' إليه بطريق العارية في إلا بمعنى غير[5]، قال الفاضل الهندي: إعراب الصلة بالموصول كإعراب ما بعد إلا بإلا (وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمت لك) قيل: استعمال الموصول على نحوين:

أحدهما: عرفي أصلي.

والثاني: عرفي فرعي، فيحتمل قول المصنف على الأول، وقول البعض على الثاني (بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: 'لِيَقُمْ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ'، و'لَأَلْزَمَنَّ أَيَّهُمْ عِنْدَكَ'، و'امْرُرْ بِأَيِّهِمْ هُوَ الأَفْضَلُ'، وفي التنزيل: ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾[6] وقرئ ﴿ أَيَّهُمْ أَشَدُّ ﴾[7]، بالنصب، وروي

---

(1) في (س) بزيادة: الكثيرين أنها حرف وجود على قول ابن مالك إنها ظرف بمعنى إنْ.
(2) مبحث 'لما'.
(3) حاشية الشمني: 2/ 132.
(4) شرح التسهيل: 1/ 202.
(5) حاشية الدسوقي: 2/ 456.
(6) فصلت: 29.
(7) مريم: 69.

....   فَــسَلِّمْ عَلَــى أَيُّهُــمْ أَفْــضَلُ)

تقدم شرحه في أَيْ (بالخفض، وقال الطائي:

.... فَحَــسْبِي   مِـنْ ذِي عِنْـدَهُمْ مَـا كَفَانِيَـا[1]

عجز بيت من الطويل لمنظور بن سحيم الفقعسي صدره:

فَإِمَّــا كِــرَامٌ مُــسِرُونَ لَقِيــتُهُمْ

وقبله:

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي القُرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ   عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأُبْكِي البَوَاكِيَا

وبعده:

وإِمَّـا كِـرَامٌ مُعْـسِرُونَ عَـذَرْتُهُمْ   وَإِمَّــا لِئَــامٌ فَــادَّخَرْتُ حَيَائِيَــا

[يقول: الناس ثلاثة: معسرون كرام فاكتفي منهم كفايتي، ومعسرون كرام فاعذرهم، وموسرون لئام فاكف عن ذمهم حياءً]، وإما للتفصيل، وكرام خبر

---

[1] البيت لمنظور بن سحيم في حاشية الدسوقي: 2/ 456، شرح شواهد المغني: 2/ 830، شرح أبيات المغني: 6/ 250، المقاصد النحوية: 1/ 127.
الشاهد فيه: استعمال (ذو) معرفة على لغة طيء.

محذوف أي: فالناس إما كرام[1] [أو مركبة من أن الشرطية و "ما"، وكرام فاعل محذوف أي: بقصد كرام][2].

[قال العيني: حسبي مبتدأ، وما كفانيا خبره، والجملة جواب الشرط، فيه أنه يلزم اتحاد المبتدأ، والخبر، إلا أن معنى ما كفانيا لا يبتغي منهم زيادة عن الحاجة، والشاهد في "ذي" حيث أعرب "ذي" بمعنى الذي][3]، وقال المرزوقي: "ذي" هنا بمعنى صاحب، ورأى بعدم إضافته إلى عندهم[4]، وقيل: زائدة (وقال العقيلي:) على صيغة التصغير اسمه أبو حرب

(نَحْنُ اللَّذونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا ....)[5]

رجز[6] نسبه الصغاني إلى ليلة الأخيلية، وبعضهم إلى رؤبة، تمامه:

يَـوْمَ النُّخَيْـلِ غَـارةً مِلْحَاحَـا

اللذون يكتب في هذه اللغة بلامين، لأن شبه الحرف....، وصبحوا بالتشديد أي: أتوا الصباح الذي عرف فيكون الصباح مصدراً نوعياً[7]، والنخيل تصغير نخل اسم موضع، وغارة مفعول له، أو حال أي: مغيرين، والملحاح الكثير الإلحاح صفة غارة (وقال الهذلي:

---

(1) في (س) بزيادة: وحسبي مبتدأ، وما كفانيا خبر، أي: مكافئ من عطائهم من يكفيني لحاجتي وذو يروى بالواو وهي... معنى الذي وبالياء معربة في لغة.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).
المقاصد النحوية: 1/ 127.

(4) شرح الحماسة للمرزوقي: 1/ 158].

(5) نسبه الدسوقي إلي حرب بن الأعلم: 2/ 457، ولرؤبة او ليلى في شرح شواهد المغني: 2/ 830، شرح أبيات المغني: 6/ 253، المقاصد النحوية: 1/ 426.
الشاهد فيه: قوله "اللذون" حيث أعربها إعراب جمع المذكر السالم.

(6) في (س) بزيادة: لرجل جاهلي.

(7) في (س) بزيادة: على حذف الزوائد.

هُمُ اللاؤونَ فكّوا الغُلَّ عَنّي)[1]

في كلامه إشارة إلى إعراب اللذين لغة طي، وعقيل، وهذيل.

(والثاني: نحو: 'أعجبني أن قمتَ'، أو ما قمت، إذا قلنا بحرفية 'ما' المصدرية، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا؛ لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأما قول أبي البقاء في ﴿ بِمَا كَانُوا يُكَذِّبُونَ ﴾[2]/ : إن 'ما' مصدرية وصلتها ﴿ يكذبون ﴾ وحكمه مع ذلك بأن يكذبون 305 /أ
في موضع نصب خبراً لكان فظاهره متناقض[3]) فإن جملة يكذبون [لامحل لها على الأول، ولها محل على الثاني][4] وهذا تناقض (ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من 'ما' ويكذبون، لا منهما ومن كان، بناء على قول ابن العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين: إن كان الناقصة لا مصدر لها[5]). يعني أنه أراد بالصلة مجموع ﴿ كانوا يكذبون ﴾ غير أنه أطلق اسم الكل على الجزء لكونه محط الفائدة.

(الجملة السابعة: التابعة لما لا محل له) فالمراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لأبد أن يكون لمتبوعه محل من الإعراب كما عرفه ابن الحاجب[6] (نحو: 'قام زيد ولم يقم عمرو' إذا قدرت الواو عاطفة، لا واو الحال)[7].

---

(1) شطر بيت من الوافر بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 6/ 255، الأمالي الشجرية: 2/ 308، شرح شواهد المغني: 2/ 833، الدرر اللوامع:
الشاهد فيه: قوله 'اللاؤون' حيث رفع بالواو على لغة هذيل.

(2) البقرة: 10.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 32.

(4) في (س): إذا كانت صلة لـ'ما' فلا محل لها، وإذا كانت خبراً لـ'كان' فلها محل.

(5) البحر المحيط: 1/ 60.

(6) قال ابن الحاجب: التوابع كل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة.
شرح الرضي: 2/ 277.

(7) في (س) بزيادة: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾

الجمل التي لها محل من الإعراب

وهي أيضاً سبع.

(الجملة الأولى: الواقعة خبراً، وموضعها رفع في بابي المبتدأ،و إنّ، ونصب في بابي كانَ، وكادَ، واختلف في نحو: زيد اضربه، وعمرو هل جاءك، فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية) من غير تأويل وهو صحيح (وقيل: نصب بقول مضمر وهو الخبر) هذا إذا قدر أقول فيه لا مقول فيه وإلا لكان المحكي في محل رفع على أنه نائب الفاعل (بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبراً، وقد مر إبطاله) في الجملة الرابعة حيث قال: وأما الثاني فلأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ.

(الجملة الثانية: الواقعة حالا، وموضعها نصب نحو: ﴿ وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[1] ونحو: ﴿ لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى ﴾[2] ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ ﴾[3] ومنه ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِن ذِكْرٍ مِن رَّبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[4] فجملة يستمعون حال من مفعول يأتيهم، أو من فاعله، وقرئ ﴿مُحْدَثاً ﴾[5]؛ لأن الذكر مختصاً بصفته مع أنه سبق بالنفي) جواب عما يقال: كيف صح الحال من فاعل يأتيهم وهو نكرة؟ [فأجاب بأن الذكر واقع في حيز النفي، مختص بصفته][6][7]، وأتى بكلمة مع لاحتمال أن يكون ﴿ مِن رَّبِّهِم﴾

---

(1) المدثر: 6.

(2) النساء: 43.

(3) الشعراء: 111.

(4) الأنبياء: 2.

(5) قال أبو حيان: وزيد بن علي بالنصب على الحال من ذكرٍ، إذ قد وصف بقوله من ربهم. البحر المحيط: 6/ 296

(6) في (س): لكن لأن الذكر واقع في سياق النفي، أو مختص بصفة.

(7) في (س) بزيادة: ولعله.

متعلقاً بـ'يأتيهم' لا صفة لذكر، ولو جعل محدثاً حالا من المستتر في من ربهم، [فلا سؤال حينئذ][1] (فالحالان) يعني محدثاً، و استمعوه (على الأول ـ وهو أن يكون 'استمعوه' حالا من مفعول 'يأتيهم' مثلها في قولك: 'ما لقي الزيدين عمرو مصعداً إلا منحدرين'، وعلى الثاني: ـ وهو أن يكون جملة 'استمعوه' حالا من فاعل 'يأتيهم'[كما عنى بالأول حالا من مفعوله][2] (مثلهما في قولك: 'ما لقي الزيدين عمرو راكباً إلا ضاحكاً، أما ﴿ وَهُمْ لاَ يَلْعَبُونَ ﴾ فحال من الفاعل ﴿ استمعوه ﴾ فالحالان متداخلتان) الحال المتداخلة: هي التي صاحبها في حال أخرى، والمتعددة: هي التي صاحبها صاحب حال أخرى[3] (ولاهية حال من فاعل ﴿ يلعبون﴾ وهذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل ﴿ استمعوه ﴾ فيكون من التعدد لا من التداخل) فتكون ﴿ لاهية﴾ مع ﴿ هم يلعبون ﴾ من تعدد الحال، وإن كان مع 'استمعوه' من تداخلها (ومن مُثُل الحالية أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ﴾[4] وهو من أقوى الأدلة على أن انتصاب 'قائماً في' ضربي زيداً قائماً على الحال، لا على أنه خبر لكان محذوفة، إذ لا يقترن الخبر بالواو' وقولك: 'ما تكلم فلان إلا قال خيراً، كما تقول: 'ما تكلم إلا قائلا خيراً، وهو استثناء مفرغ من أحوال) الظاهر/ من حال (عامة محذوفة) أي: متناولة لهذا 305 / ب
المفرغ وغيره (وقول الفرزدق:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سيوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِيْنَ سُلَّتِ)

تقدم شرحه في الواو (لأن تقدير العطف مفسد للمعنى) حيث ينقلب المدح ذماً كما مر (وقول كعب رضي الله عنه:

---

(1) في (س): لكان سالما من السؤال.
(2) ساقط من (س).
(3) في (س) بزيادة: ويقال لها المترادفة.
(4) صحيح مسلم على شرح النووي، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود: 4/ 167.

ضَافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهْوَ مَشْمُولُ[1]

عجز بيت صدره:

شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَةٍ

الشج الكسر والشق، وبذي أي: بماذي، وشبم وزن رقم برد شديد، من ماء صفة ثانية لماء محذوف، أو حال منه، أو من ضمير ذي، واستحسن المصنف هذا؛ لأنه على الأخص الأقرب، [ومحنية مفعلة من الحنو][2] أصلها محنوة، وهي معطف الوادي، وإنما قلبت الواو ياء لتطرفها في التقدير بعد كسرة، وقول التبريزي: لوقوعها رابعة بعد كسرة يرده وجوب القلب في شجيه ، وصاف اسم فاعل من الصفو صفة [لماء محذوف، أو حال][3] على أنه سكن حالة النصب للضرورة، ثم حذفت الياء لساكنين كقوله:

وَلَــوْ أَنْ وَاشٍ بِاليَمَامَــةِ دَارُهُ

وأبطح صفة أو حال، ومسيل واسع فيه دقائق الحصى، والمشمول الذي ضربته ريح الشمال حتى يبرد (وأضحى تامة) بمنى دخل وقت الضحى، فالجملة بعده حال[4]، وجوز في شرح بانت سعاد كونها ناقصة فالجملة بعدها خبر، والواو زائدة، ووجه دخولها تشبيه الجملة الخبرية بالحالية وهو قول الأخفش، والكوفيون، وتبعهم ابن مالك[5].

---

(1) البيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه: 19، شرح أبيات المغني: 6/ 257، شرح شواهد المغني: 2/ 833، حاشية الشمني: 2/ 132، لسان العرب: (ش. م. ل) 5/ 194.
والشاهد فيه: قوله "وهو مشمول" حيث جاءت حال من أضحى التامة.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): ويحتمل الحال على أنه.

(4) في (س) بزيادة: وإنما اقتصر عليه، لما قدمه أن الخبر لا يقترن بالواو.

(5) شرح بانت سعاد: 98.

(الجملة الثالثة: الواقعة مفعولا، ومحلها النصب إن لم تنب عن فاعل) [هذا يشعر بأن الكلام في مطلق الجملة][1] سواء أريد به لفظها أو معناها، لا في جملة يراد بها لفظها فقط (وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو: ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَـٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾[2] لما قدمناه من أن الجملة التي يراد بها لفظها تُنَزَّلُ منزلة الأسماء المفردة، قيل: وتقع أيضا في الجملة المقرونة بمعلق، نحو: عُلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ، وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا، وحملوا عليه ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[3] ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُم كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[4] ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[5] والصواب خلاف ذلك) وهو أن يكون الفاعل ضمير[6] هذه الأفعال؛ لأن الفاعل ونائبة مسند إليه، والمسند إليه لا يكون إلا اسماً مفرداً وهو بمنزلته (وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً، فإن قلت: وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو: ظهر لي أقام زيدٌ، قلت: إنما أَجَزْتُ ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف، لا جملة، وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة أبواب:

أحدها: باب الحكاية بالقول) [يعني به المصدر][7] نحو: ﴿ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً ﴾[8] وما يشتق منه في الماضي والمضارع نحو: ﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا﴾[9]، والأمر نحو: ﴿ قُلْ آمَنَّا بِاللهِ ﴾[10]، واسم الفاعل نحو: ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[11]، واسم المفعول/ نحو: 1/ 306

---

(1) في (س): هذا إنما يستقيم إذا كان الكلام في الجملة المطلقة.
(2) المطففين: 17.
(3) إبراهيم: 45.
(4) السجدة: 26.
(5) يوسف: 35.
(6) في (س) بزيادة: مصدر.
(7) في (س): المراد بالقول المصدر، وما يشتق من الماضي كما سيأتي.
(8) الرعد: 5.
(9) المؤمنون: 109.
(10) آل عمران: 84.
(11) الأحزاب: 18.

وَتَواصَوا بِفِعْلِ الْخَيْرِ حَتَّى عَبِيدُهُم   مَقُولٌ لَدَيْهِمْ لاَ زَكَى مَالُ ذِي بُخْلِ[1]

واسم المصدر نحو مقالك: الله ربنا إقرر بالربوبية (أو مرادفة، فالأول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ﴾[2]، وهل هي مفعول به، أو مفعول مطلق نوعي كالْقُرْفُصَاء) وهو ضرب من القعود يمد ويقصر (في قَعد القرفصاء؟) أي: قعوداً مخصوصاً وهو ان يجلس على إليته، ويلصق بطنه بفخذيه، ويتأبط كفيه كما في القاموس[3] (إذ هي دالة على نوع خاص من القول، وفيه مذهبان) وهو كون الحكية مفعولا مطلقاً نوعياً (ثانيهما[4] اختاره ابن الحاجب، قال: والذي غرَّ الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعليقها بعلم في: علمت لزيد منطلقٌ، وليس كذلك؛ لأن الجملة نفس القول، والعلم غير المعلوم فافترقا، انتهى[5]، والصواب قول الجمهور[6]) وهو كون الجملة المحكية مفعولا به (إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيداً بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود) فقياس المحكية عليها قياس مع الفارق (وأما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ) قال التفتازاني في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا﴾[7] الصحيح أن القول معتد، وإن المحكي بعده مفعول به لأنه مقول، وفعل القول موقوف عليه، وإطلاق القول عليه من قبيل ضرب الأمير أي: مضروبه، والغلط إنما نشأ من هذا[8] (والثاني:) أي: ما الحكاية فيه بمرادف القول (نوعان: ما معه حرف تفسير كقوله:

---

(1) البيت من الطويل، ولم أجده في المصادر التي اطلعت عليها.
(2) مريم: 30.
(3) القاموس المحيط: (ق. ر. ف. ص) 2/ 356.
(4) في (س) بزيادة: أي: ثاني المذهبين.
(5) حاشية الشمني: 2/ 134.
(6) في (س) بزيادة: وهو المذهب الأول.
(7) البقرة: 91.
(8) حاشية السعد على الكشاف: 1/ 22.

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرفِ أي أنتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِيَنَنِي لَكِنْ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِي

تقدم شرحه في بحث أيْ (وقولك: كتبت إليه أن افعلْ إذا لم تقدر بباء الجر) [إذ لو قدرت تكون مصدرية لا تفسيرية][1] (و الجملة في هذا النوع مفسرة للفعل) مخالف لقول الرضي أنها تفسر مفعولا مقدراً[2]، وقد تفسر مفعولا ظاهراً [كما مر][3] (فلا موضع لها) فلا يكون مما نحن فيه، وإنما ذكرها ليعلم أن الحكاية بمرادف القول أعم من أن يقع فيما له محل، وفيما لا محل له[4]، والنوع الثاني (وما ليس معه حرف التفسير نحو: ﴿ وَأَوْصَى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ ﴾[5]، ونحو: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَـٰبُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا ﴾[6] وقراءة بعضهم ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ ﴾[7] بكسر الهمزة، وقوله:

رَجُلاَنِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلاً عُرْيَانَا)[8]

---

(1) في (س): قيل: أي: لأنها لو قدرت لم تكن حرف تفسير بل مصدرية.

(2) شرح الرضي: 4/ 438.

(3) في (س) بزيادة: تقدم في أن المتقدمة.

(4) في (س) بزيادة: فلا يرد ما قيل أنه قد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الأبواب الثلاثة لا تكون الجملة فيه ذات محل، ولا مفعولاً، فكيف يكون قسماً مما هو مفعول وله محل؟، تأمل.

(5) البقرة: 132.

(6) هود: 42.

(7) القمر: 10.
البحر المحيط: 8/ 176.

(8) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 833، المحتسب: 1/ 194، شرح أبيات المغني: 6/ 258، الخصائص: 2/ 118.
الشاهد فيه: كسر همزة إنْ على تقدير قول محذوف.

بيت من الرجز، رجلان تثنية رجل، سكن الجيم تخفيفاً (وروي بكسر إنْ) يشير إلى أنه لو روي بفتح أنْ لكان حرف الجر مقدراً فلم يكن مما نحن فيه(فهذه الجمل في محل نصب اتفاقاً) وكأنه لم يعبأ بما سيذكره عن الزمخشري وإن استظهره' وأراد بالاتفاق اتفاق [أهل البلدين][1] لقوله: (ثم قال البصريون: النصب بقول مقدر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور) إجراء له مجرى القول في حكاية الجمل بعده، وهذا يدل على أنّ عَدّ الحكاية بمرادف القول من[2] وقوع الجملة مفعولا على رأيهم وإلا فهي/ من الحكاية بالقول عند البصريين (ويشهد 306/ب للبصريين التصريح بالقول في نحو: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾[3] ونحو: ﴿ إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾[4]، وقول أبي البقاء في قوله تعالى ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾[5] إن الجملة الثانية في موضع نصب بـيُوصيْ، قال: لأن المعنى يفرض لكم، أو يشرع لكم في أمر أولادكم، وإنما يصح هذا على قول الكوفيين[6]) وقال مكي: للذكر مثل حظ ابتداء وخبر في موضع نصب تبين للوصية وتفسير لها[7] (وقال الزمخشري: أن الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل لها، وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة، ولا محل لها[8]، وهو الظاهر) [لاستغنائه عن تقدير الأول][9] وعن تأويل الإيصاء بالقول، أو الفرض، أو بالشرع على أن تأويله [بهما][1] تكلف في

---

(1) في (س): البصريين والكوفيين.
المحتسب: 1/ 194.
(2) في (س) بزيادة: من أبواب.
(3) هود: 45.
(4) مريم: 3، 4.
(5) النساء: 11.
(6) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 269.
(7) الدر المصون: 2/ 319.
(8) الكشاف: 1/ 419.
(9) في (س): لأنه مستغن عن التكلف بتقدير القول.

[بهما][1] تكلف في المفعول على تكلف في الفعل؛ لأن الشرع، أو الفرض لا يتعدى بالجملة الصريحة كالقول.

(تنبيهات

الأول: من الجمل المحكية ما قد يخفى، فمن ذلك المحكية بعد القول ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾[2]، والأصل إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كما قال:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي يوم جَوُّ سُوَيْقَةٍ ... بَكَيْتُ فَنَادَتْنِي هُنَيْدَةُ مَالِيَا)[3]

بيت من الطويل للفرزدق[4]، والجو الهواء، أو ما انخفض من الأرض داخل البيت، واليمامة ثلاث عشر موضعاً غيرها، وسويقة كـجهينة موضع[5]، وجبل بين ينبع والمدينة، وموضع بالسيالة، وموضع ببطن مكة، وبنواحي المدينة يسكنه آل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، موضع بمرو، وبلد بالمغرب، وتسعة مواضع ببغداد [كما في القاموس][6] فانظر ماذا أراد في البيت (والأصل مالك) فحكى قولها بالمعني [ويحتمل أن يكون مرادها الاستفهام عن حال نفسها أي: ما وقع له حتى بكى فلا يكون ما ذكره المصنف][7] (ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى

---

(1) في (س): بالآخرين.

(2) الصافات: 31.

(3) البيت للفرزدق في ديوانه: 705، شرح شواهد المغني: 2/ 272، حاشية الدسوقي: 2/ 466، شرح أبيات المغني: 6/ 272، الكامل: 1/ 143.
الشاهد فيه: قوله 'ماليا' والأصل مالك، حيث حكى قول هنيدة بالمعنى.

(4) في (س) بزيادة: يهجو جرير.

(5) في (س) بزيادة: وهضبة.

(6) ساقط من (س).
القاموس المحيط: 2/ 280.

(7) ساقط من (س).

معنى القول ﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴾[1] أي: تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل إن لهم لما يتخيرون، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم) وجوز الزمخشري أن يكون معموله لتدرسون، أي: تدرسون في الكتاب أن لكم لما تخيرونه، فلما دخلت اللام كسرت الهمزة[2]، قال الحلبي: وفي الفرق بين الوجهين عسر[3] (وقد قيل في قوله تعالى ﴿ يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ ﴾[4] إي يدعو في معنى يقول[5]، مثلها في قول عنترة:

يَدْعُونَ عَنْتَرُ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئْرٍ فِي لُبَانِ الْأَدْهَمِ[6]

بيت من الكامل، الأشطان جمع شطن بفتحتين وهو الحبل، واللبان بالفتح الصدر، والأدهم الفرس الأسود، شبه الرماح في صدر فرسه بحبال بئر اجتمعت عليها السقاة (فيمن رواه عنترُ بالضم على النداء) وهو مرخم عنترة على لغة من لا ينوي المحذوف، ويروى بالفتح إما على لغة من يروي المحذوف، أو على أنه مفعول يدعون رخم للضرورة فلا حكاية حينئذ[7] (، وإن ﴿ من ﴾ مبتدأ، ﴿لَبِئْسَ

---

(1) القلم: 37، 38.

(2) الكشاف: 4/ 448.

(3) الدر المصون: 6/ 357.

(4) الحج: 13.

(5) في (س) بزيادة: قال القاضي اللام معلقة ليدعو من حيث انه بمعنى زعم، والزعم قول مع اعتقاد، أو داخلة على الجملة الواقعة مقولا، إجراء له مجرى يقول، أو مستانفة على انّ يدعو تكرير للأول. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 6/ 397.

(6) البيت لعنترة في ديوانه: 19، شرح لمعلقات للزوزني: 128، الكتاب: 2/ 253، شرح شواهد المغني: 1/ 234، شرح القصائد السبع الطوال: 359.
الشاهد فيه: قوله: عنترُ والتقدير ياعنتر.

(7) في (س) بزيادة: ولا شاهد فيه.

الْمَوْلَى ﴾[1] خبره وما بينهما جملة اسمية/ صلة، وجملة ﴿ مـن ﴾ وخبرهـا محكيـة 307/1أ
بـ"يدعو" أي: أن الكافر يقول ذلك يوم القيامة، وقيل: ﴿ من ﴾ مبتدأ حذف خبره أي: إلهه، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدنيا، وعلى هذا فالأصـل يقـول: الـوثن إِلَهُهُ، ثم عبر عن الوثن بمن ضره أقرب من نفعه، تشنيعاً على الكافر.

الثاني: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو: "أتقـول موسـى في الدار" فلك أن تقدر موسى مفعولا أولَ، وفي الدار مفعـولا ثانيـاً علـى إجـراء القول مجرى الظن) وهي لغة سليم حكاها سيبويه عن أبي الخطاب، ويشترط عند أكثر العرب أن يكون مضارعا مخاطباً [مقصوداً به الحال بعد استفهام متصل نحو: أتقول للعميان عقلاً؟ ومتصل بظرف كقوله: أبعد بعد، تقول: الـدار جامعـة][2]، أو بجار ومجرور نحو: "أفي الدار تقول: "زيد منطلقاً"، أو بأحد المفعولين كقوله:

لعمـــر أبيـــك أم متجاهلينـــا[3]

فإن عدم الشرط منها راجع إلى الحكاية [نحو: قال:"قال زيد منطلق"، ويجوز إن لم يعلم كقوله:

عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَـاتِقِي

---

(1) الحج: 13.

(2) في (س): بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف كقوله:

أَبَعْـــدَ بُعْـــدٍ تَقُـــولُ الـــدَّارَ جَامِعَـــةً ... شَـــمْلِي بِهِـــمْ أَمْ دَوَامُ البُعْـــدِ مَحْتُومَـــا

(3) عجز بيت من الوافر صدره:

أَجُهَّـــالاً تَقُـــولُ بَنِـــي لُـــؤَيٍّ

للكميت بن زيد الأسدي في الدرر: 1/ 382، وبلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 376، المقاصد النحوية: 2/ 429، الهمع: 1/ 504.

بنصب الرمح على الإجراء، وبرفعه على الحكاية ذكره ابن عقيل][1] (ولك أن تقدرهما مبتدأ و خبراً على الحكاية كما في قوله تعالى ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾[2] الآية) على قراءة تقولون بتاء الخطاب [لقوله][3] (الا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن مع هذا جيء بالجملة بعده محكية.

الثالث: قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو: أول قولي إني أحمد اللهَ إذا كسرت إنَّ؛ لأن المعنى أول قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي علي[4]، زعم أنها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر موجودٌ، أو ثابتٌ، وهذا المقدر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى؛ لأن أول قولي إني أحمد اللهَ باعتبار الكلمات إنَّ، وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقدر أولَ زائداً، والبصريون لا يجيزونه، وتبع الزمخشري أبا علي في التقدير المذكور) فقال في المفصل: ومن المواضع ما يحتمل المفرد، والجملة فيجوز فيه إيقاع أيهما شئت نحو قولك: أول ما أقول إني أحمد اللهَ إن جعلتها خبراً للمبتدأ ففتحت، فكأنك قلت: أول مقولي أحمد اللهَ، وإن قدرت الخبر محذوفاً كسرت حاكياً[5] (والصواب خلاف قولهما) وهو ما قاله ابن الحاجب بعد أن قال: أما وجه الفتح فمستقيم، وأما وجه الكسر فباطل[6]،

---

(1) في (س): ويجوز مع وجودها أيضاً، لأنها ليست شروطاً لوجوب إجراء القول مجرى الظن، ذكره ابن عقيل. المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 375، 376.

(2) البقرة: 140.

(3) في (س): بدليل قوله.

(4) الإيضاح لأبي علي: 128.

قرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي بتاء الخطاب، فتكون قراءة الباقين بياء الغيبة. الوافي في شرح الشاطبية: 211.

(5) المفصل في صناعة الإعراب: 391.

(6) في (س) بزيادة: فبينه بما قرر في المتن المأخوذ من كلامه، ثم قال.

من ان للكسر وجهاً مستقيماً غير ما ذكراه، وهو أن يكون القول عاماً يقع في الحمد وغيره، فيكون أولُ مضاف إلى قول عام، وأخبرت بأن أول ذلك قولك: إني أحمد اللهَ أي: أول أقوالي هذا القول، فلا حاجة إلى خبر محذوف بل يكون إني أحمد اللهَ هو الخبر، ووجب أن يكون جملة؛ لأنك أخبرت به عما معناه جملة[1]

(فإن فتحت فالمعنى حمد الله يعني بأي/ عبارة كانت) لأن لفظ الحمد على هذا 307 / ب
التقدير ليس بمحكي.

(الرابع: قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به، وهي نوعان: محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾[2] بعد ﴿ قَالَ الْمَلَا مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴾[3] لأن قولهم) ثمَّ عند السحرة، هذه الآية من سورة الأعراف، وليس فيها بسحر بل في الآية التي في الشعراء لكن التلاوة ليست كما ذكر، والصواب ما في بعض النسخ (لأن قولهم تم عند قوله: ﴿ مِنْ أَرْضِكُمْ ﴾[4] ثم التقدير: فقال فرعون، بدليل ﴿ قَالُوا أَرْجِهِ وَأَخَاهُ ﴾[5] وقول الشاعر:

قَالَتْ لَهُ وَهْوَ بِعَيْشٍ ضَنْكِ ... لاَ تُكْثِرِي لَوْمِي وَخَلِّي عَنْكِ)[6]

بيتان من مشطور السريع المكشوف، الضنك الضيق في كل شيء

(التقدير:

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 171، 172.

(2) الأعراف: 109.

(3) الأعراف: 109.

(4) الشعراء: 110.

(5) الشعراء: 111.

(6) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 834، شرح أبيات المغني: 6/ 267، درة الغواص: 144، حاشية الشمني: 2/ 135.

قالت له: أتذكر قولك لي إذ الومك في الإسراف في الإنفاق، لا تكثري لومي، فحذف المحكية بالمذكور) يعني وحده أو بعضها (وأثبت المحكية بالمحذوف) ولابد من ذلك القيد؛ لأن المحكية هنا بالمحذوف بعض المحيكة بالمذكور.

(وغير محكية، وهي نوعان:

دالة على المحكية، كقولك: قال زيد لعمرو في حاتم أتظن حاتماً بخيلاً فحذف المقول، وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى ﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾[1] وإن كان الأصل والله أعلم: أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحرٌ ثم حذفت مقالتهم مدلولا عليها بجملة الإنكار؛ لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول، وإن لم تكن محكية بالقول الثاني) تعليل لقوله ليس من ذلك يعني فلا تكون الآية مما نحن فيه؛ لأن الكلام فيما إذا كانت الجملة غير محكية، وهذه محكية، وفيه أن الزمخشري جوز كونها محكية بالقول الثاني[2] (وغير دالة عليه نحو: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾[3] وقد مر البحث فيها) في الجملة المستأنفة.

(الخامس: قد يوصل بالمحكية غير محكي، وهو الذي يسميه المحدثون مدرجاً) هذا أحد أقسام المدرج عندهم، وهو أن يصل الراوي بمتن حديث ينوي كلاماً لنفسه، أو لغيره فيتوهم أنه من الحديث[4] (ومنه ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾[5] بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول) فيكون من كلام

---

(1) يونس: 77.

(2) الكشاف: 2/ 367.

(3) يونس: 65.

(4) في (س) بزيادة: ومن اقسام المدرج ان يكون عنده متنان بإسنادين فيرويهما باحدهما، ومنها انه يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده او متنه فيرويه عنهم باتفاق، وكل هذا حرام.

(5) النمل: 34.

الله تعالى، وقد جزم الزمخشري بكونها من كلام بلقيس[1]، واستظهره الحلبي[2]، فتكون محكية بقولها، واستضعفه أبو البقاء ذكره المصنف، وكأنه ارتضاه؛ لأن التأسيس خير من التأكيد؛ لأن قولها وكذلك يفعلون كالتقرير لكلامها السابق.

(الباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً: باب ظن وأعلم؛ فإنها تقع مفعولا ثانياً لظن، وثالثاً لأعلم، وذلك لأن أصلهما الخبر، ووقوعه جملة سائغ كما مر، وقد اجتمع وقوع خبري كانْ، وإنْ، والثاني من مفعولي باب ظَنْ جملة في قول أبي ذؤيب:

فَـإِنْ تَزْعُمِيـنِـي كُنْـتُ أَجْهَـلُ فِـيكُمُ ... فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ)[3]

بيت من الطويل[4]، زعم بمعنى ظن مفعوله الأول ضمير المتكلم، والثاني جملة كنتْ، وقد يتوهم أن أجهلُ هنا اسم تفضيل، ويروى بالنصب [كما يتوهم أن الزعم هنا بمعنى القول فذكر بعده الجملة][5]، وشريت هنا بمعنى/ اشتريت لا بمعنى بعت. 308 /أ

---

(1) الكشاف: 3/ 406، 407.

(2) الدر المصون: 5/ 313.

(3) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب: 11/ 249، المقاصد النحوية: 2/ 388، الكتاب: 1/ 121، شرح شواهد المغني: 2/ 671، شرح أبيات المغني: 6/ 269.

(4) في (س) بزيادة: وبعده:

لَقَـالَ صِحَابِي قَـدْ غُبِنْـتَ وَخِلْتُنِـي ... غَبِيـتُ فَـلاَ أَدْرِي أَشَـكْلُهُمُ شَـكْلِي

(5) في (س): وإنما قالوا له معمول فيه، لأنهم كانوا معه على الجهل.

(الباب الثالث: باب التعليق) وهو إبطال العمل على سبيل الوجوب لفظاً لا معنى (وذلك غير مختص بباب ظنْ بل هو جائز في كل فعل قلبي) يعني به ما يفيد معنى العلم سواء كان بوصفه له كـعلمتْ، وظننتْ، أو بوضعه لما يطلب هو به، كـتفكرتْ، وتلوتْ (ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

احدها: أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار، نحو: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾[1] ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾[2] ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[3] لأنه يقال: فكرت فيهْ، وسألت عنهْ، و نظرت فيهْ، ولكن) أي: هذه الأفعال[4] (علقت هنا) اي: في الآيات الثلاثة (بالاستفهام عن الموصول في اللفظ إلى المفعول[5]) [قيل: الظاهر أن التعليق في الآية الأولى بالنفي أي: لم يتفكروا في انتفاء الجنة عن محمد صلى الله عليه وسلم، فإطلاق المصنف الاستفهام عليها بالتغليب][6] (وهي من حيث المعنى طالبةٌ له على معنى ذلك الحرف، وزعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير علمْ وظنْ حتى يُضمَّنْ معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين[7]) وكأنه اعتبر التضمين، لما في التعليق من الإشكال وهو [أن][8] الجملة إن جعلت في محل نصب بعد إسقاط [الجار][9] فهذا [غير][10] مقيس بخلاف التركيب المذكور، وإن جعلت في محل جر بإرادة ذلك

---

(1) الأعراف: 184.

(2) الكهف: 19.

(3) الذاريات: 12.

(4) في (س) بزيادة: الثلاثة.

(5) في (س) بزيادة: هذا على أن ما في ﴿ ما بصاحبهم ﴾ استفهام ومعناه النفي.

(6) في (س): قيل: إن التعليق فيها بالنفي، قال المصنف الاستفهام عليها بالتغليب. حاشية الشمني: 2/ 136.

(7) قال ابن عصفور: ويجوز في هذه الأفعال، وسائر أفعال القلوب التعليق، وهو ترك العمل لمانع. المقرب: 132.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س): حرف الجر أن تعدى الفعل به.

(10) في (س): ليس.

الجار يلزم تعليق حرف الجر عن العمل، والحرف لا يعلق، ولهذا قيل: الأظهر أن يجعل المعلق فعلاً علمياً محذوفاً يدل عليه المذكور[1]، والتقدير: أولم يتفكروا، وليعلموا، فلينظر، ليعلم، يسألون، ليعلمون، وهذا أولى من التضمين؛ [لأنه حذف الدليل وهو مقيس والتضمين لا ينقاس[2] (واختلف في قوله تعالى ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾[3] فقيل: التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم، وقيل: يتعرفون، وقيل: يقولون، فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المُسَرَّح، أي: غير المقيد بالجار، وعلى الثالث ليس من باب التعليق البتة.

والثاني: أن تكون في موضع المفعول المسرح، نحو: 'عرفت من أبوك'؛ وذلك لأنك تقول: 'عرفت زيداً'، وكذا 'علمت من أبوك' إذا أردت 'علم' بمعنى 'عرف'، ومنه قول بعضهم: أما ترى أيُّ برقٍ ههنا) معناه اما تبصر حكاه سيبويه[4] (لأن 'رأى' البصرية، وسائر أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف، إلا 'سمع' المعلقة باسم عين نحو: 'سمعت زيداً يقرأ'، فقيل [سمع] متعدية لاثنين ثانيهما جملة) جوزه أبو علي[5]، لكن بشرط أن يكون الثاني في يسمع[6]، ولو قلت: 'سمعت زيداً أخاك' لم يجز (وقيل: إلى واحد والجملة حال) قيل: هذا هو الصحيح، وهو على تقدير مضاف، أي: سمعت كلام زيد؛ لأن السمع لا يقع على الذوات، ثم يبين هذا المحذوف بالحال فهي حال مبينة لا يجوز حذفها[7] (فإن

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 136.

(2) في (س): لأنه لا ينقاس، بخلاف الحذف لدليل فإنه مقيس.

(3) آل عمران: 44.

(4) قال سيبويه: وأما ترى أيُّ برق هاهنا فهذا في موضع مفعول، كما أنك إذا قلت: عبد الله هل رأيته، فهذا الكلام في موضع المبني على المبتدأ الذي يعمل فيه فيرفعه.
الكتاب: 1/ 236.

(5) حاشية الشمني: 2/ 136.

(6) في (س) بزيادة: كالقراءة والقول.

(7) حاشية الشمني: 2/ 136.

علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقاً، نحو: ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ﴾[1]، وليس من الباب ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[2] خلافاً ليونس) أجاز تعليق كل فعل متعد[3] (؛ لأن تنزع ليس بفعل قلبي، بل أيٌ موصولة لا استفهامية، وهي المفعول، وضمتها بناء لا إعراب/ ، وأشد: خبر لـهو محذوفاً، 308/ب والجملة صلة) هذا قول سيبويه، وقد مر التفصيل في بحث أي[4].

(والثالث: أن تكون في موضع المفعولين، نحو: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً﴾[5] ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾[6]، ومنه ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[7]؛ لأن أياً مفعول مطلق لـينقلبون، لا مفعول به لـيعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم، ومما يوهمون) مضارع وهم بالكسر كـغلط وزناً، ومعنى، ومصدراً (في إنشاده وإعرابه:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيُّ دَيْنٍ تُدَايِنَتْ ... وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا)[8]

بيت من الطويل، ولم تقبض عروضه شذوذاً كقوله:

وَنَحْنُ ضَرَبْنَا الخَيْلَ نحو... ... وَقَدْ أَحْجَمتْ عَنْهَا اللُّيوثُ الضَّرَاغِمِ[9]

---

(1) ق: 42.
(2) مريم: 69.
(3) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 128.
(4) ينظر مبحث أيّ: 402. تحقيق الطالب حسين الدبوس.
(5) طه: 71.
(6) الكهف: 12.
(7) الشعراء: 227.
(8) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 834، شرح أبيات المغني: 6/ 270.
(9) البيت من الطويل، ولم أجده في المصادر التي اطلعت عليها.

ووهمهم [في ذلك][1] رفع أيّ الأولى، وجعلها مبتدأ (والصواب فيه نصب أيّ الأولى على حد انتصابها في ﴿ أي منقلب ﴾ إلا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق) [هذا إذا كان الدين اسماً لما في الذمة لا مصدراً محذوف الزوائد، والأصل أي تداين، وإلا لكان مفعولاً مطلقاً، وكأنه لم يذكره؛ لأن الحذف خلاف الأصل][2] (ورفع أيّ الثانية مبتدأ، وما بعدها الخبر، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية، والاسمية، واختلف في نحو: 'عرفت زيداً من هو'، فقيل: جملة الاستفهام حال) هذا مذهب المبرد وجماعة[3] (ورد بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالا، و قيل: مفعول ثان على تضمين عرف معنى 'علم'، ورد بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس، وقيل: بدل من المنصوب) هذا مذهب السيرافي[4] صححه المصنف فيما افترق فيه البدل والبيان[5] (ثم اختلف فقيل: بدل اشتمال[6]، وقيل: بدل كل، والأصل 'عرفت شأن زيد') على حذف المضاف (وعلى القول بأن 'عرف' بمعنى 'علم' فهل يقال: إن الفعل معلق أم لا؟، قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: 'علمت زيداً لأبوه قائم'، أو 'ما أبوه قائم'، فالعامل معلق عن الجملة، وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثان[7]، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب، وأن لا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق، وذلك نحو: 'علمت زيداً أبوه قائم'، واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ

---

(1) في (س): في إنشاد البيت وإعرابه.

(2) في (س): يحتمل أن يكون دين مصدراً محذوف الزوائد، والأصل أي: تداين فيكون مفعولا مطلقاً، فكأنه لم يقيد بذلك لكون الحذف خلاف الأصل.

(3) المقتضب: 2/ 567.

(4) في (س) بزيادة: واختاره ابن عصفور.

(5) المقرب: 1/ 121.

(6) في (س) بزيادة: كعرفت أخاك خبره.

(7) شرح التسهيل: 2/ 88.

عَمَلاً ﴾[1] في سورة هود، وإنما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختيار من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، فهو ملابس له، كما تقول: انظر أيهم أحسن وجهاً، واستمع أيهم أحسن صوتاً؛ لأن النظر والاستماع من طريق العلم، انتهى، ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته[2]) [وفيه أنه قد أسلفه][3] في قوله تعالى ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى ﴾[4]، وصرح في آخر النوع الثامن[5] بأن النظر البصري يعلق فيه كالنظر القلبي، وقال الرضي: إن الاستفهام يرد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كـ'علمت'، و'بينت'، و'دريت'، وبعد كل فعل يطلب به العلم كـ'تفكرت'، و'امتحنت'، و'بلوت'، و'استفهمت'، وجميع أفعال الحواس كلمت، وسمعت، وشممت، وذقت [فيعلقه][6] (، وقال في تفسير الآية في سورة الملك/: 1/309 ولا يسمى هذا تعليقاً، وإنما التعليق أن يُوقَعَ بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعاً، كـ'علمت أيهما عمرو' الا ترى أنه لا يفترق الحال ـ بعد تقديم أحد المنصوبين ـ بين مجيء ما له الصدر وغيره؟ ولو كان تعليقاً لافترقا كما افترقا في 'علمت زيداً منطلقاً، و'علمت أزيد منطلق[7]) والاضطراب فيه ظاهر، وقيل: في رفعه أي: في آيه هود حذف فعل العلم منها، والتقدير: ليبلوكم فيعلم أيكم أحسن عملا[8]، والمراد بقوله تعليق فعل البلوى تعليق ما هو مسبب عنه وهو العلم، فاكتفى بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب، وأما آية الملك فلا حذف فيها، ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم، فكأنه قيل: ليعلمكم أيكم أحسن عملا،

---

(1) هود: 7.

(2) الكشاف: 2/ 390.

(3) في (س): وفيه ذهول عما تقدم قريباً.

(4) الكهف: 19.

(5) في (س) بزيادة: في الجهة السادسة

(6) ساقط من (س).
الرضي: 4/ 165، 166.

(7) الكشاف: 4/ 432.

(8) منتهى أمل الأريب: 189، 190. تحقيق الأستاذ محمد العابر.

وامتنع التعليق؛ لأنه إنما يكون حيث يوقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعاً، وهنا سيق المفعول الأول، وامتنع القول بالتعليق، فالزمخشري اختار هنا التضمين[1]، وفيه أنه لِمَ لم [يعكسه ؟][2]، [وقيل أثبت هذا][3] التعليق المعنوي وهو الاتصال ولم يبين[4] الاصطلاحي اكتفاء بذكره في سورة الملك، وفيه بعد من وجهين: حمل التعليق على غير الاصطلاحي، والاكتفاء بالذكر فمن الأواخر عن الأوائل، والعادة بالعكس[5].

(تنبيه: فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع، فتقول: ْعرفت مَنْ زيدٌ وغير ذلك من أمورهْ، واستدل ابن عصفور بقول كثير[6]:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا ... وِلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ)[7]

بيت من الطويل ْعزةْ بالفتح، وتشديد الزاى بنت جميل صاحبة كثير، وتولت أعرضت، و أدبرت (بنصب ْموجعات) عطفاً على مفعول أدري المعلق بالاستفهام، لأن المعلق أبطل عمله لفظاً ومحلاً (ولك أن تدعي أن ْالبكىْ مفعول، وأن ْماْ زائدة، أو أن الأصل ْولا أدري موجعاتْ فيكون من عطف الجمل، أو أن

---

(1) في (س) بزيادة: وقد انصف صاحب الإتحاف حيث قال: التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف، والصحيح الذي أختاره الزمخشري.

(2) في (س): يعكس الأمر.

(3) في (س): وقيل: في رفعه أيضاً، اثبت في هود.

(4) في (س) بزيادة: التعليق.

(5) حاشية الشمني: 2/ 136.

(6) في (س) بزيادة: بلفظ التصغير أبو صخر بن عبد الرحمن الخزاعي، أحد عشاق العرب توفي

(7) البيت لكثير في ديوانه: 65، المقاصد النحوية: 2/ 408، شرح أبيات المغني: 6/ 207، حاشية الشمني: 2/ 136. والشاهد فيه: نصب ْموجعاتْ عطفاً على محل جملة ْما البكاْ، لأنها سدت مسد مفعولي أدريْ.

الواو للحال، وموجعات اسم لا، أي: وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء) وعلى هذا فلا شاهد في البيت [ولم يرده بعدم تعليق فعل الدراية كما قال صاحب الوافي؛ لأن الشواهد على تعليقه كثيرة][1]، وقد نص عليه ابن مالك والرضي كما مر[2] (ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله: أقمتُ مدة أقول: القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصاً انتهى.

وممن نص عليه ابن مالك، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم: إن المعلق عامل في المحل[3].

الجملة الرابعة: المضاف إليها، ومحلها الجر) قيل: لا ينبغي أن تنتظم هذه في الجمل التي لها محل من الإعراب ضرورة أن المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد، والمضاف إليه لا يكون جملة حقيقية، كيف وهو لا يكون إلا اسماً، أو ما في تأويل الاسم؟ [وأجيب بأنا لا نسلم بأن المراد منها ما لا يكون في معنى المفرد، بل المراد منها ما هو أعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح][4] (ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية:

أحدها: أسماء الزمان ظروفاً كانت أو أسماء) منصوبة على الظرف أو غير منصوبة (نحو:﴿ وَ السَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ ﴾[5]، ونحو ﴿ وَأَنذِرِ النَّاسَ/ يَوْمَ 309/ب
يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ ﴾[6]، ونحو ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾[7]، ونحو ﴿ هَذَا

---

(1) في (س): وأما قول صاحب الوافي ان أدري لا تعلق ليس بشيء، لأن الشواهد على تعليقه كثيرة.
(2) شرح التسهيل: 2/ 103، شرح الرضي: 4/ 165.
(3) شرح التسهيل: 2/ 140.
(4) ساقط من (س).
حاشية الشمني: 2/ 137.
(5) مريم: 33.
(6) إبراهيم: 44 .
(7) غافر: 15، 16.

يَوْمُ لاَ يَنطِقُونَ ﴾[1] الا ترى أن اليوم ظرف في الأولى، ومفعول ثان في الثانية، وبدل منه في الثالثة) أي من المفعول الثاني وهو يوم التلاق؛ لأن الأول محذوف، والتقدير لينذرهم يوم التلاق (وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً لـ'يخفى' من قوله تعالى ﴿ لاَ يَخْفَى عَلَى اللهِ مِنْهُمْ شَيْء ﴾[2]) ذكر ابن عطية: وهي مبنية على جواز عمل 'ما' بعد 'لا' فيما قبلها، ويجوز أن يكون ظرفاً لـ'اذكر' مضمراً[3].

(ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة: إذْ باتفاق، وإذاْ عند الجمهور) لا عند من قال العامل فيها شرطها[4] (، 'لما' عند من قال باسميتها[5]، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إذا كان مستقبلاً فهو كـ'إذاْ' في اختصاصه بالجملة الفعلية ، وإن كان ماضياً فهو كـ'إذْ' في الإضافة إلى الجملتين فتقول: آتيك زمن يقدم الحاجْ، ولا يجوز زمن الحاج قادمْ وتقول: أتيتكَ زَمَنَ قَدِمَ الحاجّ، وزَمَنَ الحاجُّ قادم[6] وَرُدَّ عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى ﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾[7] وبقول الشاعر:

وَكُنْ لِي شَفِيْعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ)[8]

---

(1) المرسلات: 35.

(2) غافر: 16.

(3) المحرر الوجيز: 4/ 551.

(4) حاشية الدسوقي: 2/ 479.

(5) في (س) بزيادة: لا عند من قال بحرفيتها.

(6) الكتاب: 1/ 190، 191.

(7) غافر: 16.

(8) البيت لسواد بن قارب في حاشية الشمني: 2/ 137، حاشية الدسوقي: 2/ 480، شرح أبيات المغني: 6/ 274، الإصابة: 2/ 192، وبلا نسبة في الدر المصون: 1/ 52.
الشاهد فيه: إضافة يوم إلى الجملة الاسمية.

بيت من الطويل، لسواد بن غارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أنشده بين يديه ففيه إقامة الظاهر مقام المضمر، فالفتيل ما يكون مثل الخيط في شق النواة، أو ما يفتل بين الأصبعين من الوسخ، وهو منصوب على المصدر أي: بمغني إغناءً (وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يشترط) أي: سيبويه (حمل الزمان المستقبل على إذا إذا كان ظرفاً[1]) قيل: الأولى أن يقول إنما يجوز؛ لأن الذي ذهب إليه سيبويه هو جواز إضافة اسم الزمان المبهم المستقبل، إلى ما تضاف إليه إذا وجوباً[2] (وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف) وأجيب بأن هل ليس مبتدأ، بل فاعل فعل محذوف يفسره اسم الفاعل أي: يوم برزوا، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، وبارزون خبر مبتدأ مضمر، ولا يتأتى هذا الجواب في البيت) قيل: إن لم يتأتَ فيه هذا بعينه يتأتى فيه وجه آخر[3] (والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جُعِلَ كالماضي، فحمل على إذْ، لا على إذا على حد ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾[4].

الثاني: حيثُ، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يشترط لذلك كونها ظرفاً، وزعم المهدوي شارح الدُّرَيْدِيَّةِ ـ وليس بالمهدوي المفسر المقرئ ـ) وكلاهما منسوب إلى المهدية بلد من بلاد المغرب[5]، والدريدية قصيدة أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري توفي سنة أحدى وعشرين وثلاثمائة[6] (أن حيثُ في قوله:

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 138.

(2) حاشية الشمني: 2/ 137.

(3) في (س) بزيادة: وهو أن يكون ذو شفاعة اسماً ليكون محذوفة.
حاشية الشمني: 2/ 137.

(4) الكهف: 99.

(5) ينظر معجم البلدان: 5/ 229 ـ 232.
في (س) بزيادة: والنسبة إليه كذلك على غير قياس.

(6) بغية الوعاة: 1/ 76.

ثُمَّتَ رَاحَ فِـي الْمُلَبِّـيْنَ إِلَـى حَيْثُ تَحَجَّى المَأْزِمَانِ وَمِنَـى)[1]

بيت من الرجز، ثم عاطفة، والملبين جمع ملب وهو من يقول: لبيك اللهم لبيك، وتحجى أقام، والمأزمان بفتح الميم، وسكون الهمزة، وكسر الزاى مضيق بين جمع وعرفة، ومنى قرية بمكة[2] (لما خرجت عن الظرفية/ بدخول إلىْ عليها 1/ 310 خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلف تقدير رابط لها، وهو فيه، وليس بشيء، لما قدمناه في أسماء الزمان) من أنها تضاف إلى الجمل ظروفاً كانت أو أسماء، يعني أن خروج ظرف الزمان عن الظرفية لا يمنعه من الإضافة إلى الجملة، وكذا خروج ظرف المكان لا يمنعه منها لاستوائها في مطلق الظرفية، فسقط ما قيل إنه لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في أسماء الزمان ثبوته في أسماء المكان، نعم يتوجه السؤال عن سبب البناء على رأي المهدوي، فإن ؛حيثْ غير مضافة عنده أصلاً، وإنما هي بمعنى مكان[3].

(الثالث: آيةْ بمعنى علامة، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بما) قال الرضي: يجوز إضافتها إلى الفعل لمشابهتها الوقت؛ لأن الأوقات علامات يوقت بها الحوادث، وتعين بها الأفعال[4]

---

(1) شرح أبيات المغني: 6/ 274

(2) في (س) بزيادة: سميت بذلك لما يمنى بها من الدماء أي: يراق، ولأنه جبريل لما أراد أن يفارق آدم قال له تمنى، قال أتمني الجنة.

- عرفة: قال ابن عباس رضي الله عنه: حد عرفة من الجبل المشرف على جبل عُرَنَة إلى جبالها إلى قصر آل مالك ووادي عرفة.
معجم البلدان: 4/ 104، 105.
- منى: المكان الذي ينزله الحجاج، وترمى فيه الجمار، قيل: منى من مهبط العقبة إلى محسر.
معجم البلدان: 5/ 198، 199.
- مكة: ـ أعزها الله ـ بيت الله الحرام، سميت مكة لأنها تمُكُّ الجبارين، أي: تذهب نخوتهم، ويقال: مكة اسم المدينة، وبكة اسم البيت.
معجم البلدان: 5/ 181 ـ 188.

(3) حاشية الشمني: 2/ 137.

(4) شرح الرضي: 3/ 173.

(كقوله:

بآيَــةِ يُقْــدِمُونَ الْخَيْــلَ شُــعْثاً   كَأَنَّ عَلَـى سَـنَابِكِهَا مُـدَامًا)[1]

بيت من الوافر ليزيد بن عمرو، ويقدمون على صيغة الخطاب، وقيل: على الغيبة ضميره لبني تميم المذكورين في بيت قبله[2] وهو:

ألاَ مَــنْ مُبْلِــغٌ عَنِّــي تَمِيمــاً   بِآيَــةِ مَــا تُحِبُّــونَ الطَّعَامَــا

الشعث جمع اشعث المغبر الرأس، والسنابك جمع سنبك طرف مقدم الحافر، والمدام الخمر، يعني أن سنابك الخيل لكونها دامية كأن عليها خمراً (وقوله:

بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافاً وَ لاَ عُزْلاً)[3]

عجز بيت من الطويل لعمر بن شاس الأسدي صدره:

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلامَ رِسَالَةً

أَلِكْ: فعل أمر من لاك يليك، ومعناه ابلغ عني، ورسالة مفعول (وهذا قول سيبويه) أي: جواز إضافتها إلى الفعلية[4] (وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف

(1) نسبه سيبويه للأعشى وليس في ديوانه الكتاب: 3/ 118، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 811، الكامل: 3/ 198، المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 375، شرح المفصل: 3/ 18.
الشاهد فيه: إضافة آية إلى جملة يقدمون على راي سيبويه.

(2) حاشية الشمني: 2/ 138.

(3) البيت لعمر بن شاس في شرح شواهد المغني: 2/ 835، المقاصد النحوية: 3/ 596، شرح أبيات المغني: 6/ 281، ارتشاف الضرب: 2/ 526.

(4) الكتاب: 3/ 136.

إلى المفرد[1] نحو: ﴿آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾[2]، وقال: الأصل بآية ما يقدمون[3]، أي بآية إقدامكم) وهذا يدل على أن تقدمون بتاء الخطاب (كما قال:

.... بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا)[4]

[طلب من يبلغ عني رسالة لبني تميم، فكأن قائلا قال: بأي علامة يعرفون، فقال: بعلامة حبهم للطعام، وبنو تميم يعرفون بشدة الشرة في الأكل انتهى][5] (وفيه حذف موصول حرفي غير ْأنْ وبقاء صلته، ثم هو غير متأت في قوله:

.... بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافاً وَلاَ عُـزْلاً)

قيل: بل هو متأت بأن تكون ْماْ المصدرية، ولاْ النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها أي: بآية كونهم لا ضعافاً، ولا عُزلاً، ولا يخفى أنه بعيد[6].

(الرابع: ْذوْ في قولهم: اْذهب بذي تسلمْ، والباء في ذلك ظرفية، وذي صفة لزمن محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي: اذهب في وقت صاحب سلامة، أي: في وقت هو مظنة السلامة، وقيل: بمعنى الذي[7] فالموصوف معرفة، والجملة صلة فلا محل لها، والأصل: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه) هذا مع ضعفه خارج عما نحن فيه (ويضعفه أن استعمال ْذيْ

---

(1) ينظر الارتشاف: 2/ 525.

(2) البقرة: 248.

(3) في (س) بزيادة: بتقدير ْماْ المصدرية.

(4) البيت لزيد بن الصعق في الكتاب: 3/ 118، شرح أبيات المغني: 6/ 285، المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 358، شرح المفصل: 3/ 18، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 482.

(5) ساقط من (س).

(6) حاشية الشمني: 2/ 139.

(7) في (س) بزيادة: وأعربت على لغة طيء.

موصولة مختص بطيئ، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يسمع هنا إلا الإعراب، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول/ بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق، نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[1]، والمتعلق هنا مختلف، وأن هذا العائد لم يذكر في وقت، وبهذا الأخير يضعف قول الأخفش في ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾[2] إن أياً موصولة، والناس خبر لمحذوف، والجملة صلة وعائد، أي[3]: يا من هم الناس، على أنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو: 310/ب

وَلاَسِيَّمَا يَوْم.... ....

فيمن رفع، أي: لا مثل الذي هو يوم، ولم يسمع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر؛ فلا يحسن الحمل عليه.

(الخامس والسادس: لَدنْ، و رَيْثَ فإنهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويشترط كونه مثبتاً، بخلافه مع آية[4]، فأما لَدنْ فهي اسم لمبدأ الغاية، زمانية كانت أو مكانية) لكن إذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان لما تقرر أن ظروف المكان لا تضاف إلى الجملة إلا حيثُ (ومن شواهدها قوله:

لَزِمْنَا لَدُنْ سَالَتُمُونَا وِفَاقَكُمْ   فَلاَ يَكُ مِنْكُمْ لِلخِلاَفِ جُنُوحُ)[5]

---

(1) المؤمنون: 33.

(2) البقرة: 21.

(3) في (س) بزيادة: محذوف.

(4) في (س) بزيادة: فإنه يجوز كونه منفياً كما مر.

(5) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 836، شرح أبيات المغني: 6/ 286، الارتشاف: 2/ 265، شرح التسهيل: 2/ 260.

الشاهد فيه: إضافة لَدنْ إلى جملة سالتمونا وفاقكم.

بيت من الطويل، المسالة ترك الحرب، وفاقكم مفعول لزمنا، والجنوح أي: الميل فاعل يكون، أو اسمها، ومنكم خبرها، وللخلاف متعلق به، أو بجنوح[1].

(وأما ريث فهي مصدر راث إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك: جئتك صلاة العصر قال:

خَلِيْلَـيَّ رِفْقـاً رَيْـثَ أَقْـضِي لُبَانَـةً   مِنَ العَرَصَاتِ الْمَـذْكِرَاتِ عُهُـودَا)[2]

بيت من الطويل، اللبانة بضم اللام الحاجة، والعرصات جمع عرصة، وهي كل بقعة من الدار واسعة وليس فيها بناء، والعهود جمع عهد، وهو المنزل الذي لا يزال القوم إذا ذهبوا عنه رجعوا إليه (وزعم ابن مالك في كافيته، وشرحها أن الفعل بعدها على إضمار أنْ، والأول قوله في التسهيل وشرحه، وقد يعذر في ريث؛ لأنها ليست زماناً[3]) [وفيه أنه قائم مقام الزمان][4]، والأصل في توقف ريت أخرج إليك، زمان ريث خروجي[5] كما في الرضي[6] (بخلاف لدن، وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت، وفي الغرة لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجمل، ولهذا قال في قوله[7]:

---

(1) في (س) بزيادة: قدم عليه لما في الظرف من التوسع.

(2) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 836، شرح أبيات المغني: 6/ 287، المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 359،

الشاهد فيه: ريث حيث اضافها إلى الجملة الفعلية.

(3) قال ابن مالك: وجاء عن العرب إضافة ليث و لدن إلى الفعل على تقدير أنْ المصدرية الكافية الشافية: 1/ 425 ، شرح التسهيل: 2/ 260.

(4) في (س): وفيه أن ريث وإن لم يكن زماناً لكنه مصدر قائم مقامه.

(5) في (س) بزيادة: أي: مدة أنه يبطئ خروجي.

(6) شرح الرضي: 3/ 173.

(7) الكتاب: 1/ 264، 265.

* مِنْ لَدُ شَوْلاً.... ......)[1]

بعض بيت تمامه:

فَإِلَى إِتْلاَئِهَا[2]

(إن تقديره: من لد إن كانت شولاً، ولم يقدر من لدن كانت) الشول وزان القول، مصدر شالت الناقة بذنبها أي: رفعه للضرب، فالبيت من حذف عامل المصدر المؤكد أي: من لدن شالت شولاً، وقيل: اسم جمع شائلة وهي الناقة التي ارتفع لبنها وضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر، أو ثمانية، فالبيت من حذف كان واسمها، وبقاء خبرها، أي: من لدن كانت شولاً، وقيل: نصبه على التميز، أو التشبيه بالمفعول به كانتصاب غدوة، ولا تقدر في البيت، ورد باختصاص هذا الحكم بـغدوة اتفاقاً، وبـلدن الثانية النون، وروي الجر في شولا بغير تنوين على أن أصله بالمد فقصره للضرورة، والإتلاء مصدر أتلت الناقة إذا تبعها ولدها/ ذكره السيوطي[3]. 1/311

(والسابع والثامن: قول و قائل كقوله:

قَوْلُ يَا لَلرِّجَالِ يُنْهِضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ والشُّبَّانَا[4]

---

(1) البيت من الرجز بلا نسبة في الكتاب: 1/ 264، المقاصد النحوية: 2/ 51، اوضح المسالك: 1/ 112، شرح شواهد المغني: 2/ 836.

(2) في (س) بزيادة: الشول بفتح المعجمة، وسكون الواو.

(3) شرح شواهد المغني: 2/ 836.

(4) بيت من الخفيف، بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 6/ 288، الدرر اللوامع: 1/ 378، شرح شواهد المغني: 2/ 837، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 378.

الشاهد فيه: إضافة الجملة الاستغاثة إلى القول، من إضافة المصدر إلى مفعوله.

يعني أن الاستعانة بهم توجب إسراع كهولهم وشبابهم[1]، ينهض يقوم، [قال الفيومي][2]: الكهل من جاوز الثلاثين، ووخطه الشيب، وقيل: من بلغ الأربعين، [وعن ثعلب في قوله تعالى ﴿ وكهلاً ﴾ قال: ينزل عيسى إلى الأرض كهلاً ابن ثلاثين سنة][3]، والجمع كهول، والشبان كفرسان جمع شاب (وقوله:

وَأُجِيبُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ   حَتَّى مَلَلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي)[4]

بيت من الكامل، مللت كـعلمت بمعنى سئمت، والعواد جمع عائد من العيادة وهي زيارة المريض، وبصالح متعلق بأجيب، ويروى بالرفع على تقدير يقول: أنا صالحٌ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حذف أنا، وأبقى خبره قاله ابن عقيل[5].

(والجملة الخامسة: الواقعة بعد الفاء، أو إذا جواباً لشرط جازم؛ لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً كما في قولك:أن تقم أقمْ، أو محلاً كما في قولك: إن جئتني أكرمتكْ مثال المقرونة بالفاء ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَنَذَرُهمْ ﴾[6] ولهذا قرئ بجزم يذرْ عطفاً على المحل[7]، ومثال المقرونة بإذا ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ

---

(1) في (س) بزيادة: إلى الإغاثة.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

المصباح المنير: (ك. ه. ل) 286.

(4) بلا نسبة في المقاصد النحوية: 4/ 503، شرح أبيات المغني: 6/ 289، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 378.

الشاهد فيه: إضافة "قائل" إلى الجملة.

(5) في (س) بزيادة: قيل: لا ينبغي أن بعد هذا البيان عما هو بصدده، لأن الجملة التي أضيف إليها من القول وقائل مراد بها لفظها، فهي في حكم المفرد، وليس الكلام فيما هو أعم منه.

المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 378.

(6) الأعراف: 186.

(7) التيسير في القراءات السبع: 86.

بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[1]) قيل: الذي في كلام الجماعة أن المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها، وقد صرح به قبل هذا في التنبيه الثالث، بل صرح به أيضاً فيما يأتي به قريباً[2]، بل صرح في أقسام العطف بأن هذا قول الجميع، وأجيب بأنه يحمل كلامه هنا على ما صرح به في تلك المواضع بأن يكون مراده بالجملة الواقعة بعد الفاء، أو إذْ، مجموع الجملة[3] (والفاء المقدرة كالموجودة كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ....)

تقدم شرحه في أمّا بالفتح والتشديد (ومنه عند المبرد نحو: إن قمت أقومُ، وقول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْبَغَةٍ يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَحَرِمُ)[4]

[بيت من البسيط ضمير أتاه للممدوح][5]، والخليل الفقير[6] والمسئلة السؤال، ويروى يوم مسغبة أي: مجاعة، والحِرم بكسر الحاء مصدر بمعنى المنع مبتدأ حذف خبره أي: ولا عندي حرمان، أو عطف على غائب [على تأويله

---

(1) الروم: 36.
(2) في (س) بزيادة: حيث قال: وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها.
(3) حاشية الشمني: 2/ 138.
(4) البيت لزهير في ديوانه: 79، الكتاب: 3/ 66، خزانة الأدب: 9/ 48، حاشية الدسوقي: 2/ 487، شرح شواهد المغني: 2/ 838، أوضح المسالك: 3/ 126، المقتضب: 2/ 371.
الشاهد فيه: قوله يقولُ بالرفع، فالمبرد يقدر حذف الفاء، وتقدير فيقولُ، والجملة في محل جزم، وسيبويه على التقديم والتأخير، والتقدير: يقول إن أتاه خليل.
(5) ساقط من (س).
(6) في (س) بزيادة: المختل الحال لا الصديق.

باسم مفعول][1]، أو على حذف مضاف أي: لا مالي غائب[2]، ولا ذو حرمان، ولا يناسب حينئذ أن يراد به المبالغة من غير تأويل، ولا حذف كما لا يخفى (وهذا احد الوجهين عند سيبويه[3]) ضمير هو عائد إلى مثل جعل الجملة المذكورة جواباً مقروناً بالفاء مقدرة، [وهذا الوجه لم ينقل في التنبيه الثالث المذكور][4] (والوجه الأخر أنه على التقديم والتأخير، فيكون دليل الجواب لا عينه، وحينئذ فلا يلزم ما عطف عليه) لأن الفعل مرفوع لفظاً لا مجزوم محلا، وفيه إجراء الظرف مجرى كلمة الشرط، ولهذا دخلت الفاء على الجواب بتقدير فهو لا يجزم كما قال سيبويه في زيد حين لقيته فأنا أكرمهُ ذكره الرضي (ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة) عطف على لا يجزم (نحو: زيداً إن أتاني أكرمه) لانتفاء المانع/ مع التفسير، وهو 311/ب عمل ما بعد الأداة فيما قبلها، إذ المفسر هنا ليس بعدها بل هو واقع قبلها، وهاتان المسألتان المرتبتان على الخلاف بين سيبويه والمبرد منعاً وجوازاً، ذكرهما المصنف في التنبيه الثالث (ومنع المبرد تقدير التقديم، محتجاً بأن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوى به غيره، وإلا لجاز ضرب غلامه زيداً[5]) [ولسيبويه أن يمنع أن يكون أقوم واقعاً موقعه][6] إذ لو كان كذلك لجزم، وتقدير الفاء المانعة لخلاف الأصل، [ولا سيما][7]، وتقديرها يوجب تقدير مبتدأ يكون أقومُ خبر عنه لتكون الجملة اسمية حتى تفتقر إلى تقدير الفاء عند الكوفيين يجب رفع أقوم؛ لأن جزم الجواب عندهم على الجواز فإذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجزاء، ذكره الرضي[8] (وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء، وإذاً نحو: إن قام زيد قام عمروٌ

---

(1) في (س): على أنه بمعنى المفعول.

(2) في (س) بزيادة: ولا محروم.

(3) الكتاب: 3/ 66.

(4) في (س): وهذا الوجه لم ينقله المصنف عن سيبويه في ثالث التنبيهات المذكورة.

(5) المقتضب: 2/ 377.

(6) في (س): ولسيبويه ان يمنع أن أقومُ في أن قمت أقومُ واقعاً موقعه.

(7) في (س): مع ان.

(8) شرح الرضي: 4/ 108.

فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة، وكذا القول في فعل الشرط[1]، وقيل: ولهذا جاز نحو: إن قام ويقعدا أخواكَ على إعمال الأول، ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل) [وكأنه لم يرتضيه لضعف دليله][2]؛ لأن هذا اللازم ليس بباطل في باب التنازع وما استدل به منه؛ ولأن قضية هذا الاستدلال أن يكون العطف المذكور ليس من عطف الجمل، بل من باب عطف المفردات، وحينئذ يكون الفعل المجزوم لفظاً معطوفاً على الفعل المجزوم محلا، وفاعل هذا الفعل المجزوم هو ألف الاثنين معطوفاً على الفاعل الواقع بعده، وهو أخوكَ [فقد وقع هذا القائل فيما فر منه][3].

(تنبيه: قرأ غير أبي عمرو ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾[4] بالجزم) وأما أبو عمرو فقرأ بالنصب عطفاً على المنصوب، وهو أصدق، ولعل وجهه أن الواو حذف اختصاراً في الخط[5] (فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم ﴿ أصدق ﴾ ويسمى العطف على المعنى) لأن كون المعطوف عليه وجوباً، إنما هو من حيث المعنى لا من حيث اللفظ لوجود الفاء المانعة من الجزم (ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم) توهم ما هو موجود ليس بموجود، وإنما اجتنب عنه رعاية للأدب، وتحفظا عن الإتيان بأمر غير لائق (وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها وهو ﴿ أصدق ﴾ ومحله الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بأن مقدره) يعني على قول الجمهور، وقال الخليل وسيبويه: إن جزمه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى إنْ، وقال السيرافي والفارسي: إنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر، وقد مرت

---

(1) في (س) بزيادة: فإن المحل فيه للفعل لا للجملة.

(2) في (س): وكأنه أشار بصيغة التمريض إلى ضعف هذا الدليل.

(3) ساقط من (س).

(4) المنافقون: 10.

(5) النشر في القراءات العشر: 2/ 290.

هذه الأقوال في اللام العاملة للجزم[1] (وإنه كالعطف على ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾[2] بالجزم، على هذا فيضاف إلى الضابط المذكور) وهو قوله الواقعة بعد الفاء؟ إذا جواباً لشرط جازم (أن يقال أو جواب طلب، ولا تقيد هذه المسألة بالفاء) أي: مسألة جواب الطلب لا تقيد بالفاء الداخلة على المضارع المنصوب بأن المقدرة/ (لأنهم أنشدوا على ذلك قوله: 312/أ

فَـأَبْلُونِي بَلِيَّـتَكُمْ لَعَلِّـي أُصَالِحُكُمْ وَ أَسْتَدْرِجُ نُوِيّا)[3]

بيت من الوافر لأبي داود، ابلوني أي: أعطوني، والبلية الناقة التي تعقل في الجاهلية عند قبر صاحبها، فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت، أو يحفر لها حفرة وتترك فيها إلى أن تموت، والاستدراج الأدنى على سبيل التدريج، والنوى الجهة التي ينويها المسافر، وأصل نوي نوايا قلب الألف ياء، وأدغمها في يا الضمير، وهي لغة هذيل، والشاعر منهم كما صرح به في أقسام العطف (وقال أبو علي: عطف أستدرجْ على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعليْ وما بعدها)[4] فعلم بذلك أن هذه المسألة غير مقيدة بالفاء الداخلة على المضارع المنصوب، وأن العطف على محل الفاء وما بعدها ثابت مطلقاً سواء دخلت الفاء عليه كما في ﴿وأصدق وأكن ﴾ وعلى غيرها كما في البيت فإنها دخلت فيه مقدرة على جملة اسمية لكن في ادعاء تقدير الفاء بحث، لجواز أن تكون هذه الاسمية استئنافاً[5]، كأنه لما قال: أبلوني بليتكمْ قيل له لما تفعل ذلك؟ فقال: لعلي أصالحكم، فحينئذ

---

(1) الحجة للقراء السبعة: 2/ 460.

(2) الأعراف: 186.

(3) البيت لأبي داود الأيادي في شرح شواهد المغني: 2/ 839، الحجة: 2/ 282، ولشاعر من هذيل في حاشية الشمني: 2/ 140.

(4) الحجة: 2/ 283.

(5) في (س) بزيادة: بيانياً.

استدراج ليس بمجزوم بل مرفوع سكن للتخفيف، كقراءة أبي عمرو ﴿ وَمَا يُشْعِرْكُم﴾[1] (قلت: فكأن هذا [هنا] بمنزلة:

مـن يَفْعَـلِ الْحَـسَنَاتِ اللهُ يَـشْكُرُهَا

في باب الشرط، وبعد) أي: أقول بعد ذلك تنبيه (فالتحقيق أن العطف في الباب) أي: فيما نحن فيه (من العطف على المعنى؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم[2]، فكيف يكون هو والفاء في محل جزم؟ وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف.

الجملة السادسة: التابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع:

أحدها: المنعوت بها، فهي في موضع رفع في نحو: ﴿ من قَبْل أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيهِ ﴾[3] ونصب في نحو: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾[4] وجر في نحو: ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيه ﴾[5] ومن مثل المنصوبة المحل ﴿رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً ﴾[6]) فصلها عما قبلها لاحتمالها لغير النعت، قال البيضاوي: أي: يكون يوم نزولها عيداً نطعمه، وقيل: العيد السرور العائد، ولذلك يسمي العيد عيداً، أو قرئ تَكنْ على جواب الأمر[7] (﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾[8] الآية فجملة ﴿ تكون لنا عيداً ﴾ صفة لمائدة، وجملة ﴿تُطَهِّرُهم وتزكيهم﴾ صفة لصدقة، وتحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر

---

(1) الأنعام: 109.
البحر المحيط: 4/ 210.
(2) في (س) بزيادة: وفيه تسامح، لأن المؤول بالاسم هو صلتها لا المنصوب وحده.
(3) البقرة: 254.
(4) البقرة: 281.
(5) آل عمران: 9.
(6) المائدة: 114.
(7) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 3/ 380.
(8) التوبة: 103.

في ﴿ من السماء ﴾ على تقديره صفة لها لا متعلقاً بـأنزلْ، أو من مائدةْ على هـذا التقدير؛ لأنها قد وصفت، وأن الثانية حال من ضمير خذْ، ونحو: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَدُنكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي ﴾[1] أي: ولياً وارثاً، وذلك فيمن رفع يرث) وهم غير أبي عمر والكسائي (وأما من جزمه) أبو عمر والكسائي (فهـو جـواب للـدعاء) أي: أن نهب يرث[2]، قال أبو البقاء: الرفع على الصفة أقوى؛ لأنه سأل ولياً هذه صـفته، والجزم لا يحصل بهذا المعنى[3]، وقيل: الجزم أولى، والرفع محمول على الاستئناف لا على الصفة لئلا يلزم أنه لم يوهب لي ما ساطلبه/ بموت يحيى في حياة زكريا[4] 312 / ب
(ومثل ذلك ﴿ أَرْسِلْهُ مَعِي رِدءًا يُصَدِّقُنِي﴾[5] قرئ برفع يـصدق وجزمـه) بـالجزم قراءة حمزة وعاصم، على أنه جواب أرسله، وبالرفع قراءة الباقين على أنـه صـفة لـرداً، أو حال من ضمير أرسله الغائب، ويحتمل الاستئناف[6].

(والثاني: المعطوفة بالحرف نحو: زيـد منطلـق و أبـوه ذاهـبٌ إن قـدرت الواو عاطفة على الخبر، فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعيه والمحل نصب،و قال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَـاءً فَتُـصْبِحُ الأَرْضُ مُخْـضَرَّةً ﴾[7] الأصـل: فهـي تـصبح، والضمير للقصة، وتصبحُ خبره، أو تصبحُ بمعنى أصبحت، وهـو معطـوف علـى أنزلْ فلا محل له إذاً انتهى[8].

وفيه إشكالان: أحدهما أنه لا محوج في الظـاهر لتقـدير ضـمير القـصة، والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخـبر بـه لا محـل لـه) مـع أن الأمـر بالعكس، إذ المخبر به لا محل له قطعاً، فيلزم أن يكون المعطوف ذا محل، وقولـه لا

---

(1) مريم: 5.
(2) النشر في القراءات العشر: 2/ 238.
(3) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 119.
(4) حاشية الشمني: 2/ 141.
(5) القصص: 34.
(6) التيسير في القراءات السبع: 131.
(7) الحج: 63.
(8) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 183.

محل له مفعول ثان لتقديره، وقيل: حال من الفعل، أي: تقدير الفعل خالياً من المحل، وفي كلام المصنف تجويز حيث أطلق الجزء على الكل[1].

(وجواب الأول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفاً، والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ، كما قالوا في "وتشرب اللبنَ" فيمن رفع: إن التقدير: "وأنت تشرب اللبن") وفيه تسليم لتقدير أبي البقاء ضمير القصة مرفوعاً، وقيل: لا نعلم أحداً أجازه، ومقتضى المنع قائم وهو عدم الدليل عليه لو حذف، إذ الخبر مستقل ليس فيه رابط[2] (وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف، أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير)[3] [هذا محمول على أن مراد النحاة بكونه مستأنفاً أنه مستأنف مع ما هو خبر عنه][4] (وإلا) أي: وإن لم يقدر مبتدأ (لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر) [واعترض بأن][5] لزوم العطف إنما هو عند قصد المشاركة، كما إذا قصد أن الشرب منهي عنه كالأكل، وأما عند انتفاء هذا القصد بأن يكون الغرض من الثاني إفادة معناه على طريق الاستقلال، فكيف يلزم عطفه على الأول مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب[6]، [وأجيب بأن المراد العطف على الحرف الناهي والمنهي عنه جميعاً][7].

---

(1) في (س) بزيادة: إذ المخبر به الجملة لا الفعل فقط، وكذا المعطوف.
حاشية الشمني: 2/ 141.

(2) في (س) بزيادة: وأما حذفه منصوباً في: مثل أنه من يدخل الكنيسة يوماً.
حاشية الشمني: 2/ 141.

(3) في (س) بزيادة: اي تقدير مبتدأ، وفيه لو انه لو قدر خبر لمبتدأ محذوف لم يكن مستانفاً.

(4) في (س): وجعل الكلام على أن مراد النحاة يكون مستانفاً اي: بعض كلام مستانف كذا قيل، واجيب بأن مرادهم أنه مستانفاً مع ما هو خبر عنه ولا بعد.

(5) في (س): قيل غير ظاهر لأن.

(6) في (س) بزيادة: وأجيب بأن كون لزوم العطف إنما هو عند قصد مشاركة الشرب للعطف في أنه منهي عنه صحيح إذا كان المراد العطف على المنهي عنه وهو ممنوع.

(7) حاشية الشمني: 2/ 141.

(وجواب الثاني: أن الفاء نَزَّلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له، فافهمه فإنه بديع، ويجب على هذا) الذي قررناه من أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الواحدة (أن يدعي أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو: زيد يطير الذباب فيغضب' قد أُخلِصَت لمعنى السببية) فتصير الجملتان في حكم الجملة الواحدة (وأخرجت عن العطف) لئلا يخرج المعطوف عن القاعدة المقررة في أنه في حكم المعطوف عليه (كما أن الفاء كذلك) أي: أخلصت لمعنى السببية (في جواب الشرط) ولا يصح جعلها للعطف إذ لا يعطف الجواب على الشرط (وفي نحو أحسن إليك فلان فأحسن إليه) لئلا يلزم فيه عطف الإنشاء على الخبر (ويكون ذكر أبي البقاء للعطف) بالرفع استئناف وبالنصب/ عطف على يدعي (تجوُّزا) بأن أطلق الفاء العاطفة على السببية لمشابهتها في صورة العاطفة (أو سهوا) بأن يكون غرضه ذكر السببية، فسهى فذكر العطف، وقيل: كل ذلك لم يكن بناء على ما قاله الرضي: من أن الجملة التي يلزمها الضمير كـ'خبر' المبتدأ، أو الصلة، إذا عطف عليها جملة أخرى متعلقة بها معني يكون مضمونها بعد مضمون الأولى متراخياً أولا، وبغير ذلك جاز تجريد أحدى الجملتين من الروابط اكتفاءً بما في أختها التي هي كـ'جزئها'، سواء كان مضمون الأولى سببا في مضمون الثانية كما في مسألة الذباب، أو لا، كما تقول: 'الذي جاء فغربت الشمس زيداً'؛ لأن المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيدا[1]، [والمعني في الآية ﴿ أَلَمْ تَرَ﴾ يعقب إنزاله من السماء ماء إصباح الأرض مخضرة][2] (ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل: 'قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم' فليست الجملة الأولى في محل نصب

---

(1) في (س) بزيادة: ويقول: 'الذي جاء ثم غريب الشمس زيد' إذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد.

(2) ساقط من (س).

شرح الرضي: 2/ 342.

والثانية تابعة لها، بل الجملتان معاً في موضع نصب، ولا محل لواحدة منهما؛ لأن المقول مجموعهما، وكل منهما جزء للمقول، كما أن جزأي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول) [وبهذا صح تمثيل الخطيب لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبراً وإنشاء، ولفظاً ومعنى بقول الشاعر:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ ارْسُوا نُزَاوِلُهَا ....][1]

(فتأمله) [لعله أشار إلى احتمال أن كلا الجملتين مقول على حده، والواو في كلام الحاكي فيقدر عامل آخر يحكي به الثانية فيكون كل من الجملتين في محل نصب][2].

(الثالث: المبدلة كقوله تعالى ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾[3] فإنَّ وما عملت فيه بدل من مَا وصلتها، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لاَ رَيْبَ فِيهَا ﴾[4]) يعني أن المراد بالجملة هنا لفظها فحكم لها بحكم المفرد، وقيل: هذا الاعتذار قاض بمؤاخذة على المصنف، فإن الكلام في الجملة

---

(1) في (س): وبهذا يندفع ما يرد على الخطيب حيث مثل بقول الشاعر:

وقال رائدهم ارسوا نزاولها

لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى، ومن انه كيف يتأتى كون الأولى لا محل لها مع كونها محكية في موضع نصب ولا حاجة إلى الجواب بأنه للتمثيل باعتبار كلام المحكي عنه إذ هي فيه استئنافية. صدر بيت من البسيط، عجزه:

فَكُلُّ حَتْفُ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

البيت للأخطل في الكتاب: 3/ 96، شرح المفصل: 7/ 51، بلا نسبة في الإيضاح في علوم البلاغة: 151، المطول: 440.

(2) في (س): لأن كلاً من الجملتين على انفراد لا محل لها، أما في كلام المحكي عنه فظاهر، وأما في كلام الحاكي فلأنها جزء المحكي عنه، وذو المحل هو المجموع لا جزؤه فإذن صح التمثيل بكل اعتبار.

(3) فصلت: 43.

(4) الجاثية: 32.

الباقية على جمليتها لا التي في حكم المفرد، وقد مر جواب[1] (هذا كله أن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استئناف[2]) جواب عن سؤال علة النهي المقدر كأنه قيل له لا تأسف ولا تحزن، وإنه قال لم لا أسف ولا أحزن، فقيل: إن ربك لذو مغفرة أي: للأنبياء، وذو عقاب أليم أي: للأعداء (ومن ذلك ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى ﴾ ثم قال الله تعالى ﴿ هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ ﴾[3] قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلا من النجوى، ويحتمل التفسير[4]، وقال ابن جني في قوله:

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ)

تقدم شرحه في فصل كيف (جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى، أي: إلى الله أشكو حاجتي تعذّر التقائهما[5])

الجملة السابعة: التابعة لجملة لا محل لها، ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة) لأن النعت لا يكون تابعاً لجملة[6]، وعطف البيان كالنعت، والتأكيد لا يكون تابعاً لجملة، [وإما نحو][7]: زيد قام أبوه قام أبوه[8] [فتأكيد لفظي ليس من تأكيد/ الجمل، وإن سلم فلا نسلم أن الثانية في محل رفع، بل هي 313 / ب
مجرد تكرير اللفظ الأول فلا يبطل الحصر بذلك كما ظن][9].

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 141.
(2) الكشاف: 4/ 116.
(3) الأنبياء: 3.
(4) الكشاف: 3/ 177.
(5) ينظر المحتسب: 1/ 165.
(6) في (س) بزيادة: إلا إذا كان لفظياً، واللفظي تكرار اللفظ.
(7) في (س): الأول نحو.
(8) في (س) بزيادة: وقيل: يبطل به حصر المصنف.
(9) ساقط من (س).

(فالأول نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه[1] إذ لم تقدر الواو للحال، و لا قدرت العطف على الجملة الكبرى) [وهي جملة المبتدأ والخبر][2].

(والثاني: شرطه كون الثانية أوفي من الأولى بتأدية المعنى المراد، ونحو: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[3] فَإِنَّ دَلاَلَةَ الثَّانِيَةِ على نعم الله مفصلة، بخلاف الأولى) فالتمثيل بالآية لكون الجملة الثانية أوفي بالدلالة من المقصود من [الأولى][4]، لا لكون الثانية تابعة لجملة لها محل؛ ولأن الجملة الأولى هنا صلة موصول فلا محل لها (وقوله:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ....)[5]

صدر بيت من الطويل عجزه:

وَ إِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَ الجَهْرِ مُسْلِمَا

وفيه أنه يأتي هنا ما قاله في قال زيد: عبد الله منطلق، وعمرو مقيمٌ من أن المحل لمجموع الجملتين؛ لأنه المقول وكل منهما جزء للمفعول، وجعله من الطراز الأول يقتضي عدم تمثيله للمسألة، ولهذا قيل: إنه تبع في ذلك علماء المعاني فإنهم يمثلون به بناء على أن الجملة الأولى محكية، والثانية تابعة لها[6] (فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة) أي: بالدلالة

---

(1) في (س) بزيادة: فجملة قام أبوه في موضع رفع، لأنها خبر المبتدأ، وكذلك جملة قعد أخوه، لأنها عطف على جملة الخبر.

(2) ساقط من (س).

(3) الشعراء: 132 - 134.

(4) في (س): الجملة المبدل منها.

(5) بلا نسبة في حاشية الشمني: 2/ 142، شرح شواهد المغني: 2/ 839، المقاصد النحوية: 4/ 200، المطول: 443.

(6) حاشية الشمني: 2/ 142.

الواضحة التي صارت في الوضوح كالمطابقة، وإلا فمعنى "لا تقيمن" النهي عن الإقامة، وإظهار كراهية المنهي من لوازمه فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة، وقال التفتازاني: نعم، ولكن لا تقم عندي صار بحسب العرف حقيقة في إظهار كراهية إقامته أو حضوره[1] (بخلاف الأولى) فإن جملة ارحل تدل على إظهار الكراهية ضمناً والتزاماً (قيل: ومن ذلك قوله:

ذَكَرْتُكِ وَالخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ)[2]

بيت من الطويل لأبي العطاء السندي[3]، والخطي بفتح الخاء المعجمة رمح منسوب إلى خط هجر وهو موضع باليمامة تحمل إليه الرماح من بلاد الهند فَتُقَوَّمُ به، وخطر الرمح من باب ضرب، واهتز، ونهل كـ"علم" إذا شرب الشرب الأول، [ومنا أي: من دمائنا][4]، والمثقفة الرماح المسنونة، والذكر هنا القلب، ونبه به على قلة مبالاته بالحرب، واشتياقه إلى محبوبته في حال اختلاف الرماح بينهم بالطعن[5] (فإنه أبدل "وقد نهلت" من قوله: "والخطي يخطر بيننا" بدل اشتمال انتهى) فيكون البدل الواو وما بعدها (وليس متعيناً؛ لجواز كونه من باب النسق، على أن

---

(1) المطول: 444.

(2) البيت لأبي العطاء السندي في شرح شواهد المغني: 2/ 840، في حاشية الشمني: 2/ 142، وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 6/ 301، شرح ديوان الحماسة: 1/ 30.

(3) في (س) بزيادة: من شعراء الحماسة، واسمه أفلح بن يسار مولى بني أسد، نشأ بالكوفة، وهو من مخضرمي الدولتين، وبعده:

فَــوَاللهِ لاَ أَدْرِي وَإِنِّــي لَــصَادِقٌ أَدَاءٌ عَرَانِــي مِــنْ حِبَابِــكِ أَمْ سِــحْرُ
فَــإِنْ كَـانَ سِـحْراً فَاعْـذِرِينِي عَلَـى الهَـوى وَإِنْ كَــانَ دَاءً غَــيرُهُ فَلَــكِ العُــذْرُ

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: كأنه مصدر حابيته، أو جمع الحب، وإنما جمعه لاختلاف أحواله ويروى جانبك بالجيم أي: من ناحيتك.

تقدير الواو للعطف، ويجوز أن تقدر واو الحال، وتكون الجملة حالا، إما عن فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال، وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين، والرابط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإن المثقفة السمر هي الرماح[1]، ومن غريب هذا الباب قولك: قُلت لهم قوموا أولكم وآخركمْ، زعم ابن مالك أن التقدير: لِيقم أولكم وآخركمْ، وإنه من باب بدل الجملة من الجملة) قيل: أورد المصنف الجملة معمولة للقول ليتمكن من دعوى كون الثانية تابعة لجملة لها محل ولا يجديه ذلك شيئاً فإن المجموع هو المقول فلا محل لشيء من أجزائه[2] (لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف نحو ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[3]/ ﴿ لاَ نُخْلِفُهُ نَحْنُ ولاَ أَنتَ مَكَاناً سُوىً ﴾[4] و﴿لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَ لاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ ﴾[5]) قيل: إنما قال ابن مالك بذلك لأنه شرط في عطف المفرد على المفرد أن يكون المعطوف أو ما في معناه صالحاً لمباشرة العامل، والاسم الظاهر لا يصلح أن يرتفع بفعل الأمر، ولا الضمير المخاطب بفعل المتكلم، ولا الاسم المذكر بفعل المؤنث[6]. 1/314

(تنبيه: هذا الذي ذكرته ـ من انحصار الجمل التي لها محل في سبع ـ جارٍ على ما قرروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها، أما الأولى فنحو: ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ إِلاَّ مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ﴾[7] قال ابن خروف: من مبتدأ ويعذبه الله الخبر) دخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط (والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع[8]) وقيل: على المتصل؛

---

(1) في (س) بزيادة: ونقل عن ابن جني أنه حال من الضمير المجرور في بينا، وفيه نظر.

(2) منتهى أمل الأريب: 236. تحقيق الأستاذ محمد العابر.

(3) البقرة: 35.

(4) طه: 58.

(5) البقرة: 233.

(6) حاشية الشمني: 2/ 142.

(7) الغاشية: 22 - 24.

(8) في (س) بزيادة: ويؤيده قراءة إلا على التنبيه.
ينظر شواهد التوضيح: 42، 34.

لأنه مستثنى من مفعول فذكر عبادي، أي: فذكر عبادي إلا من تولى، وقيل: في محل خفض بدلا من ضمير عليهم ذكره الحلبي[1] (وقال الفراء في قراءة بعضهم ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[2] إن قليلٌ مبتدأ حذف خبره أي: لم يشربوا، وقال جماعة في ﴿ إِلاَّ امْرَأَتُكَ ﴾[3] بالرفع: إنه مبتدأ والجملة بعده خبره) وهي أنه مصيبها ما أصابهم فيكون الاستئناف في النصب والرفع من ﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[4] قال ولد بن مالك: هو أولى من أن يستثنى المنصوب من أهلك، والمرفوع من احد[5]، وقال والدة[6]: حق المستثنى بإلا من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملا معناه بما بعده نحو ﴿ إِنَّا لَمُنَجُّوهُم أَجْمَعِينَ إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴾[7] ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين[8] في هذا إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه، فمن الأول قول أبي قتادة: احرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم[9] ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلاَّ اللهَ ﴾[10] أي: لكن الله يعلم (وليس من ذلك نحو: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه؛ لأن الجملة هنا حال من أحد باتفاق، أو صفة له عند الأخفش[11]) [أي: صفة لأحد محذوفاً][12] كما في

---

(1) الدر المصون: 6/ 514.
(2) البقرة: 249.
(3) هود: 81.
(4) هود: 81. قرا بالرفع ابن كثير، وابو عمرو. الوافي في شرح الشاطبية: 292. معاني القرآن للفراء: 1/ 166.
(5) شرح ألفية بن مالك لابن الناظم: 291.
(6) في (س) بزيادة: في شواهد التوضيح.
(7) الحجر: 59، 60.
(8) قال ابن مالك: قلت: حق المستثنى بـإلا من كلام تام موجب ان ينصب مفرداً كان أو مكملا معناه بما بعده. شواهد التوضيح: 41، 42، 43.
(9) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحج، باب تحريم الصيد المأكول البري: 8/ 89.
(10) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴾ 13 / 401.
(11) حاشية الشمني: 2/ 142، حاشية الأمير: 2/ 71.
(12) في (س): واجيب بان ضمير له ليس عائد على احد المذكور بل الى نظيره.

قولك:له عليَّ درهم ونصفه أي: ونصف درهم آخره، فيكون[1] بدلا من احد المذكور فلا يلزم الفصل بإلاّ بين الصفة والموصوف، وقد منعه الأخفش كما سيأتي في آخر هذا الباب، بل بين البدل والمبدل منه وهو جائز عنده، لكن يلزم حذف الموصوف في السعة مع أن الصفة جملة، وموصوفها ليس بعضاً من متقدم مجرور بمن أو في (وكل منهما قد مضي ذكره، وكذلك الجملة في ﴿ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾[2] فإنها حال، وفي نحو: ما علمت زيدا إلا يفعل الخير، فإنها مفعول، وكل ذلك قد ذكر.

وأما الثانية فنحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[3] الآية، إذا اعرب سواء خبراً،، أنذرتهم مبتدأ، ونحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) مثل يضرب لمن خبره خير من رؤيته كان المنذر بن ماء السماء يسمع........ ويعجبه ما ينقل عنه فلما رآه قال ذلك[4]، والمعيدي تصغير معد منسوب إلى معد أبي العرب، خففت الدال استثقالا للتشديدين مع ياء التصغير (إذا لم تقدر الأصل: أن تسمع، بل يقدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾[5] وفي نحو ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾/ في تأويل المصدر، وإن لم يكن معها حرف سابك، واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا) جعل أمْ معادلة لهل، وإنما تعادل الهمزة وقد تجعل منقطعة (فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو: يعجبني قام زيدٌ وفصل الفراء وجماعة ونسبوه إلى سيبويه، فقالوا: إن كان الفعل قلبياً ووجد معلق عن العمل نحو: ظهر لي أقام زيدٌ صح، وإلا فلا[6]، وحملوا عليه ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾[1] ومنعوا

---

(1) في (س) بزيادة: جملة زيد خير منه صفة لأحد عنوفاً.

(2) الفرقان: 20.

(3) البقرة: 6.

(4) في (س) بزيادة: فارسله مثلاً.

(5) الكهف: 47.

(6) ارتشاف الضرب: 2/ 179.

حَتَّى حِيْنٍ ﴾[1] ومنعوا يُعجبني يقوم زيدٌ وأجازهما هشام وثعلب[2]) أي: أجازا ما أجازه الفراء وما منعه، إنما ذكر هذا مع أنه يفهم [مما سبق ليبني عليه قولـه:][3] (واحتجا بقوله:

وَمَـا رَاعَنِـي إِلاَّ يَـسِيرُ بِـشُرْطَةٍ ....)[4]

صدر بيت من الطويل عجزه:

وَعَهْـدِي بِـهِ قَيْنـاً يَقِـشُ بِكِـيرِ

راعني أخافني، والشرطة كالفرقة واحد الشرط وهم أعوان الولاة؛ لأنهـم [جعلوا][5] أنفسهم علامات يعرفون بها، والقين الحداد، ويقش من قش الوطـب أخرج ما فيه من الريح، والكير بكسر الكاف كير الحداد، وهو زق أو جلد غليظ، والمعنى[6]: أتعجب منه وقد كان أمس حداداً ينفخ بـالكير، واليـوم رأيتـه صـار والي الشرطة.

(ومنع الأكثرون ذلك كله، وأولوا مـا ورد ممـا يوهمـه، فقـالوا: في بـدا ضمير البداء، وتسمعُ و يسيرُ على إضمار أنْ) قيل: أحسن مـن هـذا التأويـل أن يقال فاعل راعني ضمير يعود إلى ما يعود إليه ضمير يسيرُ، وجملة يسيرُ حال منـه،

---

(1) يوسف: 35.

(2) كتاب الشعر: 521.

(3) في (س): من قوله اولا، واجازه هشام وثعلب مطلقاً ليبني عليه قوله.

(4) بلا نسبة في حاشية الدسوقي: 2/ 499، حاشية الشمني: 2/ 143، شرح المفصل: 4/ 27، شرح شواهد المغني: 2/ 840، شرح ابيات المغني: 6/ 304.

الشاهد فيه: جعل جملة يسيرُ فاعل راعني.

(5) في (س): سموا بذلك.

(6) في (س) بزيادة: وأما المبني من طين فهو الكور.

والاستثناء مفرغ أي: ما راعني هو في حال من الأحوال إلا في حال كونه يسيراً[1]،
وقيل: يخرج على هذا تقدير معلق أي: إلا ليسير كما قالوا في:

إني وجدت ملاك شيمة الأدب[2]

(وأما قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾[3] وقوله عليه الصلاة والسلام «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ»، وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الإسناد إلى الجملة، لما بينا في غير هذا الموضع) يعني في الجملة التفسيرية.

(حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف)

يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال.

وشرح المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها: إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك يشترط وجود المقتضي وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول:- وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة - قوله تعالى ﴿ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُه ﴾[4] ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً اللهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ ﴾[5] ﴿ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيْهِ ﴾[6] ومنه ﴿ حَتَّى إِذَا

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 143.
(2) حاشية الشمني: 2/ 143.
(3) البقرة: 11.
(4) الإسراء: 93.
(5) الأعراف: 164.
(6) البقرة: 254.

﴿ أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾[1] وإنما اعيد ذكر الأهلْ لأنه لو قيل: أستطعامهمْ مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف) [اعتراض بأن الربط المعنوي حاصل؛ لأن هذا الضمير المنصوب ليس عائد إلى الأهل مطلقاً بل إلى الأهل المقيد بإضافته إلى القرية، ويرده أن جملة الموصوف لا يربطها إلا الضمير كما سيأتي على أن صحة اختيار الربط المعنوي في الآية ممنوعة فإن الجملة حينئذ تكون صفة لأهل لا لقرية][2] (ولو قيل: أستطعماهاْ كان مجازاً) قيل[3]: لا يضره ويكون مثل/ قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[4] والقرآن مشحون بالمجاز[5] (ولهذا 1/315
كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جواباً لـ"إذا"؛ لأن تكرار الظاهر يعري حينئذ عن هذا المعنى، وأيضاً) إن ادعينا الأولوية (فلأن الجواب في قصة الغلام ﴿ قَالَ أَقَتَلْتَ ﴾[6] لا قوله: ﴿ فَقَتَلَهُ ﴾[7] لأن الماضي المقرون بـالفاءْ لا يكون جوابا) [وفي بعض النسخ لأن الماضي المقرون بـ"قدْ" قيل: وجهه أن الاقتران بالفاء يقتضي تقدير "قدْ" وهو يوجب تحقيق المضي فيما دخلت عليه من الماضي فلا يصلح إذن؛ لأن يكون جواباً للشرط المستقبل][8] (فليكن ﴿ قَالَ ﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً) وقد نظم بعض الأدباء أبياتاً يُسْأَلُ فيها عن الآية[9] منها:

---

(1) الكهف: 77.

(2) في (س): هذا مبني على أن المعتبر في ربط الصفة بالموصوف هو الضمير لا الرابط المعنوي، ولو سلم اعتباره فلا نسلم صحته في هذه الآية، فإنه يقتضي كون الجملة صفة لأهل والضمير رابط لا صفة لقرية، فاندفع المنع بناء على اعتبار الارتباط المعنوي، وذلك لأن الضمير المنصوب ليس عائد إلى الأهل مطلقاً بل إلى الأهل المقيد بإضافته إلى القرية المتقدمة الذكر فحصل الرابط بهذا الاعتبار.
حاشية الشمني: 2/ 143.

(3) في (س) بزيادة: ولقائل أن يلزمه.

(4) يوسف: 82.

(5) حاشية الشمني: 2/ 143.

(6) الكهف: 74.

(7) الكهف: 74.

(8) ساقط من (س).
حاشية الشمني: 2/ 143، 144.

(9) الأبيات من الطويل، ينظر منتهى أمل الأريب: 246. تحقيق الأستاذ محمد العابر.

رَأَيْـتُ كِتَـابَ اللهِ أَعْظَـمَ معجـز ... لأَفْـضَلَ مَـنْ يَهْـدِي بِـهِ الثَّقَـلاَنِ
وَمِنْ جُمْلَـةِ الإِعْجَازِ كُونَ اخْتِصَارِهِ ... بِإِيجَـازِ أَلْفَـاظٍ وَبَسِيطِ مَعَـانِ
وَلَكِنَّنِي فِـي الْكَهْـفِ أَبْـصَرْتُ آيَـةً ... بِهَـا الفكـر فِـي طُـول الزَّمَـان عَيـانِي
وَمَـا هِـيَ إِلاَّ اسْـتَطْعَمَا أَهْلَهَـا فَقَـد ... نُـرَى اسْتَطْعَـامَهُمْ مِثْلَـهُ بِبَيَـانِ
فَمَا الحِكْمَةِ الغـرَّاءِ فِـي وَضْـعِ ظَـاهِرٍ ... مَكَـانَ ضَمِيْـرٍ إِنَّ ذَاكَ لِـشَانِ

وقد عرفت الجواب، وقيل: أن الأهل أعيد للتأكيد كقوله[1]:

لَيْتَ الْغُرَابَ غَدَاةَ يَنْعَبُ بِالنَّوى ... كَان الغُـرابُ مُقَطَّـعَ الأَوْدَاجِ[2]

أو لكراهة اجتماع ضميرين متصلين لبشاعته واستطالته، [وقيل: للدلالة على تعميم الأهل بالاستطعام، إذ لو قيل: استطعامهم لكان الضمير عائدا إلى المأتي إليهم وهم بعضهم][3]

(ومثال النوع الثاني: وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ﴿ وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ ﴾[4] ﴿ لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى ﴾[5]) ولا ينتقض ذلك بمثل بقولهم في نداء الباري تعالى يَا حَلِيْماً لا يعجلُ، وَيَا جَوَاداً لاَ يَبْخَلُ[6] كما قيل: لأن المعتبر فيه نداء الموصوف لا وصف المنادى، لئلا يلزم وصف المعرفة بالجملة][7] وإليه أشار الرضي حيث قال: وكان القياس في

---

(1) البحر المحيط: 6/ 151.
(2) البيت من الكامل لجرير في ديوانه: 95، خزانة الأدب: 4/ 162، مجمع الأمثال: 2/ 237.
(3) ساقط من (س). حاشية الشمني: 2/ 143.
(4) المدثر: 6.
(5) النساء: 43.
(6) في (س) بزيادة: فإن الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع أنه الموصوف معرفة محضة لأن منادي معين مقصود نص عليه ابن السيد في أجوبة المسائل.
(7) ساقط من (س).
حاشية الشمني: 2/ 144.

الموصوف بالجملة أن يجوز يًا حَلِيْماً لا يعجل القدوسْ، لكنه كره وصف المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة، فالوجه أن لا يوصف إلا بالنكرة على تقدير أنه كان موصوفاً بها قبل النداء[1].

(ومثال النوع الثالث: ـ وهو المحتمل لهما بعد النكرة ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ ﴾[2] فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر) [لسلامة مما وصفت به كونه حالا كما سيأتي][3] (ولك أن تقدرها حالا منها؛ لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة، حتى أن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى ﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾[4] إن ﴿الأَوْلَيَانِ﴾ صفة لـ﴿آخران﴾ لوصفه بـ﴿يقومان﴾، ولك أن تقدرهما حالا من المعرفة وهو الضمير في ﴿ مبارك ﴾ إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال[5]، وأما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾[6] وأما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة في حالة الإنزال، ونقول: ﴿ما فيها أحد يقرأ﴾ فيجوز الوجهان أيضاً، لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها) لوقوعها في سياق النفي/. 315 / ب

(ومثال النوع الرابع: هو المحتمل لها بعد المعرفة ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ﴾[7] فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة، فيصبح تقدير ﴿يحمل﴾ حالا أو وصفاً) تجويزه الحالية مبني على صلاحية المضاف للسقوط، ورده في الجملة التفسيرية على أبي البقاء حالية ﴿ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ ﴾ في الموصول في

---

(1) شرح الرضي: 1/ 365.
(2) الأنبياء: 50.
(3) ساقط من (س).
(4) المائدة: 107 .
(5) معاني القرآن للأخفش: 2/ 479، البحر المحيط: 4/ 45.
(6) هود: 72.
(7) الجمعة: 5.

قوله تعالى ﴿ وَلَمَا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾[1] [2] مبني على عدمها فلا تُعَارُض بين كلاميه (ومثله ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾[3] وقوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ....)

تقدم شرحه في فصل الباء (وقد اشتمل الضابط المذكور) وهو الجملة الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها[4] (على قيود:

أحدها: كون الجملة خبرية، واحترزت بذلك من نحو: هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الإنشاء، وهذا عبدي بعتكه كذلك، فإن الجملتين مستأنفتان؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً) أما الثاني فقد مر تعليله في الجملة المعترضة، وأما الأول فلأن الصفة لتقييد الموصوف بأمر يعلم المخاطب انتسابه، والجملة الإنشائية غير معلومة النسبة له قبل تكلم المتكلم (ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور[5]، وعند من منع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة، وهو أبو علي[6]، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً، وهم طائفة من الكوفيين[7]، ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة:

---

(1) البقرة: 212.

(2) في (س) بزيادة: بأن الحال لا يتأتى من المضاف إليه في مثل هذا مبني على عدم الصلاحية هنا.

(3) يس: 37.

(4) في (س) بزيادة: إن كانت نكرة إلى آخره.

(5) شرح جمل الزجاجي: 1/ 366.

(6) كتاب الشعر: 1/ 244.

(7) في (س) بزيادة: وعند غيرهم يجوز زيد اضربه بلا تأويل إذ ليس المقصود من خبر المبتدأ إلا الإفادة الأصول في النحو: 1/ 72.

منها قوله تعالى ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنعَمَ اللهُ عَلَيْهِمَا ﴾[1] فإن جملة ﴿ أنعم الله عليهما ﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية) لرجلان (ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالا) لأن الحال قيد لعاملها فيلزم أن يكون الحال من رجلين مقيداً بحالة إنعام الله تعالى عليهما (ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف، ومنها قوله تعالى ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[2] فذهب الجمهور إلى أن ﴿ حَصرت صدورهم ﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الأخفش: هي حال من فاعل جاءَ على إضمار قَد[3]) هذا مخالف لقوله في فصل قَدْ: الثاني وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالا، إما ظاهرة أو مقدرة[4] [ثم قال: وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا: لا تحتاج لذلك فتأمل والله الموفق][5] (ويؤيده قراءة الحسن ﴿حَصِرَةً صُدُورَهُم ﴾) بالنصب[6] (وقال آخرون: هي صفة؛ لئلا يحتاج إلى إضمار قَد) بناء على أن الماضي الواقع حالا لابد معه من قَدْ ظاهرة أو مقدرة (ثم اختلفوا فقيل: الموصوف منصوب محذوف) وهو حال موطنة كما قال أبو البقاء[7] (أي: قوماً حصرت صدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوض مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم؛ فلا إضمار البتة، وما بينهما اعتراض) قال أبو البقاء: وما بينهما صفة أيضا يعني: جملة ﴿ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ ﴾[8]، و﴿جَاءُوكُمْ ﴾ معترض، وكلام المصنف يشملها فكأنه اعتمد على ما يفهم من قوله[9]: (ويؤيده أنه قرئ بإسقاط أَوْ وعلى ذلك[10]) أي: على إسقاط

---

(1) المائدة: 23.

(2) النساء: 90.

(3) معاني القرآن للأخفش: 1/ 452.

(4) في (س) بزيادة: ومثل بهذه الآية، وكذا لما نقله السبكي عن شيخه أبي حيان أن الأخفش والجمهور على أن الماضي الواقع حالا لا يقدر معه بل قد يجوز أن يخلو منها لفظاً وتقديراً، قال أبو حيان وهذا هو الصحيح.

(5) ساقط من (س).

(6) البحر المحيط: 3/ 316.

(7) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 304.

(8) النساء: 90.

(9) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 304.

(10) البحر المحيط: 3/ 316.

أو (فيكون ﴿ جَاءُوكُمْ ﴾) صفة لقوم، ويكون ﴿ حَصِرَتْ ﴾ صفة ثانية/ يعني 1/316
بالنسبة إلى ﴿جَاءُوكُمْ ﴾ وإلا صفة ثالثة[1]، وقيل: بدل اشتمال من ﴿جَاءُوكُمْ ﴾ (لأن المجيء مشتمل على الحصر[2]، وفيه بعد؛ لأن الحصر من صفة الجائين) لا من صفة المجيء حتى يكون بدل اشتمال، قيل: هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجيء بدل اشتمال؛ لأن مجيء الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية[3] (وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية معناها الدعاء مثل ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِم ﴾[4] فهي مستانفة[5]، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه) لأن قومهم كفار قِتَالهم مطلوب والدعاء عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب، قيل: هذا مبني على قوله تعالى ﴿أن يُقَاتِلُوكُمْ ﴾[6] أو يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت، وهو غير متعين لجواز أن لا يرى المبرد ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاءكم، وبين ما هو من متعلقاته، وقال المصنف في الجهة الأولى: رده الفارسي بذلك، ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً البتة[7] (ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾[8] فإنه يجوز أن تقدر لا ناهية ونافية، وعلى الأول فهي مقولة لقول محذوف هو الصفة، أي: فتنة مقولاً فيها ذلك، ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياس نحو: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً ﴾[9] وعلى الثاني فهي صفة لفتنة، ويرجحه سلامته من تقدير.

---

(1) في (س) بزيادة: بالنسبة إلى بينكم وبينهم ميثاق.

(2) في (س) بزيادة: وجوز الزمخشري أيضاً أن يكون جاؤكم بياناً ليصلون أو بدلاً أو استئنافاً، وقال التفتازاني: وذلك أي: كون جاؤكم بياناً أو بدلا ليصلون لأن الانتهاء إلى المعاهدين والاتصال حاصلة الكف عن قتال المسلمين فصح أن يجعل مجيئهم إلى المسلمين بهذه الصفة بياناً لاتصالهم بالمعاهدين، أو بدلا منه كُلاً أو بعضاً أو اشتمالاً على ما قيل، وأما الاستئناف فعلى أنه جواب كيف وصلوا إلى المعاهدين.

(3) حاشية الشمني: 2/ 145.

(4) المائدة: 64.

(5) الدر المصون: 2/ 411.

(6) النساء: 90.

(7) حاشية الشمني: 2/ 145.

(8) الأنفال: 25.

(9) إبراهيم: 42.

القيد الثاني: صلاحيتها للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول، فإنها لا يستغنى عنهـا، بمعنـى أن معقوليـة القـول متوقفة عليها وأشباه ذلك.

القيد الثالث: وجود المقتضى، واحترزت بذلك عن نحو: ﴿ فعلوه ﴾ مـن قوله تعالى ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[1] فإنه صفة لكل أو لشيء، ولا يـصح أن يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو:أكرم كل رجل جاءكْ لعـدم مـا يعمل في الحال، ولا يكون خبراً؛ لأنهم لم يفعلوا كل شيء) قيـل: لا يتجـه منـع كونه خبراً بناء على أن ْفي الزبرْ صفة لـكل شـيءْ مثبـت في الزبـر أي: صـحائف اعمالهم فعلوه ويرد إما لفظاً فبأنه يلزم الفصل بين الـصفة والموصـوف بـالأجنبي، وأما معنى فبأن المراد في هذه الآية ما أريـد في قولـه تعـالى ﴿ وَكُـلُّ صَـغِيرٍ وَكَـبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ﴾[2] فعلوه صفة لكل شيء، وفي الزبر الخبر[3] (ونظيره قوله تعالى ﴿ لَـوْلاَ كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ ﴾[4] يتعين كون ْسبقْ صفة ثانية، لا حـالا مـن الكتـاب؛ لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الـضمير المـستتر في الخـبر المحـذوف، لأن أبـا الحسن حكى أن الحال لا يذكر بعد لَولاَ كما لا يذكر الخبر) وقد مـر أن المـصنف رد بهذا قول بعضهم في قول المعري:

فَلَـوْلاَ الْغِمْـدُ يُمْـسِكُهُ لَـسَالاَ

أن يحتمل كون يمسكه حالا من الخبر المحذوف (ولا يكون خبراً لما أشـرنا إليه) من أن الخبر لا يذكر بعد لولا (ولا ينتقض الأول) أي: عدم ذكر الحال بعـد لولا (بقوله: لولا رأسك مدهوناً، ولا الثاني) يعـني عـدم ذكـر الخـبر بعـد لـولا (بقول الزبير رضي الله عنه:

---

(1) القمر: 52.
(2) القمر: 53.
(3) حاشية الشمني: 2/ 145.
(4) الأنفال: 68.

وَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا ....)

صدر بيت من الطويل/ عجزه:

316/ب

كَخِطْبَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

قال السيوطي: وبهذا عرف أن الصواب لخبطتها من الخبطة وهو ضرب الشجر بالعصا ليسقط ورقها، وحرف من رواه لخطبتها من الخطبة، وضمير بنوها لزوجة بنت الصديق رضي الله عنه[1]، وتلعثم في الأمر تمكت فيه[2] (لندورهما) تعليل لعدم النقص وهو مبني على مذهب الأكثرين في إن الخبر بعد لولا واجب الحذف، وقد يقال في أوائل خاتمة الحروف إن هذا المذهب مردود (وأما قول ابن الشجري في ﴿فَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[3]: إن ْعليكمْ خبر، فمردود، بل متعلق بالمبتدأ، والخبر محذوف[4]) وقد ذكر في فصل لْولاْ هذا القول ولم يصرح برده[5].

(القيد الرابع: انتفاء المانع، والمانع أربعة أنواع:

أحدها: ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده، ويتعين حينئذ الاستئناف نحو:ْزارني زيد سأكافئه، أو لن أنسى له ذلكْ فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن، ْالسينْ، ولْنْ مانعان؛ لأن الحالية لا تصدر بدليل استقبال[6]) تعين الحالية في المثالين على تقدير زوال المانع مبني على ما سيقول أن المعنى على تقيد المتقدم، وإلا فاحتمال الاستئناف فيهما على ذلك التقدير ثابت (وأما قول بعضهم في

---

(1) في (س) بزيادة: وكان الزبير ضرّاباً للنساء، وكان أولاد اسماء يحولون بينه وبين ضربها.

(2) شرح شواهد المغني: 2/ 841.

(3) البقرة: 64.

(4) أمالي ابن الشجري: 2/ 211.

(5) في (س) بزيادة: وإنما قال هذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفعل.

(6) في (س) بزيادة: قيل قد يمتنع.

﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾[1]: إن سيهدين حال كما تقول: سأذهب مهدياً فسهو) [أما الأول فظاهر][2]، وأما الثاني فلأن دليل الاستقبال في العامل لا الحال، [واجيب بأن مهدياً قيد لقوله ساذهب، فيلزم ان يكون فيه ايضاً تنفيس][3]

(والثاني: ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على تقييد المتقدم، فتتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو: ﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾[4] ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾[5] وقوله:

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي ....)[6]

صدر بيت من الطويل لقيس بن ذريح عجزه:

فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةَ شَفِيْعُ[7]

---

(1) الصافات: 99.

(2) في (س): اما الأول فلأن جعل الفعل المقرون بالسين حالا مع ما تقرر من أن الحالية لا تصدر بدليل استقبال.

(3) المجيب الحصكفي: 262. تحقيق الأستاذ محمد العابر.

(4) البقرة: 216.

(5) البقرة: 259.

(6) البيت لمجنون ليلى في ديوانه: 147، حاشية الدسوقي: 2/ 508، شرح أبيات المغني: 6/ 311، شرح التسهيل: 2/ 434.
الشاهد فيه: مجيء صاحب الحال نكرة.

(7) في (س) بزيادة: وقبله:

سقى طلل الدار التي أنتم بها ....
يقولون صب بالنساء موكل وهل ذاك من فعل الرجال بديع

وتعين الوصفية فيه على تقدير حذف الواو محوج إلى تقدير رابط أي: يستشفعون بي فيه (والمعارض فيهن الواو، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشري ومن وافقه[1].

الثالث: ما يمنعهما) أي: الوصفية والحالية (معاً، نحو: ﴿ وَحِفْظاً مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لاَ يَسَّمَّعُونَ ﴾[2] وقد مضى البحث فيهما) وفي بعض النسخ فيها، [أي: في الآية][3] وأراد بما مضى ما ذكره في أول التنبيهات في الجملة المستأنفة.

(والرابع: ما يمنع أحدهما دون الأخر ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو: "ما جاءني أحد إلا قال خيراً، فإن جملة القول كانت قبل وجود "إلا" محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت "إلا" امتنعت الوصفية ومثله: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا مُنذِرُونَ ﴾[4] وأما قوله ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[5] فللوصفية مانعان الواو و"إلا"، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحداً مِنْهُمَا مانعاً وكلام النحويين بخلاف ذلك[6]، قال الأخفش: لا تفصل "إلا" بين الموصوف وصفته) قد ذكر/ هذه المسألة في القسم العاشر للواو، وذكرنا في إن المكسورة (فإن 1/317
قلت: "ما جاءني رجل إلا راكب" فالتقدير: "إلا رجل راكب" يعني أن راكبا صفة لبدل محذوف، قال) أي: الأخفش (وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسي: لا يجوز "ما مررت بأحد إلا قائم"، فإن قلت: "إلا قائماً" جاز، ومثل ذلك قوله:

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّه ... سَيُودِي بِهِ تِرْحَالُهُ وَجَعَائِلُه)[7]

---

(1) الكشاف: 2/ 552، الدر المصون: 1/ 526، 527.
(2) الصافات: 7، 8.
(3) في (س): أي في الوصفية والحالية.
(4) الشعراء: 208.
(5) الحجر: 4.
(6) الكشاف: 2/ 552، التبيان في إعراب القرآن: 2/ 46، 47.
(7) البيت لذي الرمة في ديوانه:، الحجة: 3/ 138، شرح شواهد المغني: 2/ 842، شرح أبيات المغني: 6/ 314. الشاهد فيه: قوله "تخشى عليّ" حيث جعلها حال من الضمير في "قائلة".

بيت من الطويل سيودي أي: سيهلك، وترحاله بفتح التاء مصدر رحل أي: كثيرة رحيله وانتقاله، وجعائله جمع جعاله بكسر الجيم أو جعيلة كصحيفة بمعنى الجعل بالضم وهو الأجر **(فإن جملة تخشى عليّ حال من الضمير في قائله، ولا يجوز أن يكون صفة لها؛ لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل، والله أعلم)** كما سيأتي في النوع العاشر، وقيل هذا ليس بمتعين لجواز أن يكون يؤدي محكياً بمحذوف أي: تقول سيؤدي فلا يمنع حينئذ كون تخشى على صفة الارتفاع المانع، وأجيب بأن كلام المصنف إنما هو على الظاهر وعدم الحذف[1].

---

(1) في (س) بزيادة: ومسألة عدم وصف اسم الفاعل قبل لعمر. حاشية الشمني: 2/ 146.

(الباب الثالث)

من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور ذكر حكمهما في التعلق

لابد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أُوِّلَ بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه) أي: معنى الفعل (فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدر كما سيأتي، زعم الكوفيون، وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو: زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره[1]، وأن ذلك مذهب سيبويه[2]، وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي، وهو كونهم مخالفين للمبتدأ[3]) قال الرضي: يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم، أو كأنه هو في نحو: ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾[4] ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: زيد عندك، إن زيداً عنده خالفه في الإعراب فيكون العامل عندهم معنوياً، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى شيء يتعلق به الخبر[5] (ولا معول على هذين المذهبين) [أما الأول فلأن الناصب إما فعل أو شبهه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك، وأما الثاني فلأن المخالفة لو اقتضت النصب لانتصب زيد في زيد خلفك][6] (مثال التعليق

---

(1) شرح التسهيل: 1/ 314.
(2) الكتاب: 1/ 403، 404.
(3) شرح المفصل: 1/ 91.
(4) الأحزاب: 6.
(5) شرح الرضي: 1/ 243، 244.
(6) ساقط من (س).

بالفعل وما يشبهه قوله تعالى ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[1]) قال ابن جني: أسند النعمة إليه بطريق الخطاب تقرباً وانحرف عن ذلك إلى الغيبة في ذكر الغضب تأدباً، [واستحسنه التفتازاني][2] (وقول ابن دريد:

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ   مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَا)[3]

بيت من الرجز وقبله:

أَمَا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنَهُ   طره صُبْحٌ تَحْتَ أذْيَالِ الدُّجَى

اشتعل عطف على حاكي، أو استئناف، فاعله المبيض أي: مبيضه، وضمير مسودة للرأس، ومثل صفة مصدر محذوف، والجزل ما عظم من الحطب، والغضا شجر، يقول اشتعل بياض رأسي في سواده من معاناة العشق اشتعالا مثل/ اشتعال النار في الحطب الغليظ (وقد تقدر 'في' الأولى متعلقة بـ'المبيض' 317/ ب فيكون تعلق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني بالاشتغال يرجح تعلق الأول بفعله؛ لأنه أتم لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلق 'في' الثانية بكون محذوف حالاً من النار، ويبعده أن الأصل عدم الحذف، ومثال التعليق بما أُول بمشبه الفعل قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾[4] أي: هو الذي هو إله في السماء، فـ'في' متعلقة بـ'إله'، وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فتقول: إله

---

(1) الفاتحة: 7.
(2) ساقط من (س).
المحتسب: 1/ 240، 241.
حاشية السعد على الكشاف: 14/ ب.
(3) حاشية الشمني: 1/ 115.
(4) الزخرف: 84.

واحدٌ، ولا يوصف به، لا يقال: 'شيء إلهٌ، وإنما صح التعلق به[1] لتأوله بمعبود[2]، وإله خبر لهو محذوفاً) عائد إلى الموصول، وحسن حذفه طول الصلة [بالمعمول، وقيل بالعطف][3] (ولا يجوز تقدير إلهٌ مبتدأ مخبراً عنه بالظرف، أو فاعلا بالظرف، لأن الصلة حينئذ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإلهٌ بدلا من الضمير المستتر فيه، وتقديره ﴿ وفي الأرض إله ﴾ معطوفاً كذلك) أي:مثل تقدير الظرف صلة، وإله بدل من المستتر فيه [قال أبو حيان][4]: ويجوز أن تكون الصلة الجار والمجرور، والمعني أنه فيها بألوهية وربوبية إذ يستحيل حمله على الاستقرار[5] (لتضمنه الإبدال من الضمير العائد مرتين) علة لقوله لا يحسن (وفيه) أي: في بحث الإبدال من الضمير العائد مرتين (بُعْدٌ، حتى قيل بامتناعه) وقد ذكر في بحث إذاً لا يعرف تكرير البدل، إلا في بدل الإضراب، واعترض بأن تكرار البدل في غير الإضراب معروف[6] (ولأن الحمل على الوجه البعيد) عطف على تضمنه (ينبغي أن يكون سببه التخلص به من محذور، فأما أن يكون هو مُوقعاً فيما يحتاج إلى تأويلين فلا) قيل: أراد [بهما][7] أن المبدل منه في حكم المطروح، فتصير الصلة خالية من عائد، فيقال: هو أن طرح تقديرا موجودا حسياً، ولا شك أنه يحتاج إلى مثل ذلك في قوله تعالى ﴿ وَفِي الْأَرْضِ إِلَـٰهٌ﴾[8] ورد بأن

---

(1) في (س) بزيادة: أي: بإله.

(2) في (س) بزيادة: قال القاضي: لأنه بمعنى المعبود، أو متضمن معناه.

(3) في (س): بالعطف.
حاشية الشمني: 2/ 146.

(4) في (س): وفيه رد على أبي حيان حيث قال.

(5) البحر المحيط: 8/ 29.

(6) حاشية الشمني: 2/ 146.

(7) في (س) بزيادة: إلى مثل ذلك فجاءت التأويلات.
حاشية الشمني: 2/ 147.

(8) في (س) بزيادة: وجوابه والعادة فيما فيه اعتراض.
حاشية الشمني: 2/ 147.

التأويل حمل الكلام على خلاف ظاهره لا الاعتراض عليه[1]، وجوابه أن يقال: وفيه بحث فالوجه أن أحد التأويلين نفس الإبدال من الضمير المستتر في الظرف الأول، والأخر نفس الإبدال من المستتر في الثاني، وفيه نظر (ولا يجوز على هذا الوجه) [يعني][2] تقدير الظرف صلة، وإله بدل من الضمير المستتر فيه (أن يكون ﴿ وفي الأرض إله﴾ مبتدأ وخبراً، لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف) فإنه يدل على وجود إله في الأرض حدها غير إله في السماء (وخلو الصلة من عائد إن عُطِف) فإن المعطوف على الصلة صلة لابد فيه [من عائد][3] ثم المفرع على هذا الوجه مجموع هذين، لا فساد المعنى بتقدير الاستئناف فقط [حتى يقال][4] إن فساد المعنى بتقدير الاستئناف لا خصوصية له بهذا الوجه إذ لو جعل إله خبر مبتدأ محذوف و ْفي السماءْ متعلق به وجعل في الأرض إله استئنافاً لفسد المعنى (ومن ذلك) التعليق بما أُوِّلَ بشبه الفعل (أيضا قوله:

وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا ... وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ[5]

بيت من الطويل لرجل من همذان [وفيه شواهد][6]:

أحدها: ما ذكره المصنف، والثاني: تشديد ْواوْ هو وذاك لغة همذان، وأن هو مبتدا خبره علقم، وهو نبت كريه الطعم، والثالث: [جواز تقديم معمول

---

(1) في (س): أي: الذي أشار إليه.

(2) في (س): من ضمير.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): قيل وهذا مشكل.

حاشية الشمني: 2/ 147.

(5) بيت لرجل من همدان في شرح أبيات المغني: 6/ 317، الجنى الداني: 474، خزانة الأدب: 5/ 266.

الشاهد فيه: تعلق ْعلى من صبه اللهْ بقوله ْعلقمْ وهو اسم جامد.

(6) في (س): وفي البيت أربع شواهد.

للجامد المؤول بالمشتق إذا كان ظرفاً][1] والرابع: جواز حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق/، والشُهد بالضم العسل (أصله ُعلقم عليهْ فـُعلىْ 318/ أ
محذوفة متعلقة بـُصبه) من سكبت الماء سكبته (والمذكورة متعلقة بـُعلقمْ، لتأوله بصعب، أو شاق، أو شديد[2]) والمعني أن لساني مثل العسل يشتفي به الناس، ولكنه مثل العلقم على من سلطه الله عليه (ومن هنا كان الحذف شاذاً لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد، ومثال التعليق بما فيه رائحته) أي: رائحة الفعل (قوله:

أنا أَبُو المِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانْ)[3]

بيت من مشطور السريع الموقوف (وقوله:

أَنـا ابْـنُ مَاوِيَّـةَ إِذَا جَـدَّ النَّقُـرْ ....)[4]

من مشطور الرجز نسبه الجوهري لعبيد بن ماوية الطائي، والسيوطي لفدكي بن أعبد المنقري وبعده:

---

(1) في (س): وتعلق الجار بالجامد لتأويله بالمشتق، وجواز تقديم معمول هذا الجامد إذا كان ظرفاً.

(2) في (س) بزيادة: وكلها شبه الفعل.

(3) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 843، شرح أبيات المغني: 6/ 318، الدرر: 2/ 361، البحر المحيط: 1/ 164، لسان العرب: (أ. ي. ن) 1/ 302.
الشاهد فيه: تعلق ُبعض الأحيانْ بـُأبي المناهلْ لأن فيه معنى الفعل.

(4) انظر الصحاح: (ن. ق. ر) 1/ 670، شرح شواهد المغني: 2/ 843، القاموس المحيط: (ن.ق. ر) 2/ 165، المقاصد النحوية: 4/ 595، الهمع: 3/ 90، الدرر: 2/ 361.
الشاهد فيه: تعلق الظرف بـُإذْ لتضمن ابن ماوية معنى الشجاع.

وَجَـاءَتْ الْخَيْـلُ أَثَـافِيٌّ زُمَـرْ

[وفي القاموس] النقر أن تُلْزِقَ طرف لسانك بحنكك ثم تـصوت، أو هـو اضطراب اللسان، أو هو صُوَيْتٌ تزعج به الفرس، وقوله إذا جد النقر أراد النقـر بالخيل][1] فلما وقف نقل حركة الراء إلى القاف كما تقـول: هـذا بكـر، ومـررت ببكر، ولا يكون ذلك في النصب، والماوية المرأة كأنها منسوبة إلى الماء، واسم امرأة والأثافي، والزمر الجماعات من الناس واحدها زمـرة [أثبيـه وزان أمنيـة] (فتعلـق بعض) لأنه أخـذ حكـم الظـرف ممـا أضـيف إليـه (و إذْ بـالاسمين العلمـين، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل) لأنه يخرجهما عن العلمية وهي مـراده فـسقط القـول بانه لو قيل أن التعلق باعتبار تأولهما به لم يلزم محذوراً أصلاً (بـل لمـا فيهمـا مـن معنى قولك: الشجاعْ أو الجوادْ، وتقول: فلان حاتم في قومهْ فتعلق الظرف بمـا في حاتمْ من معني الجود) وقال الزمخشري في تفسير آية الزخرف: كما تقول: حـاتم في طيءْ، حاتم في ثغلبْ على تضمين معنى الجود، والذي شهر به كأنك قلت: جـواد في طيء جواد في ثغلبْ (ومن هنا) أي: لأجل جواز تعليق الظرف لما فيـه رائحـة الفعل[2] (رُدَّ على الكسائي في استدلاله علـى إعمـال اسـم الفاعـل المـصغر) في المفعول (بقول بعضهم: أظُنُّني مرتحلاً وسُوَيْراً فَرْسَخاً) مصغر سائر (وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فَعِيلْ بقوله[3]:

حَتَّى شَآهَا كَلِيْـلٌ مُوهِنـاً عَمِـلٌ ....)[4]

---

(1) قال الجوهري: وقد نقرت بالفرس نقراً وهو صويت يزعجه به، وذلك ان تلزق لسانك بحنكك ثم تفتح. الصحاح: (ن. ق. ر) 1/ 670، القاموس المحيط: (ن. ق. ر) 2/ 165.

(2) الكشاف: 4/ 170.

(3) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 191.

(4) البيت لساعدة بن جؤية في الكتاب: 1/ 114، شرح المفصل: 6/ 72،شرح أبيات المغني: 6/ 324، الخزانة: 8/155، شرح الرضي: 3/ 421.

صدر بيت من البسيط لساعدة يصف حماراً عجزه:

بَائتْ طِرَاباً وَبَاتَ الليْلَ لَمْ يَنَمِ

شآي كرْآيٍ مهموز العين بمعنى ساق، والهاء للأتن، والكليل البرق الضعيف، والموهن[1] كموعدٍ الساعة من الليل، وعمِل بكسر الميم نعت لكليلٍ أي:مطبوع على العمل، والطراب المسرع إلى الوطن، يعني ساق هذه الأتن هذا البرق الضعيف في هذه الساعة حين نقلها من الموضع الذي كانت فيه إلى الموضع الذي كان يبدو منه مرة بعد مرة فذلك البدو عمِل باتت الأتن طرابا قد استخفها الشق، وبات الحمار من الشوق أيضاً والنزاع إلى الوطن (وذلك) أي: وجه الرد على الكسائي وسيبويه (أن فرسخاً ظرف مكان، وموهناً ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، ويوضح كون الموهنٍ ليس مفعولا به أن كليلاً من كلَّ) بمعنى أعيى وتعب (وفعله لا يُعَدَّى، واعتُذِر عن سيبويه بأن كليلاً بمعنى مُكِل) كأليم بمعنى مؤلم[2]/ (وكأن البرق يكل الوقت بدوامه فيه، كما 318/ ب
يقال: أتعبت يومك[3] أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلاً يعدل إلى فعيلٍ للمبالغة) ويعمل في المفعول به عند سيبويه، ومنع ذلك غيره كما قال الرضي[4]، فبهذا تبين ما في قوله (ولم يستدل به على الإعمال، وهذا أقرب، فإن في الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة[5]) وكأنه أراد بالمجاز اللغوي

---

(1) في (س) بزيادة: بالفتح وبكسر الفاء.
(2) في (س) بزيادة: فقيل: إذن مبالغة مفعل.
(3) في (س) بزيادة: قال السهيلي: ولم يوجد كليل بمعنى مكل، فيكون موهناً مفعول به، وليس انتصابه على الظرف بل على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به كانتصاب وجهاً في حسن وجهاً.
(4) شرح الرضي: 3/ 422، شرح أبيات المغني: 6/ 325.
(5) في (س) بزيادة: ولا يجوز المصير إلى المجاز إلا عند تقدير الخشية.

هو إلحاق اسم الفاعل الثلاثي على اسم الفاعل المزيد فيه لا العقلي، وإلا فالمجاز لازم فيهما، لأن الإكلال الذي هو الإتعاب لا يصح إيقاعه على الوقت حقيقة[1]، كذلك لا يتصف البرق بالكلال الذي هو التعب، ومن قال أن المجاز في الأول مكرر، وفي الثاني مفرد ولاشك أن المجاز واحداً أهون من مجازين فقد وهم (وقال ابن مالك في قول الشاعر[2]:

....   وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلاَنِ)

تقدم شرحه في فصل ْمنْ (يجوز كون ْمنْ موصولة فاعلة بـْنعـم) ولفظ (وْهوْ: مبتدأ خبره) لفظة (هو ْأخرى مقدرة، وفْيْ: متعلقة بالمقدرة[3]) أي: بكلمة ْهوْ المقدرة[4] (لأن فيها معنى الفعل، أي: الذي هو مشهور، انتهى.

والأولى أن يكون المعنى الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر وإعلان) وذلك لما في تعلق فْيْ من المناسبة لهذا التقدير (وقدر أبو علي ْمنْ هذه تمييزاً، والفاعل مستتر) مفسر بـْمنْ كما فسر بـْماْ في ْنعما[5] (وقد أجيز في قوله تعالى ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ﴾[6] تعلقه باسم الله تعالى، وإن كان علماً، على معنى و هو المعبود، وهو المسمى بهذا الاسم[7]) قال الزجاج: إنه متعلق بما تضمنه اسم الله من المعاني، ورجحه ابن عطية بأنه أراد أن يدل على قدرته

---

(1) في (س) بزيادة: قيل المجاز لازم سواء اجعل إكليل بمعنى مكل الوقت وجعل من كل مسند إلى البرق.

(2) شرح التسهيل: 3/ 11.

(3) في (س) بزيادة: حال من ْهو اخرىْ.

(4) في (س) بزيادة: لأن لها معنى الفعل اي: الذي هو مشهور كقوله: أنا أبو النجم وشعري شعري.

(5) في (س) بزيادة: وفي متعلقة بـْنعمْ.
كتاب الشعر: 2/ 380.

(6) الأنعام: 3.

(7) في (س) بزيادة: إذا لم يستطع قراءتها.

وإحاطته واستلائه ونحوهما فجمع ذلك كله في قوله تعالى[1] ﴿ وهو الله ﴾ قال أبو حيان: وهذا صحيح من حيث المعنى، لكن صناعة النحو لا تساعده؛ لأن تلك المعاني جميعها لا يعمل في لفظ السموات [والأولى أن يعمل في المجرور ما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية][2] قال التفتازاني: لا خلاف أنه لا يجوز تعليقه بلفظ الله لكونه اسماً لا صفة[3]، بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضمنه اسم الله، وذلك المعنى يجوز أن يكون مأخوذ من أصل اشتقاق الاسم أعني العبودية، أو ما اشتهر به الاسم من الألوهية وصفات الكمال، ودل عليه ﴿ هو الله ﴾، أو ما يدل عليه التركيب الحصري من التوحيد والتفرد بالألوهية، وأما ما يقرر عند الكل من مقولية هذا الاسم عليه خاصة (وأجيز تعليقه بـ'يعلم) أجازه أبو علي [على أن ضمير 'هو' ضمير الشأن، والله مبتدأ خبره يعلم][4] [والجملة مفسرة له][5]، وقال أبو حيان: إنما فر عن قول الجمهور أن ضمير 'هو' عائد إلى الله تعالى لئلا يصير التقدير: 'والله الله' وذلك لا يجوز (وبـ'سركم' و 'جهركم')[واستحسنه النحاس][6] (وبخبر محذوف قدره الزمخشري بـ'عالم'، ورده الثاني) يعني تعلقه بـ'سركم' و 'جهركم' [لأنه ثاني قوله، وأجيز تعليقه بـ'يعلم'][7] (بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم، وليس بشيء؛ لأن المصدر هنا ليس مقدراً بحرف مصدري وصلته) قيل: لا نسلم ذلك، ولم يجز أن يكون مقدراً بما تسرون وما تجهرون[8]

---

(1) معاني القرآن للزجاج: 2/ 228، المحرر الوجيز: 2/ 267.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: إن كان بمعنى المعبود كالكتاب بمعنى المكتوب.
حاشية السعد على الكشاف: 188/ ب.

(4) في (س): وذكر أبو حيان أن هو ضمير الشأن والجملة مفسرة له.

(5) ساقط من (س).
التبيان في إعراب القرآن: 1/ 378.

(6) في (س): قال أبو حيان: وهذا ضعيف لما فيه من تقديم معمول المصدر عليه، والعجب من النحاس حيث قال هذا أحسن ما قيل فيه. البحر المحيط: 4/ 72، إعراب القرآن للنحاس: 1/ 536.

(7) ساقط من (س).

(8) حاشية الشمني: 2/ 148.

ولا يخفى أنه تعسف؛ لأنه مقدر بفعل الإسرار، لا بفعل السر، [وقيل: ليس السر بمصدر، وأما الجهر فهو مصدر/ لكنه أريد به ما يقابل السر وهو الذي لا يكتم لا 319/ أ معناه المصدري، فلا يكون مقدراً بحرف مصدري وصلته][1] (و لأنه قد جاء لنحو: ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾[2] والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعاً، وكذا هنا، ورَد أبو حيان الثالث) وهو تعلقه بـ'عالمْ مقدراً على أنه خبر ثان (بـأن فيْ لا تـدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة، وكذلك[3] رد على تقديرهم ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[4]: مستقبلات لعدتهن، وليس بشيء) يعتد به (لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإن بعده ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[5] وليس الدليل حرف الجر، ويقال له) أي: أبي حيان مجيباً عن رده الوجه الثالث (إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد؟ وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف، لا لجوازه) قال الفاضل اليمني: النحويون إنما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاماً إذا لم توجد قرينة الخصوص، واما إذا وجدت فلا بد من تقديره لأنه أكثر فائدة (ومثال التعلق بالمحذوف ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً ﴾[6] بتقدير: وأرسلنا[7]، ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك، ومثله[8] ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾[9] فـ'فيْ وإلىْ متعلقا بـاذهبْ محذوفاً) [فيكونان من قبيل اللغو، وقدر أبو البقاء متعلق

---

(1) في (س): قيل هذا ليس مما ينبغي لأنه فسر فعل الاسرار لا السر، ولا يخفى أن ذلك تعسف، وقد جوز الرضي تقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه وليس كل ما أول شيء حكمه حكم ما أول به.

(2) التوبة: 128.

(3) في (س) بزيادة: ويعني أبا حيان. البحر المحيط: 4/ 73.

(4) الطلاق: 1.

(5) الأنعام: 3.

(6) الأعراف: 73.

(7) في (س) بزيادة: فيكون الظرف لغواً.

(8) في (س) بزيادة: اي مثل قوله تعالى ﴿ إلى ثمود ﴾ قوله تعالى.

(9) النمل: 12.

إلى مرسل على أنه حال][1]، ورد بأنه كونه مقيداً، وفيه ما مر (﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[2] أي: وأحسنوا بالوالدين إحساناً مثل: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾[3]) تنظير لتعدية الإحسان بالياء (أو: وصيناهم بالوالدين إحسانا مثل: ﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾[4] [هذا من النمط الأول أيضا][5] (ومنه باء البسملة) قال أبو شامة: وهو مصدر بسمل إذا قال: بسم الله، وهي لغة مولدة، ومثلها هلل، حمدل، حسبل[6].

(هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

من زعم أنه لا يدل على الحدث منع ذلك) قيل: ولهذا سمي ناقصاً[7]، ويتجه أنه لو كان هذا وجهاً للتسمية لكانت الأفعال العارية عن الزمان جديرة بأن تسمى[8] (وهم المبرد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن البرهان ثم الشلوبين، والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس)[9] [وإنما سميت ناقصة لأنها

---

(1) في (س): فهما من قبيل اللغو أيضاً، وحمل بعضهم على المستقر فيكونان حالين أي: مرسلا في تسع آيات إلى فرعون.
التبيان في إعراب القرآن: 2/ 232.
(2) البقرة: 83.
(3) يوسف: 100.
(4) العنكبوت: 8.
(5) في (س): أي من تعليق الجار بالمحذوف.
(6) إبراز المعاني من حرز الأماني: 64.
(7) في (س) بزيادة: لنقصانه عن الحدث.
حاشية الشمني: 2/ 148، حاشية الدسوقي: 2/ 250.
(8) في (س) بزيادة: أفعالا ناقصة.
(9) في (س) بزيادة: واستدل ابن مالك لذلك بأمور منها أنها تستعمل أوامر نحو ﴿ كونوا قوامين ﴾، وصيغة أفعل لطلب تحصيل الحدث، ومنها أنها يستعمل لها اسم فاعل نحو: زيد كائن اخاك، واسم فاعل لفظ دال على ذات باعتبار حدث قام بها، ومنها أنها تقع صلة بحرف مصدري نحو ﴿ إلا أن يكونا ملكين ﴾ وذلك لازم في دام ومنها أنه قد جاء:

وكونك إياه عليك يسير

فيه رد على من قال إن المنصوب بعد القول حال.

لا تتم كلاماً بالمرفوع، قال ابن عقيل: هذا الذي صححه وهو ظاهر قول سيبويه والمبرد، وصرح به السيرافي، وقد نطقت العرب بمصدر الناقصة، قال الشاعر:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى　　　وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ[1]

وفيه رد على من قال: إن المنصوب بعد الكون حال][2].

(واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[3] فإن اللام لا تتعلق بـ"عجباً" لأنه مصدر مؤخر، ولا بـ"أوحينا" لفساد المعنى) إذ التقدير حينئذ أن أوحينا للناس"أن أنذر الناس"[ومنع ذلك على تقدير: إلى رجل" بدلا من الناس][4] (ولأنه صلة لأن) ولا يتقدم معمول "ما" في خبر إن" عليه (وقد مضى عن قريب) [في قوله تعالى ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَوَاتِ ﴾][5] (أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول) نصب على أنه خبر[6] (ولا صلته) عطف عليه (لا يمتنع التقديم عليه) [أي: على المصدر هذا اعتراض على قوله لا يتعلق/ بـ"عجباً" لأنه مصدر مؤخر، فيجوز أن يتعلق بـ"عجباً" لما مضى أو لأنه يتسع 319/ ب في الظرف وعديله ما لا يتسع في غيرهما][7] وقيل: عجباً بمعنى معجب، والمصدر

---

(1) بيت من الطويل بلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 225، شرح التسهيل: 1/ 339، الدرر اللوامع: 1/ 229، المقاصد النحوية: 2/ 15، شرح التصريح: 1/ 240.

(2) ساقط من (س).
المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 225.

(3) يونس: 2.

(4) في (س): قيل: لا نسلم فساد المعنى حينئذ إذا كان إلى رجل بدلا من الناس.

(5) في (س): في الرد على منع تعلق الظرف من ﴿ هو الله في السموات والأرض يعلم سركم وجهركم ﴾ وهذا جواب في قوله لا يتعلق بعجباً، لأنه مصدر مؤخر.

(6) في (س) بزيادة: ليس.

(7) ساقط من (س).
حاشية الشمني: 2/ 149.

إذا وقع موقع اسم مفعول اسم فاعل جاز أن يتقدم معموله عليه ذكره أبو البقاء[1].

(ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجباً على حد قوله:

لِمَيَّــــةَ مُوحِـــشاً طَلَـــلُ ....)

تقدم شرحه في فصل إذ، يعني أن للناس في الأصل صفة لـعجباً، فلما قدم عليه انتصب على الحال كما أن موحشاً في الأصل كذلك[2].

(هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسي[3]) تقدم مذهبه في أمثلة التعلق بما فيه رائحة الفعل، وكأنه لهذا سقط هذا الفصل بأكمله في بعض النسخ (في قوله:

وَنِعْمَ مُزْكأ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُـهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍ وَإِعْـلانِ)

أن من نكرة تامة[4] تميز لفاعل نعم مستتراً، كما قال هو وطائفة في ما من نحو: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[5] إن الظرف) يعني في سر (متعلق بنعم) وقد تقدم هذا البحث في فصل من[6] وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل، وأن هو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة على حد:

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 511.

(2) في (س) بزيادة: في صفة طلل، فلما تقدم انتصب على الحال.

(3) كتاب الشعر: 2/ 380.

(4) في (س) بزيادة: أي: غير موصوفة.

(5) البقرة: 271.

(6) الكافية الشافية: 1/ 497.

وإن الظرف متعلق بـ"هو" المحذوفة لتضمنها معنى الفعل، أي: ونعم الذي هو باق على وده في سره وإعلانه، وإن المخصوص محذوف، أي بشر بن مـروان) وهو اخو عبد الملك بن مروان[1] (وعندي أن يقدر المخصوص "هـو"، لتقـدم ذكـر بشر في البيت قبله، وهو:

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْراً أَوْ أُرَاعُ بِـهِ   وَقَدْ زَكَأْتُ إِلَى بِشْرِ بن مَرْوَانِ)

أرهب أخاف، وأراع أُخَوَّفُ، وزكأت لجأت واستندت (فينبغـي التقـدير حينئذ: هو

هو هو) بل من هو هو هو [كما مر في فصل "من"][2].

(هل يتعلقان بأحرف المعاني؟

المشهور منع ذلك مطلقاً، وقيل: بجوازه مطلقاً، وفصل بعضهم فقال: إن كان نائباً عن فعل حُذِفَ) كحرف النـداء (وجـاز ذلـك[3] عـن طريـق النيابـة لا الأصالة، وإلا فلا، وهو قول أبي علي، وأبي الفتح، زعمـا في نحـو: "يـا لزيـد" أن اللام متعلقة بـ"يا")[4] تقدم هذا القول في اللام (بل قالا في "يا عبد الله": أن النـصب بـ"يا"، وهو نظير قولهما في قوله:

أَبَـا خُرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ   ....)

---

(1) شرح أبيات المغني: 5/ 340.
(2) في (س): على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف.
(3) في (س) بزيادة: التعليق.
(4) الخصائص: 2/ 157، 158، كتاب الشعر: 1/ 58.

إن ْماْ الزائدة هي الرافعة الناصبة، لا ْكـانْ المحذوفـة، وأمـا الـذين قـالوا بالجواز مطلقاً فقال بعضهم في قول كعب بن زهير رضي الله عنه:

وَمَـا سُـعَادُ غَـدَاةَ الْبَـيْنِ إِذْ رَحَلُـوا إِلاَّ أَغَنُّ غَضِيْضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ[1]

سعاد مبتدأ لا اسم لـْمـاْ [لانتقـاض النفـي بــِ[إلاّ] والغـداة اسـم لمقابـل العشي، وقد يراد به مطلق الزمان، والبين الفراق، وإذ بدل من الغداة، وإنمـا جمـع ضمير الفاعل مع إنه إنمـا قـدم ذكـر سـعاد لأنهـا رحلـت مـع قومهـا، أو لإرادة تعظيمها كقوله:

فَـإِنْ شِـئْتِ حَرَّمْـتُ النِّـسَاءَ سِـوَاكُمُ ....[2]

أغن صفة محذوف، أي إلا ضبى أغن والذي عنيه: إن أكثـر مـا يوصـف بالغنة الضبا وهو صوت لذيذ يخرج من الأنف، وغـضيض الطـرف فـاتره، فعيـل بمعنى مفعول، والطرف العين منقول عن المصدر ولهذا لا يجمع، وخففه ناش عن نصبه لا عن رفعه تشبيهاً بالمفعول به كما في: ْزيد حسن الوجهْ (غداة البينْ: ظرف للنفي، أي: انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن، قال/ ابـن الحاجـب في ﴿وَلَـن 1/320

---

[1] البيت من البـسيط لكعب بـن زهـير في ديوانـه: 19، في شـرح شـواهد المغـني: 2/ 525، الـدرر اللوامـع: 2/ 363، شرح بانت سعاد: 58.

[2] صدر بيت من الطويل، عجزه:

وإن شـئت لم أطعـم نقاخـا ولا بـردا

بلا نسبة في شرح قصيدة ْبانت سعادْ: 68.

يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾[1] إذْ بدل من اليومْ و اليومْ إما ظرف للنفع المنفي، وإما لما في لنْ من معنى النفي، أي: انتفى في هذا اليوم النفع) هذا تفسير على الاحتمال الثاني فينتج قوله (فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول نفي مقيد باليوم) أي: ليوم الأخرة (وقال[2] أيضا: إذا قلت:ما ضربته للتاديبْ فإن قصدت نفي الضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، وللتاديب: تعليل للضرب المنفي، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له، أي: أن انتفاء الضرب كان لأجل التاديب؛ لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب) لا بالضرب[3] (ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه، وما أهنت المحسن لمكافأتهْ إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد) إذ المراد نفي مطلق الإكرام، ومطلق الإهانة، وذلك لا يلزم من التعليق بالفعل، لأن المنفي إن تسلط على المقيد وحده بقي أصل الفعل مثبتاً، وإن تسلط على المقيد مع قيده فلا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق (ومن ذلك[4] قوله تعالى ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾[5] الباء متعلقة بالنفي، إذ لو علقت بـمجنونْ لأفاد نفي جنون خاص، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص انتهى ملخصاً.

وهو كلام بديع، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافي، أي: انتفى ذلك بنعمة ربك) قال الزمخشري: الباء تتعلق بـمجنونْ منفياً[6]، قال البيضاوي: وفيه نظر من حيث المعنى [كأنه أراد به ما ذكرناه آنفاً في فساد المعنى المراد كما

---

(1) الزخرف: 39.

(2) في (س) بزيادة: أي ابن الحاجب. أمالي ابن الحاجب: 1/ 142، 143.

(3) أمالي ابن الحاجب: 1/ 240، 241.

(4) في (س) بزيادة: أي: من تعلق الجار بحرف المعنى.

(5) القلم: 2.

(6) الكشاف: 4/ 440، 441.

رده بذلك][1] أبو حيان، ثم قال: ويظهر لي أن نعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميم عنه صلى الله عليه وسلم[2].

(وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب رضي الله عنه، أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت، وذلك على أن الأصل: 'وما كسعاد إلا ضبي أغن' على التشبيه المعكوس للمبالغة[3]) خبر لمبتدأ محذوف [أي: هذا مبني على كذا][4]، وقيل: بدل من قوله على أن الأصل في البيت مبالغة من ثلاث جهات [إتيان 'ما' و 'لا' المفيدتين للحصر، وعكس التشبيه، وإنما اعتبر عكس التشبيه مع أنه خلاف الأصل][5] (لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير[6] على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) يعني إذا قدر ذلك الحرف بعد 'إلا' كما قدر على تقدير تعلق الظرف بالنفي فإن ما بعد 'إلا' لا يعمل فيما قبلها، وإلا فلا يضر تقدم الظرف [عليه][7] لجواز تقديمه على عامله المعنوي، ثم وجه التشبيه هو النفور، وحذفه لاشتهار الظبي به، أو لإشارة القيد إليه؛ لأن حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب، فيكون المعنى أن سعاد تشبه عند رحيلها وذهابها عن محبها الظبي النافر عمن يراد الأنس به، ثم عكس التشبيه للمبالغة، [قيل: لا نسلم/ لزوم 320/ ب

---

(1) في (س): أنه إذا تسلط النفي على مقيد فالأصل أن يتوجه النفي إلى قيده فقط.
حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 9/ 235.

(2) البحر المحيط: 8/ 308.

(3) شرح بانت سعاد: 63.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): أحدها هذا، والثاني ما في الكلام من حرفي النفي والإيجاب المفيدين للحصر، والثالث حذف أداة التشبيه.

(6) في (س) بزيادة: أي: تقدير جعل التشبيه غير معكوس.

(7) في (س): على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه.

ذلك][1] لجواز أن يكون التقدير: وما حال سعاد غداة البين إلا حال ظبي أغن، والتشبيه على بابه، ووجه الشبه النفور، والظرف متعلق بالحال المحذوفة، وأجيب بأنه ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في النفور، وإنما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في النفور[2] (وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون[3]، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَ يَابِساً لَدَى وَكْرِهَا الْعَنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي)

تقدم شرحه في حرف اللام (مع أن الحال شبيهة بالمفعول به) ن أنها فضلة، وأن الفعل ينصبها من غير توسط [حرف مطلقاً][4] (فعمله في الظرف أجدر، فإن قلت: لا يلزم من صحة إعمال المذكور [صحة] إعمال المقدر لأنه ضعيف، قلت: قد قالوا: ' زيدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً وَحَاتِمٌ جُوداً، وقيل في المنصوب فيهما: أنه حال أو تمييز) ولا بد لهما من عامل، ولا عامل هنا فيقدر إرادة التشبيه، أي: زيد كزهير شعراً[5]، وكونه حالا رأي الخليل، [وقال أحمد بن يحيى: هو مصدر][6] قال الرضي: والذي أرى أن المصدر في مثله تمييز، لأنه فاعل في المعنى، أي: زيد الكامل شعراً، أي: شعره، والدليل عليه أنك تقول: هو قارون كنزاً، والخليل عروضاً، وسيبويه نحواً، [وإلى هذا أشار بقوله][7]: (وهو الظاهر، وأيًّا كان) [من

---

(1) في (س): واما ما اعتبر به المصنف في أنه لو لم يكن كذلك لزم تقديم الظرف على اللفظ الحامل كمعنى التشبيه فلزوم ذلك ممنوع.

(2) في (س) بزيادة: حتى يقال: إن التقدير وما حال سعاد إلا كحال الضبي.
حاشية الشمني: 2/ 150.

(3) في (س) بزيادة: ليت، ولعل، وكان ينصبن الحال لقوة شبههن بالفعل.

(4) في (س) بزيادة: حرف ملفوظ أو مقدر.

(5) في (س) بزيادة: قال الرضي.

(6) ساقط من (س).

(7) ساقط من (س).
شرح الرضي: 2/ 38.

وأيًا كان) [من الحالية و التمييزية][1] (فالحجة) [على إعمال معنى التشبيه مقدراً][2] (قائمة به) قيل: لايلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف، لأن التمييز معمول ضعيف يسوغ أن يعمل فيه حتى الجامد المحض من غير تأويل، كـعشرين درهماً[3] (وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله[4] في الحالتين، وذلك في قوله:

تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ ... وَنَحْنُ صَعَالِيكَ وَأَنْتُمْ مُلُوكَا)[5]

بيت من المتقارب، تعير مضارع مخاطب، وعالة جمع عائل أي: فقير، ونحن مبتدأ وخبره أنتم، أي: مثلكم، وصعاليك جمع [صعلوك كـعصفور وهو الفقير، وهي وملوكا حالان من المفعول المنوي لإرادة التشبيه المقدر، أي[6]: أشبه نفوسنا حال كوننا فقراء بنفوسكم حال كونكم ملوك][7]. (إذ المعنى: تعيرنا أننا) أي: بأننا (فقراء، ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم) بضم الميم بمعنى السلطنة (فإن قلت: قد أوجبت في بيت كعب بن زهير رضي الله عنه أن يكون مِنْ عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال) [يعني الظرف، لأنهما من واد واحد، وليس بسهو كما ظن][8] (على عاملها المعنوي) [وهو الكاف][9] المقدر قبل سعاد (فما

---

(1) ساقط من (س).
(2) ساقط من (س).
(3) حاشية الشمني: 2/ 150.
(4) في (س) بزيادة: أي: إعمال المقدر من أدوات التشبيه.
(5) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 844، شرح ابيات المغني: 6/ 329، شرح عمدة الحافظ: 337، شرح التسهيل: 2/ 346.
(6) في (س) بزيادة: نحن مثلكم والجملة حال.
(7) ي (س): صعلوك كعصفور بمعنى الفقير أيضاً حال، وكذا ملوكاً، والعامل في الحال أداة التشبيه مقدرة وهو ابلغ من عملها في معمول واحد ولا سيما إذا كان ظرفاً كـغداة البين.
(8) في (س): ولما كان الحال والظرف من واد واحد أطلق اسم الحال على الظرف، وإلا فالذي في البيت ظرف لا حال.
(9) في (س): وهو أداة التشبيه.

الذي سوغ تقديم صعاليك هنا عليه؟) أي على العامل المعنوي وهو أداة التشبيه المقدرة قبل أنتم (قلت: سوغه الذي سوغ تقديم بُسْراً في هَـذَا بُـسْراً أَطْيَـبُ مِنْـهُ رَطَباً، وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو: لَهُوَ أَكْفَـؤُهُمْ نَاصِـراً وهو) أي: مسوغ تقديم الحال في هذا بسر (خشية اختلاط المعنى) إذ لو قيل: هذا اطيب منه بسراً رطباً [لم يفرق بين المفضل والمفضل عليه][1] [ولو قيل: أطيب بسراً منه رطباً لزم فصل أفعل عن من ومجرورها، وهما كالموصول والصلة][2] [فبهذا يندفع قول الرضي][3] فلا أرى بأساً بأن يقال: زيدٌ احسن قائماً منه قاعداً كما تقول: ضرب زيد قائما عمراً قاعداً لعدم الالتباس[4] (إلا أن هذا مطرد ثم لقوة التفضيل، ونادر هنا لضعف حرف التشبيه، وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران:

أحدهما: ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة، وهو أن عالة من عالني الشيء إذا أثقلني، وملوكاً مفعول[5] : أي: إننا نثقل الملوك بطرح كَلِّنا عليهم، ونحن أنتم أي: مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله في ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾[6]) وصعاليك على هذا القول حال مقدمة على عاملها المعنوي[7]، فلذلك/ جعل المصنف الأول أجود. 321/ أ

(والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت، وهو أن التقدير: إنا عالة صعاليك نحن وأنتم[8]، وقد خُطِّئ في ذلك[9]، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس

---

(1) في (س): وقع الالتباس بين المفضل والمفضل عليه.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): قال الرضي.

(4) شرح الرضي: 2/ 37، 38.

(5) سفر السعادة: 2/ 572.

(6) الأحزاب: 6.

(7) في (س) بزيادة: المحذوف.

(8) شرح أبيات المغني: 6/ 332.

(9) في (س): قيل: وجدنا توكيداً مصدراً بالواو، وفيه أن هذا وجه البعد الذي اعترف به المصنف.

كذلك، بل هو متجه على بعد فيه، وهو أن يكون صعاليك مفعول "عالة"، أي: إنا نعول صعاليك، ويكون نحن توكيداً لضمير "عالة") [ووجه البعد فيه دخول الواو على التأكيد وكذا في][1] (وأنتم توكيد لضمير مستتر في صعاليك) [هذا مبني على مراعاة المعنى كما سيأتي، ومن غفل عن ذلك قال: أولاً ما وجدنا تأكيداً مصدراً بالواو، وثانيا][2] [فيه أن توكيد الخطاب كيف يكون توكيداً للغائب المستتر في الصفة، [وقد تداركه بما لا وجه له][3] (وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة) قيل: كان الأولى بالحريري أو الواجب عليه أن يقول: "أنتم" و"نحن" إبقاء الواو على ما دخلت عليه إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك، ولا نظير له أصلا بخلاف تقديم العاطف على المعطوف[4] (ولم يتعرض لقوله "ملوكاً" وكأنه عنده حال من ضمير "عالة"، والأولى على قوله أن يكون "صعاليك" حالا من محذوف، أي: نعولكم صعاليك، ويكون الحالان[5] بمنزلتهما في "لقيته مُصْعِداً مُنْحَدِراً") يعني من قبيل تعدد الحالين مع اختلاف الصاحب (فإنهم نصوا على أنه يكون الأول للثاني والثاني للأول؛ لأن فصلا أسهل من فصلين[6]) [وسيأتي بيان ذلك في الجهة الخامسة][7] (ويكون أنتم توكيداً للمحذوف) وهو مفعول قول (لا لضمير

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): قيل فيه أنه ضمير الخطاب.

(3) ساقط من (س).
القائل ابن الوحى كما في هامش المخطوط.

(4) في (س) بزيادة: فقد سمع في الشعر.
حاشية الشمني: 2/ 150.

(5) في (س) بزيادة: يعني "صعاليك" و"ملوكاً".

(6) في (س) بزيادة: وذلك لأنك إذا جعلت الأولى حالاً من المفعول، والثانية من الفاعل، يلزم فصلان بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله، وإذا جعلت الأولى من الفاعل والثانية من المفعول يلزم فصلان احدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول، والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل، ويكون انتم توكيدا للمحذوف وهو مفعول قول، لا لضمير صعاليك لأنه ضمير غيبة، قيل هذا غير مسلم لأن ذا الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نعولكم.

(7) ساقط من (س).

صعاليك؛ لأنه ضمير غيبة، وإنما جوزناه أولاً، لأن الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى) لم يحتج إليه حال كون صعاليك حالا لوجود ضمير الخطاب الصالح للتوكيد بأنتم، فسقط المنع بأن ذا الحال على تقديره وهو ضمير مخاطبين[1] فيكون الضمير الذي يتحمله صعاليك ضمير خطاب كما في قولك: قمت أنت ضاحكاً[2]

(ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا: لابد لحرف الجر من متعلق ستة أمور:

أحدها: الحرف الزائد كالباء ومن في ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً ﴾[3] ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾[4] وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتأكيداً، ولم يدخل للربط، وقول الحوفي: إن الباء في ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾[5] متعلقة وهم، نعم يصح في اللام المقوية أن يقال بأنها متعلقة بالعامل المقوي) اسم مفعول من التقوية، وهذا البحث تقدم في اللام (نحو: ﴿ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ ﴾[6] و﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[7] و﴿ إِنْ كُنتُمْ لِلرُّءْيَا

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: واجيب بان الصعاليك إذا كان مفعولا لعالِه يكون في المعنى صفة لمحذوف أي: اناساً صعاليك فيكون الضمير الذي فيه غيبة، وكذلك إن كان حالا من مفعول نعولكم، إذ المعنى في حال كونكم أناساً صعاليك، إلا أن في الكلام ضمير المخاطبين وهو معمول نعولكم فيكون أنتم توكيدا له وإنما جوزنا أولاً لأن الصعاليك مخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى حاشية الشمني: 150.

(3) الرعد: 43.

(4) فاطر: 3.

(5) التين: 8.

(6) البقرة: 91.

(7) هود: 107.

تعْبُرُونَ﴾[1] لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة، بل لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر، ولا معدية محضة لا طراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين.

الثاني: لَعلّ في لغة عُقَيْل، لأنها بمنزلة الحرف الزائد، الا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية[2]، قال:

....   لَعَلَّ أبِي الْمُغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

تقدم شرحه في لَعلّ (ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل،بل لإفادة معنى التوقع، كما دخلت لَيتَ لإفادة معنى التمني، ثم إنهم جروا بها منبهة) بفتح الميم وسكون النون مصدر ميمي بمعنى التنبيه، أو اسم فاعل منه (على أن الأصل) [أي: القياس][3] (في الحروف المختصة/ بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به[4] كحروف الجر) وإن خرج عنه بعض الحروف كالحروف المشبهة بالفعل، وحروف النداء عند من قال إعمالها بنيابة الفعل[5]. 321/ ب

(الثالث لَولاَ فيمن قال: لَولايْ، ولَولاكْ، ولَولاهُ على قول سيبويه: إن لولا جارة للضمير[6]، فإنها أيضا بمنزلة لَعلّ في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء؛ فإن لولا الامتناعية) أي: غير التحضيضية عطف على أن لولا جارة (تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق) يعني أدوات الشرط فإذا قلت: لَولا أنتَ يكون الكلام جملتين ولولاكَ يكون جملة (وزعم أبو الحسن أن لولا غير جارة،

---

(1) يوسف: 43.
(2) ينظر مبحث لَعلّ.
(3) ساقط من (س).
(4) في (س) بزيادة: أي: بالاسم.
(5) في (س) بزيادة: كحروف الجر.
(6) الكتاب: 2/ 373.

وأن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم: "ما أنا كأنت"[1] وهذا كقوله في "عساى"، ويردهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما تثبت) أي: النيابة، ذكر الضمير [لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر، وقيل:][2] لاكتسابها التذكير من المضاف إليه[3] (في الكلام في المنفصل[4]، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلا، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة، كقوله:

أنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ[5]

بيت من البسيط صدره:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ....[6]

ويروى "علا" بإبدال الهمزة عيناً وهو مفعول نبالي، وما زائدة، أو مصدرية أي: حين كونك جارتنا[7]، وديار فاعل يجاورنا[8]، والشاهد في "إلاك" [والشروط

---

(1) الجنى الداني: 604.
(2) ساقط من (س).
(3) منتهى أمل الأريب: 306.
تحقيق الأستاذ محمد العابر.
(4) في (س) بزيادة: لا في المتصل.
(5) بلا نسبة في المقاصد النحوية: 1/ 253، شرح ابيات المغني: 6/ 333، الخصائص: 1/ 312، أوضح المسالك: 1/ 45، شرح التصريح: 1/ 98.
الشاهد فيه: قوله "إلاكِ" والأصل: "إلا إياك"
(6) في (س) بزيادة: والمبالاة بالشيء الاكتراث به.
(7) في (س) بزيادة: وأن لا يجاورنا مفعول "نبالي" على حذف الجار، أو على التعدي بنفسه.
(8) في (س) بزيادة: وأصله ديوار بمعنى أحد، ولا يقع إلا في النفي.

[والشروط الثلاثة موجودة فيه][1] فإن أصله إلا إياكْ لأنه مستثنى مقدم فعدل عن المنفصل إلى المتصل ضرورة، وأنكره المبرد، وأنشد سواك ديار[2] (وعليه خرج أبو الفتح قوله:

نَحْـــنُ بِغَـــرْسِ الْـــوَدِيِّ أَعْلَمُنَـــا   مِنَّـا بِـرَكْضِ الْجِيَـادِ فِـي السُّدَفِ[3]

بيت من المنسرح لسعد القرقرة، [وعزاه ابن عصفور لقيس بن الحطيم][4] نحن مبتدأ خبره أعلمنا، والغرس مصدر غرست الشجر، والودي على فعيل صغار النخيل واحده ودية، والجياد جمع جواد وهو الفرس، والسدف بفتحتين الصبح وإقباله (فادّعى) أي: أبو الفتح (أن نا مرفوع مؤكد للضمير في أعلمْ، وهو نائب عن نحنْ، ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة أفعَلْ وكونه بمنْ) [واجيب][5] بأن تقديره: أعلم مناْ والمضاف في نية الطرح (وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الأعْرَاب) أي: من إفساد سكان البادية.

(والرابع:رُبْ في نحو: رُب رجل صالح لقيته، أو لقيتْ، لأن مجرورها) تعليل لعدم تقدم رُبْ (مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول) جعل النشر على خلاف اللف[6]، لأن فصلا أسهل من فصلين (أو مفعول على حد زيداً ضربته) فإن زيداً يجوز كونه مبتدأ خبره ضربته، وكونه مفعولا لمحذوف يفسره المذكور

(1) ساقط من (س).

(2) شرح شواهد المغني: 2/ 845.

(3) نسبه ابن عصفور إلى قيس بن الحطيم في ضرائر الشعر: 283، المقاصد النحوية: 4/ 55، شرح شواهد المغني: 2/ 845، شرح أبيات المغني: 6/ 335.

(4) في (س): وقيل: لقيس بن الحطيم.

(5) في (س): ودفعه بعضهم.

(6) في (س) بزيادة: أخذاً في القريب.

(ويقدر الناصب بعد المجرور) فيقال: رب رجل صالح لقيت لقيته (لا قبل الجار) فلا يقال: لقيت رب رجل صالح لقيته (لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل) فلا تكون زائدة (لا لتعدية عامل، وهذا قول الرماني، وابن طاهر[1]، وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر معدٌ فإن قالوا: إنها عدت العامل المذكور فخطأ، لأنه لا يتعدى بنفسه/ 322/ 1 ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا: عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة، ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغنٍ عنه، ولم يلفظ به في وقت.

الخامس: كاف التشبيه، قاله الأخفش وابن عصفور، مستدلين بأنه إذا قيل: زيدٌ كعمروٍ فإن كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه، بخلاف نحو: في من زيد في الدار، وإن كان فعلا مناسباً للكاف - وهو أشبه - فهو متعد بنفسه لا بالحرف[2]، والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه[3] تدل على الاستقرار.

السادس: حروف الاستثناء، وهو خلا و عدا و حاشا إذا خَفَضْنَ فإنهن لتنحية الفعل عما دَخَلْنَ عليه، كما أن إلا كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، ولو صح أن يقال: إنها متعلقة لصح ذلك في (إلا) قيل: تقدم في خلا الجواب عن ذلك بأن تعدية الحرف إيصال معنى الفعل إلى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف، وأن المصنف صرح بذلك في على الاستدراكية فهذه الكلمات إذا جرت تقتضي إيصال معنى الفعل المجرور بها على وجه الثبوت كما في قام القوم خلا زيد [وفيه ما مضى][4] (وإنما

---

(1) معاني الحروف للرماني: 106.
(2) المقرب: 221.
(3) في (س) بزيادة: كالصفة، والصلة، والحال.
(4) في (س): وقد مضى هذا البحث في خلا.
حاشية الشمني: 2/ 151.

خفض بهن المستثنى ولم يُنصَب كالمستثنى بـ[إلا لـئلا يـزول الفـرق بيـنهن أفعـالا وأحرفاً)

(حكمهما) أي: حكم الظرف والجار والمجرور

(بعد المعارف والنكرات) (حكمهما بعدهما[1] حكم الجمل، فهما صفتان في نحو: رأيت طائراً فوق الغصن، أو على الغصن لأنهما بعد نكرة محضة) وفيه أن الزمخشري أجاز في قوله ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾[2] أن تكون من مثله صفة لسورة، والضمير لما نزلنا، أو لعبدنا، وأن يتعلق بفأتوا، [والضمير للعبد[3]، قال القاضي عضد الدين: ليت شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا على عبدنا، فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة، وهل ثمة حكمة خفية أو معنوية أو تحكم؟؟؟ بل هو مستبد من مثله، وأجاب التفتازاني بأن هذا أمر تعجيز باعتبار المأتي به، والذوق شاهد بأن تعلق من مثله[4] بالاتيان يقتضي وجود المثل، ورجوع العجز إلى أن يؤتي منه بشيء ومثل النبي صلى الله عليه وسلم في البشرية والعربية موجود، بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة، وأما إذا كان صفة للسورة، فالعجز عنه هو الإتيان بالسورة الموصوفة، ولا يقتضي وجود المثل، بل ربما يقتضي انتفاءه حيث تعلق به أمر التعجيز][5] (وحالان في نحو: رأيت الهلال بين السحاب، أو في الأفق؛ لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان[6] لهما في نحو: يعجبني الزهر في أكمامه) جمع كِمّ بالكسر وهو وعاء

---

[1] في (س) بزيادة: أي: بعد المعارف والنكرات.

[2] البقرة: 23.

[3] الكشاف: 1/ 93.

[4] حاشية الشمني: 2/ 151.

[5] ساقط من (س).

حاشية السعد على الكشاف: 41/ ب.

[6] في (س) بزيادة: أي: يحتمل الظرف، والجار والمجرور، والوصفية والحالية.

الزهرة (والثمر على أغصانه[1]، لأن المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحو: هذا ثمر يانع على أغصانه[2]) والثمر اليانع ما أدرك وجاء نضجه (لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة).

(حكم المرفوع بعدها)

أي: بعد الظرف والجار والمجرور (إذا وقع بعدها مرفوع، فإن تقدمها نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو صاحب خبر) يعني المبتدأ (، أو حال) بالجر عطف على خبر، ثم أورد الأمثلة على ترتيب اللف فقال/ : (نحو: ما في الدار أحدٌ، وأفي الدار زيدٌ، ومررت برجل معه صقرٌ، وجاء الذي في الدار أبوهُ، وزيد عندك أخوهُ، ومررت بزيد عليه جبةٌ ففي المرفوع ثلاثة مذاهب: 322/ ب

أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلا) قيل: هذا يقدح في قولهم: إنه متى أوقع تقدم الخبر في إلتباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره، نحو زيد قامَ، وأجيب بأن ذلك هو فاعل الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو:أقام زيدٌ كون زيد مبتدأ، وكونه فاعلا له أغنى عن خبره[3].

(والثاني: أن الأرجح كونه فاعلا، واختاره ابن مالك[4]، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير) اللازمين على تقديره مبتدأ.

(والثالث: أنه يجب كونه فاعلا، نقله ابن هشام عن الأكثرين، وحيث أعرب فاعلا) [على أحد هذه الأوجه][5] (فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف

---

(1) في (س) بزيادة: جمع غصن.
(2) في (س) بزيادة: الثمر هنا أيضاً بالمثلثة.
(3) حاشية الشمني: 2/ 151.
(4) انظر شرح التسهيل: 1/ 118.
(5) في (س): على المرجوحية، أو على الأرجحية، أو على الوجوب.

أو المجرور لنيابتهما عن استقرّ، وقربهما من الفعل لاعتمادهما!) علة لنيابة والقرب (فيه خلاف، والمذهب المختار، الثاني لدليلين:

أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: زيد في الدار جالساً ولو كان العامل الفعل لم يمتنع[1]) واجيب بأنه لا يلزم من تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقدمها عليه إذا أضمر لضعفه بالإضمار، ووجوب الحذف[2]، ورد بأن المقدر عندهم كالملفوظ ووجوب حذف العامل لا يقتضي ضعفه، لأنه لا يكون إلا لقرينة تدل عليه ولفظه يسد مسده، وكقوله عطف بحسب المعنى [على ما قبله أي: الامتناع كذا][3] (ولقوله:

فَإِنَّ فُـؤَادِي عِنْـدَكِ الـدَّهْرَ أَجْمَـعُ)[4]

عجز بيت من الطويل لجميل [يخاطب حبيبته بثينة][5] صدره:

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ

وقبله[6]:

أَلاَ تَتَّقِـيْنَ اللهَ فِـيْمَنْ قَتَلْتِـهِ   فَأَمْسَى إِلَيْكُمْ خَاشِعاً يَتَضَرَّعُ[7]

---

(1) في (س) بزيادة: أي: تقديم جالساً عليه.

(2) حاشية الشمني: 2/ 152.

(3) في (س): على قوله أحدها امتناع تقديم الحال فإنه في معنى التقليل، أي: امتناع كذا، وكقوله.

(4) البيت لجميل في ديوانه: 73، المقاصد النحوية: 1/ 525، شرح شواهد المغني: 2/ 846، الأمالي الشجرية: 1/ 5، 230، شرح أبيات المغني: 6/ 338. الشاهد فيه: قوله أجمعُ حيث أكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في العامل فيه.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: إلى الله أشكو لا إلى الناس حبها   ولابد من شكوى حبيب يروع

(7) في (س) بزيادة: ضمير حبها لبثينة حبيبة الشاعر، والفاء في فإن يك للعطف.

اصل يك يكن، حذفت النون تخفيفاً، والجُثمان بضم الجيم الشخص، وسواكم[1] أي:سوى أرضكم[2]، والدهر نصب على الظرفية[3] **(فأكد الضمير المستتر في الظرف)** [يعني عندكم][4] **(والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح ان يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان)** وفيه أنه أجاز الخليل وسيبويه حذف المؤكد وبقاء التوكيد، ووافقهما جماعة كما سيأتي في شروط الحذف[5] **(و لا لاسم إن)** يعني فؤادي حملا **(على محله من الرفع بالابتداء؛ لأن الطالب للمحل)** وهو الابتداء **(قد زال)** [بدخول إن][6]، قيل: هذا مبني على ما سيأتي من أقسام العطف أن جمهور البصريين على اشتراط المحرز خلافاً لبعضهم، ولجميع الكوفيين بناء على قول الجرمي والزجاج أن حكم التاكيد حكم عطف النسق سواء كان الإعراب ظاهراً أم غير ظاهر، وإليه ذهب الفراء لكن يشترط خفا الإعراب، وفؤادي من هذا القبيل[7]، قال الرضي: ولم يذكر غيرهم في ذلك منعاً ولا إجازة، والأصل الجواز إذ لا فارق[8]، وقيل: لا يجوز[9] ذلك لفصل الأجنبي وهو عندكَ بخلاف الدهر، فإنه ليس بأجنبي، أو لأنه يلزم الفصل بشيئين، والفصل الواحد أولى[10] **(واختار ابن مالك المذهب الأول[11]، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكن إلا في عامله، وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور)** عطف على قوله فإن

---

(1) في (س) بزيادة: على حذف مضاف.
(2) في (س) بزيادة: فإن فؤادي جواب الشرط.
(3) في (س) بزيادة: واجمع تأكيد للمستكن في عندك، وإليه يشير قوله.
(4) ساقط من (س).
(5) في (س) بزيادة: كما نص عليه المصنف.حاشية الشمني: 2/ 152، حاشية الدسوقي: 2/ 334، 335.
(6) في (س): بوجود الناسخ.
(7) حاشية الشمني: 2/ 152.
(8) شرح الرضي: 4/ 354.
(9) في (س) بزيادة: أن يكون تاكيد لفؤدي حملا على محله.
(10) المقاصد النحوية: 1/ 527.
(11) ينظر شرح التسهيل: 2/ 339، 340.

تقدمها نفي؛ لأن معناها وإن اعتمد/ على أحد هذه الأشياء (نحو: في الدار، أو عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء، و الأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين[1]؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط) [في الضوء][2] هذا إذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث [وإلا][3] فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه[4] نحو: يوم الجمعة الخروج[5] وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع الاسم عنده بالابتداء، وهو أقرب إلى القياس، وفيه أنه يوهم عدم الاسم بالابتداء عند سيبويه وهو خلاف ما اشتهر منه[6] (ولذا يجيزون في نحو: قائم زيد أن يكون قائم مبتدأ، وزيد فاعلا، وغيرهم يوجب كونها على التقديم والتأخير. 1/323

تنبيهات

الأول: يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب[7]:) كأنه ذكر المحبوبة باعتبار الشخص.

(ظَلْتُ بِهَا تَنْطَوي عَلَى كَبِدٍ   نَضِيجةٍ فَوْقَ خَلْبِهَا يَدُهَا)[8]

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 51.

(2) في (س): قال صاحب الضوء.

(3) في (س): فإن كان حدثاً.

(4) في (س) بزيادة: وإن لم يعتمد.

(5) في (س) بزيادة: وأمامك الوقوف.

(6) قال صاحب الضوء: ووافقهم الأخفش منا في المسألتين أعني في إعمال الظرف، وإعمال الصفات من غير حدث، فإن كان حدثاً فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه رحمه الله، وإن لم يعتمد الظرف وذلك قولك: يوم الجمعة الخروج، وأمامك الوقوف.
ضوء المصباح: 19/ ب، 1/20

(7) في (س) بزيادة: حال من المتنبي.

(8) البيت للمتنبي في ديوانه: 7، شرح أبيات المغني: 6/ 340،

بيت من المنسرح، ظَلْتُ خطاب لنفسه بفتح الظاء وكسرها، أصله ضللت حذفت اللام الأولى لتعذر الإدغام وهو لغة سليم، فتنطوي خبرها أي: كنت في هذه الدار في جميع نهارك منطوياً[1]، أو حال من فاعل ظلت على أنها تامة بمعنى دمت منطوياً (أن تكون اليدُ فيه فاعلة بنَضيجة) فعيلة من نضج اللحم إذا تكامل طبخه، والمراد شدة الحرارة (أو بالظرف، أو بالابتداء[2]، والأول أبلغ؛ لأنه أشد للحرارة، والخلب) بكسر الخاء المعجمة، وسكون اللام (زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب) وفي القاموس[3] أو الكبد أو شيء أبيض رقيق لزق بها، ولا يصلح في البيت تفسير الخلب بالكبد لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه (، وأضاف اليدَ إلى الكبدِ للملابسة بينهما، فإنهما في الشخص) [وهذا أحسن من تقرير الملابسة بين اليدِ والكبدِ بأنها قد فرض وصفها على خلبِ الكبد؛ لأنه لا يتأتى إلا على التفسير الأول للخلب][4] (ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو: في داره زيدٌ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة) هذا تنبيه ثان، لا يقال: ينبغي أن يُجَوِّزَ هذا من جوز ضرب غلامه زيدٌ وهو الأخفش، وتبعه ابن جني[5]، وقال الرضي: والأولى تجويز ما ذهب إليه لكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا: [إلا أننا نقول إنما جاز ذلك لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كما اقتضائه للفاعل][6] (فإن قلت: في داره

---

(1) في (س) بزيادة: ويجوز أن تكون تامة بمعنى دام.

(2) في (س) بزيادة: هذا متعلق بمحذوف معطوف على فاعله، أي: ومرفوعه بالابتداء.

(3) في (س) بزيادة: وهي لحمة رقيقة تصل بين الأضلاع.
القاموس المحيط: (خ. ل. ب) 1/ 84.

(4) في (س): تاتي هذه الملابسة بين اليد والكَبد على التفاسير الكبد للحلب، بخلاف الملابسة بينهما بأنهما قد فرض وصفهما على حلب الكبد فإنها لا تاتى إلا على التفسير الأول.

(5) حاشية الشمني: 2/ 153.

(6) ساقط من (س).
شرح الرضي: 1/ 188، 189.

قام زيدٌ لم يجزها) أي: هذه المسألة (الكوفيون البتة، أما على الفاعلية فلما قدمنا) [من لزوم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة][1] (وأما على الابتدائية فلأن الضمير لم يَعُد على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا) [لأنه يلزم في الأول عود الضمير على مؤخر لفظاً وهو جائز، و في الثاني عوده على المؤخر لفظاً ورتبة وهو ممتنع][2]، [وفي التسهيل][3] يجوز: في داره قيام زيدٌ، وفي دارها عبد هندٌ [عند الأخفش][4]، قال ابن عقيل: أجاز الأخفش تقديم الخبر المشتمل على ضمير ما أضيف إليه المبتدأ سواء كان المضاف صالحاً للحذف كالمثال الأول، وغير صالح كالثاني وهو قول البصريين، ومنعها الكوفيون انتهى./ أظن 323/ ب
أن ابن مالك إنما خص الأخفش [بالذكر لمخالفة الكوفيين][5] في هذه المسألة من وجهين (كقولهم: في أكفانه درج الميت) علة لقوله أجازها، يعني أن مذهب البصريين قوي بشهادة السماع نثراً، ونظماً، والدرج وزان الضرب مصدر بمعنى الطي واللف (وقوله:

بِمَسْعَاتِهِ هُلْكُ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ)[6]

مصراع من الطويل، قال الجوهري: المسعاة واحدة المساعي في الكلام، والجواد، وفي القاموس[7]: وغلط الجوهري فقال: بدل من الكرم في الكلام،

---

(1) في (س): من عود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة.
(2) في (س): إذا كان مقدماً رتبة، وعود الضمير على ما هو كذلك جائز، وإذا كان فاعلا كان مؤخراً لفظاً ورتبة فيمتنع عود الضمير عليه.
(3) في (س): قال ابن مالك.
(4) ساقط من (س).
(5) شرح التسهيل: 1/ 300.
(6) بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 6/ 341، شرح شواهد المغني: 2/ 847،
(7) في (س) بزيادة: المسعاة المكرمة.
الصحاح: (س. ع.ي) 2/ 1370، القاموس المحيط: (س. ع. ي) 4/ 389.

والملك [وزان البعد الهلاك][1] (وإذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك) جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتدائية في نحو: "في داره قيام زيد" بأن الضمير لم يعد على المبتدأ (والأرجح تعيين الابتدائية في نحو: "هل أفضل منك زيد؟) هذا تنبيه ثالث (لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد) احترز عن مسألة الكحل نحو: "ما رايت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد" (وتجوز الفاعلية في لغة قليلة) قال ابن عقيل: حكاها سيبويه وغيره[2]، وقال الرضي: وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه نحو: "مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمه" وليس ذلك بمشهور[3] (ومن المشكل قوله:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ....)

تقدم شرحه في اللام، وهذا تنبيه رابع (لأن قوله "نحن" إن قدر فاعلا لزم إعمال الوصف غيرُ معتمد، ولم يثبت[4]) أما قول الشاعر:

خَبِيرٌ بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبي إذا الطير مرت[5]

فليس بقاطع لجواز أن يكون "خبيراً" خبراً مقدماً بناء على أن فعيلا يستعمل للواحد وغيره (وعمل "أفعل" في الظاهر) [ليس المراد هنا قسيم المضمر

---

(1) في (س): بضم الهاء وسكون اللام الهلاك، والإضمار قبل الذكر فيه أيضاً بحسب اللفظ لا الرتبة.

(2) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 184.

(3) شرح الرضي: 3/ 464.

(4) في (س) بزيادة: يعني لم يقم بيقين دليل يقتضي جواز ذلك.

(5) في (س) بزيادة: نحو ﴿ والملئكة بعد ذلك ظهير ﴾ بيت من لرجل من الطائيين في المقاصد النحوية: 1/ 518، شرح التصريح: 2/ 13، وبلا نسبة في الدرر اللوامع: 1/ 195، شرح عمدة الحافظ: 1/ 157، شرح ابن عقيل: 1/ 103.

مطلقاً بل يسمع التلفظ به فدخل فيه نحن وأمثاله][1] (في غير مسألة الكحل) وهي ما إذا سبق اسم التفضيل نفي، وكان مرفوعه أجنبياً منفصلا عن نفسه باعتبارين وقد مر مثاله (وهو ضعيف، وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي بين أفعلْ، ومنْ، وخرجه أبو علي وتبعه ابن خروف، على أن الوصف خبر لنحنْ محذوفة، وقدر نحنْ المذكورة توكيداً للضمير في أفعل[2].

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانية:

أحدها: أن يقعا صفة نحو: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾[3]) هذا من قبيل الظرف المستقر، وهو ما كان متعلقه فعلا عاماً[4] لا يخلو منه فعل، ولهذا سمي مستقراً، وقيل: لتعلقه بالاستقرار فهو مستقر فيه، ثم حذف الجار لكثرة دوره، والأظهر أن يقال سمي مستقراً؛ لأنه استقر فيه الضمير [كما سمي لغواً ما كان متعلقه خاصاً][5] لعدم استقرار الضمير فيه.

(الثاني: أن يقعا حالا نحو: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾[6]، وأما قوله سبحانه وتعالى ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِراً عِنْدَهُ ﴾[7]) حال لأن الرؤية بصرية، وعنده معمول له (فزعم ابن عطية أن ﴿ مستقرا ﴾ هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر[8]، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره: من أن الاستقرار معناه عدم التحرك،

---

(1) في (س): أراد به ما يسمع التلفظ به، لا قسيم المضمر فدخل نحنْ وأمثاله.
(2) كتاب الشعر: 1/ 286.
(3) البقرة: 19.
(4) في (س) بزيادة: واجب الحذف.
(5) حاشية الشمني: 2/ 153.
(6) القصص: 79.
(7) النمل: 40.
(8) المحرر الوجيز: 4/ 261.

لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص[1]) قال الرضي: لا يجوز عند الجمهور إظهار عامل المستقر أصلاً[2]، وقال ابن جني بجوازه، ولا شاهد له، وأما قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِراً عِندَهُ ﴾[3] فمعناه ساكناً غير متحرك، وليس بمعنى كائناً[4]/. 324/ أ

(الثالث: أن يقعا صلة نحو ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾[5].

الرابع: أن يقعا خبراً نحو: زيد عندك أو في الدار وربما ظهر) أي: متعلق الظرف المستقر [الواقع خبراً][6] (في الضرورة كقوله:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاَكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ   فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ)[7]

بيت من الطويل، فالعز مبتدأ خبره لك، ومولاك أي: ناصرك فاعل محذوف يفسره عزّ المذكور، أي: إن عزّ مولاك، ويهن مجهول ضميره للمولى، وأنت مبتدأ وكائن خبره[8]، [ولدى ظرف له][9]، وبحبوحة الشيء وسطه، والهون بضم الهاء، قيل: لا نسلم تعليق لدى بكائن بل محذوف، وهو خبر كائن الذي هو

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 235.
(2) في (س) بزيادة: يقال: زيد كائن في الدار.
(3) النمل: 40.
(4) شرح الرضي: 1/ 244.
(5) الأنبياء: 19.
(6) ساقط من (س).
(7) بلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 235، المقاصد النحوية: 1/ 544، شرح شواهد المغني: 2/ 847، شرح أبيات المغني: 6/ 342.
(8) في (س) بزيادة: والجملة جواب الشرط، وفيه الشاهد.
(9) ساقط من (س).

الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة [سلمنا ذلك][1] لكن المراد به كون خاص[2] فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت، وحينئذ لا شاهد في البيت[3] [وفيه أن التفتازاني قال في قوله تعالى ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾[4]: إذا قيل في الظرف المستقر كان أو كائن فهو من كان التامة بمعنى ثبت لا الناقصة، إلا لتسلسل التقديرات][5] (وفي شرح ابن يعيش: متعلق الظرف واقع خبراً، صرح ابن جني بجواز إظهاره[6]، وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلا مرفوضاً، فأما إن ذكرته أولا فقلت: زيد استقر عندك فلا يمنع مانع منه، انتهى. وهو غريب[7]) حيث لم يقل غيره.

(الخامس: أن يرفعا الاسم الظاهر نحو: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾[8]، ونحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴾[9]) يجوز أن تكون ظلمات مبتدأ وفيه خبراً، والجملة خبراً لصيب، ولكن رُجِّحَ رفعهما بالظرف][10] لأن الوصف بالمفرد احسن (ونحو: أعندك زيد.

السادس: أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مَثَلٍ،) هو بفتحتين القول السائر المثل مضربه بمورده (أو شِبْهِه كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده) أي: طال زمان وجوده (حينئذ الآن، أصله: كان ذلك حينئذ واسمع الآن، وقولهم

---

(1) في (س): سلمنا أنه يتعلق بكائن.

(2) في (س) بزيادة: وهو الثبوت، وعدم التزلزل.

(3) حاشية الشمني: 2/ 154.

(4) البقرة: 184.

(5) في (س): وأجيب بأن الكون بمعنى الثبوت، وهو الكون العام الذي يقدر، وفيه بحث لما سيجيء نقلا عن التفتازاني، تأمل. حاشية السعد على الكشاف:

(6) في (س) بزيادة: أي: إظهار متعلقه.

(7) شرح المفصل: 1/ 90.

(8) إبراهيم: 10.

(9) البقرة: 19.

(10) في (س): ضمير فيه لصيب، ظلمات إما فاعل فيه، أو مبتدأ خبره فيه، والجملة صفة لصيب، والأول أولى.

للمعرس) أي: من تزوج واتخذا عرساً (بالرفاء والبنينْ بإضمار: أعرست) فالرفاء ككتابْ الالتئام والاتفاق، أي: تزوجت بالموافقة، والأولاد الذكور، قيل: هذا من إشعار الجاهلية، وإنما وجب حذف المتعلق هنا؛ لأنه لم يسمع إثباته، وقرينة اقتران الكلام بالفعل[1].

(السابع: أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو: أيوم الجمعة صمت فيهْ، ولحو: بزيد مررت بهْ عند من أجازه مستدلا بقراءة بعضهم) وهو ابن مسعود رضي الله عنه (﴿ وَلِلظَّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُمْ ﴾[2]) والمشهور أن يكون للظالمين متعلقاً بـأعدْ بعده، ولهم تأكيد، وكونه من باب الاشتغال ضعيف[3] (والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجار، وأن يرفع الاسم بالابتداء، أو ينصب بإضمار جاوزت أو نحوه، وبالوجهين قرئ في الآية[4]، وبالنصب قراءة الجماعة) يعني السبعة (ويرجحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعاً أي: ويعذب لمناسبة يدخلْ، أو ماضياً، أي: وعذب لمناسبة المفسر؟ فيه) أي: في جواب هل الأولى (نظر) وفكر في ترجيح أحدهما على الأخرى/ 324/ ب لاشتمال كل منهما على أمر مناسب فيكون مظنة التردد (و الرفع بالابتداء) وما بعد الخبر هو قراءة ابن الزبير، وأبان بن عفان، وابن أبي عبلة[5] (وأما قراءة الجر) [أي: بلام الجر][6] (فمن توكيد الحرف بإعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد، مثل: إن زيداً إنه فاضلْ، ولا يكون الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور،

---

(1) القائل ابن الوحى كما في هامش المخطوط.

(2) الإنسان: 31.

(3) البحر المحيط: 8/ 402.

(4) في (س) بزيادة: اراد بالآية قوله تعالى ﴿ يدخل من يشاء في رحمته والظـلمين اعـد لهـم ﴾ بـالوجهين رفـع الظالمين ونصبه.

(5) البحر المحيط: 8/ 402.

(6) في (س): وهي قراءة عبد الله.

لأن الضمير لا يؤكد الظاهر؛ لأن الظاهر أقوى[1]، ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار، لأن العرب
لم تبدل مضمراً من مظهر، لا يقولون: قام زيد هو، وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس[2].

الثامن: القسم بغير الباء، نحو: ﴿ وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾[3] ﴿وتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[4]، وقولهم: لله لا يؤخر الأجل ولو صرح بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء.

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أم وصف؟

لا خلاف في تعيين الفعل في باب القسم والصلة، لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين.

قال ابن يعيش: إنما لم يجز في الصلة أن يقال: إن نحو: جاء الذي في الدار بتقدير: مستقر[5] على أنه خبر لمحذوف) حال من لفظ مستقر (على حد قراءة بعضهم) حال بعد حال (﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾[6] بالرفع، لقلة ذاك) [أي: حد قراءة البعض][7] (واطراد هذا) أي: نحو: جاء الذي في الدار[8] [ولما يكن الأول مما كلامه فيه نزل منزلة البعيد انتهى][9]

---

(1) في (س) بزيادة: سيقول في بحث الضمير المسمى فصلا لا يؤكد الظاهر المضمر، لأنه ضعيف والظاهر قوي.

(2) في (س) بزيادة: تبع المصنف في ذلك ابن مالك حيث قال في التسهيل: ولا يبدل مضمر من مضمر، ولأنه ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيد.

(3) الليل: 1.

(4) الأنبياء: 57.

(5) في (س) بزيادة: الجار والمجرور خبر إن قوله.
انظر شرح المفصل: 3/ 152.

(6) الأنعام: 154.

(7) ساقط من (س). المحتسب: 1/ 344.

(8) في (س) بزيادة: فإن وقوع الظرف صلة للموصول شائع كثير.

(9) ساقط من (س).

(وكذلك يجب[1] في الصفة في نحو: "رجل في الدار فله درهم"، لأن الفاء تجوز في نحو: "رجل يأتيني فله درهم"، وتمتنع في نحو: "رجل صالح فله درهم") وذلك لأن النكرة إذا وصفت بجملة فعلية تشبه كلمة الشرط، وتشبه الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط، فتدخل الفاء في الخبر تشبيهاً له بجواب الشرط، وعند الإفراد ينتهي تشبهها به، إذ الشرط لا يكون مفرداً (فأما قوله:

كُـلُّ أمْـرٍ مُبَاعَـدٍ أوْ مُـدَانِ ... فَمَنُـوطٌ بِحِكْمَـةِ الْمُتَعَـالِي)[2]

بيت من الخفيف، كل أمر مبتدأ، ومباعد اسم فاعل صفة أمر، وكذا مدان وهو ضد مباعد، فمنوط من نطت الشيء إذا علقته، خبر لمبتدأ، والحكمة العدل، وهو من جملة معانيها كما في القاموس[3]، والمعنى أن كل أمرٍ مباعد من شيء أو مقرب إليه معلق بعدل الباري تعالى لا يقع إلا بإرادته (فنادر) أي: فدخول الفاء عند فقدان الشرط المذكور نادر (واختلف في الخبر والصفة والحال، فمن قدر الفعل ـ وهم الأكثرون ـ فلأنه الأصل في العمل، ومن قدر الوصف، فلأن الأصل في الخبر، والحال، والنعت الإفراد) [هذا مذهب ابن السراج وابن جني][4]، [وفيه أن الظرف بنفسه خبرا مثلا، وتقدير العامل رعاية لأمر لفظي لا لكونه خبراً][5] (ولأن الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف) لأن الخبر مثلا: قول مقتض نسبة أمر إلى أمر فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب

(1) في (س) بزيادة: اي: كما ذهب تتعين الفعل في بابي القسم والصلة يجب بعينه في الصفة.
(2) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 847،شرح ابيات المغني: 6/ 343، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 246، الارتشاف: 2/ 69، شرح التسهيل: 1/ 330.
(3) القاموس: (ح. ك. م) 4/ 111.
(4) في (س): كابن السراج، وابن جني.
شرح الرضي: 1/ 245.
(5) ساقط من (س).

إليه، وإلا لكانت هناك نسبتان أو أكثر، فيكون خبران أو أكثر لا خبراً واحداً، فالتقدير في ضرب زيد غلامه: زيد مالك لغلام مضروب، وأجاب الرضي: بأن المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم، لكنه ذو نسبة في نفسه، فلا يقدر بالمفرد، فالمنسوب إلى زيد ثمة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة[1] (قالوا: ولأن تقليل المقدر أولى)/ لأن الفعل مع مرفوعه جملة، والوصف معه مفرد (وليس بشيء؛ 325/ أ
لأن الحق أنا لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف وكلاهما مفرد) فكأن من قال: يقدر الظرف بجملة أطلق الجملة على الفعل[2] (وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر، فيقدر الفعل في نحو: أيَومَ الجُمُعة نعتكف فيه، والوصف في نحو: أيوم الجمعة أنت معتكف فيه، والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سأبينه.

كيفية تقديره باعتبار المعنى؟

أما في القسم فتقديره: أقسم، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به) إلى المذكور (نحو: يوم الجمعة صمت فيه) أي: صمت يوم الجمعة صمت فيه[3] (واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور، إذا حصل مانع صناعي كما في زيد مررت به، أو معنوي كما في زيداً ضربت أخاه إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه) متعلق بالتعدي[4] (وفي الثاني خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد) إذا قلنا: ضربت زيداً ضربت اخاه، يكون زيد مضروب، وليس بمراد (فوجب أن يقدر: جاوزت في الأول، وأهنت في الثاني، وليس المانعان مع كل متعد بالحرف، ولا مع كل سببي) يعني ليس المانع

---

(1) شرح الرضي: 1/ 245.

(2) في (س) بزيادة: المحذوف مجازاً.

(3) في (س) بزيادة: وهو جائز بالاتفاق.

(4) في (س) بزيادة: ويقتضي.

الصناعي في نحو: 'زيداً مررت به' مع كل متعد بالحرف، [لا المعنوي][(1)] ي نحو: 'زيداً ضربت أخاه' مع كل سببي، وإنما لم يفصل كذلك قصد الاختصار، نعم يمكن تصور المانعين معاً في المتعدى بالحرف لحو: 'زيداً مررت بأخيه' أما الصناعي نظاهر، وأما المعنوي فلأن المرور بأخي زيد ليس المرور بزيد، وكذلك يمكن تصورهما في السببي كما في هذا المثال (الا ترى انه لا مانع في لحو: 'زيداً شكرت له' شكر يتعدى بالجار وبنفسه، وكذلك) مسألة (الظرف).

يعني لا مانع فيها كما لا مانع في لحو: 'زيداً شكرت له' (لحو: 'يوم الجمعة صمت فيه' لأن العامل[(2)] لا يتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه) فلا يقال: 'يوم الجمعة صمت' لأن النصب بتقدير 'في' مشروط بظرف الزمان والمكان[(3)] (مع أنه يتعدى إلى الظاهر بنفسه) فيقال: 'صمت يوم الجمعة' فلا مانع من تقديره كالمنطوق به (وكذلك لا مانع في لحو: 'زيداً أهنت أخاه' لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب) فإن ضرب أخي زيد ليس ضرباً له، فالمانع[(4)] موجود في 'زيداً ضربت اخاه' (وأما في المثل[(5)] فيقدر بحسب المعنى، وأما البواقي[(6)]) الخمسة وهي: الصفة، والحال، والصلة، والخبر، الرافعان للاسم الظاهر (لحو: 'زيد في الدار' فيقدر كوناً مطلقاً[(7)] وهو 'كائن' أو 'مستقر'[(8)]، أو مضارعهما إن أريد الحال، والاستقبال لحو:

---

(1) في (س): وليس المانع المعنوي.
(2) في (س): وهو صمت.
(3) في (س) بزيادة: والضمير خارج منها إلا ان يتوسع فيه فيجعل مفعولاً به.
(4) في (س) بزيادة: المعنوي.
(5) في (س) بزيادة: إشارة إلى قوله السادس ان يستهل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه.
(6) في (س) بزيادة: مما يجب فيه حذف متعلق الظرف والجار والمجرور.
(7) في (س) بزيادة: أي: غير خاص.
(8) في (س) بزيادة: قال التفتازاني: في قوله تعالى ﴿ فمن كان مريضاً او على سفر ﴾ إذا قيل في الظرف المستقر كان أو كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل الظرف في موضع الخبر فيقدر كائنه أخرى وتسلسل التقديرات.

الصوم اليومُ) [أي: يحصل اليومَ، وقيل: حاصل اليوم][1] (أو في اليومِ، والجزاء غداً، أو في الغدِ ويقدر كانَ أو استقرَ، أو وصفهما إن أريد المضي، هذا) أي: تقدير ما ذكره من الوصف والمضارع والماضي، بحسب اقتضاء المعنى (هو الصواب، وقد أغفلوه) أي: تركوا ما ذكر من التقديرات فيما نحن فيه (مع قولهم في نحو: ضربي زيداً قائماً إن التقدير: إذ كان إن أريد المضي، أو إذا كان إن أريد المستقبل، ولا فرق) أي: والحال لا فرق بينه وبين ما نحن فيه في الاحتياج إلى ما قلنا (وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف، فإنه صالح في الأزمنة كلها، وإن كانت حقيقته الحال) قيل: كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الأمور المجهولة؟ وهل هذا إلا تهافت؟[2] ورد بأن تقدير الوصف إنما هو لصلوحه للأزمنة كلها دون غيره[3]/ (وقال الزمخشري في قوله تعالى ﴿ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي 325/ ب
النَّارِ ﴾[4]: إنهم جعلوا في النار الآن لتحقق الموعود به[5]) فكان هذا حاصل ما ذكره في الكشاف[6] (ولا يلزم ما ذكره، لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن) [لكونه مجازاً عن الأمر المستقبل مثل: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾[7]] (ولا يجوز تقدير الكون الخاص كـقائمٍ وجالسٍ إلا لدليل) مثل: زيد جالس في الدار وعمرو في المسجدِ فالظرف لغو (ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور، وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص، ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم

---

(1) في (س): بنصب اليوم.
القائل ابن الوحى كما في هامش المخطوط.
(2) حاشية الشمني: 2/ 155.
(3) حاشية الشمني: 2/ 155.
(4) الزمر: 19.
(5) الكشاف: 4/ 45.
(6) في (س) بزيادة: وإلا فما وجدنا هكذا في نسخه.
(7) الزمر: 68. في (س): فإنه على حد ﴿ ونفخ في الصور ﴾ فيكون مجازاً من الأمر في المستقبل.

وجود معمول) نحو: 'خرجت فإذا السبع' أي: واقف (فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف[1] مع إنه[2] إما أن يكون هو الدليل، أو مقوياً للدليل، واشتراط النحويون الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه) [قال الرضي: وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو: 'من لك بالمهذب' أي: من يضمن][3] (ومما يتخرج على ذلك قولهم: 'من لي بكذا' أي: من يتكفل لي به) [قال أبو شامة][4]: قولهم 'من لك بكذا' جملة استفهامية تستعمل فيما يستبعد وقوعه، تقديره: من يسمح لك به (وقوله تعالى ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾[5] أي: مستقبلات لعدتهن، وكذا فسره جماعة من السلف، وعليه عول الزمخشري[6]، ورده أبو حيان توهماً منه أن الخاص لا يحذف، وقال: الصواب أن اللام للتوقيت، وأن الأصل لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف، انتهى. وقد بينا فساد تلك الشبهة[7]) يعني ما ذكره في أول هذا الباب في قوله تعالى ﴿ وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَ فِي الأَرْضِ ﴾[8]، وقيل[9]: قوله: والذي يبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر[10] (ومما يتخرج على التعليق بالكون الخاص قوله تعالى ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَ الأُنثَى بِالأُنثَى ﴾[11] التقدير: مقتول أو يقتل) لدلالة الكلام عليه فإن الباء فيه لسبب (لا

---

(1) في (س) بزيادة: في نحو: 'زيد في الدار' أي: يجلس أو يأكل.

(2) في (س) بزيادة: أي: مع أنه وجود المعمول.

(3) ساقط من (س).
شرح الرضي: 1/ 244.

(4) في (س): قال شارح الشاطبية أبو شامة.
إبراز الأماني من حرز الأماني: 56.

(5) الطلاق: 1.

(6) الكشاف: 4/ 411.

(7) البحر المحيط: 1/ 196.

(8) الأنعام: 3.

(9) في (س) بزيادة: الشبهة هي انه لكون الخاص لا يحذف الذي يبين به فسادها.

(10) حاشية الشمني: 2/ 155.

(11) البقرة: 178.

كائن) إذ لا فائدة في الحركات بالجر (اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين، أي: قتل الحر كائن بقتل الحر) وفيه تعريض للحلبي حيث قال: إلا أن تقدر مضافاً، أي: قتل الحر كائن بالحر (وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكون، والمضافان، بل تقدير خمسة؛ لأن كلا من المصدرين لابد له من فاعل) ومن هنا صح ما نقله ابن المنير عن جده: أن آية الكرسي اشتملت على سبعة عشر اسماً لله تعالى ظاهراً في بعضها ومستكنا في البعض[1]، والسابع عشر فاعل المصدر من قوله تعالى ﴿حِفْظُهُمَا ﴾[2] محذوفاً أي: أن يحفظها، ثم إن هذا مبني على أن الاسم المشتق لا يحتمل الضمير إذا صار علماً[3]، وإلا لكانت مشتملة على أحد وعشرين اسماً باعتبار أن ما بعدها في الآية من الأسماء المشتقة كل واحد باثنين (ومما يبعد ذلك) أي: تقدير مضافين مع كائن (أيضاً أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام) [وهو قوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾[4] (وإنما حَسُنَ الحذف أن يعلم عند موضع تقديره لحو: ﴿ واسأل القَرية﴾[5]) قيل: موضع التقدير هو ما بين اسأل ومفعوله الذي هو القرية، ولا يعلم المحذوف هنا إلا بعد ذكر القرية، وليس هو موضع الحذف[6]، وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي: عند وموضع تحقيق تقديره: والتشبيه بين شيئين لا يتحقق إلا عند وجود ثانيهما فيكون ذكر القرية موضع تحقيق محذوف][7] (ونظير هذه الآية/ قوله تعالى ﴿ أنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾[8] الآية، أي: أن النفس مقتولة 326/ أ

---

(1) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال مع كتاب الكشاف: 1/ 385.

(2) البقرة: 255.

(3) في (س) بزيادة: على الأصح.

(4) البقرة: 178.

(5) يوسف: 82.

(6) الشمني: 2/ 155.

(7) الشمني: 2/ 155.

(8) المائدة: 45.

بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسن مقلوعة بالسن، هذا هو الأحسن) لأنه تقدير لمتعلق كل مجرور بما يناسبه، وقدر الفارسي مأخوذة في الجميع، وقال الحوفي: بالنفس يتعلق بفعل محذوف تقديره: يجب أو يستقر، وكذا بالعين وما بعدها يقدر الكون المطلق، والمعنى يستقر قتلها بقتل النفس، ذكره الحلبي[1] (وكذلك الأرجح في قوله تعالى ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾[2] أن يقدر: يجريان، فإن قدرت الكون قدرت مضافاً، أي: جريان الشمس والقمر كائن بحسبان، و قال ابن مالك في قوله تعالى ﴿ قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللهُ ﴾[3]: إن الظرف ليس متعلقاً بالاستقرار، لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفية المستفادة من فيْ حقيقة بالنسبة إلى غير الله تعالى، ومجاز بالنسبة إليه تعالى) قيل: لم يمنع ذلك مطلقاً بل جوزه على وجه حيث قال: ويجوز تعلق فيْ باستقر مسنداً إلى مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه، أي: لا يعلم من ذكر استقر ذكره في السماوات والأرض الغيب إلا الله، ثم حذف الفعل والمضاف، واستقر الضمير لكونه مرفوعاً[4] (وأما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة[5]، وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع) لكنه اعتذر عنه بأن الداعي إلى اختيار المذهب التميمي على الحجازي نكتة سرية حيث أخرج المستثنى مخرج قوله: إلا اليعافير بعد قوله: ليس بها أنيس ليؤل المعنى إلى قولك: إن كان الله ممن في السماوات والأرض فهم يعلمون الغيب، يعني أن علمهم بالغيب في استحالة كاستحالة أن يكون الله منهم، كما أن معنى ما في البيت إن كانت

---

(1) الدر المصون: 2/ 529، 530.

(2) الرحمن: 5.

(3) النمل: 65.

(4) منتهى أمل الأريب: 344. تحقيق الأستاذ محمد العابر.

(5) في (س) بزيادة: وهي لغة بني تميم فإنهم يجيزون رفع المستثنى المنقطع إذا أمكن تسلط العامل عليه، وأما الحجازيون فيوجبون نصبه.

اليعافير أنيساً ففيها أنيس انتهى[1] [يعني أن موازنة الآية بالبيت تتوقف على تقدير شرطية وهذا إنما يصح على المذهب التميمي، وجعله من جنس الأول على سبيل الفرض لتصح تلك الشرطية، وأما الحجازي فنصبه على أنه مستثنى منقطع، أي: مذكور بعد إلا غير مخرج فليس فيه من جنس الأول لا حقيقة ولا فرضاً كذا في التقريب][2] (والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر:قل لا يعلم من يذكر في السماوات والأرض) فالاستثناء منفصل (، ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة واحتج بقولهم:'القلم أحد اللسانين' ونحوه) مثل: الخال احد الأبوين[3] (ولم يحتج إلى ذلك) أي: تقدير الفعل الخاص في الآية (وفي الآية وجهاً آخر، وهو أن يقدر 'من' مفعولا به، والغيب بدل اشتمال، والله فاعل، والاستثناء مفرغ) تم هنا كلام ابن مالك في شرح التسهيل ملخصاً، وقد ذكر أبو حيان هذا الوجه، واستغربه تلميذه الحلبي[4].

(تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدر[5] مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً، وما يقتضي إيجابه[6].

الأول: نحو: 'في الدار زيد'، لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ) لأن الابتداء الذي هو العامل إنما يتحقق مع ذكر المبتدأ، فتقديمه الخبر تقديم العامل عليه، والأصل في الفاعل التقدم، ولهذا رجع المصنف عما قاله هنا،

---

(1) الكشاف: 3/ 420.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: وقوله تعالى ﴿ إن الله وملئكته يصلون على النبي ﴾.

(4) شرح التسهيل: 2/ 288، الدر المصون: 5/ 323، البحر المحيط: 7/ 91.

(5) في (س) بزيادة: أي: عامل الظرف والجار والمجرور.

(6) في (س) بزيادة: أي: ايجاب تقديره مؤخرا.

فقال في الباب الخامس [عند ذكر بيان مكـان المقـدر][1] ثـم ظهـر لنـا أنـه يحتمـل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر وهو أنه عامل الظرف، وأصل/ العامل أن يتقدم على المعمول. 326/ ب

(الثاني: نحو: في الدار زيداً، لأن إن لا يليها مرفوعها، ويلـزم مـن قـدّر المتعلق فعلاً أن يقدره متأخراً في جميع المسائل؛ لأن الخبر إذا كـان فعـلاً لا يتقـدم على المبتدأ) [وتعليله بخشية التبـاس الاسميـة بالفعليـة][2] مـبني علـى أن المقـدر عندهم كالملفوظ وإلا فالالتباس مع التلفظ إلا مع الحذف والتقدير.

(تنبيه: رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحـو قولـه تعـالى ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾[3] وقولك: أما في الدار فزيدٌ؛ لأن إذا الفجائية لا يليهـا الفعل، وأما لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط نحو: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِـنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾[4]، وهذا على ما بيناه) من أنه يلزم من قدره مؤخراً (غـير وارد؛ لأن الفعل يقدر مؤخراً) [فيقال][5]: إذا مكر حصل لهمْ، وأما زيد فحصل في الدارْ.

---

[1] في (س): في الباب الخامس حيث قال.

[2] في (س): لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل أو بالتأكيد أو بالبدل كذا قال لكنه.

[3] يونس: 21.

[4] شرح التسهيل: 2/ 214.
الواقعة: 88.

[5] في (س): فالتقدير.

(الباب الرابع من الكتاب
في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها ويقبح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها غلى وجهها
[ما يعرف به المبتدأ من الخبر]

فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر.

يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسم في ثلاث مسائل[1]:

إحداها: أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما) في التعريف (نحو: الله ربنا) هذا على قول الأندلسيين: إن المضاف في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمر[2] ذكره ابن عقيل[3]، وأن الاسم الشريف علم (أو اختلفت، نحو: زيد الفاضلُ، والفاضل زيد) فإن العلم أعرف من المعرف باللام (هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ و خبراً مطلقاً[4]) وفي الأشباه قال ابن السيد: جمعني مجلس مع رجل من أهل الأدب، فقال لي: إن قوماً من نحويّ سرقطة اختلفوا في قول كثير:

عَنَيْتُ قَصِيْرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ ... قِصَارَ الخطا شَرُّ النساء البحاتر[5]

---

(1) في (س) بزيادة: دفعاً للالتباس.

(2) في (س) بزيادة: فإنه في رتبة العلم.

(3) المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 78.

(4) في (س) بزيادة: سواء استويا أو اختلفا.

(5) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه: 132، الأشباه والنظائر: 3/ 152، لسان العرب: (ق. ص. ر) : 7/ 383.

فقال بعضهم: البحاتر مبتدأ، وشر النساء خبره، وقال بعضهم: يجوز أن يكون شر النساء هو المبتدأ والبحاتر خبره، و أنكرت هذا القول، فقلت له: الذي قلته هذا الوجه المختار، وما قاله النحوي الذي حكيت عنه جائز[1] (وقيل: المشتق خبر وإن تقدم، نحو: القائم زيد) قال الأمام في نهاية الإيجاز: وتوجيهه أن المشتق يدل على أمر نسبي طالب للارتباط [بالغير][2] فيستحق جعله مربوطاً لا مربوطاً إليه[3]، قال الخطيب: ورد بأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم[4]، وفيه أنه لا يطرد في نحو: الحسن زيد[5] (والتحقيق أن المبتدأ ما كان اعرف) وإن تأخر (كـزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب) وإن تأخر (كأن يقول: من القائم؟ فتقول: زيد القائم) فإن القائم معلوم عنده (فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ) فإن ما يستبعده السامع من الكلام هو نسبة الخبر من المبتدأ، أو كون المتكلم عالماً به، والعلم بالمبتدأ والخبر لا يوجب العلم بالنسبة.

(الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو: أفضل منك أفضل مني) فإنهما متساويان في العموم، أو في التخصيص.

(الثالثة: أن يكونا مختلفتين تعريفاً و تنكيراً، والأول هو المعرفة كـزيد قائم، وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقاً) إذ لا يجوز تعريف الخبر مع نكارة المبتدأ (نحو: خز ثوبك، وذهب خاتمك، وإن كان له مسوغ فكذلك) أي: فالأول خبر (عند الجمهور /) نحو: رجل كريم أخوك، ولا يجوز أن يكون رجل كريم مبتدأ، وأخوك خبره لأنه لم يسمع (وأما 327 / 1

---

(1) الأشباه والنظائر: 3/ 152، 153.

(2) في (س): بالحق.

(3) في (س) بزيادة: وفيه رد للقولين الأولين للنحاة.
حاشية الشمني: 2/ 156.

(4) في (س) بزيادة: لأن اللام موصولة.

(5) حاشية الشمني: 2/ 156.

سيبويه فيجعله مبتدأ، نحو: كم مالكْ، وخير منك زيد[1]) قال ابن مالك: إنما حكم سيبويه على كمْ بالابتدائية، وإن كانت نكرة وما بعدها معرفة، حملا للأقل على الأكثر، فإن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة، والجمل، والظروف، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام[2] (وحسبنا الله) أي: كافينا، فالإضافة لفظية فتكون نكرة مخصصة (ووجه) أي: وجه جعل سيبويه النكرة المخصصة إذا تقدمت مبتدأ (أن الأصل عدم التقديم والتأخير، و أنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما[3]، نحو: الفاضل أنت) فإن الضمير أعرف من المعرف باللام (ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالا للدليلين) يعني دليل قول سيبويه، ودليل قول الجمهور، وإن لم يذكر دليلهم لظهوره، لا ما ذكره في توجيه قول سيبويه فإن مجموعه دليل واحد مركب من شيئين لا دليلان كما فهم من قال هذا الاتجاه مناف لما قدمه من التحقيق؛ لأن أحد هذين الدليلين هو شبه المرفوعين[4] بمعرفتين تأخر الأخص منهما، ولا شك أن هذا مقتض للحكم بابتدائية الأخص جرياً على مقتضى تحقيقه المتقدم، وإنما ذكر هذا توجيهاً للحكم بابتدائية غير الأخص فما هذا الذي قاله؟ وأجيب [بأن ذلك][5] التحقيق بالنظر إلى اختياره دون قولهم، وهذا الاتجاه بالنظر إلى دليل قول سيبويه، ودليل قولهم دون اختياره[6] (ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ ﴾[7] ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ﴾[8]، وقولهم: إن قريباً منك زيد) فإن انتصاب

---

(1) الكتاب: 2/ 160.

(2) انظر شرح التسهيل: 1/ 296.

(3) في (س) بزيادة: فالجملة صفة لمعرفتين.

(4) في (س) بزيادة: في المثال المذكور ونحوه.

(5) في (س): بأنه لا منافاة لأن.

(6) حاشية الشمني: 2/ 157.

(7) الأنفال: 62.

(8) آل عمران: 96.

اسم إن دليل على انه مبتدأ في الأصل (وقولهم: "بحسبك زيدٌ" والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب) ويستشهد (لخبريتها قولهم: "ما جاءت حاجتكَ" بالرفع، والأصل: "ما حاجتكَ"، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله) إذ لو قدر حاجتك خبر عن "ما" لدخل الناسخ على "ما" متقدماً عليها، لأنه المبتدأ، والناسخ لا يدخل عليه [فيلزم ان يعمل في الاستفهام ما قبله][1] (وأما من نصب فالأصل: "ما هي حاجتكَ"، بمعنى: "أيُّ حاجة هي حاجتكَ" ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه[2]) قد تقدم هذا البحث في أول الباب الثاني (ونظيره أن تقول: "زيد هو الفاضلُ" وتقدر) عطف على تقول (هو مبتدأ ثانياً لا فصلاً، ولا تابعاً فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه) اي: على هو ("كان"، فتقول: "زيد كان الفاضلُ").

ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو: "أبو حنيفة أبو يوسف" إذا أريد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة أي: مثل أبي حنيفة أبو يوسف في العلم (وقال من الطويل:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا.... ....)[3]

بعض صدر بيت من الطويل لابن عمرو عامر الشعبي تمامه:

.... وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: قال الرضي: ومن الملحقات بـ"كان" جاء في "ما جاءت حاجتك"، أي: "ما كانت حاجتك".

(3) البيت للفرزدق في ديوانه: 200، خزانة الأدب: 1/ 444، بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 848، شرح التصريح: 1/ 214، شرح أبيات المغني: 6/ 344 .

اصله بنو أبنائنا مثل بنينا فقدم واخر، وترك كلمة مثل للعلم بقصد التشبيه (رعياً للمعنى، ويضعف أن يقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة،) وهو جعل الناقص في التشبيه مشبهاً به قصداً إلى ادعاء أنه زائد، ويسمي/ التشبيه المقلوب أيضاً كقوله[1]: 327/ ب

وَبَــدَا الــصَّبَاحُ كَــأَنَّ غُرَّتَــهُ　　　وَجْهُ الْخَلِيْفَـةِ حِيْنَ يُمْتَـدَحُ[2]

(لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة، والله أعلم) وحينئذ لا تقديم في البيت و لا تأخير، فلا شاهد فيه[3]، [قال السيوطي:][4] استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر، والبيانيون على التشبيه، والفقهاء والفرضون على دخول أبناء الأبناء في الميراث والوصية، والوقف على أن الانتساب إلى الآباء[5].

(ما يعرف به الاسم من الخبر

اعلم أن لهما ثلاث حالات:

أحدهما: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيقال:كان زيداً أخا عمروٌ لمن علم زيداً وجهل أخوته لـعمروٌ وكان أخو عمرو زيداً لمن يعلم أخا لـعمروٌ ويجهل أن اسمه زيدٌ، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلي الآخر، فإن كان أحدهما أعرف،

---

(1) في (س) بزيادة: محمد بن وهيب.

(2) البيت من الطويل لمحمد بن وهيب في حاشية الشمني: 2/ 157، الإيضاح في علوم البلاغة: 234، وبلا نسبة في التلخيص في علوم البلاغة: 67.

(3) في (س) بزيادة: على وجوب الحكم بابتدائية المؤخر، لأن ما ذكره المصنف لا يدفع الاحتمال.

(4) ساقط من (س).

(5) شرح شواهد المغني: 2/ 848.

فالمختار جعله الاسم، فتقول: كان زيد القائمُ لمن كان قد سمع بـ"زيدٍ"، وسمع برجل قائم، فعرف كلا منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلاً كان القائم زيداً، وإن لم يكن أحدهما أعرف، فأنت مخير، نحو: كان زيد أخا عمروٍ، وكان أخو عمرو زيداً، ويستثنى من مختلفي الرتبة) يعني في هذا الباب، وفي باب المبتدأ بقرينة ما سيأتي (نحو: "هذا) يعني كل اسم إشارة اتصل به ها التنبيه (فإنه يتعين للاسمية لمكان التنبيه) أي: للتنبيه، أو لوجود حرفه (المتصل به، فيقال: كان هذا أخاكَ، وكان هذا زيداً إلا مع الضمير) استثناء مفرغ من طرف علم مقدر أي: ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا مع كل معرفة إلا مع الضمير (فإن الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ، و تدخل عليه، فتقول: "هاأنذا" ولا يتأتى ذلك) أي: دخول التنبيه على الضمير (في باب الناسخ، لأن الضمير متصل بالعامل، فلا يتأتى دخول التنبيه عليه، على أنه سمع) على استدراكه[1] أي: لكنه سمع (قليلا في باب المبتدأ "هذا أنا) فدخل حرف التنبيه على اسم الإشارة.

(واعلم أنهم حكموا لـ"إنْ"، و"أنْ" المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك) [واسْتُشْكِلَ أوَّلاً][2] بأن كونه لا يوصف، لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير، فكم من الأسماء مالا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير؟ وثانياً: بان الحكم على هذا المصدر[3] بحكم الضمير مما يقتضي أن المضاف إلى الأداة مثلاً بمثابة الضمير، ولم يقل به أحد فيما علمت، [وثالثاً: بأن تخصيص أنْ، وأنْ بهذا الحكم غير ظاهر، وقد قال في الجهة السادسة الحرف المصدري وصلته معرفة فلا تقع الصفة للنكرة، ورابعاً: بأن قوله المقدرتين يقتضي أنهما لو قدرتا بمصدر منكر جاز وصفهما، كما إذا قيل: أعجبني ما صنع رجل حسن، وفي جواز مثله نظر. وأجيب عن الأول بأنه جاز أن يكون في تلك

---

(1) في (س) بزيادة: في موضع نصب على أنه حال فيمر عليه.
(2) في (س): قيل: هذا مشكل.
(3) في (س): بزيادة: المعرف بالإضافة سواء أضيف إلى ضمير، أو غيره.

الأسماء مانع من جعلها بمثابة الضمير، وعن الثاني: بأنه لا يلزم من عدم العلم العدم[1] [، وعن الثالث: بأن تقيده بـأنْ، وأنّ اتفاقي لا للاحتراز، وعن الرابع: بأن امتناع الوصف أعم][2] (فلهذا قرأت السبعة ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أن قَالُوا﴾[3] ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أن قَالُوا ﴾[4] والرفع ضعيف كـضعفُ الإخبار بالضمير عما دونه/ في التعريف) قال أبو البقاء في ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلاَّ 1/328
أَنْ قَالُوا﴾[5] جَعْلُ أن قالوا اسماً لـكانَ أقوى من جعله خبراً ؛ لأنه شبه المضمر لا يضمر فهو أعم[6]، قال البيضاوي: إنما جعل قولهمْ خبر، لأن أن قالوا أعرف لدلالته على جهة النسبة، وزمان الحدث[7]، ومثال أنّ المشددة قوله تعالى ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ ﴾[8] قال الحلبي: العامة على نصب عاقبتهما خبراً، والاسم أن وما في حيزها، لأن الاسم أعرف من عاقبتهما[9].

(الحالة الثانية: أن يكونا نكرتين؛ فإن كان لكل منهما مسوغ للإخبار عنهما فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم،وما تجعله الخبر، فتقول: كان خيرٌ من زيد شراً من عمروٍ أو تعكس، وإن كان المسوغ لإحدهما فقط جعلتها الاسم، نحو: كان خير من زيد امرأةً.

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 157.
(2) ساقط من (س).
(3) الجاثية: 25.
في (س) بزيادة: قال الزمخشري: قرئ حجتهم بالرفع والنصب على تقديم خبر كان وتأخيره.
الكشاف: 4/ 192.
(4) النمل: 56 .
(5) آل عمرآن: 147.
(6) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 244.
(7) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 3/ 139.
(8) الحشر: 17.
(9) الدر المصون: 6/ 299.

الحالة الثالثة: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر، نحو: كان زيد قائماً) قيل: لم يفصل في النكرة بين أن يكون لها مسوغ، وأن لا يكون، وقد قالوا إذا كان لها مسوغ فالأحسن أن تجعلها الخبر نحو: كان عبدُ الله رجلاً صالحاً، ولك أن تجعلها الاسم، وإن لم يكن لها مسوغ فلا يجوز إلا في الضرورة، قلت: مراد المصنف إنما هو هذا لقوله[1]: (ولا يعكس إلا في الضرورة) وسوغه ابن مالك في السعة قياساً على الفاعل والمفعول، وعلى اسم إنْ وخبرها، وشرط في ذلك أن لا تكون النكرة متضمنة للوصفية[2]، فلا يجوز عنده كان قائماً زيداً، ويجوز كان قرشي زيداً (كقوله:

وَلاَ يَكُ مَوقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا)[3]

عجز بيت من الوافر للقطامي عمير بن شييم التغلبي[4] صدره:

قِفِـي قَبْـلَ التَّفَـرُّقِ يَـا ضِـبَاعَا

وبعده:

قِفِي فَافْـدِّي أَسِيْرَكِ إِنَّ قَـومِي وَقَوْمَـكِ لاَ أَرَى لَهُـمُ اجْتِمَـاعَ

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 157.

(2) شرح التسهيل: 1/ 356.

(3) البيت للقطامي في الكتاب: 2/ 243 ، خزانة الأدب: 2/ 367، شرح أبيات المغني: 6/ 345، شرح شواهد المغني: 2/ 849، حاشية الدسوقي: 3/ 11، شرح التسهيل: 1/ 356.
الشاهد فيه: مجيء اسم يك نكرة وخبرها معرفة.

(4) في (س) بزيادة: يمدح زفر بن الحارث.

ضباعا مرخم ضباعة اسم بنت زفر ابن الحارث الممدوح، والـوداع اسم للتوديع، والمداراة الملاينة، وأسيرك محبك الذي أسرته محبتك، أو أسير أبيـك فـإن أباها زفر كان قد أسره، ثم منَّ عليه وأعطاه مائة من الإبل، قيـل: يجـوز أن يجعل كانْ تامة، وموقف فاعلها، والوداع منصوب بـمْوقـفْ لأنـه مـصدر[1]، ورد بأنه لايعمل المصدر بعد وصفه[2]، وقيل: بـقْفيْ أي: قفي الوداع ولا تجعليه، ولا يـك موقف منك وداعاً فحذف هذا لدلالة المتقدم في التقدير عليه، وقيل:[3] بمضمر إلى اترك الوداع، وقيل: مفعول له، وناصبه إما قفي، أو يك[4].

(وقوله:

يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ)[5]

عجز بيت من الوافر لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم، ويهجو أبا سفيان قبل إسلامه [صدره].

كَـأَنَّ سَـبِيئَةً مِـنْ بَيْـتِ رَأْسٍ ....[6]

---

(1) في (س) بزيادة: أي: قفي أنت ولا تخفي الوداع.

(2) في (س) بزيادة: وهنا قد وصفت بـمْنكْ قبل العمل.

(3) في (س) بزيادة: منصوب.

(4) في (س) بزيادة: موقف.

حاشية الشمني: 2/ 158.

(5) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: 11، الكتاب: 1/ 49، شرح شواهد المغني: 2/ 849، شرح أبيات المغني: 6/ 349، شرح المفصل: 7/ 93.

الشاهد فيه: مجيء اسم يكون نكرة وخبرها معرفة.

(6) في (س) بزيادة: وأول القصيدة:

عَفَـتْ ذاتُ الأَصَـابِعِ فَـالْجِواءُ ... إِلَـى عَـذْرَاء مَنْزِلُهَـا خَـلاءُ

أَلا أَبْلِـغْ أَبَـا سُفْيَـانَ عَنِّـي ... مُغَلْغَلَـةً فَقَـدْ بَـرِحَ الْخَفَـاءُ

هَجَـوْتَ مُحَمَّـداً فَأَجَبْـتُ عَنْـهُ ... وَعِنْـدَ اللهِ فِـي ذَاكَ الْجَـزَاءُ

أَتَهْجُـوهُ وَلَـسْتَ لَـهُ بِكُـفْءٍ ... فَـشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَـا الْفِـدَاءُ

فَمَـنْ يَهْجُـو رَسُـولَ اللهِ مِـنْكُمْ ... وَيَمْدَحُـهُ وَيَنْـصُرُهُ سَـوَاءُ

روي أنه لما أنشدها النبي صلى الله عليه وسلم فانتهى إلى قوله:

هَجَوتَ مُحَمَّداً فَأَجَبْتُ عَنْهُ ... وَعِنْدَ اللهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ

فقال صلى الله عليه وسلم جزاؤك على الله الجنة يا حسان[1]، سبيئة كَكَرِيمةٍ بالهمزة الخمر، وبيت الرأس بالشام بين رملة وغزة، اشتهرت بجودة خمورها، وخبر كان قوله بعده:

عَلَى أَنْيَابِهَا أَوْ طَعْمَ غَضٌّ ... مِنَ التُّفَّاحِ هَصَّرَهُ الْجَنَاءُ

قال الشريف: شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء، أو بطعم تفاح طريء كسره اجتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته (وأما قراءة ابن عامر ﴿ أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ آيَةٌ أَن يَعْلَمَهُ ﴾[2]/ بتأنيث تكنْ ورفع آيةٌ[3]) وهذا يرد على قوله: ولا 328/ ب تعكس إلا في الضرورةْ فدفعه بقوله: (فإن قدرت تكنْ تامة فاللام متعلقة بها، وآية فاعلها، و﴿ أن يعلمه ﴾ بدل من آيةٌ، أو خبر لمحذوف، أي: هي أن يعلمه، وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة، و﴿ أن يعلمه ﴾ مبتدأ، وآيةٌ خبره، والجملة خبر كانْ أو آيةٌ اسمها، ولهمْ خبرها، و﴿ أن يعلمه ﴾ بدل أو خبر لمحذوف، وأما تجويز الزجاج كون آيةٌ اسمها و﴿ أن يعلمه ﴾ خبرها فردوه لما ذكرنا[4]) من أن الاسم والخبر إذا كانا مختلفين يجعل المعرفة الاسم والنكرة

---

(1) في (س) بزيادة: ذات الأصابع اسم موضع، وكذا الجواء، وعذراء موضع على بريدين من دمشق، أو قرية بالشام، والسيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب، وأما المحمولة من بلد إلى بلد سبية بالياء لا غير، صرح به الجوهري، وتبعه التفتازاني في شرح المفتاح، وقال في القاموس وهم الجوهري.

(2) الشعراء: 197.

(3) التيسير في القراءات السبع: 128.

(4) معاني القرآن للزجاج: 4/ 101.

الخبر[1](واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بـ(لم) وهذا يـدل علـى مـا ذكرنـا ان مراد المصنف بالنكرة ما لا مسوغ لها.

(ما يعرف به الفاعل من المفعول)

وأكثر ما يشتبه ذلك إن كان أحدهما اسماً ناقصاً) يعني الاسم الموصول (والآخر اسماً تاماً) يعني غير الموصول (وطريق معرفة ذلك أن تجعـل في موضـع التام إن كان[2]مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع) بالنـصب مفعـول تجعـل (وإن كـان منصوباً ضميره المنصوب، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه) أي: بمعنى الناقص (في العقل وعدمه) أي: في كون مدلوله ممن يعقل، أو مما لا يعقل (فإن صحت المسألة بعد ذلك) الجعل والإبدال (فهي صحيحة قبله) من حيث المعنى والتركيب (وإلا) أي: وإن لم تكن صحيحة بعد ذلك (فهي فاسدة، فلا يجوز:أعجب زيـد مـا كـره عمرو' إن أوقعت 'ما' على ما لا يعقل، فإنه لا يجوز:'أعجبت الثوب) بوضع ضمير المتكلم المرفوع، موضع الاسم التام المرفوع، وإبدال الناقص وهو ما اسماً بمعنـاه، وهو الثوب؛ لأن الثوب لا يصح أن معجباً اسم مفعـول (ويجـوز النـصب) [بـل يجب في المثال][3] (لأنه يجوز 'أعجبني الثـوب) بوضـع ضـمير المتكلم المنـصوب موضع الاسم التام المنصوب، وإبدال الناقص اسماً بمعنـاه، لأن الثـوب يجـوز أن يكون معجباً اسم فاعل (فإن أوقعت 'ما' على أنواع من يعقل جـاز) أي: اعجـب زيد ما كره عمرو (لأنه يجوز: 'أعجبت النساء'، وإن كان الاسم الناقص) في المثـال المذكور (مَن' أو 'الذي' جاز الوجهان) رفع 'زيد' فيقال: 'أعجب زيد من كرهه عمرو من النساء'، ونصبه فيقال:'أعجب زيد من كرهه عمرو من الفقراء'، وذلك لأن 'من' و'الذي' يستعملان لمن يعقل فيصح أن يكون 'مُعْجِبـاً'، و'مُعْجَبـاً' (ايـضاً) أي: جـاز

---

(1) في (س) بزيادة: ولا يعكس إلا في الضرورة.

(2) في (س) بزيادة: أي: الاسم.

(3) في (س): بل يجب نصب زيد في المثال المذكور.

الوجهان إذا أوقعت "ما" على أنواع من يعقل، وهذه ثلاثة (فروع:) متفرعة على الأصل المذكور وهو قوله: "فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة، وإلا فهي فاسدة (تقول: أمكن المسافر السفرَ" بنصب "المسافر"، لأنك تقول: أمكنني السفر) بوضع ضمير المتكلم المنصوب موضع الاسم التام كذلك (ولا تقول:"أمكنت السفر"[1]) هذا فرع أول ليس فيه اسم ناقص، والنوع الثاني قوله: (وتقول:"ما دعا زيداً إلى الخروج؟"، و"ما كره زيد من الخروج" بنصب "زيد" في الأولى مفعولا والفاعل ضمير "ما" مستتراً، وبرفعه في الثانية فاعلاً، والمفعول ضمير "ما" محذوفاً، لأنك تقول:"ما دعاني إلى الخروج"، و"ما كرهت منه"، ويمتنع العكس) رفع "زيد" في المثال الأول، ونصبه في الثاني (لأنه لا يجوز: "دعوت الثوب إلى الخروج" و"كره) أي: الثوب (من الخروج) والأولى وكرهني الثوب من الخروج" لكنه لما كان قصده إلى بيان المانع في العكس وهو وقوع/ الدعاء على الثوب في الأول، وإسناد الكراهة إلى الثوب في الثاني، اقتصر على ذلك (وتقول:"زيد في رزق عمرو عشرون ديناراً برفع العشرين لا غير) وهذا فرع ثالث أورده في نائب الفاعل، إذا أوقع في مظنة 329 / أ الالتباس مثل الفاعل والمفعول به (فإن قدمت "عمراً فقلت:"عمرو زيد في رزقه عشرون" جاز رفع "العشرين"، ونصبه، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير، فيجب توحيده مع المثنى والمجموع[2]) فيقال: "الرجلان زيد في رزقهما عشرين" وكذا الجمع، لأن الفعل إذا أسند إلى الظاهر لا يطابقه في التثنية والجمع (ويجب ذكر الجار والمجرور[3] لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصب) أي: على نصب عشرين على أنه مفعول ثان لـ"زيد" (فالفعل محتمل للضمير) الراجع إلى

---

(1) في (س) بزيادة: بوضع المتكلم المرفوع موضع ذلك الاسم.

(2) في (س) بزيادة: أي: مع تثنية المبتدأ، أوجمعه.

(3) في (س) بزيادة: وهو في رزقه.

المبتدأ وهو عمرو في المثال، لأنه لم يسند إلى ظاهر (فيبرز في التثنية، والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور) فيقال: الرجلان زيداً عشرون، [وكذا الجمع][1].

(ما افترق فيه عطف البيان والبدل)

قال الرضي: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل، وعطف البيان، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان[2] (وذلك ثمانية أمور:

أحدها: أن العطف لا يكون مضمراً، ولا تابعاً لمضمر؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق، وأما إجازة الزمخشري في ﴿ أَنْ أَعْبُدُوا اللهَ﴾[3] أن يكون بياناً للهاء من قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ فقد مضى رده[4].

نعم أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح، أو ذم، أو ترحم، فالأول نحو: ﴿ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾[5]، ونحو: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ ﴾[6]) نعت مدح للمستتر في يقذف عند الكسائي، وعند غيره خبر ثان لـ(إن)، أو خبر لمحذوف، [أو بدل من ذلك المستتر][7] (وقولهم: اللهم صل عليه الرؤوفِ الرحيمِ) نعتان لضمير عليه.

(والثاني نحو: مررت به الخبيثْ.

والثالث نحو قوله:

---

(1) ساقط من (س).

(2) شرح الرضي: 2/ 379.

(3) المائدة: 117.

(4) في (س) بزيادة: في بحث (أن) المفسرة.
الكشاف: 2/ 76.

(5) البقرة: 163.

(6) سبأ: 48.
المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 420.

(7) في (س): أو بدل من الضمير في يقذف.

....   فَـلاَ تَلُمْـهُ أَنْ يَنَـامَ الْبَائِـسَا)[1]

بيت من مشطور الرجز[2]، وقيل: عجز بيت صدره[3]:

قَـدْ أَصْـبَحَتْ بِقَرْقَـرِي كَوَانِـسَا   ....

ضمير أصبحت للظباء وخبرها كوانسا، جمع كانس، وهـو الـضبي الـذي دخل كنسه وموضعه في الشجر، وقرقري بقافين كـقُهقريْ موضع، والفاء تفريعية، و تلم خطاب لغير معين، والضمير عائد إلى البـائس وهـو الـصائد الفقـير الـذي يعيش باصطياد الظبا، أي: إذا أصبحت كامنات بقرقري، فلا تلـم أيهـا المخاطـب البـائس أن ينـام لبعـدها عنـه،وامتناع اصـطيادها، أو علـى أن لا ينـام لاشـتغاله بصيدها، واستدل الكسائي به على أنه نعت للضمير، وقيل: يحتمل البـائس حـال كالعراك، ومع هذا يضعف الاستدلال، أو يستحيل[4].

(وقال الزمخشري: في ﴿ جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾[5] إن ﴿ البيـت الحرام ﴾ عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة، لا علـى جهـة التوضيح[6]، فعلى هذا) أي: على قول الزمخشري[7] (لا يمتنع مثل ذلك) أي: كونه للمـدح، أو الذم، أو الترحم (في عطف البيان) من الضمير بناء (على قول الكـسائي[8]) أي:

---

(1) بلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 420، الكتاب: 2/ 75، شرح أبيات المغني: 6/ 351، حاشية الدسوقي: 3/ 15.

(2) في (س) بزيادة: تكرار الروي والقافية.

(3) حاشية الشمني: 2/ 159.

(4) القائل ابن الوحى كما في هامش المخطوط.

(5) المائدة: 97.

(6) الكشاف: 2/ 63.

(7) في (س) بزيادة: من أن عطف البيان في الآية للمدح كالصفة.

(8) حاشية الشمني: 2/ 159.

ضمير ينعت لذلك، [وقيل: هذا إشارة إلى تجويز الكسائي أن ينعت الضمير][1] وما نقله عن الزمخشري استطراد (وأما البدل فيكون تابعاً للمضمر بالاتفاق نحو: ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ ﴾[2]) فـ(ماْ بدل من الهاء، وجوز أبو البقاء أن يكون مفعولا به/ أي: نرث منه قوله[3](﴿وَمَا أَنسَانِيهِ إِلاَّ الشَّيْطَانُ﴾[4]) [أي: ما أنساني ذكره][5](و إنما امتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿ أَنْ اعْبُدُوا اللهَ ﴾[6] بدلا من الهاء 329/ب في بهْ توهماً منه أن ذلك يخل بعائد الموصول) [فـأنْ في محل جر بتقدير في متعلقه بما يتعلق به منه، لا في محل نصب على أنه مفعول توهما حتى يلزم إعمال المصدر بعد وصفه][7] (وقد مضى رده) في أنْ المفسرة (وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمراً تابعاً لمضمر، كـرأيته إياهْ، أو لظاهر، كـرأيت زيداً إياه) [وفيه أنه لو رجع إياه إلى زيد كان توكيداً لفظياً، وكذا في الأول إن رجع الضميران إلى شيء واحد][8]، [ولهذا مثل لهما الرضي بـنحو: جاءني الزيدون أخوتكْ، ولقيتهم إياه أخوتكْ، ولقيت زيداً إياه][9] (وخالفهم ابن مالك فقال: إن الثاني لم يسمع) في

---

(1) ساقط من (س).
القائل ابن الوحى كما في هامش المخطوط.

(2) مريم: 80.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 131.

(4) الكهف: 63.

(5) في (س): فإن اذكره في موضع نصب بدلاً من انسانيه

(6) المائدة: 117.

(7) في (س): ليس معمولا للتوهم لئلا يلزم إعمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع، بل للظرف المستقر وجد محذوفاً اي: توهماً صدر منه بأن ذلك، او في ان ذلك.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س): وهو تاكيد لفظي لرجوعهما إلى شيء واحد، او لرجوعهما إلى زيد، واورد مثالاً للأول: جاءني الزيدون أخوتكْ، و لقيتهم إياهم وأخوتكْ، ولقيت زيداً إياهْ، واورد من امثلة البعض نحو: كسرت زيداً يده ثم قطعته إياها، ونحو: كسرت يد زيد وقطعت زيداً إياها، وقال النحاة: يورد في الأمثلة نحو: يد زيد قطعت زيد أ إياها وهو تكلف، لإعادة الظاهر بلفظه في جلة واحدة.
شرح الرضي:2/ 389.

كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل كان توكيداً[1] (وإن الصواب في الأول قول الكوفيين إنه توكيد كما في قمت أنت.

الثاني: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره) قال الرضي: الجواب عند تجويز التخالف في المسمى عطف بيان أيضاً، وبه يندفع قول المصنف[2](وأما قول الزمخشري: إن ﴿ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ ﴾[3]عطف على ﴿آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾[4] فسهو[5]) وسيجيب عن هذا في النوع الثاني من الباب الخامس (وكذا قال في ﴿ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا ﴾ [6]﴿ أن تقوموا ﴾ عطف على ﴿واحدة﴾) مع أن أنْ مع الفعل أقوى طرق التعريف (ولا يختلف في جواز ذلك في البدل، نحو: ﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ ﴾[7]، ونحو: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[8].

الثالث: أنه لا يكون جملة بخلاف البدل) هذا على رأي البعض فلا يخالف قوله في الجملة التفسيرية، ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة كما توهم (نحو: ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾[9]، ونحو ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾[10] وهو[11]) أي: كون جملة الاستفهام بدلا (أصح الأقوال في عرفت

---

[1] التسهيل: 172.

[2] شرح الرضي: 2/ 384.

[3] آل عمران: 97.

[4] آل عمران: 97.

[5] في (س) بزيادة: وقال ابن مالك: خلاف الزمخشري فيه اجماع البصريين والكوفيين.

[6] سبأ: 46.

[7] الشورى: 52، 53.

[8] العلق: 15، 16.

[9] فصلت: 43.

[10] الأنبياء: 3.

[11] في (س) بزيادة: فإن جملة الاستفهام بدلا من النجوى.

زيداً أبو من هو[1]) وفيه قولان آخران والحالية والمفعولية بتضمين 'عرفت' معنى 'علمت' (وقال:

لَقَـدْ أذهَلَتْنِـي أمُّ عَمْـرٍو بكَلِمَـةٍ أتصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أمْ لَسْتَ تَصْبِرُ[2]

بيت من الطويل، أذهلتني أي شغلتني عن التفكير في أمري بما خاطبتني بكلمة وهي: أتصبر على الفراق أم لست تصبر، فإنه يشعر بوقوع الفرقة، وأطلق الكلمة على الجملة الاستفهامية بإرادة الكلام[3]، قيل: لا ينبغي عد هذا مما هو بصدده، لأن جملة البدل هنا مراد بها لفظها فهي بمنزلة المفرد، أي: لقد أذهلتني بهذا اللفظ، ويؤيده أن الباء إنما دخل على الاسم، أو ما في تأويله [4]، وأجيب بأن الكلام في مطلق الجملة سواء أكانت بمنزلة المفرد أم لا[5]، وقيل: إن هذه الجملة وإن كانت مؤولة بالمفرد لكنها كلام تام، والجار لم يدخل عليها بل على المبدل منه[6].

(الرابع: أنه لا يكون تابعاً لجملة، بخلاف البدل) وفيه ما مر في الفرق الثالث [من السؤال والجواب][7] (نحو: ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً ﴾[8]) هذا من إجراء القول لها محل عند الأكثرين فلابد أن يحمل قوله على هذا، أو التابع على اللغوي لئلا يخالف قوله في الجملة السابقة التي لها محل أن

---

(1) في (س) بزيادة: فالجملة بدل من زيد.

(2) بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 7/ 3، حاشية الشمني: 2/ 160، المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 438، شرح شواهد المغني: 2/ 853.

(3) في (س) بزيادة: كما قولنا كلمة الشهادة حق.

(4) حاشية الشمني: 2/ 160.

(5) حاشية الشمني: 2/ 160.

(6) حاشية الشمني: 2/ 160.

(7) ساقط من (س).

(8) يس: 20، 21 .

المقول هو المجموع ليس لأجزائه محل[1] (و نحو: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾[2]) فالجملة هنا لا محل/ لها لأنها صلة للذي فلا بد من حمل التابع 1/330 على اللغوي (وقوله:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ....)

تقدم شرحه في الجملة السابقة المذكورة، والكلام فيه كالكلام في الآية الأولى.

(الخامس: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل بخلاف البدل) قال الرضي: وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجع على الأول[3](نحو قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾[4]) ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء كان تأكيدا أم بدلا نحو إن تنصرني أنصركْ.

(السادس: أن لا يكون بلفظ الأول) لأنه حال التوكيد فلا يكون في غيره إلا قليلا (ونحو ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾[5] بنصب كلّ الثانية[6]، فإنها) أي: الجملة الثانية (قد اتصل بها سبب الجثو، وكقول الحماسي:

رُوَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلاَقُوا غَداً خَيْلِي عَلَى سَفَوَانِ

---

(1) في (س) بزيادة:فلا بد أن يحمل قوله هنا على مذهب الأكثر، أو التابع على اللغوي لا الاصطلاحي.
(2) الشعراء: 132، 133.
(3) شرح الرضي: 2/ 393.
(4) الفرقان: 68، 69.
(5) الجاثية: 28.
(6) البحر المحيط: 8/ 1.

تُلاَقُوا جِيَاداً لاَ تُحِيدُ عَنِ الْـوَغَى ... إِذَا مَا غَدَتْ فِـي الْمَـأزِق الْمُتَـدَانِي
تُلاَقُوهُـمُ فَتَعْرِفُـوا كَيْـفَ صَـبْرُهُمْ ... عَلَى مَا جَنَتْ فِيهِمْ يَدُ الْحَدَثَانِ[1]

أبيات من الطويل لوداك بن ثميل[2] المازني، رويدا اسم فعل، أي: ارفقوا يا بني شيبان، [ونصب بعض بفعل أمر مضمر دل عليه رويداً أي: كفواً][3]، وتلاقوا مجزوم في جوابه[4]، وغداً لتقريب الأمر، [و سفوان اسم ماء كسر للضرورة][5] والجياد جمع جواد وهو الفرس، والمراد بها و بالخيل الفرسان لقوله لا تحيد أي: لا نميل عن الوغى، و تلاقوهم أو الدواب وصفها بذلك لممارستها القتال، وهم لأربابها، والمأزق المضيق، والمتداني المتقارب،[6] والحدثان نوائب الدهر (وهذا الفرق إنما على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول) وجوزه الزمخشري فقال: قوله تعالى ﴿رَبِّ موسى وهرون﴾[7] عطف بيان لرب العالمين، وجعله المصنف في الجهة الخامسة محتملا له، ولبدل الكل[8] (وتبعه في ذلك ابن مالك[9] وابنه) بدر الدين (وحجتهم أن الشيء لا يبين نفسه[10]، وفيه) أي: في احتجاجهم بهذا (نظر من أوجه:

---

(1) الأبيات للودك بن ثميل المازني في المقاصد النحوية: 4/ 321، شرح شواهد المغني: 2/ 853، ولبعض من مازن في شرح المفصل: 4/ 41، حاشية الدسوقي: 3/ 19، شرح أبيات المغني: 7/ 3.

(2) في (س) بزيادة: بن سنان.

(3) في (س): منادى، وبعض وعيدكم مفعول كفوا محذوفاً دل عليه رويد، وهو تهكم بهم.

(4) في (س): وتلاقوا جزم بجواب الأمر المحذوف.

(5) في (س): وسفوان اسم ماء أميال من البصرة.

(6) في (س) بزيادة: وعلى ما جنت، أي: على جناية، اما حال من ضمير صبرهم او متعلق بالصبر.

(7) الأعراف: 122، الشعراء: 48.

(8) الكشاف: 3/ 360.

(9) في (س) بزيادة: فإنه ذكر في التسهيل، كون البدل من لفظ الأول، دون عطف البيان.

(10) ينظر شرح التسهيل: 3/ 333، 334.

أحدها: أنه يقتضي أن البدل ليس مبيناً للمبدل منه، وليس كذلك) لأن البدل لا يخلو من التبيين (ولهذا منع سيبويه 'مررت بي المسكين، وبك المسكين'[1]) [لكون البدل أنقص من المبدل منه، لأن ضمير المتكلم والمخاطب اعرف][2](دون 'به المسكين'[3]) لأن ضمير الغائب يصلح لكل أحد فتبين بالبدل[4]، ولما لزم منه اتحاد البدل والبيان دفعه بقوله (وإنما يفارق البدل عطف البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين) قال السيرافي: إذا قلت: 'مررت به' فكأن قائلاً قال لك: من هو؟ فقلت المسكين (والعطف تبيين بالمفرد المحض

(والثاني: أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدمنا) في الفرق السادس (اتجه كون الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة[5]، وعلى ذلك اجازوا الوجهين) البيان والبدل(في نحو قوله:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ ....)[6]

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 160.

(2) في (س) بزيادة: إذ يلزم أن يكون البدل انقص من المبدل منه في الفائدة لأن......... منه في بدل الكل، وفي المبدل منه في المثالين زيادة تعريف، لكون المضمر المخاطب، والمتكلم أعرف المعارف.

(3) في (س) بزيادة: حكاه عن الخليل قال

(4) في (س) بزيادة: قال ابن عقيل: إبدال الظاهر من ضمير غائب كثير ومنه

عَلَى حَالِهِ لَوْ أنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً   عَلَى جُودِهِ لَظَنَّ بالْمَاءِ حَاتِمُ

فحاتم بدل من الهاء في جوده.

(5) في (س) بزيادة: قيل هذا ليس من الكلام فيه، فإن الثاني من حيث وجود هذا المتصل به غير الأول من حيث فقد ذلك المتصل.

(6) جزء صدر من الرجز لعبد الله بن رواحة تمامه:

.... الذَّبَلِ   تَطَاوَلَ اللَّيْلُ هُدِيتَ فَانْزِلِ

شرح شواهد المغني: 2/ 855، المقاصد النحوية: 4/ 221، شرح ابيات المغني: 7/ 10، بلا نسبة في شرح ابن عقيل: 2/ 189.

و:

يَـا تَيْـمُ تَيْـمَ عَـدِيٍّ ....)[1]

وفيه إشارة إلى أنه لم يرد بالأول البيت الذي هو جزء منه يأتي شرحه في آخر الباب الخامس، ولا بالثاني جزء البيت الذي تمامه:

.... لاَ أَبَـا لَكُـمُ   لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِـي سَوْأَةٍ عُمَـرُ

وهو من/ البسيط لجرير يهجو عمر بن لجي حين سمع أنه أراد 330/ب
هجاءه[2]، قال العيني: أضاف تيما إلى عدي [3] ليفرق بينها وبين تيم مرة،وتيم غالب في قريش، و تيم قيس، وتيم شيبان، وتيم ضبة، قال الجوهري: "لا أبا لكمْ" كلمة مدح، وقال الميداني: كلمة شتم وجور، ويروى "لا يلقينكم من الغي إذا وجدْ" والسوأة المكروه، يقول مخاطباً لقبيلة عمر شاعرهم: لا تتركوا عمر أن يقول شعراً في هجائي، فإنه لو هجاني لأصابكم شري ومكري بسب عمر (إذا ضممت المنادي فيهما) [على أنه علم][4]، والثاني بدل أو عطف بيان، أو منصوب بأعني مضمراً، واحترز [بذلك][5] عما إذا نصبت الأول على أنه مضاف[6] إلى عدي

---

(1) في (س) بزيادة: أراد بالنحو ما وقع قبل حرف النداء مكرر، ووقع بعد الثاني مضافاً إليه.
جزء صدر بيت من البسيط، لجرير في ديوانه: ، شرح المفصل: 2/ 10، شرح شواهد المغني: 2/ 855، الكتاب: 1/ 33، حاشية الدسوقي: 3/ 20، المقاصد النحوية: 4/ 240.

(2) في (س) بزيادة: وقال المبرد: هو لابن رواحة.

(3) في (س) بزيادة: لشهرته.
الصحاح: (أ. ب. ي) 2/ 1649.
مجمع الأمثال للميداني: 3/ 239.

(4) في (س): على أنه منادى مفرد معرفة.

(5) في (س): إذا ضممت على نصب الأول.

(6) في (س) بزيادة: فقيل: بينه وبين المضاف إليه بالتأكيد اللفظي عند سيبويه.

مقدراً لدلالة المذكور عليه، أو إلى المذكور، على أن تَميمْ الثاني مقحم، وجوز السيرافي فتح الأول للإتباع لنصب الثاني، وذلك على أصل الكوفيين من جوز فتح كل منادى موصف بمنصوب، واستحسن الأندلسي هذا، وأن يكون رَكَّبَ الاسمين وصيرهما اسماً واحداً كبْعلبكْ ثم أضافهما[1].

(والثالث: أن البيان يتصور مع كون المكرر مجرداً، وذلك في مثل قولك: يا زيد زيدْ إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل واحد منهما زيدْ، فإنك لما تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد[2]، وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤبة:

....   لأَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا)

تقدم شرحه في الجملة المعترضة (إن الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل، وخرجه هؤلاء) يعني ابن الطراوة وابن مالك وابنه (على التوكيد اللفظي فيهما، أو في الأول فقط) يعني الأول من الثاني والثالث (فالثاني) يعني الثاني منهما (إما مصدر دعائي مثل:ْسقيا لكْ، أو مفعول به بقدير: ْعليكْ، على أن المراد إغراء نصر بن سيار بحاجب له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيدة[3]، وقيل: لو قدر أحدهما توكيداً لضُمًّا بغير تنوين كالمؤكد) قيل الظاهر لضم بغير وقف ليعود الضمير على أحدهما، ولو حذف قوله كالمؤكد لاستفهام الإتيان بضمير الاثنين، وفيه بحث، والظاهر ما في بعض النسخ، لو قدر توكيداً لضما[4].

---

(1) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 1/ 141، 142.

(2) في (س) بزيادة: قيل: هذا ليس مما الكلام فيه أيضاً، فإنه قد فرض أن الثاني قد...... وهو تكرير الخطاب، وإنما الكلام فيما إذا لم يكن إلا مجرد تكرار الأول فقط من غير..... المضمر إليه.

(3) شرح شواهد المغني: 2/ 812.

(4) حاشية الشمني: 2/ 161.

(السابع: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل) قال الرضي: ولا كلام في أن البدل ليس في حكم الطرح لفظاً لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال، وأيضاً في بدل الكل، وقد يعتبر الأول في اللفظ دون الثاني[1] (ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو: يا زيد الحارث) [إذ لو كان بدلا][2] لزم دخول حرف النداء على المعرف باللام وهو ممتنع (وفي نحو: يا سعيد كرزٌ بالرفع، أو يا كرزاً بالنصب[3]، بخلاف يا سعيد كرزُ بالضم فإنه بالعكس) أي: يصح بدلا لا عطف بيان، لأن ضم كرز دليل على أنه في نية إحلاله محل سعيد (وفي نحو: أنا الضارب الرجل زيدٌ) إذ لو كان زيد بدلا لزم إضافة الصفة المعرفة بأل إلى ما ليس كذلك (وفي نحو: زيد أفضل الناس الرجال والنساء، أو النساء والرجال) إذ لو نوي إحلال [الرجال أو النساء][4] محل الناس لنوي إحلال ما عطف على أحدهما فيكون التقدير: زيد أفضل الناس، أو أفضل الرجال، وذلك لا يجوز، لأن اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة/ على من أضيف إليه يشترط أن يكون منهم (وفي نحو: يا أيها الرجل غلام زيدٌ وفي نحو: أي الرجلين زيد وعمرو جاءك) بنصب غلام، [ولو كان بدلا لرفع ؛ لأن الرجل هنا واجب الرفع][5] (وفي نحو: جاءني كلا أخويك زيد وعمرو) [إذ لو كان بدل][6] لزم إضافة كلا إلى غير كلمة واحدة دالة على اثنين، وقد مر أن إضافته إليه ضرورة نادرة.

---

(1) شرح الرضي: 2/ 392.
(2) في (س): لأنه لو نوي إحلال الحارث محل زيد.
(3) في (س) بزيادة: إذ لو نوي الإحلال كرز لكان بالضم كما أشار إليه بقوله.
(4) في (س): المعطوف عليه.
(5) في (س): فإنه لو نوي إحلاله محل الرجل لرفع.
(6) في (س): فإنه لو نوي إحلال زيد مع ما عطف عليه محل الرجلين.

(الثامن: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل[1]، ولهذا) أي: لأن البيان في التقدير ليس من جملة أخرى (امتنع أيضاً البدل، وتعين البيان في نحو قولك: هند قام عمرو وأخوها) إذ لو قدر أخوها من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة خبراً من رابط يربطها بالمبتدأ (ولنحو: مررت برجل قام عمرو وأخوه) إذ لو قدر أخوه من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة صفة من رابط الموصوف (ولنحو: زيد ضربت عمراً أخاه) فإنه لو قدر أخاه من جملة أخرى لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال.

(ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبه)

لم يذكر ما اجتمعا فيه [وهو ثلاثة أمور:][2]

احدها: أن كل واحد منهما يدل على حدث وصاحبه.

الثاني: أنه يذكر ويؤنث.

الثالث: أنه يثنى ويجمع.

(وذلك أحد عشر أمراً:

احدها: أنه يصاغ من المتعدي و القاصر، كضارب، وقائم، ومستخرج، ومستكبر، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحسن، وجميل) يرد عليه رحيم فإنه صفة صيغت من رحم المتعدي، وأجيب بأن رحم جعل قاصراً بنقله إلى رَحُم مضموم العين، وتنزيله منزلته[3]، [وقيل][4]: رحيم جعل مصوغاً من رَحُم مضموم العين مقدراً، أهون من اعتبار نقل رحم إلى رحم[5].

(الثاني: أنه يكون للأزمنة الثلاثة، وهي لا تكون إلا للحاضر، أي: الماضي المتصل بالزمان الحاضر) قيل: هذا عين ما حكاه أبو حيان عن بعض

---

(1) في (س) بزيادة: وقد مر في الفرق السادس كون البدل في التقدير من جملة أخرى.

(2) في (س): وذكر بعضهم أنه في ثلاثة امور.

(3) عصام على الكافية: 243.

(4) في (س): وقال بعض المحققين.

(5) عصام على الكافية: 243.

الناس، أن السيرافي قال: أنها أبداً للماضي، وقال ابن السراج: أنها للحال، وإليه ذهب الشلوبين، وابن مالك، فقال أبو حيان: جمع بعض أصحابنا بين القولين بأن قال: لا يريد السيرافي بكونها للماضي أن الصفة انقضت، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار، ودامت إلى وقت الإخبار، ولا يريد ابن السراج أنها إنما وجدت وقت الإخبار [1].

(الثالث: أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته كـ'ضارب' و 'يضرب'، و'منطلق' و 'ينطلق'، ومنه 'يقوم' و'قائم'، لأن الأصل 'يُقْوَمُ' بسكون القاف وضم الواو، ثم نقلوا) ضم الواو إلى القاف (وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل 'ذاهب' و'يذهب' و'قاتل' و'يقتل'، ولهذا قال ابن الخشاب: وهو وزن عروضي لا تصريفي، وهي[2] تكون مجارية له) [أي: للمضارع][3] (كـ'منطلق اللسان' و'مطمئن النفس' و'طاهر العرض' وغير مجارية وهو الغالب، نحو: 'ظريف' و'جميل') قال ابن مالك: موازنتها للمضارع قليلة، وإن كانت من الثلاثي كـ'طاهر العرض' لازمة إن كانت من غيره كـ'منطلق اللسان' (وقوله جماعة:) منهم صاحب المفصل، وصاحب المصباح،وهو ظاهر قول الفارسي في الإيضاح[4](إنها لا تكون إلا مجارية،/ مردود باتفاقهم على أن منها قوله: 331

مِـــنْ صَـــدِيْقٍ أَوْ أَخِــي ثِقَــةٍ ... أَوْ عَـــــدُوٍّ شَــــــاحِطٍ دَارًا)[5]

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 161.

(2) في (س) بزيادة: والصفة المشبهة.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: قال ابن عقيل: وينبغي حمله على أن هذا هو الباب في الغالب.
المفصل: 230، التسهيل: 139، الإيضاح: 151.

(5) البيت لعدي بن زيد في المقاصد النحوية: 3/ 621، شرح شواهد المغني: 2/ 858، توضيح المقاصد للمرادي: 3/ 6، شرح أبيات المغني: 7/ 12.

بيت من المديد لعدي بن زيد التميمي، والشاهد في شاحط فإنه صفة مشبهة من الشحط وهو البعد[1].

(الرابع: أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه، نحو: زيد عمراً ضاربٌ، ولا يجوز: زيدٌ وجهه حسن) لأنه فاعل، وإنما نصب على التشبيه بالمفعول.

(الخامس: أن معموله يكون سببياً أو أجنبياً نحو: زيد ضارب غلامه وعمراً ولا يكون معمولها إلا سببياً تقول: زيد حسن وجههُ أو الوجهُ، ويمتنع زيد حسن عمراً) [وفي أوضح المسالك قول ابن الناظم][2] جواز زيد بك فرحٌ مبطل لعموم قوله إن المعمول لا يكون إلا سبباً مؤخراً مردود؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه، وإنما عملها في الظرف ونحوه بما فيه من معنى الفعل[3].

(السادس: أنه لا يخالف فعله في العمل، وهي تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها، تقول: زيد حسن وجههُ، ويمتنع زيد حَسُنَ وجههُ بالنصب) على التشبيه بالمفعول (خلافاً لبعضهم) ولما ورد أن يقال: كيف يمتنع ذلك؟ وقد ثبت نظيره في الحديث دفعه بقوله (فأما الحديث ﴿أنَّ امرأةً كَانتْ تُهَرَاقُ الدماء﴾[4]) مضارع مجهول من هراق أصله أراق قلبت الهمزة هاء، ولم تعامل معاملة الهمزة في الحذف من المضارع لانتفاء علته (فـالدماءُ تمييز على زيادة أل) هذا غير متعين، فإن ابن الحاجب جوز نصب الدماء بمضمر أي: يريق الدماء، على التشبيه بالمفعول به، على توهم التعدي إلى مفعول ثان[5]، ورفعه على البدل من ضمير تهراق، وكأنه قيل: تهراق دمها فجعل أولها ثم أبدل منه، أو حذف الضمير للعلم

---

(1) في (س) بزيادة: وموزنت هذا على أن الصفة المشبهة جارية للمضارع.

(2) في (س): قال بدر الدين بن مالك.

(3) أوضح المسالك: 2/ 169.

(4) الموطأ، كتاب الطهارة، باب في المستحاضة: 46، 47.

(5) في (س) بزيادة: كأن المعنى جعلها غيرها من يرهقه مقدار أي: يريق الدماء.
أمالي ابن الحاجب: 2/ 789.

به [قيل: إن الثاني كثير من النحاة يأباه إذ النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الأفعال، والثالث ضعيف][1].

(قال ابن مالك: أو مفعول على أن الأصل: تُهَرِيق، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا، كقولهم: جَارَاة و نَاصَاة و بقا، وهذا مردود، لأن شرط ذلك تحريك الياء كجارية، وناصية، وبقي[2]) قيل: إنما شرط ابن مالك كون الباء لاماً فلو قال: وهذه ليست لاماً لكان أحسن، وفيه بحث تقدم في فصل إلى[3].

(السابع: أنه يجوز حذفه وإبقاء معموله، ولهذا أجازوا أنا زيد ضاربه، وهذا ضارب زيد وعمراً بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منون، وأما العطف على المحل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز[4] كما سيأتي) في أقسام العطف (ولا يجوز مررت برجل حسن الوجهِ والفعلُ بنصب الفعل وخفض الوجه، ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه، وخفض الصفة) وذكر علة المسألتين على ترتيب اللف فقال: (لأنها لا تعمل محذوفة، ولأن معمولها لا يتقدمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

الثامن: أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضافٍ إلى ضميره، ونحو: مررت بقاتل أبيه، ويقبح مررت بحسن وجهه) عبارته توهم تقيد المسألة بحذف الموصوف، وليس كذلك، إذ لا يقبح مررت برجل قاتل أبيه، ويقبح برجل حسن وجهه.

(التاسع: أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه، كزيد ضارب في الدار أبوه عمراً، ويمتنع عند الجمهور زيد/ حسن في الحرب وجهه، رفعت أو نصبت) بفتح التاء 1/332
أو سكونها، وأجاز صاحب البسيط الفصل إذا كان معمولها مرفوعاً، أو منصوباً

---

(1) ساقط من (س).
حاشية الشمني: 2/ 162.
(2) شرح التسهيل: 2/ 388.
(3) حاشية الشمني: 2/ 162.
(4) في (س) بزيادة: اسم فاعل من أحرز، أي: الطالب لذلك المحل.

كقوله تعالى ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾[1] وقيده الخفاف بالضرورة، وجعل أبو علي الأبواب بدلا من الضمير في الصفة، وقال الرضي: هذا غسل الدم بالدم، لأن بدل البعض والاشتمال لا يخلو من ضمير المبدل منه في الأغلب[2].

(العاشر: أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها بصفة[3]، قاله الزجاج و متأخرو المغاربة[4]) ومستندهم في ذلك عدم السماع، وعلل بعضهم بأن معمولها لما كان سبباً أشبه الضمير لكونه راجعاً إلى متقدم، والضمير لا ينعت فكذا ما أشبهه[5] (ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال ﴿أعورُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى﴾[6]) خرجه بعضهم على أن اليمني خبر لمحذوف، لا صفة لعينه، وكأنه لما قيل: أعور عينه، قيل: أي عينه، فقيل: هي اليمنى، وبعضهم على أنه منصوب بإضمار أعني[7].

(الحادي عشر: أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز، ويحتمل أن يكون منه ﴿ وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَناً والشَّمْسَ ﴾[8]، ولا يجوز هو حسن الوجه والبدنْ، بجرْ الوجه، ونصب البدنْ خلافاً للفراء، أجازْ هو قويُّ الرجلِ واليدُ، برفع المعطوف[9]، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابينْ كقوله:

---

(1) ص: 50.
ينظر البسيط: 2/ 1095، 1096.
(2) شرح الرضي: 3/ 440.
(3) في (س) بزيادة: فلا يقال: زيد حسن الوجه المشرق النحرْ المشرق على أنه صفة للوجه.
(4) همع الهوامع: 3/ 68.
(5) حاشية الشمني: 2/ 162.
(6) صحيح مسلم، باب الفتن: باب ذكر الدجال: 4/ 363.
(7) حاشية الشمني: 2/ 162.
(8) الأنعام: 96.
(9) الهمع: 3/ 67، 68.

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ)[1]

بيت من معلقة امرئ القيس، طهاة جمع طاه،وهو الطباخ، والصفيف بفتح المهملة وكسر الفاء اللحم المصفوف على الجمارة لينضج (القدير المطبوخ في القدر) يعني أن الصيد كثير حتى طبخوا، أو شواءً، إنما جعله معجلا، لأنهم يستحبون تعجيل ما كان من الصيد، وفيه شاهد على أن أوْ بمعنى الواوْ (وهو عندهم عطف على صفيف، وخرج على أن الأصل أو طابخ قديرْ، ثم حذف المضاف، وأبقى جر المضاف إليه) قيل: لا حاجة بنا إلى التخريج على هذا الوجه الشاذ، بل تقول حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه[2](كقراءة بعضهم ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾[3] بالخفض[4]) والأنسب مما هو بصدده أن تقول كقوله:

أكُلُّ امرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرأ وَنَاراً توقد في الليل ناراً

(أو أنه عطف على صفيفْ، ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيفْ مجرور بالإضافة، كما قال:

وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا)

بعض بيت تقدم شرحه في بحث إذاً.

---

(1) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه: 116، شرح المعلقات للزوزني: 29، المقاصد النحوية: 4/ 146، شرح القصائد السبع الطوال: 97.

(2) حاشية الشمني: 2/ 162.

(3) الأنفال: 67.

(4) اللباب في علوم الكتاب: 9/ 69 ، المحتسب: 1/ 397 .

(ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه   اعلم أنهما اجتمعا في خمسة، وافترقا في سبعة:

فأوجه الاتفاق أنهما اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام.

وأما أوجه الافتراق فأحدها: أن الحال يكون جملة كـ'جاء زيد يضحك'، وظرفاً، نحو: 'رأيت الهلال بين السحاب'، وجاراً ومجرور نحو: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾[1] والتمييز لا يكون إلا اسماً) يعني اسماً غير ظرف ليكون قسيماً للجملة، والظرف[2].

(والثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها) اعترض بأن التمييز أيضاً قد يكون كذلك نحو: 'ما طاب زيد إلا نفساً'[3] (ولاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً)[4] ﴿ لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُم سُكَارَى ﴾[5]، وقال:

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيْشُ كَئِيباً   كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ)[6]

بيت من الخفيف لعدي بن الرعلاء وقبله:

لَيْسَ/ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ   إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الأَحْيَاءِ 332/ ب

---

(1) القصص: 79.

(2) في (س) بزيادة: إذ الظرف اسم.

(3) حاشية الشمني: 2/ 163.

(4) الإسراء: 37.

(5) النساء: 43.

(6) البيت لعدي بن الرعلاء في شرح شواهد المغني: 2/ 858، شرح أبيات المغني: 7/ 16.

فالكئيب سيء الحال المنكسر من الحزن، ورجل كاسف البال[1] سيء الحال، والرخاء بالخاء المعجمة سعة الحال، وقيل: بالجيم[2] (بخلاف التمييز.

الثالث: أن الحال مبينة للهيئات) وفيه إشكال، لأنه إن أريد بالهيئة الصورة، والحالة المحسوسة الشاهدة مثل 'تكلم زيد صادقاً'، وإن أريد الصفة خرج مثل 'جاء زيد والشمس طالعة' لكن فيه اختلاف يأتي في آخر الحال (والتمييز مبين للذوات.

الرابع: أن الحال يتعدد كقوله:

عَلَيَّ إِذَا مَا زُرتُ لَيْلَى بِخِفْيَةٍ ... زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلاَنَ حَافِيَا)[3]

بيت من الطويل، ويروى: إذا لقيت ليلى بخلوة، وعلى الأول فيه رد العجز على الصدر، رجلان ماشياً، وحافياً غير منتعل، وكلاهما حال من فاعل المصدر، أي: زيارة في بيت الله، أو من المجرور بـ'علي'، ويجوز أن يكون حافياً حالا من الضمير في 'رجلان' فتكون حالا من الضمير في 'رجلان' فتكون حالاً متداخلة، قال الشريف[4]: وقد صحف جماعة رجالان، برجلاى حتى قال قائلهم: 'رجلاى فاعل زيارة، وحافياً حال من ضمير المتكلم في رجلاى، لأنه في معنى زيارتي بيت الله حافياً، وأنت خبير بأن نسبة زيارة بيت الله إلى الرجلين ركيكة جداً،وبأن الحافي إذا لم يكن راجلاً لم يكن له مشقة عظيمة، وقد ذكر هذه المصحفة بحضرة جماعة من أدباء الشام فاتخذوه أضحوكة.

(بخلاف التمييز، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في:

---

(1) في (س) بزيادة: بالسين المهملة.

(2) حاشية الشمني: 2/ 163.

(3) البيت لمجنون ليلى في ديوانه: 235، شرح شواهد المغني: 2/ 859، شرح أبيات المغني: 7/ 18.

(4) في (س) بزيادة: في شرح المفتاح.

تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْئِلاً[1]

إنهما تمييزان، والصواب أن رحماناً [مفعول به] بإضمار أخص أو أمدح، ورحيماً حال منه، لا نعت له، لأن الحق قول الأعلم، وابن مالك: إن الرحمن ليس بصفة بل علم[2]) يعني بالغلبة التقديرية، فلا يرد ما قيل أن الرحمن لا يستعمل إلا له تعالى فلا تتحقق الغلبة[3] (وبهذا أيضاً يبطل كونه تمييزاً، وقول قوم إنه حال، وأما قول الزمخشري إذا قلت: الله رحمان أتصرفه أم لا[4]، وقول ابن الحاجب: إنه اختلف في صرفه، فخارج عن كلام العرب من وجهين ؛ لأنه لم يستعمل صفة ولا مجرداً من آل، وإنما حذفت في البيت للضرورة، ويَنْبَنِي على علميته أنه في البسملة، ونحوها بدل لا نعت[5]) قال أبو حيان: منع السهيلي كونه بدلا، فقال: هو صفة يراد بها الثناء، وإن كان يجري مجرى الإعلام[6] (وان الرحيم بعده نعت له، لا نعت لاسم الله سبحانه، إذ لا يتقدم البدل على النعت) لكن النعت يتقدم عليه، وعلى التأكيد، وجوز ابن كيسان تقديم التأكيد على النعت (وأن السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره لِمَ قدم الرحمن مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ، كقولهم: عالم نحرير، وجواد فياض غير متجه) لأنه مبني على أن الرحمن صفة (ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئه كثيراً غير تابع، نحو: ﴿ الرَّحْمَنُ

---

(1) عجز بيت من الطويل للشاطبي صدره:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلاً

إبراز المعاني من حرز الأماني: 9.

(2) ينظر راي الأعلم في البحر المحيط: 1/ 16.

(3) حاشية الشمني: 2/ 163.

(4) الكشاف: 1/ 15.

(5) شرح الرضي: 1/ 157.

(6) البحر المحيط: 1/ 16.

عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾[1] ﴿ قُلْ ادْعُوا اللهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾[2] ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾[3])[قال ثعلب: إنه عبراني أصله يخفى بالخاء المعجمة إذ لو كان عربياً ما أنكره العرب][4].

(والخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفاً، أو وصفاً يشبهه[5]، نحو: ﴿ خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[6]) فخشعا حال من فاعل يخرجون ورد على الجرمي حيث منع التقديم لتشبيهه الحال بالتمييز، وجوز أبو البقاء كونه مفعول يدعو[7](وقوله:

.... نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ)[8]

عجز بيت من الطويل ليزيد بن/ مفرغ الحميري[9]، هجا عباد بن 1/333
زياد[10]، وملأ البلاد من هجوه، فظفر به فسجنه، فكلموا فيه معاوية فوجه بريداً [يقال له صمام][11] فأخرجه، وقدمت بغلته فنفرت فقال:

عَـدَسْ مَـا لِعَبَّـادٍ عَلَيْـكِ إِمَـارَةٌ

---

(1) الرحمن: 1، 2.
(2) الاسراء: 110.
(3) الفرقان: 60.
(4) ساقط من (س).
(5) في (س) بزيادة: وأراد مثاله على ترتيب اللف فقال.
(6) القمر: 7.
(7) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 387.
(8) عجز بيت من الطويل ليزيد بن مفرغ الحميري في خزانة الأدب: 6/ 41، المقاصد النحوية: 1/ 442، شذور الذهب: 176
(9) في (س) بزيادة: البصري.
(10) في (س) بزيادة: بن أمية.
(11) ساقط من (س).

فعدس بفتحتين و، وسكون الأخير، صوت يجزر به البغل، أي: يا عدس، وإمارة بالكسر أمره وحكم مبتدأ، وخبره ما لعباد، وطليق أي: مطلق من الحبس (أي: وهذا طليق محمولا لك) هذا على قول البصريين، وعند الكوفيين إن ذا موصول، وتحملين صلة، والعائد محذوف أي: الذي تحملينه طليق، فإنهم يجيزون كون اسم الإشارة موصولا، سواء أكان بعد ما الاستفهامية، أو لا، بل كون الاسم الجامد المعرف بأل موصولا، قالوا في قوله:

لعمري لأنت البيت أكرم أهله وأقعد في أفنانه بالأصائل[1]

إن التقدير: لأنت الذي أكرم أهله، ذكره الرضي[2] (و لا يجوز ذلك في التميز على الصحيح، فأما استدلال ابن مالك على الجواز[3] بقوله:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيْشٍ إذا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا)[4]

بيت من الطويل لربيعة بن مقروم[5]، وبمثل متعلق برددت أي: بفرس مثل السيد بكسر السين أي: الذئب، ونهد بالجر صفة[6] أي: ضخم، ومقلص بكسر اللام المشددة صفة أخرى أي: طويل القوائم، [وكميش وزان حديد][7] جاد في عدوه مسرع، وماء أي: عرقاً تميز، والألف تحلبا للتشبيه أي: سالا (وقوله:

---

[1] البيت من الطويل، بلا نسبة في شرح الرضي: 3/ 15.

[2] شرح الرضي: 3/ 15.

[3] شرح التسهيل: 2/ 389.

[4] البيت لربيعة بن مقروم في شرح أبيات المغني: 7/ 21، المقاصد النحوية: 3/ 229، شرح شواهد المغني: 2/ 860، شرح التسهيل: 2/ 389.

[5] في (س) بزيادة: وقبله:

وَوَارِدَةٍ كَأَنَّهَا عُصَبُ القَطَا تُثِيرُ عَجَاجاً بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا

[6] في (س) بزيادة: العرس المقدر.

[7] في (س): وكميش كفعيل.

إذا المَـرْءُ عَيْنـاً قَـرَّ بِـالعَيْشِ مُثْرِيـاً وَلَـمْ يُغْـنَ بالإِحْـسَانِ كَـانَ مُـذَمَّمَا[1]

بيت من الطويل، قرت عين الرجل أي: سكنت أو برد دمعها، وهو كناية عن السرور[2]، ومثريا أي: غنياً، ولم يغن مجهول أي: لم يتهم (فسهو) فالأولى فلا يصلاحان للاستدلال، عطفاه أي: جانباه (لأن ْعطفاهْ والمرءْ مرفوعـان بمحـذوف يفسره المذكور، والناصب للتميز هو المحذوف) لأنه قـال في التـسهيل في أَذاْ وقَدْ تعني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش.[3]

(وأما قوله:

وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلاَ)[4]

عجز بيت من البسيط صدره:

ضَـيَّعْتُ حَزْمِـيَ فِـي إِبْعَـادِيَ الأَمَـــــلاَ ....

الحزم أخذ الأمور بالاتفاق، وما أرعويت ما رجعت من أرعوى فلان عن فعله القبيح، إذا رجع عنه رجوعاً حسناً، [ورأسي مبتدأ خبره][5] اشتعلا، من اشتعال النار أي: اضرامها (وقوله:

أَنَفْـساً تُطِيْـبُ بِنَيْـلِ الْمُنَـى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَاراً)[6]

---

(1) بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 7/ 25، شرح الأشموني: 2/ 352.

(2) في (س) بزيادة: وهو من قرير مثلثة القاف.

(3) شرح التسهيل: 2/ 210.

(4) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 861، شرح ابن عقيل: 1/ 362، المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 66، شرح أبيات المغني: 7/ 25.

(5) ساقط من (س).

(6) البيت لرجل من طيئ في شرح أبيات المغني: 7/ 26، المقاصد النحوية: 3/ 241، اوضح المسالك: 2/ 76، شرح التسهيل: 2/ 389، شرح التصريح: 1/ 628.

بيت من المتقارب المنى بالضم جمع منية، [وداعي المنون أي: الموت مبتدأ خبره ينادي،][1] وجهاراً صفة محذوف أي: نداء جهاراً أو الحال أي: مجاهراً (نضرورتان) يشعر بأنهما ليسا كالبيتين السابقتين، وليس كذلك بل مثلها لجواز ان يقدر، واشتعل شيباً رأسي اشتعل، واتطيب نفساً تطيب،وأما الثاني فظاهر، وإما الأول فلما قال في أول الباب الثاني أن المبرد، وابن العريف، وابن ملك جوزوا فعلية نحو: زيد قامْ على الإضمار والتفسير[2].

(السادس: أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة، نحو: هَذَا مَالُكَ ذَهَباً، ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً ﴾[3] ويقع التمييز مشتقاً، نحو: للهِ دَرُّهُ فَارِساً) هذا قول الأكثرين، وقال بعضهم: حال، أي: ما اعجبه في حال كونه فارساً، ورجح [ابن ملك، و][4] ابن الحاجب الأول بأن المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية، فإذا جعل حالا اختص، وتقيد بحال/ فروسيته[5]، 337 / أ
قال الرضي: أنا لا أرى بينهما فرقاً، لأن معنى التمييز ما أحسن فروسيته، فلا يمدحه في حال فروسيته إلا بها، وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا: ما أحسنه في حال فروسيته، وتصريحهم بمنْ في: لله دره من فارس دليل على أنه تمييز[6]، وقيل: بل هو دليل على أنه يحتمل حتى احتيج إلى ما يُعَيِّنُ المقصود به[7] (وقولك: كرم زيد ضيفاً إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز، و الأحسن عند قصد التمييز إدخال منْ عليه) دفعاً لتوهم الحالية، وأما إن كان الضيف غير زيد فتعين كونه تمييزاً، وامتنعت

---

(1) في (س): والمنون بالفتح المنية ؛ لأنها تقطع المدد، وتنقص العدد، قال: المنون مؤنثة وتكون واحدا وجمعاً.
(2) حاشية الشمني: 2/ 165.
(3) الشعراء: 149.
(4) ساقط من (س).
(5) الإيضاح على شرح المفصل: 1/ 355، شرح التسهيل: 2/ 382، 383.
(6) شرح الرضي: 2/ 69.
(7) انظر حاشية الدسوقي: 3/ 33.

حينئذ "من" لأنه تمييز منقول من الفاعل، والأصل: كُرم ضيف زيدٌ (واختلف في المنصوب بعد "حبذا" فقال الأخفش،والفارسي، والربعي: حال مطلقاً[1]، وأبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقاً، وقيل: الجامد تمييز والمشتق حال، وقيل: الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله:

يَا حَبَّذَا الْمَالُ مَبْذُولاً بِلاَ سَرَفٍ ....)[2]

صدر بيت من البسيط عجزه:

فَي أَوْجِهِ البِرِّ إِسْرَاراً وَإِعْلاَناً

(فحال، وإلا فتمييز، نحو: "حبذا راكباً زيدٌ) وفي البسيط لابن العلج: جوز نصبه بأعني فتكون مفعولا.

(السابع: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو: ﴿ وَلَّى مُدْبِراً ﴾[3] ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً ﴾[4]﴿ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[5] وغيرها، ولا يقع التمييز كذلك، فأما ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾[6] فـ﴿ شهرا﴾ مؤكد لما فهم من ﴿ إن عدة الشهور ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين) قيل: لا نسلم كلا منهما، أما الأول فواضح، وأما الثاني فلأنه قد فهم من الإخبار عن عدة الشهور باثني عشر، إن الاثني عشر شهور فيكون التمييز الواقع فيه بعد العدد الذي علم نوعه مؤكداً لا مبيناً، وأجيب عن الأول بمنع وضوحه بأن عدة الشهور يفهم منه الشهر من غير شك، فيكون شهراً مؤكداً لما فهم، وعن الثاني: بأن

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 144.

(2) بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 7/ 26، المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 144،

(3) النمل: 10.

(4) النمل: 19.

(5) البقرة: 60.

(6) التوبة: 36.

العامل في التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة إلى نفس المميز مبيناً، وإن كان بالنسبة إلى أنه أخبر به عن عدة الشهور مؤكداً[1] (وأما إجازة المبرد، ومن وافقه) منهم ابن السراج والفارسي (من نعم الرجل رجلا زيد[2]) واختار ابن مالك، واستدل عليه بالقياس والسماع، وأما القياس فهو أن التميز قد ورد مؤكداً لا لرفع إبهام كقول أبي طالب[3]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بَأَنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ   مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِيْنَا

(فمردود) لأن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل، فلا حاجة إلى التمييز، وهذا مذهب سيبويه[4] (وأما قوله:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا   فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا)[5]

بيت من الوافر لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز (فالصحيح أن زاداً معمول لتزود: إما مفعول مطلق إن أريد به التزود[6]، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالاً) خرجه أبو حيان على أن في نعم ضمير، وزادا تميز آخر عن المخصوص، وزاد أبيك بدل منه[7] (وأما قوله:

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 165.
(2) في (س) بزيادة: يعني كون رجلا فيه مؤكداً.
(3) الكافية الشافية: 1/ 496.
(4) حاشية الشمني: 2/ 165.
(5) البيت لجرير في ديوانه: 133، المقاصد النحوية: 4/ 30، الكافية الشافية: 1/ 496، شرح المفصل: 7/ 132، الخصائص: 1/ 126.
(6) في (س) بزيادة: وعن الفراء أن الزاد مصدر.
(7) حاشية الشمني: 2/ 165.

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هَنْـدُ لَـوْ بَـذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّـةِ نُطْقَـاً أَوْ بِإِيْمَـاءِ[1]

[بيت من البسيط][2] (ففتاة حال مؤكدة)[لاتمييز مخصوص بالمدح][3]، ونطقاً تمييز، وبإيماء عطف عليه، [قال العيني: وصوب السيوطي نصبه على نزع الخافض][4] أو على الحال، أو المصدر/ النوعي لبذلت[5]. 334 / أ

(أقسام الحال

تنقسم باعتبارات،) قيل: فيه إشارة إلى هذه التقسيمات ليست للحال بحسب الذات، ولهذا كانت متداخلة[6].

(الأول: انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: متنقل وهو الغالب، وملازمة، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

أحدها: الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو: "هذا مالك ذهباً، و"هذه جبتك خزاً بخلاف نحو: "بعته يداً بيدٍ فإنه بمعنى: متقابضين، وهو وصف متنقل) قال الرضي: من الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً الحال في نحو:"بوبته باباً باباً، جاؤني رجلاً رجلاً أي: مفصلاً هذا التفصيل المعين، وضابطه أن يأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئيه معطوفاً بالفاء أو بـ"ثم" نحو: "خلو رجلاً رجلاً، أو ثم رجلاً أي: مرتين هذا الترتيب المعين[7]، [قال ابن عقيل:][8] في نصب الثاني أقوال فعن

---

(1) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 862، شرح أبيات المغني: 7/ 29، خزانة الأدب: 9/ 398، المقاصد النحوية: 4/ 32.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): وهند المخصوص بالمدح.

(4) في (س): قيل: الصواب نصبه على نزع الخافض بقرينة المعطوف.

(5) المقاصد النحوية: 4/ 32.

(6) حاشية الشمني: 2/ 162.

(7) شرح الرضي: 2/ 32، 33، 34.

(8) في (س): ومثل ابن عقيل للترتيب بنحو: علمته الحساب بابا باباً، اي: منفصلا، وادخلوا أولا أولا، أي: واحداً بعد واحد.

فعن الفارسي هو معمول للأول لوقوع الأول حالا، وعنه أيضاً صفة للأول وهما مركبان، وقد جاء التركيب باعراب الاسمين، قال: تزوجتها راميَّةً هرمزية، وقال الزجاج: توكيد للأول، وقال ابن جني: صفة له، وقدره باباً ذا باب، والأقرب كونه منصوباً، نصب الأول وهما معاً حال لتأويلها بالمفرد كما أن الاسمين في هذا حلو حامضٌ خبر لتأولهما بمز"[1] (وإنما لم يؤول في الأول لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق، وليس كذلك) عدم التأويل مذهب سيبويه[2]، [قيل:][3] والتحقيق ان الحال يقتضي ملاحظة وقت كون صاحب كذا، والمشعر بالكون كذا ما له [مبدأ اشتقاق فزيد قائمٌ بدل على قيام زيد أي: كونه قائم بخلاف زيداً إنسانٌ فإنه لم يؤول إنسان بالكائن إنساناً لا يدل على كونه إنساناً][4] فظهور الحال مع الجمهور.

(الثانية: المؤكدة، نحو: ﴿ وَلَّى مُدْبِراً ﴾[5]، قالوا: ومنه ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾[6] لأن الحقّ لا يكون إلا مصدقاً، والصواب أنه يكون مصدقاً ومكذباً، وغيرهما، نعم إذا قيل: هو الحق صادقاً فهي مؤكدة) قيل: الظاهر أنهم أرادوا والحق المذكور في هذه الآية، فإن المراد بما معكم التوبةُ وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا مصدق ولا مكذب[7].

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 9.

(2) ينظر الكتاب: 1/ 375، 376.

(3) في (س): قال بعض المحققين.

(4) شرح عصام على الكافية: 131.

(5) النمل: 10.

(6) فاطر: 31.

(7) حاشية الشمني: 2/ 165.

(الثالثة: التي دل عاملها على تجدد صاحبها، نحو: ﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً ﴾[1] ونحو: خَلَق اللهُ الزَّرَافَةَ يديها أطول من رجليها الحال أطول، ويديها: بدل بعض) الزرافة كسحابة، وقد تُشَدُّ فاؤها، فارسِيَّتُهَا: أشْتُرْكَاوْ بَلَنْك؛ لأن فيها مشابهه من البعير، والبقر كما في القاموس[2].

(قال ابن مالك بدر الدين: ومنه ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً ﴾[3] وهذا سهو منه لأن الكتاب قديم[4]) قيل: السهو من المصنف فإن الإنزال يقتضي الانتقال، والقدم لا يقبله (وتقع الملازمة) بكسر الزاى (في غير ذلك بالسماع، ومنه ﴿ قَائِماً بِالْقِسْطِ ﴾[5] إذا أعرب حالا) من فاعل شهداء، واحترز به عن انتصابه على المدح أو النعت لاسم لا (وقول جماعة) منهم الزمخشري، وأبو البقاء (إنها مؤكدة وهم، لأن معناها غير مستفاد مما قبلها[6]) قيل: بل هو/ مستفاد منه، لأن ذا الحال المذكورة هو الإله الحق الواجب الوجود 334/ ب الجامع لصفات الكمال، والقيام بالقسط منها[7]، وأجيب بأن مراد المصنف من كون معنى الحال مستفاد منه أن يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع نحو: ﴿ وَلَّى مُدْبِراً ﴾ وما نحن فيه ليس كذلك[8].

(الثاني: انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها - إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب، وموطئة وهي الجامدة الموصوفة، نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِياً ﴾[9] فإنما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا، وتقول: جاءني زيد رجلاً محسناً.

---

(1) النساء: 28.

(2) القاموس المحيط: (ز. ر. ف): 3/ 167.

(3) الأنعام: 114.

(4) شرح ألفية ابن الناظم: 312.

(5) آل عمران: 18.

(6) الكشاف: 1/ 303، التبيان في إعراب القرآن: 1/ 204.

(7) حاشية الشمني: 2/ 166.

(8) حاشية الشمني: 2/ 166.

(9) مريم: 17.

الثالث: انقسامها ـ بحسب الزمان ـ إلى ثلاثة: مقارنة [1]، وهـو الغالـب، ونحو: ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾[2]، ومقدرة: وهي المستقبلة كـمررت برجـل معـه صقر صائداً به غداً، أي: مقدراً ذلك، ومنه ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[3] ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِيْنَ مُحَلِّقِيْنَ رُؤُوسَكُمْ وَ مُقَصِّرِيْنَ ﴾[4]) أي: مقدرين التحليق والتقصير، وأما آمنين فحال مقارنة، أي: لتدخلن في حال أمنكم المحقق[5] (ومحكية، وهي الماضية نحو: جاء زيد راكباً أمس) قيل: داع إلى ارتكـاب كون الحال فيه محكية مع إمكان جعلها مقارنة بأن تكـون راكبـاً أريـد منـه المضي المقارن لزمان عامله[6]، وأجيب بأن الحال المقارنة معناها مقارن للمتكلم، والمقدرة معناها مستقبل عنه، والحكية معناها ماض عنه، وعلى هـذا فـلا إشـكال في كـون أمنين حالا مقدرة، ولا في كون راكباً حالا محكية[7].

(الرابع: انقسامها ـ بحسب التبيين والتوكيـد ـ إلى قـسمين: مبينـة، وهـو الغالب، وتسمى مؤسسة أيضاً، ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بـدونها، وهـي ثلاثة: مؤكدة لعاملها نحو: ﴿ وَلَّى مُدْبِراً ﴾، ومؤكدة لـصاحبها نحـو: جـاء القـوم طراً، ونحو: ﴿ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾[8] ومؤكدة لـمضمون الجملـة، نحو: زيد أبوك عطوفاً) وعاملها في هذا النوع أحق[9]، أو نحوه مضمراً [بعد المبتـدأ

---

(1) في (س) بزيادة: وتسمى مستصحبة.

(2) هود: 72.

(3) الزمر: 73.

في (س) بزيادة: أي: مقدرين الخلود، وهو ظاهر، لأن الخلود غير مقارن للدخول.

(4) الفتح: 27.

(5) في (س) بزيادة: فلا حاجة إلى جعله حالا مقدرة.

(6) حاشية الشمني: 2/ 167.

(7) حاشية الشمني: 2/ 167.

(8) يونس: 99.

(9) في (س) ملحقة: أنا أعيدك فقيراً إلى عفوك.

والخبر، فلو كان المخبر عنه غير أناْ فتقديره: حقهْ، أو أعرفهْ، وإن كان أنا فالتقدير: احق، أو اعرف، أو أعرفني][1].

وقال الزجاج: عاملها الخبر لتاويلها بمسمي، وابن خروف المبتدأ لتضمنه تنبيه، قال ابن عقيل: هذا أبعد من قول الزجاج؛ لأن الذي ضمن معنى الحروف لا الأسماء[2] (وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومثل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة) الثلاثة الأولى (للمؤكدة لعاملها، وهو سهو[3]) لما عرفت من المثالين الآخرين من توكيد صاحب الحال[4] (ومما يشكل قولهم في نحو: ْجاء زيد والشمس طالعةْ، أن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى المفرد، ولا تبين هيئة الفاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلها: جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعني فهي كالحال والنعت السببين، كـْمررت بالدار قائماً سُكَّانُهَا، وبرجل قائم غِلْمَانُهْ، وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك: مبكراً، ونحوه، قال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري) وهو القاسم بن الحسن الخوارزمي الحنفي، ولد سنة خمس وخمسين وخمسمائة، ومن شعره:

يَـا زُمْـرَةَ الـشُّعَرَاءِ دَعْـوَةَ نَاصِـحِ ... لاَتَـأْمُلُوا عِنْـدَ الْكَـرِيْمِ سَمَاحَـا
إِنَّ الْكِـرَامَ بِأَسْـرِهِمْ قَـدْ أَغْلَقُـوا ... بَـابَ الـسَّمَاحِ وَضَيَّعُوا الْمِفْتَاحَـا[5] /335 أ

(إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾[6] في قراءة من رفع ْالبحرْ هو كقوله[7]:

---

(1) ساقط من (س).
(2) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 43.
(3) شرح التسهيل: 2/ 358.
(4) في (س) بزيادة: لأنه توكيد عاملها.
(5) البيتان من الكامل، ينظر ترجمة الخوارزمي في بغية الوعاة: 2/ 252 ، الأعلام: 5/ 175
(6) لقمان: 27.
(7) الكشاف: 3/ 529، التيسير في القراءات السبع: 136.

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ....)[1]

صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه:

بِمُنْجَـرِدٍ قَيْـدِ الأَوَابِـدِ هَيْكَـلِ

اغتدي أي: أبكر، والوُكُنات بضمتين أو بفتح الكـاف جمـع وكنـه مواقـع الطير، ومنجرد فرس قصير الشعر، وفي القاموس: يقال للفرس قيد الأوابد، لأنـه يلحق الوحش بسرعته[2]، والهيكـل الفـرس الطويـل الـضخم (وْجئـت والجـيش مصطفٌ، ونحوها من الأحوال التي حكمها حكـم الظـرف، فلـذلك عريـت مـن ضمير ذي الحال،) يعني أن هذا لا يحتاج إلى ضمير أصلاً لشبهها بالظرف كمـا في ْجئت وقت إصفاف الجيش للقتال[3]، وْوغدوت وقت استقرار الطير في و كناتهاْ، قيل: يعني أنه إذا رجع إلى معني الظرف يكون متضمناً للضمير أي: جئت كائنـاً في إصفاف الجيش، ورد بأنه يلزم كون ظرف الزمان حالا عن الجثة، وقـال صـاحب الكشف: والحق أن الواو يحصل بها الربط لدلالتها عن المقارنة (ويجوز أن يقدر و ْبحرهاْ أي: وبحر الأرض) يعني أن الـلام نائبـة منـاب الـضمير فيكـون ذو الحـال الأرض، لا ما في الأرض كما في الأول كما ظن من قال: يريـد أن عـود الـضمير إلى الأرض بمثابة عوده إلى ذي الحال[4] وهو ما في الأرض[5].

---

(1) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه: 110، شـرح المعلقـات الـسبع للزوزنـي: 23، شـرح القـصائد السبع الطوال: 82، شرح أبيات المغني: 7/ 29، خزانة الأدب: 4/ 250.

(2) القاموس المحيط: (ق. ي. د) 1/ 400.

(3) القائل الفاضل اليمني كما في هامش المخطوط.

(4) في (س) بزيادة: في الآية.

(5) حاشية الشمني: 2/ 167.

(إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم أنها إذا دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر نحو: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾[1]، ونحو: "صَبِيحَةَ أيِّ يومٍ سَفرُكَ"، و"غلام من جاءك"، وإلا[2] فإن وقعت على زمان نحو: ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾[3]، أو مكان ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[4] أو حدث نحو: ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[5] فهي منصوبة مفعولا فيه) [في الأولين][6] (ومفعولا مطلقاً)[7]، وإلا[8] فإن وقع بعدها اسم نكرة، نحو: "من أبٌ لك" فهي مبتدأ، أو اسم معرفة، نحو: "من زيدٌ" فهي خبر، أو مبتدأ على الخلاف السابق) في أول هذا الباب (ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط) إذ لا يقع بعدها إلا فعل (وإلا) أي: وإن لم يقع بعده اسم نكرة أو معرفة (فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأة نحو: "من قامَ" ونحو: "من يقم أقم معه"، والأصح أن الخبر فعل الشرط، لا فعل الجواب، وإن وقع بعدها فعل متعدٍّ فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به، نحو: ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنكِرُونَ ﴾[9]، ونحو ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾[10]، ونحو: ﴿ مَنْ يُضْلِلْ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ ﴾[11]، وإن كان واقعاً على ضميرها، نحو: "مَنْ رأيته"، أو متعلقها، نحو: "مَنْ رأيت أخاه" فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور.

---

(1) النبأ: 1.
(2) في (س) بزيادة: أي: وإن لم يدخل عليها جاراً أو مضاف.
(3) النحل: 21.
(4) التكوير: 26.
(5) الشعراء: 227.
(6) في (س): يعني في ظرف الزمان والمكان.
(7) في (س) بزيادة: يعني في الحدث.
(8) في (س) بزيادة: وإن لم تقع على ذلك.
(9) غافر: 81.
(10) الإسراء: 110.
(11) الأعراف: 186.

تنبيه: إذا وقع اسم الشرط مبتدأ، فهل خبره فعل الشرط وحده لأنه اسم تام، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: 'مَنْ يَقُمْ' لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: 'كل الناس يقومُ'، أو فعل الجواب لأن الفائدة به تمت، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح، ولأن نظيره وهو الخبر في قولك: 'الذي يأتيني فله درهم' إطلاق الفعل على الفعل مع الضمير المتصل شائع، ومنه قول ابن الحاجب[1]: أو كان الخبر فعلاً له نحو: 'زيد قامْ'، وإلا فخبر المبتدأ مجموع جملة الشرط والجزاء لا الفعل وحده[2] (أو مجموعهما، لأن قولك: 'مَن/ يقم أقم معهُ' بمنزلة قولك: 'كل من الناس إن يقم أقم معهُ' والصحيح الأول، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط، لا من حيث الخبرية.

(مسوغات الابتداء بالنكرة

لم يعول المتقدمون في ظابط ذلك إلا على حصول الفائدة) قال الرضي: قال ابن الدهان ـ وما أحسن ما قاله ـ: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت[3] (ورأى المتأخرون أنه ليس كل واحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فَتَتَبَّعُوهَا فمن مقل مخل) خبر مبتدأ محذوف على أن من للتبعيض مدخولها صفة لمقدر، أي: فهم بعض فريق مقل مخل، ويجوز أن يكون بمعنى 'في' أي: فانحصروا في فريق مقل مخل، وبمعنى 'إلى' أي: فانقسموا إلى فريق صفته كذا، وبمعنى 'عن' أي: فلم يخرجوا عن فريق موصوف بكذا، الكلام في قوله (ومن مكثر مورد ما لا يصلح، أو معدد لأمور متداخلة) فلا يحصل الامتياز المطلوب (والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور:

---

(1) في (س) بزيادة: في باب المبتدأ.

(2) في (س) بزيادة: ففي مثال 'مَنْ يقم فإني أكرمهُ' جملة الجزاء لها محلان، جزم باعتبار جواب لشرط جازم على القول، ورفع باعتبار أنها خبر للمبتدأ على الثاني في مثل: 'من يقم أكرمهُ' جملة أكرمه لا محل لها على القول الأول، ولها محل على الثاني. شرح الرضي: 1/ 256.

(3) شرح الرضي: 231 .

أحدها: أن تكون موصوفة لفظاً، أو تقديراً، أو معنى، فالأول نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُ﴾[1]) فإنه نكرة خصت بالصفة، لكن لا بد من تقدمه هنا من نكتة؛ لأن الشائع في مثله تقديم الخبر نحو:عندي ثوبٌ جديدٌ، وجعلها الزمخشري: تعظيم شأن لأجل مسمي[2] (﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[3]) هذا على ما هو المشهور عند الجمهور من المسوغ هنا كون النكرة موصوفة[4] وقال ابن الحاجب[5]: كونها في معنى العموم مثل قولهم: تمرة خير من جرادة والمراد كل عبد مؤمن (وكقولك: رجل صالح جاءني ومن ذلك قولهم: ضعيف عاذ بقَرْمَلَة) مثل يضرب لمن استعان بضعيف، بالقرملة واحده القرمل كجعفر وهو شجر ضعيف بلا شوك، [وفي القاموس][6] ومنه ذليل عاذ بقرملة، قال جرير:

كَانَ الفَرَزْدَقُ إِذْ يَعُودُ بِخَالِهِ   مِثْلُ الذَّلِيلِ يَعُودُ تَحْتَ القَرْمَلِ[7]

(إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة، أو خلفاً من موصوف، والصواب ما بينت، وليست كل صفة تُحَصِّل الفائدة، فلو قلت:رجل من الناس جاءني لم يجز، والثاني نحو قولهم:السمن منوان بدرهم، أي: منوان منه،

---

(1) الأنعام: 2.
(2) الكشاف: 2/ 79.
(3) البقرة: 221.
(4) في (س) بزيادة: في الإيضاح إنما المصحح له هنا.
(5) الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 184، 185.
(6) القاموس (ق. ر. م. ل) 4/ 42.
(7) البيت من الكامل لجرير في ديوانه: 368، حاشية الشمني: 2/ 168، حاشية الدسوقي: 3/ 44، الصحاح (ق. ر. م. ل) 2/ 1341.

وقولهم "شر أهر ذا ناب[1]) مثل يضرب في ظهور أمارات الشر، والمراد بذا ناب الكلب، أي: شر عظيم حمل الكلب على الهرير هذا هو رأي الجماعة، وذهب ابن الحاجب وغيره إلى أن المسوغ فيه كون المبتدأ في معنى الفاعل فإن المعنى، ما أهر ذا باب إلا الشر، أن يكون الخبر جملة فعليه في معنى نفي عموم من نسب إليه الفعل وإثباته لذلك[2].

(و:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ.... ....)[3]

بعض بيت من الكامل تمامه:

.... وَقَدْ أرَى وَأَبِيَّ مَا لِكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ

قدر أي: تقدير من الله، أحالك: أي: أنزلك، وذو المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية، ورأي فعل متكلم، والواو في أبي للقسم جمع أب مضاف إلى ياء المتكلم، وعند المبرد مفرد رد لامه عند الإضافة، وذو المجاز اسم لا، وبدار خبرها، ولك صفة دار[4] (إذ المعنى: شرٌ أيُّ شرّ، وقدرٌ لاَ يُغالبُ) أو ما أحلك ذا المجاز إلا قدر.

---

(1) مجمع الأمثال للميداني: 2/ 211.

(2) الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 185.

(3) البيت للمؤرج السلمي في شرح أبيات المغني: 7/ 30، خزانة الأدب: 4/ 467، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 3/ 45، شرح شواهد المغني: 2/ 862، شرح المفصل: 3/ 36.

(4) حاشية الشمني: 2/ 168.

(والثالث نحو: رُجيل جاءني، لأنه في معنى رجل/ صغير، وقولهم: ما 336/ أ
أحسن زيداً، لأنه في معنى شيء عظيم حسن زيداً، وليس في هذين النوعين صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني.

والثاني:) من الأمور العشرة[1] (أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: قائم الزيدان عند من أجازه) يعني الأخفش والكوفيين، وهذا مبني على أن الكلام في كلا قسمي المبتدأ والخبر المحكوم عليه، والمحكوم به بقرينة ما سيأتي في المسوغ السابع فسقط ما قيل: إنه ليس مما نحن فيه لأن الكلام في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه، والصواب أن يمثل بنحو: ضرب الزيدين أحسن[2] (أو نصباً، نحو: أمرٌ بمعروف صدقةٌ، وأفضل منك جاءني، إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف) هذا على قولهم يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة، أو خلفاً من موصوف لا على ما استصوبه من أن المبتدأ في الحقيقة الموصوف المحذوف كما في ضعيف عاذ بقرملة [حتى يقال:][3] أن اسم التفضيل الذي هو خلف عنه فكأنه نسي ما قدمه قريباً (أو جراً نحو: غلام امرأة جاءني، وخمس صلوات كتبهن الله وشرط هذه:) النكرة العاملة للجر (أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا، أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة، نحو: مثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود وأما ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة) وشرط مبين للواقع، ومخصص لمدلول الكلام لأن قولنا عمل المبتدأ للجر مسوغ للابتداء بالنكرة أعم بحسب المفهوم من كون المضاف إليه نكرة أو معرفة، أو المضاف مما لا يعرف إلا للإضافة، [وهذا شرط مغاير للمسألة التي هي كون عمل المبتدأ مسوغاً للابتداء بالنكرة][4]، فسقط ما قيل لا حاجة إلى هذا الشرط فإن المسألة مفروضة فيما إذا

---

(1) في (س) بزيادة: من مسوغات للابتداء بالنكرة.
(2) حاشية الشمني: 2/ 168.
(3) في (س): فاندفع ما قيل إن.
(4) حاشية الشمني: 2/ 168.

كان المبتدأ نكرة، وهل هذا الشرط إلا بمنزلة أن يقول في الابتداء بالنكرة العاملة خبراً، إن يكون نكرة، أو معرفة، ففيه جعل صورة المسألة شرطاً لها، وهذا عين ما انتقده على أبي حيان فيما يأتي حيث قال: ومن الغريب قول أبي حيان إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع، فجعل صورة المسألة شرطاً لها[1].

(والثالث: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به) قيل: إذا امتنع نحو: رجل قائمٌ فأي اثر لعطفه على ما يجوز الابتداء به، أو عطف ذلك عليه في تجويز ما كان ممتنعاً مع قيام المانع[2] وأجيب بأنه لما كان حرف العطف جاعلاً المعطوف والمعطوف عليه كشيء واحد كان المسوغ للابتداء في أحدها مسوغاً له في الأخر[3] (نحو: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[4] أي: أمثل من غيرهما) [وسيذكر][5] أنه مما يحتمل حذف المبتدأ أي: أمرنا (ونحو: ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى ﴾[6])جعله الزمخشري من باب الاختصاص بالصفة[7]، قال التفتازاني: أما في المبتدأ فظاهر، وأما في المعطوف فلما أشار إليه من أن المعنى عفو عن المسؤول، أو عن السائل، أو المغفرة من الله، أو من السائل، على أنه ليس من القواعد احتياج المعطوف على المبتدأ إلى التعريف، أو التخصيص[8]/ ، ورد بأن القاعدة أن المعطوف على المبتدأ مبتدأ، فثبت له حكمه، وجعل من قبيل: كوكب انقض الساعة[9](وكثير منهم أطلق

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 168.
(2) حاشية الشمني: 2/ 169.
(3) حاشية الشمني: 2/ 169.
(4) محمد صلى الله عليه وسلم: 21.
(5) في (س): وجعله المصنف في الباب الخامس.
(6) البقرة: 263.
(7) الكشاف: 1/ 277.
(8) حاشية السعد على تفسير الكشاف: 109 / أ.
(9) القائل عصام الدين في شرح الكافية: 65.

العطف، وأهمل الشرط) الظاهر أن الزمخشري ليس منهم بخلاف التفتازاني (منهم[1] ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده[2] من قوله: 336 / ب

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوى عِنْدَ قَاتِلَتِي   فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا)[3]

بيت من البسيط الاصطبار أبلغ من الصبر، وهو حبس النفس عن الجزع، وشكوى الإنسان غيره إخباره عنه بسوء فعله به، والباء متعلقة بمحذوف يفسره سمع أي: فهل سمع بأعجب من هذا أمرأ سمع (إذ يحتمل أن الواو هنا للحال، وسيأتي أن ذلك مسوغ، وإن سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام، أي: وشكوى عظيمة، على أنا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله، فإن الخبر هنا ظرف مختص، وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا) كأنه يشير إلى ما ذكرنا في المسوغ الأول من أن قوله تعالى ﴿ وأجل مسمى ﴾[4] قدم على الظرف تعظيماً لشأن الساعة، وقيل: هذا وقوله وقد أسلفنا سهو فإنه لم يقدم ذلك، ولا أسلفه في موضع من الكتاب، وإنما ذكره بعد في المسوغ الرابع[5].

(وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة، وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة، وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه، وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة، أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخر الظرف كما في قوله تعالى ﴿ وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ﴾[6]) مخالف لما قال الزمخشري من

---

[1] في (س) بزيادة: كما عرفت بخلاف التفتازاني.
[2] شرح التسهيل: 1/ 292.
[3] البيت بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 7/ 32، شرح شواهد المغني: 2/ 863، شرح التسهيل: 1/ 292.
[4] الأنعام: 2.
[5] حاشية الشمني: 2/ 159.
[6] الأنعام: 2.

ان تقديم المبتدأ هنا واجب تعظيماً لشأنه[1]. (فإن قلت: لعل الواو للعطف، ولا صفة مقدرة، فيكون العطف هو المسوغ، قلت: لا يسوغ ذلك، لأن المسوغ عطف النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة، فإن قيل: يحتمل أن الواو عطف اسماً وظرفاً على مِثْلَيْهِما، فيكون من عطف المفردات، قلنا: يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، إذ الاصطبارُ معمول للابتداء، والظرف معمول للاستقرار، فإن قيل: قَدِّرْ لكلٍّ من الظرفين استقراراً، واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين، قلنا: الاستقرار الأول خبر، وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه، واختاره ابن مالك[2]، فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

والرابع: أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً) يعني مجموع الجار والمجرور في بعض النسخ، والرابع أن يكون خبرها عند سيبويه ظرفاً أو مجروراً (قال ابن مالك: أو جملة[3]) وعلى هذا فقوله: أو جملة ليس بمعطوف على المذكور، لأنه لم يقل به سيبويه بل مقدراً، أي: قال ابن مالك: أن يكون خبرها ظرفاً، أو مجروراً، أو جملة، وقال أبو حيان: ولا أعلم احد أجرى هذه الجملة مجرى الظرف، أوالمجرور إلا هذا المصنف[4] (نحو:﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾[5]، و﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾[6]، و قَصَدَكَ غُلاَمُهُ رجل) نشر على ترتيب اللف (وشرط الخبر فيهن الاختصاص) [يعني به][7] أن يكون المجرور بالظرف، أو الحرف، والمسند إليه في الجملة صالحاً للإخبار عنه فيخرج نحو: عند رجل مال، وإليه يشير قوله (فلو قيل: في دارِ رَجُلٍ

---

(1) الكشاف: 2/ 79.

(2) في (س) بزيادة: ولو لم يختره لاستقام ما قيل.

(3) ينظر شرح التسهيل: 1/ 295.

(4) حاشية الشمني: 2/ 169.

(5) ق: 35.

(6) الرعد: 38.

(7) في (س): فالمراد بالاختصاص هنا.

رَجُلٌ' لم يجز، لأن الوقت لا يخلو/ من أن يكون فيه رجل ما في دار ما، فلا فائدة 1/337
في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديم) [عطف على الاختصاص][1] (فلا يجوز 'رجل في الدار' وأقول: إنما وجب التقديم هنا) أي: في كون خبر النكرة ظرفاً، أو مجروراً، أو جملة (لدفع توهم الصفة،واشتراطه هنا) أي: في مسوغ الابتداء بالنكرة (يوهم أن له مدخلا في التخصيص) أراد به هنا تسويغ الابتداء بالنكرة[2] (وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

الخامس: أن تكون عامة: إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها) إنما عد هذا المعنى في مسوغات الابتداء بالنكرة بناء على أن الاسم النكرة بسبب عمومه ماثل المعرفة من حيث أنه يصلح لمتعدد على البدل فساغ الابتداء، لا على أن وجه التنويع تخصيص النكرة، حتى أن العموم ضد الخصوص، فكيف يحصل بالنعيم تخصيص حتى ساغ الابتداء، على أن هذا إنما يرد على من قال النكرة لا يبتدأ بها، إلا إذا تخصصت بوجه ما، والمصنف لم يقل به أيضاً أن المراد بالتخصيص هنا حصول المسوغ لا ضد التعميم كما مر[3] (نحو: 'ما رجل في الدار) فالنكرة فيه عامة لا بذاتها، بل لوقوعها في سياق النفي (و'هل رجل في الدار) هذا على أنه لما استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية لفرد على فرد حصل، وقيل: على أن النكرة في سياق الإثبات [قد يكون للعموم نحو: 'تمرة خير من جرادة' وبهذا يندفع ما قيل: أن النكرة هنا في سياق الإثبات][4] وليس دخول الاستفهام الحقيقي عليها بالذات يوجب كونها عامة[5] (و﴿ أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ﴾[6] فالنكرة هنا عامة لوقوعها في سياق ما هو في معنى

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: يعني أن وجوب التقديم في هذه الثلاثة، إما هو لدفع توهم أنها صفة فاشتراط تقديمها في مسوغ الابتداء بالنكرة يوهم أن تقديمها له مدخل في التسويغ، وليس كذلك.

(3) حاشية الشمني: 2/ 169.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: وقد يقال لما استفهم عن الحكم عن واحد من الجنس من غير خصوصية لفرد على فرد حصل الشائع كما في نحو: 'رجل خير من امرأة'.

(6) النمل: 60، 61، 62، 63 .
حاشية الشمني: 2/ 169.

النفي، إذ الهمزة فيه للإنكار الإبطالي (وفي شرح منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـأمْ، نحو: أرجل في الدار أم امرأةٌ كما مثل به في الكافية[1]، وليس كما قال) إذ لو كان قال للزم امتناع نحو: أرجل في الدارْ لعدم لفظة أمْ الدالة على حصول الخبر عند التكلم، وعدم شيء آخر يختص به المبتدأ [كما قال الرضي][2].

(والسادس: أن يكون مراداً بها صاحب الحقيقة من حيث هي) قيل: الظاهر حذف كلمة صاحب[3] (نحو: رجل خير من امرأةٌ، وتمرة خير من جرادة) جعله ابن عقيل مثالاً لما قصد به العموم[4]، ونسبه إلى ابن عباس رضي الله عنه، والمشهور أنه من كلام عمر رضي الله أن رجلاً سأله عن جرادة قتلها وهو محرم، فقال عمر لكعب تعال تحكم فقال كعب: درهم، فقال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم تمرة خير من جرادة[5].

(والسابع: أن تكون في معنى الفعل) قيده ابن النحاس بقوله من غير اعتماد[6]، وتركه المصنف لقوله (وهذا شامل لنحو: عجبت لزيدٌ، وضبطوه بأن يراد به التعجب، ولنحو: ﴿ سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ ﴾[7] و﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾[8] وضبطوه بأن يراد بها الدعاء، ولنحو: قائم الزيدانْ عند من جوزها) وهو الأخفش والكوفيون، وعلى رأيهم ففيه مسوغان:

---

(1) شرح الرضي: 1/ 231. حاشية الشمني: 2/ 169.
(2) ساقط من (س).
شرح الرضي: 1/ 233.
(3) حاشية الشمني: 2/ 169.
(4) المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 218.
(5) الارتشاف: 2/ 1100.
(6) حاشية الشمني: 2/ 170.
(7) الصافات: 130.
(8) المطففين: 1.

أحدهما: هذا، والثاني: كون النكرة عاملة رفعاً كما مر[1] (وعلى هذا ففي نحو: ما قائم الزيدان مسوغان) بل مسوغات ثالثها النكرة عامة لوقوعها في سياق/ النفي (كما في قوله تعالى ﴿ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴾[2] مسوغان) الصفة، وكون الخبر ظرفاً مختصاً (وأما منع الجمهور لنحو: قائم الزيدان فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء، بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي أو الاستفهام، وهذا أظهر لوجهين:

أحدهما: أنه لا يكفي مطلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو: زيد قائم أبوه، كون قائم مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه.

والثاني: أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب) يعني اشتراط مجموع الأمرين، وإلا فإذا فقد الأول فلا يعمل أصلاً، وإذا فقد الثاني يعمل في المرفوع فقد صرح به الرضي[3] (لا لمطلق العمل، بدليلين:

أحدهما: أنه يصح زيد قائم أبوه أمس.

والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحة نحو: أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو: شجرة سجدت، وبقرة تكلمت، إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة) [وفيه أن][4] هذا يدخل في المسوغ السابع، لأن الناطق بهذا يتعجب من هذا الخارق العظيم (بخلاف نحو: رجل مات و نحوه) إذ لا فائدة فيه.

---

(1) في (س) بزيادة: وكونها في معنى الفعل.
حاشية الشمني: 2/ 170.

(2) ق: 4.

(3) شرح الرضي: 3/ 425.

(4) في (س): قيل هذا.

(والتاسع: أن تقع بعد إذاْ الفجائية، نحو: خرجت فإذا أسدٌ أو رجل بالباب إذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل) أي: نحو: الحال من ذلك؛ لأن نفي النفي إثبات.

(والعاشر: أن تقع في أول جملة حالية، كقوله:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ)[1]

بيت من الطويل، سرينا من السرى، وربما صحف بالمعجمة من الشراب، وأضاء أنار، وبدا ظهر، ومحياك وجهك، والشارق النجم وكل مضي[2] (وعلة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها) تقريره هنا أن العادة لا توجب أن يخلو السرى من ذلك فيقيد الإخبار بأنه وقع في هذه الحالة (ومن ذلك قوله:

الذِّئبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً ... وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي)[3]

بيت من البسيط يطرقها يجيئها ليلاً، والهاء للغنم، والمدية الشفرة وهي السكين العظيم، والمعنى أن الذئب يأتيها في الليل مرة واحدة فلا تراه كذلك إلا في حين ما، وأما أنا فأذبحها دائماً فهي تراني كل يوم حال كون المدية بيدي فأنا شر عليها من الذئب. (وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو 338 / أ
الحال ليس بلازم[4]، و نظير هذه الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل: تكسر إنْ إذا وقعت بعد واو الحال[5]، وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية، بدليل

---

(1) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 863، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 219، شرح ابن عقيل:، شرح أبيات المغني: 7/ 33، البحر المحيط: 3/ 88.
الشاهد فيه: قوله ونجمٌ مبتدأ مع انها نكرة في صدر جملة اسمية.
(2) في (س) بزيادة: نقله السيوطي.
(3) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 864، شرح أبيات المغني: 7/ 33.
(4) في (س) بزيادة: وهذا على رواية الرفع على الابتداء.
(5) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 469.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾[1]) هذا لى قول ابن الأنباري: أن الجملة محلها النصب، قال أبو البقاء: كسرت إنْ لأجل لام الأمر[2]، قيل: لو لم يكن اللام لكسرت أيضاً؛ لأن الجملة حالية إذ المعنى: إلا وهم يأكلون الطعام (ومن روى مدية بالنصب فمفعول لحال محذوفة، أي: حاملاً أو ممسكاً، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء) قيل: بل يحسن/ أن يكون بدل اشتمال[3]، ولا مانع منه إذ الظاهر يبدل من ضمير الحاضر عند الجمهور[4]، كأعجبني كلامك[5]، [والربط موجود تأمل.][6] (ومثل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[7] وقول الشاعر:

عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كَارِهاً   عَلَيْنَا وَتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُه)[8]

بيت من الطويل لعبد الله بن الدمينة، عرضنا جواب لما في قوله، وقبله:

ولما لحقنا بالحمول ودونها خميص   الحشائر ترهى القميص عوائقه[9]

أراد بالحمول الأثقال، وخميص الحشا قيم المرأة التي شبت بها، والعائق موضع بنجاد السيف[10]، وكارهاً حال، والتبريح التشديد والوجد الحزن،

---

(1) الفرقان: 20.
(2) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 212.
(3) في (س) بزيادة: والرابط موجود.
حاشية الشمني: 2/ 170.
(4) في (س) بزيادة: إذا كان بدل بعض كأعجبني وجهك، أو بدل اشتمال.
(5) في (س) بزيادة: أو بدل كان مقيداً للإحاطة نحو: ﴿ تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا ﴾ فتأمل.
(6) ساقط من (س).
(7) آل عمران: 154.
شواهد التوضيح والتصحيح: 45.
(8) البيت لابن الدمينة في شرح شواهد المغني: 2/ 865، شرح أبيات المغني: 7/ 35.
(9) في (س) بزيادة: وبعده:
(10) في (س) بزيادة: وقذى العينين

وخانقه يريد أنه امتلاء صدره من الحزن، فارتقى إلى ما فوقه حتى خنقه وهذا المسلم كارهاً، يحتمل أن يكون محباً شغله ما به من الوجد عن الالتفات إلى غير محبوبته، فكره رد السلام إما بخلا، وإما خشية أن يفطن لكونه محبوباً للمسلم (ولا دليل فيهما؛ لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت، ومقدرة في الآية، أي: وطائفة من غيركم، بدليل ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ﴾[1]) قيل: لا وجه له ؛ لأن ابن مالك لم يدع أنهما متعينان، لذلك ولم يذكرهما على وجه الاستدلال بهما، بل على وجه التمثيل كما اعترف به[2]، وقيل: بل له وجه لأن الظاهر من ذكر مثال من كلام العرب من يستدل بكلامه أنه للاستدلال لا لمجرد التمثيل[3](ومما ذكروا من المسوغات) منها وقوع النكرة بعد لولا كقوله:

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة ... لما استقلت مطايهن للظعن[4]

[ذكره ابن مالك][5]، كان المصنف تركه لدخوله في المسوغ الأول أي: لولا اصطبار عظيم (أن تكون نكرة محصورة نحو: إنما في الدار رجلٌ، أو للتفصيل، نحو: الناس رجلان رجل أكرمته، ورجل أهنته، وقوله:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَثوبٌ لَبِسْتُ وَثوبٌ أَجُرُّ)[6]

بيت من المتقارب، لامرئ القيس، (قولهم: شَهْرٌ ثرَى وشهر ترى وشهر مرعى) قيل: هذا بخط المصنف ثرى ومرعى منونين، لكن قال ابن بري في رده

---

(1) آل عمران: 154.
(2) حاشية الشمني: 2/ 170.
(3) حاشية الشمني: 2/ 170.
(4) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التوضيح والتصحيح: 46، شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 294، الارتشاف: 2/ 39.
(5) في (س): وعد ابن مالك منها.
(6) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 59، الكتاب: 1/ 86، المقاصد النحوية: 1/ 545، شرح شواهد المغني: 2/ 865، شرح أبيات المغني: 7/ 35.

على مناقشات ابن الخشاب على مقامات الحريري: أن السجع في النثر ضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة و النقصان، والإبدال وغير ذلك، وحذفوا التنوين منه، كما حذفوه في الشعر، فقالوا: شهر ثرى وشهر تري وشهر مرعى، فحذفوا التنوين من ثرى وترى إتباعاً لقولهم: ترى لكونه فعلاً[1] (أو بعد فاء الجزاء، نحو: أن مضى عير فعير في الرباط) العير بالفتح الحمار [والخيل][2]، والسيد والملك، بالكسر القافلة والإبل التي تحمل الميرة [كما في القاموس][3] (وفيهن نظر، أما الأولي فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء أنما) قيل: هذا قدح في المثال الخاص، ولا يلزم من تطرق القدح لا تلك القاعدة المقررة، الا ترى أنها صادقة على مثل قولنا إنما قائم رجلٌ، ولا يتأتى فيه الاحتمال الذي أبداه المصنف[4].

(وأما الثانية فلاحتمال رجلٌ الأول للبدلية[5][والثاني عطف عليه][6])

هذا من باب إطلاق الكل على الجزء، فيندفع إشكال باب البدل، إنما هو مجموع المتعاطفين لأنه بدل كل، لا بدل بعض لافتقاره إلى الضمير، ولم نر بدل تفصيل ملفوظا معه بالضمير، لا محتاجا إلى تقديره[7]/ (كقوله: 338 / ب

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ)[8]

بيت من الطويل لكثير عزة، واختلف في معناه، [فقيل:][9] تمنى أن تشل أحد رجليه وهو عندها حتى لا يرحل عنها، [و قيل][10]: لما خانت عزة العهد

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 170، 171.
(2) ساقط من (س).
(3) ساقط من (س).
(4) حاشية الشمني: 2/ 171.
(5) في (س) بزيادة: من رجلان فيكون للناس لا مبتدأ.
(6) ساقط من جميع النسخ.
(7) حاشية الشمني: 2/ 171.
(8) سبق تخريجه: 187.
(9) في (س): فقال الأعلم.
(10) في (س): وقال بن سيده.

العهد فزلت عنه، وثبت هو عليه صار كذي رجلين رجل صحيحة وهو ثباته عليها، وأخرى مريضة، وهو زللها عنه، و[قيل:][1]: إنه بين خوف ورجاء،

[قيل:][2] تمنى أن يضع قلوصه فيبقى [في حبها][3] فيكون ببقائه كذي رجل صحيحة، ويكون بفقد قلوصه كذي رجل عليلة [قال العيني وهو المعول عليه][4] (ويسمى بدل التفصيل، ولاحتمال شهرُ الأول الخبرية) وشهر الثاني، والثالث معطوفان عليه، والخبر هو المجموع كما في قولك: بنو زيد فقيه وكاتب وشاعرٌ وإلاّ لزم الإخبار عن الجمع بمفرد لفظاً ومعنى، لكنه أطلق الكل على الجزء مجازاً (والتقدير: أشهر الأرض المطورة شهر ذو ثرى، أي: ذو تراب ندٍ، وشهر ترى فه الزرع، وشهر ذو مرعى، ولاحتمال نُسيتُ و أجرُ للوصفية والخبر محذوف، أي: فمنها ثوب نسيته، و منها ثوب أجره، ويحتمل أنهما خبران وثَمَّ صفتان مقدرتان، أي: فثوب لي نسيته وثوب أجره، وإنما نسي ثوبه لشغل قلبه كما قال:

لَعُوبٍ تُنَسِّيني إذا قُمْتُ سِرْبَالِي)[5]

عجز بيت من الطويل، لعوب أي: جارية، والسربال بالكسر القميص (وإنما جر الآخر ليعفي الأثر عن القَافَةِ، ولهذا زحف على ركبتيه، وأما الثالثة فلأن المعنى فعير آخر، ثم حذفت الصفة، ورأيت في كلام محمد بن حبيب، - وحبيب ممنوع من الصرف لأنه اسم أمه -) نقل عن أبي طاهر القاضي أن محمد

---

(1) في (س): وقال عبد الدائم.

(2) في (س): وقال بعضهم.

(3) في (س): في حب عزة.

(4) ساقط من (س).
المقاصد النحوية: 2/ 204.

(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 123، شرح شواهد المغني: 7/ 40، خزانة الأدب: 1/ 66،

بن حبيب ينسب إلى أمه، وإنه ابن ملاعنة، وكان بغدادياً، توفي بسامراء سنة خمس وأربعين ومأتين، وفي تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: يقال: إن حبيب اسم لأمه، وقيل بل اسم لأبيه [1].

(قال يونس: قال رؤبة: المطر شهر ثرى إلخ، وهذا دليل على أنه خبر، ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ لتصحيح الإخبار عنه بالزمان[2].

(أقسام العطف

وهي ثلاثة:

أحدها: العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ بالخفض، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف) قيل: هذا يقتضي أن لا يعطف مولود على والده في ﴿ لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ ﴾[3] إذ العامل هو لا تضار بالتاء[4]، ولا يمكن عمله في ظاهر مذكر[5] (فلا يجوز في نحو: ما جاءني من امرأة ولا زيدٌ إلا الرفع عطفاً على الموضع؛ لأن مِنْ الزائدة لا تعمل في المعارف، وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعاً، نحو: ما زيد قائم لكن - أو بل - قاعدٌ، لأن في العطف على اللفظ إعمال ما في الموجب، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ) وعلى هذا فكل من لكنْ بلْ حرف ابتداء لا عاطفه، وحينئذ يتجه الاعتراض على علماء البيان حيث جعلوا العطف بهما من طرق القصر مع إنه لا عطف هناك على اللفظ ولا على المحل.

(والثاني: العطف على المحل، نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعداً / بالنصب، 339/أ
وله عند المحققين ثلاثة شروط:

---

[1] في (س) بزيادة: فإن كلام المصنف مبني على قول الأكثر. حاشية الشمني: 2/ 171.
بغية الوعاة: 1/ 73، الفهرست: 171، الأعلام: 6/ 78

[2] شرح التسهيل: 1/ 293.

[3] البقرة: 233.

[4] في (س) بزيادة: الفوقية.

[5] حاشية الدسوقي: 3/ 56.

احدها: إمكان ظهوره في الفصيح) ذلك المحل في الفصيح، قيل: ينتقض بنحو: رب امرأة صالحة لقيت ورجلاً صالحاً فإن هذا يجوز كثيراً مع أنه عطف على محل لا لا يمكن ظهوره في الفصيح، إذ لا يقال: امرأة صالحة لقيتُ بالنصب، وعلى أن الأصل: رب امرأة تم حذف الجار، [ومنع عدم القول بذلك][1]، إذا قامت قرينة تدل على الحذف[2] (الا ترى أنه يجوز في ليس زيد بقائم، وما جاءني من امرأة، أن تسقط الباء فتنصب، ومن فترفع فعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمراً، خلافاً لابن جني، لأنه لا يجوز مررت زيداً)[3] قيل: زعم الرضي أن قوله تعالى ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[4] في قراءة النصب معطوف على محل المجرور بالباء، ولا يرد عليه ما ورد على ابن جني في ذلك المثال لجواز مسحت الرأس في الفصيح، لكنه نزع نزعة رافضية[5] (وأما قوله:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ....)

تقدم شرحه في الباء (فضرورة، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً كما مثلنا، بدليل قوله:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِداً وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ)[6]

---

(1) في (س): قيل: لا نسلم.
(2) حاشية الشمني: 2/ 171.
(3) ينظر سر صناعة الإعراب: 1/ 140، 141.
(4) المائدة: 6.
(5) شرح الرضي: 1/ 63.
قرأ بالنصب نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم، وباقي السبعة قرأوا بالكسر.
الوافي في شرح الشاطبية: 251.
(6) البيت للبيد في ديوانه: 111، خزانة الأدب: 2/ 252، الكتاب: 1/ 68، المقاصد النحوية: 1/ 8، شرح شواهد المغني: 1/ 151، سر صناعة الإعراب: 1/ 141.
الشاهد فيه: عطف دونَ الثانية على موضع من دونَ الأولى.

بيت من الطويل للبيد بن ربيعة[1]، فلتزعك من وزعه إذا كفه، والعواذل هنا حوادث الدهر [وزجره، وإسناد العذل إليهما مجاز][2] بالنصب عطف على محل ْمن دونْ يريد أنك إذا لم تنتسب إلى عدنان، أو معد فلتكفينك زواجر الدهر عن الفخر بالنسب فإن الافتخار بذلك إلا من هذه الجهة (وأجاز الفارسي في قوله تعالى ﴿ وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[3] أن يكون ﴿ يوم القيامة ﴾ عطفاً على محل ﴿ هذه ﴾، لأن محله النصب) بناء على أن عطف الزمان على المكان غير جائز، [وأن المراد الزمخشري في قوله تعالى ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾[4] معناه، وموطن يوم حنين، أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين، ويجوز أن يراد بالموطن الوقت، كمقتل[5]، وقال ابن المنير: لا مانع من عطف الزمان على المكان كـْعطفْ أحد المفعولين على الأخر[6].

(الثاني: أن الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز ْهذا ضارب زيداً واخيهْ لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله:

.... مُنْضِجِ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

وقد مر جوابه[7].

والثالث: وجود المحرز) [اسم فاعل من أحرز][8] (أي الطالب لذلك المحل، وابتُني على هذا امتناع مسائل:

---

(1) في (س) بزيادة: وقبله:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الأَوَائِلُ

(2) ساقط من (س).

(3) هود: 60.

(4) التوبة: 25.

(5) الكشاف: 2/ 288.

(6) قال ابن المنير: لا مانع ـ والله أعلم ـ من عطف الظرفين المكاني والزماني أحدهما على الأخر. الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: 2/ 181.

(7) في (س) بزيادة: وشرحه في آخر ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبة.

(8) ساقط من (س).

إحداها: إن زيداً وعمرو قائمانْ وذلك لأن الطالب لرفع زيدْ هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول إنْ.

والثانية: إن زيد قائم وعمروْ إذا قدرت عمراً معطوفاً على المحل، لا مبتدا، وأجاز هذا بعض البصريين، لأنهم لم يشترطوا المحرز، وإنما منعوا الأولى[1] لمانع آخر، وهو توارد عاملين إنْ والابتداء على معمول واحد وهو الخبر) هذا على قول الأخفش وابن السراج والرماني: إن الأفعال عامل في المبتدأ أو الخبر، [وضعفه ابن عقيل][2] بأن الأفعال أقوى العوامل، وليس منها/ ما يعمل رفعين[3] (و أجازهما) أي المسألتين (الكوفيون؛ لأنهم لا يشترطون المحرز، ولأن انّ لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل: دخولها) مذهبهم أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، ورد بأن المبتدأ قد يرفع غير الخبر، والخبر قد يرفع غير المبتدأ نحو: القائم أبوه، ضاحك أخوهْ فلو ترافعا لعمل الاسمان رفعين دون إتباع (ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم[4]) بأن يكون الاسم مبنياً نحو: إن هذا وزيد ذاهبانْ، أو معرباً تقديراً نحو: إن موسى وزيد قائمانْ (لئلا يتنافر اللفظ، ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجتهما) أي: حجة الكسائي والفراء على صحة الرفع قبل مجيء الخبر[5] (قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ ﴾[6] الآية) فالصبون عطف على المحل قبل

---

(1) في (س) بزيادة: وهو أن زيد وعمرو قائمانْ

(2) في (س): وضعف.

(3) قال ابن عقيل: خلافاً لمن رفعهما به، أي: رفع المبتدأ والخبر بالابتداء، وهو مذهب الأخفش، وابن السراج والرماني، وهو ضعيف.

المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 205.

(4) حاشية الدسوقي: 3/ 59.

(5) حاشية الدسوقي: 3/ 59.

(6) المائدة: 69.

فالصبون عطف على المحل قبل مجيء خبر إن، وهو ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللهِ ﴾[1] (،
وقولهم: إنك وزيد ذاهبانْ، واجيب عن الآية بأمرين:
أحدهما: أن خبر إنْ محذوف أي: ماجورون أو آمنون، أو فرحون، والصابئون مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له قوله:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا   وَإِنْ لَمْ تُبُوحَا بِالْهَوى دَنِفَانِ)[2]

بيت من الطويل، يعني [يا خليلي][3]، [وطب مبتدأ خبره موجود ومقدر][4]، وباح بسره أظهره[5]، والدنف بفتح المهملة، وكسر النون، الذي لازمه المرض، وهو صفة تثني وتجمع، فإن فتحت النون فهو المرض الملازم [نفسه لا يثنى ولا يجمع][6]، وخبر إنيْ محذوف، أي: دنف، وخبر إنتما دنفان (ويضعفه أنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما الكثير العكس.
والثاني: أن الخبر المذكور لـإنْ، وخبر ﴿ الصابون ﴾ محذوف أي: كذلك) قاله سيبويه، وأنشد شاهداً له:

وَ إِلاَّ فَاعْلَمُوا إِنَّا وَأَنْتُمْ   بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[7]

---

(1) المزمل : 20 .
(2) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 866، المقاصد النحوية: 2/ 274، شرح أبيات المغني: 7/ 42، شرح التصريح: 1/ 323.
(3) في (س): منادى محذوف حرف النداء.
(4) في (س): الطب مثلث الطاء مبتدأ حذف خبره، اي: موجود، وقيل: الأولى ان يقدر هل عندكم طب؟ والمراد هنا المعرفة بعلاج الداء.
(5) في (س) بزيادة: وإن وصلتها والجملة عطف على مقدر اي: بحتما بالهوى أو لم تبوحا.
(6) ساقط من (س).
(7) قال سيبويه: وأما قوله عز وجل: ﴿ والصابئون ﴾ فعلى التقديم والتاخير، وكأنه ابتدأ على قوله والصابئون بعدما مضى الخبر. الكتاب: 2/ 47.
البيت من الوافر لبشر بن أبي خازم في الكتاب: 2/ 156، شرح المفصل: 8/ 69، المقاصد النحوية: 1/ 271، وبلا نسبة في الكشاف: 2/ 47، 48.

وبه جزم الزمخشري، وفائدة تقديم الصابئين الإيذان بأنهم وإن صبوا على الأديان كلها لكنهم لو آمنوا لصح إيمانهم فضلا[1] (ويشهد له قوله:

فَمَنْ يَكُ أمسَى بالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإنّي وَقَيّارٌ بِهَ لَغَرِيبُ) [2]

بيت من الطويل لضبائي البرجمي[3]، رحله أي منزله، [اسم أمسى أو اسمها ضمير من] [4]، والجملة بعدها خبرها، وأمسى تامة، وأمسى تامة، والجملة حال، وقيار كـ شداد جمل الشاعر أو فرسه، كما في القاموس[5]، أو غلامه كما قال الشريف، ولفظ البيت خبر معناه تحسر من غربته، أو تحسر من كربته، وخبر قيار محذوف، لا غريب (إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يُقدم، نحو: لَقائم زيد[6]، ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوفة عليها) هذا إذا قدر خبر قيار مقدما على خبر إنْ، وإما إذا قدر مؤخراً عنه فاللازم تقديم بعض على بعض، وقد يُدفع بأن المقدم في نية التأخير، وإنما قدم للتسوية بينهما للتحسر على الاغتراب كأنه أثر في غير ذي العقول إذ لو قالوا: إني لغريب وقيار لتوهم أن له مزية على قيار في التأثر بالغربة، وأجيب (عن المثال بأمرين

---

(1) في (س) بزيادة: نقلا غيرهم وجعل الرضي 'واو 'الصّابُون' اعتراضية لا للعطف.
الكشاف: 2/ 47.

(2) البيت لضبائي البرجمي في الكتاب: 1/ 75، خزانة الأدب: 9/ 326، شرح أبيات المغني: 7/ 43، حاشية الدسوقي: 3/ 61، شرح المفصل: 8/ 86.
ضبائي بن حارث بن أرطاة التميمي البرجمي، عُرف في الجاهلية، أدرك الإسلام، عاش في المدينة أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه، ت (30)هـ. طبقات الشعراء: 95، الشعر والشعراء: 244، الإصابة: 2/ 289، الأعلام: 3/ 212.

(3) في (س) بزيادة: وقبله:

دعاك الهوى والشوق لما ترنمت هتوف الضحى بين الغصون طروب
تجاوبها ورق الحمام لصوتها فكل لكل مسعد ومجيب

هتوف الضحى، اي: حمامة تكثر التصويت في وقت الضحى، والطروب كثير الطرب، والورق جمع ورقاء وهي الحمامة التي في لونها بياض إلى سواد، والإسعاد الإعانة

(4) في (س): فاسند أمسى إليه مجازا.

(5) القاموس: (ق. ي. ر) 2/ 138.

(6) في (س) بزيادة: وقيار بها غريب بها لغريب.

أحدها: أنه عطف على توهم عدم/ ذكر أنْ، والثاني: أنه تابع لمبتدأ 1/340
محذوف، أي: إنك أنت وزيد ذاهبان، وعليهما خُرِّج قولهم: إنهم أجمعون ذاهبونْ.

المسألة الثالثة: هذا ضارب زيد وعمراً بالنصب.

المسألة الرابعة: أعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفعْ، أو عمراً بالنصب، منعهما) أي: الثالثة والرابعة (الحذاق) لعدم المحرز فيهما، ولو كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بـــألْ، أو منوناً، أو مضافا) يعني أنك لو أعملت المصدر في التابع رفعاً، أو نصباً لزم إعماله مع فقد هذه الثلاثة، فلا يشاكل ذلك، بمثل: أعجبني ضرب زيد عمراْ، قال الرضي: وتحمل التوابع على محل المجرور خلافا للجرمي في الصفة، قال: لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، والعامل فيهما واحد بخلاف البدل ؛ لأنه من جملة أخرى، إذ العامل فيه غير العامل في الأول عنده، وكذا في عطف النسق، قال الأندلسي: الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل، وبالصفة وبالمصدر، وإن جاء ما يوهم ذلك أضمر له ناصبا ، أو رافعا، وإما فعلا أو منوناً من حيث ذلك المضاف[1] (وأجازهما قوم) يعني الكوفيين، وجماعة من البصريين، واختاره ابن مالك[2] (تمسكا بظاهر قوله تعالى: (وَجَاعَلَ الْلَيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً)[3] وقول الشاعر:

فَلاَ تُخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُؤْدُدا)[4]

عجز بيت من الطويل صدره:

هَوَيْتُ ثَنَاءً مُسْتَطَاباً مُجَدَّدَا

---

(1) شرح الرضي: 3/ 411، 412.
(2) حاشية الشمني: 2/ 172.
(3) الأنعام: 96.
(4) بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 7/ 46، حاشية الدسوقي: 3/ 62.

فالمجد الكرم، والسؤدد السيادة، والتمهيد التسوية والإصلاح، وهو مصدر مضاف إلى المفعول إلى من تمهيدك مجداً، أو سؤددا (واجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور، أي: وجعل الشمس، ومهدت سؤددا، أو يكون سؤددا مفعولا معه، ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرد من "أل" لا يعمل النصب، ويوضح لك مُضيه قوله تعالى (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالْنهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ)[1] الآية، وجوز الزمخشري كون (الشمس) معطوفا على محل (الليل)، وزعم مع أن الجعل مراد منه فعل مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في (مَلِكِ يَومِ الدِّينِ)[2] على أنه إذا حمل على الزمان المستمر كان بمنزلته إذا حمل على الماضي في أن إضافته محضة) فيكون بين كلاميه تدافع، ودفعه التفتازاني بأن الاستمرار يحتوي على الأزمنة الماضية والآتية والحال، فتارة يعتبر جانب الماضي، فيجعل الإضافة حقيقية، وتارة جانب الأتي والحال فتجعل لفظية، والتعويل على القرائن، وقال في آية الأنعام: إن الاستمرار لمّا تناول الأزمنة الثلاثة فالنظر إلى حال الماضي يجعل الإضافة حقيقية كما في (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) وإلى الآخرين غير حقيقة كما في (جَاعَلَ اليل سكنا) يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية إلى البدلية، 340/ب ويجعل سكنا منصوباً بأفعل محذوف[3] (وأما قوله:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانا مَخَافَةَ الإِفْلاسَ وَاللَّيَانَا[4])

---

(1) القصص: 73.

(2) الفاتحة: 3.

(3) في (س) بزيادة: قال السيد الشريف يمكن أن يقال: الاستمرار في مالك يوم االدين ثبوتي، وفي جاعل الليل تجددي بتعاقب أفراده، وكان الثاني عاملا، وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول. حاشية السيد الشريف على الكشاف: 1/ 59.

(4) البيت لرؤبة في المقاصد النحوية: 3/ 520، شرح شواهد المغني: 2/ 869، شرح أبيات المغني: 7/ 46، خزانة الأدب: 5/ 102. والشاهد فيه: نصب الليانا بإضمار فعل، ولم يعطفه على الإفلاس.

بيت من الرجز، أو بيتان من مشطور السريع لزياد العنبري، وقيل: / لرؤبة، داينت من المداينة، وحسان اسم رجل، ومخافة مصدر مضاف إلى المفعول، والليان بفتح اللام وكسرها لواه بدينه إذا مطله (فيجوز أن يكون ʼالليانʼ مفعولا معه، وأن يكون معطوفاً على ʼمخافةʼ على حذف مضاف، أي: ومخافة الليان، ولو لم يقدر المضاف لم يصح، لأن ʼاللبانʼ فعل لغير المتكلم، إذ المراد أنه داين حسان خشية من إفلاس غيره ومطله، ولابد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل) هذا في حالة عدم اللام، أو معها فلا يشترط هذا الشرط إجماعاً[1]، وعلى ان بعض النحاة لا يشترط ذلك مطلقاً، وهو مختار ابن خروف[2] (ومن الغريب قول ابن حيان: إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع، فيجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثم إنه أسقط الشرط الأول الذي ذكرناه، ولابد منه[3].

الثالث:) من أقسام العطف (العطف على التوهم[4]، نحو: ʼليس زيد قائما ولا قاعدʼ بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم) [وجعل منه قوله][5].

وَكَأنمَا يَبْغُون فِي تلك الذرى   أن باشروا العيوق والدارين[6]

أي: مباشرة العيوق والدارين (وشرط حُسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير:

(1) في (س) بزيادة: جئتك لإلزمك الزائر.

(2) في (س) بزيادة: ونصره الرضي بقول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه فاعطاه الله النظرة استحقاقا لسخطه، واستماما للبلية، والمستحق للسخط إبليس، والمعطي للنظرة هو الله تعالى، ولا يجوز أن يكون استحقاقا حالا من المفعول؛ لأن استماما إذا يكون حالا من الفاعل، ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول. شرح الرضي: 1 / 511.

(3) البحر المحيط: 4 / 187.

(4) في (س) بزيادة: يقال له في القرآن الكريم: العطف على المعنى.

(5) في (س) وحمل بعضهم على قول الشاعر.

(6) البيت من الكامل، ولم أعثر على تخريجه في المصادر التي اطلعت عليها.

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا)

تقدم شرحه في فصل (إذا) [قيل][1]: في شرح ثعلب، ولا شيء، وحينئذ لا شاهد فيه.

(وقول الآخر:

مَا الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَاماً وَلاَ بَطَلٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلاَّبَا)[2]

بيت من البسيط، الحازم الضابط لأمره[3]، والشهم الجلد الذكي، والمقدام كثير الإقدام على العدو، والبطل الشجاع، يعني أن الإنسان إن لم يحكم بالحق على نفسه بحيث يكون هواه مقهورا مغلوباً دائماً أو في أكثر الأوقات فلا يعد حزمه وشهامته شجاعة (ولم يحسن قول الآخر:

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمُ وَلاَ مُنْمِشٍ فِيهِمُ مُنْمِلِ[4]

لقلة دخول الباء على خبر (كان) بخلاف خبري (ليس) و(ما) والنيرب النميمة، والمنمل الكثير النميمة، والمنمش المفسد ذات البين، كما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم) جعله أخا للمجرور للمشاركة في أن العامل في كل منها عامل في نوع دون الآخر (ووقع أيضاً في المرفوع اسما، وفي المنصوب اسماً وفعلا، وفي المركبات فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي

---

(1) في (س): قال السيوطي. شرح شواهد المغني: 1/ 285.

(2) بلا نسبة في الدرر اللوامع: 2/ 486، شرح شواهد المغني: 2/ 869، شرح أبيات المغني: 7/ 49.
الشاهد فيه: عطف (بطل) على (مقدام) بالجر على التوهم.

(3) في (س) بزيادة: والأخذ بالثقة.

(4) البيت من المتقارب بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 869، شرح أبيات المغني: 7/ 50.
الشاهد فيه: عطف منمش على (ذا نيرب) على توهم دخول حرف الجر على خبر كان.
في (س) بزيادة: قال السيوطي: أنشده ابن الأعرابي في نوادره.

عمرو (لولى أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكـن)[1] فـإن معنـى لَـولا أخـرتني فأصدقْ، ومعنى إن أخرتني أصدقْ واحـد)[2] وفيـه أن التحضيـضية دالـة على الطلب بخلاف الشرطية إلا أن يقال: إن الشرطية وإن لم تدل على الطلـب وضـعاً لكن المقام يدل عليه كما إذا قلت: يارب إن وفقتني عملت صـالحاً يكـون مـشعراً بطلب التوفيق، وقد ذكرنا قراءة أبي عمرو في الجملة الخامسة التي لها محل (وقـال السيرافي والفارسي: هو عطف على محل فأصدق)[3] كأنه قيل: إن أخرتني أصدق وأكنْ اختاره الزمخشري، وابن عطية[4]، وفرق أبو/ حيـان بينهمـا بـأن العامـل في العطف علـى المحـل موجـود، وأثـره مفقـود، والعامـل في العطـف علـى التـوهم بالعكـس[5] (كقول الجميع في قراءة الأخوين) حمزة، والكسائي ((مَنْ يُـضْلِلِ اللهُ 1/341
فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ)[6] بالجزم[7]، ويده أنهما يـسلمان أن الجـزم في نحـو: ائتني أكرمكْ بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم ؛ لأن ما بعد الفاء منصوب بـأنْ مضمرة، وأنْ والفعل في تأويل مصدر معطوف علـى مـصدر متوهم مما تقدم) في الجملة الخامسة التي لا محل لها (فكيف تكون الفاء مـع ذلـك في موضع الجزم؟ وليس بين المفـردين المتعـاطفين شـرط مقـدر) ويجـاب بأنهمـا يجعلان المصدر المسبوك من أنْ وصلتها مبتدأ حذف خبره، والجملة جواب شـرط مقدر أي: إن أخرتني فتصديقي ثابت وأكنْ فالفاء حينئـذ رابطـة الجـواب، وأكـن عطف على محل الفاء وما بعدها كقول الجميع في (فلا هادي له ويذرهم) (ويـأتي

---

(1) المنافقون: 10.
(2) الكتاب: 1/ 100، 101. ينظر اللباب في للقراء السبعة: 4/ 44، 45، اللباب في علوم الكتاب: 19/ 118، 119، 120.
(3) الحجة لأبي علي الفارسي: 4/ 44.
(4) الكشاف: 4/ 403، المحرر الوجيز: 5/ 315.
(5) البحر المحيط: 8/ 275.
(6) الأعراف: 186.
(7) في (س) بزيادة: أي: بجزم نذير.
التيسير في القراءات السبع: 78.

القولان) قيل: أراد قول سيبويه والخليل وهو عطف على المعنى، وقول الفارسي والسيرافي[1] (في قول الهذلي:

فَــأَبْلُونِي بَلِيَّــتَكُمْ لَعَلِّــي أُصَـالِحُكُمْ وَأَسْـتَدْرِجْ نَوَيَّـا)

[تقـدم شـرحه في الجملـة الخامـسة أيـضاً][2] (أي: نـواي[3]، وكـذلك اختلف في نحو: قام القوم غير زيد وعمراً بالنصب، والصواب أنه علـى التـوهم، وأنه مذهب سيبويه، لقوله لأن غير زيد في موضـع إلا زيـداً ومعنـاه[4]، فـشبهوه بقولهم:

... ... فَلَسْنَا بالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيْدَا) [5]

عجز بيت من الوافر لعقبة بن الحارث الأسدي يخاطب معاوية صدره:

مُعَـاوِيَ إِنَّنَـا بَـشَرٌ فَأَسْـجِحْ ....[6]

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 174.

(2) في (س): في الموضع المذكور آنفاً.

(3) في (س) بزيادة: تقدم وجه التفسيرية هناك أيضاً.

(4) ينظر الكتاب: 2/ 292.

(5) البيت لعقبة الأسدي في الكتاب: 1/ 67، شرح شواهد المغني: 2/ 870، شرح أبيات المغني: 7/ 53، حاشية الدسوقي: 3/ 67.

(6) في (س) بزيادة: وبعده:

أَكَلْـتُمْ أَرْضَـنَا فَجَرَدْتُمُونَـا فَهَـلْ مِـنْ قَـائِمٍ أَوْ مِـنْ حَـصِيدِ
ذَرُوا خَـوْنَ الْخِلاَفَـةِ وَاسْـتَقِيمُوا وَتَـأْمِيرِ الأَرَاذِلِ والعَبِيـدِ
أَطْمَـعُ فِـي الْخُلُـودِ إِذَا هَلَكْنَـا فلـيس لنـا وَلاَ لَـكَ خُلُـودِ
فَهَبْنَـا أُمَّـةً هَلَكَـتْ ضَـيَاعاً يَزِيـد أميرهـا وأبـو يزيـد

معاوي مرخم أي: يا معاوية، واسجح أمر من السجاحة وهي السهولة، أي: أرفق[1] (وقد استنبط من ضعف فهمه من إنشاد هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحل، ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبهوه به، رجع القول إلى المجزوم، وقال به الفارسي:) أي: بالعطف على التوهم في المجزوم (في قراءة قنبل: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ)[2] بإثبات الياء في (يَتَّقِي)، وجزم (يَصْبِرْ) فزعم أن من موصولة، فلهذا ثبتت ياء يتقي، وأنها ضمنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر، وإنما جزم يَصبرْ على توهم معنى مَن)[3] أي توهم معنى مَنْ شرطية، ويبقى مجزوم بها (وقيل: بل وصل يَصبرْ بنية الوقف) يعني أن يصير مرفوع فسكن لنية الوقف (كقراءة نافع (وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِيَ)[4] بسكون ياء مَحيايْ وصلاً، وقيل: بل سكنت لتوالي الحركات في كلمتين كما في (يَأْمُرُكُمْ)[5]و(يُشْعِرُكُمْ)[6]) قيل: هذا أحسن الأقوال، وما عداه منهما ليس باطلاً فلا ينبغي الإقدام على تخريج القرآن عليه[7] (وقيل: مَنْ شرطية وهذه الياء إشباع، ولام الفعل حذفت للجازم، أو هذه الياء لام الفعل، واكتفي بحذف الحركة المقدرة) أو هذا لتنويع الأقوال، قال أبوحيان: هذا أحسن الأقوال، ولا يرجع إلى قول الفارسي أن هذا مما لا يحمل عليه لأنه إنما يجيء في الشعر لا في الكلام لأن غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أنه لغة[8] (وأما المرفوع فقال سيبويه: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعين ذاهبونْ، وإنك وزيد ذاهبانْ، وذلك أن معناه معنى / 341/ب الابتداء فيرى أنه قال وهم[9]، كما قال:

---

(1) في (س) بزيادة: وقوله: فهل من قائم أو من حصيد، كقوله تعالى (منها قائم وحصيد) يعني أن القرى التي أهلكت منها قائم قد بقت حيطانه، ومنها حصيد قد محي أثره، والخون الخيانة، والتأمير تفعيل من الإمارة، ويزيد هو ابن معاوية.

(2) يوسف: 90.

(3) الحجة في القراءات السبعة: 2/ 460.

(4) الأنعام: 162. التيسير في القراءات السبع: 82.

(5) البقرة: 169.

(6) الأنعام: 109.

(7) حاشية الشمني: 2/ 174.

(8) البحر المحيط: 4/ 262، 263، الحجة: 2/ 460.

(9) الكتاب: 2/ 155.

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه؛ ويوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر: إنه غلط[1].

وأما المنصوب اسماً فقال الزمخشري في قوله تعالى: (ومن وراء إسحاق يعقوب)[2] فيمن فتح الباء) ابن عامر، وحمزة، وحفص، وزيد بن علي (كأنه قيل: وهبنا له إسحاق) وفي الكشاف: ووهبنا لها، لكن المناسب فوهبنا لها؛ لأن الآية فبشرناها بالفاء، وضمير المؤنث، وإنما اختصت بالبشارة، لأن النساء أعظم سروراً، ولأنها لم يكن لها ولد، وكان لإبراهيم من غيرها إسماعيل عليه السلام[3] (ومن وراء إسحاق يعقوب، على طريقة قوله:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا)[4]

بيت من الطويل للأحوص اليربوعي، [وقيل:][5] لأبي ذؤيب وقبله:

فكيف بنوكي مالك إن غفرتم لهم هذه أم كيف يعدو خطابها

(1) ينظر شرح التسهيل: 2/ 51، 52.

(2) هود: 71.

(3) قال الشمني: هكذا يقع في بعض نسخ الكشاف، وفي بعضها ووهبنا لها، والمناسب فوهبنا لها بالفاء وضمير المؤنث ؛ لأن الآية فبشرناها بالفاء وضمير المؤنث، وإنما اختصت المرأة بالبشارة ؛ لأن النساء أعظم سروراً. حاشية الشمني: 2/ 174.

(4) البيت للأحوص في الكتاب: 1/ 165، شرح شواهد المغني: 2/ 871، خزانة الأدب: 4/ 158، شرح أبيات المغني: 7/ 56.

الشاهد فيه: عطف ناعب بالجر على خبر ليس المنصوب على توهم أنه مجرور بالباء الزائدة.

(5) في (س): وعزاه التبريزي. شرح شواهد المغني: 2/ 871.

النوكي جمع أنوك اي أي: أحمق، ومشائيم جمع مشؤوم، والعشيرة بنو العم، ومن يخالطهم، وناعب اسم فاعل من النعيب وهو صياح الغراب، ويروى يشؤم بدل يبين[1]، ووجه تشبيه الآية بالبيت أنه قدر فيها المعدوم موجوداً، وقيل: قدر في البيت المعدوم موجوداً، وفي الآية عكسه[2] (انتهى.

وقيل: على إضمار ُوهبناُ أي: ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، بدليل ﴿فبشرنه﴾[3]، لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة، وقيل: هو مجرور عطفاً على ْبإسحاق) الظاهر على إسحاق (أو منصوب عطفاً على محله) أو لتنويع الأقوال، لا للشك ولا للتخيير (ويرد الأول) يعني كونه مجروراً [4] (أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كْمررت بزيد واليوم عمرو) فكأنه لم يتعرض لرد الثاني [لظهوره مما سبق][5] من أن شرط العطف على المحل إمكان ظهوره في الفصيح، والمحل هنا غير ظاهر،ولذلك جعله الزمخشري من العطف على التوهم، نعم رده أبو حيان بأن العطف على التوهم غير منقاس[6]، وفيه أنه شائع مستفيض كما في الكشف (وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحِفْظاً مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾[7] إنه عطف على معنى ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾[8] وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء زينةً للسماء كما قال تعالى ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا

---

(1) في (س) بزيادة: قصة القصيدة أن حربا بين بني يربوع، وبني دارم فقتل من بني غدانة رجل، فقالت بني يربوع: لا نبرح حتى ناخذ ثارنا، ولم يعلم القاتل، واقبلوا يتفاوضون في أمر الدية، فقال الأحوص ذلك، وكذا نقل عن الزمخشري. قال السيوطي: قال الزمخشري في شرح أبيات الكتاب: وقصة القصيدة....... .
شرح شواهد المغني: 2/ 871.

(2) القائل الطيبي كما في هامش المخطوط.

(3) هود:71.

(4) في (س) بزيادة: عطفاً على إسحاق.

(5) في (س): اعتماداً على فهمه مما سبق.

(6) الكشاف: 2/ 416. البحر المحيط: 5/ 244.

(7) الصافات: 7.

(8) الصافات: 6.

بمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُوماً ﴾[1]، ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله) [يعني بالأصالة لا بالتبعية كما في الوجه الأول][2] (أو مفعولا مطلقاً، وعليهما فالعامل محذوف اي: وحفظاً من كل شيطان زيناها بالكواكب، أو وحفظناها حفظا، وأما المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾[3] حملا على معنى: ودوا أن تدهن) وفيه وجه آخر بل وجهان تقدم ذلك في بحث لَوْ (وقيل في قراءة حفص ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[4] بالنصب: إنه عطف على معنى لَعلي أبلغ[5]، وهو: لعلي أن أبلغ، فإن خبر لَعلْ يقترن بأنْ كثيراً، نحو الحديث ﴿ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ ﴾) اي: اظهر (﴿بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ﴾[6] ويحتمل أنه) أي: فاطلع (عطف على الأسباب) بأن يكون منصوباً بأن مضمرة، والمصدر المسبوك منها عطف أي:/ لعلي أبلغ الأسباب، فالاطلاع (على حد) قول ميسون:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي ……………

تقدم شرحه في بحث لماْ، وقد أنشده هناك بالواو[7] (ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمني) ويحتمل أن يكون جواباً للأمر وهو ابنِ لي كما سيأتي في الجهة الرابعة (وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ 342 / أ

---

(1) الملك: 5.

(2) في (س): يعني بالأصالة، وإلا فهو في الوجه الأول مفعول لأجله ايضاً، لكن بالتبعية.

(3) القلم: 9.

(4) غافر: 36، 37.

(5) التيسير في القراءات السبع: 147.

(6) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم، 13/ 177. في (س) بزيادة: هذا التمثيل لمجرد اقتران خبر لَعلْ بأن.

(7) في (س) بزيادة: بدل اللام.

أنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُم ﴾[1] على تقدير: ليبشركم، وليذيقكم) فحمل 'مبشرات' على يبشركم وهو معنى مركب ثم عطف عليه 'ليذقنكم' (ويحتمل أن التقدير: وليذيقكم وليكون كذا وكذا) أي: ﴿ وَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[2] (أرسلها) فلا يكون عطفاً على التوهم (وقيل في قوله: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾[3] إنه على معنى: أرأيت كالذي حاج أو كالذي مر، ويجوز أن يكون على إضمار فعل، أي: أو أرأيت مثل الذي، فحذف لدلالة ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ ﴾[4] عليه؛ لأن كليهما تعجب، وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى، لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى، وقيل: الكاف زائدة أي: ألم تر إلى الذي حاج، أو الذي مر (فيكون مثل قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[5] (وقيل: الكاف اسم بمعنى 'مثل' معطوف على 'الذي' أي: ألم تنظر إلى الذي حاج، أو إلى مثل الذي مر.

تنبيه: من العطف على المعنى على قول البصريين نحو 'لألزمنك أو تقضيني حقي' إذ النصب عندهم بإضمار 'أنْ' و'أنْ' والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، أن ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي، ومنه ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا ﴾[6] في قراءة أبي بحذف النون، وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ 'تقاتلونهم'[7]، أو على القطع بتقدير: أو هم يسلمون، ومثله 'ما تأتينا فتحدثنا' بالنصب، أي: ما يكون منك إتيانٌ فحديث،ومعنى هذا نفي الإتيان فبقي الحديث أي: ما تأتينا فكيف تحدثنا) وإنما انتفى الحديث لانتفاء الشرط وهو

---

(1) الروم: 46.
(2) الروم: 46.
(3) البقرة: 259.
(4) البقرة: 258.
(5) الشورى: 11.
(6) الفتح: 16.
(7) البحر المحيط: 8/ 94.

الإتيان، وذلك لأن فاء الجزاء قياسه أن يجعل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجباً، ويدخل عليه كلمة أنْ وتكون الفاء وما بعده من الفعل جزاء كما تقول في قوله تعالى ﴿ وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[1] أن تطغوا فحلول الغضب حاصل كما في الرضي[2] (أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل: ما تأتينا محدثاً، أي: بل غير محدث) فيكون مطلق الإتيان حاصلاً، قال الرضي: وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية، وحق الفعل أن ينتصب بعد فاء السببية، لكنه إنما انتصب على تشبيهها بفاء السببية[3] (وعلى المعنى الأول جاء قوله تعالى ﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[4] أي: فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الثاني، إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون، ويجوز رفعه) أي: رفع تحدثنا (فيكون إما عطفاً على تأتينا فيكون كلا منهما) أي: من الإتيان والحديث (داخلا عليه حرف النفي) [فيكونان متعينين][5] (أو) معمولاً (على القطع) والاستئناف بتقدير مبتدأ أي: ما تأتينا فأنت تحدثنا (فيكون) أي: التحدث (موجباً وذلك) أي: معنى الرفع على القطع في صورة العطف بالفاء (واضح في نحو: ما تأتينا فتجهل أمرنا، ولم تقرأ فتنسى/) أي: تدم على القراءة فأنت تنسى ما علمت (لأن المراد إثبات 342 / ب
جهله، ونسيانه، ولأنه لو عطف لجزم تنسى) لعطفه على المجزوم بلَمْ بخلاف المثال الأول (وفي قوله:

---

(1) طه: 81.

(2) شرح الرضي: 4/ 69.

(3) في (س) بزيادة: لكونه فاء بعده مضارع كان بعد نفي كما في ﴿ كُنْ فَيَكُونَ ﴾ بالجواب فنصب في قراءة أبي عمر.
شرح الرضي: 4/ 69، 70.

(4) فاطر: 36.

(5) في (س): فيكون المعنى ليس منك آتيان، ولا حديث معه.

غَيْـرَ أَنَّـا لَـمْ يَأْتِنَـا بِـيَقِينٍ ... فَنُرَجِّـي وَ نُكْثِـرُ التَّـأْمِيلاَ [1]

بيت من الخفيف للعنبري، والتأميل من الأمـل يعـني لم تأتنـا بغـير يقـين فنحن ترضى أنفسنا من الرجاء، وتكثر آمالنا (إذ المعنى أنه لم يأت بـاليقين فـنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه، لأنه يصير منفياً على حِدَتِه كالأول إذا جزم) ظرف ليـصير قـصدا (ومنفيـاً علـى الجمع إذا نصب) ظرف ليصير تبعاً (وإنما المراد إثباته) قيل: أراد الجمع مـا يقابـل على حدته فسقط ما قيل إن نفي الجميع يكون مع الواو، وأما الواو فيكون معهـا إما نفيها أو نفي الثاني، وكلاهما غير مراد[2] (وأما أجازتهم ذلك) القطع وكـون ما بعد الفاء موجباً (في المثال السابق) هو ما تأتينا فتحدثنا (فمشكلة، لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينـا في المـستقبل فأنت تحدثنا الآن، عوضاً عن ذلك) قال الرضي: ولا يجوز أن ينفي الأول فقـط، لأن الحديث الذي يكون بعد الإتيان لا يكون من دون الإتيان، بلى إن جعلت مـا بعد الفاء على القطع والاستئناف، لا معطوفاً على الفعل الأول جاز هذا المعنـى، فيكون المراد ما تأتينا فأنت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا([3]) (وللاستئناف وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببية، وانتفاء الثاني لانتفاء الأول، وهـو أحـد وجهي النصب، وهو قليل) قال الرضي: للرفع بعد الفاء أربعة معاني يعـني نفـي المجموع، ونفـي الثـاني وحـده، ونفـي الأول وقـصد الـسببية مـع انتفـاء الإتيـان والتحدث، والقصد إلى نفي الثاني[4] (وعليه قوله:

---

(1) البيت للعنبري في شرح المفصل: 7/ 36، ولبعض الحارثين في الكتاب: 3/ 31، خزانة الأدب: 8/ 538، وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 7/ 37، شرح شواهد المغني: 2/ 872، شرح الرضي: 4/ 70. الشاهد فيه: عدم نصب نُرجي لعدم اللبس، فالإثبات منفي، والرجاء منفي.

(2) حاشية الشمني: 2/ 175.

(3) شرح الرضي: 4/ 70.

(4) شرح الرضي: 4/ 74.

فَلَقَـدْ تُرِكْـتِ صَـبِيَّةً مَرْحُومَـةً   لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكِ فَتَجْـزَعُ)([1])

بيت من الكامل لحماسي يرثي امرأته أم العلا[2] (أي: لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع، وقرأ عيسى بن عمر ﴿ فيموتون﴾) بالنون (عطفا على ﴿ يقضي ﴾[3] هذا توجيه المازني[4] (وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت) يعني بيت العنبري حيث قال: وللاستئناف وجه آخر (وقرأ السبعة: ﴿ وَ لاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[5] وقد كان النصب ممكناً مثله في ﴿ فيموتوا ﴾ ولكن عدل عنه ليناسب الفواصل) قال ابن عطية: ولم ينصب في جواب النفي لتشابه رؤوس الآي، والوجهان جائزان[6]، ورد بأن ظاهره أنهما بمعنى واحد،وليس كذلك، فإن المرفوع له معنى غير معنى المنصوب[7] (والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية، بل إلى مجرد العطف على الفعل، وإدخاله معه في سلك النفي، لأن المراد: بلا يؤذن لهم نفي الإذن في الاعتذار، وقد نهوا عنه في قوله تعالى ﴿لاَ تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾[8] فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك) أما بعد نفي الإذن لهم في الاعتذار فلقوله تعالى ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾[9] وأما بعد نهيهم عنه فلأن ما نهى العبد في ذلك اليوم عنه لا يقع منه (وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مستأنف بتقدير: فهم يعتذرون/، 343/ أ

(1) البيت لمويلك المزموم في خزانة الأدب: 9/ 78، شرح أبيات المغني: 7/ 59، شرح شواهد المغني: 2/ 872.

(2) في (س) بزيادة:

(3) فاطر: 36.

(4) البحر المحيط: 7/ 316.

(5) المرسلات: 36.

(6) المحرر الوجيز: 5/ 420.

(7) قال القاضي: عطف يعتذرون على يؤذنْ ليدل على نفي الإذن، والاعتذار عقيبه مطلقاً، ولو جعل جواباً لدل على عدم الاعتذار لهم لعدم الإذن، فأوهم ذلك ان لهم عذراً لكن لم يؤذن لهم.
حاشية الشمني: 2/ 175.

(8) التحريم: 7.

(9) هود: 105.

وهو مشكل على مذهب الجماعة[1]) وهو نفي الإذن ونفي الاعتذار (لاقتضائه) أي: لاقتضاء ما زعم ابن مالك (ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن كما في قولك: ما تؤذينا فنحبكُ بالرفع، ولصحة الاستئناف) أي: لتصحيحه [علة لقوله][2] (يحتمل ثبوت الاعتذار مع مجيء ﴿لاَ تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ على اختلاف المواقف) متعلق بـيحتمل[3] [وبهذا وفق الزمخشري بين قوله تعالى][4] ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾[5]، وبين قوله تعالى ﴿ هَـذَا يَوْمُ لاَ يَنْطِقُونَ وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُـمْ فَيَعْتَـذِرُونَ ﴾[6] فقال: ذلك يوم طويل له مواقف ففي بعضها يكفون عن الكلام فلا يؤذن لهم، وفي بعضها يؤذن لهم فيتكلمون[7] (كما جاء ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لاَّ يُسْأَلُ عَن ذَنْبِهِ إِنسٌ وَ لاَ جَانٌّ﴾[8] ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْؤُولُونَ ﴾[9]، وإليه ذهب ابن الحاجب، فيكون بمنزلة ما تأتنا فتجهل أمورنا[10]) [وفيه أن هذا ضعيف عند ابن الحاجب][11] قال في الإيضاح: ويجوز أن يكون مستأنفاً فيكون المعنى إنهم يعتذرون، ويكون ذلك في موقف آخر لأن المواقف متعددة، ولكنه ضعيف، فالأولى أن لا يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وإن ثبت أنهم يعتذرون في موقف آخر (ويرده أن الفاء غير العاطفة) صفة الفاء (للسببية) خبر إن (و لا يتسبب[12] الاعتذار في وقت عن نفي الإذن فيه في وقت آخر، وقد صح الاستئناف بوجه

---

(1) شرح الفية بن مالك لابن الناظم: 680.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: وكذا قول لصحة من قال، لكن بعد تقيده بالمتعلق الثاني فقد وهم.

(4) في (س): قال الزمخشري: فإن قلت: كيف يوفق بين.

(5) هود: 105.

(6) المرسلات: 35، 36.

(7) الكشاف: 2/ 431.

(8) الرحمن: 39.

في (س) بزيادة: تنظير له بإثبات السؤال.

(9) الصافات: 24.

(10) حاشية الشمني: 2/ 175.

(11) في (س): هذا يخالف ما قال به ابن الحاجب.

(12) في (س) بزيادة: أي: لا يتأتى.

آخر يكون الاعتذار معه منفياً، وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية، وقد صرح به هنا الأعلم، وأنه في المعنى مثل ﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [1] ورده ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبب[2] عنه الموت جزماً[3]، ورد عليه ابن الضائع بأن النصب على معنى السببية في ما تأتينا فتحدثنا جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التحديث[4]، والذي أقول: أن مجيء الرفع بهذا المعنى) نفي حصول الإتيان مع انتفاء التحديث في هذا المثال (قليل جداً، فلا يحسن حمل التنزيل عليه.

تنبيه: لا تأكلْ سمكاً وتشربْ لبناً إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما) يعني ظاهراً فلا ينافيه احتمال النهي عن الجمع بينهما كما إذا قلت: ما جاءني زيد وعمروٌ احتمل أن يراد نفي كل منهما، ونفي اجتماعهما في وقت المجيء[5] (وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع[6]، أي: لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبنٍ، وإن رفعت فالمشهور أنه نهي عن الأول، وإباحة للثاني، وأن المعنى: ولك شرب اللبن، وتوجيهه أنه مستأنف، فلم يتوجه إليه حرف النهي، وقال بدر الدين بن مالك: إن معناه كمعنى وجه النصب، ولكنه على تقدير: لا تأكل السمك وأنت تشرباللبن. انتهى، وكأنه قدر الواو للحال، وفيه بعد، لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثم هو مخالف لقولهم، إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى)[7].

---

(1) فاطر: 36.

(2) في (س) بزيادة: ويصدر.

(3) في (س) بزيادة: القضاء.

(4) حاشية الدسوقي: 3/ 76.

(5) في (س) بزيادة: وإذا جيء فلا يتعين الأول.

(6) حاشية الدسوقي: 3/ 67.

(7) قال بدر الدين: والنصب عن النهي عن الجميع، والرفع على ذلك المعنى، ولكن على تقدير: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن.
شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 683.

(عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس

منعه البيانيون) هذا هو المشهور بين الجمهور، لكن ليس على إطلاقه في الجمل التي لا محل/ لها من الإعراب، [وأما في التي لها محل فجائز[1]، قال الشريف في حاشية المطول][2]: ويدل على جوازه أنهم قالوا الجملة الأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب، أو لا، وعلى الأول أن قصد تشريك الثانية للأولى في حكم ذلك الإعراب عطف عليها كالمفرد، ومنعه أيضا من النحاة[3] (وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل[4]، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار ـ بالفاء ـ تلميذ ابن عصفور، وجماعة من النحاة مستدلين بقوله تعالى ﴿ وَ بَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾[5] في سورة البقرة) بعد قوله تعالى ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[6] قيل: وجه الاستدلال بها مع أنه لا خبر فيها مبني على الإنشاء لا يقبل التعليق، باقياً على إنشائه فإذا وقع معلقاً احتيج إلى التأويل بما يكون خبراً في المعنى فكان التقدير: فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فتقواكم النار مطلوبة منكم، فآل الأمر إلى كون الجملة الشرطية في المعنى خبراً، وقد عطفت الثانية عليها وهي الإنشائية لفظاً ومعنى[7]، وقيل: وجه تقديم أعدت، وهي جملة خبرية على بشر[8] (﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[9] في سورة الصف) بعد قوله 343/ ب

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 178.

(2) ساقط من (س).

(3) حاشية السيد الشريف مع المطول: 252، حاشية الشمني: 2/ 175.

(4) قال ابن مالك: إذ لا يعطف جملة خبرية على جملة استفهامية، مع استقلال كل منهما. شرح التسهيل: 2/ 250.

(5) البقرة: 25.

(6) البقرة: 24.

(7) حاشية الشمني: 2/ 176.

(8) حاشية الشمني: 2/ 176.

(9) الصف: 13.

﴿ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾[1] قال السبكي[2]: إن أهل البيان متفقون على منعه، وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه، ولا خلاف بين الفريقين، لأنه عند من جوزه يجوز لغة، ولا يجوز بلاغة[3] (قال أبو حيان: وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف[4]، ويؤيده) أي: يؤيد جواز عطف الإنشاء على الخبر (قوله:

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ)

بيت من معلقة امرئ القيس، فإن الجملة الاستفهامية معطوفة على الخبرية، وهي جملة إن شفائي عبرة، الشفاء البرء من المرض، والعبرة الدمع، ومهراقة أصله مراقة أي: منصوبة، والرسم الأثر، والدارس المنمحي، المعول إما مصدر عوّل الرجل إذا بكى رافعاً صوته، أو اسم مكان منه، واسم مفعول[5] من عوّلت على فلان، أي: اعتمدت عليه (وقوله:

تُنَاغِي غَزَالاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحِّلْ أَمَاقِيْكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدِ)[6]

---

(1) الصف: 12، 13.

(2) في (س) بزيادة: في شرح التلخيص.

(3) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: 3/ 21.

(4) البحر المحيط: 1/ 111.

(5) في (س) بزيادة: محذوف الصلة.

(6) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: 70، وروايته:

تُنَاغِي لَدَى الأَبْوَابِ حُوراً نَوَاعِماً وَكَحِّلْ مَآقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدِ

شرح أبيات المغني: 8/ 62، شرح شواهد المغني: 2/ 872، البحر المحيط: 1/ 111. الشاهد فيه: عطف الإنشاء على الخبر عند الصفار.

بيت من الطويل، تناغي مضارع مخاطب، وغزلا مفعوله، أي: تكلم غلاماً مليحاً مثل الغزال، وكحل أمر حاضر أي: اجعل الكحل في جفون عينيك، والمآقي كالمساعي جمع مؤق وهي طرف العين، ومما يلي الأنف والأذن، والأثمد حجر يكتحل به (واستدل الصفار بهذا البيت[1]، وقوله:

وَقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ....)

تقدم شرحه في الفاء (فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولان[2].

وأقول: أما آية البقرة فقال الزمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين، كقولك: زيد يعاقب بالقيد وبشِّرْ فلاناً بالإطلاق[3]) قال التفتازاني: حاصله عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذاك، وقد يقع مثله في المفردات كما قيل في قوله تعالى ﴿ هُوَ الأَولُ وَ الآخِرُ وَالظَّاهِرُ والبَاطِنُ ﴾[4] أن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الأخرتين على مجموع الأوليين[5] (وجوز عطفه على ﴿ اتقوا ﴾[6]/) [ووجهه] [7] ربطه بالشرط المذكور، 344/أ أن بشر المؤمنين أيضاً مرتب على عدم معارضة الكفرة القرآن وإلا لم يكن معجزاً، فلا يثبت صدق النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يكون تصديقه وسيلة لنيل الثواب كأنه قيل: فإن لم تأتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه، فاتركوا العناد، واتقوا النار أيها الكافرون، وبشر المؤمنين بالجنات أيها النبي، [قال التفتازاني:][8]

---

(1) شرح أبيات المغني: 7/ 65.
(2) الكتاب: 1/ 139.
(3) الكشاف: 1/ 99.
(4) الحديد: 3.
(5) حاشية السعد على الكشاف: 44 / أ.
(6) ينظر الكشاف: 1/ 99.
(7) في (س) بزيادة: غير ظاهر، وأما قبل توجيهه.
(8) ساقط من (س).
حاشية السعد على الكشاف: 44 / أ.

ولما كان هذا تكليفاً وعطف الأمر المخاطب على أمر مخاطب آخر من غير تصريح بالنداء مما منعه النحاة، [ذهب السكاكي إلى أنه عطف مراداً قيل: يأيها الناس،][1] [واجيب][2] بأنه مما أخطأ في منعه النحاة لوقوعه في قوله تعالى ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ ﴾[3]، وفيه أن حرف النداء فيه مقدر، والمقدر عندهم كالملفوظ [وقيل:][4] وكأنه إنما سوغه الكشاف لأن ظهور مغايرة الفاعل الثاني للأول بمنزلة التصريح بالنداء[5] (وأتم من كلامه في الجواب الأول أن يقال: المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات، فبشرهم بذلك، وأما الجواب الثاني ففيه نظر، لأنه لا يصح أن يكون جواباً للشرط، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن،ويجاب بأنه قد علم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات، ومعنى هذا) بطريق التعريض (فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لا حظ لهم في الجنة) فحينئذ يصح كونه جواباً للشرط، وقيل[6]: بالجواب محذوف وهذا مرتب عليه فالتقدير: إذا تباين عجزكم من المعارضة فقد صح عند المعاند والموافق صدقه، وإذا كان كذلك فاحذروا أيها المعاندون العقاب، وبشر يا محمد المصدقين بالثواب[7] (وقال في آية الصف: إن العطف على ﴿ تؤمنون ﴾ لأنه بمعنى آمنوا، ولا يقدح في ذلك) العطف (أن المخاطب بـتؤمنونْ المؤمنون، وبـبشرْ النبي صلى الله عليه وسلم[8]، ولا أن يقال في تؤمنونْ إنه تفسير لـالتجارةْ لا طلب،) حتى يصح عطف الطلب عليه، ويكون يغفر لكمْ جواباً له (وإن يغفر لكمْ جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب) لأن الدلالة على التجارة التي هي

---

(1) ساقط من (س).
(2) في (س): واجاب ابن الرومي.
(3) يوسف: 29.
(4) في (س): وقال بعض المحققين.
(5) الكشاف: 2/ 460.
(6) في (س) بزيادة: جواز عطفه على فاتفقوا على أنه ليس جواباً للشرط.
(7) انظر حاشية الدسوقي: 3/ 79.
(8) في (س) بزيادة: ولا يقدح فيه أيضاً.

سبب للإيمان، والإيمان سبب للغفران، مقام سبب الغفران (كما مر في بحث الجملة المفسرة) قال الأخفش: يؤمنون عطف بيان لتجارة[1]، وقال الحلبي: هو حسن لولا ما فيه من تأويل أن يكون الأصل أن تؤمنوا فلما حذفت أنْ ارتفع الفعل[2] (لأن تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: قوموا واقعد يا زيد) جواب عن الاعتراض الأول [وفيه أن النداء غير مصرح به في الآية][3]، وقد صرح الشريف في شرح المفتاح بأن العطف بين أمرين لمخاطبين من غير تصريح بالنداء مستقبح بل غير جائز عند بعضهم فتأمل (ولأن ﴿ تؤمنون ﴾ لا يتعين للتفسير) جواب عن الثاني بطريق النقض التفصيلي (سلمنا) تسليم بعد المنع كما هو دأب المناظرين، أي: سلمنا أنه يتعين للتفسير (ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً) وقد مر في الجمل المفسرة أنه لا يمتنع/ كون الإنشائية مفسرة (وذلك بأن يكون معنى الكلام 344/ ب
السابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم) بناء على أن التجارة مفرد مؤدٍ عن الجملة[4] (كما كان ﴿فَهَلْ أَنتُمْ مُّنتَهُونَ﴾[5] في معنى انتهوا) قال أبو حيان: هو استفهام تضمن معنى الأمر[6]، ولذلك قال عمر انتهينا يا رب[7] (أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة) يعني لا تفسير الإعراب، وعلى هذا حل قول ابن عطية: تؤمنونَ فعل مضارع تقديره: ذلك أنه تؤمنون[8] (لأن الأمر قد يساق لإفادة المعنى الذي يتحصل من المفسرة، يقول: هل أدلك على سبب نجاتك؟ آمن بالله، كما تقول: هو أن تؤمن بالله، وحينئذ) أي: حين إذ قدر تؤمنون تفسير

---

(1) لم أجد هذا القول في معاني القرآن للأخفش، وقد ذكره الحلبي في الدر المصون.
الدر المصون: 6/ 312.

(2) في (س) بزيادة: وعلى هذا فيجوز أن يكون بدلا من تجارة.
الدر المصون: 6/ 312.

(3) في (س): وفيه بحث، لأن النداء غير مصرح به في النظم بخلاف المثال.

(4) في (س) بزيادة: فلا حاجة إلى ما ذكره.

(5) المائدة: 91.

(6) في (س) بزيادة: أي: فانتهوا.

(7) البحر المحيط: 4/ 15.

(8) المحرر الوجيز: 5/ 403.

التجارة (فيمتنع العطف، لعدم دخول التبشير في معنى التفسير) وعطف بشر يقتضي دخوله، وقد يقال إنه بشارة بحصول الربح، وبه تمام التجارة.

(وقال السكاكي: الأمران) يعني في آية البقرة، وآية الصف (معطوفان على قُلْ مقدرة قبل ﴿ يَا أَيُّهَا ﴾) [قيل: فإن لم تفعلوا ذكره التفتازاني][1] (وحذف القول كثير، وقيل) قائله صاحب الإيضاح (معطوفان على الأمر محذوف[2]) قيل: وبشر[3] (تقديره في الأولى: فأنذر) الكفرين بتلك الدار، وبشر الذين آمنوا[4]، وقيل: ادع الناس إلى الإيمان، والعمل الصالح، أو حذر المعاندين بالمعجزات، وبشر الذين آمنوا (وفي الثانية: فأبشر، كما قال الزمخشري في ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾[5] إن التقدير: فاحذرني، واهجرني لدلالة ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾[6] على التهديد[7]) [قال العلامة الرومي: وعلى هذا التقدير تكون الواو فصيحة (وأما:

وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ[8]

(فـهلْ فيه نافية، مثلها في ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾[9]) فتكون جملة خبرية، فلا يمكن الاستدلال به على عطف الإنشاء على الخبر(وأما: هـذا

---

[1] في (س): قال التفتازاني: في الأول ذهب بعضهم إلى أنه عطف على قُلْ، مراداً قُلْ ﴿ فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا﴾ حاشية الشمني: 2/ 177.

[2] مفتاح العلوم للسكاكي: 259..... 261.

[3] حاشية الشمني: 2/ 177.

[4] في (س): وقدر بعض المحققين.

[5] مريم: 46.

[6] مريم: 46.

[7] الكشاف: 3/ 109.

[8] في (س) بزيادة: كذا في النسخ، لكن الرواية بالواو.

[9] الأحقاف: 35.

خَوْلان) على تقدير سيبويه (فمعناه تنبيه لـخولان[1]) فيكون من عطف الإنشاء على الإنشاء، لا على الخبر (أو الفاء) في فانكحْ (لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط) وتسمى هذه الفاء فصيحة مثل: زيد عالم فأكرمه أي: إذا كان كذلك فأكرمه (وإذ قد استدلاّ) يعني سيبويه والصفار[2] (بذلك) أي بقوله:

وهل عند رسم......

وقوله:

وقائلة خولان فانكح

عطف الإنشاء على الخبر (فهلا استدلا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾[3]، ونحوه في التنزيل كثير) يعني أن الآية أقوى في الاستدلال من البيتين، فَلِمَ لم يستدلا بها، قال في بحث الفاء: يجب عندي أن تحمل الفاء على السببية المحضة في مثل ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ ﴾ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس (وأما:

وكَحِّلْ أَمَاقِيكَ

فيتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات) لكن لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائله (وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدل عليه المعنى، أي: فافعل كذا وكحل، كما قيل في ﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً ﴾[4]) فيكون من الإنشاء على الإنشاء،

---

(1) في (س) بزيادة: وهذا الأمر مأخوذ من ها هذه، فيكون من عطف الإنشاء على الإنشاء لا على الأخبار. الكتاب: 1/ 139.

(2) في (س) بزيادة: على ما نقله أبو حيان.

(3) الكوثر: 1، 2.

(4) مريم: 46.

لا على الخبر (وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه) من أنه أجاز جاءني زيد ومن عمر العاقلانْ على أن يكون العاقلان خبر لمحذوف (فغلط عليه[1]) مجهول من التغليط أي: فحكم عليه بالغلط (وإنما قال:) أي: سيبويه[2] (واعلم أنه لا يجوز مَنْ عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحينْ رفعت أو نصبت، لأنك لا تثني إلا على من أثبتَّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم، ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة/) يعني أنك لا تعرف عبد الله ونعته، فإذ لقيته فسؤالك عنه وعن نعته، وتعرف زيداً ونعته فإذا أتيت الوضعين بلفظ واحد يصير اللفظ متصفاً بالعلم 345 / أ والجهل، وهذا أخلف (وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يُصَحِّحُهَا ، فتصرّف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه[3]) أي: غلط حيث حمل كلام الصفار على النعت الصناعي، واعتقد أن زواله يصحح المسألة، وإنما مراد سيبويه النعت المقطوع لا الصناعي الذي هو تابع؛ لأنه ممتنع في المثال ضرورة اختلاف العاملين في الموصوفين، [وإنه][4] مصرح بامتناع المسألة مع وجود الوصف المقطوع، ومراد الصفار أنه إذا أزال النعت المقطوع النية والغرض فتقدر النعت الصناعي بأن تقول: مَنْ عبد الله و هذا زيدٌ كان التركيب جائزاً لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع، فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الإنشاء، ودفعه المصنف بقوله (ولا حجة فيما ذكر الصفار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحداهما، لأنه الذي اقتضاه المقام. والله أعلم) فهاهنا لصحة المسألة مانعان أحداهما: عطف الخبر على الإنشاء، والآخر: عدم جواز خلط شيئين يعلم أحداهما، ولا يعلم الأخر، فذكر هذا لاقتضاء المقام.

---

(1) البحر المحيط: 1/ 111.

(2) في (س) بزيادة: فيه إشارة أن ما نقله غير موجود.

(3) في (س) بزيادة: لأن كلام سيبويه ظاهر ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف. حاشية الدسوقي: 3/ 82.

(4) في (س): فإن سيبويه.

(عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس وفيه ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمراً أكرمتُهُ إن نصب عمراً أرجح، لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثاني: المنع مطلقاً، حكي عن ابن جني أنه قال في قوله[1]:

عَاضَها اللهُ غُلاَماً بَعْدَ مَا ... شَابَتِ الأَصْدَاغُ والضِّرْسُ نَقِدْ[2]

بيت من الرمل، عاضها عوضها فيمن مات من أولادها غلاماً ولدته بعد ما أسنت، وشاب رأسها، وتكسرت أسنانها، فأحبته أشد محبة، لأنها قد يئست أن تلد غيره، ونقدت السن من باب علم إذا انكسرت (إن الضِّرسُ فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ) قيل: حكاه عبد اللطيف البغدادي في شرح مقدمة بابشاد، وفيه نظر لجواز أن يكون معنى ما ذكره ابن جني أن ذلك هو الأولى نظراً إلى رعاية التناسب إلا أنه ممنوع، وقيل: الظاهر منه أن ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الأولوية[3] (ويلزمه) أي: ابن جني (إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة) وهي قام زيد وعمرو أكرمهُ (إلا إن قال: أقدر الواو للاستئناف.

والثالث: لأبي علي، أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعة[4]) قيل: وجه النظر إلى أصالة الواو في العطف[5] (وبنى) أي: أبو علي

---

(1) الخصائص: 1/ 443.

(2) بلا نسبة في الخصائص: 1/ 443، شرح شواهد المغني: 2/ 873، شرح أبيات المغني: 7/ 65.

(3) حاشية الشمني: 2/ 178.

(4) سر صناعة الإعراب: 1/ 273، 274.

(5) حاشية الدسوقي: 3/ 84.

(عليه منع كون الفاء في "خرجت فإذا الأسد حاضر" عاطفة) فجعلها زائدة لازمة كما مر في الفاء.

(واضعف الثلاثة القول الثاني) لمجيء هذا العطف كثيرا، كقوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾[1](وقد لهج به الرازي) أي: واظب عليه، وأكثر منه (في تفسيره) قال في هذه الآية: إن عطف الاسمية على الفعلية لا يجوز إلا لفائدة وهي أن صيغة الفعل مشعرة بالتجدد والحدوث حالاً بعد حال، وصيغة الاسم مشعرة بالدوام والثبات الاستمرار[2] (وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رضي الله عنه، أن مجلساً جمعه وجماعة من الحنفية، أنهم زعموا أن قول/ 345 / ب الشافعي "يحل أكل متروك التسمية" مردود بقوله تعالى ﴿ وَ لاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾[3] فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجة للشافعي، وذلك لأن الواو ليست للعطف، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية، ولا للاستئناف؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فيبقى أن تكون للحال، فتكون جملة الحال[4] مُقَيِّدَةً للنهي[5]، والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً) قال التفتازاني: اعترض بأن التأكيد ينفي كون الجملة حالية؛ لأنه إنما يحسن فيما قصد الإعلام بتحققه والرد على منكر تحقيقاً أو تقديراً، والحال الواقع من الأمر أو النهي مبناه على التقدير كأنه قيل: لا تأكلوا منه إن كان فسقاً فلا يحسن، وإنه لفسق بل هو فسق، والجواب إنه لما كان المراد بالفسق هنا الإهلال لغير الله كان التأكيد مناسباً، كأنه قيل: لا تأكلوا منه إذا كان هذا النوع من الفسق الذي

---

(1) الأعراف: 193.

(2) في (س) بزيادة: وقال في الآية ﴿ والذين كفروا بـآيـتِ الله أولئك هم الخسرون ﴾ عطف الاسمية على الفعلية لا يجوز.

التفسير الكبير: 13 / 177، 178.

(3) الأنعام: 121.

(4) في (س) بزيادة: وهو قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾.

(5) في (س) بزيادة: يعني "ولا تأكلوا".

حكم به محقق، والمنكرون ينكرون[1] (ومفهومه جواز الأكل) يعني أن منطوق الكلام نهي مقيد بالفسق، ومفهومه ارتفاع النهي عند انتفاء القيد وموجبه جواز الأكل (إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله ﴿أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ﴾[2]) [يعني أن][3] المراد من كونه فسقاً غير مذكور فكان مجملاً[4] حصل بيانه في آية أخرى، واعترض بأنا لا نسلم الإجمال؛ لأن معنى الفسق مشهور في الشرع يفهمه الكل، وهو الخروج عن الطاعات، وإن سلم فلا نسلم حصول بيانه بالآية، فلا يدلك من دليل[5] (فالمعنى: لا تأكلوا منه إذا سمي عليه غير الله) واعترض بأن ما قدره أخص مما لم يذكر اسم الله عليه، فإن هذا ينقسم إلى ما أهل به لغير الله، وإلى ما يهل به لأحد بأن لم يذكر عليه اسم الله،ولا اسم غيره[6]، وحمل الكلام على أعم المحلين أولى؛ لأنه أعم فائدة، فيحرم متروك التسمية عمداً بعموم هذا، ولا يخص التحريم بما أُهِلَّ به لغير الله، وأجيب بأن ما قدره وإن كان أخص منه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله المقيد بكونه فسقاً أهل به لغير الله كما هو المراد[7] (ومفهومه: كلوا منه إذا لم يسم عَلَيْهِ غير الله. انتهى ملخصاً موضحاً، ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين، بالإنشاء والخبر لكان صواباً) وفيه بحث، أما أولا: فَلِمَا مر أن المسألة خلافية [فله][8] أن يختار مذهب من جوز ذلك، وأما ثانياً: فلما ذكر أنه قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لما اقتضاه المقام.

---

(1) حاشية السعد على الكشاف: 201 / أ.

(2) الأنعام: 145.

(3) في (س): قيل: ادعى الأمام.

(4) في (س) بزيادة: محتاجاً إلى البيان إلا إنه.

(5) حاشية الدسوقي: 3/ 84، 85.

(6) حاشية الشمني: 2/ 178.

(7) حاشية الشمني: 2/ 178.

(8) في (س): فللإمام.

(العطف على معمولي عاملين

وقولهم: "على عاملين" فيه تجوُّز) بحذف المضاف، وهذا جواب [سؤال نشأ من تغير عبارتهم][1] (أجمعوا على أن جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو: إن زيداً ذاهب وعمراً جالس) هذا من قبيل عطف المفردات،قال الشريف في شرح المفتاح: وفي عطف مفردي جملة على مفردي جملة أخرى كما في كان زيد قائماً وعمرو قاعد" أدق فتأمل[2] (وعلى معمولات عامل نحو: أعلم زيد عمراً بكراً جالساً، وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً، وعلى منع العطف على معمولى أكثر من عاملين، نحو: إن زيداً ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر) فأخاك عطف [على زيد][3] غلامة عطف على أبوه، وضمير للأخ وبكر عطف على عمرو (وأما معمولا/ عاملين، فإن لم يكن أحدهما جاراً، فقال ابن مالك: وهو ممتنع إجماعاً 346 / أ
نحو: كان أكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر" وليس كذلك[4]، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة[5]، وقيل: أن منهم الأخفش،وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخراً، نحو: "زيد في الدار والحجرة عمرو، أو عمرو الحجرة"، فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدماً نحو: "في الدار زيد والحجرة عمرو" فالمشهور من سيبويه المنع[6]، وبه قال المبرد، وابن السراج، وهشام، وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي، والفراء والزجاج" وفَصَّلَ قوم ـ منهم الأعلم ـ فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز، لأنه كذا سمع[7]) كقولهم:

---

(1) في (س): كما يقال، والمسطور في كتبهم العطف على عاملين، فَلِمَ غيرته.

(2) حاشية الشمني: 2/ 178.

(3) في (س): على اسم إن.

(4) الكافية الشافية: 1241.

(5) شرح الرضي: 2/ 344، 345.

(6) قال الرضي: ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقاً.
شرح الرضي: 2/ 345.

(7) الأصول: 2/ 75، شرح الرضي: 2/ 345.

أكُــلُّ امْــرِأً تحــسبين امــرأً ونــارا توقــد في الليــل نــارا

وما ورد على خلاف القياس يقتصر على مورد السماع، وحمله سيبويه على حذف الجار (ولأن فيه تعادل المتعاطفات) على صيغة الجمع من قبيل: عريض الحواجبْ، والمراد بالتعادل التناسب والتوازن، قال أبو حيان: واشترط الأعلم التوازن خطأ إذ لو كان مجوزاً لجاز إن زيداً في الدار وعمراً القصرْ، لأن تأخر الجر أولى[1] (وإلا امتنع نحو: في الدار زيد وعمرو الحجرةْ، وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي السَّمَـٰوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلاَفِ اللَّيلِ والنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[2]) يعني لفظة آيات ولهذا قال (آيات الأولى منصوبة إجماعاً، لأنها اسم إن[3]، والثانية والثالثة قرأها الإخوان) وهما حمزة والكسائي (بالنصب) عبر عنهما بالإخوان لأنهما من الكوفيين، وإن حمزة شيخ الكسائي[4]، قال الجعبري: كان الكسائي يجلس عند حمزة، وعليه كساء فيقول: اعرضوا على صاحب الكساء، وبه عرف (والباقون بالرفع، وقد استدل بالقراءتين في ﴿آيات﴾ الثالثة على المسألة) قيدها لأن الثابت لا دليل فيها، وأما النصب فلأنه لعطفها على اسم إنْ، وعطف في خلقكم على خبرها، وهو عطف معمولين علي معمولي عامل واحد، وأما الرفع فلاحتماله أن يكون آيات مبتدأ، وخلقكم خبره، والجملة عطف على ما قبلها فلا يكون مما نحن فيه، وفي خلقكم على خبرها فتأمل (أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفيْ، وأما النصب

---

(1) ارتشاف الضرب: 2/ 659.

(2) الجاثية: 3 – 5.

(3) في (س) بزيادة: وآيات.

(4) الحجة في القراءات السبع: 3/ 389، 390.

فعلى نيابتها مناب أنْ، وفيْ) لأن النصب يدل على أن آياتْ عطف على اسم أنْ، كما أن الرفع يدل على عامل الابتداء[1] (وأجيب بثلاثة أوجه:

أحدها: أن فيْ مقدرة، فالعمل لها، ويؤيده) أي: تقدير فيْ (أن في حرفِ عبد الله التصريح بـفيْ وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد، وهو الابتداء) في صورة الرفع (أو أنْ) في صورة النصب فلا يكون [مما نحن فيه][2].

(والثاني: أن انتصاب ﴿ آيات ﴾ على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي: هي آيات، وعليهما فليست فيْ مقدرة) قال أبو شامة: إذا كان توكيداً، خرج على العطف على عاملين الذي يأباه أكثر البصريين، وعن إضمار الجار الذي هو قليل[3].

(والثالث: يخص قراءة النصب، وهو أنه على إضمار أنْ وفيْ، ذكره الشاطبي[4]) حيث قال:

مَعاً رَفْعُ آيَاتٍ / كَسْرِه شَفَا ... وَإِنَّ وَفِي اضْمِرْ بِتَوْكِيدٍ اوَّلاً 346 / ب

(وغيره، وإضمار أنْ بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ ... بِكَفِّ الإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

---

(1) في (س) بزيادة: قال الزمخشري: وأما الآيات الثلاثة فمن العطف على عاملين سواء نصبت أو رفعت، فالعاملان إذا نصبت هما أن، وفيْ أقيمت الواو مقامهما، فعملت الجر في اختلاف الليل والنهار، والنصب في آيات، وإذا رفعت فالعاملان الابتداء وفيْ عملت الرفع في آيات والجر في اختلاف.

الكشاف: 4/ 185، 186، البحر المحيط: 8/ 43.

(2) في (س): من العطف على عاملين.

(3) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة: 684.

(4) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة: 683.

فَلَـــيْسَ بِآتِيـــكَ مَنْهِيُّهَـــا   وَلاَ قَاصِـــرٍ عَنْـــكَ مَأْمُورُهَـــا

تقدم شرح البيت الأول في ٌعلى.

لأن ٌقاصرٌ عطف على مجرور الباء، فإن كان مأمورها عطفا على مرفوع ٌليسٌ لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بـٌقاصرٌ لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه، إذ التقدير حينئذ: فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها، وقد اجيب بأنه) اي: وبانه، وفي بعض النسخ عن الثاني بأنه (لما كان الضمير في ٌمأمورهاٌ عائدا على الأمور كان كالعائد على المنهيات، لدخولها في الأمور.

واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور، ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ﴾[1] فقال: فإن قلت: نصب ٌإذاٌ معضل، لأنك إذا جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين، يعني أن ٌإذاٌ عطفٌ على ٌإذاٌ المنصوبة بـٌأقسمٌ، والمخفوضات عطف على ٌالشمسٌ المخفوضة بواو القسم[2]) وإنما فسر كلامه رد أبي حيان ليس ما في الآية من عطف على عاملين، وإنما هو من باب عطف اسمين مجرور ومنصوب على اسمين كذلك، فحرف العطف لم ينب مناب عاملين كما في ٌامرر بزيد قائماً، وعمرو جالساً (قال: وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه) وبه يندفع رد أبي حيان بأن قوله: على استكراهه ليس كما ذكر، بل كلام الخليل يدل على المنع[3]، قال الخليل في قوله تعالى ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ﴾[4] الواوان الأخيرتان ليسا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى

(1) الشمس: 1، 2.
(2) الكشاف: 4/ 597.
(3) البحر المحيط: 8/ 480.
(4) الليل: 1، 2، 3.

الأسماء، [قال الحلبي:][1] ليس فيه رد عليه بالنسبة إلى ما قصده، بل فيه تقوية لما قاله، غاية ما في الباب أنه عبر بالاستكراه عن المنع[2] (ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم) قال أبو حيان: ليس هذا الحكم مجمعاً عليه، بل أجاز ابن كيسان التصريح بفعل القسم مع الواو[3]، وقال الحلبي: إنه لا يلزم مذهبه[4] (بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة، فكان العطف على معمولي عامل.

قال ابن الحاجب:) في الإيضاح (وهذه قوة منه، واستنباط لمعنى دقيق[5]، ثم اعترض عليه بقوله تعالى ﴿ فَلَاۤ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾[6] فإن الجار هنا الباء، وقد صرح معه بفعل القسم، فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة) وأجاب الرضي بأن العامل في الليل هو العظمة المقدرة، وكذا في إذا فيكون الواو قائماً مقام العظمة، والتقدير: وعظمة الليل وقت عسعسته، فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد[7] (وبعد، فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو ولا إشكال حينئذ في الآية.

وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري، فجعله قولا مستقلاً، فقال في كتابه النهاية: وقيل: إذا كان أحد العاملين محذوفاً[8] فهو كالمعدوم، ولهذا جاز في نحو: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾[9] وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير 347 / 1

---

(1) في (س): قال تلميذ الشهاب.
(2) الدر المصون: 6/ 530.
(3) البحر المحيط: 8/ 480.
(4) الدر المصون: 6/ 530.
(5) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 154.
(6) التكوير: 15 - 18.
(7) شرح الرضي: 4/ 307، 308.
(8) في (س) بزيادة: كفعل القسم في الآيات السابقة.
(9) الليل: 1، 2.

الزمخشري فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب[1]) حتى يطابق مأخذه؛ لأنه مبني على وجوب/ حذف العامل.

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة وهي سبعة:

أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بـنْعمْ أو بئسْ، ولا يفسر بالتمييز، نحو: نعم رجلاً زيدْ، وبئس رجلاً عمرو) فالأصل تقديم مفسر ضمير الغائب لعلم المراد به، لكنه قد يخالف لقصد التفخيم[2] بأن يذكر أولا بشيء مبهم حتى تشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به ثم يفسر فيكون أوقع في النفس، وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين بالإعمال أولا، والتفسير ثانياً (ويلتحق بهما فَعُل) [بضم العين][3] (الذي يراد به المدح والذم نحو: ﴿ سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ ﴾[4]) [أصله سوء بالفتح][5] (﴿ كَبُرتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾[6]، وظَرُفَ رَجُلاً زَيْدٌ[7]، وعن الفراء والكسائي أن المخفوض هو الفاعل، لا الضمير في الفعل) [والمنصوب حال عند الكسائي، وتمييز عند الفراء][8] (ويرده: نعم رجلاً كان زيدْ، ولا يدخل الناسخ على الفاعل) [والأصل عدم زيادة كانْ][9] (وإنه قد يحذف، نحو ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[10]) هذا إنما يرد على الفراء لا على الكسائي.

---

(1) في (س) بزيادة: إذا كان أحد العاملين محذوفاً وجوباً فهو كالمعدوم.

(2) في (س) بزيادة: والتعظيم.

(3) ساقط من (س).

(4) الأعراف: 177.

(5) في (س): بضم الواو محمولا من سوء بالفتح.

(6) الكهف: 5.

(7) في (س) بزيادة: وفعل بضم العين إما موضوعاً، كحسن الخلق خلق الحكماء، وقبح العناد عناد المبطلين، أو محمولا فعل أو فعل، نحو نُضو الرجل فلانْ وعلم الرجل فلان بمعنى نعم القاضي هو، ونعم العالم هو، ذكره ابن عقيل.
المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 139.

(8) في (س): ثم اختلفا، فقال الكسائي ان النكرة المنصوبة حال، وقال الفراء تميز منقول.
المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 139.

(9) في (س): وليست كانْ فيه زائدة؛ لأن الأصل عدم زيادتها.

(10) الكهف: 50.

(الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المُعْمَل ثانيهما) هذا مذهب البصريين[1]، واستبعد لأن يجوز تأخير المفسر لفظاً ومعنى قصد التفخيم، والآتيان لمجرد التفسير كما في نعم رجلاً زيدٌ، وقصد التفخيم مع اتصاله بالضمير كما في ضمير الشأن، والثلاثة في ضمير المتنازع فيه معدومة **(نحو قوله:**

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيْلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمِلُ)[2]

بيت من الطويل[3]، جفوني ولم أجف تنازعا في الأخلاء جمع خليل، وقد أعمل الثاني[4] وأضمر الفاعل في الأول على شريطة التفسير، [ومهمل اسم فاعل من الإهمال][5]، وهو الترك، وقيل: النسيان، والمعنى: جفوني الأخلاء، ولم أجفوهم، لأن شأني ترك غير فعل جميل منهم[6] **(والكوفيون يمنعون من ذلك، فقال الكسائي: بحذف الفاعل)** حذر عن الإضمار قبل الذكر وخطئ حتى قيل: [إنه كالهارب من المطر إلى المشعب][7] **(وقال الفراء: يضمر ويؤخر عن المفسر)** ويقال: ضربني وأكرمت زيداً وهو حذراً مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل **(فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو: قام وقعد أخواكَ فهو عنده فاعل بهما)** وزيفه امتناع تأثير

---

(1) في (س) بزيادة: قيل. قال ابن مالك: ومذهب البصريين، ترجيح إعمال الثاني في الأول، ومذهب الكوفيين العكس، وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح.
شرح التسهيل: 2/ 167.

(2) بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 7/ 68، شرح شواهد المغني: 2/ 874، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 114، المقاصد النحوية: 3/ 14.

(3) في (س) بزيادة: وهو شاهد للبصريين.

(4) في (س) بزيادة: في الأخلاء.

(5) في (س): وقوله مهمل خبر إن من الإهمال.

(6) القائل ابن الوحى كما في هامش المخطوط.

(7) في (س): هرباً عن الإضمار قبل الذكر، قيل: وما فر إليه أشنع مما فر عنه.
شرح التسهيل: 2/ 166.

مؤثرين لأثر واحد، قال الرضي: وأجاز أيضاً أن يأتي بفاعل أول بعد التنازع نحو: ضربني وأكرمني زيد هو[1].

(الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره) تفرد بهذا ابن مالك[2] (نحو: ﴿ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾[3]، قال الزمخشري: هذا ضمير لا يعلم ما يُعْنَى به إلا بما يتلوه) من بيانه (وأصله: إنِ الحياةُ إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها، ويبينها، قال: ومنه

هِي النَّفْسُ تُحْمِلُ مَا حُمِّلَتْ)[4]

هذا مقتبس من قول الشاعر:

هِيَ النَّفْسُ مَا حَمَّلْتَهَا تَحْمِلُ   وَالدَّهْرُ أَيَّامٌ تَجُورُ وَتَعْدِلُ

وهي العرب تقول ما شاءت، قال ابن مالك: وهذا من جيد كلامه، ولكن في تمثيله بـهي النفس وهي العرب ضَعف، لإمكان جعل النفس والعرب بدلين، تحمل و تقول خبرين، وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف، لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كون هي ضمير القصة، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما، فالضعف في كلام ابن مالك وحده[5]) قيل: ظاهر عبارة الزمخشري أن حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبراً

---

(1) شرح الرضي: 1/ 206.

(2) شرح التسهيل: 1/ 163.

(3) المؤمنون: 37. في (س) بزيادة: ورد بأنه لو كان ذلك الخبر مفسراً للضمير لكان التقدير: إن حياتنا إلا حياتنا الدنيا، وهو لا يجوز؛ لأن المستفاد منه هو المستفاد من المبتدأ، وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ذلك لأنه قال: وضع في موضع الحياة دون موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر، وقوله لأنه الخبر يدل عليها يريد أن سياق الكلام دل على أنه المضمر وهو الحياة.

(4) شطر بيت من المتقارب بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 7/ 68، البحر المحيط: 6/ 405، الدر المصون: 3/ 42، الكشاف: 3/ 250.

(5) شرح التسهيل: 1/ 163، الكشاف: 250، 251.

متعين، ويكفي أن حاول القدح في ذلك إبداء احتمال آخر، ولا يلزمه إبداء جميع المحتملات، وفيه بحث إذ لا يقدح حينئذ، لأن ظهور/ الشيء لا ينافي احتمال غيره[1]، وقيل: هذا يتنافى بما سيأتي من أن ضمير الشان أو القصة مخالف للقياس[2] من خمسة أوجه لا ينبغي الحمل عليها إن أمكن غيره، وهل هذا إلا إلزام ابن مالك أن يفعل ما لا ينبغي له فعله[3]، وأجيب بأن إلزامه هنا إنما هو بإمكان كون الضمير للقصة لا بأولوية الحمل عليه،وما سيأتي إنما هو أولوية الحمل على غيره فلا تنافي بين كلاميه[4].

(الرابع: ضمير الشأن والقصة) يسمونه ضمير الشأن إذا كان منكراً، وإلا فضمير القصة[5] (لحو ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾[6]، ولحو ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[7]، والكوفي يسميه ضمير المجهول[8]) لأنه لا يدرى عند ذكره من يعود عليه (وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوده على ما بعده لزوماً، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي، ولا شيء منها عليه) ولهذا يخبر عنه بالذي (وقد غلط يوسف ابن السيرافي) قال السيوطي: قرأ على والده، وخلفه في جميع علومه، مات سنة خمسة وثمانين وثلاثمائة[9] (إذ قال في قوله:

---

(1) في (س) بزيادة: قيل: إلزام المصنف هنا لابن مالك إنما هو بإمكان كون الضمير للقصة. حاشية الشمني: 2/ 180.

(2) في (س) بزيادة: لا ينبغي الحمل عليه.

(3) حاشية الشمني: 2/ 180.

(4) حاشية الشمني: 2/ 180.

(5) في (س) بزيادة: إذا كات مؤنثاً.

(6) الأخلاص: 1.

(7) الأنبياء: 97.

(8) الارتشاف: 2/ 947.

(9) بغية الوعاة: 2/ 355، مرآة الجنان: 2/ 322، 324، معجم الأدباء: 5/ 648، 649، الأعلام: 8/ 224.

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَـةِ إِذْ هَجَـا   تَمِيماً بِجَـوِّ الـشَّامِ أَمْ مُتَـسَاكِرُ[1]

بيت من الطويل، المراغة موضع التمرغ، والمراد هنا أم جرير الشاعر، قال الجوهري: لقبها به الأخطل أي: يتمرغ عليها الرجـال[2]، والجـو مـا بـين الـسماء والأرض[3]، والمتـساكر الذي يظهر السكر وليس به (فـيمن رفـع سكرانُ، وابـن المراغةُ: إن كانت شانية و ابن المراغة سكرانُ مبتدأ وخبر، والجملة خـبر كـان[4]، والصواب أن كانَ زائدة[5]، والأشهر في إنشاده نصب سكران، ورفع ابن المراغةُ، فارتفاع متساكر على أنه خبر لـهُو محذوفاً، ويروى بالعكس[6]، فاسم كان مستتر فيها[7]) راجع إلى سكرانُ، والجملة خبر سكران.

(الثاني: أن مفـسره لا يكـون إلا جملـة[8]، ولا يـشاركه في هـذا ضـمير، وأجاز الكوفيون و الأخفش تفسيره بمفرد له مرفـوع[9]، نحـو: كـان قائمـاً زيـدٌ، وظننته قائمـاً عمـرو[10]، وهـذا وإن سمـع خـرج علـى أن المرفـوع) [هـو زيـد وعمرو][11] (مبتدأ، واسم كانَ و ضمير ظننته راجعان إليه، لأنه في نية التقـديم، ويجوز كون المرفوع بعد كانَ اسماً لها، وأجاز الكوفيون: إنه قامَ، وإنه ضربَ على حذف المرفوع، والتفـسير بالفعل مبنياً للفاعل، أو للمفعول، وفيه فسادان: التقدير

---

(1) البيت للفرزدق خزانة الأدب : 9/ 288، الكتاب: 1/ 49، شرح كتاب سـيبويه للـسيرافي: 2/ 237، شـرح أبيات المغني: 7/ 69.

(2) الصحاح: (م. ر. غ) 2/ 1016.

(3) في (س) بزيادة: قال أبو عمرو في قول طرفة: خَلاَ لَكِ الْجَوُّ فَبِيْضِي وَاَصْفِرِي .... هو ما اتسع من الأودية.

(4) في (س) بزيادة: مقول قال.

(5) في (س) بزيادة: يعني فيمن رفع سكران، وابن المراغة.

(6) في (س) بزيادة: أي: برفع سكران على أنه مبتدأ، ونصب ابن على أنه خبر كان.

(7) شرح أبيات المغني: 7/ 69.

(8) في (س) بزيادة: كأنه لم يقيدها بالخبرية اكتفاء بما مر في ما الكافة.

(9) في (س) بزيادة: الجملة في محل جر صفة لمفرد.

(10) في (س) بزيادة: فإنهم فـسروا فيه ضمير الشان المرفوع والمنصوب بمفرد؛ لأن اسـم الفاعل مع فاعله مفرد.

(11) ساقط من (س).

بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل) أراد بالكوفيين بعضهم، لأن من جوز حذف الفاعل منهم هما الكسائي وهشام، وقد مر أن الفراء لا يجوزه، وزعم ابن عصفور في شرح الإيضاح أن حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من أهل البلدين[1]. 348 / أ

(و الثالث: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد، ولا يعطف عليه) عطف بيان (ولا يبدل منه) أما كونه لا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يعطف عليه فلئلا يلزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط، وإنما لم يذكر عدم إتباعه بالنعت لظهوره، لأن الضمائر لا تنعت.

(والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه) منها البدل، وما بمعناها، فلا تدخل الباء حينئذ، وأما قوله ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾[2] فقال الرضي: هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله تعالى ﴿يُعَمَّرُ﴾[3].

(الخامس: أنه ملازم للإفراد) ولأن مفسره مضمون الجملة وهو/ مفرد لأنه نسبة 347 / ب الحكم للمحكوم عليه (فلا يثنى، ولا يجمع، وإن فسر بحديثين أو أحاديث، وإذا تقرر هذا) أي: كونه مخالف للقياس من هذه الأوجه (علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره) يريد أن الأولى حينئذ أن يحمل على غيره[4] [لما سيصرح به][5]، ومن غفل عنه قال: هذه الدعوى منه عجيبة، وأعجب منه تضعيف قول الزمخشري، وقد صرح المرزوقي في قول تأبط شراً:

وقالوا لا تنكحيه........

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 115.

(2) البقرة: 96.

(3) شرح الرضي: 2/ 466.

(4) في (س) بزيادة: بقرينة قوله بعد والأولى أن يعاد على غيره.

(5) ساقط من (س).

فإنه الأولى فصل أن يلاقي، محتجاً بأن الهاء في فإنه يجوز أن تكون للتابط شراً، وان تكون للشان[1] (ومن ثمّ ضعف قول الزمخشري في ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾[2] إن اسم أنْ ضمير الشان[3]، والأولى كونه ضمير الشيطان) وفيه أن المقام مقام التهويل، وضمير الشأن يقيده (ويؤيده أنه قرئ ﴿ وَ قَبِيلَهُ ﴾ بالنصب[4]، وضمير الشان لا يعطف عليه) قيل: هذا غير متعين لجواز كونه مفعولا معه أي: يراكم مع قبيله، وإن كان العطف أرجح، وقيل: لمرجوحية هذا الوجه لم يذكره المصنف[5] (وقول كثير من النحويين:) عطف على قول الزمخشري (إن اسم أنْ المفتوحة المخففة ضمير الشأن، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن) [هذا لا يعارض ما جوزه في النوع السادس][6] من أن ضمير أنهُ في قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾[7] ضمير الشأن مع إمكان عوده على منْ (ويؤيده) أي: كون أن يعاد على غير ضمير الشأن أولى (قول سيبويه في ﴿ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾[8] إن تقديره أنك[9]، وفي كتبت إليه أن لا يفعلْ أنه يجزم على النهي، وينصب على معنى لئلاّ، ويرفع على أنك[10]) بناء على أن اسم المخففة ضمير الخطاب، لا ضمير الشأن، [وقد تقدم هذا في بحث ما][11].

---

(1) القائل ابن الوحى كما في هامش المخطوط.

(2) الأعراف: 27.

(3) الكشاف: 2/ 151.

(4) البحر المحيط: 4/ 248.

(5) حاشية الشمني: 2/ 181.

(6) في (س): وأنت خبر، بأنه لا تعارض بين ما ذكره هنا، وما ذكره في النوع السادس من الجهة السادسة.

(7) البقرة: 283.

(8) الصافات: 104، 105.

(9) الكتاب: 3/ 163.

(10) الكتاب: 3/ 166.

(11) في (س): قال المصنف في ما لا نسلم أن اسم أن المخففة يتعين كونه ضمير شان، وقد قال سيبويه في ﴿ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ إنك قد صدقت.

(الخامس:) من المواضع السبعة[1] (أن يجر بـرب مفسرا بتمييز) أي: وأن يجر قال الشريف في شرح المفتاح: وفي حمل أن يكـون علـى هـو مـساعة شائعة فلابد من تقدير مضاف[2] (وحكمه حكم ضمير نعـم وبئس في وجوب كـون مفسره تمييزاً، وكونه هو مفرداً) أكد ضمير كونه بهو دفعاً لاحتمال رجوعه إلى المفسر، وهو أما مرفوع أو مجرور في صورة المرفوع (و قال:

رَبَّــهُ فِتْيَــةً دَعَــوتُ إِلَــى مَــا يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِماً فَأَجَابُوا) [3]

بيت من الخفيف، جاء ضمير ربه مفرداً مع أن تمييزه جمع، فإن فتية جمع فتى..... وزناً ومعنى، ويورث أي: يكسب، ودائماً إلى: إيراثاً مستمراً (ولكنه يلزم أيضاً التذكير فيقال: رُبَّهُ امرأةً لا رُبها، ويقال: نعمت امـرأة هنـد) يعني أن ضمير نعم يطابق التمييز (وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع[4]، وليس بمسموع.

وعندي أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعـم ورب، وذلك أنه قال في تفسير ﴿ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَـوَاتٍ ﴾[5] الضمير في فسواهن ضمير 348 / ب مبهم، و سبع سموات تفسيره، وكقولهم ربه رجلاً، وقيل: راجع إلى السماء، والسماء في معنى الجنس، وقيل: جمع سماءة، والوجه العربي هو الأول[6].انتهى.)

قال التفتازاني: جعله مبهم مفسر بسبع سماوات مثل ربه رجلاً، ونعم رجلاً، وبالها قصةً وهو كثير في كلامهم، وفيه من التفخيم والتشويق والإبهام

---

(1) في (س) بزيادة: التي يعود فيها على ما تأخر.

(2) في (س) بزيادة: يصح به الحمل.

(3) بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 7/ 71، المقاصد النحوية: 3/ 229، شرح شواهد المغني: 2/ 874، شذور الذهب: 164.

(4) الارتشاف: 2/ 463.

(5) البقرة: 29.

(6) الكشاف: 1/ 117.

والتفسير والتمكن في النفس ما لا يخفى، ولهذا جعله الوجه العربي المعول عليه دون أن يجعل الضمير للسماء، لأن الجمعية لم تثبت، والجنسية لم تكن كافية في عود ضمير الجمع المؤنث إليه، وعلى جواز ما في الإبهام ثم التفسير[1]، ورده أبو حيان بأن الضمير الذي يفسره/ ما بعده عندهم منحصر في سبعة مواضع، وما ذكره الزمخشري ليس واحداً منها إلا أن يجعل سبع سماوات بدلا، وهو الذي يقتضيه تشبيهه 'بربه رجلاً'، وإليه أشار المصنف بقوله (وتؤول على أن مراده أن 'سبع سماوات' بدل) ثم أشار إلى رد ما أيده بقوله[2] (وظاهر تشبيهه بـ'ربه رجلاً' يأباه) أي: قصد البدلية فإنه لا يقتضي إلا التفسير، ويؤيد هذا أن الزمخشري قال في سورة فصلت: يجوز أن يرجع 'هن' إلى السماء على المعنى، ويجوز أن يكون ضميرا مبهماً مفسراً 'بسبع سماوات'[3]، والفرق بين النصبين أن أحدهما على الحال، والثاني على التميز، والعجب من أبي حيان كيف ذهل عن هذا البيان؟.

(السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له كـ'ضربته زيداً'، قال ابن عصفور: أجازه الأخفش) وصححه ابن عقيل (ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك، ومما خرجوا على ذلك قولهم: 'اللهم صلِ عليه الرؤوف الرحيم'، وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبون نعت الضمير[4]) مرفوع بالعطف على 'قولهم'، ومن قال منصوب بالعطف على مفعول 'خرّجوا' وهو قولهم فقد وهم (وقوله:

فَـلاَ تَلُمْـهُ أَنْ يَنَـامَ البَائِسَـا)

تقدم شرحه فيما افترق فيه عطف البيان والبدل.

---

(1) حاشية السعد على الكشاف: 50 / ب.

(2) البحر المحيط: 1/ 35.

(3) الكشاف: 4/ 105.

(4) انظر شرح جمل الزجاجي: 1/ 12، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 114، شرح التسهيل: 1/ 162، 2/ 321.

(قال سيبويه: هو بإضمار أذم[1]) [بناء على أن البائس في البيت هو الفقير الذي يعيش بالاصطياد، ولا يخفى إنه صفة اذم، وأما ما تقدم من أن الكسائي جعل نعت الضمير نعت ترحم فمبني على أن][2] البائس هو الذي اشتدت حاجته، فسقط ما قيل إنه وجه لتقدير أذمْ، وإنما ينبغي أن يقدر ارحم، [وكذلك ما قيل: إنه مخالف لما تقدم، وأما الجواب بأن شدة الحاجة صفة أذم ففيه بحث][3] (وقولهم[4]: ُقاما أخواكْ، ُقاموا إخوتكْ، وُقمن نسوتكْ، وقيل: على التقديم والتأخير، وقيل: الألف والواو والنون أحرف كالتاء في ُقامت هندْ وهو المختار.

والسابع: أن يكون متصلاً بفاعل مقدم، ومُفَسِّرُه مفعول مؤخر، كـُضرب غلامه زيداً أجازه الأخفش، وأبو الفتح، وأبو عبد الله الطوال) بضم المهملة وتخفيف الواو محمد بن أحمد النحوي (من الكوفيين) أحد أصحاب الكسائي[5] مات سنة ثلاث وأربعين ومأتين[6] (ومن شواهده قول حسان:

وَلَوْ أنَّ مَجْداً أخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً   مِنَ النَّاسِ أبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا)[7]

بيت من الطويل[8]، المجد الشرف، وأخلد من الإخلاد وهو البقاء خبر أنْ، وواحداً مفعوله، ومن الناس صفة، وواحد أبقى جواب لوْ، ومجده فاعله،

---

(1) الكتاب: 2/ 75.
(2) ساقط من (س).
(3) في (س): فهذه إذن صفة ترحم فلا وجه لتقدير اذم. حاشية الشمني: 2/ 181.
(4) في (س) بزيادة: مرفوع، وقيل منصوب بالعطف على مفعول ضربوا، وهو قولهم.
(5) في (س) بزيادة: وسمع منه أبو عمر.
(6) الارتشاف: 1/ 482، 483، المساعد: 1/ 113 انظر ترجته في بغية الوعاة: 1/ 50.
(7) البيت لحسان في ديوانه: 2/ 213، شرح شواهد المغني: 2/ 875، شرح أبيات المغني: 7/ 72، المقاصد النحوية: 2/ 499، الضرائر لابن عصفور: 209.
(8) في (س) بزيادة: اريد بالدهر هنا جميع الزمان وهو ظرف.

والضمير لـ"مطعماً" اسم فاعل من الإطعام وهو اسم والـد "جبير" الـصحابي، قـال السيوطي: مات ولم يسلم (وقوله:

كَسَا حُلْمُـهُ ذَا الْحِلْـمِ أثْـوَابَ سُـؤْدَدٍ　　وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ)[1]

بيت من الطويل، في تشديد القاف من الرقى وهو العمود، والندى بفـتح النون العطاء، وذُرى بالضم جمع ذروة وهـي أعلـى كـل شـيء أي: كـسا الحلـم 1/349 الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة، وأعلـى عطـاؤه صـاحب العطـاء في أعلـى مراتب المجد، والشاهد في حلمه ونداه (والجمهور يوجبـون في ذلـك النثـر تقـديم المفعول، نحو: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾[2]، ويمتنع بالإجماع نحو: "صاحبها في الدار" لاتصال الضمير بغير الفاعـل، ونحـو: "ضَـرَبَ غُلاَمُهَـا عَبـدَ هنـد" لتفـسيره بغـير المفعـول) أشـار بـذلك إلى فائـدة القيـدين المـذكرين/ بعـد قولـه الـسابع[3] (والواجب فيهما تقدم الخبر والمفعول، ولا خلاف في جواز نحـو: "ضـرب غُلاَمَـهُ زَيدٌ" لأن المفعول المقدم فيه مؤخر حكماً (وقال الزمخشري في: ﴿ لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾[4] الآية في قراءة أبي عمرو ﴿ فَـلاَ تَحْـسِبُنَّهُمْ ﴾[5] بالغيبـة[6]، وضم آخر الفعل: إن الفعل مسند لـ"الذين يفرحون" واقعاً على ضميرهم محذوفاً، والأصـل: لا تحـسبُنَّهم الـذين يفرحـون بمفـازة، أي: لا يحـسبُنَّ أنفـسهم الـذين يفرحون فائزين، ﴿ فلا يحسبنهم ﴾ توكيد[7]، وكذا قـال في قـراءة هـشام: ﴿ وَ لاَ

---

(1) بلا نسبة في المقاصد النحوية: 2/ 499، شرح أبيات المغني: 7/ 57، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 112، شرح شواهد المغني: 2/ 875.

(2) البقرة: 124.

(3) في (س) بزيادة: أن يكون متصلاً بفاعل مقدم، ومفسره مفعول مؤخر.

(4) آل عمران: 188.

(5) آل عمران: 188.

(6) الكشاف: 1/ 397.
التيسير في القراءات: 70.

(7) في (س) بزيادة: فدخول الفاء إنما تنبيه على أنها زائدة

يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتاً ﴾[1] بالغيبة: إن التقدير: ولا يحسبنهم، والذين فاعل[2]) وجاز حذف المفعول الأول لأنه في الأصل مبتدأ، فحذف كما حذف المبتدأ في قوله تعالى ﴿ بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾ لدلالة الكلام عليهما (ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر) قال: إن هذا التقدير يؤدي إلى تقديم الضمير على مفسره، وذلك لا يجوز إلا في أبواب محصورة، وهذا ليس واحد منهما، وإن حذف أحد مفعولي ظنَّ اختصاراً إنما يتمشى له عند الجمهور مع إنه قليل جداً، نص عليه الفارسي، ومنعه ابن ملكون البتة[3]، [وأجاب الحلبي][4] بأن الزمخشري لم يقدره صناعة بل للمعنى المقصود، ولذلك لما أراد أن يقدر الصناعة النحوية قدره بلفظ أنفسهمْ المنصوبة، وأظن [أنه][5] توهم أنها مرفوعة تأكيداً للضمير في قتلوا ولم يتنبه أنه إنما قدرها مفعولا أولاً منصوبة، وأما تمشي قوله على مذهب الجمهور فيكفية ذلك ما عليه ابن ملكون[6] (و هذا غريب جداً، فإن هذا المؤخر مقدم في الرتبة) سبقه السفاقسي حيث قال: سلمنا أن ما ذكره ليس واحداً منها، ولكن عود المفعول على الفاعل المتأخر في اللفظ جائز لأنه مقدم في المعنى (ووقع له نظير هذا في قول القائل: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها، فقال: تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبةٌ ممتنع، لأن فيه تقديم الضمير على مفسره) يعني لفظاً ورتبة، أما لفظاً فظاهر، وأما رتبة فلأن فاعل الصفة هو فرسه رتبته التأخير عنها فعاد الضمير على متأخر في الرتبة لا بالنظر إلى نفس الضمير، وما عاد عليه بل بالنظر إلى كون ما عاد عليه الضمير فاعلاً للصفة التي عليها الضمير، وفاعل الصفة يجب تأخيره عنها (ولا شك أنه لو قدم لكان كقولك:

---

(1) آل عمران: 169.
البحر المحيط: 3/ 112.
(2) في (س) بزيادة: ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتاً ﴾ الكشاف: 1/ 368.
(3) البحر المحيط: 3/ 112.
(4) في (س): وأجاب تلميذ الشهاب.
(5) في (س): وظن أن الشيخ.
(6) في (س) بزيادة: وقال في الآية الأولى، وتقدم لنا الرد على الزمخشري في تقديره: لا يحسبنهم الذين. الدر المصون: 2/ 256.

ٴغلامَه ضرب زيدٌ) بنصب ٴغلامه ٴعلى مفعول ضرب قدم عليه، وهذا غير ممتنع، وكذا المثال، فإن مكسور معمول لـذٴاهبة ٴقدم عليها، وقـد يفـرق بينهمـا بمـا قـال الرضي: إن شدة اقتضاء الفعل للمفعول بـه كاقتـضائه للفاعـل بخـلاف الحـال[1] (ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا، وهو أنه منع من التقديم لكون العامل صفة، ولا خـلاف في جـواز تقـديم معمـول الـصفة عليهـا بـدون الموصوف[2]) أي: بلا تقديم على موصوف تلك الـصفة (ومـن الغريـب أن أبـا حيان صاحب هذه المقالة) أراد بها منعه عود الضمير على متـأخر لفظـاً ومقـدماً رتبة مثل ٴغلامه ضرب زيدٴ (وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظاً، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظاً ورتبة، أما الأول فإنه منع في قوله تعالى ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ ﴾[3] كون ٴما شرطية[4]، لأن ﴿ تود ﴾ حينئذ[5] يكون دليل الجـواب/ لا جواباً لكونه مرفوعاً) بالاتفـاق ولـو كـان جوابـاً لكـان مجزومـاً (فيكـون في نيـة التقديم) على الجملة الشرطية[6] (فيكـون حينئـذ) أي: علـى تقـدير نيـة التقـديم (الضمير في ﴿ بينه ﴾ عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبة، وهذا عجيب لأن الـضمير) أي: ضمير ﴿بينه﴾ (الآن عائد على متقدم لفظاً، ولو قدم ﴿تود﴾ لغـير التركيـب) يعني أن الواقع في التركيب الآن تأخير ﴿ تود ﴾، وأما تقديمه فتركب آخر غير هـذا التركيب (ويلزمه أن يمنع ٴضرب زيداً غلامه) مع الاتفاق على تجـويزه (لأن زيـدا في نية التأخير، وقد استـشعر) أي: أبـو حيـان(ورود ذلـك) الاعـتراض (وفـرق ٴبينهما) أي: بين الآية، وبين هذا المثال (بما لا معـول عليـه) حيـث قـال اشـتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخيره عنه لعـود الـضمـير ليـلزم مـن 349 / ب

---

(1) شرح الرضي: 1/ 188.

(2) التسهيل: 110، البحر المحيط: 2/ 30.

(3) في (س) بزيادة: تمامها ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ آل عمران: 30.

(4) في (س) بزيادة: مفعول منع.

(5) في (س) بزيادة: أي: على تقدير كون ما شرطية.

(6) في (س) بزيادة: والتقدير تود أن بينها وبينه أمداً بعيداً ما عملت من سوء، وجوابه محذوف بدليل قولـه: لـو أن.

ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل، وجملة الشرط إنما تقتضي جملة الجزاء،لا جملة دليلية، لأنها ليست بعاملة فيها، وجملة الدليل لا محل لها فيتدافع حالها؛ لأنها من حيث هي جملة دليل لا يقتضيها فعل الشرط، ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضتها فتدافعا، وهذا بخلاف ضرب زيداً غلامه، فإنها جملة واحدة، والفعل عامل في الفاعل والمفعول معاً، فكل واحد يقتضي صاحبه، ولذلك جاز ضرب غلامها هندٌ عند بعضهم [وامتنع غلامها هند] (وأما الثاني فإنه قال في قوله تعالى (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِّن بَعْدِ مَا رَأَوا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[1] إن فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه)

(شرح حال الضمير المسمى فصلاً) عند البصريين(وعماداً) عند الكوفيين[2]

(الكلام فيه في أربعة مسائل:

الأولى: في شروطه، وهي ستة، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران:

أحدهما: كونه مبتدأ في الحال[3]، أو في الأصل) بأن يدخل عليه أحد نواسخ الابتداء (نحو: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[4] ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾[5] الآية ﴿ كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾[6] ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْراً ﴾[7] ﴿ إن تُرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً ﴾[8]، وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها)

---

(1) يوسف: 35.

(2) قال ابن مالك: من الضمائر الذي يسمى عند البصريين فصلاً، وعند الكوفيين عماداً. الكافية الشافية: 1/ 97، 98، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 119.

(3) في (س) بزيادة: لا في حال التكلم.

(4) الأعراف: 157.

(5) الصافات: 165.

(6) المائدة: 117.

(7) المزمل: 20.

(8) الكهف: 39.

ونسبه السفاقسي إلى الكسائي[1] (كـجاء زيد هو ضاحكاً، وجعل[2] منه ﴿ هَـؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾[3]، فيمن نصب أطهرَ، ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك) قال الرضي: روي عن محمد بن مروان أحد قـراء المدينـة ﴿ أطهـرَ ﴾ بالنـصب، وكـذا روي عن سعيد بن جبير، قال أبو عمرو بن العلاء: اختبى ابن مـروان في لحنـه في إيقاع الفصل بين الحال وصاحبها[4]، وقال ابن عقيل: هذا لحن عنـد أبـي عمـرو، والخليل وسيبويه[5] (وقد خرجت على أن ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي ﴾[6] جملة، و﴿ هن ﴾ إما توكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ و ﴿ لكـم ﴾ الخـبر، وعليهمـا[7] فـأطهرُ حال) العامل إما التنبيه أو الإشارة (وفيها[8] نظر، أما الأول فلأن بناتيْ جامد غير مؤول بالمشتق، فلا يحتمل ضميراً عنـد البـصريين[9]) وعنـد الكـسائي أن الجامـد الذي لا يؤول بالمشتق يحتمل الضمير، وقال ابن عقيل: نقل ابن العلـج هـذا عـن الكوفيين كلهم، وعن الرماني وهي دعوى لا دليل عليها[10]، قيـل: لا نـسلم أنـه جامد،أو هو في معنى مولود،أي:فيكون في معنى المشتق فيحتمل الضمير[11] (وأما الثاني فلأن الحال لا يتقدم عاملها الظرفي عند أكثرهم[12]) قيل: القراءة المخرجة على ذلك شاذة، فأي جرح في تخريجها على قول الأقلين[13].

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 183.

(2) في (س) بزيادة: نسبه ابن عقيل إلى الأخفش.

(3) هود: 78.

(4) في (س) بزيادة: قال أبو حيان: وقرأ الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمرو، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان ﴿ أطهر ﴾ بالنصب.
البحر المحيط: 5/ 247، شرح الرضي: 2/ 460.

(5) المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 121.

(6) هود: 78.

(7) في (س) بزيادة: والعامل.

(8) في (س) بزيادة: في كون هن توكيد، او كونه مبتدأ خبره لكم.

(9) حاشية الشمني: 2/ 183.

(10) المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 227.

(11) حاشية الشمني: 2/ 183.

(12) في (س) بزيادة: يشير إلى أن موافقة الأكثرين، وليس كذلك.

(13) حاشية الشمني: 2/ 183.

(والثاني: كونه معرفة كما مثلنا/ وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة، نحو: ما ظننت أحداً هو القائم، وكان رجل هو القائم، وحملوا[1] عليه: ﴿ أن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾[2] فقدروا ﴿اربى﴾ منصوباً) 350 / أ
قال الرضي: جوز أهل المدينة وقوعه بعد النكرة، قال الخليل: والله إنه لعظيم في المعرفة تصيرهم إياه لغواً يعني إذا كان مستبعداً في المعرفة مع أنه قياس، فما ظنك بالنكرة[3].

(ويشترط فيما بعده أمران: كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل، وكونه معرفة، أو كالمعرفة في أنه لا يقبل ألْ كما تقدم في خيراً، و أقل) وإطلاقه يشعر بأنه يقع قبل المضاف إلى المعرفة نحو: ﴿ إِنِّيَ أَنَا أَخُوكَ ﴾[4]، وقبل العلم نحو: إني أنا زيدٌ، وقبل مثلك وغيرك نحو: رأيت زيداً هو مثلكْ لكل منهما مجوز[5]، قال الرضي: الحق أن كل هذه دعاء، ولم يثبت صحتها ببينة من قرآن، وكلام موثوق به لحو قوله تعالى ﴿ إِنِّيَ أَنَا أَخُوكَ ﴾ ليس بنص إذ يحتمل أن يكون أناْ مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة خبر إنْ ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هين فينبغي أن يقتصر على مواضع السماع، ولم يثبت الآيتين معرفتين ثانيهما ذات اللام، أو بين معرفة ونكرة هي أفضل التفسير كما ذكر سيبويه[6] (وشرط الذي كالمعرفة: أن يكون اسما كما مثلنا، وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، وجعل منه ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[7]،

---

(1) في (س) بزيادة: أي الفراء وهشام، ومن تابعه.
معاني القرآن للفراء: 2/ 113، البحر المحيط: 5/ 513.
(2) النحل: 92.
(3) شرح الرضي: 2/ 459.
(4) يوسف: 69.
(5) في (س) بزيادة: وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعل التفضيل نحو: خير من هو أفضل من عمرْ.
(6) شرح الرضي: 2/ 459.
(7) البروج: 13.
التبيان في إعراب القرآن: 2/ 289.

وهو عند غيره توكيد، أو مبتدأ، وتبع الجرجانيَّ أبو البقاء، فأجاز الفصل في ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[1]) وخالفه في ﴿ إِنَّ اللهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ ﴾[2] فقال: لا يجوز أن يكون فصلاً؛ لأن يقبل ليس بمعرفة ولا قريب منها[3] (وابن الخباز، فقال في شرح الإيضاح: لا فرق بين كون امتناع ألْ لعارض كأفعل مِن[4]، والمضاف كمثلك و غلام زيد، أو لذاته كالفعل المضارع، انتهي. وهو قول السهيلي، قال في قوله تعالى ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى ﴾[5]: وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث[6]، لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمرود: أنا أحيي وأميت، وأما الثالث فلم يدَّعِهِ أحَدٌ من الناس، انتهى.

وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي ﴾[7]، فعطف يهدي على الحق الواقع خبراً 350/ب بعد الفصل، انتهى.) عطف فعل على اسم[8] كقوله تعالى ﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[9] [فيقع المضارع][10]، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، [وفيه أن ذلك غير متعين لاحتمال أنه مستأنف، وأنه معطوف على موضع الحق][11]، وأنْ معه مقدرة أي: هو الحق والهداية، وإنه حال من الذي بإضمار مبتدأ، لأنه يغتفر في

---

(1) فاطر: 10.

(2) التوبة: 104.

(3) البحر المحيط: 7/ 304.

(4) في (س) بزيادة: لأن مِنْ التفصيلية كاللام معنى لا يجتمعان.

(5) النجم: 43 – 45.

(6) في (س) بزيادة: وهو خلق الزوجين.

(7) سبأ: 6.

(8) في (س) بزيادة: لأنه في تأويله.

(9) الملك: 19.

(10) في (س): فيقع الفصل قبل المضارع.

(11) في (س): وفيه بحث، أما فلأنه هذا ليس بقاطع لجواز أن يكون مستأنفا أو أن يكون معطوفاً على موضع الحق.

التابع ما لا يغتفر في المتبوع[1]، وأما تمثيله أي: تمثيل ابن الخباز بـ'غلام زيد' مردود؛ لأنه معرفة، وفيه بحث[2]، [قيل][3]: أراد عد المواضع التي تمنع دخول 'ألْ' عليها مطلقاً مع قطع النظر عن الذي كالمعرفة، وفيه أنه لو كان كذلك يعد العلم أيضاً، وفيه يقال: إنه يلزم إجازة ذلك مع الماضي، [لأن امتناع 'ألْ' فيه لذاته أيضاً، وأجاز/ وقوعه قبل المضارع][4] لمشابهته الاسم، وامتناع دخول 'ألْ' عليه، قال: لا يجوز 'زيد هو' قال لأن الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع دخول 'ألْ' عليه[5]، قال الرضي: هذا الذي قاله دعوى بلا حجة، أو قوله تعالى ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[6] ليس نصاً في كونه فصلاً، لجواز كونه مبتدأ، وما بعده خبراً، وقوله: لا يجوز 'زيداً هو' قال: ليس بشيء لقوله تعالى:

﴿أَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[7].

(ويشترط له في نفسه أمران:

أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع) لم يقل بالضمير المرفوع لما اختلف فيه كما سيأتي (فيمتنع 'زيد إياه الفاضل، وأنت وإياك العالمْ، وأما 'إنَّكَ إياك الفاضلْ' فجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين) ومنعه البصريون لأن التوكيد عندهم منحصر في اللفظي والمعنوي، [وهذا ليس واحداً منهما][8].

---

(1) في (س) بزيادة: فكأنه لذلك قال: وقد يستدل.

(2) في (س) بزيادة: يعرف مما ذكرنا من كلام الرضي.

(3) في (س): واجيب بأن ابن الخباز.
القائل ابن الوحى كما في هامش المخطوط.

(4) في (س): وممن جوز وقوع الفعل بعد المضارع الإمام الحوفي، قال الرضي: وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع.

(5) شرح الرضي: 2/ 459، 460.

(6) فاطر: 10.

(7) النجم: 43.

(8) شرح الرضي: 2/ 460.
في (س): وكلاهما مفقود فيه.

(الثاني: أن يطابق ما قبله) في الإفراد وفرعيه الغيبة والخطاب، والتكلم، قال الرضي: إنما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ، ليكون في صورة مبتدأ ثان وما بعده خبره، والجملة خبر الأول، فتميز بهذا السبب ذو اللام عن الوصف، لأن الضمير لا يوصف، وليس بمبتدأ حقيقة إذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو: كنت أنت الرقيب[1] (فلا يجوز كنت هو الفاضل، فأما قول جرير بن الخَطَفَى): بفتحات لقب حذيفة جد جرير الشاعر كما في القاموس[2]

(وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ   يَرَانِي إِنْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا)[3]

بيت من الوافر[4]، وكائن وزان......بمعنى......، والأباطح اسم موضع، مِنْ بيان لما في كائن من الإبهام، وجملة يراني صفة صديق، وأصبت [فعل متكلم مجهول][5] (وكان قياسه يراني أنا مثل ﴿ إِنْ تُرَنِي أَنَا أَقَلَّ ﴾[6]، فقيل: ليس هو فصلاً وإنما هو توكيد للفاعل) أي: فاعل يراني (وقيل: بل فصل) ولما خالف القياس أول ذلك (فقيل: لما كان) أي: الشاعر عند (صديقه بمنزلة نفسه) أي:

---

(1) شرح الرضي: 2/ 460، 461.

(2) في (س) بزيادة: وفي الصحاح.

القاموس المحيط: (خ. ط. ف) 3/ 145، الصحاح: (خ. ط. ف) 2/ 1036، 1037.

(3) البيت للجرير في خزانة الأدب: 5/ 397، شرح شواهد المغني: 2/ 875، شرح المفصل: 3/ 110، شرح أبيات المغني: 7/ 75، وبلا نسبة في شرح الرضي: 2/ 456.

(4) في (س) بزيادة: يمدح به الحجاج بن يوسف، وقبله:

سَئِمْتُ مِنَ الْمُوَاصَلَةِ الْعِتَابَا   وَأَمْسَى الشَّيْبُ قَدْ وَرِثَ الشَّبَابَا

وبعده:

وَمَنْزُورٍ بِأَوْبَتِنَا إِلَيْهِ   وَآخَرَ لاَ يُجِيبُ لَنَا إِيَابَا
إِذَا سَعَرَ الْخَلِيفَةُ نَارَ حَرْبٍ   رَأَى الْحَجَّاجَ أَثْقَبَهَا شِهَابَا

(5) في (س): على بناء المفعول من الماضي المتكلم.

(6) الكهف: 39.

نفس الصديق (حتى كان[1] إذا أصيب كان صديقه هو قد أصيب فجعل) أي: الشاعر (ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لأنه نفسه في المعنى) أي: لأن الصديق نفس الشاعر معنى (وقيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء، أي: يرى مصابي) هذا ما اختاره الرضي حيث قال: ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب وأنشد البيت[2] (والمصاب حينئذ مصدر كقولهم: جَبَرَ اللهُ مُصَابَكَ، أي: مصيبتك، أي: يرى مصابي هو المصاب العظيم) سيأتي فائدة تقدير هذا الوصف (ومثله في حذف الصفة ﴿ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾[3] أي: الواضح، وإلا لكفروا[4]) أي: وإن لم يقدر الوصف لزم الكفر من القائلين عملاً (بمفهوم الظرف) وهو الآن، لأنه يفيد أن موسى عليه السلام لم يجيء بالحق إلا في هذا الآن، فيكون ما جاء به باطلاً، وهذا كفر، ومثله في تقدير الصفة (﴿ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾[5] أي: نافعاً لأن أعمالهم توزن، بدليل: ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ﴾[6] الآية) هذا هو المشهور، وأما إذا أريد بالوزن العمل بطريق الكتابة[7] فلا حذف في الآية، قال الرازي: ومما يقوى ذلك أن الرجل إذا لم يكن له قدر وقيمة عند غيره يقال: لا تقم لفلان وزناً[8]، وقال الزمخشري: فتزود من ربه، ولا يكون له عندنا وزن ومقدار[9]، واعترض بأن حقه أن يعطف بالواو عطف أحد الفرعين على الآخر، لأن منشأ الازدراء بهم كفرهم بآيات الله ولقائه، لا حبوط

---

(1) في (س) بزيادة: أي: الشاعر.
(2) في (س) بزيادة: وفسر بما فسره المصنف.
شرح الرضي: 2/ 456.
(3) البقرة: 71.
(4) في (س) بزيادة: ادخل اللام في جواب أن حملا على لو أي: وإن لم يقدر الوصف لزم الكفر.
(5) الكهف: 105.
(6) الأعراف: 9.
(7) في (س) بزيادة: كما قال بعضهم.
(8) في (س) بزيادة: قال تعالى ﴿ فلا نقيم لهم يوم القيمة وزناً ﴾ التفسير الكبير للرازي: 14/ 22.
(9) الكشاف: 3/ 89.

اعمالهم/ (وأجازوا "سير بزيد سيرٌ" بتقدير الصفة، أي: واحد، وإلا لم يفد) لدلالة "سير" على سير (وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد "لو أصيبُ" بإسناد الفعل إلى ضمير "الصديق" وإن "هو" توكيد له، أو لضمير "يرى"، قال: إذ لا يقول عاقل: يراني مصاباً إذا أصابتني مصيبة) إذ لا يتوهم خلافه (انتهى[1]. وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض) لكن تقدير المصنف مبني على جعله المصاب مصدراً، وكلام ابن الحاجب على أنه اسم مفعول ولذلك جعله مفعولا ثانياً ليرى، وقد يدفع اعتراضه بدون تقدير الصفة،لأن مبناه على أن يكون مصاباً اسم مفعول نكرة، والواقع في البيت يعرف "بأل"، والحصر مستفاد من التركيب كقولك: "زيد الفاضل" أي: هو الفاضل لا غيره، وكذا المعنى هنا، أي: رأني مصاب بمعنى لا يرى المصاب إلا إياي دون غيري كذا قيل[2] (ويروى "يراه" أي: يرى نفسه) لجواز اتحاد الفاعل والمفعول في الأفعال القلبية (و"تراه" بالخطاب) لغير معين والهاء للصديق (و لا إشكال حينئذ ولا تقدير، والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر، ولم 350/ب يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال: ولو أنه) أي: لو ثبت أن الشاعر (قال: "يره" لكان حسناً، أي: يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصيب) وفيه أيضاً قصر على الغيبة.

(المسألة الثانية: في فائدته، وهي ثلاثة أمور:

أحدها: لفظي وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمي فصلاً، لأنه فصل بين الخبر والتابع) هذا قول المتأخرين[3]، وقال الخليل وسيبويه سمي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه بل هو خبر[4]، قال الرضي: مآل المعنيين واحد إلا أن تقديرهما

---

(1) امالي ابن الحاجب: 2/ 662.

(2) حاشية الشمني: 2/ 184.

(3) في (س) بزيادة: لأن فصل بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً.

(4) الكتاب: 1/ 394.

احسن، وفيه أن ما ذكره يوجد فيما إذا كان مخالف للإعراب نحـو: كـان زيـد هـو القائمُ وفيما إذا كان ما قبله ضميراً نحو: ﴿ أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ ﴾[1]، لأن الـشيء لا يلزم ان يكون تابعاً ليشمل المنـصوب بالمدح، أو الترخيم بخلاف مـا ذكـروه[2] (وعماداً، لأنه يعتمد عليه معنى الكلام) ولأنه [يحفظ][3] ما بعده حتى لا يـسقط عن الخبرية كالعماد، والحافظ للسقف عن السقوط (وأكثر النحويين يقتصر علـى ذكر هذه الفائدة، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو: ﴿ كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾[4]، والضمائر لا توصف) وفيه إبهام لطيف وقـد يقال: مرادهم أنه يفصل بين الخبر والصفة فيما إذا صح أن يكـون صـفة، وحملـوا عليه ما لا يصلح..........، ثم المراد بالتـابع اللغـوي لا الاصـطلاحي[5]، وإلا لا يصلح في الآية شيء من بقية التوابع أيضاً، أمـا التوكيـد وعطـف النـسق فظـاهر، وأما عطف البيان فلشرط الجمود، وأما البدل فإنه لا يبدل[6] مـن ضـمير حـضور إلا إذا كان بدل بعض أو اشتمال، أو بدل كل مفيداً للإحاطة، والكل هنا متفق.

351/أ (الثاني: معنوي وهو التوكيد ذكره جماعـة) [مـنهم الزمخـشري][7]، قـال التفتازاني: ذكر[8] ضمير الفصل لثلاثة فوائد، الثانية تأكيد الحكم لما فيه من زيـادة الربط حتى قال الفارابي: أن معنى قولنا: زيـد هـو العـادل.............[9]، ومـا قيل: إنه لتأكيد المسند إليه، لأنه بمنزلة زيد نفسه العادلُ ليس بـشيء، [وبـه سـقط

---

[1] الحجر: 49.

[2] انظر شرح الرضي: 2/ 458.

[3] ساقط من (س).

[4] المائدة: 117.

[5] في (س) بزيادة: فلا يرد ما قيل انه لا يظهر للاستناد إلى هذا.

[6] في (س) بزيادة: ظاهر قول الزمخشري.

[7] ساقط من (س).

[8] في (س) بزيادة: يعني الزمخشري.

[9] الكشاف: 1/ 46، حاشية السـعد على الكشاف: 24 / ب. لم تتضح لي الكلمات في جميـع نـسخ المخطـوط، وكذا في حاشية السـعد.

قول ابن الحاجب: إنه لو كان تأكيداً لم يخل من أن يكون لفظياً أو معنوياً، وكلاهما باطل؛ لأنه مبني على انه تأكيد للمسند إليه][1] (وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال/ : زيد نفسه هو الفاضل) لئلا يجتمع تأكيدان على شيء واحد، وهذا بناء على أنه تأكيد على شيء واحد، وهذا بناء على أنه تأكيد للمسند إليه، وقد عرفت ما فيه، قيل: ما المانع من اجتماعه مع تأكيد آخر، وأنت تقول: جاء زيد نفسه عينه، ورد بأن ما نحن فيه ليس نظير هذا المثال، وإنما نظير زيد نفسه زيد الفاضل، لأن التأكيد بضمير الفصل عند هؤلاء من باب التأكيد اللفظي، لأنه تكرار معنى المؤكد بإعادة لفظه وتقويته بمرادفه[2] (وعلى ذلك[3] سماه بعض الكوفيين دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي: يقوى ويؤكد.

والثالث: معنوي أيضاً وهو الاختصاص، وكثير من البيانيين يقتصر عليه، وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير ﴿ وَأُوْلَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[4] وغيرها، فقال: فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره[5]) فإفادته التوكيد لا تنفك بخلاف التخصيص فإنه قد يكون إذا لم يكن في الكلام ما يفيده سوى الفصل نحو: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ ﴾[6] قال الزمخشري: هو للتخصيص والتوكيد[7]، وقد لا يكون إذا كان ما يفيده سواه نحو: ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ﴾[8] فإن تعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ، كما أن تعريف المبتدأ يفيد قصره على

---

(1) في (س): واعترض ابن الحاجب بأنه لو كان تأكيداً لم يخل من ان يكون لفظياً، او معنوياً، وكلاهما باطل، وأنت خبير بأن هذا إنما يتجه على من يقول ان الفصل تأكيد للمسند إليه.
أمالي ابن الحاجب: 3/ 138.

(2) حاشية الشمني: 2/ 185.

(3) في (س) بزيادة: أي: على كونه يفيد التأكيد.

(4) البقرة: 5.

(5) الكشاف: 1/ 46.

(6) التوبة: 104.

(7) الكشاف: 2/ 329.

(8) الذاريات: 58.

الخبر نحو: 'الكرم هو التقوى'، وقد تردد التفتازاني في ثبوت التخصيص معه إذا لم يكن ما يفيده سواه، فقال: إنما يتم القصر في مثل 'كان زيد هو أفضل من عمرو' ومما مخبر فيه نكرة[1].

(المسألة الثالثة: في محله.

زعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال[2]) في أنه لا محل له من الإعراب، قال الرضي: لما كان الغرض منه رفع التباس الخبر بالوصف وهذا معنى الحرف، أي: إفادة المعنى في غيره صار حرفاً، والخلع عنه لباس الاسمية، ولكنه بقي فيه تصريف واحد كان فيه حالة الاسمية ـ أعني[3] فرداً ومثنى ومجموعاً ومذكراً ومؤنثاً ومتكلماً ومخاطباً وغائباً ـ لعدم عراقته في الحرفية[4] (وقال الخليل: اسم[5]) [وفيه إشكال، لأن الاسم][6] لابد له من إعراب، وإنه مخالف لما قال الفاضل الهندي: إنه عند الخليل حرف على صيغة الضمير، وعند بعضهم ملغي لا مقتضى فيه ولا عامل، ولا يستبعد الخليل إلغاء الاسم (ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء) يعني أن هذا القول ليس بمستبعد لورود نظيره، وقيل: ليس هذا بدافع الإشكال بل هو توسيع لدائرته فإن ما ورد على الأول يرد على هذا (وألْ الموصولة) يعني فيمن يراها غير معموله لشيء قيل: يعني عند من يراها أسماء، والتنظير بهذا فيه شيء، فإن ألْ الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها بطريق

---

(1) حاشية السعد على الكشاف: 24/ب.

(2) قال ابن مالك: فالبصريون على أنه لا موضع له؛ لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة.

الكافية الشافية: 1/100.

(3) شرح الرضي: 2/ 461.

(4) في (س) بزيادة: كونه.

(5) قال السيوطي: ومذهب الخليل وطائفة أنه باق على اسميته.

الهمع: 1/ 227.

(6) في (س): قيل: يشكل هذا من جهة أن الاسم الواقع في التركيب.

العارية، كما في إلا بمعنى غير[1] (قال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده) وضعفه الرضي بأنا لم نر اسماً يتبع ما بعده في الإعراب (وقال الفراء بحسب ما قبله[2]) فيكون توكيداً لما قبله فيرد عليه أن الضمير لا يؤكد به المظهر، وأن اللام الداخلة في ضمير إنْ لا تدخل في ضمير الاسم فلا يقال: إن زيد لنفسه كريم[3] (فمحله بين المبتدأ والخبر رفع،وبين معمولي ظنْ نصب، وبين معمولي كانْ رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي إنْ بالعكس[4].

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوجه.

يحتمل في نحو ﴿ كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾[5]، ونحو: ﴿ إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴾[6] الفصلية والتوكيد،دون الابتداء لانتصاب ما بعده، وفي نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾[7]، ونحو: زيد هو العالم، وإن عمراً هو الفاضل الفصلية/ 1/352 والابتداء، دون التوكيد لدخول اللام في الأولى ولكون ما قبله ظاهراً في الثانية، والثالثة، ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لأنه ضعيف والظاهر قوي،

ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾[8] التوكيد[9]) وكذا أجازه في ﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾[10] ورده الحلبي بذلك[11] (وقد يريد أنه

---

(1) حاشية الشمني: 2/ 186.

(2) قال ابن مالك: والكوفيون يرون أن له موضعاً من الإعراب، فله عند الكسائي ما لما بعده، وله عند الفراء ما لما قبله. الكافية الشافية: 1/ 100.

(3) في (س) بزيادة: قاله الرضي.
شرح الرضي: 2/ 462، 463.

(4) الكافية الشافية: 1/ 100.

(5) المائدة: 117.

(6) الأعراف: 113.

(7) الصافات: 165.

(8) الكوثر: 3.

(9) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 480.

(10) فاطر: 10.
التبيان في إعراب القرآن: 2/ 289.

(11) في (س) بزيادة: كما رده هنا.
الدر المصون: 5/ 461.

توكيد لضمير مستتر في شانئكَ لا لنفس شانئك) [قيل: هـذا....... صحيح][1] يسجل الوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل إلى[السداد][2]، [وفيه أنه تأويل بعيد لأقوله: هو مبتدأ، أو توكيد أو فصل][3] (ويحتمل الثلاثة في نحو: أنت أنت الفاضلُ، ونحو: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[4]، ومن أجاز أبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو: إنَّ زيداً هو الفاضلُ البدلية، ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْراً﴾[5] كونه بدلا من الضمير المنصوب[6]) وغلط الحلبي، لأنه كان يلزم ليطابق ما قبله في الإعراب فيقال إياه[7].

(ومن مسائل الكتاب قد جربتك فكنت أنت أنتَ الضميران مبتدأ وخبر) مثل:

.... أنا أبو النجم

(والجملة خبر كانْ، ولو قدرت الأول فصلاً أو توكيداً لقلت: أنت إياك[8]، والضمير في قوله تعالى ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾[9] مبتدأ؛ لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفصل.

وفي الحديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ»[10] إن قدر في يكونْ ضمير لكل) أو ضمير الشأن

---

(1) في (س): لكنه بعيد لأنه قال هو مبتدأ، أو توكيد أو فصل، وإن قيل: هو مجمل صحيح.

(2) في (س): إلى حمله على الصحة.

(3) ساقط من (س).

حاشية الشمني: 2/ 186.

(4) المائدة: 109.

(5) المزمل: 20.

(6) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 434.

(7) الدر المصون: 6/ 410.

(8) الكتاب: 2/ 359، 360.

(9) النحل: 92.

(10) فتح الباري بشرح صحيح بخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين: 3/ 297.

(فـأبواهْ مبتدأ، وقوله: هُماْ إما مبتـدأ ثـان وخـبره اللـذانْ والجملـة خـبر أبـواه) والجملة خبر كانْ في وجهين (وإما فصل، وإما بـدل مـن أبـواهْ إذا أجزنـا إبـدال الضمير من الظاهر، واللذانْ خبر أبواهْ، وإن قدر يكونْ خالياً من الضمير فـأبواهْ اسم يكونْ، وهماْ مبتدأ أوفصل أو بدل، وعلى الأول[1] فـاللذانْ بالألف، وعلى الأخيرين[2] هو بالياء) [لأنه][3] منصوباً على أنه خبر يكون.

مكتبة لسان العرب
@lisanarb
أ. علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

(1) في (س) بزيادة: أي: تقدرهما مبتدأ.
(2) في (س) بزيادة: أي: على تقدرهما فصلاً او بدلاً.
(3) في (س): لكونه.

فهرس تفصيلي للموضوعات الواردة في هذا الكتاب

غنية الأريب

عن شروح مغني اللبيب

لـ "مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (ت: 1100هـ)"

دراسة وتحقيق

الأستاذ حسين صالح الدبوس

الأستاذ بشير صالح الصادق

الأستاذ أبو عجيلة رمضان عويلي

الأستاذ خالد محمد غويلة

جامعة المرقب - الجماهيرية الليبية

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد منصف القماطي

تقديم

الأستاذ الدكتور

سمير استيتية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المتوفى (761 هـ) رحمه الله تعالى ـ يعد من أجل المصادر والمراجع النحوية التي تفخر بها اللغة العربية، وذلك يرجع إلى منهج تصنيفه وتبويبه. فالكتاب تناول فيه مؤلفه بالبحث والدراسة حروف المعاني، والجملة العربية مبينا أقسامها وأحكامها، منبها على الشبهات التي تفسد الإعراب، موجها إلى أنجع السبل إلى الفهم الصحيح، والإعراب الجيد. فالإعراب فرع المعنى، جامعا أقوال العلماء السابقين، مناقشا لها، ولا غرو في ذلك، فمؤلفه ابن هشام علامة مجدد للتأليف في النحو يتدرج بقارئه في مؤلفاته النحوية الذائعة الصيت إلى يومنا هذا من الواضح السهل إلى المشكل الصعب، فيزيل غموضه، نجد ذلك في (قطر الندى وشرحه) و(شذور الذهب وشرحه) و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك).

وقد عرف علماء النحو لابن هشام علو كعبه في هذا المضمار فعكفوا على كتبه تحصيلا وشرحا وتدريسا، وعرف نحاة العربية اليوم ولغويوها له هذه المنزلة الرفيعة فحققوا كتبه وشروحها التي منها الشرح الجليل (غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب لمصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي المتوفى (1100هـ) رحمه الله تعالى.

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي

تلفون: ٠٠٩٦٢ ٢٧٢٧٢٢٧٢ - خلوي: ٠٧٩/٥٣٦١٣٦٢

فاكس: ٠٠٩٦٢ ٢٧٢٦٩٩٠٩ - صندوق البريد: (٣٦٦٩)

الرمزي البريدي: (٢١١١٠)

البريد الإلكتروني: almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

almalktob@gmail.com

www.almalkotob.com

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن - العبدلي مقابل عمارة جوهرة القدس

9 789957 703035

مطبعة حلاوة

Halawa Printing Press